الصحفيون والديمقراطية في التسعينيات

طاقة ديمقراطية مهدرة

شون كورف بورك

مراجعة وتعريب الترجمة

مجدي النعيم

تقديم

د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أطروحات جامعية

٤

الصحفيون والديمقراطية في التسعينيات

طاقة ديمقراطية مهدرة

فون كورف يورك

مراجعة وتحرير الترجمة

مجدي النعيم

ساهم في الترجمة

منار وفا

نهى سعيد إبراهيم

سحر سليمان

تقديم

د. محمد السيد سعيد

هذه ترجمة لكتاب

Von Korfl Yorck:

Missing the Wave:

Egyptian Journalist's

Contribution to Democratization

in 1990s.



الكتاب: الصحفيون والديمقراطية في التسعينيات

طاقة ديمقراطية مهدرة

سلسلة: أطروحات جامعية ٤

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة

ت: ٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس: ٧٩٢١٩١٣(+٢٠٢)

العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة

البريد الالكتروني: info@cihrs.org

الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: سيد ضيف الله

الجمع الإلكتروني: هشام السيد

غلاف واخراج: أيمن حسين

رقم الإيداع:

الترقيم الدولي:

تمت ترجمة وطباعة هذا الكتاب بدعم مؤسسة هنريش بويل

فهرس



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنســان هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنســان. يســعى المركــز لتحقيق هذا الهدف عــن طريق الانشــطة والاعمال البحثية والعلمية والفكرية، بما في ذلك البحوث التجريبية والانشطة التعليمية.

يتبنــى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشــمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقــد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراســية. ويقــدم خدماته للدارســين في مجال حقوق الانسان .

لا ينخرط المركز في أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية او دوليــة تؤثر على نزاهة انشــطته، ويتعــاون مع الجميع من هذا المنطلق.

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

منسق البرامج
معتز الفجيري

مدير المركز
بهي الدين حسن

تقديم

محمد السيد سعيد

لا أدرى ماذا حفزنى على قبول كتابة تقديم لهذا الكتاب. لا شك أنه مثير للاهتمام، وإن كنت غير راض تماما عنه. وربما يكون السبب إضافة إلى ارتباطى بمركز القاهرة ارتباطا عاطفيا عميقا أن ثمة شعوراً مؤلماً يخامرنى بالتقصير المشترك فى الوفاء بمسئولية النضال من أجل تحرير الصحافة المصرية من غابة الارتهانات التاريخية والمستحدثة التى دفعت بها إلى الخلف فى الوقت الذى تزدهر فيه الصحافة العربية المطبوعة والإليكترونية والتلفازية وخاصة بعد نشأة وصعود قناة الجزيرة الإخبارية. وهذا الكتاب مناسبة لاستنفار الجماعة الصحفية والمجتمع المدنى عموما من أجل تصعيد النضال لإنجاز هذه المهمة على خير وجه.

ثمة حقيقة مؤكدة كانت تضايقنى باستمرار وهى أن الصحافة المصرية فقدت إلى حد كبير ريادتها المهنية فى المحيط العربى. ورغم المشكلات المشتركة للصحافة المطبوعة فى البلاد العربية فإن الصحافة المصرية كانت خلال ربع القرن الماضى أقل استجابة للفرص التى أتاحتها التطورات المذهلة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأنها عاشت ركودا طويل الأمد، مثلها فى ذلك مثل كل القطاعات المهمة الأخرى فى الحياة السياسية والثقافية للبلاد. مرة أخرى تخلفنا وتقدم الآخرون، ففقدت مصر جانبا كبيرا من وزنها الثقافى والصحفى والسياسى فى الساحتين العربية والدولية.

أثناء أحد المؤتمرات التى عقدها مركز بحثى شهير بجامعة القاهرة منذ بضعة أسابيع لمناقشة قضايا تطور المجتمع المدنى فى مصر ومن بينها قضية العلاقة مع الغرب وما يسمى بصراع الحضارات والتطرف والإرهاب الدينى، طرح أحد أبرز الباحثين العرب فى أذنى مباشرة وبصوت خفيض السؤال التالى "هل تعرف ماذا أصاب العقل المصرى بالضبط؟". كانت اللهجة تشى بالإدانة وربما شابها شىء من

الازدراء، ولكن السؤال نفسه يكشف عن صدمة حقيقية بعد أن استمع هذا الباحث لعروض من شخصيات رفيعة المستوى فى الحياة الجامعية المصرية. ورغم أنى اضطررت بحكم مشاعر وطنية خام للدفاع عن العقل المصرى فإن المواجع التى أثارها السؤال ظلت تصاحبنى بعدها بأسابيع. وظل التساؤل يتردد فى ذهنى دون أن أجد إجابة دقيقة. ولكن إحدى الإجابات التى راودتنى هى أن الصحافة المطبوعة ووسائل الإعلام الأخرى فضلا عن الجامعات ومؤسسات التعليم عموما هى المسئول المباشر، وربما الأول عن التدهور الملحوظ فى مستوى المعالجات الفكرية لكل القضايا والظواهر المهمة التى تواجه بلادنا.

وربما لا يجب أن نلوم وسائل الإعلام المصرية الأخرى على ما أصاب الفكر المصرى من تدهور، فالإذاعة المصرية سريعا ما أصبحت بوقاً فجاً للنظام السياسى بعد أن عاشت أثناء مرحلة النشأة القصيرة وخلال عقدى الثلاثينيات والأربعينيات مرحلتها الذهبية بفضل المغامرة الفكرية والثقافية الهائلة والتى ذخرت بكنوز المعارف والابداعات التى تفتقت عن أذهان مفكرينا ومبدعينا المصريين الكبار خلال هذه الفترة والتى لا زالت تشكل الرصيد التاريخى للفكر المصرى والعربى. أما التلفاز فنشأ أصلا فى أحضان الدولة التسلطية الشعبوية والتى استخدمته دون رحمة فى إشاعة فكرها ومواقفها السياسية وفى مجال الحياة المدنية. وبغض النظر عن الأدوار التى لعبتها الإذاعة والتليفزيون فى الحياة الثقافية والسياسية للبلاد خلال الخمسين عاما الأخيرة، فقد اتسم أداؤها بسمة رئيسية وهى التعتيم على الحقائق، بدرجة وصلت إلى حد تجاهل أحداث داخلية هائلة، فضلا بالطبع عن تغطية جميع الأحداث من منظور الدولة وعبر لغة تتسم بالسطحية والابتذال السياسى.

أما الصحافة المطبوعة فهى أمر آخر. فهى تضرب بجذورها فى نحو قرن ونصف القرن من التطور السياسى والثقافى للبلاد. وقد تجاوزت دور المنبر الفكرى إلى قيادة التطور الثقافى والسياسى لمصر خلال النصف الأخير من القرن الـ ١٩ وبدرجة أقل خلال النصف الأول من القرن العشرين. أما صفتها كمنبر فكرى فكان الأكثر بروزاً فى أداء الصحافة المصرية المطبوعة لردح طويل من الزمن حيث كانت البيت المشترك لأهم العقول المصرية. وفضلا عن ذلك وبغض النظر عن كثرة المشكلات التى ألمت بها فإنها أيضا كانت قلعة الحرية.

لقد خسرت الصحافة المطبوعة هذه الصفة الأخيرة منذ عام ١٩٥٢. وربما بدا ذلك أمرا "طبيعيا" أو فلنقل "مفهوما" خلال عقدى الخمسينيات والستينيات، لأن البلاد

كانــت تمر بمرحلة ثورية لها ثقافتها وتوجهاتهــا وأولوياتها التى فرضتها الظروف العالميــة والاقليميــة وقتها، وجعلهــا جدل التاريخ ضرورة مــن ضروراته. فقد كانت تلــك هى مرحلة نــزع الاستعمار وإجبــاره على الرحيل. كما كانــت مرحلة بناء هوية خاصــة ودور مميــز بمجتمع ما بعــد الاستعمار. وبالفعل لا يملك المــرء سوى أن ينظر باحــترام كبــير للنضالات العظيمة التــى انخرطت فيها مصر الناصريــة سواء لتأكيد الهوية الوطنية والقومية وتأسيس حركة عالمية تعيد الاحترام الذى أهدره الاستعمار الغربــى لثقافــة وحضارة منطقتنا العربية ولثقافة وحضــارات العالم الثالث ككل، أو لبنــاء تجربة أصيلة فيما كان يعرف فى ذلــك الوقت بالتنمية والتحديث الداخلى. لقد كانــت التضحية بالحرية عامة وحرية الصحافــة خاصة أمرا مريرا، ولكن كان هناك علــى الأقل مهمات أخرى لا تقل أصالة وقيمــة اضطلع بها أو انشغل النظام السياسى والثقافى بالاضطلاع بها وبصورة خاصة تحديث البلاد اجتماعيا واقتصاديا وتأكيد رسالتها وهويتها القيادية فى العالم الخارجى. ويضاعف من رغبتنا فى القيام بقراءة متفهمة مع أزمات الصحافة وأدوارها فى تلك المرحلة أنها لم تشغل سوى أقل من ١٨ عامــا زخرت بأحــداث جسام مليئة بالأخطاء، ولكنها تمثــل مخاطرة كان من المحتم على أى بلد بمثل وزن بلادنا أن تخوضها. وإذا حسبنا تلك المرحلة الزمنية منذ صدور قانون تأميم الصحافة فهى لا تزيد عن أعوام قليلة حتى وقوع هزيمة ١٩٦٧، أو حتى صعود روح عبد الناصر إلى بارئها الأعلى.

ومقابــل هــذا كله فــإن مــا لا يغتفر هــو استمــرار الصيغــة التسلطية التــى حكمت الصحافــة المصرية فيما بعد نهاية هذه الفترة الثورية وحتى الآن. فالمراحل الثورية فى تاريخ المجتمعات تشهد بالضرورة قدرا أو آخر من الشمولية السياسية التى تمليها الحاجة الشديدة للتعبئة من ناحية والصراعات السياسية الخارجية والداخلية الحادة مــن ناحيــة أخرى. وبينمــا لا يمكن أبدا تمريــر أو تبرير القمع الــذى شهدته الصحافة والحريــات العامة، فإن طبيعــة الثورات الاجتماعية والوطنية الكبرى قد "تخفف" من حدة الأحكام المطلقة لا فى حالة بلادنا فحسب، بل فى جميع الحالات المماثلة أيضا. وعلــى سبيل المثال فإن الثورات الفرنسية والصينية والروسية، بل والأمريكية شهدت صــدور تشريعات أو قرارات تكبــل الحرية بدرجة أو أخرى وخاصة حرية الصحافة أو تشغلهــا لصالح الثورة ومقاصدهــا. وبينما يلحظ المناضلون الأكــثر أصالة من أجل الحريــة والعدالــة فى هــذه البلاد بمرارة موجــات الارهــاب والقمع التــى صاحبت تلك الثــورات، فــإن أكثريتهــم لا يمكنــه أن يقول بــأن هــذه الثورات لم يكن لهــا ضرورة أو

أنهـا كانـت مجرد مراحل سوداء فى تاريخ بلادهم. أما فى بلادنا فقد شهدت المراحل الثوريـة نفس هذا الميل لتقليص حرية الصحافة والحريات العامـة الداخلية لصالح التركيز على إنجاز التعبئة الضرورية للدفاع عن الوطن وتحرره الخارجى. وعلى سبيل المثال فإن الثورة العرابية وقعت فى نفس هذا الخطأ بأن أصدرت تشريعات تقيد حرية الصحافة بالرغم من أن الصحافة كانت هى المناصر الأعظم والأهم لتلك الثورة فكريا وسياسيا، بل كانت حاضنتها الأولى. ولم يتردد سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩ فى قمع بعض الأصوات أو التحركات والدعوات الصحفية عندما رآهـا معيقة لمشروعه فى الاستقلال السياسى للبلاد. وتوسعت المرحلة الناصرية فى تقييد الصحافة وتكليفها بالقيـام بـدور تعبوى كبير على حساب وظيفتها الاصلية فـى تقديم معلومات موثقة للمواطنين. واستند هذا التكليف على تبرير واضح بغض النظر عن القبول به من عدمه وهـو ضخامـة المعارك التـى خاضها واتساع وعمـق التجربة الحداثيـة التى اضطلع بمسئولياتها. وخلال هذه الفترة القصيرة لم يكن الإعلام عموما والصحافة خصوصا مجرد بوق بائس للخطاب السياسى السائد. فقد قامت الإذاعة ومحطات التلفاز بدور تثقيفـى بارز وإن متفاوت المستوى من الناحيتين الفنية والفكرية البحتة، على الأقل فى المجالات المدنية وفى نسق الحياة الاجتماعية المصرية. وبذلك فهى وإن ساهمت فـى التعمية السياسية لم تكن تخلو من المهام التحريرية والتقدمية. ولا يمكن بالطبع لكتاب من النوع الذى بين أيدينا أن يتعاطف مع مثل هذه الأدوار بعد أكثر من ثلاثين عاما من نهايتها، وخاصة أن مؤلفه لم يشهد هذه المرحلة.

لا يمكـن أن تكـون مهمتنا فى هذا التقـديم أن نقدم تبريـرا أيديولوجيا لقمع حرية الصحافـة فى المرحلة الناصريـة، خاصة أن الأساس التشريعـى الأشد قسوة وبطشا وضـع خـلال هذه المرحلـة. كما أن قدرتنـا البشرية علـى "غفران" مـا تم من تكبيل وتقييـد مهنـى للصحافة تقل كثيرا لأن عبء تأسيس نظام باطش أكبر كثيرا من عبء مجـرد المحافظة على قواعده الأساسيـة. والأهم بالقطع هو أن أجيالا كاملة تكون قد "نسيت" المهمة الأصيلة والأصلية للصحافة ولا يتاح لها تقدير ما كانت تتمتع به مـن حيويـة مهنية وفكرية وسياسية قبل أن يستتب هـذا النظام الباطش. وفى أحيان كثـيرة يكون مـن السهل بمكان تأسيس نظام مقيد للحريـة، ولا يكون من السهل –بل قـد لا يكون مـن الممكن– إنجاز مهمة التحرر منه إلا بعد عقـود من وضعه وتأسيسه. وقد شبه بعض المراقبين مرة هذه الحقيقة بمجاز "طبخ الأومليت". فمن السهل للغاية مزج البيض ببعض الحليب وخلطه بالبهارات. ويكون من المستحيل بعد ذلك عمليا أن

يعيد أى شخص –مهما كانت قدراته– هذا الخليط إلى مكوناته الأصلية.

هـذا كلـه صحيـح. ولكنـه لا يمنع حـق أى باحث فى قـراءة الأوضـاع والترتيبات الخاصة بزمن ما فى سياقاته التاريخية. ومن هذا المنظور نفسه فقد يكون بوسعنا أن "نتفهم" الأوضاع والترتيبات التى حشرت فيها الصحافة المصرية بعد عام ١٩٥٢، ولكـن هذا الفهم المتسامح لا يمكن تطبيقه علـى المرحلة التالية. فوضع هذا الكم من القيود على الصحافة الصمرية أثناء المرحلة الثورية قد يمكن تفهمه وان كان من غير الممكـن تبريـره. أما استمرار هذه القيود بعد أن اضمحلـت أو انهارت التجربة الثورية القصـيرة التـى عاشتها مصر منذ عام ١٩٥٢، وبعـد أن مر زمانها فهو أمر لا مبرر له على الاطلاق سوى الاستبداد البحت ومحاولة مأسسة عبادة الشخصية وحماية تغول الدولـة وتعزيـز هيمنتها المطلقة على المجتمع دون أن يكـون لديها مشروع فكرى أو ثقافـى أو سياسـى أصيل يريد الحماية من أعداء حقيقيـين أو وهميين، وبذلك سادت معـادلات حكمت الصحافـة المصرية تقوم على تكبيل الحريات العامة وإفساد واحدة مـن أهـم مؤسسات المجتمع الحديـث على الاطلاق وهى مؤسسـة الإعلام الجماهيرى أو فلنقـل مؤسسـة الاتصـال المكلفة بنقل المعلومـات والآراء للشعب الـذى هو مصدر السلطـات. وطالمـا أنه لم يكن هنـاك تبرير مقبول اجتماعيا وثقافيا لهذا التكبيل فإن استمراره الخارق بعد زوال أسبابه ومبرراته الأصلية هو أمر يحتاج إلى تفسير علمى. وهذا هو ما يحاول هذا الكتاب تقديمه.

يحتـاج الأمر إلى "فهـم" السياقات التى تم فيها تكبيل الصحافة المصرية ونزع أو شـل قدرتهـا على المبادرة بإنهاض نفسها خلال العقـود الثلاثة الماضية. بل يحتاج الأمر أيضا إلى فهم "المضامين" المختلفة لهذه الترتيبات القمعية والتمييز فيما بينها تبعا للأغراض والأهداف التى تخدمها فى كل مرحلة بعينها. فالواقع أن الأمر يتخطى السياسات المفروضة من أعلى. ويجب البحث فى الظروف البنائية التى عملت فى ظلها الصحافة المصرية، بل وعكستها من الداخل والخارج. كما يحتاج الأمر لبحث الصحافة ومجتمـع الصحفيين من الناحية السوسيولوجيـة باعتباره مركبا اجتماعيا. وهذا ما يحاولـه أيضـا هذا الكتـاب، وإن بدون نجاح كبـير أو مؤكد. فالكتـاب يتحيز بصورة مبدئيـة وسليمة لوجهة النظر الديموقراطية لمهمـة ورسالة الصحافـة والصحفيين. والكتـاب هـو فى الأصل محاولة علمية لتفسير ما حـدث للصحافة والعوامل المحددة لـدور الصحفيين فى عملية الانتقال الديموقراطى. ولهذا الغرض مسح المؤلف أدبيات هـائلة وحديثة تبحث فى هذا الدور وتسعى لتفسيره وفهم إحداثياته، كما حشد المؤلف

لتحقيـق وبحث افتراضـاته كماً هـائلاً من البيـانـات والمعلومـات القيمة. غير أن البحث أفلت من صـاحبه إلى حد مـا وضـاعت منه أهم سمـات البحث الخلاق على الاطلاق وهـى الوضـوح والقدرة على تخليص القـارىء من هيمنـة "النظريـات والتفسيرات الشائعة" ومفاجأته بـافتراضـات لم تكن لتخطر له على بـال.

ولا يمكـن فـى الواقع قـراءة أى نص فـى سياقـه السياسى والزمنـى الأصلى الذى وضـع فيه وحـده. بل عـادة مــا نضطر لقراءته على ضـوء آخر تطـورات السياق الذى يحكـم تطور موضوعه. وبهذا المعنى، تصدر الطبعة العربية من هذا الكتـاب فى وقتهـا تمامــا. فبلادنـا تعيش أجواء النضـال من أجـل الإصلاح السيـاسى والدستورى بصورة جديــة وبـالغــة السخونة منذ مـا يربــو على عـام كـامل. وفى غضــون هذه الفترة عقدت أول انتخابــات رئـاسيــة مبـاشرة وتعدديــة من النـاحيــة الشكلية فى يــوم ٧ سبتمبر. وأثنـــاء كتابة هــذا التقديم تم فتح بـــاب الترشيح لانتخـابـات مجلس الشعب المتوقعة فــى نوفمــبر. وفيما بين هذين التـاريخين عقدت انتخابــات نقيب الصحفيين. وشهدت هــذه الانتخابــات الأخيرة معركة إعـادة فـاصلة بين مدرستين فى العمل النقـابى يسند كل منهــا قطـاع مهم من الجماعة الصحفية المصريــة: أى مدرسة النضـال الإصلاحى السيـاســى والمهنــى ومدرسة الخدمــات التقليدية. وقد كشفت النتـائــج عن نصر مظفر للمدرسة الأولى وهو أمر له دلالة كبيرة بـالنسبة لعملية الاختمـار الإصلاحى السيـاسى فى البلاد. ولم يشهد المؤلف هذه المرحلة المثيرة.

الآن لنضع الأمور فى نصابها. فـالواقع أن لا شىء يمكن تسميته بمدرسة الخدمـات. فـالخدمـات لا تقدم مجانـا أبدا، فمـا نسميه بمدرسة الخدمـات فى العمل النقـابى المصرى عمومــا والصحـافــى خصوصـا هــى مدرسة تدافع عــن –أو على الأقـل تتعـايش مع– استمـرار التسلـط السيـاسى على الصحـافة المصرية، كمـا تبلـور فى قوالب وممـارسـات محددة تحيط بكل أبعـاد وجوانب النشـاط الصحفى بدءا من أشكـال الملكية السـائدة فيه مرورا بـأسالب التجنيد فى وظائفه، واقتصـادياتـه، وأسلوب إدارة المؤسسات الصحفية والإعلاميــة ووصــولا إلى فلسفتــه والممـارســات التحريرية السـائدة فيــه. وفضلا عن ذلــك فـالانقســام الأسـاسى وإن لم يكن الوحيد بـالطبع فى العمل النقـابى بين مـا يسمى مدرســة الخدمـات ومدرسة النضـــال الإصلاحى السيـاسى والمهنــى يعكس "تطلعـات" سوسيولوجيــة مختلفــة: أى مصـالـح ورؤى وثقـافــات وأدوار متبـاينـة أو متصـادمـة إلى حد كبير.

هــذا هو فى الجوهر مـا يسميه المؤلف بـــالإرث المختلط للصحـافة المصرية. ويعنى

بـه التعايش والصـراع التاريخـى بـين مدرستـين فيمـا يتعلـق بمهمة المقرطـة: أو التحويـل الديموقراطـى للصحافة وللنظام السياسى معا. والفكـرة الأساسية أو فلنقل الظاهـرة الأساسية التى يسعى الكتـاب لتمحيصها ومن ثم تفسيرها هى "أن الميراث التاريخـى للصحفيين المصريين هو ميراث مختلط". إذ "خلف الصحفيون المصريون تراثـا غامضا يتراوح بين التعـاون الوثيق مع المجموعـات الاستراتيجية والمقاومة الصريحـة مرورا بدرجات مختلفة من السلوك بين هذيـن الضدين..وبهذا المعنى فإن إسهـام الصحفيـين المصريين فى المقرطة علـى مدار التاريـخ كان قائما، ولكنه ظل ناقصا وفى أحسن الأحوال محملا بعبء المواقف المتضاربة".

يشـير مصطلح "الجماعات الاستراتيجية" فى سيـاق هذا الكتاب إلى "الأفراد الذين يتحكمـون فى الأصول (أو المـوارد) السياسية والاقتصادية الأساسية لمجتمع ما"، أو ببساطـة إلى الطبقـة أو النخبة الحاكمة، مقابل المجموعـات –أو النخب– المعارضة. ويستخـدم المؤلف هذا المصطلح كقاعدة لنموذج نظـرى يسعى لتفسير الدور المختلط –كما يصفه– للصحافة وللجماعة الصحفية باعتبارها جماعة مهنية من الناحية السوسيولوجيـة فـى الصـراع حـول المقرطة. وعن طريـق تحليل مصالـح الجماعات أو المجموعـات المهنيـة يمكـن التنبـؤ ب–أو تفسـير– موقفها من التغيـير السياسى. ولكـى يصـل إلى هـذا التفسير يقـدم نموذجا يقوم علـى أربعة مستويـات وهى حصر المجموعـات المتصارعـة، دراسة مـا تملكه أو لا تملكه من مـوارد قابلة للتوظيف فى الصـراع، والاستخدامـات الممكنة لهذه الموارد وطبيعة عمليـة المأسسة التى تمر بها تلـك المجموعات. ويضيف المؤلـف إلى هذه المستويات الأربعة ضرورة تتبع الأنشطة المختلفـة التى تقوم بهـا مختلف المجموعات لتحقيق مصالحهـا والتى قد تؤدى بها للعمـل من أجل التغيير السياسى أو تجميد هـذا التغيير كما حدث فى الحالة المصرية طوال العقود الماضية.

ويستعرض المؤلـف الخبرات العالمية فيمـا يتعلق بدور الصحافـة فى دفع عملية المقرطـة السياسيـة للنظم التسلطية والشمولية خلال العقـود الثلاثة الأخيرة. ويرصد هنـا اتجاهين رئيسيين فـى الأدبيات المتاحة. الأول يـرى أن الصحافة لم تلعب دورا يذكـر وأن قـوة الدفع الديموقراطى جاءت مـن مؤسسات وقوى اجتماعيـة أخرى. أما الثانـى فينسـب للصحافة دورا ما وإن كان غير مؤكـد أو غير منسجم. وهو يأخذ بهذا التقديـر الأخير، ويرى نتائج مختلطـة فى التجربة العالمية، ويطبـق هذا التقدير على الحالـة المصريـة. ولا يمكـن بالطبع تلخيص الكتاب فـى جمل قليلة. ولكـن الكتاب

يركـز على متغـيرات أساسية دون غيرهـا. فبمتابعة التطور التاريخـى يأخذ المؤلف بوجهـة النظـر التى تنبهنا إلى أن الصحافة المصريـة ولدت فى كنف دولة نشأت منذ البدايـة تسلطيـة، ووسـط جمهور قليل العدد بحكـم ضيق قاعدة التعليـم العالى لفترة طويلـة مـن الزمن، وأنهـا أى الصحافة تواجـه مأزقا معقدا نتيجـة اعتمادها المفرط اقتصاديـا علـى عوامل ليست تحـت تصرفهـا أو تأثيرها بما فيها مساعـدات الدولة. ويركـز المؤلف مع ذلك على التباين الواسع فى الدخول والتعليم والنفوذ داخل المهنة ويلفت النظر إلى الاعداد الكبيرة من غير المؤهلين الذين دخلوا المهنة وهم يشكلون ما يسمـى بتحالـف غير الموهوبين وهم الذين تسللـوا إلى الصحافة من الأعمال الإدارية وأعمـال السكرتارية وأعمال الأمن داخـل المؤسسات الصحفية أو من خلال العلاقات الشخصية. كما يركز المؤلف على الوضع الاقتصادى المتدنى للغالبية من الصحفيين المصريين. ويـؤدى هذا التبـاين– فيما يرى– إلى تقوية الانقسام الاجتماعى ومن ثم المواقف السياسية داخل الجماعة الصحفية. وهو يميز أربعة مواقف رئيسية: الإصلاح الليبرالى السياسى والمهنى، موقف يقوم على "اهتمامات الموظفين" أى التعلق بالمزايا الماديـة والخدمـات، الموقـف المعزز للأمـر الواقع أى المدافـع عن استمـرار السيطرة السياسيـة على الصحافة، وأخيرا موقف المنتمين للتيـار الدينى أى الموقف المحافظ القائـم علـى الإحالات الفقهيـة. وتنعكس هـذه المواقف كلها فى جـدول الاهتمامات النقابية وتتصارع حـول درجة الاهتمام بالدور المنوط بالصحافة فى إطار النضال من أجل المقرطة. وباختصار فإن المؤلف يفسر الإرث المختلط للصحفيين المصريين نحـو قضية الديموقراطيـة بالانقسام فى الخلفيات المهنيـة والاجتماعية للصحفيين وموقعهـم من مصفوفة النفوذ داخل المؤسسـات، واستمرار تبعيتهم الاقتصادية على الدولة ورجال الأعمال.

ويمكـن صياغة هذا التفسير بطريقة أخرى أكثر بساطة. فالقطاع الإصلاحى مهنيا وسياسيـا فـى الجماعة الصحفية صغـير نسبيا بالمقارنة بالقطاعـات التى تتعايش مـع الأمر الواقع أو تدافـع عنه نظرا لتركز اهتمامها فى الحصـول على المنافع، وهذا القطـاع لا يستطيـع مواجهـة دولة جبارة ومتعاليـة ذات تراث غـير ديموقراطى أكيد وقـدرات كبـيرة فى بناء النفوذ داخل الجماعة الصحفية وحماية هذا النفوذ من خلال الملكية والإدارة.

والواقع أن أغلب هذه الافكار مألوفة إلى حد كبير فى مصر وخارجها. وهى بذاتها لا تشـكل اكتشافا جديدا. وفضلا عن ذلك فقد اتسـم تطبيق النموذج النظرى الذى أخذ

بــه المؤلف بقدر كبير مــن العشوائية والغموض، بل إن الكتــاب كله يفتقر إلى التركيز والمتابعة المنهجية للمتغيرات أو العوامل التى يمكنها تفسير الإرث المختلط للجماعة الصحفية المصرية فيما يتعلق بالمقرطة.

ولا يمكــن بالطبــع إهمال أى مــن العوامل الكثيرة التى طرحهــا المؤلف لتفسير هذا الإرث المختلط. ولكن جاذبية أى تفسير تتوقف إلى حد كبير على قدرته على الإمساك بعــدد محــدود من هذه العوامــل، أو ربما بعامل رئيسى واحد. ولا شــك أن التركيز على عامــل واحد ينطوى على مخاطرة كبيرة بالتبسيــط الذى قد يكون مخلا بشدة. غير أن ميــزة مثل هــذه النماذج هى أنهــا تكون قابلــة للتطوير بإدخال عوامــل أخرى بدون التضحية بالوضوح والاقتصاد فى التحليل والتعبير.

وإذا نظرنــا للصحافــة المصرية يمكننا القول بأن ثمــة عوامل كبرى أثرت أكثر من غيرهــا فى الانقسام حول قضية الإصلاح الديموقراطــى تاريخيا وفى الوقت الراهن: العامل الأول هو الضعف الشديد للقاعدة التسويقية للصحف المصرية، وهو ما يرتبط بدوره بالفقر العام فى المجتمع، وكونه لم يتحول أبدا إلى مجتمع حديث يتمتع بعادات المجتمع الصناعى أو المتقدم ومنها الاهتمام بالاتصال والمعرفة بما يجرى فى العالم المحيــط من خلال وسائل الإعلام عموما والصحافــة المطبوعة خصوصا. أما العامل الثانــى فهو الطبيعة التسلطية للدولة المصرية وهــى طبيعة لم تتغير جذريا حتى فى سيــاق التجربة الليبراليــة المصرية بين ١٩٢٣ و١٩٥٢، وإن كانت قد تعمقت بصورة نوعيــة فــى المرحلة التاليــة. ولا شك أن العامــل الثالث يرتبط بالأصــول الاجتماعية للجماعــة الصحفية المصرية. غير أن هذا العامــل لا يتحرك أو يؤثر بطريقة واحدة: إذ يمكــن أن يدفــع كثيرين للعمل كمحاسيــب لسلطة السياسة أو المــال أو السلطتين معا، كمــا يمكــن أن يدفعهم نحــو رؤية عدالية للعــالم والنضال من أجــل تمكين المهنة من القيــام بواجبها والاضطلاع بمسئولياتها فى مجتمــع ديموقراطى. ويتوقف الاختيار علــى عامــل رابــع يتعلق بالتكويــن الثقافــى للجماعــة الصحفية. فتمتــع الصحفيين بثقافــة سياسية ثرية ومفتوحة يدفعهم لمساءلة العــالم المحيط والبحث عن الامتياز فى مهنتهم كما تعرفها المجتمعات الديموقراطية ولو جزئيا. وبالعكس فإن التسطيح الثقافــى والــذى عادة ما يرتبط بالأحاديــة والتسلطية يدفعهم لقبــول الأمر الواقع أو تحديه بايديولوجيا شمولية أو تسلطية أخرى. غير أن هذا الفرز لا يظهر بتأثير الصدفة، وإنما يتفتق عن ثقافة المجتمع ذاته. وبتعبير آخر فإن العامل الرابع هو مدى اهتمام الجمهــور العام بالمساءلــة المنظمة للمؤسســات التى تؤثر بعمق علــى حياتهم وعلى

رأسهـا مؤسســات الدولة، ومن ثــم التوجه للطلب على المنتجـات الثقافية والإعلامية التــى تقدم حقائق وليس قوالب دعائية. فالجماعــة الصحفية تأتى من سياق الثقافة وأساليب التنشئة الثقافيــة السائدة، والمجتمع المثقف والمهتم يكوِّن جماعة صحفية مثقفة ومهتمة والعكس صحيح ايضا.

ورغـم الدور الملموس لجميع هذه العوامل فــإن أيا منها لا يبدو سببا كافيا للركود الممتـد للصحافــة المصرية. فالقول بــأن ضيق سوق الصحافة هــو السبب وراء إرثها المختلـط لا يبـدو مقنعـا. فثمــة مؤسســات صحفية كبيرة تحقـق عائدا كبـيرا للغاية سـواء مـن مـوارد الاعلانـات أو حتــى التوزيــع وحده. وقـد كانت هذه المـوارد كبيرة إلى درجــة أن سمحـت بنهبهــا بـدون رادع، ودون أن تنهار المؤسســات الصحفية فى نفس الوقت، وهو مــا يعنى أنه لا يمكن أن نعزو الركود المهنى لقلة التوزيع أو ضعف الأساس الاقتصادى الموضوعى للمؤسسات الصحفية. وقد تحالف الفساد والاستبداد فــى إدارة الصحف القومية بالذات، والمؤسســات الصحفية بوجه عام. بل ويمكننا أن ننسب للاستبداد مع ضعف الموهبة وسوء الإدارة التحريرية نحو نصف المسئولية عن تــردى أو ركــود الأداء الصحفى فى المؤسسات القومية. وبـكل صراحة ووضوح تولى رئاســة تحريــر الصحف القومية فى ربع القرن الأخــير عناصر أقل ما توصف به أنها متواضعة الموهبة ومنفلتة من الالتزام بقواعد النزاهة. ولم يملك أكثرهم سجلا للأداء المهنى يثير الإعجاب. وقد كرس هؤلاء مدرسة الصحافة المكتبية التى تتلقى الأخبار مــن مصادر رسمية دون أى مراجعة، وترفض أو تنفر من التغطية من الموقع وتخشى المخاطرة مهما كانت ضئيلة للقيام بواجبها فى التغطية الحية للأحداث. ولم يقتصر هــذا التقصير على "بارونات الصحافة" وإنما امتـد بالتقليد إلى الكوادر الوسيطة، بل والشابــة، لأن هذه المدرسة قدمت وفرضت معايـير الأداء المقبولة فى المهنة. وتحول رؤساء ومديرو تحرير الصحف لا إلى بارونات ينفرون من القيام بمهام الصحفى فى التغطية من الموقع، بل أنهم كانوا يقارنون أنفسهم بالوزراء، ويشيعون نظرية فاسدة تتطلــع للحصول علــى مكانــة أرستقراطية جنبا إلى جنـب مع موظفــى الدولة الكبار ورجــال الأعمــال الكبار وفــى علاقة وثيقة معهـم. لقد طغت عمليــة البقرطة على كل جوانـب العمـل الصحفى باستثناءات محدودة للغاية، ولا شـك أن العائد المالى الكبير الذى حصل عليه "بارونات المهنة" لأنفسهم ساهم فى تكريس علاقات شبه إقطاعية داخـل وخــارج المؤسســات الصحفية. إننا نقـف هنا أمام تفسـير معاكس للافتراض الذى أقــام عليه المؤلف جانبا من رؤيته لإشكاليات الصحافة المصرية. فرغم صحة

القول بضيق وركود سوق الصحافة المطبوعة للأسباب التى سبق ذكرها فقد كان ثراء المؤسسات الصحفية القومية سببا أقوى للإفساد والركود المهنى.

إن تواضع الموهبة واستبداد الإدارة الصحفية العليا وميلها الكاسح للفساد خلال ربع القرن الماضى يثبت أن ضيق السوق وضعف الأساس الاقتصادى للصحف لم يكن سببا بذاته للركود المهنى وللتسليم بهيمنة السياسة الرسمية على السياسة التحريرية. والدليل على ذلك أن تولى عناصر موهوبة وتتسم بقدر ولو بسيط من النزاهة كان يصنع فرقا حاسما فى أرقام التوزيع. ويمكننا أن نرى علاقة ارتباط قوية للغاية بين التغير فى أرقام التوزيع من ناحية وتباين المستوى المهارى والنزاهة الشخصية للقيادات الصحفية من ناحية أخرى. ومن حسن الطالع أن ذلك حدث فى عدد من المؤسسات الصحفية القومية بما يسمح بمشاهدة علاقات الارتباط هذه بصورة عيانية لا لبس فيها.

هل يعنى ذلك أن ضيق سوق الصحافة المطبوعة لم يؤثر على الاطلاق على الركود المهنى والتباين فى الموقف من قضايا الديموقراطية؟ الواقع أن هذا العامل يؤثر بطريقة أخرى تماما، وإن كانت مشابهة لما يحدث فى الصحافة العالمية إلى حد كبير. فالمشكلة الحقيقية فى المؤسسات الصحفية القومية هو تمتعها بالاحتكار. ويرتبط الاحتكار والركود ارتباطا عميقا. فطالما أن تلك المؤسسات تستطيع الحياة وتوفير موارد كبيرة سواء للنهب أو التوسع فى التعيينات من أجل فرض انطباع بالهيبة والقوة والنفوذ وشراء الرضا بالمنافع فإن الدافع للتجويد يضعف بشدة. ومن خلال ديناميكية سوق احتكار القلة (وكلها صحف قومية ذات موارد كبيرة) نستطيع أن نفهم اضطرار الصحف الخاصة وبدرجة أقل الصحف الحزبية إلى استعمال مدرسة إثارية لا تحترم معايير المهنة لتحسين فرصها فى التوزيع. ويشابه هذا الواقع ما يحدث فى صحافة التابلويد فى أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا وإيطاليا التى تأخذ بنفس المدرسة الإثارية لتحسين فرص البقاء والربحية وسط الاحتكارات الصحفية الكبيرة.

يرتبط الاستبداد والفساد فى الإدارة التحريرية والاقتصادية للصحف فضلا عن الشخصنة والعشوائية ارتباطا حميما للغاية بالطابع التسلطى للدولة المصرية. وقد نشأت الدولة الحديثة استبدادية وشخصانية على يد محمد علي واحتفظت بجانب من هذا الطابع حتى فى العصر الليبرالى. فكما أشرنا قام الملك بسبعة انقلابات دستورية منذ إقرار دستور ١٩٢٣. وحكم على البلاد أن تعيش ظروفا استثنائية سواء بحكم

قانـون الطوارىء الـذى فرض على البلاد سنوات طويلة (تصل فى مجموعها إلى ثلثى الفـترة مـن ١٩١٤ حتى ٢٠٠٥). وتـأثـرت الصحـافة المصرية بهـذه الظروف بصورة هـائلة. والواقع أن الصحـافة لا تستطيع أن تنمو وتتطور إلا فى ظل حكم القانون وفى ظـل الحريـات. ورغـم أنها عـاشت ظروفـا صعبة فى ظل قوانـين الطوارىء والحكومات الاستثنائيـة والانقلابية فلا مجال للمقارنة بين حيوية الصحـافة المصرية فيما بين الفـترة الليبرالية وحقبة الدولة التسلطية التى نشأت بعـد ١٩٥٢. والواقع أن المشكلة تتخطـى بكثـير مجـرد الحياة وسـط قوانـين استثنائية أو حتـى تسلطية. فقـد عـاشت الصحـافــة ولــو فترة قصيرة تحت تشريعــات وواقع سياسى ضـاغـط للغاية منذ بداية الخمسينيــات وحتــى بدايــة الستينيــات. ومع ذلك فقـد ظلت الصحـافــة تتمتع بقدر لا بـأس بــه من المهنيــة فى تلك الفــترة. ولكن المشكلــة الحقيقية ظهرت بعـد ذلك ومنذ صدور قوانين التـأميم، فـالدولـة لم تكتف بدور المشرع الذى يرمى للبطش بـالحرية، بل صـارت تمتلك القسم الأعظم من الأصول الصحفية وهو مـا أتـاح لهـا إصدار الأوامر بكل بساطة. ومن ثم فـإن طبيعة الأداء والسياسات التحريرية وكل جوانب الحيـاة المؤسسية للصحف عكست التحولات الكبيرة فى طبيعة الدولـة. ويمكن تلخيص تلك التحولات فى جملــة واحدة. فقد انزلقـت الدولة المصرية من الشعبويــة إلى البوليسية، وانزلق معها المجتمــع من تجربــة عدالية تنمويــة إلى تكوين فـاسد وعشوائى خـلال العقود الثلاثة الماضيــة. وعكسـت الصحـافة هـذا التطور. فقد حصلـت على قدر مـن الحرية المهنية بفضـل العشوائية، ولكن الفساد والاستبـداد البوليسى أهدر الجـانب الأكبر من النتائج الإيجـابيــة للحريــة النسبية التــى تمتعت بهــا المؤسسات الصحفيــة وخـاصة الحزبية والخـاصة.

لقـد تمكن الفساد والاستبـداد البوليسى من إهدار وتخريب الكنوز والموارد الثقـافية المتجـددة لمصر خـلال العقود الثلاثة المـاضية، بطريقة مميـزة. فقد أقـام نظام يوليو نظمــه الإدارية والمؤسسية كـافة على قـاعدة الـولاء المطلق وليس على قـاعدة الجدارة. وبينما توفر الولاء إلى حد معين بين عناصر وكوادر صحفية وثقـافية عـالية المستوى خـلال الفترة النـاصرية، بل وخلال المرحلة الأولى من حكم الرئيس السادات، لأسبـاب أيديولوجية وسياسية وأسباب عديدة أخرى، فـإن مـا حدث بعد ذلك يمثل فضيحة بكل المقاييـس المعروفــة فى المجتمعات الحديثة حيث أرسيت قـاعـدة ارتقـاء عكسى صعد فيها إلى قمة المؤسسات الصحفية عنـاصر محدودة الموهبة إلى حد كبير. ومن نـاحية أخرى فـإن التحولات الاجتمـاعية والاقتصـادية التى شهدتها مصر أدت إلى حشد أعداد

كبيرة للغاية من الناس فى المؤسسات الصحفية القومية وبأبعد كثيرا من حاجاتها أو حتى قدرتها على التحمل. وتعكس هذه الحقيقة الطبيعة المعقدة لهذه التحولات فى صميم طبيعة الدولة. فمن ناحية، نظرت الطبقة الوسطى العليا، بل والطبقة العليا للمؤسسات الصحفية الكبيرة باعتبارها مراكز مرموقة لبعض أبنائها وأقاربها. وتم إلحاق عشرات ومئات منهم فى المؤسسات الصحفية القومية عن طريق الواسطة. وفى نفس الوقت كان من الشائع أن يقوم رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة بتعيين عشرات من أشد الشباب فقرا فى وظائف صحفية أو نقل عناصر من الإداريين إلى صفوف المهنة الصحفية فى نفس المؤسسة لأسباب انتخابية وسياسية. وبفضل هذه الظروف نفسها تم حشد المؤسسات الصحفية بأغلبيات من أبناء الطبقات الفقيرة والوسطى. ولكن الأصول الاجتماعية للصحفيين لا يكاد يكون لها علاقة بتردى مستوى الأداء المهنى. فالمشكلة كانت كامنة فى الطبيعة العشوائية للتجنيد فى هذه المؤسسات، وليست فى الأصول الاجتماعية بذاتها. وفضلا عن ذلك فإن الميول المهنية للفئات الشابة من أبناء الطبقات الشعبية تتوقف إلى حد بعيد على مدى اندماجها فى مشروع سياسى أو مهنى كبير. والواقع أن حالة التفكك العامة والفساد الشائع والعشوائية والمحسوبية أدت إلى تدهور معنويات هذه العناصر وقادتها إلى مواقف مضطربة تجاه المهنة ومعاييرها. فمن ناحية كان من السهل "شراء" ولاء العشرات والمئات من الكوادر الصحفية باستثمار ظروفها المادية القهرية، ومن ثم إدماجها فى شبكات المحاسيب. وقد قام عشرات من هؤلاء بأدوار يندى لها الجبين فى الحياة النقابية المصرية بما فى ذلك البلطجة الصريحة واستخدام العنف ضد الزملاء لحساب "بارونات الصحافة". وقد شهدت بنفسى كيف كان هؤلاء البارونات يرسلون محاسيبهم لتهديد زملاء كانوا يناقشون قضايا الصحافة فى النقابة بكل جدية وموضوعية، بما فى ذلك التهديد بالعدوان البدنى. ولا شك أن مدرسة الخدمات فى الحياة النقابية المصرية تعود بجذورها إلى هذه الظاهرة.

ورغم إمكانية استثمار الضغوط المادية الواقعة على الزملاء لحشرهم فى علاقات محسوبية مهنية أو سياسية، فإن العامل الحاسم وراء نجاح هذا الاستثمار هو الضعف الثقافى والمهنى الشديد والسائد فى محيط الصحافة المصرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فالفقر وحده لا يفسر الاختيار بين الانتهازية السياسية والأخلاقية من ناحية والأخذ بمنهج نضالى أو مهنى من ناحية أخرى. أما العامل الأهم فى تقديرى فهو المستوى الثقافى والمعرفى والمهنى لأكثرية الصحفيين المصريين.

ومـن وجهة نظرى فـإن العامل الحاسم فى التجربـة الصحفية المصرية يتمثل فى تحول المجتمع المصرى لأسباب متعددة إلى مجتمع منزوع الثقافة وفاقد للرغبة فى المساءلـة المنظمـة لواقعه. وقد أنتج هـذا التحول انقلابا مناظرا فـى تكوين الجماعة الصحفيـة المصرية. فالأغلبيـة العظمى من خريجى الجامعـات المصرية لا يمتلكون ناصيـة الثقافـة وأحيانا الحـد الأدنى مـن المعـارف العصرية. ففى غضـون العقود الثلاثـة الماضية تدهـور نظام التعليم بصورة غير مسبوقة فـى تاريخ البلاد. كما أن أنظمـة التربية العائلية المصريـة قامت بصورة عمدية على نـزع الاهتمام بالمعرفة وخاصـة الاهتمـام بالشـأن السياسـى والعـام. ولهـذا السبـب فحيثما حـرم خريجو الجامعـات من فرص تدريب وتثقيف حقيقية فى مؤسساتهم الصحفية فإن مستواهم المهنى وصلابتهم الأخلاقية لا تنمو إلا فى الحدود الموروثة والمتجذرة ثقافيا. وحتى المعايير الموروثة تتعرض للتآكل بسبب الفجوة الهائلة بين فرص الترقى والصعود فى مدرج المكانات، وفرص الحياة التى تتيجها علاقات المحسوبية من ناحية والضريبة الغالية التى يفرضها التماسك الأخلاقى والتمسك بمعايير المهنة من ناحية أخرى.

ويمكننـا أن ننسب الجانب الأعظم من الفارق فى الحيوية والريادة الصحفية خلال العصر الليبرالى، والركود الملحوظ للصحافة فى العقود الأخيرة وفى ظل نظام الحكم التسلطـى إلى هـذا العامل الثقافى وحـده. فالعمل فى المهنـة الصحفية خلال العصر الليـبرالى كان يتطلـب إمـا مستـوى ثقافى رفيـع أودرجـة انخراط عالية فـى الحياة السياسيـة. ولكن الأهم هو أن الثقافـة المصرية كانت خلال الحقبة الليبرالية فى أوج تألقهـا وحيويتها وهـو الأمر الذى انعكس فـى الصحـافة. وقد استمـرت هذه الحقيقة خـلال العقدين الأوليين من ثورة يوليـو ١٩٥٢. أما بعد ذلك فالقصور الذاتى أدى إلى تـآكل النخبة المثقفة تثقيفا عاليا. كما أن الهبـوط العام فى الدورة الحيوية الثقافية انعكس بصـورة حادة فـى الأداء الصحفـى. وأدى التوظيف السياسـى للصحافة من جانـب رؤسـاء مستبدين ومؤسسات أمنيـة وبيروقراطية بليدة وقاسيـة إلى مزيد من التدهور. ويكفى أن نؤكد على ما يعرفه الجميع وهو أن عددا لا بأس به من الصحفيين صـاروا يعملـون فى علاقة وثيقة مع أجهزة الأمن وهـو الأمر الذى استثمروه لصالح تطلعـات انتهازية ولصالح بقاء أنظمـة وسياسات تحريرية فاسدة وبائسة ولا علاقة لها بمعايير المهنة.

وفـى نفس الوقـت، فكما أشـار الكتاب ثمـة عدد كبير مـن الصحفيين هـم غالبية الممارسـين وإن لم يكونـوا بالضـرورة أغلبيـة أعضاء نقابة الصحفيـين لديهم خبرة

وتطلعـات مهنيــة وشعور عال بقيمة الصحافــة ورسالتها العظيمــة. وبينما لا يتيسر لهـؤلاء بـالضرورة أن يلعبوا دورا فى إنقــاذ مؤسساتهم فقد قـاموا بـالفعل بما يمكنهم القيــام بــه لانقـاذ سمعة الصحافة المصرية من خـلال العمل فى صحف المعارضة أو الصحف الخاصة الجديدة فضلا عن العمل في الصحف العربية التى تتمتع بحرية أكبر. وقامت هذه الأغلبية بخوض معارك كبيرة أحيانا معرضة مصالحها المباشرة داخل مؤسساتها للخطر. ولا شك أن معركة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ كانت أهم هذه المعارك علــى الإطـلاق. غير أن التوقف عندها وحدها يظلم عددا كبيرا من المناضلين فى سلك الصحافــة الذيـن قاموا بدورهم فــى الصراع ضد الفســاد والاستبـداد. ويشهد تـاريخ النقابــة على تواتـر تلك النضالات، والتى تصاعدت أحيانــا إلى مستوى الاعتصامات والإضرابات فضلا عن الوسائل الأخرى.

أمــا على مستــوى المهنة ككل، فإنى أعتقد أن التردى الذى عاشته الثقافة المصرية بصورة عامة والثقافة السياسية بصورة خاصة قد أثر بعمق على جمع جوانب المهنة. فالركـود فى سوق الصحافة يرتبط إلى حد كبير بنمو بطىء للغاية لعادات القراءة، أو تراجعهــا محسوبة كنسبــة من السكان. كما أن الذيوع الـذى تحققه صحافة التابلويد يعـود بـدوره إلى اتساع نطاق ثقافــة لاسياسية – وخاصة بين الشبــاب بما فى ذلك الشباب الريفى– ذات مضمون تهكمى ومتشكك فى كل شىء يعلن سقوط جميع المثل والتقاليـد ويتجـه لتأكيد افتقــار كل شىء للصدقيــة كتبرير للتقاعس عـن المشاركة الفاعلة فى الحياة السياسية والمدنية للبلاد.

أمــا أهم جوانب التـأثير السلبى للتدهــور العام للثقافة المصرية فهو الفشل الشعبى فــى إسنــاد النضال مــن أجل الحريــات العامــة وحكم القانــون والإصــلاح السياسى والديموقراطــى الذى خاضته أقلية من المصريين. ومن هذا المنظور فإن نضال قطاع كبـير من الصحفيين مــن أجل إصلاح مهنتهــم فى وجه سياســات حكومية جبروتية وغـير مسئولة أطاحت بالريادة الصحفية لمصر وتركـت ميراثا بـالغ السوء والبشاعة فى الإدارة والسياســات التحريرية والأداء المهنى وأسلوب إدارة المؤسسات الصحفية بوجه عام. ولو تصورنـا أن النضال من أجل الحرية والنهوض الوطنى قد تمتع بإسناد شعبــى حقيقــى وواسع بـالفعل لـكان من الممكـن لنضال الصحفيــين الديموقراطيين والأكثر رقيا من النـاحية المهنية أن ينتصر.

والواقع أن الاستلاب السياسى والفجوات الثقافية الهائلة فى الحياة المصرية خلال ربــع القرن الماضى كانت السبب الرئيســى وراء انكماش الحياة السياسية واحتكارهـا

الكامل من جانب حزب الدولة، وما جره ذلك من وأد للمهنية وركود الصحافة وتراثها المزدوج أو المتناقض؛ إذ إن التوازن السياسى والمحاسبية والشفافية هى المحركات الحقيقة لعملية الإصلاح السياسى والدستورى والتشريعى فى كل المجالات بما فيها مجال الصحافة والإعلام. وفى غياب هذا التوازن نما الاحتكار وتعمق الركود فى سوق الصحافة ليزامل ويسند الاحتكار والركود فى سوق السياسة.

ولهذا السبب تحديدا يحق لنا أن نتفاءل بمستقبل الصحافة المصرية. فخلال العام الماضى بدأ الركود السياسى ينحدر بفضل نضالات نخبة من المثقفين المصريين فى الشوارع، وفى مؤسسات المجتمع المدنى. لقد شهد هذا الكتاب من خلال عرض مستفيض على الدور الكبير الذى قدمته منظمات حقوق الانسان فى النضال من أجل تحرير الصحافة المصرية من الأمراض السلطوية والطفيلية التى تعصف بمعاييرها وبرسالتها الديموقراطية. وقد أضافت حركة كفاية إلى هذا الرصيد المهم بدفع كل الفاعلين السياسين للخروج من معادلات التواطؤ على الركود والفساد والاستبداد الذى عاشته البلاد فى العقود الثلاثة الماضية. وحققت النضالات الديموقراطية التى خاضها فاعلون مدنيون وسياسيون متنوعون مكاسب لا بأس بها، بل وتعد هائلة فى مجال حرية الصحافة بالذات. وبينما لم يتحقق حتى الآن إصلاح سياسى أو دستورى فعال، ولم تنج مؤسسات عديدة من المناخ الخانق الذى فرض عليها لعشرات من السنين، فقد انطلقت الصحافة وبالذات الصحافة الخاصة إلى آفاق لم تعرفها منذ أكثر من خمسين عاما. وأمكن لعدد من الصحف الخاصة وبعض المجلات العامة أن تقدم تغطية رائعة للحملات الانتخابية الرئاسية. وهى تقدم بالفعل أيضا معالجة متميزة ومستجدة تماما للانتخابات النيابية التى بدأت فى منتصف شهر أكتوبر. وأدى تحرر الصحف الخاصة من الأعباء الثقيلة للأعراف التقليدية التى فرضت على الصحافة إلى إجبار الصحف القومية العامة بالتدريج على تخطى الحواجز التقليدية بإعمال فنون مهنية أكثر طزاجة ورصانة أو على الأقل أقل سخافة ونفاقا للسلطات. وبوجه عام فثمة تحسن ملحوظ فى مستوى التغطية المهنية للأحداث ارتبط بالتطورات الديناميكية فى السياسة المصرية بأكثر بكثير مما ارتبطت بالتغييرات فى الصفوف القيادية للمؤسسات الصحفية فى نهاية صيف هذا العام وقبل انتخابات الرئاسة بأسابيع قليلة وبعد عقود من الجمود المضاد للقانون وللمنطق، بل وللسلامة البيروقراطية.

غير أن التحسن النسبى فى مستويات التغطية المهنية للأحداث الكبرى حتى فى الصحف القومية ليس نهاية المطاف، بل مجرد بداية متأخرة عن موعدها بعقود

طويلـة. وقـد آن أوان القيـام بإصلاحـات كـبرى وجوهرية، بـل وإصلاحـات ثورية لاسـترداد الريادة الصحفية المصرية، بل ولمجرد اعـادة وضعها على مسار الاشفاء. فلا زالت الصحافة المصرية تعانى من أمراض قاتلة. فلم يتم اتخاذ أى موقف صارم مـن الفساد الذى عمق الأزمات الاقتصادية للصحف القومية. وتمثل الإدارة التسلطية والعشوائيـة للصحـف عائقا هـائلا أمـام تقدم وانطلاق الصحافـة وخاصة أنها تبدو متجـذرة ثقافيا فضـلا عن ترجمتهـا للأوضاع السياسيـة السائـدة. وتحتاج بلادنا عمومـا إلى تجديـد شامـل فى أساليـب الإدارة فـى كل المجالات بما فيهـا الصحافة، حيـث تقل كثيرا المواهـب الإدارية ومواهب بنـاء المؤسسـات وتنظيمها تنظيما سليما وفعـالا. وتعانى أكثريـة الصحف من مشكلات اقتصاديـة وتمويلية حادة بسبب عدم المسئوليـة والافتقـار إلى المهنية والموهبة فى إدارتهـا الاقتصادية والتحريرية على السـواء. أمـا العائق التقليدى والـذى ركزت عليه معظم الدراسـات فهى غابة القوانين التـى تحكم المهنة، وتقيدهـا بفظاظة وعنف. غير أن أهم الإعاقـات التشريعية والتى أدت إلى أسـوأ ظاهـرة عرفتهـا الصحافة المصريـة فى تـاريخها وهى مـا يطلق عليه بـالصحافـة القبرصيـة، هـى استمـرار حجب الحق فـى تـأسيس الصحـف، والمحطات الاذاعيـة والتلفازيـة. وحتى الآن لا يعـد تـأسيس الصحف حقا بل منحـة أو ترخيصا يمنحـه المجلس الأعلـى للصحافة والـذى يتلقـى تعليماته مـن الأجهـزة السياسية والأمنيـة للدولة. ولا بد أن ينتزع الصحفيون المصريون بـالنضال المشترك مع القوى الديموقراطية هذا الحق.

أمـا أهـم العوائـق الهيكلية علـى الاطلاق فهـو نمط الملكيـة والسيطـرة الذى حكم الصحافة القومية منذ تـأميمها فى بداية عقد الستينيـات. فطالما بقت الملكية والسيطرة بيـد جهـاز الدولة وحده فـإن السياسة لا بد أن تطغى علـى الصحافة، ومن المحتم أن يتـم تشغليها لصالح الخطـاب الايديولوجى والسياسى للدولة وفـى القلب منه عبادة الشخصية التى تركزت حول الرئيس.

ولهـذا السبب فإن الصحفيـين المصريين يحتـاجون أشد الحـاجة للتوافق حول رؤية سليمـة لمستقبل المؤسسات الصحفية القومية. لقد تم حصر البحث عن صيغة للملكية بـين بقـاء الأمـر الواقع أو الخصخصـة بمعنى بيع هـذه المؤسسـات أو بعضها لمشترٍ رئيس. وعلينا نحن الصحفيـون أن نكسر هذا الاختيار البائس. فمن الممكن أن يدخل الصحفيـون أنفسهم شركاء فـى الملكية، ومن الممكن أن يدخل شركاء آخرون وبصفة أخص المستثمرين الصغار.

إن تنويع قاعدة الملكية للمؤسسات الصحفية القومية وإنتاج تشريع جديد للإدارة الاقتصادية والعامة وتقاليد جديدة للإدارة المهنية للمؤسسات الصحفية صارت ضرورات لا غنى عنها. غير أن التوصل إلى أفضل صيغة للصحافة يجب أن يأخذ وقتا يتم توظيفه فى وضع خطة إنقاذ وتطوير جذرية للصحافة بما يؤهلها بعد فترة للاعتماد على الذات اقتصاديا والانطلاق مهنيا. وتشمل أية خطة من هذا النوع عملية إعادة تقويم للأصول الاقتصادية وللهياكل التمويلية ولبنية السوق وتوقعاته المستقبلية، مع تطوير جذرى لنظم الإدارة والملكية، فضلا عن برنامج مكثف لاعادة التدريب على معايير وقوالب وفنون الصحافة الحديثة.

إن خطة من هذا النوع يجب أن تقوم على شراكة بين الدولة ونقابة الصحفيين والمجتمع المدنى والسياسى وكل المهتمين بإنقاذ وتطوير الصحافة المصرية. وقد ننتظر بعض الوقت حتى قبل أن نبدأ فى وضع هذه الخطة، لأن حدا أدنى من الإصلاحات السياسية والدستورية والتشريعية صارت قضية حياة أو موت للمجتمع المصرى بكل مؤسساته بما فيه الصحافة.

وقبل كل شىء، فإن إدراك المأزق الضخم والمعقد الذى تعيشه الصحافة ومصر كلها والتوافق على رؤية مشتركة وتوفر الارادة السياسية للخروج من الكهف الذى عشنا فيه لعقود طويلة هو تذكرة الدخول الطبيعية لمستقبل واعد للوطن. فلا يمكن حل مشكلات الصحافة حتى لو توفرت لدينا أفضل الصيغ الفنية إلا إذا صنعنا مستقبلا ناهضا للوطن كله.

شكر وعرفان

لم يكن لهذا البحث أن يظهر إلى الوجود لولا الأشخاص والمؤسسات التى ساعدتنى بطرق عديدة، ولا يسع المقام هنا لذكرهم جميعاً، لذا سأقتصر على ذكر من قدموا إسهامات مباشرة لهذا العمل.

بادئ ذى بدء أود أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور راينر تيتزالاف من جامعة هامبورج الذى أشرف على رسالة الدكتوراه لقبوله مقترح رسالتى، ولتشجيعيه لى ودعم طلبي للحصول على منحة بحثية، وللإرشاد الفكرى والدعم الإنساني الذي قدمه لي.

كما أود أن أشكر الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمى (DAAD) التى قدمت لي منحة لمدة سنتين، ومن بين فريق الهيئة بالقاهرة أخص بالشكر مارجرت شتويرناجل، لتشجيعها الدائم لى ولتوجيهها، وكذلك إلى ماثياس بيتسولد.

لقد وجدت حافزاً فكرياً منذ ما يقرب من ثلاث سنوات وحتى الآن فى قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، حيث أتيحت لى فرصة العمل كأستاذ مساعد. وإنى لممتن لجميع زملائى وطلابي الذين أتاحوا لي أن أرى من خلال المحادثات والمناقشات معهم صورة الصحافة المصرية بتفاصيل أعمق. أذكر منهم جيم نابولى الذى ساعدنى فى الالتحاق بالقسم وشجعنى تشجيعاً حاراً فى بحثي هذا. كما أننى أدين بالشكر إلى جيم سكوتن، فهو أول رئيس قسم قادني عبر مياه التدريس الأكاديمى المضطربة فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما أنه دعّم محاولاتي لمد التمويل الخاص بى عن طريق الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمى لعام آخر. وكذلك رئيسى الحالى في القسم بيجى بيبر روبرتز، والذي خصص بعض الموارد الخاصة بالقسم لنسخ العديد من المسودات لهذا العمل. ويبرز دور حسين أمين فى تقديمه للنصائح الأكاديمية وتلك المتصلة بموضوع البحث، وكذلك من خلال تشجيعه بطرح موضوع البحث فى

مؤتمرين وكذلك فى مادة منشورة. كما أفادتنى النقاشات التى دارت بينى وسونيا دبوس وإرنست هيرب وأحمد الجودى فى فهم العديد من الظواهر المحيرة التى ترتبط بالصحافة المصرية. كما قدمت لى مهيتاب عز الدين من مركز أبحاث الإعلام أفكاراً وعرفتنى بشخصيات مفيدة للغاية.

ومن بين الأكاديميين من خارج الجامعة الأمريكية بالقاهرة أشعر بامتنان خاص تجاه ألفت أغا من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والسيد بخيت من جامعة القاهرة لوقتهما، فقد ساعدانى كلاهما فى تكوين صورة عن الصحافة المصرية، كما ساعدنى جميع من أجريت معهم المقابلات والذين سيأتي ذكرهم فى نهاية هذا العمل فى تكوين تلك الصورة.

كما ساعدنى عدد من الصحفيين من خلال توفير المعلومات والمستندات التى استعصى علىّ الحصول عليها، ولن أذكر أسماءهم هنا لأنهم فضلوا ذلك.

وقد ساعدنى ماهر المليجى فى ترجمة الاستبيان إلى اللغة العربية، وجبرة عبد الغنى فى تصحيح الترجمات العربية إلى اللغة الإنجليزية. وقدم صادق أوشى الدعم والنصيحة الفنية فيما يتعلق بجهاز الكمبيوتر وبرامجه، أشكرهم جميعاً.

وشكر خاص إلى رودجير لتحرير الرسالة بأكملها ولإبداء تعليقات وأسئلة مفيدة للغاية. كما أتوجه بخالص تقديرى إلى الأشخاص التالية أسماؤهم ممن عملوا جاهدين لتقويم ترجمتى الألمانية للغتهم إلى الإنجليزية كما يكتبها أهلها: بيتسى والتر إيكولز، وكريج كريسمان أندرسون، ومايك فاولر، وجين إيستيرو، ومايك شيلى، وستيوارت وينجر. كما أنهم أبدوا تعليقات ونقدا قيمين، وأتحمل المسئولية كاملة عن الأخطاء الباقية فى نحو اللغة الإنجليزية أو تهجيها.

لقد بذل كل من نيكولا فون كورف ورودجر فون كورف من كورف الكثير لتسهيل تدفق المعلومات بينى فى القاهرة وبين معهد العلوم السياسية (IPW) فى هامبورج. ومن الذين ساعدونى فى هذا المعهد أذكر على وجه الخصوص السيدة/ ميرتنز التى ساعدتنى أكثر مما يحتمه واجبها. وأود أن أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء إدارة المعهد الذين ساعد عملهم في إكمال هذه الرسالة.

يظل امتناني الأعمق لزوجتى كاوري، التى وقفت بجانبى خلال السنوات الثلاث لهذه الرسالة، التى كانت شاقة فى أغلب الأحيان.

وأخيراً أتوجه بشكر خاص لوالدتى ووالدى وكذلك أجدادى ممن لا يمكننى أن أقدر دعمهم وتشجيعهم المعنوى حق قدره.

توطئة

لا يكاد يمر يوم فى مصر دون أن تنشر إحدى الصحف الكبرى بروفايل أو لمحة عن أحد الصحفيين البارزين، قصة أو خبر عن ضغينة تقلق وسائل الإعلام، أو تحليل لأدائها. إذ يشمت كتاب الأعمدة فى الصحافة القومية في إنزال العقوبات على زملائهم فى صحافة المعارضة، ويردون لهم الصاع صاعين.

إن روح الجدل توحي على ما يبدو بصحافة معافاة ومستقلة فى بيئة سياسية متسامحة. وحقاً فأكثر ما تقرأه، خاصة فى الصحف القومية، هو كيف أن الصحافة تعمل من أجل بناء مصر ديموقراطية. فالجميع بداية من كتّاب الحكومة الجبناء إلى الأيديولوجيين الإسلاميين المتشددين يلزم نفسه علناً على الورق بقضية الديموقراطية.

تنشر الصحف المصرية الكثير عن نفسها حتى أن القارئ قد يتوقع من مجرد حجم المعلومات والتعليقات أنه سيعرف فى يوم من الأيام كيف تدار هذه الصحافة؟ ويملأ الهتاف بالديموقراطية جميع وسائل الإعلام تقريباً حتى أن المرء يتوقع أن تؤدى الصحافة دوراً حيوياً فى تطورها. ولكن للأسف كلا التوقعين غير مؤكد.

فمعظم ما ينشر حول الصحافة فى الصحف سطحى من حيث المضمون، إذ تتبدل المقالات التى تمدح إحدى الشخصيات الإعلامية فى الماضى أو فى الحاضر بالهجوم على المنافسين ومحاولات التبرير أو تهنئة الذات. فتتزاحم أناشيد النصر بالمثل الأعلى لحرية الصحافة، بينما تندر التحليلات العميقة لديناميكيات إنتاج الأخبار، ناهيك عن النقد الصحفى الجاد.

لو كان لناقد جاد أن ينتقد الصحافة فى مصر لكان أول ما يلاحظ هو تدنى نوعية التقارير الإخبارية بصورة عامة. فعلى الصعيد المحلى تعتمد الأخبار المنشورة غالباً على مشاعر المواطنين، ولا تعتمد على أبحاث أو مصادر كافية، ولا

يتم بلورتها بلورة كافية، وتخلو من المحتوى التوضيحى أو الخلفية. ويسيطر على الصحف القومية الأخبار "البروتوكولية" للأنشطة الروتينية للرئيس ووزرائه. وتخلط القصص الإخبارية الحقيقة بالرأى، فتعجز تماما عن الوصول إلى أى مستوى معقول من الموضوعية والتوازن.

وتكون الصحافة فى بعض الموضوعات، مثل إسرائيل، ناقدة نقداً مفرطاً وأحادى الجانب، بل ولاذعا. وهناك عدم ثقة واضحة فى الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن تتبعه على صفحات جميع الصحف سواء الحكومية أو المعارضة.

وقد علق محمد حسنين هيكل، رئيس التحرير الأسبق لصحيفة الأهرام اليومية والمثير للجدل والمتحدث السابق باسم جمال عبد الناصر، فى إحدى المقابلات معه أن الصحافة المصرية فى مرحلة تطورها الحالية تبعد كل البعد عن فكرة حرية الصحافة، التى يفسرها الكثيرون بأنها تعنى حرية الصحفيين فى التعبير عما يعنُّ لهم من آراء. واستطرد هيكل أن الصحافة يجب أن تزيد من التركيز على مسئوليتها في نشر الحقائق الوافية والدقيقة. حيث تذهب النظرية الديموقراطية الكلاسيكية إلى أنه لا يمكن لديموقراطية عملية أن تقوم دون التدفق الحر للمعلومات الموثقة حول الشئون العامة، وهو ما لا تستطيع الصحافة المصرية أن توفره. وذكر هيكل أن "إحدى الوظائف الهامة (للصحافة) توفير التدفق الحر للمعلومات، ونشر التقارير حول ما يحدث"، لأنه "لا يوجد داعٍ لإخفاء ما يحدث، وطرح آراء مجردة بدلاً من ذلك."

لماذا لا تقترب الصحافة المصرية من مفهوم هيكل حول حرية تدفق المعلومات؟ إن مصر قوة بارزة فى شئون المنطقة والقارة الإفريقية، وتتمتع بعض الأقسام من صحافتها، على الأقل مقارنة بباقى دول العالم النامى، بموارد مالية وبشرية هائلة. وقد عمل الكثير من كبار مفكري مصر في صحفها، التى كانت دائماً قريبة من خشبة المسرح فى الدراما السياسية للبلاد. لذا لماذا لم تكن الصحافة أكثر فاعلية فى تعزيز الديموقراطية؟

تبدأ التفسيرات عادة بمستوى "الماكرو"، من القمة. بينما تتحرك الدمقرطة ببطء قاتل فى مصر، على الرغم من وجود الانتخابات البرلمانية والمحلية الدورية، تظل مصر دولة سلطوية فى الأساس. فعلى الرغم من أن ممارسة حسنى مبارك لهذه السلطوية قد تبدو "لطيفة" بالمقارنة بأسلافه، إلا أنه يمكن أن يقرر فجأة وعشوائياً

أن يلجأ إلى ممارسة السلطة بقسوة على الصحافة. يمكن أن تعود الرقابة المفروضة حالياً بصورة غير مباشرة من خلال الضغوط الحكومية، والقواعد الإدارية المقيدة وخوف الصحفيين، رسمياً مرة أخرى. كما أن الصحفيين يعلمون أنه أياً كانت الحرية الظاهرية التى يتمتعون بها، إنما تعتمد اعتماداً أساسياً على معاناة الرئيس، وهم ممتنون لتحفظه النسبى.

أجاب الصحفي الكبير مصطفى أمين فى عام ١٩٩٢عندما طلب منه أن يصف الاختلاف فى توجهات آخر ثلاثة رؤساء مصريين نحو الصحافة: "إذا لم يعجب الرئيس عبد الناصر ما تقوله، فسوف يشنقك، أما السادات فشئ من اثنين إما أن يزج بك في السجن أو يطردك من الصحيفة، أما إذا لم يعجب مبارك ما تكتبه فهو يذهب إلى التليفزيون ويهاجمك على شاشته." وذكر مصطفى أمين أنه يرى أن طريقة مبارك أكثر قبولاً، ولكن لا يجب أن يشك أحد فى أنه يحتفظ لنفسه بالاختيارات نفسها التى أخذ بها عبد الناصر والسادات.

من السهل للغاية أن نعزو نقاط ضعف الصحافة المصرية وإسهامها المنقوص فى الدمقرطة كلية إلى الرئيس والنظام السياسى الذى يؤمن بالطاعة التامة للسلطة. وهذا ما يطرحه يورك فون كورف فى هذا الكتاب؛ فالصحافة ليست إلا إحدى المجموعات التى تتنافس على الهيمنة على مؤسسات الدولة ومواردها. فلأسباب عدة توقفت عملية التنمية السياسية الديموقراطية فى مصر، وتوقفت معها الصحافة التى تحاول أن توازن بين مصلحتها الذاتية وطموحها الذى وعدت به نحو الديموقراطية. وقد كان إسهام الصحفيين المصريين في عملية الدمقرطة، كما ذكر يورك "مثقلا بالأعباء ومنقوصا". ويرى يورك فون كورف أنه لا توجد سوى أقلية قليلة حتى بين صفوف الصحفيين تربط نفسها بشكل نشط بالإصلاح الديموقراطى، أما الآخرون، أى الأغلبية، بما فيهم البيروقراطيين الانتهازيين، والمحافظين المتدينين، واللا مبالين ببساطة، فقد امتنعوا عن الدخول فى هذا النزاع.

ومن إحدى إسهامات الكتاب الهامة تضييق نطاق التركيز البحثي بعيداً عن التركيز العام على النظام السياسى لتوضيح كيف أن المسئولية تقع حتى على الصحفيين أنفسهم فيما يتعلق بالتقدم البطئ فى سير الديموقراطية فى مصر. والقصة التى يسردها فون كورف ببعد علمى تملؤها إيحاءات بعدم إخلاص العديد من الصحفيين وعدم انسجامهم، وموالاتهم لمجموعات أخرى وأولوياتهم المادية.

ومن عواقب تنازل الصحافة عن مهمة تعزيز الديموقراطية فى مصر أن هذه

المهمة قد تركت فى أيدى المنظمات غير الحكومية الهشة، وبالتالى فقد تعرضت هذه المنظمات مثل مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ورابطة الناخبات المصريات إلى هجوم من النظام فى السنوات الأخيرة، الذى أغلق بعضها وزج بقيادات وموظفى البعض الآخر إلى السجن.

يتلقى المدافعون عن الديمقراطية دعماً قليلاً من الصحف. بل نجد أن الصحافة قد قادت العديد من الهجمات عليهم. مازالت الديموقراطية نبتاً ضعيف الجذور فى مصر، وقد فضل العديد من الصحفيين المصريين سحق النبتة بدلاً من رعايتها.

جيمس جيه نابولى
جامعة ويسترن واشنطن
سبتمبر ٢٠٠١

[١]

مقدمة

١-١ خلفية المشكلة والقضية الأساسية

تنطبق الملاحظة القائلة بأن مصر بلد المتناقضات المذهلة[١] على الصحفيين المصريين أيضا وعلى نشاطاتهم السياسية. ففى بعض الأحيان يبدو الصحفيون المصريون وكأنهم يدافعون عن حرية الصحافة واستقلالها وحقوق الإنسان والديمقراطية. وفى أحايين أخرى، يبدون وكأنهم يساندون السلطوية ويدافعون عن انتهاكات حقوق الإنسان وإخراس الأصوات الناقدة.

فى مايو ١٩٩٥، أقر البرلمان المصرى قبيل عطلته الصيفية قانونا صارما للصحافة هو القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥. ولم يحضر تلك الجلسة من أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٤٥٤ سوى ٥٧ عضوا، وقد كانت أصوات ٤٥ من أولئك الأعضاء كافية لإقرار مشروع القانون الذى تحول إلى قانون وقع عليه رئيس الجمهورية فى الليلة ذاتها. وقد زاد القانون رقم ٩٣ الغرامات إلى حد كبير وكذلك مدّ فترات سجن الصحفيين فى الجرائم التى تفتقر إلى تعريف محدد وهى "جرائم النشر" (صحفيون بلا حدود، ١٩٩٦، ص٢). وقد كان رد فعل الصحافة المصرية عنيفا معتبرة أن القانون محاولة لقتل الصحافة. فقد نظمت نقابة الصحفيين لقاءات احتجاج وعملت بالتعاون مع مجموعات حقوق الإنسان على صياغة مسودة لقانون بديل. وبعد عام من الصراع مع الحكومة تم إلغاء ذلك القانون المجحف وصدر قانون جديد أعاد فرض الوضع القائم تقريبا.[٢]

لكن فى نفس العام، ناقشت النقابة ذاتها، التى كانت قد نظمت تلك الاحتجاجات، عددا من المشروعات الجديدة للمنفعة الاجتماعية والاقتصادية للصحفيين مثل أنظمة التأمين الصحى، والمنتجعات والأندية الاجتماعية. ثم طلبت النقابة ذاتها الملايين من الجنيهات اللازمة لتلك المشروعات من نفس الحكومة التى وضعت ذلك القانون

المفروض. ومن ثم، فقد تعمق اعتماد الصحفيين على النظام الحاكم اقتصاديا.[٣]

وفـي أواخر عـام ١٩٩٨، أثيرت تساؤلات أخرى حول رغبـة الصحفيين المصريين فـي المساهمة الفعلية فى عملية الدمقرطـة وذلك حين بدا إظهار الحس القومى يتقدم فـي الأولوية على التحقيق فى بعض المسائل المقلقة. فقد أصدرت المنظمة المصرية لحقـوق الإنسان تقريـرا حول حبس المئات من الفلاحين وتعذيـب العشرات منهم من قبـل الشرطـة أثنـاء التحقيق فى مقتل مواطن قبطـى فى صعيد مصـر. وأفاد التقرير أن كافـة الأفـراد الذيـن تعرضـوا للتعذيب كانـوا من الأقبـاط. وقد تناولـت صحيفة الصنـداى تليجـراف البريطانية القضية وكتبت حول اضطهـاد المسيحيين فى صعيد مصـر – وهذا استخلاص لم يطرحـه تقرير المنظمة المصرية[٤]. وبعدهـا اتهمت جريدة الأسبـوع، وهـي جريـدة مصرية أسبوعية، يفترض أنهـا "مستقلة"، المنظمة المصرية بتلقـى تمويل أجنبـى (وهو أمر شائع بين جميع المنظمات غـير الحكومية فى مصر). ومـن ثم فإنها، أى المنظمـة، تعمل لحساب "دولة معاديـة" (بريطانيا) تريد الإضرار بمصالـح مصر. وبعد مضـى أسبوع ألقت الحكومة المصريـة القبض على ناشط بـارز مـن المنظمة المصريـة لحقوق الإنسان بسبـب نفس المزاعم. وفي حـين رددت العديد مـن الصحف المصرية اتهامـات الحكومة، فقد لاقى الصحفيون الذيـن أرادوا الكتابة لصالـح حق المنظمة المصرية في نشر الحقائق حـول انتهاكات الشرطة، صعوبة فى العثور على منافذ إعلامية تقبل نشر مقالاتهم– ليس فقط فى الصحف شبه الرسمية، بل وفى صحف المعارضة أيضا[٥].

ومـن ناحية أخـرى، حينما أصدر البرلمـان قانونا جديدا فى مايـو ١٩٩٩ لفرض المزيـد مـن الإشراف اللصيق علـى نشاطات المنظمات غـير الحكومية، بمـا فى ذلك منظمـات حقـوق الإنسـان، انتقـد العديـد مـن الصحفيين – فـى صحـف المعارضة والصحـف شبه الرسميـة على حد سواء – القانون الجديد والقيـود التى يفرضها على الحريات القائمة.

هـذه النشاطات والمواقف للصحفيين وغيرهـا مما يبـدو متناقضا تثير سؤالا يمثل قلب هذا الكتـاب: إلى أى مدى يسهم الصحفيون المصريون بالفعل فى عملية الدمقرطة فـي بلادهم؟ هل يعززونها، أم يقوضونها؟ هـل يساعدون على تقدم حرية الصحافة، أم أنهم يقيدونها؟ هل ينـاضلون من أجل المزيد من حقوق الإنسـان، أم أنهم لا يبالون أو حتى يعادون هذه الحقوق؟

وتتضح أهمية المشكلة التي ندرسها بسهولة: إن مصر ليست بلدا ديمقراطيا بالمعنى

البسيط للمفهوم حيث لا تتوافر فيها المتطلبات الدنيا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون[٦]. فعلى سبيل المثال، ورد أن الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٥ كانت من بين أكثر الانتخابات تزويرا وعنفا فى تاريخ مصر الحديث[٧]، حيث حصل الحزب الحاكم على نحو ٩٤ بالمائة من مقاعد البرلمان. ولم يترشح فى الاستفتاء الرئاسى الذى جرى فى ١٩٩٩ سوى الرئيس الحالي، حسنى مبارك، حيث حصل رسميا على أكثر من ٩٣ بالمائة من عدد الأصوات، ومن ثم أضاف ستة أعوام جديدة لفترة توليه السلطة التى بلغت حينها ١٨ عاما. ووفقا لبعض الباحثين، فإن هذه الظروف السياسية التى تعكس مسارات غير ملائمة للمشاركة السياسية، هى أحد أسباب عدم الاستقرار المدنى الحالي فى مصر– والتى كان آخرها التمرد الذي جرى فى صعيد مصر على مدار عقد التسعينيات[٨]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تزايدت انتهاكات حقوق الإنسان مثل التعذيب وانتهاك حريات التجمع والتعبير عن الرأي بشكل ظاهر خلال هذا العقد. فعلى سبيل المثال، أوردت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقارير بإنشاء سجون شديدة الحراسة، وقد أفادت التقارير حدوث أبشع أشكال العنف الجسدى والنفسى في هذه السجون (للمزيد من التفاصيل انظر الفصل الثالث)[٩]. لقد كانت سيادة القانون مختلة، ربما بدرجة أقل من المشاركة السياسية وضمان حقوق الإنسان، حيث حافظ قضاة مصر على سمعة كونهم يتمتعون بدرجة أعلى نسبيا من الاستقلال فى فترة التسعينيات. لكن السلطة التنفيذية تمكنت من خلال اعتمادها المتزايد على المحاكم العسكرية، من الالتفاف على القسم الأكثر استقلالا من القضاء بشكل متزايد. فقد أصدر القضاة العسكريون، الذين يتم تعيينهم من قبل وزير الدفاع، فى الفترة ما بين نوفمبر ١٩٩٢ ونهاية ١٩٩٧، ٨٣ عقوبة إعدام فى ٣١ قضية ضمت ٨٢٩ متهما. وقد واجه ٥٠٦ متهما عقوبات بالسجن أو الأشغال الشاقة لمدد مختلفة (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٩٩٨، ص ٦٦). وبالإضافة إلى ذلك، لم تنجح الشكاوى القانونية ضد انتهاكات الشرطة إلا فى الحالات الاستثنائية فقط (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٩٩٨، ص ٦٤).

ومن ثم، يتعين على أى عملية دمقرطة ناجحة حقاً أن تضع حدا لتلك المشاكل والممارسات.

وعلاوة على غياب العدالة والفرص العادلة للمشاركة السياسية، فإن المشكلة الأخرى الكبرى التى قد يعدها معظم الناس فى مصر المشكلة الأكبر– هى الفقر. فعلى مدار الثلاثين عاما الماضية، تزايد العدد الإجمالي والنسبة المئوية للفقراء على

السـواء زيادة مطردة. ووفقا لبعضـ التقديرات، يشكل الفقـراء حاليا نحو نصف عدد السـكان (انظـر القسم –٢ ٣). ولا يـزال الجدل دائرا بين المنظريـن السيـاسيين[١٠] حول إذا مـا كان المزيـد من الديمقراطية سيؤدى إلى المزيـد من الرخاء، ولكن نظرا للتزامن المتواتـر بين الرفاه المـادى والنظام السياسى الديمقراطـي، فإنه يعد من قصر النظر استبعاد العلاقة بين الاثنين كليةً.

وبالإضافـة إلى ذلـك، فإن مسألة الدمقرطة فى الفـترة الأخيرة تستمد علاقتها من ملاحظـة هنتنجتون المتعلقة "بالموجة الثالثة"، حيـث يفترض أن الديمقراطية تكاد تكـون قد اكتسحت المعمورة على مدار الثلاثين عاما الأخيرة (انظر،Huntington ١٩٩١). فبينمـا شهـدت أوائـل التسعينيـات علـى وجـه الخصوصـ عـددا هـائلا من الانتقـالات السياسيـة نحـو الديمقراطيـة ونحو تعزيـز الأنظمة الديمقراطيـة الجديدة فـى أرجاء العـالم، استثنت تلـك الموجة دول الشرق الأوسط وشمـال أفريقيا إلى حد كبـير فى أشكالها الأخـيرة. وهنـاك العديد من المداخل لتفسير هـذه الظاهرة فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عـامة ومصـر خاصة[١١]، إلا أن القليل من هذه المداخل يتنـاول الصحفيين كفاعل اجتماعى وسياسى بإمكانـه أن يساهم فى عملية التحول الديمقراطـى. ويعـد هذا قصورا بحثيـا لأن الصحفيين من بين جميـع المهنيين لديهم قـدرة خاصـة علـى الإسهام فى عمليـة الدمقرطـة. فبطبيعة عملهم، يعـد الصحفيون فـى قلـب السياسة والمجتمـع. ففى الغـرب يقومون علـى الأقل بنقل قـرارات وخطط صنـا ع السياسة إلى العامة، وكذلك آراء ونشاطات العامة إلى رجال السياسة[١٢]. وكما أشـار وولـتر ليبمان فى عـام ١٩٩٢ أنه لا يمكن الاستغنـاء عـن الصحفيين فى الدول الديمقراطيـة الحديثة حيـث إن أغلبية المواطنين لن يتمكنوا مـن المشاركة فى الحياة العامـة بدون خدماتهـم (Lippman 1922، Part V1). ففـى أوائل عام ١٧٩١، ربـط التعديـل الأول للدستور الأمريكى بين حرية الصحافـة والتعبير وحرية الاطلا ع علـى الحقيقة وبين بقاء الديمقراطيـة (and 10 Altschull 9 ،1995)، وفي وقت لاحـق اشتملت دساتـير دول غربية مثل ألمانيـا وفرنسا على أفكار مماثلـة[١٣]. إلا أنه فـى مصر أيضـا، وردت فكرة (وليس بالضرورة ممارسـة) الربط بين حرية الصحافة وعناصـر الديمقراطية، فى الدستور[١٤]. وعلاوة على ذلك، فإن مصر طرف فى عدد من الإعلانات والمعاهـدات الدولية مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٤٨ (انظـر المـادتين ١٩، ٢٠)، والعهد الدولى للحقوق المدنيـة والسياسية منذ عـام ١٩٦٦ (المـادة ١٩) وغيرهـا من الصكوك التي تنص على حرية الرأى والتعبير والصحـافة. ولا

يغيـب عن إدراك الصحفيين المصريـين هذه المعلومـات، فقد ورد في مقترحـاتهم التى تقدموا بها فى عـام ١٩٩٦ لوضع ميثاق شرف للصحافة، على سبيل المثال، ضرورة وجود صحافة حرة من أجل "الديمقراطية"[١٥].

وبعبـارة أخـرى، إن طبيعة عمل الصحفيـين، ليس فى الغرب فقـط وإنما فى مصر أيضـا، تمنحهـم أهمية خاصة ووعيـا بالإسهام فـى عملية الدمقرطة. ومـن ثم، فإن الصحفيـين كجماعـة مهنيـة لهم علاقة خاصـة بالمناقشات حول عمليـة الدمقرطة. وحيـث إنه لا يوجد تحليل شامل حـول دور الصحفيين في عملية الدمقرطة في مصر، فإن الكتـاب يعـالج السؤال: مـا إسهام الصحفيين فى عملية الدمقرطة فى مصر فى عقد التسعينيات؟

ولا يرجـع اختيـار فترة التسعينيات إلى أهمية تلك الفـترة فحسب. فقد خلق صعود الحركـة الإسلاميـة العنفيـة فى هـذا العقد مشاكل خاصـة لدعـاة الديمقراطية، حيث حوصـروا بين حكومـة سلطوية وعناصر راديكالية لا تتورع عـن قتل أصحاب الآراء "غير الإسلامية"[١٦].

١ - ٢ الإطار النظرى

إن قضيـة إسهـام الصحفيين فى عملية الدمقرطة تتطلب إطارا نظريا يجمع أسباب وخصائص الانتقال السياسى مع نصيب الصحفيين بشكل عام من تلك العملية. ورغم أنه لا يوجد مثل هذا الإطار المستخلص من عمليات التحول التى تمت فى أواخر القرن العشرين، إلا أن هنـاك بعض المحـاولات لصياغة النظرية، إلى جانب عدد من دراسات الحالـة قد تسمح بالخـروج ببعض الاستنتاجـات التمهيدية حول إسهـام الصحفيين (انظر أدناه). ومن ثم، فإن هذا الكتـاب يستعين بمفهوم نظرى للانتقال السياسى طور في حقـل العلـوم السياسية يسمح بمزاوجته بالأفكار التـي تعالـج دور الصحفيين فى عمليـات الانتقال. وهـذا الجمع لا يخلق نظرية جديدة، وإنمـا يفعّل نموذجا قائما فى المسألة محل الدراسة.

إن مفهـوم الانتقـال السياسـى المستخـدم هنـا هو نمـوذج شوبـيرت وآخرين حول المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة SCOG model والذي نعرض لـه فى القسـم التـالى. بعد ذلك، سننـاقش نتـائج منهجـين نظريين والعديد من دراسات الحالـة المتعلقة بـدور الصحفيين فـى عملية الدمقرطـة وبعدهـا سنقـوم بدمجها فى النموذج المشار إليه.

١-١٢- نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة (SCOG)

اختلف علماء السياسة لأكثر من أربعة عقود حول أى العوامل يتعين التركيز عليها لتفسير عمليات الدمقرطة. فبينما أكد البعض مثل ليرنر Lerner (1958) وليبست Lipset (1963) وداهل Dahl (1971) على التركيز على البيانات الاجتماعية – الاقتصادية لفهم الدمقرطة، توصل آخرون مثل روستو Rustow (١٩٧٠) وبعد ذلك اودونيل O'Donnell وشميتر Schmitter ووايتهيد Whitehead (1986) إلى أنه يمكن تفسير الانتقال السياسى من خلال فحص نشاطات الفاعلين السياسيين وخاصة النخب. إلا أن آخرين بدءا من ايستون Easton) 1965)، حولوا نظرتهم التحليلية إلى النظام السياسى[١٧] وتساءلوا أى نوع من المتطلبات يحتاجها نظام ما للبقاء وما الذى يجعل أى نظام يحوِّل نفسه[١٨]. لن ألخص الجدل حول "أفضل" المداخل لتفسير لماذا وكيف تتم عملية الدمقرطة مرة أخرى؛ حيث إن ذلك قد تم بالفعل على يد بوتر Potter (1997) على سبيل المثال أو فى عمل ميركل Merkel (١٩٩٦). وهنا يجب الأخذ فى الاعتبار أن إحدى نتائج هذا الجدل كانت الملاحظة بأن المداخل المختلفة قد تفسر أشياء مختلفة بدرجات متفاوتة (Merkel 1996 ص 18). فعلى سبيل المثال، قد تكون النظريات التي تركز على الفاعلين actor– centered جيدة فى تفسير الحالات الفردية، أما المداخل التى تؤكد على التحديث الاجتماعى– الاقتصادى فقد تكون أقوى فى إعطاء صور أكثر شمولا؛ وحيث إنه لا يمكن لأى نظرية الإجابة على كل الأسئلة بدرجة مرضية بالتساوي، فقد كانت النتيجة الثانية – وهى نابعة من الأولى – الدعوة إلى دمج مختلف المداخل (Merkel 1996 ص 18). إن كلتا النتيجتين ملائمتان للمشكلة محل النقاش. أولا: تحليل إسهام الصحفيين فى دولة واحدة يستلزم بشكل واضح استخدام مدخل قوى فيما يتعلق بالفاعلين. ثانيا: يتعين على ذلك المدخل – حتى تزداد قيمته التحليلية – ألا يتجاهل "العوامل الخارجية" مثل عمل النظام السياسى، أو الوضع الاقتصادى الاجمالى للدولة، أو الثقافة السياسية. والمدخل الذى يلبى هاتين الحاجتين هو نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة.

وقد ابتدع نموذج المجموعات الاستراتيجية والمعارضة علماء السياسة الألمان جونتر شوبيرت Gunter Schubert وراينر تتزلاف Rainer Tetzlaff وفيرنر فينوالد Werner Vennewald (Schubert et al، 1994). وواضح أن هؤلاء العلماء الثلاثة قد انطلقوا من عناصر من نظرية كارل ماركس حول المادية التاريخية التي حاولت تفسير التاريخ ككل، لكنهم يقصرون تطبيق نموذجهم على

تفسـير نجاح وفشل عمليات الدمقرطـة فى الدول النـامية فى أواخر القرن العشرين[١٩].
وبخلاف مـاركس أيضـا فـهم لا يركزون على الصراع بين الطبقـات، وإنما على الصراع بـين المجموعــات الاستراتيجية والمجموعــات المعـارضة. ويعد هــذا الصراع صراعا حــول السيطرة علــى مؤسسات الدولــة وعـائداتها. وينظر لهذا الصـراع بوصفه عملية قــد تــؤدى فى لحظة ما إلى الدمقرطة حسب قوة وتحـركات المجموعات الاستراتيجية والمجموعــات المعارضــة، وكذلــك حســب تأثـيرات البيئتـين المحليــة والدولية على المجموعات الاستراتيجية.

والمجموعــات الاستراتيجيــة هــم الأفــراد الذين يتحكمون فــى الأصــول السياسية والاقتصادية الاستراتيجية الأساسية لمجتمع مـا. وعـادة مـا يشكلون ائتلافـا أو تحـالفـا حـاكمــا. ولا يسيطر هذا الائتلاف علــى مؤسسات الدولة وعـائداتهــا فقط، وإنمـا يشمل أيضــا حلفــاء من خــارج الحكومة والجهــاز العسكـرى والبيروقراطى مثــل المنظمين الاقتصاديــين المؤيديــن لهم أو المهنيــين الداعمين الذين يساهمون فــى تعزيز موارد المجموعات الاستراتيجية بثرواتهم أو بمعارفهم التقنية. إن الهدف الأول للمجموعات الاستراتيجية هو ضمـان سلطاتها السياسية والاقتصادية وتوسيعها.

أمــا المجموعــات المعارضة فتتكــون مــن الأفــراد المستبعدين من مواقــع السلطة السياسيــة إلى حــد بعيـد. وهم يحـاولــون تغيير توزيــع "المال والقــوة"؛ ولكى يتسنى للمجموعــات المعـارضة تحقيق أهدافها، يجب أن تكون لديها القدرة على الصراع؛ أى امتلاك الموارد التي يمكن أن تواجه بها المجموعات الاستراتيجية. فعندما يكون لدى المجموعــات المعارضة العــزم والقدرة على الاتفـاق حول أهــداف مشتركة مثل المزيد مــن المشاركة السياسية أو إعـادة التوزيع الاقتصـادى، تصبح هذه المجموعات عوامل هــامــة فــى التغيير السياسى، شريطــة أن تتمكن أيضـا من الاتفــاق على استراتيجيات مشتركة لتحقيق أهدافها.

إن مفهوم المجموعات الاستراتيجية والمعارضة يحلل ما هو أكثر من مجرد صراع بين "نظام" و"معارضة". إن المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة تتمايز فيمــا بينها ببنـائها الطبقــي والاجتماعي. فعلى سبيل المثـال، قد يكسب بعض أعضـاء المجموعــات الاستراتيجية أو مجموعات المعارضــة دخولهم عن طريق الاستثمار فى رؤوس الأموال، وغيرهم عن طريــق العمل، فى حين يكسب البعض الآخر دخولهم عن طريــق تقديم المعرفــة التكنولوجية. وفــى ذات الوقت هنـاك اختلافــات فى مستويات التعليـم والمهنة والدخل. ومن ثم فإن المجموعات الاستراتيجية والمعارضة لا تنقسم

فقط إلى منظمين وضباط عسكريين وملاك أراضى وموظفين بيروقراطيين ومهنيين ومستخدمين/ عمال ورجال دين، ولكن أيضا إلى موظفين أغنياء وفقراء وبيروقراطيين ذوي مستوى عالٍ أو متوسط وما إلى ذلك. ويعد هذا التمييز الاجتماعى[٢٠] للمجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة أمرا هاما، ليس لفهم "تكوينها الداخلى" فحسب، وإنما لإدراك علاقات القوة الموجودة فى مجتمع ما وتفاصيل عمليات الانتقال. فعلى سبيل المثال، قد تنتقل بعض المجموعات الفرعية من المجموعات الاستراتيجية (مثل المنظمين أو المهنيين فى ائتلاف النظام الحاكم) "من معسكر إلى آخر" عند مرحلة ما ويدعمون الدمقرطة؛ ومن ثم يغيرون التوازن لصالح الانتقال السياسى، فى حين يصر البعض على الوضع القائم مثل العسكريين. إن تحليل مصالح وموارد ونشاطات تلك المجموعات المختلفة يقع فى قلب نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة.

بعد تحديد مختلف المجموعات الاستراتيجية والمعارضة فى مجتمع ما على أساس بنائها الطبقى والاجتماعى سيكون من الضرورى تحليل رغبة وقدرة المجموعات المختلفة على تغيير الوضع السياسى القائم أو الإبقاء عليه. ويمكن تحديد إرادة المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة جزئيا بتحليل مصالحها، وذلك فى جانب منه بالنظر إلى نشاطاتها. ومن ثم، وفى خطوة تحليلية ثانية يتعين فحص مصالح تلك المجموعات. ويذكر شوبيرت وآخرون(Schubert et al 1994،68،) أن من بين المصالح المحتملة لمجموعات المعارضة المشاركة السياسية، وتوسيع وضمان الموارد المادية، وصون ونشر الهوية الثقافية أو الدينية، وتحسين المكانة الاجتماعية، وتحقيق أيديولوجيات دينية أو علمانية، والدفاع ضد التعديات الثقافية أو السياسية للمجموعات الاستراتيجية. وقد يكون للمجموعات الاستراتيجية أهداف مماثلة مع فارق أنها موجهة ضد المجموعات المعارضة وأنها تميل عادة إلى الحد من المشاركة السياسية إلى أقصى درجة ممكنة.

ولتحقيق أهدافها بنجاح، تحتاج المجموعات المعارضة إلى موارد كافية أو قدرة على الصراع. ويقترح شوبيرت وآخرون (Schubert et al، 1994، 69) المتغيرات التالية لتحديد القدرة على الصراع:

- مدى كفاءة تنظيم المجموعات المعارضة، أى تنظيمها فى أحزاب أو اتحادات أو منظمات مهنية أو حركات احتجاج اجتماعية.
- التجانس الأيديولوجى والثقافى، أى الإجماع بين صفوفها لتحقيق المصداقية

السياسية لدى المجتمع والقوة عند مواجهة المجموعات الاستراتيجية.

- شرعيتها كقوة سياسية. وقد تقوم هذه الشرعية على الوضعية الاجتماعية أو الكاريزما والسيرة السياسية لقادتها.
- قدرة المجموعات المعارضة على تعبئة أفراد (غير سياسيين) من أجل التغيير السياسى.

وبطريقة مماثلة يتعين تحليل موارد المجموعات الاستراتيجية. ويقدم الجدول ١-١ عرضاً نموذجيا للمجموعات الاستراتيجية والمعارضة المختلفة ومواردها والمؤسسات التى عادة ما تنظم نفسها بها.

جدول ١ ١-: نظرة عامة على المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة

المجموعات المعارضة						
الجيش	المنظمون الاقتصاديون	ملاك الأراضى	مسئولو الدولة	المهنيون (مستقلون)	العمال/ الموظفون	رجال الدين
الموارد						
القوة المادية	رأس المال	الأراضى، رأس المال	المعرفة التكنوقراطية	المعلومات، المعرفة	العمل، الخدمات، التنظيم	الكاريزما، التعبئة
الاستخدام الممكن للموارد						
إصلاحات، انقلاب عسكرى	هروب رؤوس الأموال، التهريب، دعم المعارضة	هروب رؤوس الأموال، توقف الإنتاج، دعم المعارضة	التخريب الإدارى	نزع الشرعية محليا ودوليا عن الحكومة، بناء وقيادة المنظمات المعارضة	الإضراب، الاحتجاجات العمالية المنظمة، التمرد	تعبئة وأدلجة المعارضة ونزع الشرعية عن الحكومة

المأسسة					
المنظمات غير الحكومية، الاتحادات العمالية والمهنية، حركات الاحتجاج الاجتماعية، المؤسسات الدينية/ الكنائس التقدمية، أحزاب المعارضة					
المجموعات الاستراتيجية					
الجيش	المنظمون الاقتصاديون	ملاك الأراضى	مسئولو الدولة	المهنيون المؤيدون	رجال الدين
الموارد					

القوة المادية	رأس المال	الأراضى، رأس المال	المعرفة التكنوقراطية	المعلومات، المعرفة	الكاريزما، التعبئة
الاستخدام الممكن للموارد					
قمع، انقلاب عسكرى	إنتاج/ استثمارات، محاباة المحاسيب	إنتاج واستثمار زراعى، محاباة المحاسيب	زيادة كفاءة الإدارة، محاباة المحاسيب	إضفاء الشرعية على الحكومة والإدارة محليا ودوليا، تحسين كفاءة وظائف الدولة	إضفاء الشرعية على الحكومة ووصم المعارضة
المأسسة					
جمعيات مهنية، اتحادات ونقابات مهنية ومنظمات دينية وكنسية محافظة وعاملين، أحزاب حكومية، أندية					

المصدر: Schubert/ Tetzalff 1998، 34

وأخيرا، كخطوة تحليلية رابعة، تتيح الأنشطة المختلفة، التى تسعى من خلالها المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة إلى تحقيق مصالحها، النظر في توازن القوى في المجتمع، وفي إرادة المجموعات المختلفة لاستخدام مواردها المتعددة من أجل الصراع السياسى، ومن ثم المساعدة فى توضيح أسباب الانتقال السياسى أو – مثلما هو الوضع فى الحالة المصرية – تجميد التغيير السياسى.

بالإضافة إلى الأسباب المتأصلة فى البنية الاجتماعية والطبقية ومصالح وموارد ونشاطات المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة، يؤكد نموذج المجموعات على أهمية العوامل الخارجية لفهم الانتقال السياسى. والعوامل الخارجية هى تلك التى لا تعد متأصلة بشكل تام فى المجموعات الاستراتيجية والمعارضة، ولكنها بالرغم من ذلك تؤثر على الانتقال السياسى. وتتمثل هذه العوامل فى دعم الحكومات الأجنبية للمجموعات المعارضة أو الاستراتيجية، والثقافة السياسية للبلد (التى قد تشجع أو لا تشجع عملية الدمقرطة)، والخبرات الجيدة أو السيئة مع تجارب سابقة في الديمقراطية، والوضع الاقتصادى للبلاد، وكذلك "الصدمات الخارجية" المحتملة مثل الهزائم العسكرية أو الأزمات الاقتصادية التى تلم بالبلاد بدون توقع والتي قد تغير موازين القوى[٢١].

تصبـح الدولة فى النـزاع بين المجموعات الاستراتيجيـة والمعارضة محلا للنزاع. يـرى بيرت وزملاؤه الدولـة بوصفها مركز السلطة الذي يتشكل مـن بشر ومؤسسات، والتـي تسعـى المجموعـات الاستراتيجيـة انطلاقـا منهـا وبها إلى تجنـب محاولات المشاركـة السياسيـة وإعادة التوزيع الاقتصـادى. وبعبارة أخـرى، تصبح مؤسسات الدولـة وموظفوها وسيلة المجموعـات الاستراتيجية لممارسة السلطة والسيطرة على العائـدات العامة. وعادة مـا تقاوم المجموعات الاستراتيجيـة محاولات المجموعات المعارضـة للسيطرة على بعضـ أجزاء الدولة أو عائداتها. إلا أنه عندما تتعاظم تكلفة الدفـاع عـن الوضع الراهن بـالنسبـة للمجموعات الاستراتيجية، فقـد توافق على فتح النظـام السياسـى والسماح ببعضـ المشاركـة. ورد الفعل الآخر المحتمـل هـو تجميد الحريات الممنوحة بالفعل وملاحقة المجموعات المعارضة، وهذا هو ما حدث بالفعل فـى مصر فى فترة التسعينيات. إن مسار الأحداث ليس بالشئ المحدد سلفا بأى حال من الأحـوال ولا يساعد تحليل المجموعات الاستراتيجيـة والمعارضة وبيئاتها سوى في تفسـير التاريخ، أما التوقعات فهى بطبيعة الحال تخمينات تقوم على المعرفة في أحسن الأحوال.

وشأنـه شـأن غـيره مـن نظريـات الدمقرطـة القائمة علـى الفاعلين، يميـز نموذج المجموعـات الاستراتيجيـة والمعارضـة بـين ثـلاث مراحـل فـى عمليـات الانتقال. ينظـر إلى المرحلـة السلطوية (قبل الانتقـال) على أنها الاستبعـاد الرسمى للمعارضة مـن النظـام السياسى. وفى مصر، تتوافـق هذه المرحلة مع منتصـف عهد جمال عبد النـاصـر. وعـادة ما تبدأ شرعية النظام السلطوى فى التراجع عند مرحلة بعينها، على سبيـل المثـال عندما يحفز الانهيـار الاقتصادى أوالهزيمة العسكريـة مثلما حدث فى أواخر الستينيات فى مصر تراجع هذه الشرعية. وهذه هى بداية مرحلة التحرير حيث تقسـم الرؤى المختلفة فيما يتعلـق بالاتجاه الأفضل للبلاد الائتلاف الحاكم وتكتسب مطالـب المجموعات المعارضـة الشرعية[٢٢]، إلا أن الائتـلاف الحاكم فى هذه المرحلة لا يكـون على استعداد لفتح المجال لتوزيـع السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وإنمـا يواصـل الاعتماد علـى وكلائه فى الأجهـزة البيروقراطيـة والعسكرية للحفاظ علـى موقعه. وعلى الرغـم من أن المجموعات المعارضة لا يسمـح لها بالمشاركة فى السلطـة رسميـا، إلا أن وجودها يصبح معترفا به، ويتخذ أحيانا شكلا قانونيا فتتسع الحريـة التـي تتمتع بها المجموعات المعارضة بها لممارسـة نشاطات مثل الإضراب والمظاهـرات والعرائضـ وغيرها إلى حـد بعيد. وقد تصاعدت هـذه العملية فى مصر

فــى عهد السادات. وكلما تم تنظيــم المجموعات المعارضة وترسيخها مجتمعيا بشكل أفضــل، زادت فرص الانتقال نهائيا إلى الديمقراطيــة. فبدون معارضة قوية سيتمكن النظــام الحاكــم من تلبية بعضــ مطالب الإصـــلاح، وسيسمى النظام هــذه الإجراءات ديمقراطيــة، لكنه لن يغير الترتيبات السلطوية للوصول إلى السلطة واستخدامها. وهذا ما حدث فى مصر فى أعقاب فترة عبد الناصر. إذن فمرحلة الانتقال تشير إلى عملية ارتخــاء قبضة المجموعات الاستراتيجية على السلطــة. ويحدث هذا نتيجة للمزيد من تحــولات السلطــة بين المجموعــات الاستراتيجيــة والمجموعات المعارضــة. إن حدثا خارجيــا مثل وفــاة قائد سلطوى أو ثورة شعبية ضد انتخابــات مزورة قد تطلق زخم التغيير.

عــادة ما تعقد انتخابــات حرة ونزيهة فــى مرحلة الانتقال، فتشــارك المجموعات المعارضة لأول مرة رسميا وقانونيا فى الحكومة. وفى المرحلة الأخيرة من الترسيخ يتعــين بلورة وتطبيع هذا التوازن الجديــد للقوى بين مختلف المجموعات الاجتماعية والسياسية، فتحقق ترسيخ الديمقراطية حينما يكون لدى كافة القوى السياسية فرص عادلــة للمشاركــة السياسيــة، وحــين لا يكون بإمــكان أية مجموعة أو فــرد اغتصاب السيطرة على سلطة الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الانتخابات الحرة والنزيهة وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. إلا أنه فى الأغلب، وفى حالة مصر على وجه الخصوص لا تحدث الدمقرطة الحقيقية، إذ يتم تعطيلها فى مرحلــة التحرير. ويفترض شوبرت وتتزاف فى عملهما حول "الديمقراطيات المعطلة" فــى ١٩٩٨ أن تعطيــل الدمقرطــة يمكــن أن يكون بسبب غيــاب المنظمــات السياسية المستقلــة، ووجود زبونية ومحاباة لاحتواء الاحتجاج السياسي، ووقوع قدر كبير من الموارد في أيدى المجموعات الاستراتيجية، ووجود ثقافة سياسية منافية للديمقراطية. وسنرى فى الفصلين التاليين أن جميع هذه العناصر لعبت دورا فى الحالة المصرية.

وبإيجــاز، يقــدم نموذج المجموعــات الاستراتيجية والمجموعــات المعارضة إطارا تحليليا ملائما لفهم الانتقال السياسى وإسهام المجموعات الاجتماعية فى بلد بعينها، حيث إنه يجمع بين تحليل البنية الاجتماعية والمصالح والموارد والنشاطات الخاصة بمجموعــات الفاعلــين مع استصحاب البيئــة التي ينشط فيها هــؤلاء الفاعلون. فبدلا من فهــم الدمقرطة على أنها ظهور لمؤسسات ديمقراطية، يرى هذا النموذج الدمقرطة بوصفها تحولا في ميزان القوى الاجتماعى؛ ومن ثم زيادة مشاركة المجموعات التى كانــت حتى ذلك الحين مستبعدة مــن السلطة. ولا يعد النموذج مقياسا دقيقا للإسهام

الممكـن لمجموعــة بعينهــا – مثــل الصحفيين – فــى عمليــة الدمقرطــة، وإنما يحدد العناصر اللازمة التى يتعين وجودها فى تلك المجموعة حتى يمكنها أن تدفع بنجاح نحو الدمقرطة، إذ يتعين أن تكون المجموعة فاعلا اجتماعيا متجانسا وجماعيا، كما يتعـين أن تكون مهتمــة بـالديمقراطية، ويجــب أن تسيطر على المــوارد اللازمة للدفع نحــو الدمقرطة ويتعين عليهــا أن تتحرك من أجلها. إن العوامــل الخارجية، مثلها فى ذلك مثل مصالح وموارد ونشاطات المجموعات الاستراتيجية، قد تدعم أو تهدد جهود المجموعــة المعنية، ومــن ثم، فلكي نحكم على إسهام الصحفيين المصريين فى عملية الدمقرطة فى فترة التسعينيات، يتعين علينا الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف كان التجانس الاجتماعى للصحفيين المصريين فى فترة التسعينيات؟
- ما هى مصالح الصحفيين المصريين في التسعينيات؟
- كيف كانت قدرتهم على الصراع (مواردهم)؟
- أى النشاطات كان يمارسها الصحفيون المصريون؟
- كيف أثرت بيئتهم على إسهامهم؟
- ما هو دور المجموعات الاستراتيجية في تلك الفترة؟

للحصــول علــى بعضــ المعرفة بما يمكــن للصحفيــين فعله على وجــه التحديد فى عمليات التحول التي جسدتها "الموجة الثالثة" والعقبات التى تواجههم، ستنتقل هذه المقدمــة إلى معالجة بعضــ المداخل النظريــة الحديثة ودراسات الحالــة التي تتناول إسهام الصحفيين فى عملية الدمقرطة فى أواخر القرن العشرين.

١-٢-٢ مداخل نظرية ودراسات حالة فيما يتعلق بإسهام الإعلام فى الدمقرطة

لقــد تنــاول عدد مــن النظريــات الآثــار السياسيــة "للإعــلام" أو "الصحافــة"، إلا أن القليــل منهــا ركــز على إسهــام الصحفيين كمجموعــة مهنية فــى الدمقرطة. وثمة اختلافــات شديــدة بين من تناولــوا تأثيرات الإعلام. فمن نـاحيــة، هنـاك جدل محتدم حــول التأثيرات "القوية" مقابــل التأثيرات "المحدودة" للإعــلام. ومن نـاحية أخرى، ظــل هنــاك خلاف بين الذين يفترضون وجود تأثيرات قوية حــول ما إذا كان الإعلام يسهــم فى الدمقرطــة أم السلطويــة. فنموذج "التحديــث" الذى نشأ فــى الخمسينيات، يؤمــن بـالإسهام الإيجابى للإعلام الحديث والمطبوع والالكترونى فى الدمقرطة. وقد زعــم دانيــل ليرنــر Daniel Lerner، وهو أحد المؤيدين الأوائل لتلك النظرية، فى

كتابــه الكلاسيكى الصـادر عـام ١٩٥٨ "تـخطى المجتمـع التقليدى"، أن إدخـال أجهزة الراديـو وغيرهـا من "أجهزة الاتصـال الحديثــة" قد تقود إلى تحولات ذهنية تؤدى فى آخر الأمر إلى وجود أساليب حياة أكثر مشاركة[٢٣].

وفى أوائـل الستينيات، نسب المارشال مكلاهـان تأثيرات مماثلة للإعلام، وخاصة لوسيلــة التليفزيـون الجديدة فى ذلـك الوقت. وبينما ذهب ليرنــر إلى حدوث "تحولات ذهنيــة" مع محتــوى الإعلام، فسر مكلاهـان هــذه التحولات بطبيعــة الوسيلة، وحوّل عبارتــه الشهــيرة "الوسيلة هى الرسالــة" إلى "الوسيلة هى المســاج Massage"[٢٤]. ووفقــا لوجهــة النظر هذه، يستلزم التلفزيون، على سبيل المثــال، من المشاهد أن يملأ فراغــات المعلومات الناقصة، وهى عملية تجعـل مداركه تتفاعل بنشاط مع ما يقدم، ومن ثم يخلق مشاهد أكثر مشاركة[٢٥].

وعندما لم تتحقق التغييرات السياسية والاقتصادية التى تنبأت بها نظرية التحديث فى العديد من الدول، بدأت نظرية التبعية الجديدة فى الستينيات والسبعينيات تجادل بــأن الاستخـدام المتزايـد للإعلام الحديث قد يــؤدى إلى تأبيد حكم النخـب السلطوية فــى دول العالم الثالث (المحيط) وتأبيد "الإمبريالية الإعلامية" للشمال (المركز) على الأطـراف. ومــن وجهة النظر هــذه أصبح تيار برمجة الإعلام مــن الشمال إلى الجنوب وسيلــة (المركـز) لفرضـ ثقافته – والتى ليسـت بالضرورة ديمقراطيــة دائما – على المحيـط. كما كفل بيع تقنيات الإعلام (التكنولوجيا) لنخب الجنوب المزيد من اعتماد الجنوب اقتصاديا وتكنولوجيا واستلزم الاستغلال المستمر لشعوب المحيط[٢٦].

وبالرغـم من اختلافاتهما، فإن كلتا المدرستين، التحديث والتبعية، افترضتا القوة فــى تأثــير الإعــلام. وفى مقابـل هذا الــرأى، افترض نمــوذج آخر بدا فــى الظهور فى الأربعينيــات أن تأثــيرات الإعلام محدودة للغاية، وفى بعضـ الأحيان تكاد لا تذكر. هــذا الرأى الذى تزعمه الدراسات التجريبية التى أجراها لازارسفلد P. Lazarsfeld وآخـرون، اعتبر أن معظم مستخدمى وسائل الإعلام رفيعو الثقافة؛ بحيث لن تحملهم وسائـل الإعلام على تغيير وجهات نظرهم، وإذا مــا كانت هناك تأثيرات فهى طفيفة ومعزولة.

وبحلول التسعينيات ظهرت العديد من النظريات التي لم تحسم الجدل حول التأثيرات المحدودة، و"المتوسطة"، أو القوية[٢٧]. ومن الواضح أن الصراع حول اتجاه وقوة تأثير الإعــلام يحمل بعض أوجه الشبه مع النقاش الجــاري حول أسباب ونتائج الدمقرطة. وكما هو الوضع فى حالة الدمقرطة، لا يمكن استبعاد صحة جميع المواقف المختلفة،

ففــى ظل ظـروف بعينها ومن زوايا بعينها فقد تبدو تـأثـيرات الإعلام قوية، وفى ظل ظروف أخرى قد تبدو ضعيفة. وعندما تكون هذه التـأثيرات قويـة، فقد تسهم في بعض الحــالات فــى المزيد من الديمقراطية وفى البعض الآخــر في حجبها. هذه الرؤية حول صعوبــة تحديد تـأثـيرات الإعلام هى ما يوجه تركيز هــذه الدراسة، فبدلا من محاولة قياس أو تحديد تـأثيرات بعينها قد تكون للإعلام أو الصحفيين، ستعمل هذه الدراسة بمجموعــة من الافتراضات حــول كيفية تـأثير مصالح ومــوارد ونشاطات الصحفيين علــى عمليات الانتقــال السياسى. وتنبع هذه المجموعة من الافتراضات من المدخلين النظريين ودراسات الحالة حول دور الإعلام فى عمليات الانتقال والتى سيتم تنـاولها فى القسم التـالى.

١-٢-٢-١ نظريتان حديثتان حول دور الإعلام فى عمليات الانتقال

خلــص القليل مــن الدارســين إلى استنتـاجــات عـامة فيمــا يتعلق بـاسهــام الإعلام والصحافــة فــى عمليات الدمقرطة فــى "الموجة الحديثــة" الأخيرة. وقـد اتخذ اثنان منهما، وهما راندل وجارون[٢٨] موقفين متنـاقضين عكسا صيغاً معتدلة من معسكري التأثيرات القوية والمحدودة. وسيكون من المفيد النظر إلى هذين النموذجين النظريين بـالمزيــد مــن التفصيــل؛ حيث إنهمــا يمثلان مراجــع أولية حول ما يمكــن للصحفيين والإعلام فعله بصفة عـامة فى عمليات الدمقرطة، وتحت أى قيود يعملون فى المراحل المختلفة للدمقرطة، وأى العوامل يبدو أنها تؤثر فى نجاح أو فشل عملهم.

تبنى المؤلفة الأولى، أي راندل (١٩٩٣)، تقييمها النظرى لتـأثير الإعلام على عملية الدمقرطــة علــى ملاحظــات مستمدة من تجــارب الانتقـال فــى دول أمريــكا اللاتينية وأفريقيا على وجه الخصوص، إلا أنها تضمّن أيضا حـالات من أوروبـا الشرقية وآسيا. وتزعــم رانــدل أن "دور الإعلام فى التوجه الأخير نحو الدمقرطة لم يقدر حق قدره إلى حــد كبير" (١٩٩٣،ص٦٤٤) وهــى تميــز بين ثلاث مراحل للدمقرطــة، إلا أنها توضح أن الحــدود الفـاصلة بين كل مرحلة وأخــرى غير واضحة، وأنه ليس ممكنا على الدوام تحديد متى تنتهي مرحلة بعينها ومتى تبدأ التـالية.

لا يكــون الإعــلام فــى الأنظمــة الشمولـيــة أو السلطوية المتشــددة (مرحلــة ما قبل الدمقرطــة التى تتوافق تقريبا مع عهد نـاصر فــى مصر) "فى حـالة ملائمة لمناصرة الديمقراطية" (١٩٩٣، ص٦٣١). إلا أن ذلك قد لا يمنـع بعض الصحفيين النـادرين من انتقــاد النظام، حتى وإن خاطروا بحياتهم. وعندمــا تتراجع شرعية النظام السلطوى

وتمنح المزيد من الحريات (أو تكتسب) ويبدأ التغيير السياسى، فإن الوضع يتغير أيضا بالنسبة للإعلام. فى مرحلة "الجذور" هذه – وهو المصطلح الذى تطلقه راندل على مرحلة التحرير – تكون وسائل الإعلام ما تزال تحت قيود شديدة من جانب الحكومة، على سبيل المثال عن طريق قوانين الصحافة الصارمة وملكية الدولة لوسائل الإعلام وإغلاق الصحف والمحطات الاذاعية، أو عن طريق العقوبات والتهديدات الاقتصادية، وفى بعض الأحيان التهديدات والعقوبات الجسدية[٢٩]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصحفيين ووسائل الإعلام الناقدة تفتقر عادة إلى الموارد الاقتصادية والبشرية التي قد تساعدها على المنافسة. إلا أنه بالرغم من هذه العوائق، فإن وسائل الإعلام والإعلاميين المعارضين يمكن أن يستخدموا، وغالبا ما يفعلون، حريتهم الناشئة، من أجل تأسيس تقاليد نقدية، ومساءلة شرعية النظام المتآكلة، وطرح قيم وأفكار بديلة. وترى راندل هذه الأنشطة بوصفها أنشطة مهمة من أجل إحداث تأثيرات على "المدى الطويل" (ص٦٣٤) قد تشكل دعائم مهمة يعوّل عليها في مراحل لاحقة من عملية الدمقرطة. ومع ذلك فهى تعترف بأن هذا النقد الأولي نادرا ما يحفز تحركا نحو انتخابات حرة ونزيهة[٣٠].

علاوة على ذلك، قد تكون لنشاطات الإعلام فى مرحلة "الجذور" نتائج هامة على المدى القصير. فحينما تكون هناك دفعة قوية نحو الدمقرطة، سواء بدأت من جانب النظام أو بدافع المطالب الشعبية، تلاحظ راندل أن الإعلام المستقل وعلى وجه الخصوص فى أمريكا اللاتينية قد:

"رفع الوعى بالقضايا وساعد فى تأطير الأحداث نوعا ما. فقد عبّأ الإعلام ونظم الاحتجاجات الشعبية. وهو قد يضيف من خلال تعميق وتصعيد التواصل السياسى على هذا النحو بدرجة كبيرة إلى الضغوط الواقعة على السلطات" (١٩٩٣، ص ٦٣٦).

وبالرغم من أن الإعلام والصحفيين نادرا ما يكونون "المحفز" الفعلى للمزيد من الدمقرطة، إلا أنهم يمكن أن يكونوا "مصدرا إضافيا للضغط" على النظام من أجل المزيد من المرونة السياسية وللتحرك نحو انتخابات حرة (١٩٩٣،ص ٦٣٩).

وبعقد انتخابات تنافسية فى مرحلة الانتقال (التى تتوافق تقريبا مع مرحلة الانتقال فى نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة) يصبح دور الإعلام عند راندل حيويا:

"يجب أن يُطلع الإعلام عامة الناس على الأحزاب والمرشحين المختلفين وأن

يساعدهم على الاختيار من بينهم. كما يتعين على وسائل الإعلام أن تعمل كمراقبين، مـن خـلال كشف نماذج الممارسـات الانتخابيـة السيئة. وفى الوقت ذاتـه، يتعين أن يساعدوا فى المحافظة على الضغط من أجل التغيير". (١٩٩٣،ص ٦٣٩).

ومـن ثم، يمكن أن تشجع الصحف والصحفيـون مؤيدى الأحزاب السياسية الجديدة أو تعبئة الناس للمشاركة فى الاحتجاجات الشعبية. وفى هذه المرحلة، تكون حصيلة عملية الانتقال ما تزال غير مؤكدة، في حين تكون بعض العقبات التى تواجه الإعلام "خارجية" مثل ضغوط الحكومة أو قلة توزيع الصحف بسبب الفقر ومشاكل التوزيع والأمية، وهناك مشاكل يخلقها الصحفيون أنفسهم عندما يتم إساءة استخدام الحرية المكتسبـة حديثـا. إن التشهير بالخصـوم السياسيـين وكذلك نشر الفضائح وترويج الشائعات لأسباب تجارية قد تقلل من قيمة الجدل حول أى طريق يتعين أن تسير فيه البلاد وتقلص دور الإعلام فى إرساء الديمقراطية فى مرحلة التأسيس التالية.

فـى هذه المرحلة الأخـيرة، فإن مهمة الإعلام هى استدامـة "الخطاب" الديمقراطى والمساعـدة على وضع جدول أعمال لتطور المشروع الديمقراطى (١٩٩٣، ص٦٤٢). ومـن الناحيـة العملية، وكما تلاحظ راندل فى حـالات دول البلطيق والهند، فقد تثبت صعوبة هذه المهمة خاصة بالنسبة لوسائل الإعلام الالكتروني حيث غالبا ما يبرز فى مرحلـة التأسيس ميل بين السلطات إلى اعتبـار وسائل الإعلام بمثابة لسان حال لها (١٩٩٣، صـ٦٤٢). إن الحماسـة للديمقراطية بين العامة قـد تخفت، وقد تحل سيطرة السـوق محل الإشراف الحكومى. وقد يؤدي الفشل فى امتـلاك ثقافة نقدية وأخلاقية مهنية إلى ظهور مقالات سطحية وجمهور غير مبال.

"إذا مـا كان لوسائـل الإعـلام أن تقدم إسهامها الكامل فـى الديمقراطية، فهناك حاجـة لأن تكون هناك ديمقراطيـة داخل وسائل الإعلام، إلى جانـب توزيع السيطرة على الإعلام والوصول إليه من قبل المجتمعات المحلية والأقليات وغيرها." (١٩٩٣،ص ٦٤٤)

وبإيجـاز، لا ترى راندل حتمية فى الطريق من السلطوية إلى الديمقراطية. فالإعلام والصحفيـون يمكـن أن يلعبـوا دورا إما داعمـا أو مقيدا للدمقرطـة، وبالرغم من أنهم نـادرا ما يكونون محفزين حاسمين، إلا أنـه ينظر إلى إسهاماتهم الثقافية والسياسية المتنوعة بوصفها مساهمات حاسمة في التحول الديمقراطى.

أمـا المؤلفـة الأخرى التي تصيـغ تعميمات حول دور الإعلام فـى الاتجاه العالمى الأخـير نحـو الديمقراطية، وهى جارون، فهى أقل تفاؤلا مـن راندل فيما يخص قدرة

الإعـلام فى الإسهام فى الدمقرطة. ويقوم تحليل جارون على ملاحظة دور الصحافة الجزائريــة فى التجربة الديمقراطيــة المجهضة للبلاد والتى بــاءت بالفشل فى الفترة مـن ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢، وكذلك على تجــارب دول عربية أخرى وبعض دراسات الحالة الإضافية من كوريا الجنوبية وألمانيا الشرقية.

لقـد قــادت ملاحظــات جــارون إلى طـرح "أربعــة استنتاجــات مؤقتة" حــول دور الصحافة فى عملية الانتقال الديمقراطي (١٩٩٥،ص ١٦٢)، فخلال العملية بأكملها، مـن الحكم السلطـوى، وأثناء التحرير إلى الدمقرطة الفعلية، فـإن الصحافة ليست قوة دافعــة، ولكنها فـاعل سلبى وهش يساير مجريــات الأمور. فحتى عندما يتسبب التوتر الاجتمـاعــى فى الانهيار المؤقت لسلطة الدولــة مثلما حدث عقب تمرد عـام ١٩٨٨ في الجزائر وإجبار الدولة على الموافقة على توسيع نطاق المجتمع المدنى، وتوسيع دائرة المشاركــة السياسية، ومد "الخطوط الحمــراء" فيما يخص الموضوعات التى تتنـاولها الصحــف، فليسـت الصحافــة هى التــى تحدد أو تدفع هــذه الأحداث. وعلــى الرغم من توسيــع سلطــة المجتمــع المدنى، تحـافظ الدولة علــى قدرتها على استغــلال الصحافة عن طريق الدعم، وإيقاف ومحاكمة الصحفيين. وتصف جارون هذا الوضع بالأساس بنــاء على حالة الجزائر. ففــى نظام الحزب الواحد السلطـوى السابق على أعمال تمرد ١٩٨٨، كانــت الصحافــة وكيــلا للنخب الحاكمة. وقـد عانى المنشقون مـن التسريح أو الطـرد (١٩٩٥، صـ١٥١). حتــى بعـد الانهيــار (المؤقــت) لسلطــة الدولــة فى عـام ١٩٨٨ فقـد استخدم الرئيس الجزائــرى وسائل "ترغيب" مثل توفير المقرات للصحف، والتجهيـزات وخدمــات التوزيع وكذلك رواتــب الصحفيين فى الصحـافــة "المستقلة" حديثا. وتأكيدا على ذلك، فقد تزايد النقد عندما ضعفت سلطة الرئاسة، وسقطت العديد مـن المحظورات، واتسع الخطاب حول الديمقراطيــة. إلا أنه وفقا لجارون، فإن مظاهر حريــة الصحافــة كانت دائما تابعة لأحداث سياسية وليســت محددة لها أبدا (١٩٩٥، ص١٥٣). وعندما انتهى نظام التعددية الحزبية بعد تهديد الجبهة الإسلامية للإنقاذ باكتســاح الانتخابات التشريعيــة فى ديسمبر ١٩٩١، تم عقد هدنــة قلقة بين النظام العسكـرى الجديد والمجتمع المدنى – لخشية كلا الطرفين من الإسلاميين. منحت هذه الهدنــة الصحافة بعض الحرية فى النقد، إلا أنــه مثلما هو الحال فى العديد من الدول العربيــة الأخــرى، فقد ظلــت تلك الحرية غـائمــة، أى أن الخطوط الحمــراء التى لا يجب تخطيها لم تكن واضحة. فى هذه المرحلة تكون الصحافة غير قادرة على منع الوقف المتكـرر للصحف وغيرها مــن صور تعدى الدولة على حريــة الصحافة؛ ومن ثم تظل

فاعلا هشا (١٩٩٥، ١٥٤).

لا يمكن تفسير ضعف الصحافة وغياب دورها القيادي بضعفها المالى أو بانتشار الأمية بين العامة، وإنما بعلاقات القوة بين الفاعلين. وفى حالة الجزائر، تقيد زواجر الحزب السلطوى لصحف المعارضة، والثقافة المنافية للتدفق الحر للمعلومات، وضعف الحلفاء الطبيعيين للصحافة مثل البرلمان أو المحاكم وقوانين الصحافة الغامضة مع حرية الصحفيين. ومما أضاف إلى القيود سيطرة الدولة على الإعلان وكذلك على الورق ومواد الطباعة. وأخيرا وليس آخرا، وضع الجيش بوصفه تابو. وتخلص جارون إلى:

"عندما لا تتمكن الصحافة من حشد أى دعم من مجتمع مدنى نام وقوي، ومعارضة ذات مصداقية، وبرلمان شرعى وقضاء مستقل يدافع عنها ضد انتهاكات السلطات، فحينها تصبح عرضة لأن يكون موقفها ضعيفا وغير ثابت فى التعامل مع النخب الحاكمة – التي هى فاعل بمقدوره أن يقرر مصيرها" (١٩٩٥، ص ١٥٨).

وبالرغم من ضعفها، يمكن أن تلعب الصحافة دور المحفز للانتقال – ولكن من دون عمد. يحدث ذلك حينما يكون النظام فى أزمة شديدة وتنقل الصحافة للعامة – عن طريق الصدفة – ضعفه وارتباكه. ففى الجزائر، وفقا لجارون أكدت التغطية الدقيقة لخطاب رئاسى مضلل كشف بشكل غير حكيم الشائعات عن انقسامات وفشل النخبة الحاكمة، مما أدى فى آخر الأمر إلى تمرد أكتوبر ١٩٨٨. إن هذه "المسايرة لمسار التاريخ" غير المقصودة، وفقا لجارون، "قد تمثل بشكل جيد الدور الأساسى (للصحافة) فى عملية التحول الاجتماعى". (١٩٩٥، ص ١٥٩)

وبالرغم من تشكك جارون فيما يخص الدور الفعال للصحافة فى الانتقال السياسى، فهى تخلص فى النهاية إلى أن الصحافة في مرحلة التحرير (فى الجزائر تطلق عليها مرحلة "التعددية الانتقائية") يمكن أن "تعقد أى محاولة لتعزيز الممارسات السلطوية" (١٩٩٥، ص ١٦٠). فمن خلال مقالات حول انتهاكات حقوق الإنسان، ونشر العرائض والبيانات يصبح بإمكان الصحفيين، إن لم يكن توسيع، فحماية الحريات التى يتمتعون بها جزئيا وجعل العودة إلى الحكم السلطوى أكثر صعوبة.

وسواء كان رأى راندل حول التأثيرات الطويلة وقصيرة المدى التي تعرقل الدمقرطة صحيحا، أو كان الصواب حليف رأى جارون القائل بأن الصحافة تتماشى عن طريق الصدفة مع مسار التاريخ، دعنا نترك الحكم في ذلك مفتوحا. وكما سبقت الإشارة،

فعــادة مــا يستحيل فى الواقــع العملى تقرير أى نتائــج تنتج عن أى سبــب. وتستبعد راندل ذلك ضمنيا على الأقل باستخدامها الدائم لتعبيرات مثل "قد تؤدى إلى" أو "ربما تتسبب فى". إن الهدف مــن تقديم هذين التعميمين هو استعراض الخيارات والعقبات التــى يواجهها الصحفيون فــى عمليات الانتقــال السياسى. وفيمــا يخص الخيارات، فــإن رانــدل أكثر تفاؤلا من جــارون، ربما لأنها تعتمد على أساس تجريبي أوسع في استنتاجاتهــا. وفــى حين ترى راندل أن الإعلام قــد يساهم أو لا يساهم فى المزيد من الدمقرطــة، ترى جارون أن الإعــلام يسير وراء الأحداث دائمــا. وللمفارقة فإن إحدى ملاحظات جارون تقلل من قيمة نقطتها الرئيسية القائلة إن الصحفيين يسبحون مع التيــار فهــى تتساءل إذا ما كانت علاقات القوى القائمــة تفسر ضعف الصحافة، إذن مــاذا إذا تغيرت تلك العلاقــات لصالح الصحافة؟ إن التحليل التــالى لدراسات الحالة سيوضح أن الصحافة يمكن فى هذه الحالة أن تكون فى مقدمة الأحداث.

١-٢-٢-٢ تقييم دراسات الحالة

نستعرض فيما يلى مــا توصلت إليه عدد من دراسات الحالــة فيما يتعلق بإسهام الإعــلام أو الصحفيين فى عملية الدمقرطة فى مراحلها المختلفة[٣١]. وسنولي اهتماماً خاصاً بمرحلة التحرير. وكما طرحنا فيما تقدم، فبدلا من محاولة التقليل من التأثير الــذي يمارســه الصحفيون، سنركز علــى ما يفعلــه الصحفيون وما يمكنهــم فعله فى المراحــل المختلفــة للانتقــال السياسى بهــدف دفــع الدمقرطة، وكذلــك العقبات التى يواجهونها فى هذه العملية.

يتبــع معظــم البــاحثين فكرة راندل القــائلة إن الإعــلام المحلى أو الأهلى (فى مقابل الإعلام الدولى) نــادرا ما يلعب دورا فى الدفع نحو انفتاح النظام في مرحلة الشمولية أو السلطوية الصارمة. إلا أن تاكيرامبيود Takirambudde يزعم العكس بالنسبة لأفريقيا:

"سياســات وممارســات النظــام الحاكــم هــى المتغيرات التــى تلعب الــدور الهام والحاســم فى تحديد جــدوى وسرعة واتجــاه الانتقال نحو مستويــات أعلى من حرية الإعلام." (١٩٩٥، ٤٤)[٣٢]

ويتفــق المراقبــون عامة بالنسبــة لمرحلة التحريــر، التى تشهد عــادة ظهور بعض وسائــل الإعــلام المستقلة، أو علــى الأقل البديلة ونمــو بعض الحريــات الصحفية، أن الإعــلام يظــل يواجه عــددا كبيرا من المصاعــب والعقبات مثــل الرقابــة المباشرة أو

غـير المباشـرة، وعدم الوصـول إلى المصـادر الرسميــة، وقوانين الصحـافـة الصـارمة ومصــادرة المؤسســات والمنتجـات الإعلاميــة، والعجـز الاقتصــادي، والرشاوى من النخـب الحـاكمــة والاعتمـاد الاقتصـادى عليهــا. إلا أن المراقبــين يختلفون حول قدرة الإعــلام والصـحفيين فى التغلب على هذه العقبات، ويختلفون كذلك في تحديد أسباب تلك المقدرة أو ذلك العجز.

ويؤكـد بعضـ المؤلفين مثل ل.ويليانــت 1991(L. Willant) وجيه لي J. Lee 1996 اللذين يتنــاولان التغيرات السياسية فى ألمانيا الشرقية وكوريا الجنوبية فى أواخـر الثمـانينيــات وأوائل التسعينيات إلى حد مـا، ملاحظــات جـارون بشأن الجزائر، فقد اتبع الصحفيون فى شئ من الخوف تيار الأحداث وذلك بـالتحرك – بتردد – نحو المساحات الجديدة من الحرية التى أصبحت متاحة لهم.

" تشـير النتـائج إلى أن معظـم التغيرات الصحفية كانت موجهة من قبل الحكومة والحـزب الشيوعــى في ألمـانيـا الشرقية. فقـد تفـاعلت الصحف مــع المطالب السياسية للحزب ولم تكن أبدا فى "طليعة" التغيير السياسى." (Willant 1991، 193)

ويصـف جيــه لي سلوكـا مماثلا للإعلام الكورى، الـذى كـان تحت رقـابـة مشددة من قبـل الحكومــة العسكرية قبل التحولات الديمقراطية فــى ١٩٨٧. وفى الأعوام التـالية، كـان المجتمــع المدنى بشكل أساسى هو من طالب بإعــلام أكثر حرية واستقلالا. وفى منتصـف التسعينيات عندما تحول الانتقـال السياسـى فى كوريـا الجنوبية إلى مرحلة التأسيس، لاحظ لي أن العديد من الصحفيين لم يغيروا السلوك غير النقدى الذي اتبعوه فــى ظـل النظـام السلطـوى (١٩٩٧، ١٤٥). إلا أن لي يفسر جـانبـا مــن عدم التغيير هذا بـاستمـرار آليــات السيطـرة الحكوميــة والتأثيرات الجديـدة لقطاع الأعمــال فى غرف الأخبـار. ويشـير لي جزئيا إلى العقبــات الثقـافية، فبقـاء أعضــاء "الحرس القديم" فى مكاتـب التحرير قـد أعلى من شأن التفكـير والعمل التراتبى التقليـدى، وكذلك "الفهم الإقطاعى" للعلاقة بين الرئيس والإعلام.

ويستخدم ويليـانت تعليلا ممـاثلا – وليس قوة المجتمع المدنى – لتفسير السير وراء الأحـداث للعديـد من (وليس جميع) صحفيــي ألمـانيا الشرقية فــى ١٩٨٩. فقد أصبح المجتمــع المدنى بحلـول أكتوبر ١٩٨٩ بـالفعل فـاعلا قويـا فى ألمـانيا الشرقية. فعـادة مـا ينظر إلى دعم العـامة المتحمس للتغيير بوصفه أسهم بدرجة كبيرة فى انهيـار سور برلين فى الشهر التـالى.

"ربمـا تكون التغييرات السياسية قد أتت بسرعة شديدة.. ويبدو أن العـادات القديمة

في الخضوع قد استمرت، ومن المحتمل أنه فى أواخر ١٩٨٩، كانت الصحافة المحترفة فى ألمانيا الشرقية مزيجا من القيم السياسية والصحفية القديمة والجديدة." (١٩٩١، ٢٠٣)

وتعضد استنتاجات كلا المؤلفين رأي جارون القائل إن علاقات القوة تفسر بالأساس قدرة الصحافة (أو عدم قدرتها) على إحداث التغيير. ويبدو أن العامل الإضافي هو عامل ثقافي، أو مصلحة في التغيير يسندها العزم.

إضافة إلى ذلك، فإن التصور الآخر لجارون بأن الصحافة تتبع دائما التيار السياسى لم يتأكد فى كافة الحالات. فقد وجد باحثون آخرون، اتفاقا مع راندل، دلائل على أن الصحفيين فى مرحلة التحرير يمكنهم الدفع بفاعلية نحو المزيد من الدمقرطة على مختلف المستويات. فعلى سبيل المثال، كتب ف. كاسوما F. Kasoma عن الإعلام الأفريقي قائلا:

"كان للإعلام المستقل فى أفريقيا شرف الإسهام فى التغيير السياسى بطريقتين: أولا، فقد أدارت الصحافة المستقلة ظهرها للأسطورة التى سادت القارة فى وقت من الأوقات بأن الرؤساء الأفارقة الديكتاتوريين كانوا لا يقهرون، ومن ثم لا يمكن انتقادهم.. أما الإسهام الثانى المهم فيتمثل فى حقيقة أن البعض القليل من القراء الذين كانوا أشد الداعمين للصحف المستقلة كانوا هم أنفسهم طامحين سياسيا للنظام الجديد، وقد استخدموا الصحف فى الترويج لأفكارهم للانشقاق والدعوة إلى نظام سياسى جديد." (١٩٩٥، ٥٤٢، ٥٤٣)[٣٣]

وفي روسيا دفع الإعلام، بعد تردد، الانتقال السياسي بشكل صريح، إذ تلاحظ ل. جنسين L. Jensen أن الصحفيين:

"بدءوا السير بجذر على طريق الجلاسنوست، خشية العقاب بسبب الخروج عن الحدود المقبولة. إلا أنه بعد أن شقت عملية الجلاسنوست طريقها فى أوائل ١٩٨٧ "سارعت الصحف والجرائد فى استباق جورباتشوف" من خلال إثارة القضايا محل الجدل. حتى التليفزيون "كان خارج نطاق سيطرة الدولة بمنتصف ١٩٨٩ ..." وبالرغم من قمع الإعلام فى أوائل ١٩٩١، لم يخطب الصحفيون ود الحكومة، إنما تحدوها. "فقد رفض مذيعو التليفزيون قراءة التقارير المتحيزة وتلك التى خضعت للرقابة." (١٩٩٣، ١٠١ – ١٠٣)

حتى بعد الانقلاب الذى قاده الجيش فى أغسطس ١٩٩١، حافظ الإعلام بشكل عام على نهجه النقدي. وبالرغم من بعض القيود المفروضة بشكل ناعم، فقد تمكنت

بعض البرامج التليفزيونية من بث التقارير حول المعارضة الشعبية للانقلاب وحولت بعض المحطات الإذاعية الموجات الهوائية لتجنب التزاحم على الموجات، واستخدمت وكالات الأنبـاء مـاكينـات الفاكـس ووزعت النشرات ووزعت الصحـف ملصقات فى جميـع أنحـاء موسكو بما في ذلك رسالـة من جورباتشوف ومعلومـات حول مقاومة الانقلاب (جنسين، ١٩٩٣، ١٠٩).

وتفسـر جنسين الـدور السابق للإعلام بـالحـدود غير الواضحـة للجلاسنوست، مع وجـود جمهور كان مؤيدا بشكل عـام للتغيير وتكنولوجيا متقدمة متوفرة جزئيا مثل مـاكينات الفاكس وتجهيزات الإذاعة (١٩٩٣، ١٠٤). وفى تقييمها لتأثير الإعلام على الدمقرطة، تكتب جنسين:

" فى حين أنه يصعب استنتاج أن محاولة [قادة الانقلاب] الاستحواذ على السلطة قـد فشلـت؛ لأنهم لم يتمكنـوا من ضمان التـزام الإعلام، لا يمكن إنـكار أن المعارضة النشيطـة من قبل بعضـ وسائل الإعلام قد لعبت دورا هـامـا فى المساعدة فى هزيمة الانقلاب." (١١٠، ١٩٩٣)

وتتـوازى ملاحظـات جنسين حـول الإعلام الروسـى مع ملاحظـات بيرمان حول الإعلام فى تايوان:

"لعـل الطريقـة الرئيسيـة لاختبـار الحـدود وزحزحتهـا كانـت مـن خـلال كسر المحظـورات. وقـد كان مـن بين المحظـورات الكـبرى التشكيك فى شرعيـة الحكومة، والسياسة الرسمية في معاداة الشيوعية ورفض مجرد مناقشة فكرة استقلال تايوان، وكذلك أي نقاش سلبي حول عائلة تشيانج". (Berman، 1992، 151)

لقـد خُرقت هذه المحظورات وغيرهـا، كما سببـت التقارير حول السياسات الرسمية غـير الشعبية والسرية وشبه القانونية ضغوطا إضافية على الحكومة. ويقول بيرمـان حول التأثيرات المحتملة لكسر المحظورات فى الإعلام فى تايوان:

"بالفعل ذهب العديد من المعلقين فى تايوان وفى الخارج بعيدا في إرجاع جانب كبير من انتصار التايوانى لي تونج هوي على رئيس الوزراء المحافظ يو كوا هوا، وهو مـن السكان الأصليين، في خلافة شيانج شينج كو كرئيس للـ KMT بعد وفاته. وقد اعتبر وصول لى إلى المنصب انتصارا للاصلاح." ([٣٤] Berman، 1992، 149)

ويـروى ب. إنج مراسـل الأسوشيتدبرس قصـة مماثلة من تايلانـد؛ حيث تجاهلت إحدى الصحف؛ فى مايو ١٩٩٢، أمر النظام العسكرى بحظر نشر أية صور للمظاهرات المناوئة للحكومة:

"ذلـك الصبــاح، تصدرت التغطية التفصيلية لصحيفـة الأمة صورة على الصفحة الرئيسيــة لرجـل الشرطة وهو يرهــب تجمعا من المتظاهرين. وقـد تم توزيع نسخ من الصورة المنشورة فى الجريدة فى أنحـاء المدينة، مما جذب المزيد من النـاس الغـاضبين إلى مسـيرات الشـوارع الضخمة. وقد أجبرت الاحتجاجات قـادة القوات المسلحة على التنحى. وبعدهـا تم عقد انتخـابـات حرة." (Eng، 1997، 20)

وينظر العديد من المنظرين والممارسين بشكل عـام –اتفـاقـا مـع رانـدل– دور الإعلام فــى مرحلة الانتقــال إلى الديمقراطية كمحفز وعـامل تسريــع محتمل لعملية الانتقـال. ويقــول كــي بريسر، الذي أصبح لاحقــا رئيس قنـاة ايــه. آر. دى التليفزيونية الألمانية (١٩٩٠) حــول التليفزيون الغربى كعامل فى الثورات التى حدثت فى أوروبـا الشرقية: "إننــا لم نطلــق الثورة ولم نصنعها، لكننا أسرعنا بوتيرتهــا عندمـا بدأت." (١٩٩٠، ٣٦)[٣٥]

في مصر لم يحدث أى انتقال إلى أو ترسيخ للديمقراطية. لكن النظر إلى دور الإعلام فى كلتـا المرحلتين فى منـاطق أخرى مفيد حيث أن بعض المشكلات قد تحدث فى وقت مبكــر مثــل مرحلة التحرير. بـالإضافة إلى ذلك، يبدو أن قــدرة الصحفيين على ترسيخ التغـيرات السياسية فــى جانب منها حصيلة لمــا تم تحقيقه مسبقــا. وبعبارة أخرى، كلمــا تعلم الصحفيون ومارسوا سلوكيات تثبيت الديمقراطية فى مراحل سابقة، كلما تمكنــوا مــن القيام بذلــك فى مرحلــة الترسيخ. وتصبــح وظيفتهم السياســيــة فى هذه المرحلــة مماثلــة لما يقوم به الإعلام فــى الديمقراطيات الغربيــة كمراقبين ومزودين للأخبـار وصنـا ع رأي ومقدمي تحليل لعـالم معقد.

ويذكر البـاحثون أن الصحفيين سيواجهون صعوبـات كبيرة فى القيـام بمهـامهم فى الترسيخ الديمقراطي فى ثلاث حـالات:

- إبقـاء الحكومة على العـادات السلطوية.
- وحين تكون الثقافة السيـاسية العـامة للبلاد بعيدة عن الديمقراطية.
- إحلال قوى السوق محل سيطرة الحكومة.

ويذكر جروك Groc فى حـالة تركيا، وجنسين فى النموذج الروسى أن الحكومـات عــادة مـا تبقــى على الممارسات السلطوية حتى بعد عقــد انتخـابـات حرة. فهم يثقلون كاهــل بعضــ الصحــف بـالضرائب ويقدمــون أو يخفضــون الدعم عشوائيــا (Groc، ١٩٩٨، ٢٠٦)، ويحـابــون بعضــ الصحفيــين بمعلومــات، بينمــا لا يفصحــون عــن المعلومــات لآخرين، ويقومون بتعيينـات عشوائية فى الوسائل الإعلامية التى لا تزال تملكهـا الدولة.

وإذا لم يكـن للبلـد إجمالا ثقافة سياسية ديمقراطية، فسيكـون من الصعب بالنسبة للصحفيـين تأمـين حرية الصحافة؛ ومن ثم القيام بمهامهـم الديمقراطية؛ لأن غياب الثقافـة السياسيـة الديمقراطية يحـرم الصحفيين من دعم المجتمـع المدنى ويضفى الشرعية على الإجراءات الحكومية السلطوية. وبالنسبة لأفريقيا يذكر تاكيرامبود:

"سيكـون مـن السهـل ضمان حريـة الإعلام فى تلـك الدول حيـث تشتمل بالفعل المبـادئ المدنية على قيم ديمقراطية أساسية مثـل: (١) التسامح السياسى، (٢) تقدير الحريـة، (٣) تأييد المعارضة، (٤) الحق فى الوصول إلى مصادر بديلة للمعلومات (٥) والوعى بالحقوق." (١٩٩٥، ٤٥)

وتبرز صعوبة خاصة أمام الإعلام فى مرحلته التأسيسية وأحيانا فى بداية مرحلة التحريـر. وتتمثـل هذه المشكلـة فى استدامة الـروح المهنية أو تحسينهـا فى مواجهة قـوى السوق النامية حديثا. ويذكـر الصحفيون فى كوريا الجنوبية الذين أجرى معهم لي مقابـلات أنـه مع الديمقراطية "ظهـر أيضا تأثير الإدارة فيمـا يتعلق بالاعتبارات التجارية كقيد بنيوى جديد على حرية الصحافة" (١٩٩٧، ١٤٥). فقد كانت الحكومات السلطويـة فى السابق هى التـي تحاول تحديد المحتوى، أصبحـت الشركات القابضة والمعلنـون يقومون بذلـك. إلا أن حالة تركيا توضح أن الصحافـة بإمكانها أيضا أن تتغلـب علـى هذه العقبات وغيرهـا، شريطـة أن تكون لديهـا الإرادة للقيام بذلك. ففى تركيا، بعد نهاية النظام العسكرى فى منتصف الثمانينيات أدت المنافسة الاقتصادية الشديدة بين الصحف – عقب "مرحلة التابلويد" – إلى نمو ثقافة جديدة حول ملاءمة الأخبار ودقتها وإمكانية الاعتماد عليها.

"لأول مـرة اشتركـت الصحافة فى الجدل العام، الذى لم يعد قاصرا على الأقطاب السياسية. وقد شكلت الحياة اليومية للمجتمع أساس الأخبار، فانطلقت الصحافة فى طريقها لتعكس إلى أقصى حد ممكن من الصدق الظروف المعيشية في مختلف جوانب المجتمـع، والتى حاولـت كشفها – ضمن طرق أخرى – عن طريـق المسوح البحثية .. وقـد أصبحـت الصحف الكـبرى أكثر انشغالا بجـودة أخبارهـا، وذلك مـن أجل نفسها كمفسر مستقل للرأى العام ولكي تميز نفسها عن الصحف الصفراء المعتادة." (Groc ١٩٩٨، ٢٠٨– ٢٠٧)

واعتمـادا علـى نتائج تعميمات راندل وجـارون وكذلك دراسات الحالـة، بإمكاننا الآن اقـتراح دليـل أولي تمهيدى يلخص الرؤى النظرية لـدور الإعلام والصحفيين فى عمليات الانتقال السياسى.

إن تأثيرات الإعلام ممكنـة فى كافة المراحل. وقد تحدث هذه التأثيرات عن عمد أو عن غير عمد، وقد تكون ناتجة عن محتوى أو طبيعة وسيلة الإعلام، وقد تكون تأثيرات قوية أو ضعيفة، إلا أنه، يستحيل عمليا تقدير ماهية تأثير الإعلام فى عمليات الانتقال السياسى؛ حيث إن الواقع عادة ما يكون شديد التعقيد. وبدلا عن التكهن باتجاه وقوة التأثيرات، فربما تتعاظم الفائدة إذا ركزنا على دور الإعلام والصحفيين فى الانتقال أى تلك المصالح، والموارد والعقبات والنشاطات التى يفترض أن يكون لها تأثيرات بعينها.

عـادة مـا يفتقر الصحفيون فى الأنظمـة الشمولية إلى وسائل الإسهام فى التغيير السياسـى؛ حيث إنهـم وكلاء للسياسـات الحكومية. وقد يواجـه الصحفيون الناقدون عقوبـات شديـدة، وقـد لا يتمكنون من توجيه النقـد لفترة طويلـة، إلا أن ذلك لا يعني إدانتهم بالإذعان الكلى فى جميع الأحوال.

وقد يسهم الإعلام الدولى فى نشر القيم الغربية ويواجه الجهود الدعائية للنظام فى كافة مراحل التغيير السياسى.

وعادة ما يكون الصحفيون فى مرحلة التحرير مقيدين من قبل الحكومة فى العديد من الجوانب. ومن ثم، فقد يختارون "مجاراة التيار" أو– بالرغم من القيود – "توسيع الحدود".

و تؤثـر علاقات القوة بين الصحافة والجمهور والنخـب الحاكمة والمجتمع المدنى علـى قـدرة الصحافة على الإسهام فى المزيد من الدمقرطة فى مرحلة التحرير. وبقدر الدعم الذى يتلقاه الإعلام، تزداد الأدوات الرافعة المحتملة. إلا أنه حتى إذا كان هناك تأييـد شعبى واسع للدمقرطة، فقد لا يختـار الصحفيون دفع هذه العملية. فاتجاهات ومصالح الصحفيين (أى ثقافتهم) تجاه الديمقراطية تؤثر على ذلك الاختيار.

وقـد يستخدم الإعلام مرحلة التحرير للتدرب علـى سلوكيات ديمقراطية ومسئولة. ويعـد عدم تحمل المسئولية واستمرار العـادات السلطوية مناقضا لإسهام الإعلام فى الدمقرطة على المديين الطويل والقصير.

وقـد يقوم الإعلام في مرحلة الانتقال بتعبئـة العامة وتنسيق دعم الدمقرطة، ومن ثم فرض ضغوط على السلطات وتسريع وحفز التغييرات.

وغالبا ما يواجه الإعلام تحديات جديدة فى مرحلة التأسيس من قبيل: ضعف الدعم الشعبـى، وتزايد جهود الحكومة والقطاع الخاص للحد من حرية الصحافة. ومع ذلك، إذا مـا طـور الصحفيون ديمقراطيـة داخلية ولبوا احتياجات الجمهـور وحافظوا على معايير الصحافة العالمية، فقد يصبح بإمكانهم الإسهام في تأسيس الديمقراطية.

١-٢-٣: دمج نظريات الإعلام ودراسات الحالات ونموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة

يمكـن الآن بسهولة المزاوجة بين نظريـات الإعلام السالف ذكرها ونتائج دراسات الحالـة ونموذج المجموعـات الاستراتيجية والمجموعات المعارضـة. ففى حين يقدم هـذا النموذج إطـارا تحليليا لتقييم كيفية إسهام مجموعة مهنية معينة فى الدمقرطة، تقـدم نظريات الإعلام ودراسات الحالة نقاطا مرجعية للمصالح والموارد والمصاعب والنشاطات المحتملة للصحفيين.

وكمـا لاحظنـا فى القسم السابق، فقـد يكون الصحفيـون مهتمـين بتوسيع حرية الصحافة، وتحسين المعايـير الصحفية ومراقبة السلطات التنفيذية، ومحاربة الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان ونشر الخطاب الديمقراطى والانضمام إلى حركات المجتمع المدنـى وتعزيزهـا، أو قـد يفضلون الحفاظ علـى الوضـع الراهن، ودفـع أيديولوجيا الائتلاف الحاكم القائم، ودعم مصالحهم الاقتصادية الخاصة على حساب استقلالهم عـن الحكومـة أو عن قوى السوق. وقد تأتي مواردهم مـن التوزيع الواسع للصحف، أو مـن خلال تماسك اجتماعى قوى واتحاد صحفيين فعال، إلى مساندة فاعلين مؤثرين مـن خـارج الوسـط الصحفي. ومن بـين العقبـات التى قـد تواجه دعـاة الديمقراطية مـن الصحفيين قوانين الصحافـة الصارمة، والأميـة، وانتشار الفقـر، وملكية الدولة لـدور النشر، وقلة المـوارد الاقتصاديـة المستقلة، وصعوبة الوصـول إلى المعلومات، والإجـراءات المتشـددة مـن قبل التحالـف الحاكم ضـد الصحفيـين المعارضين. وقد تـتراوح أنشطتهم من كتابة المقالات، إلى تنسيق أنشطتهم مع فاعلين آخرين، وكتابة العرائض إلى الحكومة أو البرلمان، إلى الإضراب والمظاهرات الاحتجاجية.

وبالإضافـة إلى ذلـك، ووفقـا لنمـوذج المجموعـات الاستراتيجيـة والمجموعـات المعارضـة، سيتعين فحص البيئة السياسيـة والاجتماعية والاقتصاديـة والثقافية للصحفيـين. ومـن أجل تحليـل هذه النقـاط والأسئلـة المختلفة، تم استخـدام مناهج مختلفة للبحث.

١--٣ منهجية البحث

عندمـا حضـرت إلى مصر فى ينايـر ١٩٩٨ من أجـل كتابة هـذه الأطروحة، كنت أخطـط لعمل تحليل شامل لمحتوى الصحف والمجـلات المصرية بغرض فهم الجانب المكتـوب مـن نشاطات الصحفيين بشكل أكثر تعمقـا. وإذا كـان يوجد بـالكاد القليل من تلـك التحليلات لمحتوى الصحف المصرية بـاللغة العربيـة (انظر أدناه)، فإنه يكاد لا

يوجد أي منها بالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية. إلا أن تلك الفكرة التى بدت جيدة، حينها ثبت بعد ذلك أنها فكرة خادعة. فالصحف المصرية بكل فئاتها- شبه رسمية أو حزبية أو خاصة - لا تحتوى عادة على أعداد هائلة من المقالات فحسب - والعديد منها مكررة فعلا- بل تختلف الصحف عن بعضها البعض حتى داخل نفس الفئة. فعلى سبيل المثال، تخلط جريدة "الشعب" المعارضة والتى تصدر كل أسبوعين بين الدين الإسلامى والهجمات المحمومة ضد المصالح الأجنبية المزعومة فى مصر، وبخاصة الامريكية و"اليهودية". وبالمقابل تستخدم جريدة الوفد اليومية المعارضة خطابا دينيا وتهكميا أقل، وتركز على أوجه نقص الديمقراطية والإخفاقات الاقتصادية للنظام الحاكم. وتوجد اختلافات مماثلة بين صفوف الصحافة شبه الرسمية حيث تصل إلى الطاعة العمياء للنظام من قبل بعض المحررين -على سبيل المثال فى "الجمهورية"- إلى حد تغطية رحلات رئاسية لم تتم بعد (ولم تحدث بعد ذلك)، بينما يكتب آخرون، مثلما هو الحال مع مجلة "روز اليوسف" الأسبوعية، حول مخططات اغتيال مفترضة من قبل متطرفين إسلاميين ضد رجال أعمال أقباط - وهو موضوع غير مريح على الإطلاق بالنسبة للنظام. و بالفعل يمكن اكتشاف اختلافات مذهلة فى التوجه السياسى داخل الصحيفة الواحدة. فعلى سبيل المثال، عادة ما ينتقد الكاريكاتير الأسبوعى لصحيفة "أخبار اليوم" شبه الرسمية فساد و نقائص الائتلاف الحاكم، فى حين تؤيد الصورة والأعمدة في الصفحة الأولى النظام الحاكم ذاته بشكل حماسى. هذه الملاحظات لا تشمل الصحافة الخاصة ومن ضمنها الصحيفة المحترمة والثرية بالمعلومات "العالم اليوم"، وكذلك الصحف الصفراء مثل "حوادث المدينة". وفي الصحافة الصفراء هنا لا يجد القارئ الكثير من الجنس والجريمة فقط، بل وتفسيرات لدور الجان فى المشاكل الزوجية والصحية وغيرها. وباختصار، يتطلب التحليل الشامل لمحتوى الصحف استطلاع كم هائل من المواد - ومما سيزيد صعوبة استكشاف تلك المواد هو أن معظمها باللغة العربية.

إن معرفتى باللغة العربية سليمة بدرجة تكفى لقراءة معظم أجزاء الصحافة المصرية بقدر واف، ولكن ليس بنفس سرعتى فى القراءة بالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية. فوفقا لموضوع المقالة وكذلك مستواها اللغوى، قد أقرأ بسرعة مثلما هو الحال مع اللغات الغربية المذكورة، وقد يتطلب الأمر مني عددا من الساعات. ولهذا السبب أيضا، قررت ألا أقوم بعمل تحليل شامل للمضمون؛ حيث إنها ستصبح رحلة غير معلومة الأمد. ثم إن موضوع بحثي لم يستلزم بالضرورة تحليلا شاملا لمضمون المقالات الصحفية.

وكمــا أوضحت فى القسم السابق، فإن مــا يشغلنى هو البنية الاجتماعية ومصالح ومــوارد الصحفيــين والعقبات التى تعترضهــم ونشاطاتهم وكذلك بيئتهــم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية. إن نقطة الانطلاق الواضحة لتناول هذه الأسئلة كانت مراجعة الأدبيات التي تتصل بهذه الموضوعات. فبالنسبة للأجزاء التــى تتناول بيئة الصحفيين فى أطروحتى، فقد اعتمدت بشكل أساسى على الكتابات الإنجليزية والألمانية، بالرغم من أننى ضمنت من حين لآخر كتابات فرنسية وعربية كلمــا صادفنــى أى منهــا. وربما كنت اكتسبــت رؤى إضافية بإدمــاج كتابات عربية وفرنسيــة بشكل أكثر انتظاما فى هذه الأقسام، إلا أن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعيــة والثقافيــة والتاريخية لمصر تمثــل جسما معتبرا وكثيفــا من الأعمال البحثية فى ألمانيا والعالم الأنجلو ساكسوني. ومن ثم، فقد قنعت بهذه المادة.

الأمر يختلف فيما يتعلق بالأدبيات التى تناقش الصحفيين والصحافة. فهناك عدد مــن الأعمال باللغة الإنجليزية تسلط الضوء على جوانب تاريخ الصحافة المصرية.[٣٦] إلا أنه عندما يتصل الأمر بالبنية الاجتماعية ومصالح وموارد الصحفيين ونشاطاتهم فــى فــترة التسعينيــات، فإن المصــادر الثانوية فى اللغــات الغربية وأيضــا فى اللغة العربيــة تعد محدودة بدرجة كبــيرة. وبالنسبة لهذه الأقسام لم أقــم بعمل مسح دقيق للأدبيات العربية فحسب، وإنما أضفت عددا من الأدوات البحثية الأخرى.

وكانــت إحدى الأدوات التــى استخدمتها طوال عامين من البحث فــى القاهرة بدءاً من يناير ١٩٩٨، هى المقابلات الرسمية وغير الرسمية مع الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان وخبراء ومسئولي الدولة حول الصحافة المصرية. وقد أجريت تلك المقابلات فى أوقات مختلفة وبمحاور مختلفة وبوتيرة مختلفة أيضا. وقد بدأت فى ربيع ١٩٩٨ مقابلة باحثى وخبراء الصحافة مثل أمانى قنديل (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيــة سابقا) وألفت أغا (مركــز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) أو عواطــف عبد الرحمن (جامعة القاهرة). وفى خريف ذلك العام اتجهت للتركيز على نشطــاء حقوق الإنسان من منظمــات المجتمع المدنى مثل مركــز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان وجماعة تنميــة الديمقراطية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركــز ابــن خلدون. وقد أفدت من مؤتمر للمنظمة المصريــة لحقوق الإنسان، عقد فى نوفمــبر ١٩٩٨ حــول وضــع الصحافة المصرية فــى مقابلة المزيد مــن نشطاء حقوق الإنســان والصحفيــين وأيضا فــى جمع معلومــات وآراء من خــلال أوراق البحث غير المطبوعــة التــى قدمت فــى المؤتمر. وفــى غضون ذلــك، التقيت بمسئولــين حكوميين

يرتبـط عملهـم بـالصحـافة المصريــة مثل حسام فـرج من المجلس الأعلـى للصحـافة ولطفى عبد القـادر الذى كـان مسئولا عن الرقـابة على المطبوعـات الأجنبية الواردة إلى مصـر. وفى الفترة بين ربيع وصيف ١٩٩٩ كثفت المقابـلات الرسمية وغير الرسمية مع الصحفيين.

وكانـت المقابـلات تجرى بثلاث طـرق مختلفة. فــى البداية كنـت أدون مـا يصرح بــه المتحدثون خـلال المقابلات. بعدهـا، فى خريف ١٩٩٨، بـدأت فى استخدام جهاز تسجيـل. إلا أن كلا من القلـم وجهاز التسجيل قد حـالا دون إضفـاء صفة عدم الرسمية المطلوبــة دائمــا إذا مـا أردنــا أن يتحدث النـاس بصراحة أكبر. وفــى الختـام، فى ربيع ١٩٩٩، اعتمدت بشـكل أساسى على ذاكرتى وقمت بتلخيص المقـابلات حـالما سنحت لى الفرصة وأسعفتنى الذاكرة.

وقد يتطابق محتوى الأسئلة المطروحة فى العديد من المقـابلات وقد يختلف أحيانـا. ومــع تطور معرفتــى بـالصحفيين المصريين خــلال فترة وجـودى بـالقـاهرة، تطورت أسئلتــى أيضـا. وبعبـارة أخرى، لم تكن المقـابــلات معيـارية ويجب اعتبـارهـا أداة بحث غير رسمية.

ولاستكمــال المقـابلات غير الرسمية، قــررت أن أضيف مسحـا يقوم على الاستبيـان. وقــد سنحــت الفرصــة لذلك خــلال انتخـابـات مجلـس ورئيـس نقـابــة الصحفيين فى يونيــو١٩٩٩. وبـالرغم من أنى قررت فى البداية توزيع خمسمائة استمـارة وبعد جهد يــوم صيفى فى مقر النقـابة المزدحم، عددت نفسى من المحظوظين حين جمعت ١٩٠ استمــارة مستوفـاة. وقد كـان الهـدف الأسـاسى من المسح هو تقييم المواقف السيـاسية للصحفيــين، إلا أنهــا أفـادت آخر الأمر بشكل أسـاسى فى الإجابة على الأسئلة المتعلقة بـالبنية الاجتمـاعية للصحفيين.[٣٧]

ومما مثل مفـاجـأة بـالنسبة لى هـو حصولى على معلومـات إضـافية هـامة من وثـائق تلقيتهـا من نقـابة الصحفيين. كـان من بينهـا، التقـارير المـالية السنوية الثلاثة للنقـابة مــن ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ وكذلــك نسخ من محـاضر اجتمـاعــات مجلس النقـابة في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧، وقد أفـادتني بـالمزيد حول الاعتمـاد الاقتصـادى للنقـابة وكذلك حول عمل ومصـالح مجلس النقـابة.

أخــيرا وليس آخرا، تـابعــت الصحـافة المصرية، ولكن بكثـافــة متنوعة. فبينمـا كنت فــى بعض الأوقــات أقرأ صحف المعـارضــة بـانتظـام، وكذلك الصحـافــة شبه الرسمية والخـاصة لعدة أسابيع، كنت في أحـايين أخرى أركز متـابعتى على استعراض الصحـافة

المصريــة فى الصحف الصــادرة بـالإنجليزية. وقد أفدت من متـابعة الأجزاء المترجمة إلى الإنجليزيــة مــن الصحـافة المصريــة من خلال دوريــات أراب برس ريفيو Arab Press Review والميدل ايست نيوز Middle East News.

مــن المؤكد أن أى شخص قــام بعمل بحثى فى مصر قد أصابه الإحباط الشديد من تدفــق المعلومـات، الــذى يبدو أحيانـا وكأنه يتلاشــى، وفي أحايين اخرى ربما ينضب مثل ربيع صحراوي – لبرهة أو للأبد. ويحدث هذا على وجه الخصوص عندما يحـاول المـرء الحصول على معلومــات من مؤسسات الدولة. وحتي فــى الجامعات والنقابات والأحزاب السياسية والصحف هنـاك ريبة تجاه البـاحث الأجنبى (الغربى) وخوف من الإدلاء بمعلومــات بـدون موافقــة مسبقة من السلطــات العليا – وهــى عملية تستهلك الوقــت بشـدة، إلا أنني وسط الكثير ممن يبدون الكتمـان والخــوف، وجدت أيضـا الكثير من الأشخاص الذين يودون المساعدة. ولم يقتصر هؤلاء على نشطاء حقوق الإنسان، الذين يميلون بطبيعة الحـال إلى الإفصـاح عما يرون، وإنما شملوا أيضـا موظفى النقابة والصحفيــين بـالصحف المملوكة للدولة، بل وبعض مسئولي الحكومة. وبـالإضـافة إلى ذلــك، فحقيقــة أن جمع المعلومــات كـان صعبا فــى بعض الأحيـان كـانـت ذات معنى بـالنسبة للمسائل التي يطرحها موضوع بحثي.

لقــد تبلورت المــادة التى جمعتها فــى هذه الأشـكال المختلفة إضـافــة إلى الأسئلة التحليلية المذكورة أعلاه، فى العمل الذي بين أيديكم وفي بنية جدالية حول الصحفيين فى مصر وإسهامهم فى عملية الدمقرطة.

١-٤ الأطروحة وفرضياتها

يبــدأ الكتــاب بتحليل المشكلــة الرئيسية التى يتنـاولها وهى إسهــام الصحفيين فى عمليــة الدمقرطــة فى الفصــل الثـانى وذلك عــن طريق النظر إلى عوامــل خـارجية عدة تـاريخية وثقافيــة واقتصـادية ودولية. وسنطرح أنه بـالرغم من موجة الدمقرطة التى اكتسحــت العالم فى التسعينيات، وبـالرغم من برنـامــج التحرير الاقتصـادى فى مصر الــذي تســارع فى نفس العقد، فقد عقــدت عوامل خـارجيــة أخــرى اقتصـادية ودولية وتـاريخيــة وثقافيــة؛ أى محـاولات مــن قبل أي مصلح سياســى محتمل. ومن بين تلك العوامــل هنـاك خبرات طويلة مع الحكم التراتبــى والأجنبى، وكذلك تجـارب سلبية إلى حد مـا جـاءت من محـاولة سـابقة فى الحكم الديمقراطي، وثقـافة سيـاسية لا تميل – فى رأى العديد من الخبراء – إلى الممارسة الديمقراطية والتغيير الاقتصـادى الذى يكتنف الغموض تبعـاته الاجتمـاعية، وكذلك مـانحين دوليين عـادة مـا يبدوأنهم مترددون فى

الدفع بقوة من أجل الانتقال الديمقراطى.

وكما سنطرح فى الفصل الثالث، ينبع المزيد من الصعوبات –وربما الصعوبات الأشد–بالنسبة للإصلاحيين الديمقراطيين من القوة الهائلة لمعارضى الدمقرطة ومن ضعف الإصلاحيين. فمن ناحية كان أولئك المعارضون أعضاء في الائتلاف الحاكم؛ ومن ثم فهم ينتمون إلى المجموعات الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى، كانوا مسلحين إسلاميين؛ ومن ثم شكلوا جزءا من المجموعات المعارضة. ولم تكن كلتا المجموعتين لا تميلان إلى التغيير الديمقراطى فحسب، وإنما انخرطتا فى معركة عنيفة ضد بعضهما البعض طوال الجانب الأكبر من عقد التسعينيات. وقد زادت تلك المعركة فى تعكير صفو مواقف الإصلاحيين المعتدلين الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بين حكومة صممت على استمرار الوضع الراهن السلطوى ومجموعة من المتطرفين الذين بشروا بتقديم "حل" للظلم والفقر من خلال تفسيرهم غير الديمقراطي للإسلام. كما سيتناول الفصل الثالث بالتحليل ظهور تلك المجموعات وبنيتها الاجتماعية ومصالحها ومواردها بمزيد من العمق؛ ومن ثم تقديم المجموعات الاستراتيجية وكذلك "القسم المسلح" من المجموعات المعارضة. لقد كان على أى صحفى مهتم بالتغيير الديمقراطى في فترة التسعينيات أن يواجه هذه المجموعات.

بعد ذلك سيتحول الفصل الرابع إلى تناول تاريخ الصحافة المصرية. ومن خلال تطبيق الإطار التحليلى لمفهوم المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة، يمكن القول بأن الصحفيين خلفوا "إرثا مختلطا" فيما يخص الإصلاح السياسى. أى أنه، فى حين تعلق بعض الصحفيين بالنخب المسيطرة على السلطة وعملوا كأدوات لها لحشد الجماهير خلف الأهداف السياسية للدولة، أرسى آخرون سوابق للمقاومة وعملوا كوكلاء للإصلاح الاجتماعى والثقافى والسياسى. ويظهر من هذا الاستعراض التاريخى أيضا أن الصحفيين لم يعملوا أبدا "كمجموعة واحدة"، بل سعوا خلف مصالح مختلفة مع حلفاء متنوعين. ووفقا لمصطلحات نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة، لم يشكل الصحفيون أى مجموعة استراتيجية أو معارضة، ولكن مجموعات مختلفة من الصحفيين ألحقت نفسها بتلك المجموعات أو كونت مجموعات استراتيجية ومجموعات معارضة متنوعة، إلا أن صحفيين آخرين ظلوا غير مبالين تماما بالصراع من أجل التغيير السياسى.

انطلاقا من إدراك هذه العملية التاريخية، سيستعرض الفصل الخامس إسهام الصحفيين المصريين فى الدمقرطة فى فترة التسعينيات. ويجادل القسم ٥–١ أن البنية الاجتماعية للصحفيين فى التسعينيات لم تكن ملائمة لإسهامهم فى العملية

الديمقراطيـة. وقد بدا أن الاختلافـات الاجتماعية الكبيرة فيما بين الصحفيين، والتى اتضحـت علـى سبيل المثال فى دخلهـم ووضعهم الوظيفى وخلفيتهـم التعليمية تبدد آفـاق التماسـك القوي بين الجماعة. وهنـاك عوامـل اجتماعية أخرى تدلل على ضعف قدرتهـم على الصراع، مثل الفقر المنتشر بـين الصحفيين والاعتماد الاقتصادى على المجموعـات الاستراتيجية، وكذلك الاحترام الاجتماعى المحدود، الذى تمتعوا به لدى العامة وذوي السلطة.

يتنـاول القسـم ٥-٢ مصالح الصحفيين. ففيما يتعلق بمسألـة الدمقرطة، يبدو أنه مـن المفيد التمييز بين أربـع مجموعات من الصحفيين: الذيـن يدفعون بفاعلية تجاه الديمقراطيـة - وهـم أقلية؛ وأولئك الذين يزيدون التشكيـك فى حرية التعبير؛ ومن ثم في الديمقراطيـة مـن خلال تقديم مُثُـل إسلامية - وهم أقلية أخـرى؛ والذين يدعمون بفاعلية المجموعات الاستراتيجية - وهم أقلية أيضا؛ وأخيرا أولئك الذين يبقون على حـذر فيما يتعلق بقضية الدمقرطـة، وكذلك أغلب القضايـا السياسية الأخرى - وهم مـا يعرفـون بالموظفـين، ويمثلون وفقـا للعديد من الاحصـاءات أغلبيـة الصحفيين. وستتم مناقشة مصالح كافة المجموعات فى هذا القسم، إلا أننا سنولي أهمية خاصة للصحفيـين المعارضـين وكذلك للمجموعـات والمؤسسات التى ينتظمـون فيها. مثل نقابـة الصحفيـين والأحزاب السياسيـة وصحفها ودور الصحافـة الخاصة والقومية ومنظمـات حقـوق الإنسـان. ويوضـح التحليـل وجود اختلافـات كبيرة فيمـا يتعلق بالمؤسسات المختلفة وأن بعضها - مثل النقابة أو الأحزاب السياسية أظهرت مواقف تتسـم بالغموض فيما يخص التغيير السياسى - رغم القـول مرارا عكس ذلك، وعمل آخرون مثل دور الصحافة القومية كوكلاء للوضع الراهن، فى حين تجمع أكثر مؤيدى الديمقراطية فى منظمات حقوق الإنسان. وبالنظر إلى كل ذلك، ظل الالتزام بالدمقرطة محدودا حتى وإن كانت هناك أقلية جادة بشأن الانتقال السياسى.

يوضح في القسم ٥-٣ الموارد المتاحة للصحفيين المعارضين والعقبات التى كانت ملازمة للمجموعات والمؤسسات المختلفة، أو التى فرضت من خلال قوانين الصحافة مثـلا. كما نناقش قوانين الصحافة، والتبعيـة المؤسسية، وتوزيع الصحف فى مقابل وسائـل الإعلام الأخـرى، والخطوط الحمراء غـير الرسمية، والاهتمـام العام بقضايا الصحافـة، والدعم الدولى لحرية الصحافة، وغيرها من الجوانب التى تعزز أو تحد من قدرة الصحفيين المعارضين على الصراع، كما نناقش موارد المجموعات التى تدعم، جزئيـا على الأقل، السعى نحو الدمقرطة مثل الأحـزاب السياسية، ونقابة الصحفيين، ومجموعـات حقوق الإنسان. ويوضح التحليل أنه بالرغم من المرونة الكبيرة المتاحة

للكتابـة النقديـة حول تحالف النظـام، وبالرغم من الفرص المتوفـرة لإصدار صحف خاصـة، لم تكن موارد المجموعات المعارضة كافية فى العديد من الجوانب ولأسباب مختلفة، ومن ثم، فقد عانى مؤيدو التغيير السياسى من نقص النفوذ السياسى.

يقتصـر القسم ٥-٤ على إلقاء الضـوء على نضال الصحفيين ضد القانون رقم ٩٣ لسنـة ١٩٩٥ كمثـال غير مألـوف - لنشاطـات الصحفيين. فبالرغم مـن النجاح فى نهايـة الأمـر في إلغاء القانون محـل النزاع، إلا أن الجدل أظهـر بوضوح ضعف موارد الصحفيين وعدم تجانس مواقفهم تجاه الحرية.

عقب فحص بيئة الصحفيين وبنيتهم الاجتماعية ومصالحهم ومواردهم وأنشطتهم، تظهـر الفرضيـة الأساسيـة لهذه الدراسـة وهـى أن: إسهام الصحفيين فـى مصر فى عمليـة الدمقرطة كان مثقلا بالأعباء كما أنه كان ناقصا. فقد أناخ على هذا الإسهام عـدد من العقبـات "الخارجية" مثل تاريخ مصر وثقافتهـا السياسية. كما أن البيئات الاقتصاديـة والدولية لم تكن تشجع بالضرورة على الدمقرطة. وقد أثقل هذا الإسهام أيضـا بالسيطرة التامة للمجموعـات الاستراتيجية التى أصرت على الوضع السلطوى القائـم، وبعنـف ما يعرف بــ "الإسلاميين" المتشددين. ومع ذلـك لم تكن هذه الأعباء هى ما حال دون إسهام الصحفيين المصريين فى تحقيق المزيد من الديمقراطية، فقد كان الصحفيـون أيضـا مسئولين عن هذا الوضع. لقد كان بعضـ الصحفيين يعملون بنشـاط للإبقاء على الوضـع القائم بالتعـاون مع المجموعـات الاستراتيجية. وكان للبعض الآخر أولويات خلاف الدمقرطة، أو لم يكونوا مبالين بها. وإذا ما تحركوا تجاه الحريـة، فعادة ما يكون ذلـك مؤقتا، أو بدوافع مشكوك فيهـا، كما كان هناك آخرون مهمومين بالحفاظ على "القيم الدينية" المزعومة، مما يقيد حرية الرأى والتعبير. لكن لا يجـب إغفـال أنه كان هناك صحفيون أيضا بدوا ملتزمين حقا بالإصلاح السياسى وقد قدموا إسهامات لا يمكن إنكارها من أجل الدمقرطة. وتبرز إنجازات هذا القسم من الصحفيـين أوجه النقص لدى الصحفيين الآخرين الذين "فاتتهم موجة الديمقراطية" إلى حد بعيد.

هوامش

١ انظر على سبيل المثال (Bianchi 1989،3).

٢ لمزيد من الوصف للصراع الذى دار حول القانون رقم ٩٣ انظر القسم ٥-٤ من هذا الكتاب.

٣ لمزيد من التفاصيل انظر القسم ٥-١.

٤ وفقا لتقرير ورد بمجلة كايرو تايمز وتصريحات للأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان صاحبة التقرير يبدو أن الشرطة كانت "بحاجة" إلى مقتل قبطى لتتجنب النزاع الدينى بين المسلمين والمسيحيين. ومن ثم فقد قامت الشرطة بتعذيب أقباط فقط.

٥ انظر كايرو تايمز،١٠ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٨، ص٦ وأيضا كايرو تايمز -١ ١٤ أكتوبر ١٩٩٨، ص٦.

٦ للاطلاع على الحد الأدنى لهذه المتطلبات انظر (Schubert et al، 1994، 32).

٧ تشير منى مكرم عبيد (١٩٩٦، ١٣٠) إلى مقتل ٤٥ وإصابة ٦٢٠ شخصا.

٨ انظر على سبيل المثال Toth 1999 أو إبراهيم ١٩٩٦b،١٢٧ .

٩ وفقا لمجموعات حقوق الإنسان وبعض التقارير الصحفية وأيضا لملاحظاتى الخاصة يبدو أن الضرب وغيره من أشكال العنف شائع فى تحقيقات الشرطة. أحد معارفى من المصريين أتهم فى قضية جنائية، تم استجوابه وزعم أنه تعرض للضرب. وذكر أنه تم التحقيق مع ابنته المراهقة وتحرش بها ضباط الشرطة بدون السماح لأى من أفراد الأسرة الآخرين حضور التحقيق. وبعد ذلك أوضح لى ضابط التحقيق أنه بالرغم من تلقيه بعض التدريبات فى ألمانيا إلا أنه عادة ما يضيف "أساليبه الخاصة فى التحقيق".

١٠ للاطلاع على نظرة عامة لهذا الجدال انظر Potter 1997.

١١ لنظرة عامة انظر Brynen et al. 1995.

١٢ ولا يمكن أيضا إنكار قيامهم بأشياء أخرى مثل نقل الشائعات والإعلانات.

١٣ على سبيل المثال، يثبت "القانون الأساسى" (الدستور) فى ألمانيا حرية التعبير كحق أساسى (المادة ٥). وقد عرفت الحقوق الأساسية في المادة الأولى بوصفها "حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف أو الانتهاك" واعتبرت "أساس كل مجتمع وأساس السلام والعدالة فى العالم."

١٤ تنظم المواد من ٢٠٦ إلى ٢١١ "سلطة الصحافة". فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٢٠٧ "تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير، تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام وإسهاما في تكوينه وتوجيهه، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وذلك كله طبقا للدستور والقانون".

١٥ انظر ديباجة ميثاق الشرف الصحفى والذى أقرته نقابة الصحفيين فى مايو ١٩٩٦.

١٦ بالإضافة إلى ذلك، لاختيار عقد التسعينيات أسباب براجماتية - وبخاصة من ناحية الوقت المتاح والتمويل.

١٧ "يمكن تعريف النظام السياسى بالتفاعلات التى يتم من خلالها تخصيص القيم بشكل سلطوى لمجتمع ما" (Easton، 1965، 21)

١٨ لاستعراض ممتاز لمدخل النظم، انظر (Sandschneider 1996.)

١٩ يمكن العثور على كافة عناصر نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة التى نصفها فيما

يلي من هذا الكتاب (Schubert et al. ١٩٩٤،) و(Schubert and Tetzlaff. ١٩٩٨،). ففى حين تفسر مقالـة ١٩٩٤ نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة، تستعين مقالة ١٩٩٨ بالنموذج فى التركيز على تعثر عمليات الدمقرطة.

٢٠ ويقدم (Schubert et al.١٩٩٤، ٧٠) جوانب عرقية وثقافية كعامل آخر يمايز بين المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة. إلا أننا سنغفل هذا الجانب فيما يتعلق بالحالة المصرية.

٢١ يميز كل من شوبيرت وتتزلاف (Schubert and Tetzlaff ١٩٩٨، ٣٥) بين العوامل الداخلية والخارجية التـى أوجزناها هنا فى العوامـل الخارجية. وتشير العوامل الداخلية إلى التأثيرات المحلية الخارجية على تلك المجموعـات (مثـل الاقتصاد المحلي) وتشير العوامل الخارجية إلى التأثيرات الدوليـة الخارجية (مثل التقدم التكنولوجى القادم من الخارج).

٢٢ يستخدم مصطلح الدمقرطـة هنـا لوصف عملية الانتقـال السياسي بأكملهـا – إلى التحريـر إلى الترسيخ، ويستخدم بالتبـادل مصطلح "الانتقال" أو "الانتقال السياسى". وبالطبع مما يسبب بعض الارتباك استخدام مصطلـح "الفـترة الانتقالية" لمرحلة بعينها فى عملية الانتقال بأكملها – كمـا سيلى الوصف فى موقع تالٍ من الكتاب.

٢٣ وبكلمـات ليرنـر: "حيـث قامت الجماعـات المنعزلة المجتمع التقليدى بـأداء وظائفها بشكل جيـد على أساس شخصيـة شديـدة المحدودية، فإن قطاعات المجتمع الحديث التي تعتمد علـى بعضها البعض تتطلب مشاركة واسعـة. وهذا بـدوره يتطلب نظاما ذاتيا متوسعا ومتكيفـا على استعداد لاحتـواء أدوار جديدة لمماهاة القيم الشخصية مع القضايا العامة." (١٩٥٨، ٥١). وقد استخدم ليرنر مصطلح "التقمص" "لقدرة المرء على رؤية نفسه فى أوضاع الآخرين" وهى قدرة مكتسبة حديثا" (١٩٥٨، ٥٠).

٢٤ "أن كافـة وسائـل الإعلام تتغلب علينا تماما. فهى كاسحة فى تأثيراتهـا الشخصية والسياسية والاقتصادية والجمالية والنفسية والأخلاقية والاجتماعية إلى حد أنها لا تترك أى جزء منا دون أن تمسه أو تغيره أو تبدله. فالوسيلة هى المساج الكامل. (McLuhan/Fiore 1967، 26).

٢٥ مـن أجل تطبيـق حديث لنموذج التحديث على حالة تايوان انظـر (Berman ١٩٩٢). ولنقد نظرية التحديث من منظور كوري جنوبي انظر (Lee ١٩٩٧).

٢٦ من أجل رؤية نقدية لنظرية التبعية انظر Berman، 1992، Chapter 2.

٢٧ يمكـن الاطـلاع علـى استعراض جيد لتطـور نظرية الإعلام منـذ بداية القرن العشرين فـى Baran/Davis 1995.

٢٨ إلى جانـب رؤى بيرمـان Berman (انظـر أدنـاه) كان مدخلا رانـدل وجارون همـا الوحيـدان اللذان اطلعت عليهما فى هذا المجال.

٢٩ تذكر راندل حالات من نيجيريا وأمريكا اللاتينية حيث قتل الصحفيون المناوئون على يد عملاء للحكومة على الأرجح. (٦٣٠ و٦٣١، ١٩٩٣).

٣٠ تعـزوRandell تأثيرات طويلة المدى مماثلة إلى وسائل الإعلام الـدولى التى تدخل البلاد فى فترة الانتقال السياسـى. ولا تؤثـر البرامـج الترفيهيـة الأجنبية التـى تبث فى وسائـل الإعلام المحلية فى قيـم الأفراد مثل رغبتهـم فـى اتبـاع نظام الحياة الغربـى. ولكنها أيضـا قد تقوض جهـود الدعاية المحلية "مـن خلال تقديم مصادر بديلة ومتعارضة للمعلومات" (١٩٩٣، ص٦٣٥).

31 Berman (1992)، Bresser (1990)، Eng (1997)، Groc (1998)، Heper/Demirel (1996)، Jensen (1993) Kasoma (1995)، Klee (1995)، Lee (1996)، Lee (1997)، Ngugi (1995)، Ogbondah (1997)، Stolte (1990)، Takirambudde (1995)، Willnat (1991).

٣٢ أبـدت رانـدل ملاحظـات أو افتراضات مماثلـة بـالنسبة لأوغندا تحت حكـم أمـين (١٩٩٣، ٦٣٢) وكذلك أبدى انجوجـي (Ngugi (1995، 49، وأوجبونـداه (Ogbondah 1997، 272) بـالنسبـة لأفريقيـا مـا بعد الاستعمـار قبل فترة التسعينيات وجنسين Jensen حول روسيـا قبل جورباتشوف (١٩٩٣، ٩٧) ملاحظات مشابهة.

٣٣ هـذه النقطـة الثانيـة يكررهـا بيرمـان(Berman 1992، 150) بـالنسبـة لتايـوان: "عندما يبـدأ سياسيو المعارضة فى المشاركة مع الكومينتانج- الحزب الوطني، فإنهم يكتسبون هالة كبيرة من الشرعية، ليس لأى سبب آخر سوى وضعهم كشخصيات إعلامية."

٣٤ بالإضافة إلى ذلك يلاحظ بيرمان أن القيود على تحالف النظام قد تؤدى إلى نتيجة عكسية ضد سيطرته على السلطـة. فعلـى سبيل المثال، فإن فرض الرقابة المباشرة قد يـؤدى إلى فتور إعجاب الشعب بالإعلام الرسمى وسحب التأييد من الحكومة. ويمكن للصحفيين الاستفادة من ذلك من خلال التحدى المستمر للحكومة.

٣٥ يعبر دي ستولت رئيس محطة زد. دى. إف. التليفزيونية الألمانية، عن رأى مماثل إذ يقول: "... لقد دفع الإعلام الالكـتروني من خلال عرضـه صوراً لواقع سياسي للتحولات الجارية أو حفـز ظهور تحولات جديدة" (١٩٩٠، ١٣).

٣٦ للاطلاع على المراجع انظر الفصل الرابع، خاصة القسم ٤-٣-١.

٣٧ تضمن الاستبيان شرحا باللغة العربية للبحث الذى أقوم بـه وستة عشر سؤالا (إضافة إلى أسئلة فرعية فى بعض الأحيـان). وقـد كانـت الأسئلة على هيئة عبارات يتم الاجابة عليها "بنعـم" أو "لا" من قبيل: "أن مصر لديها الحـد الأدنـى من متطلبـات الديمقراطية (انتخابات حرة ونزيهـة، وسيادة القانون، وضمـان حقوق الإنسان) أو "إن اهتمامـى الأساسـى ليس العمل السياسى وإنما الحصـول على لقمة العيش". وفى الغالب كانت النتائج فـى غايـة التناقـض. فعلى سبيل المثال، ذكـر ٦٤,٧٪ من العينـة أن "مصر لديها الحد الأدنـى من متطلبات الديمقراطيـة (انتخابـات حرة ونزيهة، وسيادة القانون، وضمان حقـوق الإنسان)" فى حين نفى ذلك ٣٠,٥٪ إلا أن ٣٤,٢٪ فقـط ذكـروا أن "مصر تتمتع بحرية كاملة للصحافة (حرية فى الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير وحرية النشر". وبما أن حرية الصحافة هى جزء من حقوق الإنسان، فان ذلك يعنى أن جزءا من العينة لم يكونوا على علم بذلك أو أنهم لم يفهموا السؤال السابق حول الديمقراطية، أو أنهم لم يقرأوه بتأن أو لم يودوا الإجابة عليه بشكل صحيح. لكن لا يمكن معرفة السبب بالضبط. ويمكن اكتشاف تناقضات مماثلةً فيما يتعلق بأسئلة أخرى. ومن ثم، فإن نتائج ذلك الاستبيان لم تستخدم فى هذه الأطروحة فيما عدا الأسئلة حول الوضع الاجتماعى-الاقتصادى للصحفيين (انظر القسم ٥-١).



[٢]

العوامل الخارجية: غموض وقيود

هناك غموض يكتنف تحليل العوامل التاريخية والثقافية والاقتصادية والدولية التى أثرت على فرص عملية الدمقرطة فى مصر خلال فترة التسعينيات. فمن ناحية، هناك بعض العوامل التى بدا أنها كانت تشجع على عملية الدمقرطة مثلما هو الحال مع "الموجة الثالثة" العالمية. ومن ناحية أخرى، كانت هناك عوامل بددت بشكل واضح فرص المصلحين المحتملين مثل عدم الاهتمام واسع النطاق بالديمقراطية من جانب أقسام كبيرة من جمهور المتعلمين. ومما يعقد عملية التقييم حقيقة أن تأثير العديد من "العوامل" ليس واضحا، ومن ثم قد يفسر ذلك (وقد فسر بالفعل) بطرق مختلفة. وأحد الأمثلة هو التجربة المصرية فى الحكم الدستوري خلال الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢، والتى اعتبرها بعض المؤرخين افتراقا لبرهة وجيزة عن السلطوية المصرية الأكثر "طبيعية" (Vatikiotis، 1987، 104)، بينما أشار البعض الآخر إلى إسهام التجربة في تعميق الليبرالية فى تلك الفترة. وبالرغم من هذه الاختلافات وأوجه الغموض، يقدم تحليلنا فى هذا الفصل دليلا كافيا لاستنتاج أن تاريخ مصر وثقافتها واقتصادها وبيئتها الدولية لم تكن مما يقود إلى الدمقرطة.

لقد كانت العوامل الثقافية على وجه الخصوص مقيدة، فى حين ظلت العوامل التاريخية والدولية غامضة على أحسن الفروض. وأضاف الوضع الاجتماعى والاقتصادى عنصرا متفجرا مع نتيجة غير مؤكدة فيما يتعلق بمهمة الإصلاح الديمقراطى. وبعبارة أخرى، فقد قدمت العوامل الخارجية "مزيجا من العواقب" التي أثقلت أعباء على دعاة الإصلاح السياسي فى مصر.

٢-١ العوامل التاريخية

وفقا لـ شوبيرت وتتزلاف يمكن أن تساعد الذاكرة الجماعية حول التجارب الديمقراطية السابقة عمليات الدمقرطة؛ حيث إنها قد تقدم مرجعيات مفيدة فيما يتعلق بنقاط الانطلاق بتجربة ديمقراطية جديدة (١٩٩٨، ٣٥). وقد تساعد هذه الذاكرة أيضا على تجنب أخطاء سابقة، أو إلقاء الضوء على المزايا التى تمتعت بها البلد فى ظل الحكم الديمقراطى. ومن ناحية، قد تدفع الذكريات القوية المتعلقة بالحكم اللا ديمقراطي السكان إلى اعتبار الحكم غير الديمقراطى أمرا عاديا. وأخيرا، قد تقلل التجارب المحبطة من الميل إلى خوض تجارب مماثلة. لكن التأكيد يقع على لفظ "قد"، إذ لا يمكن التعرف بشكل أكيد على تأثيرات التاريخ على النفسية المصرية. إن الافتراضات المختلفة ممكنة وهى موجودة بالفعل. فعلى سبيل المثال يوضح عمل ب. ج. فاتيكيوتيس (١٩٨٧) التأثير الثقافي الذي يرشح من ماضي مصر غير الديمقراطى إلى حاضرها السلطوى، فقد كان مفهوم الدولة سلطويا لآلاف السنين، واستمر كذلك بعد تجربة ليبرالية لم يحالفها النجاح فى النصف الأول من القرن العشرين. وهناك رؤية أخرى قدمتها عفاف لطفى السيد (١٩٧٧)، توافق على أن أغلبية تاريخ مصر كان سلطويا بدون مشاركة كبيرة للشعب فى السياسة. إلا انها تحذر من العواقب بأن:

"مصر كانت أرض قمع، وقد تستمر فى كونها كذلك بسبب صدع تراجيدي فى الشخصية الوطنية المصرية أو بسبب الإسلام، الذى يعتقد أنه يشجع الميول السلطوية". (١٩٧٧، ٥)

وهى ترى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية هى التى عقدت المحاولات نحو سياسة أكثر نزوعا نحو المشاركة والعدالة فى مصر.

إلا أن معظم المؤرخين قد يعولون على العاملين اللذين شكلا التجربة السياسية لمعظم المصريين لفترة طويلة. كان أول هذين العاملين هو تجربة الحكم التراتبى المفروض، والآخر كان استمرار قيادة الأجانب للبلاد (انظر Vatikiotis، 1987 وعفاف لطفى السيد ١٩٨٥، المقدمة).

خضع المصريون منذ بدء التاريخ المدون وحتى الفتح العربى فى ٦٣٩م لحكم الملك–الاله الذى فرض إرادته على البلاد بمساعدة طائفة من الرهبان والموظفين. وكما يوضح فاتيكويوتيس (١٩٨٧، ٨٩)، على خلاف التاريخ الاغريقى، لم يكن هناك فى أى وقت نقاش رسمى منتظم، مناهض أو معارض لإرادة الحاكم – فى الواقع كان من الكفر الإتيان بذلك. فقد كانت الدولة والدين مرتبطين بشدة فى شخص الفرعون.

وفى هذا الصدد، غالبا ما يزعم أن الجغرافية الهيدرولوجية للدولة سهلت من الإذعان؛ إذ جعل فيضان النيل وما يستتبعه من متطلبات الرى وحدة وتعاون الناس مسألة حياة أو موت.

أما التجربة السياسية الأساسية الثانية فى تاريخ مصر فهى الحكم الأجنبى. فمنذ الغزو الفارسى فى ٣٤٢ ق.م وحتى ثورة ناصر ١٩٥٢، حكم مصر أرستقراطيون أجانب وقادة حرب وعبيد القصر المتآمرون وخلفاؤهم– مع فترات انقطاع قصيرة فحسب . ويكتب فاتيكيوتيس حول هذه الفترة:

"لقد ظلت الأمور السياسية مثل مشاكل الحكم، والسلطة والنفوذ محل اهتمام نخبة صغيرة جدا. إن الدولة ... تطورت كمؤسسة غريبة وبعيدة يجب الإذعان لها بشكل عام، ولكن من الأفضل تجنبها. ونادرا ما كان تماهي الفرد مع الدولة أولوية مرغوبة. فقد كان استمرار بقاء الفرد في ظل تأثير الدولة، اعتبار أكثر أهمية. ففى الواقع، كان هدفا فرديا رئيسيا. أى أن ينجو الفرد بنفسه من الدولة عن طريق الترفع عنها وتجنبها؛ فهو لا يغيرها". (Vatikiotis، 1987، 92)

وفى حين اضطلعت النخبة التى كانت أجنبية فى أغلبها، بالإشراف المباشر على الشئون الخارجية، فانتزعت العوائد وراقبت الأشغال العامة، تطورت فى المناطق الريفية، حياة منغلقة نسبيا وعلى درجة من الاكتفاء الذاتى قائمة على الإسلام (بعد الفتح العربى) وعلى الأسرة والجماعة القروية. وفى أواخر القرن الثامن عشر، يرى المؤرخ شارلز عيساوي أنه لم يحدث تغير سياسي كبير، ولكن كانت المشاكل الثقافية والاقتصادية صارخة:

"اتسمت السياسة بالانتهازية والطمع وعدم الأمان والقمع. فقد نضبت الحياة الفكرية والفنية ... حيث عاش الناس فى ضباب وفتور وانعزال تام عن العالم الخارجى". (Issawi، 1981، 231)

وقد جاء التحديث فى القرن التاسع عشر ببطء بعد صدمة الاحتلال الفرنسى (١٧٩٨ – ١٨٠١) وقد كان مفروضا من أعلى.

"لقد كان الانتقال مفروضا من جانب الدولة، كان سطحيا، تحولا من جماعة ومجتمع إسلامى ومن أمة ودولة شديدة القدم إلى الدولة القومية. لقد كانت الدولة هى التى فرضت التغيير من اقتصاد معيشي تقليدي إلى اقتصاد سوق، والدولة هى التى فرضت نظاما تعليميا مستوحى من الغرب كبنية فوقية تعلو البنية الدينية التقليدية الشعبية. وفى نهاية الأمر تغلب النظام الجديد على القديم، إلا أنه لم يجعله خارج

السياق تماما، ناهيك عن استئصاله. وبنفس الدرجة كانت الدولة هى أول من قوض المبادئ المنظمة للعلاقات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية وغيرها من العلاقات من خلال إدخال مفاهيم للتشريع والقضاء غير إسلامية". (Vatikiotis، 1987، 99).

وعلى الرغم من التحديث لم تتغير مركزية السلطة – بل العكس، فقد حكم باشوات وخديوات القرن التاسع عشر بمساعدة البيروقراطية والجيش. كما تمركزت السيطرة على الاقتصاد وجزئيا على الدين فى أيديهم. وفى هذا الصدد، فإن الدولة "أصبحت أكثر بعدا عن رعاياها". (Vatikiotis، 1987،102).

إلا أنه بالرغم من هذا التفوق المهيب للدولة، لابد من الانتباه إلى نمو طبقة وسطى جديدة منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، التى من المؤكد أن الدولة دعمتها في بداياتها. وقد عمل أولئك المهنيون معلمين وتقنيين ومسئولين إداريين، أي منفذين بيروقراطيين للحداثة؛ وقد تلقى العديد منهم تعليما أوروبيا واعتنقوا أفكارا غربية. وفى حين عمل البعض كموظفين عموم، انخرط آخرون، لأول مرة فى التاريخ، رسميا فى مناقشة سياسات الدولة بوصفهم جزءاً من الشعب المصرى. ففي عام ١٨٦٦، تم تأسيس أول مجلس للنواب (بأمر من الخديوي). وكان المجلس متحيزا إلى حد بعيد إلى طبقات ملاك الأراضى ولم يكن له تقريبا أى وظائف تشريعية حقيقية. إلا أنه مثل البداية للاتصال والمناقشة بين هيئة تمثيلية للشعب والسلطة التنفيذية (Vatikiotis، 1980، 127). وفى هذه الفترة، ظهرت الصحافة المصرية وأصبح بعض الصحفيين دعاة بارزين للاصلاح الاجتماعى والدينى والسياسى (انظر الفصل الرابع).

لقد أدى تضافر تدفق الأفكار الغربية بين طبقة المهنيين الجديدة من المصريين، ومشاكل الأسرة الحاكمة المالية المتراكمة، واعتمادها المتزايد على القوى الأوروبية إلى تزايد النقد الشعبى ضد العائلة الحاكمة وضد السيطرة الأوروبية أيضا. وقد أدت الصراعات المختلفة بين الخديوي والحركة الوطنية الوليدة والقوى الأوروبية عام ١٨٨٢ إلى احتلال بريطانى دام أربعون عاما. وترى عفاف لطفى السيد (١٩٧٧، ٣)، أن استعمار الأمر الواقع هذا قد حرك أعدادا أكبر من المصريين عن ذى قبل للخروج من خمولهم السياسى الذى استحثته فكرة الوطنية. وفي مواجهة هذا الضغط المتزايد، منحت بريطانيا مصر الاستقلال الرسمى فى عام ١٩٢٢. ومن ثم، خلف القرن التاسع عشر تركات هامة متداخلة تمثلت في طبقة وسطى صاعدة، وتدفق للأفكار الليبرالية

وحركة وطنية مزدهرة نسبيا.

ومما لا شك فيه أن التجربة التالية للحكم الدستوري فى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ كانت معيبة، وقد باءت بالفشل في نهاية الأمر. وفى عام ١٩٢٣ تقدمت حكومة مصرية، يشتبه فى تعاونها الوثيق مع الحاشية الملكية، بنص للدستور. وقد نص الدستور على إنشاء مؤسسات سياسية حديثة (أي أوربية) مثل: مجلسى النواب والأحزاب السياسية. لكن البريطانيون ضمنوا فى الدستور حماية مصالحهم فى مصر والسودان. وعلاوة على ذلك، اتجهت العديد من القوى التى لم تكن تتماشى مع الديمقراطية إلى مؤسسة الملك المنشأة حديثا فأضعفت مؤسستا الوزارة والبرلمان.

"لقد كان للملك الحق فى اختيار وتعيين رئيس الوزراء، وحل مجلس الوزراء وحل البرلمان". (Vatikiotis، 1980، 276) كما كان بمقدوره تجميد تشريع ما، وكانت له السلطة على الأوقاف الدينية والتعيينات الدبلوماسية وخلع الرتب العسكرية. "وقد كان من شأن هذه العوامل وغيرها وأد الحياة النيابية فى مصر إلى حد كبير قبل بدايتها من الناحية العملية" (Vatikiotis، 1980، 277).

لقد جعلت نشاطات الملك والبريطانيين – الذين خلفوا وراءهم قائدا عسكريا – وكذلك السلوك غير الديمقراطى للأغلبيات والحكومات البرلمانية، "التجربة الديمقراطية" فى مصر غير ديمقراطية فى الأغلب وغير شعبية أيضا (Vatikiotis، 1980، 277). فعلى سبيل المثال، لم تتردد أول حكومة منتخبة بشكل حر ونزيه فى تطبيق قوانين صحافة صارمة لقمع ما لا يناسبها من النقد. وتلى ذلك العديد من الانقلابات على الدستور من قبل السلطة الملكية، وتدخل سافر للبريطانيين فى السياسات الوطنية، وإقرار وإعادة تفعيل تشريعات سلطوية على يد الأغلبيات المنتخبة. وأثناء الحرب العالمية الثانية، أجبر المندوبون البريطانيون الملك على تعيين حكومة استجابت للمصالح البريطانية وفرضت الأحكام العرفية في مصر. وعلاوة على ذلك، انقسم الحزب السياسي الذى كان مرتبطا بالنضال من أجل الاستقلال –وهوحزب الوفد – مرتين على الأقل بسبب نزاعات شخصية وسياسية وفقد الكثير من شعبيته القوية التى كان يتمتع بها فى ١٩٢٣ على الأقل بسبب "أنه بالرغم من حصوله على أصوات الشعب لم تكن مصالح هذا الشعب فى قلبه". (عفاف لطفى السيد ١٩٧٧، ٢٤٤).

وبحلول عام ١٩٣٠ أصبحت الحياة السياسية أكثر عنفا وظهرت عدد من الجماعات المتطرفة التى عارضت النظام الدستورى وتحدت الأحزاب السياسية التى لا تؤيد العنف. لقد فتح ظهور الإسلام السياسى كحركة شعبية؛ ومن ثم قوية، جبهة فكرية

جديدة ضد أنصار الليبرالية والقيم الديمقراطية، الذين أخذت حركتهم فى الانحدار (انظر Shamir، 1995).

لقد اقتربت السنوات التالية للحرب العالمية من حافة الحرب الأهلية مع الصعود المتزايد للعنف السياسى، واغتيال العديد من كبار السياسيين (بما فى ذلك اثنان من رؤساء الوزراء)، والاداريين والأجانب المقيمين. وقد أدت هزيمة الجيوش العربية (بما فيها المصرية) فى فلسطين فى ١٩٤٨، والظروف الاقتصادية البائسة، وإغلاق منطقة القناة من جانب البريطانيين فى آخر الأمر إلى حريق القاهرة على يد الجماهير الغاضبة فى يناير ١٩٥٢. (Vatikiotis، 1980، 370).

لقد شهدت نهاية التجربة الأولى لمصر مع الحكم النيابي سقوط أبطالها الأساسيين، أي البريطانيين (الذين استوردوا فكرة الحكم الدستوري منذ البداية) بسبب الاستعمار واستعمال العنف ضد المصريين؛ والوفد بسبب فشله فى الوفاء بوعوده بالاستقلال وبحياة أفضل للجماهير فوصم بدلا من ذلك بتدابيره غير الدستورية وتعاونه مع البريطانيين والملك؛ والأحزاب الأخرى لأنها انخرطت إلى حد بعيد فى صراعات شخصية وأيديولوجية فيما بينها وبين الوفد وكانت من الضعف بدرجة لم تمكنها من تقييد الملك أو منع تأسيس عدد من المجموعات شبه العسكرية؛ والنظام بكامله لأنه فشل فى الحول دون إقامة دولة إسرائيل – التى يراها عامة العرب كارثة.

إلا أنه بالرغم من أوجه القصور تلك، وكما توضح عفاف لطفى السيد من الخطأ اعتبار التجربة الليبرالية فشلا تاما؛ حيث إنها تركت أساسا جديدا للمحاولات التالية للتحول إلى الليبرالية، فقد تركت تحرير المرأة وبدايات التصنيع، ونشر التعليم والصحة العامة (١٩٧٧، ٦). بالإضافة إلى ذلك، وكما نلاحظ فى الفصل الرابع بمزيد من التفصيل، تلقت الصحافة المصرية دعما قويا فى ذلك الوقت وذلك بالخطو نحو مجالات جديدة من الحرية. وظهر عدد من الصحف والمجلات الجديدة التى ما زالت مستمرة إلى الآن مثل (روزاليوسف وأخبار اليوم)، وأصبحت تلك الفترة مرجعا بالنسبة للعديد من الصحفيين فى الأعوام التالية فيما يتعلق بمقدار الحرية التى يودون التمتع بها.

إن النظر إلى نظام عبد الناصر فى أعقاب انقلاب يوليو ١٩٥٢ "كتعبير عن الإرث التاريخي" يعني ضمنا أن الفكر والممارسات الليبرالية لم تكن جزءا حقيقيا من ذلك الإرث. ولعل هذا تأكيد مفرط نوعا ما على السيطرة الطويلة لدولة سلطوية ومتعالية. فلا يمكن تجاهل أن المشاركة الشعبية اتسعت فى القرن التاسع عشر والنصف الأول

من القرن العشرين، وأن طبقة وسطى من المهنيين كانت قد بدأت فى الظهور، وهى الطبقة التى أصبحت جذرا للنشطاء الاجتماعيين اليوم، وأنه كانت هناك تجربة حقيقية مع الحكم الدستوري. ومن ناحية أخرى، فالسؤال حول إلى أى مدى تغللت القيم الليبرالية وسط الشعب المصرى يفرض نفسه. وتوحي نظرة واحدة إلى الثقافة السياسية أن هذه القيم لم تضرب بجذورها عميقا.

٢-٢ العوامل الثقافية

يماثل تقييم تأثيرات الثقافة السياسية على الدمقرطة فى صعوبته تحليل تاريخ مصر. ولا يبدو مفهوم الثقافة للبعض غامضا فحسب، بل ومضللا. فعلى سبيل المثال، يزعم ل. أندرسون (L. Anderson، 1995) أن تفسير غياب الديمقراطية فى العالم العربى مع وجود ثقافة سائدة غير ديمقراطية غالبا ما ينطوى على تحيز ضد العرب، ومعاملتهم على أنهم "معاقون ديمقراطيا". ووفقا لأندرسون فإن العديد من هذه الآراء قائم على بيانات غير موثوقة تجمع بشكل غير منهجى ومتحيز. فأحيانا تستخدم المصادر التى قد توظف فى تفسير أى شئ مثل الاقتباسات من القرآن.

ويعتبر م. هدسون M. Hudsonأن مفهوم الثقافة "شديد الأهمية لدرجة لا يجب إغفالها" (١٩٩٥، ٦٢). وفى مواجهة النقد، اقترح هدسون أن تحليل الثقافة السياسية يجب أن يقوم على استخدام البيانات الناتجة عن المسوح، ودراسة النخبة، والعامة والثقافات الفرعية والأيديولوجيات والآراء والمواقف وكذلك القيم الجماعية والتوجهات، إلا أن ذلك يتطلب اسة شاملة تستحقها المسألة وهو ما يفوق طاقة هذا الفصل[١].

وبما أن الثقافة السياسية وثيقة الصلة بهذه الدراسة، فسيتم تناول المشكلة هنا من خلال طرح سؤالين:

- ما هو موقف الشعب من الديمقراطية والدمقرطة؟
- ما هى التفسيرات "الثقافية" (أى المرتبطة بالقيمة) لهذا الموقف.

لقد ناقشنا فيما تقدم جانبين قد يساعدان فى تفسير الثقافة السياسية الحالية، وهما: العلاقة المتباعدة التى تمتد على مدار الألفية، بين المصريين والدولة، وكذلك التجربة السلبية للمصريين مع الديمقراطية. فاليوم لا تبدو الديمقراطية والدمقرطة شواغل هامة لمعظم المصريين. ويدعم هذا الرأى دراستان أجريتا فى ١٩٨٠ و١٩٩٠ فى ثماني ثم ثماني عشرة دولة عربية على التوالى بما فيها مصر (وردت فى مكرم

عبيد ١٩٩٤، ١٢٣). ففى ١٩٨٠، اعتبر ٥,٤٪ فقط من الذين جرى عليهم الاستبيان (وغالبيتهم من المتعلمين) الديمقراطية "أكثر القضايا أهمية"، وفى الدراسة التى أجريت فى ١٩٩٠، اعتبرها ١١٪ فقط "قضية كبرى". وترجح هذه الدراسات أن "الدافع" نحو المزيد من الديمقراطية ليس قويا على وجه الخصوص بين الفئات الأكثر تعلما من الشعب المصرى.

وفى عقد التسعينيات، لم يظهر المصريون عامة اهتماما بالدفع نحو المزيد من الديمقراطية – على الأقل من خلال المؤسسات السياسية القائمة. وقد وجد فرجاني (١٩٩٥) الذى أجرى دراسته على عينة من ١٥٠٠ فرد في عام ١٩٩٤ أن هناك أغلبية انسحبت عقليا وعمليا من المشاركة السياسية الرسمية، ولم يدل ٧٢٪ من المستجيبين بأي رأي فيما يتعلق بالسؤال "أي حزب أو تيار سياسي قائم يمثلك" (وهؤلاء ٤٤٪)، أو ردوا بأنه لا يوجد حزب من الأحزاب القائمة يمثلهم (هؤلاء ٢٦٪).

وقد شارك ١٥ بالمائة فقط فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة وعّبر ٥٣ بالمائة عن عزمهم على عدم التصويت فى الانتخابات القادمة. كما توصلت دراسة أجرتها جماعة تنمية الديمقراطية في ٦/ ١٩٩٧ على ٥٠٠٠ شخص إلى نتائج مماثلة. فحوالى ٤٠ بالمائة من العينة وغالبيتهم من الفئات المتعلمة، لم تكن تقرأ صحفا على الإطلاق وثلثان لا يهتمون بالسياسة"، وأكثر من ٩٤ بالمائة لم يكونوا منضمين إلى أى من المنظمات غير الحكومية و٨٨ بالمائة لم يكونوا منضمين إلى الأحزاب السياسية (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٧، ٢٥). وكانت نصف العينة فقط مسجلة في الجداول الانتخابية (وبالتالي لهم الحق في التصويت)، ولكنهم جميعا شاركوا في الانتخابات الأخيرة: وتفسر جماعة تنمية الديمقراطية هذه النتائج بوصفها علامة على "فوبيا سياسية" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٧، ٢٨)، أو عدم إيمان بالتعددية الحزبية فى مصر (للتفصيل فى هذه النقطة الأخيرة، راجع الفصل ٣).

بالرغم من أن معظم الأفراد يبدون غير نشطين فى السياسة الرسمية، فإنهم ينشطون بشكل غير رسمى. فقد وجدت ديان سنجرمان1989 ،(Diane Singerman) التى راقبت لمدة عام العادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشريحة شعبية فى القاهرة، أن معظم المشاركة السياسية لهذه القطاعات تتم من خلال عمل شبكات من الوكلاء. وفي تواز مثير مع تحليل فاتيكيوتيس للحياة السياسية المصرية عبر التاريخ، تخلص سنجرمان إلى أن المشاركة السياسية للكثير من الناس لا تكمن فى مناوءة واعية لهياكل السلطة الحالية بل على الأحرى، فى محاولة استخلاص

مزايا من الأقوياء سياسيا. فالشاغل الأساسى يكمن فى ضمان بقاء وإعادة إنتاج الأسرة ولضمان علاقات جيدة مع المجتمع (Singerman، 1989، 329). ترصد نشاطات الأقوياء، وتستغل إن أمكن، ولكن لا تجري معارضتها إلا إذا هددت تلك النشاطات المشاغل الأساسية مثل القوت أو الدخل. ومن الجدير بالملاحظة أن أهم انتفاضتين شعبيتين بعد الثورة – عامى ١٩٧٧ و١٩٨٦ – حدثت عندما شعر قسم من السكان أنهم مهددون فى كسب معيشتهم[٢]. وبمعنى آخر، تتم المشاركة والنشاطات السياسية، ولكنها تسير عادة عبر قنوات غير رسمية (وأحيانا قنوات تتسم بالعنف) وتقاوم الاشراف الديمقراطى، ومن ثم لا يمكن اعتبارها ديمقراطية. كما أنها عادة ما تكون غير موجهة نحو تحقيق درجة أكبر من الديمقراطية. وقد طرحت أسباب عديدة فى الأدبيات حول هذا العزوف عن اعتناق القيم الديمقراطية بشكل تام.

يذكر الطويل في اتفاق مع التحليل الوارد فى القسم ٢–١، "ضعف العادات الديمقراطية" (١٩٩٦، ١٣٦)

"تشيع الإشارة إلى أن "التغريب" الذى يستخدم كمرادف للتحديث والتنمية، ظل يعيق العالم العربى، بدرجات متفاوتة لقرابة مائتى عام. إلا أن التغريب لم يؤثر بالفعل سوى على قطاع ضيق من شعوب العالم العربى – وعادة أثر بشكل سطحي–... فبالنسبة لمعظم العرب، لا تزال الحكومة الجيدة مرتبطة بسماحة الحاكم وليس نظام فصل السلطة والأدوات الرقابية المتبادلة والانتخابات الدورية والحريات المدنية والسياسية وفصل الدين عن السياسة".(ص١٣٧)

ويرى م. فيورست M. Viorst أن "مقاومة التغيير تسود بقوة فى الثقافة العربية" (١٩٩٨، ص١٦٣). وهو من القائلين بأن "القيود على العقلية العربية" ترجع فى جانب منها إلى الرؤية التقليدية للإسلام (وليس إلى الإسلام ذاته!). لقد اعتبر زمن الرسول والخلفاء الراشدين والتفسير التقليدي لتعاليمهم التى تم تأسيسها فى القرن العاشر لعدة قرون المصدر الوحيد للسلوك الدينى القويم. ويدعم فيورست رأيه بالإحالة إلى خطاب رئيس جامعة الأزهر – ذات النفوذ:

"نحن نعلم ما هى الآراء السديدة ... أن الأفكار الجديدة لن تتساوى أبدا مع القديمة ... إن أى تفسيرات جديدة للقرآن هى بطبيعتها تضر بالإسلام. نحن هنا فى الأزهر نطلب من دارسينا نقل الأفكار الصحيحة فقط".

إن التفسيرات النقدية والجديدة للقرآن لا يدينها كبار رجال الدين فحسب، بل يدينها عدد لا يحصى من المهنيين مثلما تبين حالة نصر أبو زيد[٣]. ومن ناحية أخرى، فإن

أفكار الأزهر يسهل نشرها حيث يدرِّس علماء الأزهر فى الجامعات المصرية الأخرى ويمكنهم الوصول إلى وسائل الإعلام الإلكترونية التى تسيطر عليها الدولة.

ثمة مشكلة أخرى مرتبطة بالممارسة التقليدية للإسلام هى أنه بالنسبة للعديد من المسلمين لا يمكن لدولة ما أن تستقى شرعيتها فقط من خلال تفويض شعبي علماني لدستورها. فوفقا للتقليد الإسلامي، فإن الدين أو (الله) هو مصدر السلطة (Va-tikitotis 1983، 122،3). ويتعين أن يكون الحاكم "مؤمنا" وليس مجرد مواطن منتخب. وعادة ما تستخدم الحكومة المصرية رموزا إسلامية تقليدية فى السياسة لتعزيز شرعيتها؛ ومن ثم تنصاع لهذا المفهوم وتعززه على الأرجح. ومن ثم "يصعب أن تتأصل الحقوق الإنسانية أو الفردية، إذ لا يمكن ببساطة أن تتجذر هذه الحقوق فى مجتمع دينى. فالحقيقة التى يفرضها التقليد الديني لا تقبل بالاختلاف وتسعى دائما نحو – وتضمن – حماية السلطة". (Vatikiotis 1983، 123)

ويفترض مراقبون آخرون أن العديد من الأفراد، بما فيهم العديد من العرب البارزين، يمجدون الماضى؛ ومن ثم لا يتمكنون من إحداث تغييرات فى الواقع – بما فى ذلك الدمقرطة[٤]. كما أن الحكومة تلعب دورها هنا أيضا من خلال ترويج نظرة غير نقدية للتاريخ وتفكير غير ناقد بشكل عام. إن التعلم بالاستظهار هو سمة سائدة ليس فقط دروس التاريخ فى مصر. فعندما يتعلق الأمر بأحداث تاريخية (خاصة تلك التى يشارك فيها القادة الحاليون)، فإن الحقائق التاريخية غير السارة لا تحظى بالاهتمام اللائق حتى لو كانت مهمة[٥]. ومع كل ما ذكرنا، يجب ألا ننسى أن ما سبق لا يقدم صورة كاملة للثقافة السياسية فى مصر، ولكن مجرد صورة للتوجهات الأساسية بين أغلبية السكان. إن أشخاصا من أمثال أبو زيد، ومجموعات حقوق الإنسان مثل جماعة تنمية الديمقراطية – التى تقوم بعمل دراسات كبيرة حول المشاركة السياسية – تشير إلى وجود ميول نقدية وليبرالية تناضل من أجل بيئة أكثر ديمقراطية. لقد كان الهدف من هذا الفصل ببساطة إظهار أن المثقفين ذوى الميول العلمانية والليبرالية الذين يعود تراثهم إلى ما يزيد على المائة عام فى مصر والذين يريدون تعزيز الديمقراطية سيواجهون قيودا هائلة خاصة فيما يتعلق بالأمور السياسية والتاريخية والدينية التي تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ المصرى[٦]. كما أنه من غير المرجح أن يجدوا دعما كبيرا وتفهما لدى أغلبية السكان الذين تختلف اهتماماتهم وممارساتهم السياسية.

٢-٣-العوامل الاجتماعية-الاقتصادية

قد يؤثر التغيير الاجتماعى–الاقتصادى، وفقا لعلماء السياسة، على آفاق الدمقرطة بطرق شتى. فالتغيير الاقتصادى السريع، سواء أكان انخفاضا مفاجئا فى إجمالى الناتج القومى أو نمواً "سريعا" غير متوقع، قد يزعزع استقرار الأنظمة السلطوية (Huntington، 1991، 68)[٧]. وقد تسهم التنمية الاقتصادية طويلة المدى فى خلق طبقة وسطى أقوى مكونة من المنظمين والمهنيين يصبحون أكثر استقلالا عن الدولة ويطالبون بالمزيد من المشاركة السياسية. وقد تمكن التبعية الاقتصادية لدولة ما الفاعلين من الخارج فى الدفع نحو اتخاذ إجراءات تحريرية[8]. وفى مصر فى فترة التسعينيات، كانت جميع هذه العوامل موجودة بشكل أو بآخر، إلا أن تأثيرها الإجمالى الإيجابى على الدمقرطة مشكوك فيه.

٢-٣-١ العوامل التى قد تعمل لصالح الدمقرطة

بارتفاع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الإجمالي من ٨٣٠ دولارا فى عام ١٩٨٩ إلى ١١٨٠ دولارا فى ١٩٩٧ (البنك الدولى ١٩٩٨، ٣٥) انتقلت مصر بشكل أكبر إلى "فترة الانتقال الاقتصادى" التى حدثت فيها الدمقرطة فى معظم دول الموجة الثالثة (Huntington، 1991، 60). وكما يزعم هنتجتون وآخرون، فإن زيادة دخل الفرد من إجمالى الناتج المحلى يميل إلى تعزيز المزيد من التعليم؛ ومن ثم طلب وقدرة أكبر على ممارسة الديمقراطية. كما أن الثروات الفردية الأكبر قد تفتح المجال أمام صعود مراكز قوى بديلة بين الطبقة البرجوازية والطبقة الوسطى المتناميتين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدفق الأفكار الغربية من خلال توسع التجارة والسياحة والاتصالات قد تقوى آفاق الدمقرطة (Huntington، 1991، 65).

٢-٣-١-١ برنامج الخصخصة وظهور القطاع الخاص البرجوازى

فتح تأميم جمال عبد الناصر للصناعات المصرية الكبرى فى الستينيات، وإنشاء صناعات أخرى كبيرة جديدة مثل مجمع الحديد والصلب فى حلوان (جنوب القاهرة) أو السد العالى بأسوان وما صاحبه من توليد للكهرباء وإنشاء إدارة لهذه الصناعات، الطريق أمام صعود "طبقة الدولة" – وهى طبقة جديدة من التكنوقراط العاملين بالقطاع العام. فقد غادر البلاد ملاك الأراضى ورجال الصناعة فى النظام القديم الذين انتزعت منهم الملكية أو اندمجوا في طبقة الدولة؛ ومن ثم اختفوا كطبقة برجوازية مستقلة. وبعد وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠ ومع توجهات السادات نحو

التغريب والتحرير (سياسة الانفتاح)، أخذت فكرة إعادة الخصخصة تعود إلى الساحة ببطء. وقد بدأ صعود طبقة برجوازية جديدة من أولئك الذين انتفعوا من الأعمال الخاصة الكبيرة – عادة فى الصناعات الجديدة مثل الاستيراد والتصدير أو السياحة – فى منتصف السبعينيات. إلا أن أولئك المنتفعين الجدد طوروا علاقات وثيقة مع الدولة سواء من خلال المصاهرة، أو المصالح التجارية، أو من خلال توحيد الوظائف العامة والخاصة. فعلى سبيل المثال، أصبح عملاق التعمير عثمان أحمد عثمان وزيرا للاسكان، وأصبح فؤاد سلطان رجل المصارف والأعمال (بما فيها المشاريع السياحية) وزيرا للسياحة (انظر Waterbury، 1983، 182 وVitalis، 1986). ولم يظهر التحول الكبير في ملكية رأس المال من الدولة إلى القطاع الخاص قبل فترة التسعينيات تحت تأثير برنامج تكيف هيكلى مفروض من جانب البنك الدولى. وبنهاية عام ١٩٩٨، تم بيع معظم الأسهم في مائة شركة تابعة للقطاع العام من إجمالى ٣١٤ شركة تقرر خصخصتها مقارنة بخمسة فى ١٩٩٣ (EIU، 1999، 18 والبنك الدولى 1998، 274). لقد تطلبت المشروعات الحكومية الضخمة الطموحة مثل خطة استصلاح أرض توشكى إجمالى استثمارات حوالى ١٠٠ مليار، وهو رقم لا تستطيع الدولة دفعه (EIU، 1999، 17)[٩]. ومن ثم، فقد تحولت الحكومة، من أجل تمويل هذه المشروعات، إلى نظام الBOOT (ابن –تملك– شغّل وانقل) الممول من القطاع الخاص[١٠]. إلا أنه من السذاجة استنتاج ظهور طبقة برجوازية مستقلة عقب هذه التطورات. فوفقا لمراقبين مصريين وغربيين، بالرغم من هذا التحول فى الموارد لم يحدث تحول فى السلطة. إن المنظمين الجدد فى فترة التسعينيات (مع بعض الاستثناءات) ما زالوا يعتمدون على الحكومة للحد الذى لا يجعلهم قادرين على تحدي الممثلين الرئيسيين لها سياسيا (لمزيد من التفاصيل انظر القسم ٣–٢–٢–٥).

٢-٣-١-٢ توسع التعليم ونمو الطبقة الوسطى المهنية

على الرغم من حدوث توسع كبير للتعليم فى القرن العشرين فى مصر وتسارع خطاه فى ظل الإصلاحات الاشتراكية لعبد الناصر، فإن إسهام تلك التطورات فى الدمقرطة قد يكون ضعيفا. ففى مرحلة التعليم الأساسى تزايدت أعداد الطلاب من خمسة ملايين فى ١٩٨٢/١٩٨٣ إلى نحو ٧,٥ مليون فى ١٩٩٨/٧ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٩، ١٦٠، ١٩٩٩، ١٨٦). وقد تضاعفت تقريبا أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات من ٦٥٩,٦٣٨ فى ١٩٨٣/٢ إلى ١,٠٣٤,٥٣٩ فى

١٩٩٧/٦ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٩، ١٧٣، ١٩٩٩، ٢٠١)، إلا أن الزيادة السريعة فى أعداد السكان غالبا ما تطغى على المكاسب التى تتحقق في مجال التعليم. ففى فترة التسعينيات، ظلت الأمية عالية نسبيا حيث بلغت ٤٣٪ فى ١٩٩٠ و٣٨٪ بعدها بخمسة أعوام (البنك الدولى ١٩٩٨، ٣٣٧) مع وجود خلل شديد في الأمية بين الذكور والإناث (حيث لا زالت الأمية لدى الإناث تتعدى ال ٥٠٪). ويتعين النظر إلى الأمية على أنها عائق للدمقرطة؛ حيث يميل الأميون فى مصر أكثر من حملة المؤهلات العليا بالضرورة إلى الاعتماد بشكل أكبر على وسائل الإعلام الالكترونية التقليدية التى تسيطر عليها الدولة (والموجهة حسب الوضع القائم)، وهى الإذاعة والتليفزيون[١١]. كما أنه ليس من المرجح أن يتلقى هؤلاء الأميين التعليم اللازم للمشاركة فى الإجراءات الديمقراطية المعقدة.

وبالإضافة إلى مشكلة الأمية، علينا تذكر أن التعليم الثانوى الواسع لا ينتج أفرادا ديمقراطيين بشكل آلي، فالمشاركة الديمقراطية تتطلب، ضمن أمور أخرى، تفكيرا مستقلا وتحليليا. إلا أنه، وكما يوضح تقرير التنمية البشرية الخاص بمصر، لا تزال العملية التعليمية تعتمد بشكل هائل على التلقين من أعلى إلى أسفل مع غياب التحليل النقدي من أسفل إلى أعلى عن معظم مراحل التعليم بالمدارس والتعليم العالى. إن هذه العملية، ضمن عوامل أخرى، "تساعد على تفسير لماذا لا تمثل الحياة الديمقراطية السليمة التى تعكس مشاركة الشعب الممارسة المعتادة فى مصر اليوم". (معهد التخطيط القومي ١٩٩٥، ٤٤).

لقد أدى توسيع التعليم العالى أيضا إلى انفجار فى عدد الوظائف. ففى عام ١٩٩٦، كان هناك نحو ٤,٤ مليون مهنى من إجمالى قوة العمل التى تصل إلى ١٧،٢ مليون شخص[١٢]. لقد كان عبد الناصر ناجحا إلى حد بعيد فى احتواء الطاقات السياسية للمهنيين فى هياكل احتوائية سميت "نقابات المهنيين". وقد استمرت تلك النقابات بعلاقاتها القوية بأجهزة الدولة أثناء حكم السادات ومبارك. إلا أنه فى الجو الأكثر ليبرالية تزايدت مطالبها السياسية والاقتصادية. ففى السبعينيات والثمانينيات أصبحت بعضها – بما فيها نقابة الصحفيين – منتديات رئيسية للمعارضة السياسية. وفى فترة التسعينيات نظم نشطاء الطبقة الوسطى المعارضون أنفسهم أيضا بشكل متزايد فى منظمات غير حكومية كمنبر آخر يمكنهم من خلاله تحدى الحكومة، ونلحظ هذا بوضوح في مجموعات حقوق الإنسان. إلا أنه كما سنلاحظ عند مناقشة النقابات ومجموعات حقوق الإنسان بمزيد من التفصيل (الفصلان ٣ و٥)، فقد ظلت أدوات

هذه الجماعات ضد الحكومة محدودة. ولهذا علاقة بالموارد المتدنية والانقسامات الداخلية وغياب الرغبة فى النضال بين العديد من أعضاء النقابات.

٢-٣-١-٣ تدفق الأفكار الأجنبية

مقارنة بأربعين أو عشرين عاما مضت، يبدو أن التبادل الثقافى بين المصريين والعالم الخارجى قد تزايد بشكل واضح. فقد تزايد عدد السياح الذين يزورون مصر من ٧٦٠٠٠ فى عام ١٩٥٢ إلى ١,٥ مليون فى ١٩٨٣ وحوالى ٤ مليون فى ١٩٩٧ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٩، ٢١٨، ١٩٩٩، ٢٦٨). لقد زاد حجم البضائع المستوردة بما يزيد على الضعف فيما بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٧ (البنك الدولى ١٩٩٨، ٧٤). كما زاد استخدام أطباق الفضائيات والانترنت فى أوائل ومنتصف التسعينيات من تسارع الاتصالات الدولية[١٣]. إلا أنه يظل سؤالا مفتوحا ما إذا كان تدفق التيارات الفكرية الأجنبية يحول عقول المصريين تجاه الديمقراطية أم يثير ردة فعل ضدها. إذ يشير ازدهار الحركة الإسلامية طوال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية والمناقشات الحادة الجارية حول الهوية العربية والعولمة والتغريب فى الدوائر العلمية والإعلام إلى تحفظات واسعة النطاق. وقد كتبت صفاء كانج، وهى صحفية لبنانية تعمل لدى وكالة الصحافة الفرنسية وباحثة إعلامية:

"لقد أصبحت العولمة فى الدول النامية والفقيرة مرادفا للاستعمار الجديد... حيث يرى معارضو العولمة فيها وفي ارتباطها بتكنولوجيات الاتصال الحديثة توجها جديدا لزيادة الخلل القائم بالفعل بين الدول الغنية والفقيرة، وهو تهديد للهوية الوطنية وأداة للإمبريالية الثقافية. إن "غزو" ثقافة "الدول الغربية" بشكل عام والثقافة الأمريكية بشكل خاص كانت ورقة ساخنة تقريبا على أجندة كافة الملتقيات الثقافية التى حضرتها فى مصر أثناء الأعوام الأربعة الأخيرة. وقد كان ذلك دون استثناءات سواء كانت اللقاءات حول أزمة السينما المصرية، أو ظهور الجامعات الخاصة، أو مستقبل الفضائيات العربية، أو الموسيقى، أو الأدب، أو الشعر، أو النحت، أو الفنون التشكيلية العربية" (Kanj، 1999، 1)[١٤].

٢-٣-٢ العوامل التى قد تزيد الانفجار الاجتماعى

لقد واجهت مصر على مدار تاريخها احتجاجات شعبية عنيفة ترجع إلى أسباب اجتماعية – اقتصادية، كان آخرها فى ١٩٦٨ و١٩٧٧ و١٩٨٦. ووفقا لبعض

الباحثين فى التسعينيات[١٥] –وباستثناء الاحتجاجات التى حدثت فى عام ١٩٦٨ – لم يفتح النظام الحاكم المنظومة السياسية فى أعقاب الاضطرابات، وإنما رد بالقمع مثلما حدث عندما تم نشر الجيش فى ١٩٨٦ أو عندما سحب السادات إجراءاته التحريرية فى أعقاب "ثورة الخبز" فى ١٩٧٧ (للتفاصيل انظر الهامش الثاني فى هذا الفصل)، ومن ثم لا تؤدى الثورة الاجتماعية بالضرورة إلى التحرير. بالإضافة إلى ذلك فإن الضالعين فى أعمال التمرد أنفسهم لا يرون بالضرورة فى الديمقراطية حلا لمشكلاتهم. وقد كان وراء العنف الذى ساد فى التسعينيات، حتى وإن كان مدفوعا فى جانب منه بأسباب اقتصادية (Toth، 1999)، أيديولوجيا رأت صراحة أن الحل فى الإسلام التكفيرى وليس فى الديمقراطية. إن العوامل الأربعة التى قد تؤدى إلى المزيد من الثورات؛ ومن ثم زعزعة الاستقرار السياسى فى مصر بشكل خطير هى الانفجار السكانى، والضعف الهيكلى للاقتصاد المصرى، والاستقطاب الاجتماعى المتزايد، وعامل يرتبط بما سبق وهو زيادة أعداد العاطلين المتعلمين أكاديميا.

٢-٣-٢-١ توسيع نطاق التعليم والبطالة

يمثل التعليم الواسع عامل استقرار للمجتمع إذا كان متلقوه غير عاطلين أو لا يعانون من نقص فرص العمل بعد حصولهم على درجاتهم العلمية. وقد ظلت مصر تنتج منذ منتصف الثمانينيات ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ من خريجى الجامعات سنويا – وهى أعداد كبيرة يصعب على الاقتصاد المصرى ضعيف التصنيع استيعابها[١٦]. فى الماضى استجابت الحكومة إلى منظور الأكاديميين الحاصلين على تعليم جيد، لكنهم راديكاليين وكذلك خريجى المدارس الثانوية عن طريق توفير فرص عمل فى القطاع العام، مما أدى بدوره إلى وجود مؤسسات قطاع عام وبيروقراطية حكومية متضخمة وغير منتجة (انظر أدناه)، إلا أن الرواتب منخفضة كما أصبح على الخريجين فى الأعوام الأخيرة الانتظار عدة سنوات قبل تعيينهم من قبل الدولة. ويصعب الحصول على أرقام بطالة الشباب. ويؤكد تقرير التنمية البشرية المصرى لعام ١٩٩٥ أن:

"الشباب المتعلم الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى يشعرون بقسوة وحدة معدلات البطالة أكثر من أى من فئات المجتمع المصرى الأخرى. وفى الواقع، ظل حوالى ٤١ بالمائة من الشباب المتعلم فى الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٣ عاطلين" (معهد التخطيط القومي ١٩٩٥، ٦١)

لقد استخدمت الإحباطات التى عانى منها الخريجون العاطلون أو المحرومون

اقتصاديا فى بيئة سياسية راكدة جزئيا لتفسير الانفجار العنيف للجماعات "الإسلامية" فى مصر من السبعينيات إلى التسعينيات (انظر على سبيل المثال إبراهيم ١٩٩٦ب، وBayat، 1998). وقد كان العديد من النشطاء القياديين للحركة "الإسلامية" الراديكالية فى مصر فى السبعينيات، وكذلك العديد من أتباعها طلابا أكاديميين من أصحاب المؤهلات العليا. وقد كان العديد من الراديكاليين فى التسعينيات من طلبة التعليم الثانوى أو الجامعات. إن البيع الجارى لمؤسسات الدولة والتسريح المصاحب له يجعل من المرجح أن تتراجع آفاق التوظيف فى الوقت الحالى.

٢-٣-٢-٢ النمو السكانى والحضري السريع

إن إحدى أكثر الخصائص الصادمة والمقلقة فى مصر هى النمو السكانى السريع والزيادة الموازية له فى التحضر. لقد كان عدد المصريين الذين عاشوا فى مصر عام ١٨٨٢ حوالي ٦,٧ مليون مصرى، وقد زاد هذا الرقم بثلاثة أمثاله تقريبا ليصل إلى ١٩ مليونا فى عام ١٩٤٧. وفى عام ١٩٩٦ زاد الرقم بثلاثة أمثال مرة أخرى ليصل إلى ٥٩،٣ مليون نسمة[١٧]. وفى حين كان يعيش ثلثا عدد السكان فى المناطق الريفية فى ١٩٤٧، انخفضت تلك النسبة إلى ٥٧ بالمائة فى ١٩٩٦ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٩، ٨). وقد ترجمت تلك التطورات فى مشكلات كبيرة مثل "أحزمة الفقر" حول المدن الكبرى وازدحام المرور والخدمات الصحية المثقلة بالأعباء[١٨]. لقد التهم السكان الجدد للمدن والنازحون والمرضى الاستثمارات فى تلك المناطق. وفي بعض الأحيان كان الناتج المحلي الإجمالي ينتهي إلى لا شئ. فعلى سبيل المثال، فى الفترة بين ١٩٨٨ و١٩٩٤ كان نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالي يعانى من الركود على الرغم من النمو الفعلى الذى شهده الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي[١٩].

وقد بدأت الأمور تزدهر قليلا بنهاية التسعينيات. فلأول مرة على مدار ثمانين عاما انخفضت معدلات النمو السكانى من معدل زيادة سنوية تصل إلى ٢,٧٥ بالمائة فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ إلى ٢,٠٨ بالمائة حتى عام ١٩٩٦. وبعبارة أخرى، انكمش هرم السكان فى مصر من قاعدته – وهى ظاهرة من المرجح أن تستمر أو تتزايد على المدى المتوسط، إلا أنه على مصر أن تتعايش حاليا مع معدل مواليد ١,٢٥ مليون نسمة و ٥٠٠,٠٠٠ قادم إلى سوق العمل سنويا. ومن أجل توظيف

وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية لهؤلاء يتعين أن تصل معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي ما بين ٥ إلى ٨ بالمائة. منذ عام ١٩٩٦ تمكنت الحكومة من تحقيق الهدف الأدنى وتوقعت أداء أفضل على الأقل حتى عام ٢٠٠٣ (انظر ،Butter 1998 27)، إلا أنه بينما سيزيد عدد السكان بالتأكيد، فإن زيادة إجمالي الناتج المحلى غير مؤكدة، حيث لا يزال الأداء الاقتصادى لمصر ضعيفا وتتهدده أشكال من الاختلال الهيكلى؛ ومن ثم فان النمو المستدام محط تساؤلات.

٢-٣-٢-٣ أوجه الخلل الهيكلى فى الاقتصاد

بالرغم من أن فترة التسعينيات شهدت تقدما اقتصاديا، فلا يزال يصح القول بأن الاقتصاد المصرى قائم على مزيج من العوائد الريعية غير المستقرة والزراعة الضعيفة والمهملة والقطاع العام المتضخم والصناعة التى تتسم بعدم التطور وضعف الأداء.

تتسم مصر أحيانا بأنها مثل الدول شبه الريعية (انظر على سبيل المثال –Al brecht et al، 1997)، فحينما واجهتها أزمة مالية ضخمة فى أواخر الستينيات (انظر Toth، 1999، الفصل 5) أصبحت الحكومة المصرية تعتمد بشكل متزايد على "الريع"، وذلك فى صورة تحويلات العاملين بالخارج والمعونات الأجنبية وعوائد قناة السويس والبترول والدخل من السياحة. هذا الريع الأجنبي والمحلي ساعد النظام الحاكم على دعم المطالب الدنيا للسكان الذين يتزايد عددهم باستمرار، وعلى تجنب الانتشار الواسع للمطالبة بالمشاركة السياسية. وقد تطلبت هذه العائدات القليل من الاستثمارات، إلا أنها كانت غير آمنة عادة؛ حيث كانت تتبع بشكل كبير تقلبات الاقتصاد العالمى[٢٠]. بالإضافة إلى ذلك، أدت هجرة العمالة إلى "هجرة العقول" بين المهنيين والعمال ذوى الكفاءة الذين بدأوا من أواخر الستينيات وبأعداد متزايدة استخدام مهاراتهم فى دول الخليج أو أوروبا أو أمريكا الشمالية[٢١].

وعلى خلاف الريعية الكاملة مثلما هو حال المملكة العربية السعودية، تنتج مصر كمية ضخمة من السلع والخدمات، إلا أن الإنتاجية كانت غالبا منخفضة بما لا يسمح بتوفير الرفاه للجميع.

في ١٩٩٦ كان القدر الأكبر من قوة العمل، أي ٤,٩ مليون فرد بما يمثل حوالى ٣١٪ لا يزالون يعملون بالزراعة، إلا أنهم كانوا ينتجون ١٧,٧ بالمائة فقط من إجمالى الناتج المحلى[٢٢]. وبالرغم من كون مصر بلدا زراعيا كلاسيكيا، فقد أصبحت "واحة النيل" من كبار المستوردين على مستوى العالم لبعض المواد الغذائية التى تستهلك

بشراهة مثل السكر والقمح[٢٣]. ففى عام ١٩٩٦، بلغت تكاليف استيراد الغذاء ٢,٩ مليار دولار، أو ما يمثل نحو خمس الواردات في حين ركدت الصادرات. وترجع أسباب هذا الوضع إلى استخدام الدولة للزراعة فى تمويل مشروعات التنمية فى السابق (مثل السد العالى)، وسوء التخطيط والفساد وندرة القروض المقدمة للفلاحين (للتفاصيل انظر Waterbury، 1983 وToth، 1999). وفى فترة التسعينيات، استمرت الحكومة فى بذل مجهودات كبيرة لتحسين الأداء الزراعى – فى الغالب بالتعاون مع مانحين أجانب. ولولا تلك الجهود، لكانت الصورة على الأرجح أكثر قتامة، إلا أن النمو السكانى فى مصر والمعدل المتزايد لاستهلاك الغذاء والتكلفة العالية للمدخلات المستوردة فى أغلب الأحيان مثل الأسمدة أو البذور وغياب ترويج الصادرات، يجعل من غير المرجح تحسن هذا الضعف الهيكلى قريبا (وكالة صحافة الأمة، بدون تاريخ، أ، ٣٠).

إضافة إلى ما تقدم فإن أداء معظم الصناعات المصرية يعد ضعيفا؛ فقد أسهمت الصناعة فى العام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ بنسبة ١٨,١ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي (وكالة الأمة للصحافة، بدون تاريخ، أن ٥) وسمحت بأن يصل العجز فى التجارة إلى ١٠ مليار دولار فى ١٩٩٧ (EIU، 1999، 5). إن معظم المصنوعات المصرية لا يمكن بيعها في الخارج بسبب رداءة نوعيتها. وفى نفس الوقت، أصبح السوق المحلى واقعا تحت ضغوط منافسة دولية متزايدة، فالآن يتم استيراد حتى المنتجات المصرية التقليدية[٢٤]. وتقول "وكالة الأمة للصحافة" أن أسباب الأداء الضعيف هو نقص المعلومات التى يتم تقديمها للمستثمرين، وعدم ثقة المستهلكين فى المنتجات المصرية، وتهريب السلع المستوردة، وسوء إدارة المزروعات، وارتفاع الجمارك والرسوم والتكاليف إضافة إلى أسباب أخرى (وكالة الأمة، بدون تاريخ، ا، ٦). وقد تم استيعاب العاطلين المحتملين الذين هم ضحايا الأداء الاقتصادى الضعيف للصناعة المصرية فى القطاع العام حيث خلقوا مشاكل أخرى.

تستوعب المنشئات العامة والمؤسسات البيروقراطية التابعة للدولة أكثر من ثلث إجمالى القوى العاملة. ففى حين كان عدد العاملين فى القطاع العام حوالى ٣ مليون فرد عام ١٩٧٧ بما يمثل ٣١,١٪ من إجمالى القوى العاملة، فقد زاد هذا العدد إلى ٥,٣ مليون فرد فى ١٩٩٠/١٩٨٩ بما يمثل ٣٦,٦٥ من إجمالى القوى العاملة. وبالرغم من الخصخصة وصل الرقم إلى ٦ مليون فرد فى ١٩٩٨ (معهد التخطيط القومي ١٩٩٥). وقد تزايدت الشكاوى من عدم كفاءة القطاع العام فى مصر مما أدى

إلى المطالبة بعملية الخصخصة المشار إليها[٢٥]. إلا أنه يبدو من الضرورى بمكان تقليص الروتين الحكومى لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية اللازمة للتحديث والنمو. ومن ثم فإن الحكومة تواجه المعضلة التقليدية بين إعادة الهيكلة والاستقرار الاجتماعى. وحيث إن عدد السكان في تزايد بينما يستمر انخفاض الإنتاجية، فإن الوقت اللازم للوصول إلى المعادلة المناسبة قد يكون ضيقا.

مع نهاية فترة التسعينيات، كانت العديد من البيانات الاقتصادية قد تحسنت بدرجة كبيرة. فقد تم خفض التضخم بنسبة ٣,٤٪ رسميا فى ١٩٩٩ (هناك بعض الشك فيما يتعلق بمدى صحة المؤشر المصري لأسعار المستهلك – انظر (Business Monitor International Limited، 1996، 45). وبحلول عام ١٩٩٥ نجحت الحكومة فى الوصول بعجز الميزانية إلى ١,٣ بالمائة فقط، ووصل الاحتياطى بالعملة الأجنبية ١٦,٥ مليار دولار فى ١٩٩٩، ووصل معدل النمو الاقتصادى إلى ٥ بالمائة أو تعدى تلك النسبة فيما بين عامى ١٩٩٦ و١٩٩٩.[٢٦] إلا أن تلك البيانات لا تخفى نواحي الضعف المذكورة فى مجالات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم النمو يبدو قائما على الاستثمارات فى قطاعات غير منتجة مثل التعمير أو الإسكان الفاخر[٢٧]. وهذا النوع من النمو الاقتصادى يخلق مشكلة اجتماعية أخرى.

٢-٣-٢-٤ عدم المساواة الاجتماعية

تبدو عدم المساواة فى الدخل فى مصر محدودة بالمقارنة بغيرها من الدول النامية مثل البرازيل. لكن هذا التفاوت آخذ فى التزايد منذ أوائل الثمانينيات. فقد ظهرت طبقة جديدة من رجال الأعمال المصريين شديدى الثراء؛ فهم يمتلكون مؤسسات التعمير والمشروعات السياحية وشركات الاتصالات والصناعات الغذائية. وبنهاية التسعينيات أصبح إظهارهم لثرواتهم الشخصية أكثر علانية عن أى وقت منذ ثورة ١٩٥٢ (انظر الأهرام العربى، ٢٦ سبتمبر، ١٩٩٨).

ومن ناحية أخرى، وفقا لتقرير التنمية البشرية المصرى، ففى عام ١٩٩٦/٩٥ كان ٤٨٪ من السكان إما فقراء أو فقراء بشكل متوسط مقارنة بحوالى ٣٠٪ فى عام ١٩٨٢/٨١[٢٨]. وأصبحت ظروف المعيشة لعمال ومزارعي القطاع العام على وجه الخصوص أكثر صعوبة. وقد سهل تشريع جديد تسريح العمال وإجلاء الفلاحين عن الأرض. وإلى الآن لم تظهر أى تجمعات كبيرة لمعارضة هذه التطورات. فقد سحقت قوات الأمن بسرعة الاحتجاجات التى كانت عنيفة فى بعض الأحيان، لكنها غير

منظمة إلى حد بعيد ضد القوانين الجديدة كما احتويت الاحتجاجات بصرف معاشات مبكرة للعمال. وقد تم تقديم بعض المساعدات المالية للفلاحين وكذلك إعادة توطينهم فى مشروعات استصلاح الأراضى فى الصحراء[٢٩]. وفى حين أخذ أثرياء مصر فى الانتقال إلى مجتمعات مغلقة، استمر الفقراء فى العيش فى العشوائيات التى تشكل أحزمة حول المدن الكبرى.

٢-٤ العوامل الدولية

يرى هنتنتجتون أن تأثيرات "الموجة الثالثة" من الدمقرطة قد امتدت إلى جميع انحاء العالم. وقد دعم من تلك التطورات الثورة التكنولوجية التى سهلت تبادل الأفكار وحركة البشر. بالإضافة إلى ذلك، تم الربط بين الموجة الثالثة ونهاية الحرب الباردة؛ ومن ثم فقد كان لذلك تأثيراته على أولويات السياسة الخارجية للقوى الغربية المهيمنة. وقد تحررت هذه القوى من الضرورة الملحة لدعم الأنظمة الديكتاتورية من أجل إبعادها خارج نطاق الكتلة الشرقية. وقد بدأت السياسة الخارجية الأمريكية فى الدعوة "للتوسيع الديمقراطى" أى دعم الأنظمة الديمقراطية الناشئة (Murphy/ Gause، 1997، 58).

إلا أن تقدم الديمقراطية فى مصر (وفى بلدان أخرى فى منطقة الشرق الأوسط) قد تعطل بسبب عامل إقليمى هو "عقدة الجزائر" (مكرم عبيد ١٩٩٤). فقد أثر ذلك العامل على الغرب وعلى المفكرين العلمانيين العرب والحكومات العربية – وإن كان بطرق مختلفة[٣٠].

لقد أشرنا فيما تقدم إلى أن السياسات الاقتصادية الفاشلة لعبد الناصر والحروب التى لم يحالفه الحظ فيها فى اليمن وحربه ضد إسرائيل قد زادت من التبعية الاقتصادية لمصر. وبعد ذلك فتحت معاهدة السلام التى أبرمها السادات مع إسرائيل فى ١٩٧٩ أبواب مصر لمعونات مالية وعسكرية هائلة من الغرب. وفى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٦، تلقت مصر ما يبلغ ٢١ مليار دولار فى هيئة معونات اقتصادية و٢٥ مليار معونات عسكرية من واشنطن وحدها (Sullivan، 1996، 36)[٣١]. وقد صاحب تلك المساعدات المالية هدفان للسياسة الغربية كانا متناقضين إلى حد ما: الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى وأخيرا السياسى فى مصر من ناحية، ومن ناحية أخرى الإبقاء على النخب السلطوية فى سدة الحكم.

وكان الغرب ينظر إلى النخب الحاكمة باعتبارها صديقة لمصالحها التى كانت (ولا تزال):

- الحصول على النفط من الخليج العربى؛
- تجنب وقوع حرب بين العرب والإسرائيليين؛
- إن أمكن، تطوير علاقات اقتصادية وثقافية أقوى بين الطرفين[٣٢]؛ و
- احتواء التأثير السوفيتى فى الشرق الأوسط.

ولذا "لا يجب الدفع بمصر إلى مدى بعيد أو بسرعة كبيرة" (Sullivan، 1996، 47). وقد ذكرت حرب الخليج الثانية الغرب بأهمية مصر كحليف مخلص حيث قدمت قوات وساعدت ضمن ائتلاف عربى ضد العراق. كما أن الحرب منحت الحكومة المصرية الفرصة لتعود إلى موقعها القيادى فى العالم العربى، الذى كانت قد فقدته عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. وفى فترة التسعينيات، استغل النظام الحاكم مكانته المستعادة بمهارة ليصبح أحد أهم الوسطاء فى عملية السلام بالشرق الأوسط ومن ثم زاد من قيمته بالنسبة للشمال.

لكن تطورات أخرى بدأت منذ عام ١٩٩١ أقنعت الحكومات الغربية، وهذا استنتاج قابل للنقاش، ألا تضغط بقوة من أجل الدمقرطة، أي فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الانتخابات التشريعية فى الجزائر فى ديسمبر ١٩٩١. فعندما تجاهل الجيش فى الجزائر نتائج الانتخابات وأجل الجولة الثانية منها، كان انتقاد الحكومة الأمريكية على سبيل المثال هادئا (Murphy/Gause، 1997، 62). لقد أصبح من الواضح الآن أن الانتخابات الديمقراطية قد تؤدى إلى فوز الأحزاب الإسلامية التى ينظر إليها باعتبارها معادية لمصالح الغرب. وقد انعكست الصراعات الدامية[٣٣] عقب الانتخابات، بين الإسلاميين المسلحين وقوات الأمن التابعة للحكومة السلطوية المؤيدة للغرب والمدنيين فى الجزائر، على مصر وإن كان على نطاق أضيق بكثير (انظر القسم ٤-٣). إلا أن هذه الصدامات زادت الخوف من "الظروف الجزائرية" وأدت إلى ظهور سياسة شبيهة بتلك المستخدمة أثناء الحرب الباردة. فمن ناحية، كانت الحكومات الغربية تدعو إلى إصلاحات سياسية فى الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى البلاغة الكلامية، قامت الحكومة الأمريكية بتمويل مشروع للحوكمة فى مصر وغيره من دول المنطقة (Murphy/Gause، 1997، 58). وعلاوة على ذلك، يدرج تقرير حقوق الإنسان السنوى الذى تصدره الخارجية الأمريكية انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر – بل ينشره على شبكة الانترنت. كما دعمت مؤسسات غربية مثل مؤسسات الأحزاب السياسية الألمانية مشروعات جماعات حقوق الإنسان المصرية.

إلا أنه فيما يتعلق بالانتخابات التى قد تصل بالأحزاب الإسلامية إلى السلطة فعادة ما تلزم الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات الغربية "الصمت". فعلى سبيل المثال، فى أثناء الانتخابات البرلمانية المزورة التى اتسمت بالعنف في عام ١٩٩٥، تجنبت السفارة الأمريكية بالقاهرة اتخاذ موقف واضح. ويخلص كل من ميرفي Murphy وجوز Gause إلى أن:

"الحكومة الأمريكية تفضل نظام مبارك المتزايد الأوتوقراطية عن أى بديل ديمقراطى، لأن ذلك البديل سيكون حتميا أكثر "إسلامية"". (١٩٩٧، ٦٢).

وبنظرة أكثر إيجابية، فقد يكون من الملائم وصف موقف الشمال على أنه ذو مستويين. فمن ناحية، هو يشجع الخطوات الصغيرة تجاه المزيد من الديمقراطية على مستوى القاعدة الشعبية وعلى المستوى الرسمى أيضا. وقد يكون الهدف من وراء ذلك جعل مصر "آمنة لتحقيق الديمقراطية" على كافة المستويات. ومن ناحية أخرى، وحتى بلوغ هذه المرحلة النظرية فى المستقبل، سيتم تجنب أى أمر قد يؤدى إلى أي "زعزعة" مفاجئة لاستقرار النظام الحالى.

٢-٥ الخلاصة

لقد أظهرت مناقشة التأثيرات التاريخية والثقافية والاقتصادية والدولية على الدمقرطة عوامل داعمة وعوامل غامضة وعوامل معاكسة. وبالنظر إليها جميعا، تبدو تلك العوامل وكأنها تثقل السعى نحو الدمقرطة فى مصر بدلا من دعمه. ومما لا شك فيه أنه لا يجب التغاضى عن الطابع شديد السلطوية للتاريخ السياسى والثقافة السياسية. وسيلاحظ لاحقا أن غياب الاهتمام الشعبي بالديمقراطية أصبح بالفعل مصدرا كبيرا للمشاكل بالنسبة للمجموعات المعارضة بشكل عام، والصحفيين على وجه الخصوص.

وتبدو المحددات الاقتصادية والدولية غامضة فى تأثيراتها المحتملة، ولكن بالتأكيد لا يمكن اعتبارها داعمة للدمقرطة فى فترة التسعينيات حتى وإن كان من الممكن أن يتغير ذلك فى المستقبل. إن لدى مصر بالتأكيد القدرة الاقتصادية لبروز برجوازية مستقلة. وقد تتحسن جودة التعليم بشكل كبير فى المستقبل، وبمرور الوقت ستدفع الحكومات الأجنبية بقوة من أجل قضية الدمقرطة. ومن ناحية أخرى، فإن مسألة كيفية تفاعل الثقافة المصرية مع التدفق المتزايد للمنتجات والأفكار الغربية داخل البلاد لا تزال مفتوحة. وبالمثل يزال السؤال مفتوحا فيما يتعلق باحتمال انهيار

النمو الاقتصادى والاستقرار السياسى. وفيما يخص فترة التسعينيات، فإن العوامل الخارجية تعد جزءا مما يفسر لماذا لم تتحقق الدمقرطة فى مصر فى ذلك العقد. وهى تشكل بعض الأعباء التى يتعين على المجموعات المعارضة التعامل معها. إلا أن المزيد من الأعباء الأكثر خطورة قد فرض من قبل المجموعات الاستراتيجية.

[هوامش]

١ لمناقشة تمهيدية حول الثقافة السياسية المصرية، انظر إبراهيم ١٩٩٦ أ.
٢ فى ١٨ يناير ١٩٧٧، أعلنت الحكومة أنها تماشيا مع صندوق النقد الدولى، قد خفضت الدعم على السلع الأساسية للمستهلك بما فيها الخبز. وفى صباح نفس اليوم، بدأ عمال من حلوان تبعهم طلاب الجامعات والمدارس الثانوية فى التظاهر ضد زيادة الأسعار وبدأوا السير فى اتجاه البرلمان. وانضم إليهم آخرون من سكان القاهرة الفقراء، لكن سرعان ما واجهتهم قوات الشرطة. وتحولت المظاهرات إلى درجة من العنف امتدت إلى الإسكندرية و١٧ مدينة أخرى. وقد هاجم المتظاهرون المبانى الحكومية وأقسام الشرطة والمحال الخاصة. وفى آخر الأمر تم استدعاء الجيش لإعادة استتباب الأمور. لكن التظاهرات لم تتراجع إلا فى ٢٠ يناير عندما صرحت الحكومة فى الإذاعة بأنها ستبقى على الدعم. ووفقا للتقديرات الحكومية، فقد لقى ٧٧ فردا حتفهم وأصيب ٢١٤ فى تظاهرات عام ١٩٧٧ (انظر Toth، 1999، 184 ؛ Harders، 1998، 272). فى فبراير ١٩٨٦، شهدت قوات الأمن المركزى بالجيزة "أطول وأعنف أعمال الشغب على مدار عشر سنوات" (Bi-anchi 1989، ص6). وقد انتشرت قوات الأمن المركزى بالجيزة فى المنطقة الثرية حيث الفنادق السياحية الفخمة فى منطقة الأهرامات. أن العاملين بالأمن المركزى من ذوى الرواتب الضعيفة ونادرا ما تتاح لهم الفرصة لزيارة ذويهم فى مدنهم التى عادة ما تكون بعيدة. وعندما علموا أن الحكومة نوت مد فترة خدمتهم لعام كامل بدأوا فى تدمير مبانى الفنادق والمكاتب. وقد تطلب الأمر استدعاء الجيش لقمع أعمال الشغب تلك (Bianchi، 1989، 6).
٣ كان نصر أبو زيد أستاذا بجامعة القاهرة، حيث استخدم تقنيات حديثة (غربية) لتفسير القرآن. وقد أدان العديد من زملائه ما قام به وفى آخر الأمر قام محامي إسلامي (لا يعرفه أبو زيد أو زوجته) برفع دعوى تفريق بين أبو زيد وزوجته على أساس أنه لا يجوز لامرأة مسلمة أن تتزوج مرتدا. وفى عام **١٩٩٥** عارضت محكمة استئناف القاهرة ذلك الرأى وهو قرار أيدته المحكمة العليا فى أغسطس ١٩٩٦. انظر Viorst، 1998 وSfeirm 1998.
٤ هناك مناقشة لذلك على سبيل المثال فى (Schubert et al، 1994، 37)
٥ فعلى سبيل المثال، حقيقة أنه فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، عبر جيش إسرائيلى قناة السويس متجهاً غربا وتقريبا عزل القوات المصرية فى سيناء لم تكن معلومة لفصل مكون من ٣٠ طالبا من دارسي الإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، درسهم المؤلف فى خريف ١٩٩٨. وفى ذات الوقت كانت وسائل الإعلام المحلية تحتفل لعدة أسابيع بالعيد الخامس والعشرين "لانتصار" القوات المصرية على إسرائيل. وقد كان الرئيس مبارك قائد القوات الجوية فى تلك الحرب.
٦ وقد طرح هذه النقطة أيضا Shamir (1995) الذى يعنى بتاريخ التيار الليبرالى فى مصر.
٧ وكما يرى هنتنجتون قد يزيد النمو السريع التباينات الاجتماعية ومن ثم يؤدى إلى عدم استقرار شعبى.
٨ سنتناول هذه المسألة فى القسم ٢–٤.
٩ ترغب الحكومة من خلال مشروع "توشكى"، الواقع فى الصحراء الغربية، وغيرها من المشاريع المماثلة فى أماكن أخرى من البلاد، فى تسريع النمو وتخفيف الكثافة السكانية من وادى النيل والدلتا.

١٠ فى أنظمة ال (ابن –تملك– شغل وانقل) يقوم مستثمرو القطاع الخاص بإقامة وتمويل المشروعات وإدارتها لعدة سنوات ثم نقل فى النهاية إلى الحكومة.

١١ تؤكد دراسات الحالة التى أجراها متولى (١٩٩٦) ومعوض (١٩٩٢) هذه الفرضية في العديد من القرى فى الريف المصرى. انظر أيضا دراسة المنوفى (١٩٨١).

١٢ للمزيد من الدقة كان هناك ٤٣٨٦٢٥٤ من "الأفراد العاملين القانونيين والإداريين والمدراء" و"عمال مهنيين" وكذلك "فنيين ومساعدين مهنيين" (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٩، ٣٠). وفى عام ١٩٧٦ كان هناك حوالى ٨٣٤ ألف "مهنيين وفنيين وما شابه ذلك " وكذلك "عمال إداريين وتنفيذيين ومدراء" (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٥، ٢٦).

١٣ بحلول عام ١٩٩٧، قدر حسين أمين عدد الأطباق الفضائية فى مصر بمليون وتوقع زيادة ذلك العدد (أمين ١٩٩٧). وجيرليو Gherleo كان هناك ٤٠ من مزودي خدمات الانترنت فى مصر. وقدر أن يكون عدد المستخدمين نحو ٢٠٠٠ فقط، لكن بمعدل نمو بلغ ١٥٠ بالمائة (لم يتحدد خلال أى فترة سيظهر ذلك النمو ولكن يفترض أنه خلال سنة. انظر Gher، 1992،12.

١٤ أثناء مؤتمر ١٩٩٩ للرابطة العربية الأمريكية لمعلمى الاتصالات حيث قدمت كانج ورقتها، كانت العولمة لا تزال "قضية ساخنة".

١٥ يذكر العنف خاصة فى صعيد مصر غالبا مرتبطا بثورة "إسلامية" ضد الحداثة. إلا أنه على سبيل المثال، يذكر توث ١٩٩٩) Toth، الفصل الثامن)، ان الحرمان الاقتصادى لصعيد مصر قد يكون سببا أيضا فى عدم الاستقرار الاجتماعى.

١٦ تزايد عدد خريجى الجامعات من معدل ٩٣٦٦٠ خريجا سنويا ١٩٨٣/٨٢ الى ١٣٦٦٥٤ خريجا فى ١٩٩٧/٩٦ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٨٩، ١٨٦، ١٩٩٩، ٢٢٥).

١٧ فى أوائل عام ١٩٩٩، بلغ عدد سكان مصر رسميا ٦٣,٩١٥ مليون نسمة. (بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة؛ إحصاءات وردت في كايرو تايمز، أغسطس ٥–١٨، ١٩٩٩، ٧).

١٨ فى هذه المدن العشوائية يجري امتصاص المناطق الريفية في المدن الكبرى الآخذة فى الاتساع مثل القاهرة، فى حين يظل فقر القرى عاملا مستمرا وراء انهيار بنياتها الاجتماعية.

١٩ فى عام ١٩٨٨، بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٨٧٠ دولارا أمريكيا لينخفض إلى ٧٥٠ دولارا فى ١٩٩١ ثم عاد ليرتفع إلى ٨٨٠ دولارا فى ١٩٩٤ (البنك الدولى ١٩٩٨، ٣٥).

٢٠ فى ١٩٧٤ بلغ الريع ٦ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى، وفى منتصف الثمانينيات ٤٠ بالمائة (انظر Bush، 1994، 16). وفى عام ١٩٩٢ كان الريع لا يزال يمثل حوالى ٣٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى وفقا للإحصائيات التى قدمها فيلد (Field 1992، 337).

٢١ يذكر توث: "فى الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٢، تراوح معدل الهجرة السنوى بين ٥٠ ألف و٨٠ ألف فرد... وتتراوح التقديرات بالنسبة لعام ١٩٧٥ من ٣٧٥ ألف إلى ٦٠٠ ألف إلى مليون فرد... وبحلول عام ١٩٨٢، كان ٢ مليون مصرى بالخارج وفى ١٩٨٥ بلغ العدد ٣ مليون" (١٩٩٩، ١٧٢).

٢٢ حسابات أجراها المؤلف طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٩، ووفقا لوكالة الأمة للصحافة (بدون تاريخ، ب، ٢٨) فان إسهام الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالي كان ١٦,٥٪ فقط فى العام المالى ١٩٩٩/٩٨. كما تذكر وكالة الأمة أنه وفقا لإحصائيات الفاو فإن ما يصل إلى ٢ مليون فرد زيادة على الإحصاءات الرسمية يشتغلون بالزراعة – والعديدون منهم من الأطفال على الأرجح.

٢٣ تذكر وكالة الأمة للصحافة (بدون تاريخ، ب، ٤٠) أن الكمية التى استوردتها مصر من القمح والتى بلغت ٧,٢ مليون طن "العام الماضى" جعلها الدولة الأولى المستوردة للقمح وفقا للفاو.

٢٤ على سبيل المثال كانت الفوانيس التى يحتفل بها فى شهر رمضان تستورد بكميات هائلة من الصين فى

١٩٩٩. ويذكر المحرر ماكس ردوينيك من مجلة كايرو تايمز: "فى الواقع أن كل جزء من الأجهزة والمعدات معروض للبيع مستورد من الشرق الأقصى" (كايرو تايمز ٩-٢٢ ديسمبر ١٩٩٩، ٥).

٢٥ على سبيل المثال، يذكر تقرير التنمية البشرية المصرى لعام ١٩٩٥ أن: "هناك حاجة واضحة فى مصر لإعادة تأصيل أساسية للنشاط الاقتصادى للقطاع العام... فالدولة لم يعد بمقدورها تحمل .. ممارسة مقدم فرص العمل فى الاقتصاد. بل العكس، فالمتوقع أن يتوسع القطاع الخاص بشكل كبير" (معهد التخطيط القومي ١٩٩٥، ٣٤، ٣٥)

٢٦ أحيانا من تختلف هذه الأرقام بشكل طفيف وفقا للمصادر التى يستخدمها الباحث. فبالنسبة للتضخم والاحتياطى من العملات الأجنبى والنمو الاقتصادى، اعتمدت على EIU (2000، 104)، وبالنسبة لعجز الميزانية، اعتمدت على

.(Bussiness Monitor International Ltd. (1996

٢٧ عادة ما يشير المراقبون الاقتصاديون إلى ذلك. انظر على سبيل المثال، مقال ردودينبيك فى كايرو تايمز (٢٢-٢٨يونيو، ٢٠٠٠، ٥).

٢٨ عادة ما تختلف مقاييس الفقر باختلاف "خط الفقر" المستخدم. وقد استخدم معهد التخطيط القومي النفقات السنوية التالية للفرد لوصف الفقر: أقل من ٥٩٤ جنيه مصر "شديد الفقر"، وأقل من ٨١٤ جنيه مصر "فقير"، وأقل من ١٠٩٨ جنيه مصر "فقير نسبيا" (معهد التخطيط القومي ١٩٩٦، ٢٥).

٢٩ لمزيد من التفاصيل، انظر Butter، 1997، 28 ، وGawhary، 1997 وNegus، 1999، وDittrich، 1998.

٣٠ كما يفهم المصطلح هنا، فإن التوجه "العلمانى" يرفض التأثير الرسمى الكبير للمؤسسات الدينية على صنع القرار السياسى. ولا يعنى هذا بالضرورة كون أتباع المفاهيم العلمانية غير متدينين.

٣١ بنهاية التسعينيات، بدأت الولايات المتحدة فى خفض التحويلات السنوية إلى حد ما.

٣٢ حول صعوبات تقوية العلاقات بين المصريين والإسرائيليين، انظر(Stein، ١٩٩٧)).

٣٣ يذكر أن حوالى ٦٠ ألف إلى ٧٥ ألف شخص قتلوا بين ١٩٩١ ويونيو ١٩٩٧. انظر(orany/Amrany، 1998، 11).

[٣]

المجموعات الاستراتيجية والمسلحون الإسلاميون: أشد المعارضين للدمقرطة

بعـد أن فرغنـا من تحليل تـأثيرات البيئــة المحيطة على الإصلاح السياسى، يتنـاول هذا الفصل بمزيد من التفصيل الفـاعلين السيـاسيين فى فترة التسعينيات، الذين كانوا مسئولين بشـكل أساسى عن عرقلـة مسار الدمقرطة. وهؤلاء الفـاعلون هم المجموعـات الاستراتيجيــة بمــا في ذلـك الحكومــة والجيش ومؤسســات الدولة والأزهــر والنخب المؤيدة من رجال الأعمال، وكذلك قوى المعـارضة المتطرفة التى تضم من يعرفون بـ "الإسلاميين المسلحين". وسيتم عرض ثلاث حجج فيما يخص هذه المجموعات:

- استحـوذت المجموعــات الاستراتيجية على موارد كـاسحة للقضـاء على والحد من المزيـد من التحركات نحو الدمقرطة، وقد استخدمت هذه الموارد على نطاق واسع من أجل ذلك الغرض.
- بـالرغم من قوة المجموعـات الاستراتيجية، ووضعيتها الاقتصـادية والأيديولوجية ومن ثم السيـاسية، فقد كـانت تواجه نشاطات عنيفة من قبل الإسلاميين المسلحين فى التسعينيـات. كمـا أن المتطرفين هددوا بـاغتيـال أعلى القيادات فى المجموعـات الاستراتيجية.
- أضعـف قمــع الحكومة المستمــر للمسلحين وكذلك المساومــة الأيديولوجية تجـاه الإسلاميــين، موقف القــوى المعـارضة الأكثر اعتدالا وسـاهمـت فى أن تكون فترة التسعينيات عقداً تميز بغياب التحرير السياسى.

فــى هذه البيئــة المثقلــة بـالأعبــاء السيـاسية، كـان علــى الصحفيـين الاختيـار إما الإسهام بنصيبهم فى المزيد من الدمقرطة فى البلاد، أو الإذعـان لسيـاسات المجموعـات الاستراتيجية.

وقـد قــام هــاردرز(Harders 1998) مــن قبـل بعمـل تحليـل للمجموعــات الاستراتيجيــة والمعـارضــة فيما يتعلـق بمسألــة الدمقرطة. وسينطلـق بحثنـا في هذا

الفصل على مسار مشابه لكي يصور ظهور المجموعات الاستراتيجية والمعارضة فى مصـر فـى أعقاب الثـورة. إلا أنه يعتمد على مصـادر مختلفة جزئيـا ويعطى مساحة أكبر لتحليل المجموعات الاستراتيجية كإحدى أهم العقبات أمام الدمقرطة فى مصر. ويصور القسم ٣–١ التشكل التاريخى للمجموعات الاستراتيجية ويوضح أن السيطرة التامة على الدولة فى ظل حكم ناصر كان يجب أن تقل إلى هيمنة محدودة تحت حكم السـادات حيث تمـت أول محاولة للتحرير وإعادة تكويـن المجموعات المعارضة. بعد ذلك يوضح القسم ٣–٢ أنه بالرغم من ظهور تلك المجموعات المعارضة فلم يكن لها الحـق سوى فى هامش محدود من الحرية يخضع لتغيرات متواترة وتظل إلى حد كبير تحت رحمـة المجموعات الاستراتيجية. ولم يتغير ذلك الوضع بدرجة كبيرة فى عصر مبارك فى الثمانينيات، بالرغم من الزعم باتساع الحريات.

يلقـى القسـم ٣–٢–٢ بمزيـد مـن التفصيل نظـرة أقرب علـى البنيـة الاجتماعية ومصالح وموارد المجموعات الاستراتيجية وسيتم في هذا الفصل تحليل العدو مرهوب الجانـب لهذه المجموعـات، أي –الإسلاميين المسلحين– فى القسم ٣–٣–١. وأخيرا، سنناقش رد الفعل الحازم للمجموعات الاستراتيجية وكذلـك المشكلات التى فرضها رد الفعل ذاك على الإصلاح السياسى.

٣-١ تشكل المجموعات الاستراتيجية والمعارضة فى عهدى ناصر والسادات

٣-١-١ تشكل المجموعات الاستراتيجية

لقـد كانـت الرئاسـة ولا تزال على قمة هـرم المجموعـات الاستراتيجية فى مصر. وقـد حول ناصر الرئاسة إلى منصب قيـادي لا يمكن تحديه فى نظام مصر السياسى من خلال مزيج من الكاريزما الشخصية، والاضطهاد المستمر لخصومه السياسيين، واتخـاذ إجـراءات نحو دولـة الرفاه، وكذلـك الأفكار والدعايـة والسياسـات الوطنية والقومية.

فـى أعقاب الانقلاب العسكرى الذى قام بـه الضباط الأحرار في ١٩٥٢ قام هؤلاء الضبـاط بحل الأحـزاب السياسية، واعتقلوا وأعدموا أعدادا مـن تلك المجموعات التى حاولـت تحديهم مثل الإخـوان المسلمين[١]. ولاستبـدال التعددية الحزبيـة، أسس نظام عبـد الناصر الحـزب الخاص به "حركة التحرير"، الذى تحـول فى ١٩٦٢ إلى الاتحاد

الاشتراكـى العربى. وقد ساعد الاتحـاد الاشتراكى العربى فى دمج عناصر من الطبقة الوسطـى والسيطرة عليها وتشتيت صفوفهـا سياسيا. (Vatikiotis، 1987، 111، وKorany، 1998، 66). وقـد منح دستـور ١٩٦٤ الرئيس سلطات واسعة من قبيل طـرح وإقرار القوانـين وحل البرلمان[٢]. وقـد استغل النظام منظمـات المجتمع المدنى مثـل النقابـات أو احتواهـا (Waterbury، ١٩٨٣، ٣٤٣)، وجـرى توسيـع القوات السريـة وغيرها من قـوات الشرطة، بهدف ضمـان "السلام الاجتماعـي". وقد سبقت الإشارة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التى قام بها ناصر ومصادرة الأملاك حرمت ملاك الأراضى الاستراتيجيين ورجال الصناعة فى فترة ما قبل الثورة من العديد من مواردهم، فى حين استفادت عناصر الطبقة الوسطى ماديا.

وبمعنى آخر، خلق عبد الناصر نظاما "سلطويا شعبيا"؛ اعتمد على دعم الجماهير، ولكنـه تجنـب بحرص تعبئتهـا سياسيا. وقـد أصبحت الدولة المركـز الجديد والوحيد للقوة، ونتج عنها مجموعة استراتيجية جديدة، هى برجوازية الدولة[٣]. وقد تكونت من أولئـك الذين كانوا الأقـرب لقمة هرم الدولة، وهم كبار مدراء القطاع العام، والضباط العسكريـون والإداريون. وقد تم تعيين هؤلاء من الطبقات الريفية والحضرية الوسطى ومـن البرجوازيـة القديمـة أيضـا. (Vatikiotis، 1989). إلا أن عبـد النـاصر ذاته ومجموعـة قليلـة مـن أتباعه كانوا هـم من يتخذون القـرارات السياسيـة الهامة. فلم تكـن النخـب التكنوقراطية بالمكانة التـى تسمح لها بالمشاركة فـى صنع السياسات فيما يخص السياسات المركزية للنظام الحاكم – حتى وإن كانت تلك السياسات غير حكيمة فيما يتعلق بالنموالاقتصادى أو التنمية. وأدى ذلك فى جانب منه بالعديد من أفـراد برجوازية الدولة والانتلجنسيا إلى الهجـرة أو استخدام موارد الدولة التى كانت تحت تصرفهم لزيادة قوتهم وثرائهم[٤].

انهـارت الناصريـة بهزيمـة العـرب أمـام إسرائيل عـام ١٩٦٧. وبالرغـم من أن المتظاهرين فى ١٩٦٧ طلبوا من عبد النـاصر عدم التنحى، فقد تظاهر فى عام ١٩٦٨ ، ولأول مـرة، الطـلاب وغيرهـم ضد سياسات عبـد النـاصر عندما شعـروا بأن النظام السياسـى الـذي بدا كتلة صماء لن يتغـير. وقد استجاب الرئيس لذلـك بالسماح ببطء بطـرح آراء مختلفـة وتوسيع نطاق حريـة التعبـير (Baaklini et al، 1999، 36). وقـد بـدأ "تراجع هيمنة الدولة" واستمر بعد وفـاة نـاصر فى ١٩٧٠ وفى عهد خليفته السادات (Kazzika، 1993، 128).

اعتمـد استقـرار نظام السـادات في ظل افتقـاره إلى الكاريزما التـى تمتع بها عبد

الناصر وفى ظل الركود الاقتصادى، على مزيج متغير من القسر والتلاعب السياسي وإعادة التأصيل والتحرير الاقتصادى والسياسى المحدود (Hinnebusch، 1990، 193، و345 ،Waterbury، 1983) وكذلك اعتمادا على العديد من عناصر دولة الرفاه التى أسسها ناصر. إلا أن الرئيس كان لا يزال أكثر الشخصيات قوة ضمن المجموعات الاستراتيجية. ومن خلال موقعه القيادى، استمر السادات فى "ثورته التصحيحية" من أجل إقصاء نقاده من اليساريين من معاقلهم فى الاتحاد الاشتراكى العربى ومؤسسات الدولة فى مايو١٩٧١، ولضمان تأييد مناصرى القطاع الخاص من المناهضين لعبد الناصر[٥]. وتم تقليل عدد الضباط فى مجلس الوزراء، لكن لضمان ولاء قيادات الجيش، سمح السادات للضباط بالاشتراك فى إنتاج الأسلحة والسلع المدنية. ومن ثم، فقد منحهم الفرصة ليصبحوا طبقة من "الانفتاحيين" ذات مزايا خاصة (حيث يمكنهم الاستفادة من قوة عمل عسكرية زهيدة التكلفة). وقد هدف استيراد الأسلحة المتقدمة فى جانب منه أيضا إلى الإبقاء على ولاء القيادات العليا فى مواجهة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (Harders، 1998، 270؛ Waterbury، 1983، 376). وقد ضمن تداول السلطة بين الطبقات العليا عدم ظهور مراكز قوى مستقلة. ومن ثم فقد جعل السادات من الجهاز العسكرى دعامة قوية يمكن الاعتماد عليها "كملاذ أخير" للنظام.

وفى حين تراجعت العناصر الناصرية (وإن لم تختف)، دُمج رؤساء شركات القطاع الخاص، الذين استفادوا فيما بعد من الانفتاح الاقتصادى الذى أحدثه السادات، في صفوف برجوازية الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، عاد كبار الموظفين الذين تقاعدوا فى عهد ناصر، إلى مناصبهم. وقد أصبحت المجموعات الاستراتيجية تتكون من الرئيس، ومستشاريه المقربين، ونائب الرئيس ومجلس الوزراء، يليهم كبار الموظفين ورجال الأعمال والضباط العسكريين.

٣-١--٢ تشكيل المجموعات المعارضة

عادة ما يربط عهد السادات بأول تجربة لمصر مع الدمقرطة المحدودة بعد الثورة، إلا أنه لا ينبغى إغفال أن تلك التجربة استمرت لفترة أقل من ثلاث سنوات من إجمالى إحدى عشرة سنة قضاها السادات فى الحكم. فقد قضى السادات الثلاثة أعوام الأولى فى هزيمة أعدائه الداخليين والتحضير لشن الحرب ضد إسرائيل عام ١٩٧٣. وكانت الفترة من ربيع ١٩٧٤ إلى يناير ١٩٧٧ سنوات الانفتاح – تحرير الاقتصاد أولا ثم

السياسـة. وأمضى الرئيس السنوات الأربـع الأخيرة، بعد استياء العامة من السياسات الاقتصادية والخارجية للسادات، خاصة التقارب ثم السلام مع إسرائيل، فى تقليص الحريات السياسية التى سبق أن منحها.

وسـع السـادات فى الفترة من مـايو ١٩٧٤ إلى ينـايـر ١٩٧٧، حرية التعبير ونطاق المشاركـة السياسيـة إلى حد كبير. ويبـدو أن هذا التحرك كانت لـه أسباب اقتصادية وسياسيـة خـارجيـة معقـدة، لكن مـن نـاحيـة السياسـات المحلية، فربمـا كان هدف هـذا التحرك تقسيـم السـاحـة السياسية بين النـاصريـين والماركسيـين والإسلاميين والرأسماليـين العلمانيـين وتعزيز السيطرة عليهم بشرعية جديـدة. كما أن السياسات التحريرية (والسلام الذى تم فى ذلك الوقت مع إسرائيل) فتح المجال لتدفق المزيد من المساعدات الأجنبية من الغرب؛ ومن ثم عزز موارد المجموعات الاستراتيجية[٦].

لقـد استفـادت المجموعـات المعارضـة التـى كانت مقموعـة فى عهـد نـاصر من الإصلاحـات حيث تمكنت من الظهور أو مـن العودة للظهور. وقد كان أهمها الأحزاب السياسيـة والنقابات المهنيـة، وكذلك المجموعات الطلابيـة العلمانية والإسلامية – ويرتبط بـالعناصـر الإسلامية قوى مثل الإخوان المسلمين أو المجموعات الراديكالية مثل الجهاد. وقد لعب الصحفيون دورا هـامـا بين هذه المجموعات المعـارضة وسنناقش وظيفتهم بمزيد من التفصيل فى الفصل الرابع.

ولقـد عـادت الأحـزاب السياسية للظهور على السطح بعد الجدل العـام المحتدم حول مستقبـل الاتحـاد العربى الاشتراكى، الذى بدأ فـى مـايو ١٩٧٤ وبمشاركة مثقفين من جميع التوجهات السياسية تقريبا. وفى أكتوبر ١٩٧٦، عقدت أول انتخـابـات تـنافسية لأول مرة على مدار ما ينـاهز ٢٥ عـامـا نتج عنها ثلاثة "منـابر" عن الاتحـاد الاشتراكى العربـى القـديم، سمح لها بـالعمـل. كانت تلك المنـابر هى تيـار "اليسار" (النـاصريون والماركسيـون، الذي أصبح لاحقا حزب التجمع) و"اليمـين" (من الرأسماليين بدرجة كبـيرة، وأصبح بعد ذلك حزب الأحرار) و"الوسـط" (وهو منبر السادات)، الذى استولى علـى ٢٨٠ مـن مقاعـد البرلمـان البالغ عددهـا ٣٥٢ مقعـدا. ولم يعـترف بـالوفديين والشيوعيـين وغيرهما من التيـارات السياسية، ولكن تم تمثيلهـم كمستقلين (Waterbury، 1983، 366). وعقـب الانتخـابـات التـى عقدت فى ينـايـر ١٩٧٧، ألغي الاتحـاد الاشتراكى العربى المتعثر ووضعت تشريعات جديدة تسمح بتأسيس الأحزاب السياسيـة. وبـالرغم مـن القيود التى يفرضهـا القـانون الجديد الصادر فى ١٩٧٨ ، فقد سمـح لأعضاء من حزب الوفد السابق على الثـورة بتأسيس حزب وفدى جديد – وهو

ما كان يتعارض بشدة مع إرادة الرئيس.

لقد استفادت المجموعات المعارضة فى النقابات المهنية "من ثورة التصحيح" فى ١٩٧١. وترجع جذور المواجهة بين المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة إلى فترة ما قبل الثورة، حينما تأسست أول النقابات الحديثة كمنظمات احتوائية. وقد سمحت الاحتوائية بممارسة التنظيم الذاتي فى المسائل المهنية، وأتاحت كذلك درجات مختلفة من الحريات السياسية داخل النقابات، مثل انتخابات أعضاء مجلس الإدارة. ومن ناحية أخرى، كانت الاحتوائية Corporatism تعنى تمثيل كل مهنة بنقابة واحدة فقط واحتفاظ الدولة بالحق فى التدخل فى شئون النقابة كلما رأت ذلك ضروريا (Bianchi، 1998، 90). وقد أطلق عبد الناصر يد الاتحاد الاشتراكى العربى فى خنق المعارضة فى النقابات من خلال تعيين موظفين موالين للحزب فى مجالس إدارتها، أو عن طريق تجنب الانتخابات أو تجاهل نتائجها. وأحيانا كان الأعضاء المناوئون يتعرضون للاعتقال أو فقد مناصبهم وممتلكاتهم (Leenders، 1996، 7 وWaterbury ، 1983، 345). وقد وجد السادات، الذى وعد بدولة قائمة على حكم القانون والمؤسسات، أن السيطرة على النقابات أكثر صعوبة، خاصة بعد تنحية أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى من مجالس إدارتها. وبدأت السيطرة على النقابات تقع بشكل متزايد فى يد قوى تحريرية طالبت بالمزيد من الحرية للصحافة (الصحفيين) أو دولة مؤسسات حقيقية (المحامين). فعلى سبيل المثال، أعلن فؤاد سراج الدين فى أغسطس ١٩٧٧ عزمه تأسيس حزب الوفد الجديد أثناء مسيرة بنقابة المحامين (Leenders، 1996، 11).

وفى أوائل السبعينيات، تظاهر الطلاب المنتمون إلى حركات اليسار علانية ضد الموقف غير الحاسم للسادات من إسرائيل، وتراجعه عن الناصرية وضد القيود على الحريات السياسية. وردا على ذلك، قام السادات بتشجيع طلاب الجماعات الإسلامية على مواجهة حركات اليسار فى الجامعات. كما أعاد صوت الإخوان المسلمين الذين سمح لهم بإصدار مجلتيهما "الدعوة والاعتصام". وسرعان ما وجه الإخوان المسلمون نقدهم ضد التغريب والفساد وانحلال الأخلاق وعملية السلام (Waterbury، 1983، 362) وطالبوا بالتطبيق الكامل للشريعة. وقد صادفت مطالب وآراء الإسلاميين أرضا خصبة، خاصة بين شرائح الطبقة الوسطى والدنيا من المتعلمين الشباب، الذين كانوا يعانون الفقر، إذ كانوا قد أضيروا بسبب الانفتاح الاقتصادى. وبحلول منتصف السبعينيات أخذت الجماعات الإسلامية التى اتسمت بالعنف فى

الظهـور فى الجامعات المصرية. وقـد أدانت هذه الجماعات بـاقـى المجتمع بوصفهم كفـاراً يعيشـون فى فترة الجاهلية وطالبوا "بدولة إسلاميــة". وكانت أولى الجماعات التــى هاجمت الدولة فى ١٩٧٤[٧]، جماعــة تدعى "شباب محمد"، ولم تبدأ المجموعات الاستراتيجية فى أخذها على محمل الجد إلا فى ١٩٧٧ عندما اختطفت جماعة التكفير والهجرة وزير أوقاف سابق وقتلته (Sagiv، ١٩٩٥).

بـدأ السادات الذي واجه نقـدا واحتجاجات متزايدة – خاصة عقب معاهدة السلام مـع إسرائيل وإصلاحاتــه الاقتصادية[٨] – فى التراجع عن تدابـيره الإصلاحية. ومن أجـل حماية سلطته، استخدم السادات استراتيجية كانت تهدف إلى تعزيز المجموعات الاستراتيجية، ومزج بين التشريعات التى تزيد من القيود، وتكتيكات تضفي الشرعية على نظامه مثل الاستفتــاءات الشعبية والرموز الدينية والعطايا الاقتصادية. وكانت الخطـوة الأولى إقـرار قانون مقيد للأحزاب فــى ١٩٧٧، كان الهدف من ورائه التحكم في ظهـور الأحـزاب الجديدة بواسطة الحكومــة. فقد كان على الأحـزاب الجديدة (وإلى اليــوم) التقدم للجنة شئون الأحزاب المكونة من أعضاء من المجموعات الاستراتيجية أو المعينين من قبل تلك المجموعات، بما فى ذلك وزير الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، يجـب أن تضم تلـك الأحزاب على الأقل ٢٠ من أعضاء البرلمــان ضمن مؤسسيها. ولا يجب أن تعتمد أهدافها السياسية على مصالح إقليمية أو دينية أو طبقية. كما يجب أن تكون أهدافها مختلفة عن أهداف الأحزاب القائمة (انظر El Mikawy، 1999، 33، Harder، 1998، 272). وعندما تأسس حزب الوفد الجديد، على الرغم من القانون الجديد، أصـدر السادات قانون "حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى" وأضفى عليــه الشرعية من خلال الاستفتـاء، وأصدر قرارا بنقل الأفراد المتهمين بـالفساد عقب الثـورة مـن مواقعهـم – وهـى إجـراءات استخدمت بـالفعـل ضد ثلاثة من قـادة الوفد الجديـد (انظر Leenders، 1996، 14، El-Mikawy، 1999، 35). وفى حركة احتجاج مذهلة أعلن الوفد حل نفسه. وفى نفس الوقت تم إسكات حزب التجمع اليسارى المعارض بالإجراءات الأمنية التى اتخذتهـا الدولة (El-Mikawy، 1999، 35). ومن أجل إنقاذ نظام "تعدديته الحزبية"، أطلق السادات فى صيف ١٩٧٨ حزبه الخاص (الحـزب الوطنـى الديمقراطى)، الذى اكتسـح الانتخابات البرلمانيــة بيسر فى ١٩٧٩ (Wterbury، 1983، 371). كمــا أنه منح ترخيصــا لحزب العمل الاشتراكى الذى كان يساريــا فــى بداياته، أملا فى خلق معارضة مواليــة، لكن حتى هذا الحزب انضم إلى كـورال الأصـوات الساخطة. وفى ١٩٨٠، تم إقرار قـانون "حماية القيم من العيب"

– بالأساس من أجل حماية اتفاقيات كامب ديفيد فى ١٩٧٩، من الغضب العام من خلال تعزيز الرقابة الذاتية وفتح المجال لاضطهاد المنتقدين[٩].

فى هذه الفترة من السخط التي تلت العام ١٩٧٧، تجاوز السادات البرلمان فى كثير من المرات، فى اتفاقيات كامب ديفيد، على سبيل المثال، وأضفى على قراراته الشرعية مـن خلال عمل "استفتاءات عامة" كانت تحصل باستمـرار على ١٠٠٪ من الأصوات (Bianchi، 1989، 85). ولتعزيز مكانته بشكل أكبر، وصف الرئيس نفسه بـ "كبير العائلـة المصريـة"، وأحيـا القيـم التقليدية، وأظهره الإعـلام الرسمى علـى أنه مسلم مخلـص (Bianchi، ١٩٨٩، ٨٤). وقد جعلت الشريعة في الدستور المصدر الأساسى للتشريـع. وفى الواقـع العملى اقتصرت قوة مجلس الشورى علـى مناقشة مشروعات القوانـين (Harders ١٩٩٨، ٢٧٣) وكان أعضـاؤه منتخبين جزئيـا والقسم الآخر معينـين من قبل الرئيس. وقـد منح السادات قادة الاتحـادات الموالين ورؤساء بعض النقابـات – مثـل المهندسـين– مزايا كثيرة. فإلى جانـب شراء الـولاء، ساعد الفساد المتزايد المجموعـات الاستراتيجية على السيطرة على قادة الطبقة الوسطى من خلال التهديد بفضحهم. (Waterburry، 1983، 378).

وقـد بـاءت بالفشـل محاولـة النظام الـذي لم يتمتـع بالشعبية فى الظهـور بوجه ديمقراطـى وإسلامى، فى حين كان فى الواقع يصـادر الحريات التى سبق أن منحها، وينتهك المعايير الأخلاقية، ويقمع الإسلاميين. وقد أصبح النظام مكروها تماما ليس من الإسلاميين فحسب، بل من اليساريين العلمانيين أيضا. وفى محاولة يائسة لقمع الانتقـادات، قام السـادات فى سبتمـبر ١٩٨١ باعتقال جميـع معارضيه المعروفين تقريبـا بما فيهـم قائد الكنيسة القبطيـة ومئات الإسلاميـين والصحفيين العلمانيين والسياسيين وقادة النقابات والمفكرين (Waterbury، 1983، 384). وعقب ذلك بشهـر، وخـلال الاحتفال بالنصر فى حرب أكتوبر، اغتيل السـادات على يد شباب من ضباط الجيش الإسلاميين.

يـبرز تحليل تشكيل المجموعات الاستراتيجيـة والمجموعات المعارضة فى عهدى ناصـر والسـادات أربـع نقـاط، لكي نفهـم تاليـا تفاعـل المجموعـات الاستراتيجية والمعارضة.

فـى البداية خلـق ناصر للمجموعـات الاستراتيجية نفـوذا لا يمكن تحديـه. إلا أن سياساته الاقتصاديـة، وربما بدرجة أكبر هزيمته أمام إسرائيل، أصابت المجموعات الاستراتيجيـة بضعـف لم تتغلب عليـه منذ ذلك الحـين. لقد جرد فشـل الناصرية، أى

محاولة للمجموعات الاستراتيجية لحل المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من المصداقية. وقد عبرت مظاهرات عام ١٩٦٨ عن ذلك بالفعل.

أما النقطة الثانية فهى أنه بالرغم من أنه كان يتعين على الأنظمة التالية تقديم بعض التنازلات، فقد كانت المجموعات الاستراتيجية هى التى تحدد دائما هامش الحرية الممنوحة، وأصبح التحرير مقاربة تتجه من القمة إلى القاعدة. ومن ثم كان على السادات إيجاد تركيبة جديدة، لأنه حتى بعد "نصر" أكتوبر ١٩٧٣، لم يتمكن من الاعتماد على شعبية أو كاريزما مثل التى تمتع بها ناصر، ومن ثم شرعيته. وقد كانت تجربة التحرير الاقتصادى والسياسى المحدود تعبيرا عن تلك التركيبة. وبعبارة أخرى، وهذه هى النقطة الثالثة، لم تؤخذ تلك التدابير التحريرية من أجل التحرك نحو الديمقراطية فى آخر الأمر، وإنما لأسباب ربما تكون مضادة إلى حد ما؛ فقد كان الهدف من التحرير خدمة استمرار السلطوية، وإن كان بشكل معتدل.

كان السادات يأمل من خلال إعادة بناء برجوازية الدولة ومنح حيز معين من حرية التعبير للمجموعات المعارضة، فى خلق معارضة موالية، إلا أن مخططاته لتقسيم المعارضة والسيطرة عليها لم تسر بسلاسة. ويرجع ذلك بالأساس إلى أن سياساته الخارجية والاقتصادية لم تلق أى شعبية. فقد انقلبت العديد من القوى السياسية التى كان السادات يشجعها فى البداية عليه، وعلى النظام بأكمله بدلا من الانقلاب على بعضها البعض. وقد كان من أبرز تلك القوى المعارضة الإسلام السياسى. فحينما لم يرغب السادات فى تحمل الانتقادات التى أفادت من الحريات الجديدة، أوقفت التجربة وتم سحب الحريات. إلا أن اغتيال السادات أوضح أن المواجهة مع المجموعات المعارضة لم تكن أفضل وسيلة لحكم مصر. وهذه هى النقطة الرابعة. ومنذ ذلك الحين حاول مبارك، خليفة السادات إيجاد تركيبته الخاصة التى تجمع بين "الكثير" من القسر من جانب المجموعات الاستراتيجية، و"الكثير" من الحريات للمجموعات المعارضة.

٣-٢ المجموعات المعارضة فى عصر مبارك

٣-٢-١ العقد الأول من التحرير فى عهد مبارك

اتسمت السنوات العشر أو الإحدى عشرة الأولى من رئاسة مبارك بتعزيز الاصلاحات التحريرية للسادات. وأطلق الرئيس سراح خصوم السادات وأعاد فتح صحف المعارضة المغلقة وشجع النقاش النقدى حول سياسة الانفتاح التى قام بها السادات (Bian-chi، 1989، 87، Harders، 1998، 275). وقد عقدت الانتخابات البرلمانية فى ١٩٨٤، و١٩٨٧، و١٩٩٠. وفى عام ١٩٨٧، حصل مرشحو المعارضة والمستقلون على نحو ٢٢,٢٪ من مقاعد البرلمان وقد سمح لعدد من الأحزاب الصغيرة بالدخول، فى حين سمح للإخوان المسلمين والناصريين الأفراد بدخول البرلمان بالتحالف مع أحزاب أخرى. وفى وجود الأحزاب، انتعشت صحافة المعارضة وتناول النقد كل شئ تقريبا من الفساد إلى التعذيب. كما أن السلطة التنفيذية قبلت أكثر من أى وقت مضى أحكام المحاكم التى بدا كأنها تقلل من سيطرتها السياسية مثل منح الصفة القانونية للأحزاب السياسية ومدى دستورية القوانين.

ومن ناحية أخرى، فإن العقد التحريرى الأول من حكم مبارك اتسم بعدد من القيود. فلم يسمح للقوى المعارضة التى يحتمل أن يكون لها أتباع أقوياء فى أوساط الشعب المصرى مثل الإخوان المسلمين أو الناصريين بتشكيل الأحزاب[١٠]. ولم يسمح لأحزاب المعارضة بعقد تجمعات عامة إلا قبيل الانتخابات مباشرة – مما يعرقل تأسيس روابط قوية بينها وبين الشعب. كما كان هناك عدم توازن كبير فى الموارد المادية للانتخابات بين الحزب الوطنى الديمقراطى والمعارضة. وقد فاز الأول فى جميع الانتخابات بأكثر من ثلثى المقاعد بمساعدة مسئولى الدولة المزورين (Owen، 1994، 187). وقد كانت المشاركة فى الانتخابات منخفضة بشكل عام، خاصة فى المناطق التى كان فيها مستوى التعليم مثلما هو الحال فى القاهرة والإسكندرية، كما أن البرلمان كان يجدد قانون الطوارئ بانتظام مما يمنح السلطة التنفيذية سلطات إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، تراجعت التدابير التحريرية التى اتخذها السادات فى ١٩٧٩ لتحسين الوضع السياسى والاجتماعى للمرأة[١١]. إن هذه التركيبة التى مزجت بين التحرير الجزئى والتقييد الجزئى، والسلطات الرئاسية القوية إلى جانب بعض العمل البرلماني وهيمنة الحزب الحاكم إلى جانب بعض التعددية الحزبية، خدمت النظام الحاكم بشكل جيد حتى أوائل التسعينيات. لكن التوازن اختل وبدأ النظام يشعر بضرورة اتخاذ تدابير أقوى. وفيما يلى سنتناول المجموعات الأولى الأساسية فى

النظام بمزيد من التفصيل، وبعدها نحلل السياسات المقيدة للحريات التى فرضت فى التسعينيات، وكذلك أثرها على عملية الإصلاح السياسى.

٣-٢-٢ المجموعات الاستراتيجية فى عهد مبارك

نقدم في هذا القسم الذي يعالج المجموعات الاستراتيجية فى مصر عهد مبارك، ثلاث حجج تتماشى مع الحجة الأساسية لهذا القسم وأطروحة الكتاب:

• حظيت المجموعات الاستراتيجية بسلطات دستورية ومادية وتنفيذية وبيروقراطية وتشريعية ومالية هائلة وكذلك بمواد رمزية هامة.

• لم تظهر المجموعات الاستراتيجية عامة أى ميل حقيقى لاستخدام تلك الموارد من أجل الدمقرطة.

• بالرغم من وجود اختلافات فى الرأى بين المجموعات الاستراتيجية، فإن اعتمادها التام على الرئيس يجعل من غير المرجح إطلاق أى تغيير أساسى ضد إرادته.

وفى بعض الأحيان يطلق على المجموعات الاستراتيجية فى مصر "التحالف الحاكم" أو "تحالف النظام الحاكم". إلا أنه من المهم فهم أن موارد السلطة لدى "شركاء التحالف" غير متساوية بدرجة كبيرة. ومما لا شك فيه، فإن زعيم المجموعات الاستراتيجية هو الرئيس. لكن لا يمكنه الحكم بدون من يلونه مباشرة وهم مستشاروه المقربون، وكبار رجال الجيش، ومؤسسات الدولة والقطاع العام والحزب الوطنى الديمقراطى ومجلس الوزراء وكبار رجال الأعمال وعلماء الأزهر. ولضمان دعمهم، منح الرئيس القادة التاليين له درجة من حرية العمل في السياسات أو المجالات الإدارية وسهل لهم الحصول على مزايا رسمية وغير رسمية معينة. ومن ناحية أخرى، فقد تمكن من إزاحة الخصوم من السلطة عندما اقتضت الضرورة؛ ومن ثم سيطر على الائتلاف الحاكم. ونتيجة لذلك، لم يتمكن أى من أعضاء الائتلاف الحاكم، فيما عدا الاستثناء المحتمل للأزهر، من تعبئة قواعد مستقلة تتحدى السياسات الأساسية للرئيس. وبالرغم من اختلافها من آن لآخر، فإن هذه المجموعات مجتمعة تتحكم فى موارد القوة الرئيسية فى البلاد.

٣-٢-٢-١ الرئيس

تلقى الرئيس مبارك تعليمه كضابط عسكرى، وظهر كقائد ناجح للقوات الجوية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأصبح نائبا للرئيس فى عهد السادات. وحتى ذلك الحين، لم يكن لديه الكثير من الخبرة السياسية، وكان يوصف بأنه سياسى تكنوقراطى لا يميل إلى الحيل السياسية وشبكات المحابين مثل سابقيه (Beattie 1991، 33). عقب اغتيال السادات، الذى شهده مبارك حيث كان واقفا إلى جوار الرئيس، جعل الاستقرار الاجتماعى ومحاربة الفساد أهدافه الرسمية (عبد العال ١٩٩٢، ٢٨٦). وقد وصف مساره السياسى بكونه براجماتيا، لكنه غير ملهم، يتحرك فى منطقة ما بين الناصرية والانفتاح دون اعتماد أى أيديولوجية محددة خاصة به.

يمكن القول بأن الحاجة إلى المزيد من الديمقراطية لم تكن أبدا إحدى أولويات مبارك. لا شك أنه أكد باستمرار على الحاجة إلى الدمقرطة (Owen، 1994، 189). فعلى سبيل المثال، فى خطاب ألقاه فى يونيو١٩٩٩ بجامعة واشنطن:

"أشار مبارك إلى أنه فى مقدمة حقوق المجتمع المدنى "المشاركة السياسية وتوسيع نطاق الديمقراطية والحكومة المسئولة". وذكر أن مصر تخطوعلى طريق الديمقراطية "بثقة"، قائلا "إننا لن نتراجع ولن يتزعزع إيماننا بسيادة القانون". وأضاف أنه يتم تعزيز الديمقراطية فى مصر من خلال "روح التسامح والتعاون التى يعرف بها الشعب المصرى.. وذكر أن الحكومة المصرية "واعية بحقوق الإنسان وتحترمها تمام الاحترام". وأضاف أن حقوق الإنسان تتضمن حق كل فرد فى حرية الكلام والتعبير والإشباع الفكرى. وأكد مبارك أن "هذه البلاد يتساوى فيها الجميع أمام القانون، من حيث التطبيق والروح، رجالا ونساء، فلاحين وحضريين، أغنياء وفقراء، بغض النظر عن معتقداتهم". (الأهرام ويكلى ١–٧ يوليو ١٩٩٩).

إن الزعم بأن كل شئ يسير على ما يرام فيما يتعلق بالدمقرطة يعني ضمنا أن لا حاجة إلى أي عمل إضافى فى هذا المجال. إلا أنه، ومما ينطوى على تناقض ما، يؤكد مبارك فى مناسبات أخرى أن البلاد تحتاج أولا إلى تنمية اقتصادية قبل بدء إصلاحات سياسية أساسية (الهيئة العامة للاستعلامات، بدون تاريخ، ١٠). ومما يثير الدهشة أيضا تأكيد مبارك على أن الديمقراطية فى مصر مضمونة من خلال "سيادة القانون" فى مصر؛ حيث إن العديد من القوانين، على سبيل المثال، قانون الأحزاب أو العديد من قوانين الصحافة، لا تتماشى مع الحكم الديمقراطى (Beattie، 1991، 33).

ويزعم أن مبارك، منذ الثمانينيات، بدا مستعدا بشكل متزايد لقبول أحكام المحاكم

كقيد على سلطاته، على سبيل المثال، عندما أعيد تأسيس حزب الوفد فى ١٩٨٤ أو عندما قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قوانين الانتخابات عامى ١٩٨٤ و١٩٨٧ مما ترتب عليه إعادة الانتخابات (Baaklini et al، 230، 232)[١٢]، إلا أن الرئيس أقر أيضا بشكل متزايد استخدام المحاكم العسكرية ضد الإسلاميين المسلحين والمعتدلين أيضا فى فترة التسعينيات (Springborg، 1998، 33)، مما يشير إلى عدم الرغبة فى التعويل بشكل كبير على استقلال القضاء[١٣]. ومما يقلل من أوراق الاعتماد الديمقراطية للرئيس حقيقة أن المحاكم العسكرية قد أصبحت أحد أبرز العناصر لانتهاكات حقوق الإنسان فى فترة التسعينيات[١٤].

لقد افترض بعض المراقبين أن مبارك قد يتنحى عقب فترته الرئاسية الثانية فى ١٩٩٣ أو الثالثة فى ١٩٩٩ (Beattie، 1991، 34، Owen، 1994، 193). إلا أنه يبدو الآن أنه يخطط للبقاء فى الحكم حتى وفاته مثل سابقيه؛ حيث إنه رشح نفسه لفترة رئاسية رابعة تمتد لستة أعوام فى خريف ١٩٩٩ وانتخب بنحو ٩٤٪ من عدد الأصوات. وبواسطة إجراءات ديمقراطية شكلية فقط "للانتخابات" الرئاسية[١٥]، فإن مبارك يدعم كأمر واقع نمطا من الخلافة السياسية، وهو أمر غريب على الممارسات الديمقراطية، ولكنه ليس بالأمر غير الشائع فى العالم العربى[١٦].

إن السلطات الدستورية الواسعة التى يتمتع بها مبارك، بما فى ذلك حقه فى تعيين المسئولين فى أعلى المناصب فى جميع قطاعات الدولة، ضمنت سيطرته التامة والمريحة على الجيش ومجلس الوزراء والأجهزة الأمنية والشرطة وكذلك مؤسسات الدولة والحزب الوطنى الديمقراطى الذى يترأسه. ومن خلال نواب الحزب الوطنى الديمقراطى، الذين يعتمدون على النفوذ الحكومى فى حملاتهم الانتخابية، يمكن للرئيس غالبا السيطرة على وضع القوانين. كما يضمن أيضا التجديد المستمر لقوانين الطوارئ، التى تمده بسلطات تنفيذية وتشريعية إضافية عند الضرورة. كما أن وسائل الإعلام الإلكتروني (التليفزيون والإذاعة المصرية) وكبرى الصحف تعد موردا آخر فى يد الرئيس. وعادة ما تبدأ وسائل الإعلام هذه عملها بالإخبار عما صرح أو قام به الرئيس، ومن ثم يشير ذلك إلى أنها أهم من باقى الأخبار المحلية أو العالمية. وعادة ما تصفه هذه الوسائل بكونه دؤوبا على العمل ومسلما مخلصا وبطل حرب أكتوبر ورب العائلة المصرية الكبيرة. وتظهر قرينته، سوزان مبارك وهى تترأس المشروعات التعليمية والخيرية وتدعى "ماما سوزان". وكما سيوضح القسم ٣-٣-٢، فوفقا لبعض المراقبين - فإن حقوق الإنسان فى مصر مأزومة لحد بعيد، مما يثير شكوكا كبيرة حول الالتزام "الواعى والمحترم" للقيادة المصرية العليا بهذه الحقوق.

٣-٢-٢-٢ الجيش

يوصف الجهاز العسكرى المصرى فى بعض الأحيان بأنه "البنية الثانية" بعد الرئيس (Jreisatm 1997، 94). وهو يستمد أهميته ووفرة موارده من فكرتين مترابطتين: أولا أن جميع رؤساء مصر وصلوا إلى السلطة لكونهم ضباط في الجيش وليس لكونهم منتخبين. ثانيا: كون الجيش لعب دور الملاذ الأخير لكل رئيس. إن كلتا الفكرتين كانتا وما زالتا تحملان تأثيرات هامة بالنسبة لفرصة التغيير الديمقراطى. فقد استبعدت الفكرة الأولى أى خلافة ديمقراطية للقيادة فى الماضى. وبالرغم من أن مبارك لم يعين نائبا للرئيس، فهناك احتمال أن يشغل الجيش المنصب الرئاسى الشاغر فى حال وفاة مبارك أو اغتياله (Harders، 1998، 276). وقد حالت الفكرة الثانية دون فقدان الرؤساء لسلطاتهم "فى الشارع"؛ حيث قام الجيش حتى الآن بسحق أى انتفاضة شعبية كلما اقتضت الضرورة. وبالفعل، فإن أعمال الشغب لقوات الأمن المركزى فى مصر عام ١٩٨٦ لم توضح أن المجموعات الاستراتيجية المصرية يمكن أن تعتمد على التفوق المادي للقوات المسلحة في السياسة المحلية فحسب، بل إن الجيش أكثر ولاءاً إلى حد عدم السعى للوصول إلى السلطة إذا ما سنحت له الفرصة[١٧].

ومن ثم، فانه بالرغم من الوضع الاستراتيجى للقوات المسلحة، فقد ضمن مبارك، مثلما فعل السادات، السيطرة عليها. وقد ساعدت العديد من العوامل فى ذلك.

أولا: استمر فى عهد مبارك التوجه نحو إبعاد الضباط من مجلس الوزراء، مما يقلل تدخل القيادات العسكرية فى السياسات، وليس هناك سوى ضابطين فقط فى كافة مجالس الوزراء فى عهد مبارك: وزيرى الدفاع والانتاج الحربى (الطويل ١٩٩٦، ١٣٩).

ثانيا: أظهرت تنحية وزير الدفاع واسع النفوذ، أبو غزالة من منصبه فى أبريل ١٩٨٩ التفوق المستمر لقوة الرئيس بمواجهة قيادة الجيش[١٨].

ثالثا: بالرغم من القيود على الميزانية، تمكنت القيادة السياسية من استرضاء ضباط الجيش من خلال شراء الأسلحة المتطورة (ساعد على ذلك تلقى أكثر من مليار دولار أمريكى كمعونة عسكرية سنوية منذ أواخر السبعينيات) وإضافة إلى المزايا الاقتصادية. وتتمثل تلك المزايا بشكل أساسى فى اشتراك القوات المسلحة بعدة ملايين من الجنيهات فى كافة الصناعات فى البلاد تقريبا[١٩]. رابعا: استمر الجيش، مثل غيره من قطاعات الدولة فى النمو. وفى حين حالف الحظ الضباط الأحرار فى ١٩٥٢ حيث تمكنوا من مراوغة أو خداع القيادة العسكرية غير المؤهلة فيما يبدو ومن

ثم الاستيلاء على البلاد[٢٠]، فإن ذلك يعد أكثر صعوبة الآن مع جيش مكون من نصف مليون وهيئة كبيرة من كبار الضباط وضباط أكثر مهنية (الطويل ١٩٩٦، ١٤٠).

ولا يعرف الكثير عن الآراء السياسية لقادة الجيش، لكن نفترض أنهم يشاركون الرئيس إلى حد بعيد آراءه الحذرة حول الدمقرطة، ولعل مما عزز لديهم هذا الاتجاه الفرص الهائلة لتحقيق مكاسب مالية خاصة، والمراقبة العامة الأقل مقارنة بالقطاعات الأخرى للدولة، لذا قد لا تكون الدمقرطة، التى قد تزيد الرقابة مرغوبة كثيرا (Beattie1991، 37).

من ناحية أخرى، يمكن تخيل أن الدور المتناقض للجيش فى السياسة ونشاطاته الاقتصادية وما يصاحب ذلك من اتصال متزايد بالمدنيين، قد يخلق مجموعة من الضباط ذوى عقليات ديمقراطية (Beattie، 1991، 38)، إلا أن السؤال إلى أي مدى ستكون تلك المجموعة مؤثرة؟ ويجب طرح السؤال نفسه فيما يتعلق بالعناصر الإسلامية المحتملة فى الجيش، إلا أن مراقبة القيادة السياسية للجيش وتغيير المناصب إذا ما اقتضى الأمر، يجعل من غير المرجح نجاح مثل هذا الاختراق خارج صفوف المجندين وضباط الصف وصغار الضباط.

٣-٢-٢-٣ مجلس الوزراء والمحافظون وكبار الموظفين ورؤساء القطاع العام والحزب الوطنى الديمقراطى

تعد الحكومة ما يصاحبها من هياكل كبرى مثل البيروقراطية والقطاع العام والحزب الوطنى الديمقراطى الحليف الثاني التالي للجيش في التحالف الحاكم تحت قيادة الرئيس. وسنلاحظ فى الفصلين الرابع والخامس أن القسم الأكبر من الصحافة يرتبط بشدة بذلك الهيكل وأن عددا من الصحفيين يتعاونون معه بشكل وثيق.

إن العديد من أعضاء مجلس الوزراء موظفون أو أكاديميون سابقون ذوو خلفية سياسية محدودة أو لا يتمتعون بأى خلفية، بمن فيهم عاطف صدقى وعلى لطفى، وهما رئيسا الوزراء السابقان على كمال الجنزورى اللذين شغلا المنصب حتى أكتوبر ١٩٩٩.[٢١] ولكونهم تكنوقراطيين، فهم عادة لا يميلون إلى الجدل الأيديولوجي مع الأحزاب المعارضة، ويُعتقد أنهم يتخذون فى قضية الدمقرطة موقفا مشابها لموقف الرئيس ([٢٢]Beattie، 1991، 35). إن مجرد وجود بعض الحقائب الوزارية – مثل وزارة الإعلام – يضع التزام الحكومة بالدمقرطة موضع شك ويظهر كيفية استخدام مؤسسات الدولة للموارد الاستراتيجية للدولة لدعم حكم المجموعات الاستراتيجية. إن

خدمـات الإذاعة والتليفزيون التى تسيطر عليهـا الوزارة لا تمتدح مجهودات الحكومة بشـكل مستمـر فحسب، بل عـادة ما تحـول دون وصـول المجموعـات المعارضة إلى الإعـلام. وحيـث تصل نسبة الأمية بين السكان إلى ٥٠٪، فإن الائتلاف الحاكم يتمتع بـاحتـكار واسع للسلطة. وفى حـين تم بيع الشركات الأقل أهمية للقطاع الخاص، فقد تم استبعـاد خصخصة هذه الأصول الاستراتيجية إلى الآن (Napoli et al، 1995، 43، وAmin، 1997، 4)[٢٣].

نظريـا يتمتع الـوزراء بـالسلطة والمسئولية عـن وضع السياسـات العامة، وتقديم التوجيهات لكبار الموظفين وإعداد الميزانية العامة وطرح القوانين والتخطيط للتنمية المحلية (Jreisat، ١٩٩٧، ٩٤). أما عمليا فقد اكتسب بعض الوزراء (وليس جميعهم) سمعة أن أولوياتهم هى خوض معارك ثانوية مع غيرهم من الوزراء والسلطات رغبة فـى توسيع نفوذهم الشخصى والاستحـواذ على الأموال المتاحة. ويبدو أن التعديلات الوزاريـة التـى جرت فى ينايـر ١٩٩٦ ويوليو ١٩٩٧ قد غذت تلـك الخصومات، حيث انقسـم بعضـ الوزراء وخلق البعض من الوزراء الجـدد تشابكا مع وزراء قدامى أو مع السلطـات التـى كانت قائمة فيما سبق[٢٤]. وقد ذكرت هـذه التعديلات الوزارية أعضاء مجلس الوزراء أن مناصبهم تعتمد فى نهاية الأمر على قرارات رئاسية. ووفقا "للتقرير الاستراتيجـى العربـى" (مركـز الدراسـات السياسيـة والاستراتيجيـة ١٩٩٨، ٢٦٤)، فقـد اتخذت المعارك بين الـوزراء أبعادا جديدة فى ١٩٩٧ حيـث يبدو أنهم خاضوهـا بمساعـدة الصحـف الخاصة الناشئـة[٢٥]. وبـالرغم من أن شجـارات الوزراء قد تحد من خلق مراكز قوى مستقلة، ومن ثم تضمن السيطرة التامة للرئيس على مجلس الوزراء، فقد كانت هذه النزاعات مسئولة أيضا عن عدم الكفاءة البيروقراطية[٢٦].

وينطبـق الكثير ممـا سبق علـى المحـافظين وكبار المـدراء ورؤسـاء القطاع العام وأعضـاء الحـزب الوطنى الديمقراطى. يقوم الرئيس بـاختيـار المحـافظين، ويذكر أنهم يشاركـون الحكومة موقفها المتلكـئ من الدمقرطة؛ حيث إن أغلبهـم من كبار ضباط الشرطـة، ويبـدو أن اختيارهم يؤكد على عـزم الائتلاف الحاكم الاحتفـاظ بـالسيطرة التامة على البلاد. وفى نفس الوقت، فإن نفاذ هؤلاء الضباط إلى المناصب العليا فى الإدارات يساعد على ضمان ولاء قوات الشرطة (Beattie، 1991، 36).

وبنفس الدرجة سيكون من غير الملائم توقع الكثير من الدفع نحو التغيير السياسى من جانب البيروقراطية القوية والمنظمة هرميا والقطاع العام اللذين بلغ عدد أفرادهما ستـة ملايين موظف، إلا أنه لا ينبغى التقليل مـن إمكانية عرقلتهم للإصلاحات. وقد

وصف جريسات مؤسسات الدولة فى مصر بأنها "الصخرة التى يمكن أن تنكسر عليها أمواج القرارات والتحركات السياسية أو تتلاشى إلى لا شئ وبدون أن تمس حصانتها" (١٩٩٧، ٩٥). ويبدو أن العديد من المسئولين غير مهتمين بالتغيير، إلا أنهم يقاومون أى شئ يهدد امتيازاتهم، حتى وإن تمخض ذلك عن مضار كبرى للعامة. فعلى سبيل المثال، أبطأ العديد من رؤساء القطاع العام فى مصر من خصخصة شركاتهم القابضة حتى عام ١٩٩٦ (Pawelaka، 1997، 55). كما كانت هناك شكاوى من الإهدار البيروقراطى الدائم للموارد وانتهاكات حقوق الانسان وعدم الرغبة فى تحمل مسئولية تلك الممارسات (السيد ١٩٩٦، ١١٥)[٢٧].

ويشبه الحزب الوطنى الديمقراطى بيروقراطية الدولة فى بعض الجوانب حيث أنه حزب الحكومة ويترأسه رئيس الجمهورية وأمينه العام نائب رئيس الوزراء يوسف وإلى. ويبدوالغرض الأول للحزب الوطنى الديمقراطى ضم كل فرد يحتل موقعا قياديا فى البلاد إلى صفوفه: من رؤساء القطاع العام إلى قادة القطاع الخاص، ومن الوزراء إلى عمد القرى. ونظرا لهذا العدد الهائل من الأعضاء، فلا يدعو للدهشة عدم وجود برنامج سياسى واضح مع وجود رؤى ومصالح سياسية مختلفة. ومن المرجح زيادة التنافس داخل الحزب الوطنى حول الغرض الثانى للحزب وهو العمل بوصفه قناة الحكومة المفضلة لضخ الخدمات الاجتماعية (Korany، 1998، 63). وفى البرلمان حيث يتمتع الحزب الوطنى بأغلبية كبيرة، يتحول هذا التنافس حول الخدمات إلى جدال حاد بين أعضائه، بما فى ذلك الصراع مع ممثلى الحكومة (Baak-lini et al، 1999، 235). وكما يقترح بعقليني وآخرون (٢٣٦)، هناك شك حول ما إذا كانت هذه الخلافات داخل النظام "يمكن أن تخلق ضغوطا للتحول إلى أشكال أكثر ديمقراطية للحكم". وفى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥، وصلت الخلافات الداخلية حد العراك بالأسلحة بين مرشحى الحزب الوطنى وأتباعهم مما أدى إلى "حالة من الفوضى والانقسام" داخل الحزب (مكرم عبيد ١٩٩٦، ١٣٠، ١٣٢). حتى وفقا لأمين عام الحزب الوطنى، فإن "أيديولوجية" معظم الأعضاء تتلخص ببساطة فى الاقتراب من الرئيس بأقصى صورة ممكنة[٢٨].

وقد اعتمد مرشحو الحزب الوطنى الديمقراطى فى حملاتهم الانتخابية على قوانين انتخابات متحيزة، وبعض التزوير واحتكار وسائل الاعلام الالكترونية المملوكة للدولة والموارد المادية الهائلة للدولة (Beattie، 1991، 42). وتخفي قوة الموارد هذه ضعفا ظاهرا، حيث توضح أنه لا يمكن النظر إلى الحزب الوطنى كحركة جماهيرية

حقيقيـة، ولكن يتعين وصفه بـأنه كيـان فوقي مصطنع قد يتداعى بدون الضخ الدائم للأمـوال وغيرهـا من أنـواع الدعـم. وتعكس سطحية نجـاح الحزب الوطنـى الضعف الأيديولوجـى للمجموعـات الاستراتيجية بـأكملها. ويشير اعتمـادهم على القوة المادية والبيروقراطيـة الضخمة والرشاوى الاقتصـادية للبقـاء فى السلطة، افتقـار حكمهم إلى قبـول الجمـاهير. وفى محـاولـة لتحسين هذا الوضـع، سعـت المجموعـات الاستراتيجية للحصـول علـى الدعـم الأيديولوجى من الأزهـر. إلا أن هذا "العلاج" أثبـت أنه مشكلة أخرى أمام الدمقرطة.

٣-٢-٢-٤ الأزهر

فى عهد نـاصر والسادات، كـان الأزهر "الأسير" المذعن للدولة، حيث شجب الإخوان المسلمـين أخلاقيا فـى الخمسينيات والستينيات، وبـارك اتفاقيـات كـامب ديفيد التى وقـع عليهـا السـادات فى ١٩٧٩. وقد تغيرت هذه المواقف فى عهد مبـارك إلى الحد الذى وصفـت فيه المؤسسة بـأنها "فـاعـل مستقل" (Barraclough، 1998، 237 and 239). وترجـع سلطـة الأزهـر إلى كونه أقـدم جـامعة فى العالم الإسلامـى ولإصداره الفتـاوى. والفتاوى غير ملزمة قـانونيـا، إلا أنها تلقى قبولا عـاليا لدى العـامة وترجع إليهـا الحكومة وحتـى الجماعـات المتطرفة لإضفـاء الشرعية علـى أفعـالها. وفى فترة التسعينيـات، استعـاد الأزهر قوته التقليدية بسبب حـاجة الدولة لإضفـاء الشرعية على حربهـا ضـد الإسلام الجهـادي. ومن أجل الحصول على دعـم قوى من الأزهر، أفـاضت الحكومة فى منحـه السلطات مثل سلطة الرقـابة الدينية على وسـائل الإعلام المملوكة للدولـة وإبداء الرأى فـى المنـاهج المدرسيـة (Barraclough، 1998، 242 and 246). وقـد شجـع الشيخ جـاد الحق، شيخ الأزهر مـن ١٩٨٢ إلى ١٩٩٦ ذلك التحويل للسلطات بشدة إلا أنه لم يظهر دائمـا دعمـا صريحـا للحكومة.

يتحـدث الأزهر على سبيـل المثـال، بـانتظام ضد الإسلام الجهـادي، إلا أنه لا يلقى بـاللائمـة فى حـدوث العنف علـى المسلحين، بل علـى العلمـانيين "غـير المسؤولين"، والمحتوى الإعلامي "غير الإسلامـى" والتغير الاقتصـادى والاجتمـاعى وهـى أمور تمس السيـاسـات الحكوميـة (Barraclough، 1998، 240). وقـد أدى هذا الموقف على سبيـل المثـال إلى التنديد بـالمؤتمر الـدولى للسكان والتنمية الذى عقـد بـالقـاهرة عـام ١٩٩٤ ، "وذلـك لافتراضه أن زيـادة السكـان تؤدى إلى الفقر، وبسبب مبدئه الذى يقبل شرعيـة العلاقـات الجنسية خـارج إطار الـزواج". (Barraclough، 1998، 245).

ونظـرا لشرعيــة تصريحــات الأزهر، فقد أتــى هدف الحكومــة لتوجيه انتبــاه الشعب المصرى إلى تقليل المواليد بنتائج عكسية.

وفــى عــام ١٩٩٢، تلقى المجتمــع العلمانى فى مصــر صدمة أخـرى عندما أعلن الشيــخ الغـزالى، وهو من كبار رجال الأزهر، ردة الكاتب فـرج فودة. وكان فودة الذى وصف بأنه "أكثر نشطاء حقوق الإنسان جراة فى مصر" قد سخر من الإسلام المتشدد (Index on censorship 1992، ظهـر الغـلاف). وبعـد أسبوعين من هذا الحكم الدينـى، قتل فـودة وأعلنت الجماعة الإسلاميــة التى أعلنت مسئوليتهــا عن قتله أنها طبقـت قرار الأزهر (Barraclough، 1998، 241). كما دعا شيخ الأزهر الحكومة إلى إعدام نصر أبو زيد، الأستاذ بجامعة القاهرة والمعروف دوليا، بسبب "ردته" حيث أعاد تفسير القرآن (Viorst، 1998، 169،). وبالرغم من تجاهل الحكومة لذلك، فقد كان على أبي زيد أن يهاجر خشية أن يلقى نفس مصير فودة.

ومما لا شك فيه أن الدولة تحتفظ بسلطة تعيين شيخ الأزهر وعندما توفى جاد الحق، حـل مكانــه الشيخ محمد سيد طنطــاوى المعروف بآرائه السياسيــة الأكثر اعتدالا عن سابقــه[٢٩]. إلا أنه بالرغم من آراء طنطاوى، فقد وجدت جماعة من العلماء المحافظين نفسها داخل الجامعة ومازالت مستمرة فى نشر الخطاب المحافظ (Viorst، 1998). أما ما الذي سيحدث إذا ما تحالف الأزهر صراحة مع الإخوان المسلمين فهو أمر محل نقاش، إلا أنه قد لا يتمكن من تهديد الحكومة بتنحيتها عن السلطة كما توضح إشارات البعضـ (على سبيل المثــال Barraclough ، 1998، 249). نظرا للحزمة الهائلة من القوى المادية والعسكرية والأمنية التى تسيطر عليها الحكومة.

وممــا يعقد إمكانيــة الدمقرطة فى مصر حقيقة أن الحكومة ربطت نفسها بشدة مع مؤسســة تتعارضـ آراؤها مع حرية الفكر. والأنكى أن النظام يسعى إلى الحصول على الشرعيــة من خــلال التحالف مع مؤسســة دينية بدلا من الشعـب مباشرة، مما يجعل الدمقرطة الحقيقية مستحيلة طالما استمرت تلك الترتيبات.

٣-٢-٢-٥ القطاع الخاص

منـذ بداية الانفتــاح أصبحت برجوازية الأعمال فى مصر أكـثر دولية وأكثر بروزا فــى السياسة. وبالرغم من سيطرة القطاع العام ومؤسسات الدولة على أصول ضخمة مثــل مصــر للطـيران أو الإعــلام الإلكترونــى، فــإن بعض شـركات الأعمــال الكبرى و"الاستراتيجية" أيضا مثل خدمات الهاتف المحمول تخضع للقطاع الخاص الآن. كما

تذكر الحكومة رجال الأعمــال "بالمسئوليات الاجتماعية" وتطلب منهم دعم مشاريع التنميــة (انظر على سبيل المثال وكالة الأمة للصحافة، بدون تاريخ، ب، ١١٥). إلا أن رجــال الأعمال لم يحرروا أنفسهم من وصاية المجموعــات الاستراتيجية التى تسيطر على الدولة. ومن ثم، لم تظهر أى مجموعة ضغط متجانسة ذات قاعدة مستقلة قوية.

تتعارض مصالــح رجــال الأعمــال أحيانا مــع مصالح مسئولى الدولــة أو كبار البيروقراطيــين، وبخاصــة فــى مجــالات تسريع الخصخصــة والقضاء علــى الروتين وتقليل حجم البيروقراطيــة (Murphy، 1995، Brower، 1995)[٣٠]. وقد أصبح وجــود رجال الأعمال أكبر فى الحيــاة السياسية فى مصر فــى التسعينيات كما أشار وجود ٦٦ من رجال الأعمال انتخبوا أو عينوا بالبرلمان فى ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، تعاونــت جمعيات رجال الأعمــال بشكل وثيق مع السلطة التنفيذية والبرلمان لإصدار قوانين للإصلاح الاقتصادى. كما قام رجال الأعمال بإصدار بعض الصحف.

إلا أن كبار رجال الأعمال والمتوسطين منهم الذين يسيطرون على صناعات خاصة كـبرى عــادة ما يتسمون برغبتهم فــى السعى للحصول على رعاية مــن الدولة، وعدم الاهتمــام برفــاه البلاد، وغياب الاهتمام بالدمقرطة والخصومــة الشديدة فيما بينهم (Brower، 1995، 78، وعبــد المجيــد 1999، ومرســى 1999). ويذكــر أن العديد مــن رجال الأعمال متوسطــى المستوى من أعضاء مجلس الشعــب استخدموا المجلس كقناة للنفاذ الشخصى إلى أصحاب النفوذ السياسي (عبد المجيد ١٩٩٩) ويبدو معظم عملهــم التشريعــى لصالح مصالح رجــال الأعمال (مرسى ١٩٩٩). وقــد كانت هنــاك ملاحظــات مشابهة فيما يخص الشريحة العليا. وكمــا يذكر وحيد عبد المجيد، محرر التقريــر الاستراتيجــي العربى، لم تظهر جماعة ضغط مميــزة: "لا توجد قوة اجتماعية – سياسيــة متجانســة عاملة، تعبر عن مصالح طبقة معينة ولها برنامجها الخاص للمستقبــل. كمــا يعنى ذلك أن أفراد الشريحة العليا ليس لديهم مصدر للتأثير مستقل عن الحكومة قد يستعمل كرافعة. ومن ثم، فإنهم إما ينشدون التأثير أو يحصلون عليه من خلال علاقات التأييد" (عبد المجيد ١٩٩٩).

وبالمقابــل تميــز صغار رجــال الأعمال بآرائهــم الديمقراطية والعمــل خارج مدار الحكومــة. وقــد كان العديــد من هؤلاء نشطــاء فى الحركــة الطلابية فــى السبعينيات وعملــوا فيما تسمى "المدن الصحراوية" حيث يمكن لرجال الأعمال العمل بشكل أكثر استقلالية عن الحكومة أكثر منه فى أى موقع آخر فى الاقتصاد المصرى (عبد المجيد 1999، Brower، 1995، 90)31. ويذكر بروور:

"إذا ما ظهرت طبقة برجوازية جديدة من رجال الأعمال فى مصر، فستتكون من مستثمري المدن الجديدة" (١٩٩٥، ٩٠)

ومن ثم، فهو أكثر تفاؤلا بقليل عن عبد المجيد الذى يخلص فيما يتعلق برجال الأعمال عامة إلى أن:

"أى تقدم نحققه نحو المزيد من التنمية الديمقراطية فى مصر، لن يكون مجتمع الأعمال مسئولا عنه" (١٩٩٩).

قد يكون هذا الرأى شديد السلبية إذا وضعنا في الاعتبار نشاطات رجال الأعمال غير الفاسدين والمؤمنين بالسوق الحر والديمقراطية، الذين انضم بعضهم للمجتمع المدني، وهذه النقطة سنعالجها فيما بعد، إلا أنه، بإيجاز، لا يمكن إغفال أن التأثير السياسي للقطاع الخاص في مصر على التغيير السياسي الديمقراطي قد ظل محدودا على مدار التسعينيات بالرغم من زيادة الأصول التي يملكها.

٣-٣ الإسلام الجهادي وغياب الحريات السياسية فى التسعينيات

لقد ألمحنا فى القسم ٢-٤ أن الإسلام المسلح أدى إلى ظهور الخوف من "الظروف الجزائرية" بين الشركاء الدوليين لمصر الذين كانوا بدورهم حذرين من دفع المجموعات الاستراتيجية بقوة نحو الديمقراطية. ولم يعكس ذلك الخوف التحالف المصرى الحاكم فحسب، وإنما المجموعات العلمانية المعارضة. فقد كان لـ "عقدة الجزائر" التأثيرات التالية على الدمقرطة:

• استخدم التحالف الحاكم هجمات المسلحين لاتخاذ عدد من التدابير لنزع الحريات لم تستهدف المسلحين فحسب، بل طالت أيضا الإسلاميين المعتدلين. وعلاوة على ذلك، حاول الحكم تعزيز مؤهلاته الإسلامية حتى على حساب الحريات المدنية.

• أدى صعود الإسلام السياسى بعدد من المجموعات العلمانية المعارضة للتحالف بدرجة أوثق مع الحكومة السلطوية مما أضعف المعارضة ضد المجموعات الاستراتيجية.

كما تم توجيه مجموعة أخرى من التدابير الحكومية ضد المجتمع المدنى مما يعكس تدهور المناخ الليبرالى الذي ظهر في مصر فى فترة الثمانينيات. ومن ثم، فبالإضافة إلى ذلك أود أن أطرح أن:

• فترة التسعينيات شهدت تراجعا عاما في الحريات السياسية، وهو تراجع لا يمكن تفسيره دائما بتزايد موجة العنف السياسي.

وقبـل مناقشـة التدابـير الحكوميـة المقيـدة للحريـات وردود أفعـال المجموعات المعارضة العلمانية أو الإسلامية منها، دعنا نقدم الإسلام السياسى الجهادي.

٣-٣-١ الإسلام الجهادي

لقـد واصلـت المجموعـات المسلحة التى نشـأت فـى السبعينيات والتـى ناصرت بالعنف فكرة تأسيس مجتمع وحكم أكثر إسلامية، العمل فى الثمانينيات وبخاصة فى التسعينيات، بالرغم من أن صورتها الاجتماعية تغيرت بعض الشئ. فقد نزع جهاديو التسعينيـات إلى كونهـم أصغر سنـا، وأقل تعليما وأشد فقـرا، ويقيمون في الغالب فى مناطـق ريفية عشوائية حول الضواحى أوالعشوائيات المدينية" (انظر Cassandra مقتطـف مـن Harders، 1998، 285. انظر أيضـا إبراهيم ١٩٩٦، ، ١٣٢). ويبدو المسلحون بطرق عدة نتاجا للنظام التعليمى الراكد، والظروف الاقتصادية المتدهورة للطبقات الدنيا والوسطى الدنيا. ومما أشعل الحركة أيضا الغضب الأخلاقى من تدفق القيـم الغربيـة، والسلام غير المرغوب فيه مع إسرائيـل، والشعور بالتهميش السياسى (إبراهيم ١٩٩٦ ب، Bayat، 198). وكما يرى إبراهيم، فقد ".. انتشر الشعور بالغربة وزاد الإحساس بـه منذ تلـك العقـود الأولى" (السبعينيـات) (١٩٩٦، ب، ١٣١). "لقد مثلـت الإسلاموية فى مصر حزمـة أيديولوجية نفت كل الأسباب المعلنة حول .. حالة الحرمـان – التبعية الاقتصادية، والخيانة الثقافيـة والمهانة القومية (هزيمة ١٩٦٧ علـى يـد الإسرائيليـين ثم اتفاقيات كامـب ديفيـد) .. كان ينظر إلى الإسـلام على أنه النظـام الأصيل الوحيد الذى قـد يؤدى إلى تغيير حقيقـى" (Bayat، 1998، 157). وقـد دعمـت عناصر الطبقـات الدنيا المشغولة بتغيـير محنتهـا الاقتصادية أكثر من انشغالها بالأيديولوجيات، الجماعات العنيفة مما جعلها أكثر انفجارا.

وأصبحت إمكانية الميل إلى العنف جلية فى ١٩٩٢ عندما فقدت الحكومة السيطرة على منطقة عشوائية فقيرة فى مصر أطلق عليها بعض الصحفيين المحليين والدوليين "جمهورية إمبابة المستقلة". ولاستعادة السيطرة، أرسل ائتلاف النظام الحاكم قوات بلـغ عددهـا ١٥ ألف جندى، لكنها استغرقت ستة أسابيـع من المواجهات الدامية قبل إنجـاز المهمة بشكل جزئى" (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٦). وربما يكـون صحيحا أن الدولة ستتفـوق دائما في اختبار القوة المادية على الإسلاميين المسلحين" (إبراهيم ١٩٩٦، ب، ١٢٧)، إلا أن الإسلاميـين أظهـروا حتـى أواخـر التسعينيات قدرتهـم على الضرب بشكل متكرر ضد النظام أو الصناعات الاستراتيجية مثل السياحة (انظر أدناه). ومن

ثـم، بـالرغـم من أن المسلحـين لم يشكلوا تهديدا مباشرا على النظـام في حد ذاته، فقد نجحـوا فى إرهـاب وإلحاق الأذى بكبار قـادة المجموعات الاستراتيجية وكذلك بعض المصادر الاستراتيجية لعائداتهم.

إلا أن بيّات Bayat يوضح أن التوجه العنفي كان "أقل تأثيرا وإقناعا إلى حد بعيد عـن الاتجـاه التدرجي الذى لا يلجأ إلى العنـف" (١٩٩٨، ١٥٥) الذى مثله بشكل كبير الإخـوان المسلمون. وقـد كان قادة الإخوان عادة ينتمـون إلى الطبقة الوسطى، إلا أن الدعـم الذى تتلقاه الحركة يأتى من كافة الشرائـح الاجتماعية والمجموعات النوعية والعمريـة (Bayat، 1998، 157). وعـادة مـا يندد الإخوان المسلمـون بـالعنف، إلا أن أتباعهـم يشتركـون إلى حد بعيد فـى انتقاد تآكل القيم الأصيلـة والهيمنة الغربية والفسـاد السائـد وعدم العدالـة الاجتماعيـة (Bayat، 1998، 157). كما أن ازدياد ظهـور الإخوان فى المجتمع، مثلما هو الحال فى القطاع المصرفى والنقابات المهنية والانتخابات التشريعية قد أسهم أيضا فى الخوف من الإسلام السياسى.

٣-٣-٢ تقييد الحريات فى التسعينيات

صعّـد الإسلاميـون الجهاديـون فـى ١٩٩١، هجماتهـم بشـدة ضـد قـوات الأمـن والمسئولـين الحكوميين ووسعوها لتشمل المسيحيين المصريـين (الأقباط)، والسياح الغربيـين والمفكريـن العلمانيين، بما فيهم نجيـب محفوظ الحائز علـى جائزة نوبل. وقـد امتـدت أعمـال العنف من صعيـد مصر إلى القاهـرة. وبحلول عـام ١٩٩٧، كان هنـاك ١٣٨٠ شخصـا قد لقـوا حتفهم – العديـد منهم فى مصادمـات بين المسلحين وقـوات الأمن (المنظمة المصرية لحقـوق الإنسان ١٩٩٨، ١٩). وقـد صدّر المسلحون هجماتهـم إلى الخـارج وذلـك بضلوعهم فى تفجير مركز التجـارة العالمى بنيويورك ١٩٩٣ والسفـارة المصرية بباكستـان فى ١٩٩٥. ولم تكن الحكومة المصرية محرجة فحسـب، بل واجهت أيضا تراجع عائـد قطاع السياحة الحيوى وتآكل الوحدة الوطنية مع الهجمات ضد الأقباط. ومما هدد قادة الائتلاف الحاكم بشكل أكثر مباشرة اغتيال رئيس مجلـس الشعب فى ١٩٩٠ والمحاولات الفاشلة لاغتيـال رئيس الوزراء ووزراء الداخليـة والإعـلام فـى ١٩٩٣ والرئيس مبارك فى أديس أبابا فـى ١٩٩٥. وقد رد النظام الحاكم بالقوة المضادة وانتهاكات حقوق الإنسان والاستخدام المتزايد للرموز الإسلامية[٣٢].

بـدأت قوات الأمن فـى احتجاز أعداد كبيرة من المشتبه فيهـم. وقد انتهت الغارات

المسلحـة بعمليـات إطـلاق نـار غالبا مـا نتج عنهـا إصابـات بين المدنيـين. وبحلول عـام ١٩٩٧، اعتقلـت قـوات الأمن مـا يناهـز ٢٠٠٠٠ سجين سياسـى[٣٣] كانوا عادة مشتبـه بكونهـم أعضاء بـالجماعـات المسلحة مثل الجهاد. وعادة مـا كانت السلطات تتجاهـل أوامر المحاكم بإطلاق سراح أولئك السجناء، فى حين حولت بعض السجون إلى معسكـرات تعذيب فظيعة (المنظمة المصرية، بـدون تـاريخ، أ، ج، د)[٣٤]. وقد وصف استخدام الضرب وغيره من وسائل التعذيب بأنه "روتين" فى السجون وأقسام الشرطة وفـى مرات غير قليلة يمتـد إلى أفراد عـائلات المشتبه بهم وحتـى محاميهم (المنظمة المصريـة، بـدون تـاريـخ، د، ٦٦). فى الفـترة من نوفمـبر ١٩٩٢ إلى ديسمبر ١٩٩٧، أصـدرت تلك المحـاكم، ضمن ٨٢٩ قضية، ٨٣ حكمـا بـالإعدام و٥٠٦ عقوبة بـالسجن أوالاشغال الشاقة (المنظمة المصرية، بدون تـاريخ، د، ٦٦).

وفـى حوالي ١٩٩٢، بدأت المجموعات الاستراتيجية أيضا فى تغيير موقفها تجاه الإخوان الذين نشطوا بشكل شبه قـانوني، بعد أن سيطروا على مجالس معظم النقابات المهنية العامة (فيما عدا الصحفيين) وبعد أن أحرجوا البيروقراطية الحكومية الغافلة بـأداء رائـع في مجال الإغاثة بعد الزلزال المدمر الذى ضرب القاهرة فى ١٩٩٢. وفى فبرايـر ١٩٩٣، أصدر البرلمان "قـانون حماية الديمقراطية فى النقابـات" الذى فرض مشاركـة نسب عالية غير واقعية مـن أعضاء النقابات فـى الانتخابات[٣٥]. وفى حال عـدم حدوث ذلـك، تفرض الحراسـة على النقابة عـن طريق سيطرة "قضـاة بـارزين" علـى مجلس الإدارة يحضرون للانتخابـات الجديدة. كما حظر القانون على النقابات جمـع الأمـوال التى لا تتعلـق بـالأغراض المحددة فـى لوائحها (مثل أعمـال الإغاثة) (Leenders، 1996، 25). وقـد تزايـدت اتهامـات مساعدي وزيـر الداخلية الجديد حسـن الألفـى المتشددين ضـد الإخوان بتعاونهم مـع المسلحين وبـدأوا فى اعتقالهم وتهديدهـم، خاصة قبـل الانتخابات البرلمانية فـى ١٩٩٥ (انظر أدنـاه وKienle، 1998، 229، ومكرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٧، و287، 1997، Harders).

فـى نفس الوقت، حـاولـت الحكومة أيضا تعزيـز أوراق اعتمادهـا الإسلامية، على سبيـل المثال علـى النمو أشرنا لـه من تحويـل الرقابة الدينية إلى الأزهـر، الأمر الذي أسهم في تقليص حرية التعبير. وقد اتخذت هذه الشرعية التي توسلت الرمز، انعطافة غريبـة حين طلب الرئيس مبارك في ربيع ١٩٩٩ من البرلمان المصري البيعة لفترته الرئاسية التالية. فى حين أن البيعة كانت تمنح للرسول والخلفاء، وتمنح الآن لمشايخ الصوفيـة والملـوك والسلاطين (انظر كايرو تايمـز ١٠ – ٢٣ يونيو ١٩٩٩)، ومن غير

المرجح أن يعزز استخدام البيعة الثقافة الديمقراطية. وتقريبا، فإن جميع أعضاء المجموعات الاستراتيجية، بما فيهم كبار رجال الأعمال، شاركوا فى هذه البيعة. وقام بعمل نفس الشئ عدد من الصحف الحكومية وأحد أحزاب المعارضة، وهو ما سنناقشه في الفصل الخامس.

وبغض النظر عن الحريات المتدهورة، فقد كان للموجة المرتفعة من العنف المسلح تداعيات نفسية على قوى القوى المعارضة العلمانية في مواجهة الائتلاف الحاكم. فعلى وجه الخصوص، شعر جانب من اليسار المصرى بالتهديد من العنف المتزايد على الأقل بعد مقتل فرج فودة. ففى أكتوبر ١٩٩٣، أيد رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع اليسارى إعادة انتخاب الرئيس مبارك "على أساس أن كل البدائل المحتملة لمبارك ستكون معادية للمثقفين العلمانيين" (مكرم عبيد ١٩٩٤، ١٢٤). وفى الوقت ذاته، شجعت الحكومة ذلك التعاون من خلال عرض "حوار وطنى" على أحزاب المعارضة، وهو حوار أقصى الإخوان المسلمين وقاطعه حزب الوفد والحزب الناصرى، وذلك عندما أصبح من الواضح أن الإصلاح السياسى ليس فى بال المجموعات الاستراتيجية، وإنما الهدف هوالوصول إلى إجماع وطنى صريح يندد بأعمال العنف السياسى" (مكرم عبيد ١٩٩٤، ١٢٤). وقد استخدمت استراتيجية مماثلة تجاه المنظمات غير الحكومية ، التى أصبحت فى ١٩٩٣ مستعدة بشكل متزايد للتعاون مع الائتلاف الحاكم. وقد وجهت خدماتها ببعض النجاح نحو تقليل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للإسلام الجهادي (ابراهيم ١٩٩٦، ب، ١٢٧). ولكن الحكومة انقلبت عليهم بقسوة أكثر من ذى قبل بعد أن ضمنت مساندتهم.

وقد بدأ هذا العقاب ضد المجتمع المدنى فى مايو ١٩٩٥، مع إصدار قانون جديد للصحافة، تعين إلغاؤه آخر الأمر وسنناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل فى القسم ٥–٤. ومما يعد أكثر عرقلة للدمقرطة كانت الانتخابات البرلمانية التى عقدت فى خريف ١٩٩٥، التى لم تكن مزورة إلى حد صارخ فحسب كما يرى المراقبون، بل أدت إلى حصول الحزب الوطنى الديمقراطى على ٩٤٪ من مقاعد البرلمان (لمزيد من التفصيل انظر مكرم عبيد ١٩٩٦). وقد أوصت محكمة النقض بعد ذلك ببطلان انتخاب أكثر من ٢٠٠ نائب، لكن تجاهلت الحكومة ذلك القرار (Kienele، ١٩٩٨، ٢٢٧). وقبيل الانتخابات، اعتقل قياديو الإخوان المسلمين بما فيهم رئيس نقابة الأطباء وتم تحويلهم إلى محاكم عسكرية. وقد تلقى ٥٤ شخصا، بما فيهم رجال فى السبعينيات والثمانينيات من العمر، عقوبات بالأشغال الشاقة من ثلاث إلى خمس سنوات. ولم يتهم

أى منهـم بـالضلوع فى أية أنشطة تتسم بـالعنف (أحمد فى ،Ahmed/Zartman ٨٢). وقـد كان ١٦ مـن المتهمـين يخططون لخوض الانتخابات (مكـرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٨).

تحـرك الائتلاف الحـاكم بعد إجباره علـى إلغاء قانون الصحافة فى ١٩٩٥، بشكل متزايـد مـن ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ ضـد المطبوعـات المستقلة والحزبية مـن خلال فرض أعبـاء إدارية عليها أو إغلاقها تماما أو من خـلال اعتقال الصحفيين[٣٦]. وفى ١٩٩٩، أصـدر البرلمـان قانونا جديدا ينظم ويحدد نشاطات الجمعيـات الأهلية[٣٧]، التى تتهم المجموعـات الاستراتيجيـة بعضهـا بـالتعـاون مـع "الإرهـابيين". ووفقـا للعديد من المراقبـين، فقـد كانت القوانـين تُفصّل فى جانـب منها لعرقلة عمـل منظمات حقوق الإنسـان التى كانت قد صعّدت انتقاداتهـا ضد انتهاكات حقوق الانسان. فعلى سبيل المثـال، يحظر القانون علـى الجمعيات غير الحكومية النشـاط السياسى، وينص على عقوبـة تصل إلى السجن عامين فـى حالة انتهاك أعضاء الجمعيـات الأهلية للقانون "من خلال تهديد الأمن القومى" على سبيل المثال[٣٨].

٣-٤ خلاصة وقضايا أخرى

يرى سبرينجبورج أن الجانب الأكبر من التسعينيات يقدم مشهدا مستعادا:

"إن الظـروف الكافكويـة لحكم الرئيس جمال عبـد النـاصر فى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧٠، والتـى تلاشـت بشكل أو بـآخر خلال فترة حكم السـادات، استعيدت بثبات منـذ ١٩٩٢، حيث اعتبر نظام مبارك نفسه فى معركة حياة أو موت مع أعدائه، الذين اتسع تعريفهم كلما اشتد الصراع" (١٩٩٨، ٣٤).

وكمـا أوضـح هذا الفصل، فإن تلك القوى المعـارضة التـى أرادت الدفع نحو المزيد مـن الديمقراطية واجهت معـارضة هـائلة من المجموعات الاستراتيجية بـالإضافة إلى التهديد المتكرر من الإسلاميين الجهاديين فى مصر. ولم تستهدف التشريعات المقيدة الجهاديين فقط، بل طالت الإسلاميين المعتدلين، وأخيرا قطاعات مختلفة من المجتمع المدنـى بما فـى ذلك الصحفيون الذين بـدأوا فى انتقاد الانتهـاكات المتزايدة لحقوق الإنسان والتدابير المضادة للديمقراطية التى اتخذهـا الائتلاف الحـاكم.

وبـالرغـم من المـوارد القوية لمعارضى الدمقرطـة، لا يجب إغفـال استمرار وجود هوامش هـامة من الحرية فـى مصر فى فترة التسعينيات. فقـد تزايدت التقـارير التى تنتقـد انتهـاكات حقوق الإنسـان، وشاركت الأحـزاب المختلفة فـى الانتخـابات، كما

تشـير إمكانيـة تشكيل مقاومة فـى النقابات المهنية إلى تلـك المرونة. وكما سنلاحظ فيما بعد بمزيد من التفصيل، فقد كانت حرية الصحافة كبيرة أيضا، وإن كانت مهددة بشكل دائم.

لقـد وجـد الصحفيون وغيرهم من مناصرى الدمقرطـة أنفسهم، من ثم، فى موقف غامضـ. فمن ناحية، كانوا يواجهون تهديدات وقيـودا وعقوبات. ومن ناحية أخرى، لم تكـن تلك العقبـات مطلقة، فقد ظلت هناك العديد مـن المناطق المفتوحة لمن يجرؤ علـى استخدامهـا. وبعبارة أخرى، فإن الالتـزام النشط بالدمقرطـة كان خيارا إلا إنه خيار غير مؤكد، وفى بعض الأحيان خطير. وسنقوم في الفصل الخامس بتحليل كيف تعامل الصحفيون مع ذلك الموقف.

هوامش

١ لقد أعدم سيد قطب وهو من أبرز مؤسسى فكر الإخوان المسلمين بسبب تأليفه كتاباً (فى السجن) اعتبر معاديا للنظام السياسى. ولم يكن متهما بأى نشاط يتسم بالعنف. انظر أحمد فى ،Ahmed/Zartman1997 .82

٢ مزيد من المعلومات عن الدستور فى Vatikiotis، 1980، 401.

٣ هناك بعض الجدل حول استقلالية تحرك برجوازية الدولة عن تأثير الطبقة الوسطى الريفية وغيرها من القوى المحلية مثل ممثلى برجوازية النظام القديم. ويرى بعض الباحثين مثل بايندر L. Binder والأنصاري H. Ansari أن تلك الطبقات كان لها تأثير كبير على الدولة. إلا أن هذا الموقف يبدو مناقضا للمصادر المتوافرة حول هذه المسألة. وعلى الأحرى يبدو أن الدلائل تشير إلى أن الأفراد الذين وصلوا إلى مستويات أعلى كونوا طبقة جديدة ومختلفة. للاطلاع على عرض نقدى لهذا النقاش، انظر Denoex، 1998 وVatikiotis، 1989.

٤ قام مور C.H. Moore بتوثيق ذلك (ورد فى Denoeux، 1988).

٥ تم اعتقال تسعين مسئولا بقيادة رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى على صبرى ومحاكمتهم. انظر .Hinnebusch1990، 192، Waterbury، 1983، 351

٦ ما زال هناك جدل بشأن السبب المحدد وراء فتح السادات للنظام. للاطلاع على آراء مختلفة، انظر Water-bury، 1983، وDenoeux، 1988 (عرض)، وHinnebusch، 1990، وOwen، 1994، وKorany، 1998 الحديث نسبيا.

٧ أرادت "شباب محمد" إسقاط "حكومة الكفار" عن طريق الحصول على الأسلحة من إحدى الكليات العسكرية، وقد باءت تلك الحركة بالفشل (انظر Sagiv، 1995).

٨ فى يناير ١٩٧٧، سحقت قوات غير نظامية ما سمى بثورة الخبز عندما احتج المتظاهرون بعنف على رفع الدعم على الخبز وغيره من السلع. انظر أعلاه.

٩ أطلق على ذلك القانون اسم قانون العيب. وقد يتعرض أى شخص ينتهك "قيم الدين والأسرة والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى" للمقاضاة أمام "محكمة أخلاق" جديدة. انظر Wterbury، 1983، 374 وLeenders، .1996، 14

١٠ تمت الموافقة قانونيا لحزب ناصري فى عام ١٩٩٢.

١١ أصدر السادات قرارين زاد الأول منهما عدد النساء فى البرلمان. وحسن الثانى حقوق المرأة بالنسبة للطلاق. وقد أبطلت المحكمة الدستورية كلا القرارين عامى 1985 و1987. انظر حاتم (1994، 667).

١٢ انظر على سبيل المثال، Korany، 1998، 51.

١٣ فى حالات أخرى رفضت السلطات الموافقة على القرارات الحساسة سياسيا التى اتخذتها المحكمة مثلما كان الحال فى انتخابات ١٩٩٥ المزورة، انظر أدناه.

١٤ انظر القسم ٣-٣-٢.

١٥ تنص المادة ٧٦ من الدستور على أن يرشح المرشح من قبل ثلث أعضاء البرلمان (أي أكثر من ثلثى المنتخبين من جانب الحزب الوطنى الديمقراطى). بعد ذلك يجب أن يوافق ثلثا الأعضاء على الاستفتاء العام، الذى يوافق عليه عادة ٪٩٠ من المستفتين (أحمد فى Ahmed/Zartman، 1997، 68).

١٦ يتكهن العديد من المصريين أن مبارك يعد ابنه الأكبر ليخلفه. وكان لسبرينجبورج Springborg تعليقا مماثلا (١٩٩٨، ٣٤).

١٧ قام الجيش بسحق أعمال الشغب التى قامت بها قوات الأمن المركزى التى كان السبب وراءها ظروف العمل السيئة وشائعات بأن الأمور ستزداد سوءا. وبالرغم من أن وزير الدفاع كان يسيطر تمام السيطرة على القاهرة، فقد أمر الجيش بالعودة إلى ثكناته بعد القضاء على تلك الثورة. (انظر الطويل ١٩٩٦، ١٤٠).

١٨ أصبح أبو غزالة محبوبا فى الجيش كبطل للمزايا العسكرية والمزيد من الإنفاق على المعدات والأسلحة، وقد أحرج الرئيس عدة مرات، على سبيل المثال فى ١٩٨٥ عندما أخبر الولايات المتحدة، كما قيل، بمكان مختطفى السفينة أكيلي لورو (الذين وفر لهم مبارك خروجا آمنا من مصر) مما مكن القوات الجوية الأمريكية من تحويل الطائرة المصرية التى يقلها الإرهابيون وإجبارها على الهبوط فى إيطاليا (انظر Beattie، ١٩٩١، ٣٦).

١٩ فى الثمانينيات والتسعينيات، عملت الشركات العسكرية كمقاولين للقطاعين العام والخاص إلا أنها طرحت أيضا سلعها فى الأسواق المحلية والدولية. وكانت تقوم بإنتاج الأغذية واستصلاح الأراضى وبناء المنازل وكذلك البنية التحتية وتقريبا إنتاج كل شئ من الأثاث والأحذية والكتب المدرسية إلى السيارات والصلب والدبابات. ويبدو أن الجزء الأكبر من الأرباح يذهب بشكل أساسى إلى الطبقة العليا إلا أنها تتسرب أيضا إلى صغار الضباط فى هيئة إسكان زهيد الثمن ومنتجعات صيفية ونوادى وسلع للمستهلك (انظر Kunde، 1995).

٢٠ للاطلاع على رواية تقوم على بحث جيد ومركزة عن ليلة قيام الثورة، انظر كايرو تايمز ٢٢ يوليو – ٤ أغسطس ١٩٩٩.

٢١ يقال إن بعض المسئولين بمجلس الوزراء فوجئوا بترشيحهم أو لم يعرفوا حتى لماذا تم تعيينهم (انظر Beattie 1991، 35، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 1998، 264).

٢٢ لقد عبر زكى بدر، الوزير صاحب أسوأ رصيد سلطوى ربما، عن أمله فى مستقبل ديمقراطى. وفى فترة توليه وزارة الداخلية، وصلت المراقبة والقمع بما فى ذلك التعذيب مستويات عالية. كما قررت المحكمة الدستورية العليا لاحقا أن مسئولي وزارته قاموا بتزوير الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى ١٩٨٧ ثم أعيدت بعد ذلك فى ١٩٩٠. وقد أقيل بدر فى ١٩٩٠ بعدما أوردت إحدى صحف المعارضة حديثا عاما له استخدم فيه لغة عدوانية شديدة الفجاجة وأعرب عن رغبته فى قتل ١ بالمائة من الشعب المصرى لتطهير البلاد من الإسلاميين (انظر Beattie، 1991، 35).

٢٣ تلعب وزارة الثقافة دورا مماثلا إلى حد ما حيث تسيطر على الوصول إلى الأموال والوظائف فى القطاع الثقافى وعادة ما تختار المفضلين لدى الوزارة من غير المؤهلين لتعيينهم فى أفضل المناصب بدلا من المنافسين الأفضل من حيث التعليم. وعادة ما يواجه الفنانون الشبان وذوو الآراء النقدية صعوبات فى العثور على منافذ عامة؛ ومن ثم تثبط هممهم عن السعى لفنهم أو من البقاء فى البلاد. ومن ثم، فإن رؤية مغنية أولى سبعينية فى دار الأوبرا بالقاهرة تلعب دور بطلة شابة ليس مشهدا خارج المألوف.

٢٤ أفادت صحيفة الايجيبشيان جازيت شبه الرسمية، قبيل تعديل وزارى وشيك فى أكتوبر ١٩٩٩، أن عددا غير محدد من الوزراء شرعوا فى افتتاح مواقع تشييد كانت قد افتتحت بالفعل فى محاولة يائسة للإعلان عن "إنجازاتهم" إلى الرئيس ورئيس الوزراء.

٢٥ سندرس هذه القضية بمزيد من التفصيل فى الفصل الخامس.

٢٦ انظر على سبيل المثال مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٨، ٢٦٦، والسيد ١٩٩٦، ١١٣، وSullivan، 1996، 44.

٢٧ ذكر ماكس رودينبك فى مقالة افتتاحية نشرت مؤخرا بكايرو تايمز: "أظهرت عناوين الصحف في الأسابيع القليلة الماضية أكبر الرؤوس في البلد مشغول بإطلاق قمر صناعى ثان ينفق عليه دافعو الضرائب الذين لم يسألوا أبدا عما إذا كانوا يريدونه، ونصب مسلة بارتفاع ٧٥ مترا لتمجيد فراعنة استوديوهات الدولة فى مدينة الإنتاج الاعلامى، وتشكيل لجنة وزارية أخرى للبت فى هدم المبنى القديم لإدارة الأزهر – بعد ثلاث سنوات من صدور القرار بإزالة الموقع.. فالبنية الهرمية فى الحكومة المصرية، تصعد كافة القرارات إلى القمة. ويعنى هذا أنه عندما تنخرط القمة إلى ما لا نهاية فى أمور كان ممكنا إيكالها إلى مسئولين أقل، يتم تجاهل الأمور الأكبر مما يؤدى إلى تراكم المشاكل. إن سلسلة القرارات بأكملها – نهاية بقرارات بعض المصريين بفتح مصنع جديد أو بناء مدرسة خيرية جديدة أو عمل بعض الأشياء الأخرى المفيدة – تتعطل. (كايرو تايمز، ٢٩ يونيو إلى ٥ يوليو ٢٠٠٠، ٥).

٢٨ فى مقابلة مع ك. ج بيتي K. J. Beattie ذكر يوسف والى أن ٨٠ بالمائة من أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى كانوا سيغادرون الحزب ويتبعون الرئيس لو أن الرئيس أسس حزبا جديدا. انظر Beattie، 1991، 36.

٢٩ على سبيل المثال، أقر جاد الحق بختان الإناث فى حين رفضه طنطاوى.

٣٠ على سبيل المثال، طالب رجل الأعمال العملاق، أنسى ساويرس علانية بإنهاء احتكار الدولة للإعلام الإلكتروني وهى قضية تمس مصادر قوة المجموعات الاستراتيجية بشكل مباشر.

٣١ أنشأت المدن الصحراوية منذ السبعينيات لتشكل مناطق صناعية جديدة خارج وادى النيل والدلتا.

٣٢ فى أوائل عام ١٩٩٩، أعلنت الجماعة الإسلامية وقفا لإطلاق النار من جانب واحد بعد تراجع نشاطاتها التى اتسمت بالعنف وكذلك نشاطات غيرها من الجماعات فى ١٩٩٨. وتم الالتزام بوقف إطلاق النار بشكل أو بآخر. إلا أنه فى صيف عام ٢٠٠٠، بدا أن الجماعة الإسلامية كانت تنظر فى إنهاء وقف إطلاق النار مرة أخرى (انظر كايرو تايمز ٢٢ – ٢٨ يونيو، ٢٠٠٠).

٣٣ يذكر سبرينجبورج R. Springborg هذا الرقم باعتباره " الرقم المقبول عامة .. الآن" (١٩٩٨، ٣٣). ويذكر كينيل E. Kienle رقما يصل إلى ١٦٠٠٠ سجين فى ١٩٩٦ (١٩٩٨، ٢٢٢).

٣٤ غالبا كانت تلك السجون منشأة حديثا فى التسعينيات فى المناطق النائية وتحوى ثلاثة آلاف معتقل أو أكثر محرومين من الزيارة أو الرعاية الصحية أو الغذاء الكافى. وقد وصف احد السجناء الذى تم أخذه عن طريق الخطأ إلى أحد السجون ما يسمى "بحفلة الاستقبال" كالتالى: "بمجرد وصول عربة السجن إلى بوابة السجن، أخذت وتعرضت للركل والضرب بالأيدى والأسلاك الكهربائية بعد نزع ملابسى باستثناء ما يستر عورتى. وبعدها أتى حلاق وحلق شعرى ووجهى. وقد حدث كل ذلك مصحوبا بسيل من السباب. وبعد ذلك أمر أحد الضباط الحراس بإيداعى زنزانة وسألنى "هل تعرف أين أنت؟" قلت أنى فى سجن الفيوم. قال الضابط: "لا، انك فى الجحيم!!" وبعدها ظلوا فى الإساءة لى حتى أطلق على نفسى اسم نسائى" (المنظمة المصرية، بدون تاريخ، ب، ٥٣). وللإطلاع على روايات أخرى وردت من سجون أخرى، انظر المنظمة المصرية، بدون تاريخ، أ، ٨٨.

٣٥ فى العديد من النقابات وخاصة الكبرى منها، كانت مشاركة الناخبين قليلة للغاية، وفى بعض الأحيان لا تتجاوز ١٠ بالمائة. وقد زاد الإخوان المسلمون من تلك الهوامش من خلال تحفيز أتباعهم مما مكنهم من تحقيق النصر. وقد جعلت الحكومة نجاحهم أكثر صعوبة وذلك بوضع حد أدنى جديد للمشاركة يصل إلى ٥٠٪ فى الجولة الأولى، وما لا يقل عن ٣٣٪ فى الجولة الثانية.

٣٦ سيتم تناول هذه القضايا بمزيد من التفصيل فى الفصل الخامس.

٣٧ هذا الإجراء أيضا سيكون جانبا من تناولنا فى الفصل الخامس.

٣٨ فى ٣ يونيو ٢٠٠٠، اعتبرت المحكمة الدستورية القانون غير دستوري. إلا أن ذلك لم يحسن بالضرورة الوضع القانونى للجمعيات الأهلية فى مواجهة الحكومة حيث إن قانون الجمعيات لعام ١٩٩٩ كان مشابها إلى حد كبير للتشريع التالى له (انظر كايرو تايمز، ٨ – ١٤ يونيو، ٢٠٠٠، ١٠).

[٤]

الإرث المختلط للصحافة المصرية: بين التعبئة والمقاومة

بالإضافة إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية التي تناولناها في الفصلين الثاني والثالث قد يساعدنا تاريخ الصحافة المصرية في تفسير فقدان الصحفيين في فترة التسعينيات القدرة على الدمقرطة إلى حد بعيد؛ حيث خلفت المراحل التاريخية المختلفة مواريث مختلفة ما تزال تؤثر على الصحافة المعاصرة. ومن بين تلك المواريث، يصعب تقييم تأثير أنماط السلوك الصحفي السابقة، مثل علاقة الصحافة بالحكومة، إلا أنه سيكون من سوء التقدير عدم افتراض أن النشاطات السابقة تشكل بشكل أو بآخر تفكير ونشاطات الصحفيين اليوم[١]. وأكثر التأثيرات التاريخية الملموسة التي يتعين فهمها، تلك التطورات التي بدأت في الماضي، ولكنها لم تكف عن التأثير على الصحفيين مثل تأثير الأمية المتفشية أو اللوائح القانونية التي وضعت في الماضي ولا زالت سارية.

سنناقش كلا النوعين من المواريث، الملموس وغير الملموس منها، في هذا الفصل في الجانب الخاص بالقدرة على الصراع والدمقرطة. وسنطرح أسئلة حول إلى أي مدى مكنت البنية الاجتماعية والمصالح والموارد الصحفيين من تكوين مجموعات معارضة، وكيف أفاد الصحفيون من قدرتهم على الصراع في الإسهام في دمقرطة البلاد. وستكون الحجة الأساسية لهذا الفصل هى أن الميراث التاريخي للصحفيين المصريين هو ميراث "مختلط". فقد خلف الصحفيون تراثا غامضا يتراوح بين التعاون الوثيق مع المجموعات الاستراتيجية والمقاومة الصريحة مرورا بدرجات مختلفة من السلوك بين هذين الضدين. والنتيجة ظهور كيان صحفي يحتوي على العديد من الانقسامات. وبهذا المعنى يمكن القول بأن إسهام الصحفيين المصريين في الدمقرطة على مدار التاريخ كان قائما، ولكن ظل ناقصا، وفي أحسن الأحوال محملا بعبء المواقف المتضاربة. وقد نصبت الحكومات المتعاقبة مصاعب أخرى لم تقض

أبدا على شكوكها القوية في الصحافة.

من الممكن تقسيم الصحافة المصرية في مائتي عام من العمل الصحفي في مصر إلى فترات عديدة ورسم خطوط فاصلة في العديد من اللحظات[٢]. وسيكون كافيا لأغراض عملنا هنا تحديد ثلاث مراحل رئيسية. تبدأ المرحلة الأولى من ١٧٩٨ إلى ١٨٨٠، التي سنطلق عليها "الصحافة الهادئة"، والفترة الثانية من ١٨٨٠ إلى ١٩٥٢، "الصحافة المقاتلة"، والمرحلة الثالثة من ١٩٥٢ إلى ١٩٩٠ وسنسميها "الصحافة بين التعبئة والمقاومة"[٣].

٤-١ الصحافة الهادئة (١٧٩٨-١٨٨٠)

قام فاتيكويوتيس في عام ١٩٨٠ بتحليل المراحل الأولى للصحافة المصرية من ناحية إسهامها في التنمية التعليمية والسياسية الأوسع، في حين ركز أيالون (Ayalon 1992) بدرجة أكبر على الأثر الذي تركته هذه المرحلة المبكرة على تطور الصحافة نفسها فيما بعد٤. يلقي أيالون الضوء على نقطتين من الأهمية بمكان: الأولى أن بعض الصحافة جاءت إلى مصر بوصفها فكرة أوروبية، ومن ثم أجنبية، والثانية أنها بدأت أعمالها كمشروع للدولة أكثر من كونها مشروعا خاصا (Ayalon 1992k 258– 261)، ويزعم أن هاتين الحقيقتين قد أثرتا بشكل قوي على شخصية الوسيط الجديد.

حين غزت قوات نابليون مصر عام ١٧٩٨، حملت معها المطبعة أيضا، ليستخدمها نابليون في إطلاع جنوده على الأحداث الجارية، وليبلغ العامة أيضا بالسياسات والتشريعات الجديدة. هذا فضلا عن إنشاء جريدة سجلت اكتشافات العلماء الفرنسيين المصاحبين للحملة بمصر (Vatikiotis 1798 –1980). وفي عام ١٨٢١، تبنى محمد علي باشا، أول حاكم تحديثي لمصر، الفكرة الفرنسية وأسس الجورنال الخديوي، الذي روج أساسا في دائرة محدودة لإحاطة موظفي الدولة الرسميين علما بالإصلاحات الإدارية والنشاطات.

وقد تغير اسم "الجورنال" إلى "الوقائع المصرية" في عام ١٨٢٨، وقد امتدت خدماتها إلى العلماء[٥]، وتلاميذ المدارس الحكومية، والقوات المسلحة، والطلبة المصريين في أوروبا (Ayalon 261،1992 Ayalon و Vatikiotis 181، 1980). وقد أبقت الدولة على احتكارها للإعلام حتى عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣–١٨٧٩)، الذي بدأ تمويل العديد من الصحف –كان من بينها (وادي النيل)–

وذلك ليدعم موقفه السياسي ضد السلطان العثماني باسطنبول. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، تزامنت الإصلاحات الثقافية الليبرالية التي قام بها الخديوي[٦]. مع تزايد مناخ الاستياء من النفوذ الأوروبي المتزايد في مصر، وقد أدى ذلك إلى صدور أولى الصحف الخاصة مثل "جريدة مصر"، التي بدأت في مهاجمة السياسة الرسمية، بل والحاكم ذاته (Vatikiotis 183، 1980). ومع ذلك ظل هذا النوع من الهجوم حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر نادرا، وتوخت أكثرية الصحفيين الحذر نوعا ما، وإن لم يحل هذا دون مشاركتهم في الجدل الدائر حول القضايا التعليمية والثقافية.

ولا يعرف سوى القليل عن صحفيي تلك الفترة المبكرة؛ فبعضهم كان شخصيات ثقافية كبيرة مثل رفاعة الطهطاوي، وأدهم بيه، أو مثل أحمد فارس الشدياق، الذين ساهموا جميعا في تحرير "الوقائع المصرية" في وقت من الأوقات. وهم إما تلقوا بعض تعليمهم بأوروبا أو كانوا قريبي الصلة بالأوروبيين. وإذا ما ارتابوا في سياسات حكامهم، لم يكونوا ليكتبوا ذلك. في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر كان قد بدأ جيل جديد من الكتاب والمحررين في الظهور على نحو مضطرد. كان من أبرزهم بعض السوريين المهاجرين، مثل أديب إسحق، وسليم النقاش، اللذين دفعتهما إلى مصر السياسات القمعية من قبل السلطان العثماني في بلادهم. وقد بدءا في مساندة الخديوي المصري في صراعه للاستقلال عن الباب العالي. وأسس الأخوان تكلا لبنانيّ الأصل صحيفة "الأهرام" في الإسكندرية عام ١٨٧٥، وهي اليوم في مقدمة الصحف المصرية. وفي هذه المرحلة المبكرة كان المحررون والكتاب المصريون الرواد، مثل نظرائهم المشارقة عادة من ذوي التعليم أوروبي (Vatikiotis، 1980، 18).

لقد ذكرنا فيما تقدم عقبتين كانت تواجهان الصحفيين الأوائل بمصر: سيطرة الدولة على الصحافة، والطابع المستورد لهذا الوسيط الجديد. ويرتبط كل من هذين العاملين ببعضيهما البعض بشكل قوي. وشأنها شأن غيرها من المؤسسات الأوروبية الأخرى التي استوردت إلى مصر (وإلى الوطن العربي عموما) ، مثل البرلمان والقضاء المستقل والمنظمات المهنية، فإن فكرة امتلاك صحافة مستقلة لموازنة سلطة الدولة تحولت إلى كيان مصري متمايز، وقد أخذت في التطور في مسارات مختلفة. ولم تستطع الجماعات الحاكمة التي أسست شرعية حكمها على القيم التقليدية، غير أن تبدي انزعاجها من الوسيلة الجديدة التي حملت إمكانية (وفي أوروبا أيضا وظيفة) إبراز تخبط وأخطاء الحكام تجاه الجماهير[٧]. ومنذ ذلك الحين، لم تسمح المجموعات الاستراتيجية مطلقا للصحافة أن تذهب بعيدا في تغطيتها للأخبار ونقدها مثلما

هـو الحال في الغـرب. وعندما أخذت الصحافة المصرية بالانتشار في عهد الخديوي إسماعيـل، استخدم الخديوي التراخيص والرقابة، والإيقاف، والمصادرة مع الصحف إلى جانـب السجن، والترحيل للصحفيين، وذلك لوقف النقـد وتشجيع الرقابة الذاتية. وبتمويلـه لصحيفتـه الخاصة، اتبع التقليـد الذي سارت عليه صحـف الدولة في عهد محمد علي، لضمان نشر أفكاره. ولم يتوقف هذا التقليد أبدا في مصر. فإلى هذا اليوم، يأمر حكام الدولـة محرري الصحف شبه الرسمية (وأحيانا صحف المعارضة أيضا)، بأن يكتبوا ما يرغبون فيه، كما أنهم يدعمون الصحفيين، والصحف ماديا.

ربمـا كان العلمـاء أكثر انزعاجا مـن الحكومة، فقد اعترضوا علـى التوزيع الواسع للمطبوعـات باللغة العربية بدون تصريـح وربما على نحو غير مبالٍ، فهى اللغة التي تحمـل القدسيـة..، وهى لغة وضعـت أولا وأخيرا من أجل الكتـب المقدسة (Ayalon، 262 ،1992). ولعـل انتشـار الآراء المعارضة للعلماء قـد أدى إلى تقويض سلطتهم. وتبعا لما ذكره أيالون، لم يكن الارتياب من الوسيط الجديد والدخيل منتشرا فقط بين التقليديـين، ولكن الحال كان كذلك أيضا بـين الطبقات التي تلقت تعليمها في الغرب، الذين أبدوا ملاحظتهم بشأن الصحف الدخيلة على أنها مليئة "بأكاذيب لا حصر لها" (الطهطاوي مقتطف في ٢٦٣ ،١٩٩٢ ،Ayalon)، وفيما بعد رأى هؤلاء أن الصحافة المصريـة تجتذب أناسـا يسيئون استخدام هـذا الوسيط الجديد. وبالرغـم من انحسار مقاومـة العلمـاء للعديد من الصحف العربية في نهايـة المطاف، إلا أن العديد من تلك الصحف لم تفقد أبدا وصمها بكونها غير جديرة بالثقة على الإطلاق.

ويجانـب هـذا المزيـج المعقد مـن القيـود السياسيـة، والثقافيـة والدينيـة، عانت الصحـف في مراحلهـا الأولى من الافتقـار إلى التمويل، مما شجـع الاعتماد السياسي علـى المانحـين الأثرياء. ويرجع نقص التمويل إلى الفقر المدقـع وانخفاض مستوى التعليـم –ممـا جعـل الصحف تبـدو وسيلة للـترف– فضلا عـن العـزوف الواسع عن الاهتمـام بالصحف. وقد ظلت هذه السمات ملازمـة للمهنة. فبحلول عام ١٩٨٧على سبيـل المثال، كان عدد السكان القادرين على القراءة والكتابة ٪٤,١ فقط، وأصبحت هـذه النسبـة ٪٦,٨ بحلـول عام ١٩١٧. ومع حلـول القرن الجديـد، زاد التوزيع الكلي قليلا ليصل إلى ٢٠,٠٠٠ نسخة (Ayalon، 1992، 265).

وبالرغم مـن "طفولتها القاسيـة" (Ayalon) فقد استفـادت الصحافة المصرية في مراحلهـا المبكرة علـى نحو لا يدعو للشك، مـن تنامي التأثـير الأوروبي العالمي، والتطـورات المصاحبـة في تكنولوجيـا الإعلام، التـي أثبتت للحـكام المستبدين مثل

محمد علـي، والخديـوي إسماعيل أن حكمهمـا سيضعف بـدون الاستعانـة بـالوسيط الجديـد. وهكـذا فقـد أفردت تلـك الإصلاحـات الحداثية التي قـام بها هـؤلاء الحكام المساحـة للصحفيين مـن أجل تطوير الصحافة. وكانت صحيفـة خاصة مثل الأهرام هـى الأولى في إدخال استخدام التليجراف. وبرغم كافة المصاعب التي واجهتهم، فقد قـدم الصحفيـون الأوائل إسهامـات أخرى تحررية هامة. فقد أسلفنـا الذكر عن الجدل حـول التوسع التعليمـي والثقافي، وهو الاتجاه الذي قاد إلى ظهور حركة ليبرالية في العقـود التالية. وقد بدأ بعض الرواد مثـل الطهطاوي في تثوير استخدام اللغة العربية التقليدية وتطويعها للاستخدام الحديث، ومـا زالت هذه العملية قائمة منذ ذلك الحين.

وبتطوير أساليب حديثة موجزة وأكثر تنظيما في إعداد المقالات، تمكن الصحفيون مـن امتـلاك أدوات جديـدة في النقد. وعندمـا دخل الخديوي في بعضـ المشكلات مع القـوى الأوروبية، نقل بعض الصحفيين مداولات مجلس الشورى الجديد (وهو برلمان الأعيان الذي سمح له بـالجدل في القضـايا العامة) بدون أن يتمتـع بـأية قوى تشريعية حقيقيـة، (انظـر Vatikiotis، 1980، 127) مما وسع دائرة الجـدل السيـاسي، وهو المطلب الذي وجد الاستجابة (Ayalon، ١٩٩٢، ٢٧٠). وقد كان استخدام الصحـافة كسـلاح من قبـل الصحفيين في عهد الخديـوي إسماعيل بمثـابة النـذر الأولى لمرحلة جديدة من تطور الصحافة في مصر.

٤-٢ الصحافة المقاتلة -١٨٨١ ١٩٥٢

كانـت العقـود السبعة الممتـدة مـن –١٨٨١ ١٩٥٢، هـى سنوات التغـير السيـاسي والاجتماعي والثقافي، التي لم يسبق لها مثيل في مصر. فقد جـاء البريطـانيون ورحلوا، وجـرب الحكم الديمقراطي، لكنه بـاء بـالفشل. وقد أخـذ السكان أيضا في التمدن بشكل سريع وتزايدت أعدادهم على نحو مثير، (انظر القسم ٢–٢–٣–٢)، كما انتشر التعليم الأوروبي. وفي الوقت الذي شهد صعود وتراجع تيار ليبرالي ثقافي، أصبحت استجابة القوميـين والإسلاميين للتغيرات هـى الأكـثر شعبية بين العـامة. وقد عكست الصحـافة –مثل غيرهـا من المهن– تلك التغيرات وغيرهـا من التطورات وتفـاعلت معها بقوة.

وفي عـام ١٨٨١ بـدأ المحـررون والمراسلون في الانخـراط في العـراك السيـاسي، حـين بدأ الأميرالاي أحمد عرابي الاصطدام مع الخديـوي أولا، ومع البريطـانيين فيما بعـد، حـول قضـايا الحكم الأجنبي في مصر[٨]. واعتبر فـاتيكيوتيس أن ذلك كـان بمثـابة "نقطة تحول في تطور الصحافة"، لأنـها "عكست آراء موالية لأول مرة: فقد كـان هنـاك

مناصـرون لعرابي، ومناوئون له، ومناصرون للخديوي، ثم سرعان ما ظهر مؤيدون للبريطانيـين، ومناوئـون لهـم" (١٩٨٠، ١٨٥). وبذلك أصبحـت الصحافة على مدار العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر القنوات المفضلة للتيارات الفكرية. وبتأسيس أول حـزب سياسـي في عام ١٩٠٧، رسخـت الصحف نفسهـا أداة لا يمكن للسياسيين الاستغناء عنها، وظلت على هذا النحو منذ ذلك الحين. وقد شهدت مصر بعد الاستقلال الرسمـي في عام ١٩٢٢، "انفجارا صحفيا نتج عنه وجود ما يقرب من ٤٠٠ صحيفة تصـدر بالعربية، و١٥٠ صحيفة أجنبية، في عام ١٩٥١، أي قبل عام واحد على قيام الثـورة. وقـد وصل التوزيع الإجمـالي وقتئذ إلى ٥١٥,٠٠٠ نسخـة، Ayalon 265 1992 وأدى التوسـع في الصحافة مع ارتقـاء مهنيتها (وإن كان على نحو بطئ) إلى تأسيس نقابة للصحفيـين في عام ١٩٤١. وهذه هى التطورات التي تتبعها ورصدها ريد Reid عام ١٩٧٤، والتي سنناقشها لاحقا.

بانتهاء القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين أصبحت الصحافة مهنة صفوة مثقفة قليلة العدد، وإن كان الاشتغال بالصحافة لا يساعد غالبا على رفعة قدر ممتهنها[٩]. ليس لدينا أية أرقام حول عدد الصحفيين في نهاية القرن التاسع عشر، لكن ملاحظة ريد (١٩٧٤، ٣٥) أن هناك أقل من ١٠٠ طالب تخرجوا من المدارس الثانوية بمصـر تشير إلى القاعدة العددية الضعيفـة للصحافة"[١٠]. وكان بعض أعلام الصحافة في تلك الفترة مثل اللغويان أمين معلوف، وعبد العزيز البشري، والطبيب شبلي شميل، والمترجـم والقاص فرح أنطون، مـن رجال الأدب المعروفين الذيـن كانوا في الأغلب أوربيـي التعليم، وهو النموذج الذي ما يزال موجودا في الصحافة المصرية إلى اليوم. وقـد تلقى آخرون، مثـل المصلح محمد عبده، (الذي أصبح مفتـي الديار المصرية بعد ذلك)، والمحرر الشيخ علي يوسف، تعليمهم في جامعة الأزهر، ولاحقا في العشرينيات والثلاثينيـات حين توسعت الدراسة الثانوية بشكل كبير، توسعت القاعدة الاجتماعية للصحافـة على يد المصريين غير القادرين علـى تحمل تكاليف التعليم العالي. وعلى سبيـل المثال، احتـك أنور السادات، الرئيس اللاحق لمصر، بالعمل في الصحافة لوقت قصير. وقد كان والده، تبعا لما جاء على لسان محمد هيكل ١٩٨٣، من أصول شديدة الفقر، لكنه نال بعض التعليم الأساسي وعمل كمترجم بالوحدة الطبية التابعة للجيش البريطـاني. وقد نشأ السادات نفسه في ظـروف متواضعة، لكنه دخـل الكلية الحربية وتلقـى تدريبـه كضابط إشارة، قبـل أن ينخرط في السياسة، وقـد أمضى عدة سنوات داخل السجن لتورطه في عملية اغتيال سياسي، وحصل بعد ذلك على عمل مؤقت في

دار الهلال في عام ١٩٤٨. [١١]

وحسبما يذهب ريد (١٩٧٤، ٤٨) كان لدى صحفيي أواخر القرن التاسع عشر حس الرسالة السياسية. فقد ناصر بعض العلمانيين الليبراليين مثل فرح أنطون في مجلته "الجامعة"، أو يعقوب صروف وفارس نمر في يوميتهم "المقطم" فكرة الدولة العلمانية وحاولوا نشر الأفكار الأوروبية الحديثة، مثل نظريات دارون، وكوميت، وروسو(Vatikiotis 237، 1980). وقد أصبحت صحيفة "الجريدة" الليبرالية، التي أسسها أحمد لطفي السيد بمثابة النواة لأول حزب سياسي في مصر وهو حزب "الأمة"، في عام ١٩٠٧.

"والمثير للانتباه، أن صحيفة حزب "الأمة" كانت أكثر أهمية من الأنشطة الفعلية التي كان يقوم بها الحزب ذاته(Vatidiotis 226، 1980).

وقد صار من المعروف تواتر هذا النمط لدى عديد من الأحزاب المصرية.

وقد استخدم عدد آخر من المثقفين المحافظين مثل محمد عبده، الصحف الرسمية (التي ترعاها الحكومة، كمنبر يطرحون من خلاله الحاجة لإصلاح إسلامي يتيح للأفراد الحق في إعادة تقييم صلاحية التفسيرات التقليدية للإسلام. وقد فضل كبار المحافظين مثل الشيخ علي يوسف، وفي يوميته "المؤيد" واسعة التأثير، إثارة النزعة المصرية- الإسلامية بشكل عام، وتجييش المشاعر ضد الاحتلال البريطاني، ولصالح الخديوي بشكل خاص. كما استخدم صحيفته في تعزيز أهداف حزبه (حزب الإصلاح الدستوري، الذي تأسس في عام ١٩٠٧)، الذي اختفى بتقاعد الشيخ علي يوسف من الصحافة في عام ١٩١٣. ولعل أشد الصحفيين الأوائل ضراوة كان الوطني مصطفى كامل، فقد استخدم صحيفته "اللواء" ليهاجم الاحتلال البريطاني، كما فعل غيره من السياسيين والصحفيين ذوي الآراء المختلفة(Vatikiotis، 1980، 226). وقد قدم هذا المزيج البسيط لدى مصطفى كامل من الوطنية والإيمان بالوحدة الإسلامية من جهة، وعداوته الشديدة للاحتلال لونا آخر من الصحافة المصرية، التي نجت بحياتها عبر كافة التقلبات السياسية، وتتجسد الآن في صحف مثل الأسبوع، والشعب (انظر الفصل الخامس).

عندما تمأسست الأحزاب السياسية رسميا بدستور ١٩٢٣، تصاعدت المناظرات السياسية وأصبحت أكثر حيوية. ومع ذلك فضل بعض المحررين الابتعاد عن حملات القذف والتشهير وآثروا تقديم التقارير ذات الجودة العالية، وكسب الاحترام بإتاحة المجال لمنبر يتسع لكافة التيارات السياسية والثقافية (Ayalon، 1995، 269).

وكان معظم هؤلاء المحررين من المصريين من أصول أجنبية، مثل محرري صحيفتي الأهرام أو المقطم. وقد هاجر العديد منهم بعد الثورة، وكان هناك صحفيون أقل التزاما، حولوا صحفهم لأدوات للهجوم، والتجريح، ولترويج أفكار سياسية عوضا عن نشر الحقائق.

"لقد درب الصحفيون أنفسهم على الهجوم أكثر من البحث عن الحقيقة، واعتبروا أن قتالهم من أجل قضية ما هو هدفهم الرئيسي، واعتبروا نقل المعلومات مجرد مهمة ثانوية" (Ayalon، 1992، 271).

استخدم الصحفيون والسياسيون الوسيلة الإعلامية الجديدة ضد زملائهم بنعتهم إياهم بـ "الداعرات"، على سبيل المثال (Ayalon، 1995، 269). لقد سيطرت الصحافة المقاتلة على الساحة بشكل واضح، إلا أن الصحف الجيدة خلفت تراثا هاما، ومن هنا كانت ملاحظة ريد العامة عن أهداف المهنيين في تلك الفترة تنطبق أيضا على الصحفيين، أي تعزيز مصالحهم الاقتصادية الشخصية، وكذلك وجاهتهم الاجتماعية، ورفع المعايير المهنية، والتأثير على سياسات البلاد، وعلى نحو أقل اتساقا- خدمة العامة" (١٩٧٤، ٢٤).

لقد أضعف إظهار المصالح المتعارضة والتنافس إلى جانب النمط المعتاد من التواصل الحاد بين الصحفيين إمكانية التعاون فيما بينهم. وكان هناك انقسام آخر، لا نجده في أغلب المهن الأخرى، وهو اختلاف المصلحة (المالية بشكل خاص) بين ملاك الصحف والعاملين بها. وهو الصراع الذي لا زال قائما ولم يحل بعد. وقد عكس تأخير تأسيس نقابة الصحفيين، ورسخ تلك النقائص. ففي بداية عام ١٩٢١، جمع أحمد لطفي السيد بعض ملاك الصحف ذات الطابع الغربي والمحررين معا وسموا فارس نمر، المالك لصحيفة ناطقة بالفرنسية اسمها "لا ريفورم" (الإصلاح)، نقيبا لهذه المجموعة (Reid، 1974، 49). إلا أن إنشاء نقابة يتطلب استحداث قانون. ومن ثم تعاون (بل ورعاية) بعض السياسيين ذوي النفوذ. وكان من الصعوبة بمكان إنجاز ذلك خلال سنوات الحرب العالمية الأولى الدامية وفي العقود التي تلتها بسبب دوامة سياسات القصر والأحزاب.

في الثلاثينيات ظهرت جمعية، ضمت ملاك الصحف أساسا وبعض المحررين، سميت "جمعية الصحافة" (Reid، 1974)، كما ظهر أيضا اتحاد يضم المحررين فقط، سمي "اتحاد محرري الصحف المصرية". وقد انحاز كل من الفريقين لآراء سياسية مختلفة (Reid، 1974، 49)، ولكن انتهى الأمر بانهيار جمعية الصحافة

في عام ١٩٤١. وبعد أن تولى علي ماهر صديق الصحافة منصبه، تأست نقابة ضمت الملاك والمحررين، وأصبح محمود أبو الفتوح، المالك النافذ لصحيفة "المصري" الوفدية، أول نقيب لها.

يشير اختيار كلمتي "نقيب"، للرئيس، وكلمة "نقابة" للكيان إلى أمر ذي دلالة، فهو يحمل الإشارة إلى نظام النقابات المصري القديم، الذي اعتبر مؤسسة رسمية، لكن هذا النظام انهار بنهاية القرن التاسع عشر[١٢].

"وكانت النقابات بمثابة الروابط الإدارية بين الحكم والأعضاء، فقد كان ينظر لها باعتبارها مقدمة خدمات، وحكم في النزاعات، ومراقبة للجودة والأجور، وأيضا كمشاركة في الاحتفالات العامة (Reid ، 37، 1974).

ومع ذلك، بدا وكأن روح "النقابة" القديمة قد استمرت في نقابة الصحفيين، التي يصفها بيانكي Bianchi قائلا:

"فقد خوّل لها سلطات واسعة لوضع قواعد الأخلاق المهنية، وشروط العمل. وكان من المتوقع أن يضطلع قادة النقابة بمسئوليات أوسع في المراقبة الذاتية في مقابل مجموعة من الامتيازات الخاصة، التي تتراوح بين خفض أسعار الخدمات التليفونية، والسفر بالقطارات، إلى جوائز الصحافة والإعلانات الحكومية. وقد اختير كل أعضاء مجلس النقابة الإثنى عشر بواسطة الملك لا الصحفيين. ومنذ البداية كان على قيادات النقابة المراوغة بحرص بين محاولة تضييق نطاق الرقابة والمشاركة في فرضها" (١٩٨٩، ٧٥).

وسنلاحظ فيما بعد، أن نقابة الصحفيين (ونقابات أخرى أيضا) ما زالت تؤدي تلك المهام إلى جانب مهام أخرى وبمعنى آخر، "احتفظت النقابات الجديدة دون شك بنكهة تقليدية، رغم أنه من المفترض أن هذه النقابات قد شكلت على غرار المنظمات المهنية الغربية (Reid ، 37، 1974). وقد ارتفعت عضوية النقابة من ١١٥ عضوا في عام ١٩٤١ إلى ٤٤٩ عضواً في عام ١٩٤٧ (Reid ، 50، 1974). وكان وجود التنظيم سببا كافيا للحكومات المتعاقبة لكي تسبغ عليها الدعم المالي –آملة بذلك في وجود صحافة إيجابية. ومع ذلك، ومثل باقي النقابات الأخرى، أصبحت غابة من المكائد السياسية، حيث طغت السياسة على الشئون المهنية" (Reid ، 43، 1974).

انعكست قدرة الصحفيين النهائية في تنظيم أنفسهم –وإن تمت بطريقة شابها الخلل– في ارتفاع الأهمية السياسية للصحف. وفي العقود السبعة من ١٨٨١ إلى ١٩٥٢، حققت الصحف بمعدل بطئ نسبة توزيع أكثر، وأصبحت أكثر استقلالية.

وقـد أصبحـت مسـألـة الرقابة أكثر إلحاحاً في هـذه الفترة عن سابقتهـا. لقد أصبحت المـواد المطبوعـة –بما في ذلـك الصحف المتخصصـة– تقرأ بـانتظـام أكثر من قبل مسئـولي الحكومة، وموظفي الخدمة المدنية، وبمعدل أكبر أيضا من قبل المهنيين منذ بدايـات ١٩٠٠، رغم أن مشكلات الأمية والفقر وغياب الاهتمام والثقة كانت ما تزال تشكل عائقـا أمامهـا (انظـر (Reid ، 1974، 32.) وقد انطلقت العديـد من الصحف والمجـلات لفـترة قصيرة، لكـن سرعان ما طواهـا النسيان، في الوقـت الذي استمرت فيـه صحف أخـرى معروفة مثل، روزاليوسـف، (التي تـأسست في عـام ١٩٢٥)، وآخر ساعـة ١٩٣٤، والمصـور ١٩٢٤، وأخبار اليوم ١٩٤٤. وقد نشر الصحفيون من خلال صحفهم الأفكار، وعرضـوا وشكلوا النقاشات وأحرجوا المسئولين في بعض الأحيان. ولم يكـن هجوم الصحف بـالشئ الـذي ينساه الملك أو أي قـائد سياسي، ومما يدل على ذلـك الزيـادة في استخـدام قوانين الصحافـة وغيرهـا من الإجـراءات المقيدة من قبل المسئولين الحكوميين.

أقـر في عـام ١٨٨١ أول قـانـون مصـري للصحافـة، الـذي أعطى وزيـر الداخلية صلاحيـة منع الصحف ومنـع إعادة إصدارهـا. وفي عام ١٩٠٩ مكـن القانون الوزير مـن تعليق الصحف دون محاكمة صحفييهـا أو إبعادهم وذلك بسبب قيامهم بأنشطة سياسية غير مرغوب فيها –مثل تلك الإجراءات التي استخدمت ضد محرر "اللواء" في العـام ذاتـه (لمزيد من التفاصيل: (Vatikiotis، 1980، 193 and 207) . وكما أشرنا سابقا، بعض أول السياسيين الذين انتخبوا بطريقة ديمقراطية بمصر مثل سعد زغلول، لم يمنعهم ذلك من استخدام هذا القانون المعادي للصحف– وقد قيد إسماعيل صدقـي رئيس الـوزراء (–١٩٣٠ ١٩٣٣) الحريـات بشـكل أكـثر مـن خـلال الرقابة ومراجعـة قانـون العقوبات. وقد صـدرت في عام ١٩٣١ قوانين جديـدة للمطبوعات قيدت النشر حول الدعاوى الجنائية، وحظرت اللغة النقدية في تغطية أخبار الحكومة، ووضعـت قيـودا مالية صارمة علـى النـاشريـن والمحررين. وارتفعـت عقوبة السجن للصحفيـين في هذه القوانين إلى خمس سنـوات Vatikiotis، 1980)، 288). وفي عـام ١٩٣٧ عـدل القانون رقـم ٥٨ قـانون العقوبـات القائم بتقنـين "جرائم النشر"، مثـل نشر الأكاذيب. وما زالت تعديلات عـام ١٩٣٧، مع بعض التعديلات سارية منذ ذلـك الحين (Ibrahim،1996، 108). ونتيجة لما سبق يعتبر الصحفيون مرتكبين لأعمـال إجراميـة، في حـال انتهاكهـم نصوصـا مطاطـة في قـانون العقوبـات مثل : الإضرار بـالأمن العـام".

أدى تراجــع الليبراليــة كحركة ثقافية الذي بدأ منذ عــام ١٩٣٠، إلى جفاف موارد الصحفيــين ذوي التوجهــات الديمقراطيــة. وقد فـاقم من هذا المــأزق، افتقـار الصحف الدائـم للتمويـل السابـق ذكـره، مما جعـل العديد مـن الصحفيين، والصحـف يبدلون ولاءاتهم السياسية وقتما يملي ممولوهم عليهم ذلك (انظر Ayalon ، 1995) .

ومــع ذلك، وخــلال تجربــة مصــر الأولى في الديمقراطية في الفترة مــن (١٩٢٣-١٩٥٢)، أثبت التصارع السياسي أنه نقطة قوة أكثر منه عـائقـا، فقد استفـاد الصحفيون بوضــوح مــن توزيع النفوذ بين القصــر، والوفد، والبريطانيين. ومــع التغير الدائم في علاقــات القوة، وجد عدد كبير من الصحفيــين درجات مختلفة من الحماية في أوقات متفاوتة. وجاء دستور ١٩٢٣ ذو القيمة الرمزية، الذي كفل حرية الصحافة" في حدود القانــون. وبالرغـم من قسوة بعضـ هذه القوانــين، "إلا أن الصحافــة المصرية تحت الحكـم الملكي كانت مزدهرة ونابضــة بـالحياة، حيث استطاعت الصحف الحفاظ على قــدر من التعبير الحقيقــي (Ayalon ، 1995، 270). وبـالرغم مــن المضايقات من حين لآخر مثل المصادرة، وإغلاق الصحف، إلا أن تنويعة ضخمة من الصحف والآراء كانــت متاحة في الســوق، وكان بعض الصحفيين على قدر مــن الجرأة كاف لمواجهة العقوبات القاسية بسبب النقد اللاذع المستقل.

لا يتيــح الاستعراض السريــع للبنية الاجتماعية للصحفيــين، ومصالحهم، وأيضا مصادرهــم والعقبات التي تعرضوا لها منذ بداية الصحافة في مصر، الفرصة لتقييم مدروس لقدرة الصحفيين على الصراع في المراحل المختلفة. ولإنجاز مثل هذا العمل مــن الضروري إجــراء دراسة أكثر شمــولا للأنشطة الخاصــة بـالصحفيين ونتائجها، وإلقــاء نظـرة أقــرب إلى المنـاخ السياســي. ومع ذلك، فقــد تبلورت أشيــاء عدة بحلول منتصــف القرن العشرين، فقد نما الصحفيون وتحولــوا إلى جماعة متنوعة اجتماعيا واعتنقــوا آراء سياسيــة أكثر تنوعا. وشمل طيف الآراء هذه كل شئ، من الماركسية إلى الإسلامويــة. وقــد أدى هذا التنوع إلى تحــزب الصحفيين، مما أعاقهــم في الأغلب عن الإقدام على عمل موحد. وفي الواقع، إن أهداف أشخاص مثل مصطفى كامل، المطالب بـالانسحــاب الفــوري للبريطانيــين، ومحرري "المقطــم"، الذين فضلــوا الإبقاء عليهم قليــلا إلى أن يستعــد المصريــون للاستقلال لا يمكن إلا أن تتصــادم. ولم يساعد كثيرا ظهور الأحزاب السياسية، ثم النقابة لاحقا، بـاعتبـارهما مؤسسات نـاظمة للصحفيين. ففي الوقت الذي أصبحــت فيه الأحزاب السياسية، وبـالأخص صحف الأحزاب سلاحا للصــراع السياســي، ومن ثم فقــد قسمت أهل المهنة، فـاقمت النقابــة، بحشدها الزائف

لـلآراء السياسيــة، وأيضا للصحفيين والمحررين، الصــراع. وكان أساس الاتفاق بين مختلـف الأجنحة داخل النقابة ضيقاً عادة، ربما ما عدا ما يتعلق بتلقي الدعم المالي من الحكومة. ومن هنا، سيكون الحديث مضللا لو اعتبرنا الصحفيين بمثابة مجموعة معارضة. لقد كانت هناك مجموعات مختلفة من الصحفيين سعت وراء أهداف مختلفة –فمنهم من ساند الخديوي، ومن بعده الملك، ومنهم من ساند البريطانيين، كما ساند البعض الآخر الوفـد أو غيره من الأحـزاب السياسية. ويبقى أن هـذه الجماعات كان ضعيفـة ولا تقـوى على منع الحكومات غير المتعاطفـة معها عن تمرير قوانين قمعية للصحافـة، مثلمـا حـدث في عام ١٩٣١. لقـد بدد العديـد من الصحفيـين رأس المال الديمقراطـي بسبب انحرافاتهم اللفظية وكتاباتهـم غير المسئولة. وفي نهاية المطاف عجـز سياسيـو الأحـزاب، والملك، والصحافـة معـا، أو لم يكونوا راغبـين في مقاومة التحولات الاستبدادية التي قام بها جمال عبد الناصر في الفترة ما بعد عام ١٩٥٢.

ومـن ناحية أخرى، كانـت هناك العديد من الإسهامات التـي قام بها الصحفيون، وغالبـا مـا كانت إسهامـات حازقة، علـى طريق التحـول الليـبرالي والديمقراطي، لا يمكـن إغفالهـا حتى وإن لم يتم تحقيقها، في كثير مـن الأحيان بمواجهة صريحة مع المجموعـات الاستراتيجية. ومن ضمـن هذه الإنجازات كان تطويـر أسلوب وقاموس لغـوي عربي عصري، ومناظـرة الفكر الغربي، وإدخـال التكنولوجيا الحديثة، وتمثيل التعددية والمنافسة السياسية.

٤-٣ الصحفيون والتعبئة والمقاومة (-١٩٥٢ ١٩٩٠)

تأثرت الصحافة والصحفيون بشدة بتراجع الحريات بعد الثورة وحتى عام ١٩٦٧. فقـد أقدمت المجموعات الاستراتيجية مع الثـورة على تلجيم مؤسسات النشر، ونقابة الصحفيـين وتعبئتها لتلبية أهدافها السياسية. وبطريقة ما، كان ذلك محاولة لإعادة الصحافـة إلى حقبتها التقليدية، حـين أجبرت على خدمة أهداف الحكام، تماما مثلما كان الحـال في ظـل حكم محمـد علي. ومن ناحيـة أخرى، ومما يدعـو للسخرية بحق، أن فـترة عبـد الناصر، كانت هى الفترة التي شن فيهـا الصحفيون المصريون أشرس وأطول معركة في تاريخهم في سبيل استقلالهم التنظيمي. وبعبارة أخرى، فإن تحويل الصحفيين إلى "أدوات تعبئة" لم ينجح دائما بالسلاسة المطلوبة، فلم يعد الصحفيون طيعين كما كانوا في القرن المنصرم.

وبعـد كارثـة ١٩٦٧ استحث قطـاع من الصحفيـين النظام علـى توسيع الحريات

الديمقراطية. ومع ذلك، وبالرغم من توسيع حرية التعبير، إلا أن هياكل صحافة التعبئة التي تسيطر عليها الدولة، وهى الهياكل التي أنشأها عبد الناصر، استمرت بعد رحيل مؤسسها فوسمت المشهد الصحفي طوال القسم الأكبر من عهد السادات. بدأ عنصر جديد في الظهور مع صحف الأحزاب، وذلك في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، وحين أسس فيها الصحفيون النقديون منبرا جديدا للتعبير عن شكاياتهم ضد أعضاء الائتلاف الحاكم. وبعد الإجراءات التعسفية التي اتخذت في السنوات الأخيرة من حكم السادات، بدا التسامح مع النقد، وكذلك منافذه، يتزايد مرة أخرى. وبنهاية الثمانينيات كانت حرية التعبير قد بلغت قمتها، وأخذت تأثيرات الثورة تخبو. ومع ذلك فضَّل قطاع عريض من الصحفيين التعاون صراحة مع المجموعات الاستراتيجية على مواجهتها، وفضلوا العمل في ظل صحافة الأيديولوجيا والتعبئة.

٤-٣-١ الصحفيون كمجموعات معارضة في الأدبيات

لم تستخدم الأدبيات التي تدرس الصحفيين والصحافة منذ انقلاب الضباط الأحرار في عام ١٩٥٢ مفهوم الصحفيين (أو حتى المهنيين بشكل أعم) بوصفهم مجموعات معارضة. ومن المثير أنه لم يتم نقاش حول الرغبة والقدرة على الصراع بالطريقة التي نعالج الموضوع بها هنا بعد. ومع ذلك، فمجمل الأدبيات التي تناولت علاقات الصحفيين مع نظام يوليو كانت أكثر شمولا من الأدبيات التي تناولت الفترات السابقة. والكثير من المعلومات المتوفرة في هذه الأدبيات يمكن توظيفها في نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة.

وينصب قسم من الأعمال الموجودة على الصحفيين وأنشطتهم، في حين يحلل القسم الآخر الصحافة والعمل الصحفي من منظور النظام (منظور دولتي) وكلتا المقاربتين لهما قيمة في عملنا هنا وسنستعرضها بشكل موجز.

عادة ما تتجسد التحليلات من المنظور الصحفي في نقاشات أوسع حول المهنيين بشكل أعم، أو تشمل حتى "جماعات مصالح" أخرى، مثل: اتحادات العمال، والجمعيات الدينية (كما الحال في أعمال السيِّد 1983 و(Bianch 1989). وقد أجرى مور C.H Moore 1973 دراسات مبكرة إضافة إلى دراسة ريد (١٩٧٤) التي أشرنا لها فيما تقدم عن المهنيين المصريين وقدراتهم على الإسهام في عملية تحديث مصر. وقد استخدم مور المفهوم الذي وضعه هاليبرن Halpern عن الطبقة المتوسطة الجديدة كمعيار له، وبدأ وفقا لذلك يتساءل هل المهنيون المصريون قد أصبحوا

"ليس فقط أفرادا مؤهلين فنيا ومهنيا، بل أكثر من ذلك، رجال يمتلكون وعيا جديدا بالتفكك الاجتماعي والتاريخي، وخلاَّقين بما يكفي للتحرك نحو علاقات جديدة في المجتمع، تمنحهم القدرة على القيام بتحويل مثابر مور نقلا عن Halpern، 1973). ويحلل ريد المهنية من خلال النظرة إلى جودة التدريب الجامعي، وتأسيس الصحف المتخصصة، ونمو أعداد المهنيين، وأيضا تأسيس النقابات وأنشطتها (١٩٧٤، ٢٨). ويخلص الكاتبان إلى أن المهنية ظلت ناقصة، ويقرران بأن المهنيين أخفقوا في أن يصبحوا طبقة وسطى جديدة، فأخفقوا، من ثم، في الإسهام بفعالية في عمليات تحديث البلد ويعود هذا إلى سياسات "الاحتواء" (Moore) التي طبقها الائتلاف الحاكم، وكذلك إلى التسييس الكثيف للنقابات، الذي غالبا ما أعاق التقدم بالشئون المهنية المجردة (Reid، 1974، 56). كما كرس استمرار علاقات السيد – التابع، المتبعة في السياسات على اختلاف مستوياتها، سلوكا ما قبل حداثي وغير ملائم لعملية التحديث (Moore، 1973، 62). للأسف، بجانب ما قدمه هذا العرض المفيد، لم ترصد أعمال مور إلا قليلا من التفاصيل عن الصحفيين.

وقد حوّل سبرينجيورج (R. Springborg، 1978) محور التحليل حيث يستخدم النقابات المهنية ليحلل ديناميكيات وآفاق التغيير السياسي بين النخبة (١٩٧٨، ٢٧٨). وتأكيدا لاستنتاج أن من يقرر السياسات في مصر ليس المؤسسات، بل جماعات صغيرة غير رسمية، يعتبر سبرينجيورج أن النقابات أرض المعركة في صراع النخب والنخب المضادة، وحيث إن السيطرة على أرض المعركة يعزز من سلطة الجماعة التي تسيطر عليها، يمكن اعتبار النقابات أيضا مرتهناً في الصراع بين النخب. ويخلص سبرينجيورج إلى أن النقابات كمؤسسات ما زالت ضعيفة، لكنه يعترف بعدم يقينه ما إذا كان هذا الضعف ناشئ عن تدخل الحكومة أم عن الثقافة السياسية المصرية (١٩٧٨، ٢٩٥). ولكن تبقى نتيجة هامة من تحليلات سبرينجيورج، وهى أنه لا يمكن النظر إلى النقابة، عند الحديث عن الصراع بين المجموعات الاستراتيجية والمعارضة، بوصفها قوة متناغمة..

كان تحليل السيد (١٩٨٣) أكثر شمولا من سابقه. إذ يركز السيِّد تحليله على نقابات مختلفة من بينها نقابة الصحفيين بتفصيل أكبر. وتستخدم دراسته مفهوم جماعات المصلحة لتبيان أنه دائما ما كان يتم التعبير عن المعارضة داخل النقابات المهنية، وجمعيات رجال الأعمال، والجماعات الدينية، حتى في فترة عبد الناصر. وفيما يتعلق بنقابة الصحفيين، فهو يشدد على أهميتها في صراع قوى المعارضة

ضد تحالف النظام. وينوّه بدور النقابة ككل لدفاعها عن "العملية الديمقراطية في المجتمع المصري" (١٩٨٣، ١٠٢). ويقدم السيد وصفا مفصلا للصراعات التي خاضتها الجماعات المختلفة داخل النقابة في صراعها مع أعضاء الائتلاف الحاكم خلال عهدي عبد الناصر، والسادات. ويقر السيد في نهاية المطاف بأن الانتصارات الحاسمة التي أحرزتها المعارضة كانت نادرة، ولكن لم تكن هناك أي سيطرة حكومية كاملة (١٩٨٣، –٤ ١٢٣).

وكسابقيه، يركز بيانكي (Bianci 1989) على وظائف المنظمات المهنية (والجماعات الأخرى أيضا)، ويستخدم مفهوم "الاحتوائية" في إطاره التحليلي[١٣]. ويتساءل بيانكي ما إذا كانت الاحتوائية تمثل وسيلة ناجحة للضبط في مصر. وبعد دراسة مستويات مختلفة من الاحتوائية داخل المنظمات المهنية، واتحادات العمال، والتعاونيات الزراعية، وجمعيات رجال الأعمال، والجماعات الدينية، يخلص بيانكي إلى أن الاحتوائية هى سلاح طائش في يد التحالفات الحاكمة بمصر، لأنه أحيانا يضرب في الاتجاهين. وبتعبير بيانكي فإن الاحتوائية بإمكانها أن تكون أداة لـ:

"للتحالفات التي تعزز عدم المساواة، والاستبداد، والهيمنة الثقافية... (ولكن) بإمكانها أيضا استنهاض قطاع عريض من التحالفات الوطنية المضادة، المطالبة بقسط أكبر من العدالة الاجتماعية، والديمقراطية والاندماج الثقافي" (١٩٨٩، ٣٢).

وما يدعو للسخرية، أن الظاهرة الأخيرة تظهر بوجه خاص عندما يتزايد ضغط وقيود تحالف النظام بشدة. وقد عكست تحليلات بيانكي لنقابة الصحفيين في ظل حكم عبد الناصر، والسادات ومبارك، هذا التناقض، فقد ظلت النقابة "كالبيت المنقسم على ذاته" الذي لم يحقق أي جناح سيطرته الحاسمة والدائمة عليه. والنقابة، كمؤسسة، ظلت من ناحية دائما ضعيفة في تمثيل مصالح الصحفيين ضد الحكومة، لكنها أيضا من ناحية أخرى، لم تكن الأداة الكاملة بيد الحكومة للسيطرة على الصحافة (١٩٨٩، ١٠٦). وتظهر تحليلات بيانكي بصورة جيدة كيف مثّل النقباء المختلفون وأعضاء المجلس مصالح الصحفيين المتباينة، التي انقسمت بين الولاء لتحالف النظام، والولاء للمعارضة، إلى جانب الشئون المهنية والشخصية.

وأخيرا تنتقد لونجونيز Longuenesse معظم الأعمال السابقة عن النقابات معتبرة إياها أعمالا محملة بالتحيزات الغربية في منهجيتها، واهتمامها البحثي، أدت في بعض الحالات إلى تشويه، بل وإضعاف نظرتها البحثية. كما تأسف لونجونيز أيضا على أن كل المؤلفين، رغم أنهم كتبوا بتوسع عن علاقات النقابة– الدولة، إلا

أنهم تجاهلوا الروابط القائمة بين النقابة والمجتمع.

وعلى خلفية النجـاح المتزايد للإخوان المسلمين في السيطرة على بعض النقابات الهامة تقترح لونجونيز مدخلا يأخذ في اعتباره "الهوية الاجتماعية" للنقابات. وفضلا عن ذلك تقترح التساؤل عن كيف تسهم النقابات في تشكيل التضامن الاجتماعي بين أعضائها، وما هى نتائج تزايد التباين الاجتماعي للمهنيين (١٩٩٥، ١٤٥). ومع ذلك الإطار الذي تقترحه بعد أي معطيات لتقييم تلك الهويات الاجتماعية.

وفي المحصلـة يكشـف استعراضـ هـذه الأدبيـات انقسامـات هامـة في مصالح الصحفيـين ويكشف عن صراع مستمر بين الجماعـات التي تنشط نيابة عن التحالف الحاكـم، كمـا تظهـر أيضـا نقاط ضعـف النقابـة باعتبارهـا مؤسسـة. وفي ظل هذه الانقسامـات في المصالح، ليس مـن المستغرب أن ينسب بعض الفضل للصحفيين في الدفاع عن "العملية الديمقراطية"، وكذلك اللوم على تأييد استمرار السلوك غير الحداثي. لكن تفتقر هذه الأدبيات إلى تحليلات مفصلة عن البنية الاجتماعية للصحفيين.

غالبا ما كانت الأعمال التي ركزت على الصحفيين والصحافة من منظور النظام، باستثنـاء عمـل روغ، على درجة أقـل من حيث عمقها النظري عـن الأعمال المذكورة آنفا، ومع ذلك، أثرت تلك الأعمال الصورة العامة– خاصة في مجالات الموارد والقيود. وربمـا كانت الدراسة الأكـثر تأثيرا عن الصحافة العربية عامـة وأيضا عن الصحافة المصريـة خاصة هـى دراسة روغ (١٩٨٧، الطبعة الأولى كانت في ١٩٧٩). وقد اهتم روغ بشكل خاص بالمحفزات الخاصة بالصحفيين والقيود المفروضة عليهم، وأيضا القيـود المفروضـة على الصحافة (والإعـلام بشكل عام) والمفروضـة عليه كمؤسسة، ومستـوى مـن الحرية الـذي تتمتع به تلك المؤسسـة، وكيف يتم التحكـم فيها، وكيف تتفاعـل مع العملية السياسية (١٩٨٧، التمهيد، صـ١XX و١١XX). ويبدو أن مفهوم روغ عـن "صحافـة التعبئة" الذي توسع فيـه أكثر فيما يتعلـق بالحالة المصرية، ما يزال ينطبق على جزء كبير من الصحافة المصرية. وفي مرحلة التعبئة يتم التحكم في كافـة الصحف السياسية الهامـة، مباشرة من قبل وكيل سياسي للجماعة الحاكمة أو من تابعيها. ويفترض أن تحشد هذه الصحف دعم العامة للنظام" (١٩٨٧، ٦٥). ومع ذلك، وكما يشرح روغ مع أن مفهوم التعبئة ينطبق على الحالة المصرية لحد بعيد، إلا أن الصحفيين المصريين أفلتوا من مصير أن يصبحوا فقط لسان حال الحكام (١٩٨٧، ٤٦).

ينصب اهتمام أيالـون (Ayalon 1995) على تقييم التأثـيرات التاريخية التي

خلفتها الثورة على الصحافة المصرية، فهو يقرر أنه بالرغم من أن إجراءات الضباط الأحرار قد انتقصت من حيوية الصحف وأثقلتها بميراث من القيود مثل حس عدم الأمان عند المحررين، إلا أن هذه التغيرات لم تك غير قابلة للنقض، كما أظهر العقد الأول من حكم مبارك.

"تحمل عملية الدمقرطة الجارية .. الفرصة للصحافة مستقبلا لاستعادة ثقتها بنفسها، ومصداقيتها أمام الجمهور على السواء" (١٩٩٥، ٢٧٧).

يقدم كل من دابوس (Dabous 1993) وناصر (1982، 1990) وستاج (Stagh 1986) تفاصيل إضافية عن العلاقة بين الصحافة والدولة في عهدي عبد الناصر، والسادات. وتناقش كل هذه الأعمال قوانين الصحافة، والرقابة، وملكية الدولة للصحافة، والإجراءات المقيدة الأخرى، وكذلك استجابات الصحفيين مثل تصديهم للعقوبات الصارمة، ومحاولات دفع القيود أكثر. ويقدم بيكر (R.W. Bak–er، 1990) مثالا توضيحيا مفصلا على ما ذكرناه من خلال دراسته، السياسات التحريرية الجريئة المتبعة في مجلة الأهرام الاقتصادي. ويقدم ناصر ١٩٩٠ أيضا تفصيلات على الصراع حول التأثير المتنامي للإعلام الإلكتروني باعتباره منافسا للصحافة.

ونستخدم الأدبيات المتاحة فيما يلي لتقييم مقدرات الصحفيين على الصراع وإسهاماتهم في عملية الدمقرطة بعد الثورة.

٤-٣-٢ البنية الاجتماعية، ومصالح وأنشطة وموارد الصحفيين في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠

٤-٣-٢-١ البنية الاجتماعية

يمكن ملاحظة الاتجاهات التالية في البنية الاجتماعية للصحفيين خلال العقود الأربعة السابقة على التسعينيات:

- تغيرت الصورة الاجتماعية لقيادة الصحافة، فقد أصبح معظم المحررين، وأيضا النقباء، لكن (ليس كل أعضاء مجلس النقابة) جزءا من طبقة الدولة، ومن هنا فقد "الحرس القديم" سيطرته.
- تدهورت الهوية الاجتماعية للمهنة بهجرة العديد من كبار الصحفيين، وبدخول "صحفيين" غير مؤهلين إلى المهنة.
- اتسعت التباينات الاجتماعية في الدخول والتعليم والنفوذ داخل المهنة عبر

السنين.

بحلول عام ١٩٥٢ كان العديد من أهم مؤسسات النشر يملكها سليلو الأجانب (مثل دار الأهرام، ودار الهلال)، أو تملكها الأحزاب (مثل صحف المصري والوفد) التي عادة ما كرهت أفكار الثورة. وقد أغلق عبد الناصر، الذي لم يكن يثق في هذا الصنف من نخبة النظام القديم، بعضاً من صحفهم مثل المصري في عام ١٩٥٤ التي عدت أكثر الصحف رواجا في العالم العربي وقتئذ بتوزيع يصل إلى ١٢٠,٠٠٠ نسخة (Stagh، 1986، 77) كما افتتح عبد الناصر أيضا مؤسسة صحفية جديدة في عام ١٩٥٢، هى دار التحرير، التي سرعان ما بدأت إصدار صحيفة الجمهورية اليومية، التي أصبح رئيس تحريرها أنور السادات في ١٩٥٣. (هيكل، ١٩٩٣، ٣٠) وأصبح ضباط أحرار آخرون محررين لصحف نشأت حديثا "لسان حال الحكومة"، مثل الشعب، والمساء (افتتحت كلتاهما في عام ١٩٥٦). وتولى محمد هيكل "المدني" الذي وثق فيه عبد الناصر، تحرير جريدة الأهرام (Ayalon ، 1995، 271). وقد كان تأميم الصحافة في عام ١٩٦٠، بمثابة الضربة الأخيرة التي تلقاها مالكو ومحررو الصحف الكبيرة من الطبقة البرجوازية غربية التعليم.

ويتذكر مصطفى أمين الذي أسس مع أخيه علي أمين دار الأخبار عام ١٩٤٤، وسجن لبعض الوقت في عهد عبد الناصر، استمرار مسلسل التطهير الذي تعرضت له الصحافة: "نفى الأستاذ حسين، والأستاذ أحمد أبو الفتوح، والأستاذ علي أمين. وقد تعرض الأستاذ أحمد بهاء الدين، والأستاذ فكري أباظة، والأستاذ أنيس منصور، والأستاذ إبراهيم نوار للطرد لفترات متفاوتة من الوقت. ومنع الأستاذ جلال الحمامصي من الكتابة لمدة وصلت إلى أربعة عشر عاما. وقد سجن الأستاذ إحسان عبد القدوس، واتهم مصطفى أمين بالتجسس وسجن أيضا. ونقل الجيل الأصغر سناً من الصحفيين من أعمالهم إلى مصانع للأحذية، أو إلى مزارع بعيدة عن القاهرة. وقد تغير رئيس تحرير "الجمهورية" في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ أربعة عشر مرة. (Dabous، ١٩٩٣، ١٠٨ نقلا عن أمين).

كذلك استبدل في منتصف الخمسينيات، رئيس مجلس النقابة الذي غالبا ما كان وفديا، مثل الأخوة أبو الفتوح، أو من الحزب الوطني مثل فكري أباظة، بأشخاص من ذوي الولاء للنظام الجديد (Bianchi 1989، 107).

وقد تغيرت مرة أخرى رئاسة نقابة الصحفيين ورئاسة المؤسسات الصحفية مع ارتقاء السادات إلى سدة الحكم، ومع التحولات السياسية التي شهدها عصره.

فعلـى سبيـل المثال، فصـل هيكل في عـام ١٩٧٤ مـن منصبه في الأهـرام حين أبدى عـدم اتفاقه علانيـة مع سياسات السادات. كذلك قـام السـادات قبل حرب عـام ١٩٧٣ بإبعـاد أكثر من مائة من الصحفيين بسحب تراخيصـ عملهم (مع الاستمرار في دفع رواتبهـم). ورغم أن السادات سمح لعدد من الصحفيـين الذين أقـالهم بـالعودة لمزاولة عملهـم بمؤسساتهم الصحفية لاحقـا، إلا أن عددا منهم فضَّل الهجرة للعمل بـأوروبـا أو الـدول العربية. وقد قدر عدد هؤلاء الصحفيين المهاجرين في عـام ١٩٨٠ بنحـو ٣٠٠، أو ١٥٪ تقريبـا مـن إجمالي ٢٠٠٠ صحفي كـانوا قد انتظمـوا في نقـابة الصحـافة في عـام ١٩٧٨.[١٤]

وقـد وجـد بعضـ الصحفيين عمـلا لهم بصحـف المعارضـة الجديـدة الآخذة في النمـو. لكـن الرواتـب المدفوعة في تلك الصحـف تعد منخفضة بصـورة ملحوظة عن تلـك المدفوعة بـالصحف شبه الرسمية، فبدأ الصحفيـون العمل بوظيفة ثـانية وثـالثة، لمواجهـة احتيـاجاتهم الماديـة. وقد أصبحت هذه الظـاهرة شائعـة أيضـا بـالمؤسسات الصحفيـة الأعلى أجـرا المملوكة للدولة، على الأقل كـان الحـال كذلك بـالنسبة لصغـار الصحفيين.

لقـد أضعفـت التنقـلات، والتبـدلات، والهجرة التـي تعرض لهـا الصحفيون، دون ريـب، من المكانة الاجتماعية للمهنة بشكل عـام. فقد حـاول عبد النـاصر بشكل ظاهر إضعاف كافة المهن لممارسته "ضغوطا على النقابات لتقبل أعضاء فيها أفرادا بقليل من أو بدون مؤهلات مهنية" (Springborg، 1978، 289). وبـاقتراب نهـاية عهد عبـد النـاصر كانت نقابـة الصحفيين قـد نجحت في مقاومة إدخـال عدد لا يحصى من العـاملين بـالإذاعة والتليفزيون. ومع ذلك دخل عدد ليس بقليل من الأفراد غير الأكفـاء مـن "الأبـواب الخلفية"، حيـث حصلوا على مواقـع في المؤسسـات الصحفية لأسبـاب سياسيـة ولقربهم أيضـا من ذوي النفـوذ. وقد استمر هذا الاتجـاه سائدا في عـهد خليفة عبد النـاصر:

"لقـد تم استبـدال الصحفيـين المـاهرين برجـال كـان مؤهلهـم الأول والأخير هـو ولاؤهم المطلق للسادات وسياسته الجديدة"(Stagh ، 1986، 82).

لقد ورث مبارك بعد ذلك جسدا صحفيا تمتع جزء منه بـالمهارة، في حين كـان الجزء الآخـر من الهواة. وفي مسح قـام به "عبد الفتـاح إبراهيم" (١٩٨٧، ٣٧٠– ٣٧١) ميَّز بين صفوة من الخريجين ذوي التعليم الجـامعي، و"عدد ليس بقليل من الصحفيين غير المتعلمين"، الذين تسللوا إلى الصحـافة من خلال الأعمـال الإدارية، وأعمـال السكرتـارية أو أعمـال الأمن داخل المؤسسات الصحفية أو من خلال العلاقـات الشخصية.

وخلال العقد الأول من حكم مبارك، كانت قد تبلورت للصحفيين صورة اجتماعية أكثر تنوعا، فقد كانت المناصب القيادية فيما يسمى "الصحف القومية" (دور الصحف المؤممة)، عادة بين أيدي وكلاء المجموعة الاستراتيجية، ورغم ذلك سمح عدد قليل منهم لأنفسهم باستقلال ملفت للانتباه، كما حدث في حالة رئيس تحرير صحيفة الأهرام الاقتصادي (انظر أدناه). وغالبا ما كان يتمتع هؤلاء الصحفيون القياديون بالثروة والنفوذ. وتبعا لما جاء على لسان روغ (Rugh، 1987، 46) فإن ما يدفع للمناصب العليا في الصحافة في معظم الأحيان مماثل لمن هم في الحكومة. ومع ذلك ففئة قليلة من الموثوقين ذوي الولاء للمجموعات الاستراتيجية الذين يطلق عليهم "بارونات الصحافة"– هم فقط من يأملون الارتقاء إلى هذا المستوى، كما يلاحظ عليهم عبد الفتاح إبراهيم:

"تقتصر المناصب الإدارية العليا في كل صحيفة على حفنة قليلة جدا. وغالبا ما يجمع شخص واحد عددا من المناصب. مثل أن يكون رئيس قسم، ومدير تحرير، ونائب رئيس تحرير إلى آخره. وعادة ما تحدث التغييرات داخل هذه المجموعات" (١٩٨٧، ٣٧١).

وعلى ما يبدو، فقد ظهرت تقسيمات اجتماعية مشابهة داخل صحف المعارضة، فغالبا ما يكون محررو وملاك الصحف من السادة الأثرياء ذوي النفوذ، في حين كان على صحفيي هذه الصحف الاكتفاء بـ ٢٠٠ جنيه شهريا أو أقل.

وغالبا ما صاحب هذه التقسيمات في الدخول تباينات في الشهرة، فقد نال بعض صحفيي مصر الكبار مرتبة النجوم، حتى إنه يشار إليهم في بعض الأحيان في مؤسساتهم الصحفية على أنهم (نجوم الصحافة)، بل وفي نظر الصحفيين الآخرين والعامة إذا كانوا يتمتعون بالاحترام. هؤلاء النجوم يكونون عادة من كتاب الأعمدة أو من رؤساء التحرير، وهم وثيقو الصلة بالمجموعات الاستراتيجية أو بالمجموعات المعارضة، أو بكلتيهما، ويمثلون عادة في مجلس إدارة النقابة، وغالبا ما يكونون أثرياء، ومعروفين لدى القراء من العامة. وعادة ما يمتلكون حرية في الكتابة أكثر من الصحفيين الأقل شهرة، الذين ينظر لعدد كبير منهم، على أنهم "موظفون"، أو موظفون حكوميون. وعادة ما ينطوي هذا اللقب على بعض الازدراء، لأنه يشمل موظف الحكومة الذي ينظر إليه، على أنه ينفذ فقط ما يُملي عليه، ولا يكترث بعمله أو بنتائجه.

٤-٣-٢-٢ المصالح والأنشطة

عكست التباينات الاجتماعية للصحفيين في الفترة من الثورة إلى أواخر الثمانينيات، طيفا واسعا من المصالح. فقد كان هناك الصحفيين الذين عارضوا المجموعات الاستراتيجية بشدة، وكان هناك أيضا من تعاون معها عن قرب. وكان منهم أيضا من اتخذ مواقف، في بعض الأحيان، وظل هادئا سياسيا معظم الأحيان. وفي ظل الافتقار إلى مسوح دقيقة تبقى الصورة التي قدمتها الأدبيات بالضرورة، صورة منقوصة، خاصة فيما يتعلق بكبر حجم المجموعات المختلفة. وقد استوحينا معظم البراهين على تصنيف المصالح من الأنشطة المختلفة للصحفيين، التي سنناقشها لاحقا، على أية حال يمكن تمييز سلسلة المصالح الرئيسية التالية التي تخللت تلك الفترة بأكملها بدرجات متفاوتة:

– مصالح مهنية ترغب في استقلال وحرية الصحافة والنقابة. وإذا قويت هذه المصالح فهى كثيرا ما تتوافق مع المعارضة السياسية للتحالفات الحاكمة.

– وعلى العكس من هذه، وبين شريحة أخرى كبيرة من الصحفيين، هناك المصلحة في التعاون مع المجموعات الاستراتيجية. وعادة ما يضعف الاهتمام بحرية الصحافة هنا.

– الأهداف الشخصية، مثل إشباع الاحتياجات المادية وضمان الأمان الجسدي. ومن النادر ألا يختلط هذا النوع من الأهداف مع نوعي المصالح الأولى أو الثانية السابق ذكرها.

وقد أظهر صراع الحرس الصحفي القديم ضد الثورة، مصالح جديرة بالاعتبار بين محرري ومالكي الصحف في استعادة حرية الصحافة التي كانت قائمة في الفترة ما قبل الثورة.

ناقشت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في اجتماعها، في ديسمبر ١٩٥٢، حالة الطوارئ والرقابة التي فرضت وقتها على المطبوعات وأوصت بإنهاء كليهما. كما أظهرت الجمعية العمومية موقفها المؤيد للاستقلال، حين قررت القيام بإضراب عام لكافة الصحف والمجلات في ٣١ ديسمبر، لكن لم يكتب لهذا الإضراب أن يتحقق (Rugh 1987، 62. Dabous، 1993، 103). وانتقد آخرون مثل إحسان عبد القدوس، محرر مجلة روزاليوسف مجلس قيادة الثورة على السرية التي اكتنفت أعماله(Dabous، 1993، 103). وفي أعقاب ذلك، أسرع عبد الناصر إلى فرض الرقابة مرة أخرى، واعتقل المحررين، وخلق جواً عاماً من التخويف. وطوال الفترة الناصرية كان النقد الصريح قد اختفى فعليا من الصحف، لكن ظلت هناك بعض

الوخـزات الخفيــة ضد النظــام والحكومة التي كـانــت تظهر في شكل شعــر أو في شكل تقارير عن المشاكل الاقتصـادية[١٥].

أعــادت المجموعــات الاستراتيجيــة تنظيم نقابــة الصحفيين بـالقـانــون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥، الذي استبعد مـالكي الصحف[١٦]. ومنذ ذلك الحين أصبح طبيعيا أن يكون رئيس مجلس إدارة النقابة قريبا من التحالف الحاكم. ومـع ذلك، واصل الصحفيون انتخــاب أعضاء متمردين لمجلس إدارة النقابة[١٧]، وكثيرا ما تســاوى أو فـاق عددهم مؤيـدي النظــام (Bianchi 1989، 108). وفي مؤتمـر حكومي رفيع المستوى عقد عـام ١٩٦٢، انتقد رئيس سابق للنقابة الحكومة علانية، على فرضها أفكارهـا وآرائها علـى الصحف. وعلى إثر ذلك قامت الحكومة بمنع النقابة من عقد جمعيتها العمومية في عـامي ١٩٦٢، ١٩٦٣، وأجبرتـها على تـأجيل الانتخـابات لأجل غير مسمى (السيد، ١٩٨٣، ١٠٤). ورغـم استقالــة أربعــة من أعضــاء مجلس الإدارة احتجاجا على تلك الإجـراءات عقـدت الانتخـابات، وانتخب رئيس مجلس إدارة مستقل هو حـافظ محمود (السيـد، ١٩٨٣، ١٠٤، Springborg، 1978، 285). حـاول حـافظ محمود، النـاشط السابـق بـالجنــاح اليميني لحــزب مصر الفتــاة، أن يؤسس اتحـادا مــع رئيس مجلس إدارة كل مــن نقابــة الزراعيين ونقابــة الأطباء، وذلك لمواجهة التعـدي السالف ذكره علــى الصحافــة والنقابات المهنية، مــن قبل الجناح اليساري لحـزب النظام (الاتحـاد الاشتراكي العربي)، (Bianchi، 1989، 108)[١٨]. وفي آخر الأمر، أطاح علي صبري، رئيـس الاتحــاد العربي الاشتراكــي، بحـافظ محمود، لكـن الجمعية العموميــة للنقـابة أسقطت مخططات الاتحـاد الاشتراكي التي هدفت إلى إحكام السيطرة على الصحـافة[١٩]، بـانتخابــه مجلس إدارة غـير متعـاطف إلى حـد بعيد مع مثل هذه المخططــات (السيد، ١٩٨٣، ١٠٥). وأخـيرا نجـح الاتحــاد الاشتراكــي في عــام ١٩٦٨، في فرض مرشحه كـامـل زهـيري ليصبح رئيس مجلس الإدارة. إلا أنه، في عــام ١٩٧٠، وفي ظل أجواء الهزيمــة العسكريــة، ساعـد زهيري في تمريـر قـانون "عـد نسبيا في صـالــح النقـابة" (Springborgm 1978، 293)[٢٠].

عـبرت تلك المواجهات المستمرة بين النقابة والنظــام على عهد عبد النـاصر رغبة هــذه الشريحــة من الصحفيـين في الاحتفــاظ بـاستقلالهم. وحيث تغـيرت السياسات في عصــر الســادات، وطهّرت الحكومة المجلس من يساريي الاتحــاد الاشتراكي، لكن واصل الصحفيون انتخاب أعضاء مجلس كانوا من نقاد تحـالف النظام الجديد فـأيدوا احتجاجــات الطلبــة في ١٩٧٢، ١٩٧٣، وطالبـوا برفـع الرقابة علــى المطبوعات في

١٩٧٢، ورفضوا اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٩، وعارضوا قانون الصحافة الساداتي في ١٩٨٠، وأيضـا قانونـه المسمى "قانون العيب"[٢١]، وفي عام ١٩٨٠ انتخب كامل زهـيري رئيسـا لمجلس الإدارة. وباعتبـاره ناصريا، فقد تحـول لمرشح غير حكومي. كان ذلـك الترتيـب استثنائيـا، لأن النمط الراسـخ كان يتم بانتخـاب مرشح حكومي لرئاسـة المجلس مع تمثيل بعض أعلام المعارضـة في المجلس. وفي عام ١٩٨١، أي بعـد عام واحد، أجبرت الحكومة الصحفيين على العـودة إلى الترتيب القديم، الذي ظل معمولاً به طوال فترة الثمانينيات (Bianchj، 1989، 111).

أصبـح الصحفيـون في عهد السادات أكثر جرأة وصراحـة في صحفهم، خاصة في الصحـف الحزبيـة. فقـد هاجمت "الأهـالي" الأسبوعيـة اليسارية على سبيـل المثال، ومجلتـا الإخـوان المسلمـين "الدعـوة" و "الاعتصـام" مبـادرة السـادات للسلام مع إسرائيـل (ناصـر، ١٩٩٠، ١٤، ١٥). لكن المثال الأكثر بـروزا على استقلال الصحافة تحـت حكم السادات، كانت الأهـرام الاقتصادي المملوك للحكومة، تحت رئاسة تحرير لطفـي عبـد العظيم. فقـد انتقدت المجلـة الآثار السلبيـة لسياسة الانفتـاح الساداتية، واتهمـت وزير الاقتصاد بنشر بيانات مضللة عـن الميزانية، بل أنها صورت السادات بمـا يشبـه المسئول الذي يـروج الشعارات. وقـد أوقف محرر الأهـرام الاقتصادي عن عمله مؤقتا في نهاية السبعينيات، لكن أعيد بعدها بعدة أشهر. وقد أصبحت الصحيفة خلال الأشهر الأخيرة من حكم السادات منبرا للحوار الوطني، حيث قدَّم محررها الآراء المختلفة (انظر Baker، 1990، 206، 214، 220، 228).

وقـد استمـر في عهد مبـارك، الذي بدا في العقـد الأول من عهده أكـثر تسامحا من سابقيـه، اتجـاه الكتابة الصريحـة، في حين ظل كثير من الصحفيـين في نفس الوقت علـى حرصهم. وقـد دفعت أيضا صحف المعارضة الناشئـة الصحف المملوكة للدولة لتصبـح أكثر جـرأة في نقدها وتقريرها للحقائق. ففي عام ١٩٨٤، على سبيل المثال، قامـت كافـة الصحـف بتغطيـة تقرير القضـاء الذي انتقد قـوات الأمن علـى تعذيبها المسجونـين من الإخوان المسلمين. وفي عام ١٩٨٦ رصدت كافة الصحف تمرد قوات الأمـن المركـزي (Rugh، 1987، 50). وفي انتخابات مجلس النقابة، ذهبت معظم الأصوات في هذه المرحلة إلى شخصيات من أمثال، أمينة شفيق في عام ١٩٨٣، ومحمد عبـد القدوس في عام ١٩٨٥، اللذين ارتبطا على التـوالي بالمعارضين من اليساريين والإخوان المسلمين المعتدلين (Bianchi، 1989، 113). وفي عام ١٩٨٣ أكد بعض أعضـاء المجلس أن نقاباتهم ستتخذ مواقف من القضايا السياسية الأكثر أهمية مثل

التطبيع مع إسرائيل.

لكن بالرغم من هذه الأمثلة من صراحة الصحافة، واهتمامها الواضح بالحرية والاستقلال، ظل ميراث التخويف المنحدر من عهد عبد الناصر، فأخمد العديد من أصوات النقد الواعد. وفي عام ١٩٨٤، طرح سعيد سنبل، رئيس تحرير الأخبار، بالتعميم اعتقاده بأن الصحفيين المصريين يفتقرون الالتزام بمثل مهنتهم، حيث قال إن الحقيقة "غابت عن الصحافة المصرية". ويعود ذلك إلى أن الصحفيين المصريين "لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن الحقيقة" (ورد في Ayalon، 1995، 275). ظل فقط القليل من الكتّاب على صراحة رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي، أو مصطفى أمين الذي تجرأ على السخرية من السادات[٢٢].

فضلا عن ذلك اختار عديد من الصحفيين التعاون مع المجموعات الاستراتيجية. وكان هؤلاء الصحفيون من جميع المستويات، وكانوا إما هم أنفسهم أعضاء في المجموعات الاستراتيجية (مثل رؤساء التحرير على سبيل المثال)، أو بمثابة زبائن لهم ينتفعون منهم. وقد ساعد الموالون من رؤساء تحرير المجلات اليسارية السابقة مثل الكاتب والطليعة وروز اليوسف في تطهير هذه المطبوعات من نقاد السادات. وقد ساندوا أيضا السادات في مجهوداته لإعادة تنظيم الصحافة في عام ١٩٨٠، وجعلها أقرب إلى تحكم المجموعات الاستراتيجية. وقد اعترف لاحقا، واحد من أبرز صحفيي مصر في تلك الفترة، وهو موسى صبري، محرر الأخبار، بأنه قد ساند خطة السادات في وضع نقاد الرئيس خلف القضبان في عام ١٩٨١ (Bianchi، 1989، 110، 112).

وقد أصبحت المصالح الشخصية داخل النقابة أكثر تضافراً مع المصالح السياسية والمهنية. ففي الوقت الذي فرض فيه نظام النقابة الرقابة والقيود على الصحفيين، سمح لهم أيضا بالحصول على المزايا المادية وإرساء شبكات من المحسوبية مع المجموعات الاستراتيجية، خاصة من خلال انتخاب رئيس النقابة المدعوم من قبل المجموعات الاستراتيجية. وحسب كلمات بيانكي:

"لم يكن المهنيون المصريون راغبين أو قادرين أبدا على الامتناع عن منافع الاحتوائية لصالح تدعيم حركة جماعية خاصة ومستقلة" (١٩٨٩، ٩١).

لقد أصبحت النقابة بمرور الوقت كالقفص الذهبي، فقد لعب العديد من رؤساء مجالسها دور الأوصياء الذين يعتنون بمصالح القُصّر المادية، لكن عليهم أيضا ضمان أن لا يحلقوا بعيدا عنهم. وإذا كان بمقدور سبرينجيورج (١٩٧٨، ٢٨٠) وصف

المنافـع المـادية التي تلقاهـا المهنيون مـن نقاباتهم في ظل حكم عبد النـاصر بـالشئ اليسـير إلا أن هذه المزايا قد زادت خلال حكم السادات، واستمرت في الزيـادة مع حكم مبـارك. ورغم أن نقابة الصحفيين لم تتحول إلى إدارة للمشروعات الربحية، مثلما فعلت علـى سبيل المثال، نقابة المهندسين، فقـد تلقى الصحفيون مغانم متزايدة مثل زيـادة معاشـات التقاعـد في عـام ١٩٨٣، عندمـا أعيد انتخاب صـلاح جلال نقيبا، فـارتفعت المعاشـات بنسبـة ٥٠٪ (Bianchi، 1989، 112). وفي التسعينيـات، كمـا سنرى لاحقـا، امتدت هذه المزايـا إلى الضمان الاجتماعي، والتأمـين الصحي، والمنتجعات الصيفية، والنوادي وغيرهـا من المنـافع.

وإذا كانـت أنشطـة الصحفيين تمثـل إشارة إلى أية مصالح لهـم، علينا أن نفترض ثلاثـة تصنيفات على الأقل: أولا: كانت هنـاك انقسامات بين النشطاء تماما مثل تلك الموجـودة بـين فئة "نجوم الصحـافة". فقـد يكون هؤلاء النشطـاء أعضاء بـارزين في تحالـف النظام مـن نـاحية، ومن الممكـن أن يكونوا من أحـزاب المعـارضة من نـاحية أخرى، أو قد ينـاورون في مكان مـا بين هذين الموقعين. وغـالبا مـا كانوا قـادرين على تجـاوز مسائل الأمـن المـادي أو الجسدي، حيـث كانوا آمنين من هـذه النواحي معظم الوقـت. وبين هذه المجموعـة الصغيرة، وأغلبيـة الصحفيين يقـع الانقسام الثـاني في المصالـح. هذه الغالبية، كانت عـادة حريصة جدا على عدم القيام بتحركات سياسية صريحـة، بـاستثنـاء تلـك التي تحدث أثنـاء انتخابـات النقابة وفي قـرارات الجمعية العموميـة. فـأغلب هؤلاء الصحفيين لا يريدون تغيير النظام الاحتوائي، الذي رغم أنه يسبغ عليهم الأمن المـادي، ويسمح لهم ببعض النشاط السيـاسي والنفوذ، يضمن أيضـا استمراريـة تحكـم المجموعات الاستراتيجية. ولم يحل التواطـؤ على هذا الترتيب دون وجود قسم ثـالث من المصالح داخل هذه الأغلبية.

فقـد بدا أن الكثيرين يتعـاطفون مع المجموعـات المعـارضة، وينتخبون ممثليهم في مجلس النقابة، في حين دعـم الآخرون المجموعات الاستراتيجيـة، وتعـاونوا معهمـا وصوتوا لمرشحيها.

وبـالإضافة إلى ذلك لعلنـا نلاحظ ظهور "تسوية داخلية" بين العديد من الصحفيين في السبعينيـات والثمـانينيات. فحقيقـة أن مرشحي الحكومة حصدوا معظم الأصوات في انتخابـات رئـاسـة المجلس من جانب، في حـين حصدت الشخصيـات المعارضة معظم الأصوات في الاقتراع على المجلس نفسه، تشير إلى أن العديد من الصحفيين قد اختاروا أن يضمنوا علاقة آمنة مع المجموعات الاستراتيجية، إلى جانب تمثيل مصالح المعـارضة. وبهذا، أسس هؤلاء الصحفيون قوة تحـافظ على سلامة البنى القـائمة.

٤-٣-٢-٣ الموارد

لقد أشرنا إلى أن موارد الصحفيين الذين أرادوا أن ينشطوا كمجموعات معارضة قد تدهورت كثيرا بعد الثورة مقارنة بالموارد التي كانت متاحة لهم في الفترة السابقة.

- أصبحت المورد الأهم بالنسبة للصحفيين، أي حرية الكلام وحرية التعبير تحت سيطرة الحكومة. فقد سحبت هذه الحريات تماما في ظل الثورة، وأعيدت بشكل جزئي بعد ذلك. لكن ظل الإحساس بعدم الأمان فيما يتعلق بمساحة الحريات قائما.
- كانت نقابة الصحفيين أيضا من الموارد التي قيدتها الحكومة، لكن لم تستطع تحييدها بالكامل. ومع ذلك، ظلت ضعيفة، بل مصدر ضعف أيضا.
- كانت هناك بعض الموارد القائمة، لكنها ليست حاسمة الأهمية، واجهت المجموعات الاستراتيجية صعوبة كبرى في السيطرة عليها، هذه الموارد هى الهجرة (رغم أن الهجرة أضعفت أيضا الصحافة في مصر)، والنقد "الخفي".
- لم تساعد الظروف الخارجية صحفيي الصحافة المطبوعة، فقد تنامت أهمية الإذاعة والتليفزيون، وانتزعت التأثير من الصحافة. وقد ظلت الأمية، والفقر، وعدم الاهتمام بالصحافة مشاكل مزمنة. كما أدت السيطرة السياسية إلى خسارة كبيرة في مصداقية الصحف، وانهيار المعايير المهنية.

لقد ناقشنا النقطتين الأخيرتين بشكل أكثر تفصيلا في الجزء الخاص بالبنى الاجتماعية ومصالح الصحفيين، ولن نتطرق لهاتين النقطتين سوى عند التعرض لتطور الأجهزة الإذاعية. أما النقطتان الأولى والثانية فقد ألقينا عليهما الضوء جزئيا، لكن تظل بعض الملاحظات الإضافية هنا.

نظام عبد الناصر قد حظر التنظيمات السياسية المعارضة وبالتبعية صحفها، وزاد من تدخلاته بما في ذلك الرقابة، ودعمهم بفعالية صحفه الخاصة وصحفييه، فقد أفسح التنوع والحريات التي سادت الفترة ما قبل الثورة الطريق للصحافة غير الحزبية (Rugh، 1987، 60). وقد شعر معظم الصحفيين بالفزع البالغ من المخاطرة بممارسة النقد. وقد استمرت مؤسسات النشر الأربع الكبرى في العمل وهى دار الأهرام ودار الأخبار ودار الهلال، ودار روزاليوسف لفترة بترخيصها الخاص. ومع ذلك عين رقباء في صحفها، كما ذكرنا أعلاه، وعين أيضا بعض المحررين من المجموعات الاستراتيجية في مجالس إدارتها (Steagh، 1986، 272).

قيد القانون ١٥٦ الصادر في مايو ١٩٦٠ والخاص بـ "تنظيم الصحافة" موارد الصحفيين المعارضين أكثر، إذ منح ملكية مؤسسات النشر الأربع الخاصة للاتحاد

القومـي (الاتحـاد العربي الاشتراكي لاحقا)[٢٣]. وقد نص القانون على أنه لا يمكن نشر صحيفـة بـدون موافقة الاتحــاد القومي الذي عـين المحررين وأعضــاء مجالس إدارة الصحـف وزودهـم بـالخطـوط العامة لمـا يفترض أن يكتـب (Stagh، ١٩٨٦، ٨٠، Ayalon، ١٩٩٥، ٢٧٢).

"لقد تحولت الصحافة عمليا إلى وكالة حكومية، وتحول الصحفيون إلى عاملين في الدولة" ([٢٤]Ayalon، 1995، 272) .

وبـاستثنـاء هيـكل، صديق عبد النـاصر، الـذي كان عمـوده الأسبوعي "بصراحة" يعطي معلومات من داخل النظام ويقرأه ٩٩٪ من قراء الأهرام المنتظمين (Dubous، 1993، 11)، فقد فرض الصحفيون الرقابة على أنفسهم بشكل مشدد.

كانت "الأخبار" التي تدعم طوعا الإصلاحات التي كان يقوم بها عبد النـاصر هى السائـدة وظهر ما أطلق عليه روغ "الصحـافة التعبويــة". وقد أصبحت المقالات، تبعا لذلـك وعلى نحو لا يدعـو للدهشة، باهتة. وفقدت الصحافة ما تبقى لها من مصداقية عندما تحدثت عن "التقدم" و"النجاح" الذي حققته القوات المصرية في حرب ١٩٦٧. وقـد أصبحـت عبـارة "كلام جرايد" هــى المـرادف للتصريحات التي لا يعـول عليها (Ayalon، 1995، 273).

مـع الشعور بالحاجة إلى مزيد من الانفتاح بعد حرب ١٩٦٧، ازداد هـامش الحرية، ولكنــه ظل مشوشا واعتباطيــا. فقد احتفى دستور ١٩٧١ الجديد، بــ "حكم القـانون"، ووضــع قـائمة بـالحريات الأساسيــة، لكن "في حدود القـانون". ألغيـت الرقـابة رسميا في عــام ١٩٧٤، ولعـل الأكثر أهمية، أن منـافـذ إعلامية للمعـارضة قـد خلقت بظهور إصـدارات الإخـوان المسلمـين، وصحف الأحـزاب المعارضة الجديـدة (الأهـالي لحزب التجمـع، والأحرار لحزب الأحــرار، والشعب لحزب العمل)، وهى المنـافذ التي لم تستطع المجموعــات الاستراتيجيــة أن تتحكم فيها مباشرة. وقبل ذلـك، كان السـادات قد فتح البـاب لنقد نظام عبد النـاصر الصارم:

"بعد صمت امتد لما يربو على عقدين من الزمـان بدأ الصحفيون والكتـاب،المفكرون البــارزون في الكشف عـن الفظائع التــي ارتكبها النظام السابـق في حق المعارضين السياسيين" (نـاصر، ١٩٩٠، ١٢).

لكـن هــذا السمـاح بكشف الأخطاء، له علاقة بتحول سيـاســات السـادات عن سيـاسة عبـد النـاصر القوميــة العربية الاشتراكيــة، إلى التعاون الوثيق مع الغـرب وإسرائيل. ولم يكن إعطــاء التراخيص للمجلات الأسبوعية للإخوان المسلمين، وصحف الأحزاب

بدافع حب الديمقراطية، ولكن كان بالأحرى لاعتبارات سياسية[٢٥]. وقد أظهر السادات للصحفيين ضعف مواردهم، حين بدءوا في مهاجمته. فقد شجعت حركة التنقلات والتبديلات الإجبارية في أوائل السبعينيات الرقابة الذاتية، وكانت من ثم أول التحذيرات (Stagh، 1995، 273). ولاحقا، عوملت صحافة الأحزاب المعارضة بأسلوب مشابه[٢٦]. وبدأ رؤساء تحرير الصحف المملوكة للدولة في إصدار الأوامر لعامليهم بأن لا يكتبوا في أي من الصحف الحزبية.

ومع ذلك، استمر بعض الصحفيين في كتابة مقالات غير موقعة أو نشر مقابلات صحفية مع "نجوم الصحافة" الذين كانوا يتمتعون بقدر أكبر من الحرية (ناصر، ١٩٩٠، ١٤). بعد ذلك مرر السادات القانون ٣٣ لعام ١٩٧٨ عن "حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي"، ثم قانون "حماية القيم من العيب" بعد ذلك بعامين، وهو القانون الذي أتاح للسادات الفرصة لاتهام نقاده بمعارضة أو كراهية وازدراء النظام السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي"، أو بنشر "معلومات مضللة أو مثيرة من شأنها تهييج الرأي العام أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي للخطر" (Stagh، 1986، 86). وبمساعدة "محكمة القيم" الجديدة وهى هيئة خارج الجهاز القضائي (انظر Stagh، 1986، 86) صادرت المجموعات الاستراتيجية "الأهالي" على مدار أسبوعين متتاليين، مما أجبرها على التوقف عن الصدور في منتصف عام ١٩٧٨. وقد هاجم السادات جريدة "الشعب" شفويا حين وصف مقالة في الجريدة على أنها "غير أخلاقية وبذيئة"، وقد حرم هذا الهجوم الشعب بعد ذلك من الدعم الذي كانت توزعه دار الأهرام. وبهذا الإجراء أرغمت الصحيفة على تقليل حجمها من ١٦ إلى ١٢ صفحة (ناصر، ١٩٩٠، ١٩). وقد عانت صحف المعارضة أيضا من تدني وسائل التمويل والتكنولوجيا، مقارنة بالصحف شبه الرسمية؛ مما سمح للأخيرة بتحقيق نسبة أعلى من التوزيع[٢٧].

قد وضعت المؤسسات الصحفية الكبرى -التي كان لا يكتب بها سوى الصحفيين المطيعين- تحت إشراف أكثر إحكاما من قبل المجموعات الاستراتيجية. وقد بدت التغييرات الدستورية وقانون الصحافة الجديد لعام ١٩٨٠، من الخارج بمثابة مكسب لموارد الصحفيين. وتبعا للدستور المعدل فقد أصبحت الصحافة "سلطة رابعة"، كما كفلت الحرية للصحافة. لكن ولأن السادات يحتاج إلى وريث للاتحاد العربي الاشتراكي الميت، فقد نص التعديل الدستوري على إنشاء مجلس الشورى، والمجلس الأعلى للصحافة، اللذين أصبحا على التوالي المالكين والمشرفين الجدد لكبرى المؤسسات الصحفية.

وبفضل هذه الملكية، أمسك مجلس الشورى نسبة ٥١٪ من الأصوات في الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية[٢٨]، ينتخب ٧ أعضاء من مجموع ثلاثة عشر عضوا لمجالس إدارة المؤسسات الصحفية (Stagh، 1986، 87). وقد حاز المجلس الأعلى للصحافة صلاحية إعادة توزيع التمويل للمؤسسات الصحفية، أو تغيير فريق العمل، أو سحب الإعلانات الحكومية من الصحف، وقد مورس هذا النوع من الضغط مع الأهرام الاقتصادي ، على سبيل المثال (Stagh، 1968، 88). وقد كان المجلس يتشكل مما يقرب من ٥٠ عضوا، وقد ضم أهم أعضاء المجموعات الاستراتيجية مثل: وزير الإعلام، ورئيس مجلس الشورى، وغيره من الأعضاء الذين ينتخبهم مجلس الشورى. وكان يتم اختيار نصف الأعضاء بصفتهم صحفيين كباراً، وقد منح مقعد واحد لكل من صحف الأحزاب ونقابة الصحفيين كل على حدة (Bianchi، 1989، 110) وتبعا لـ لبيانكي:

"لقد وضعت هذه الترتيبات السيطرة على الصحافة بشكل أكثر حزما في أيدي غير الصحفيين.. وكان الصحفيون تحت رحمة رؤساء تحريرهم بشكل كامل، ومجال الإدارة التي ضمت العديد من الأعضاء من خارج المهنة" (١٩٨٩، ١١١).

ولقد حافظ مبارك خلال عقده الأول على النظام القانوني الذي كان سائدا وقت السادات، بما في ذلك سريان حالة الطوارئ، برغم تطبيقه للقسم الأعظم من القوانين بشكل أكثر تسامحا. فقد أطلق المسجونين من الصحفيين، وسمح بعودة صحف المعارضة المحظورة، وأوصى أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي في مجلس الشعب باللجوء إلى المحاكم في حال اعتقادهم أن الصحف الحزبية تشهّر بهم (ناصر، ١٩٩٠، ٢٠). وقد اتفق معظم المؤلفين، على أن الصحافة المصرية تتمتع إلى حد بعيد مقارنة بغيرها من البلاد في العالم العربي (وربما باستثناء لبنان) بقدر أكبر من الحرية. ولكن لا يعني هذا أنه لم يكن هناك أية قيود. فقد فصل مبارك محرر صحيفة الحزب الوطني "مايو" عام ١٩٨٣، حين قام بمهاجمة رئيس مجلس الشعب. وقد حدث شئ مشابه لذلك بعدها بفترة مع لطفي عبد العظيم، رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي، حين نادى بمقاطعة إسرائيل، عقب اجتياحها للبنان.

وكان مبارك يقول كأسلافه "أنا لا أريد فرض أية قيود على الصحافة"، وبعد ذلك كان يحذر الصحفيين بأن عليهم ألا يسيئوا استخدام حريتهم وذلك "حتى لا يصل الموقف إلى مرحلة يكون عليّ استخدام القانون للقبض على الصحفيين" (ورد في ناصر، ١٩٩٠، ٢٠).

وفي حين نجحت المجموعات الاستراتيجية نسبيا في التحكم في حرية الصحافة، وفي تقييد هذا المورد أو توسيعه أمام المجموعات المعارضة، تبعا لما يخدم أهداف المجموعات الاستراتيجية، كانت نقابة الصحفيين الموقع الأكثر صعوبة في إحكام القبضة عليها، كما توضح العديد من الصراعات خلال فترتي حكم عبد الناصر والسادات (كما وصفنا فيما تقدم). وإذا كانت المؤسسات الصحفية قد عدت مصادر قوة استراتيجية، كان نقابة الصحفيين أقل من ذلك، بسبب ضعفها الدائم. وحسب كلمات بيانكي، لم تكن النقابة "أداة للسيطرة الحكومية يمكن الاعتماد عليها، كما لم تكن وسيلة فعالة لمعالجة العديد من مظالم الصحافة" (١٩٨٩، ١٠٦). ومع ذلك، ظلت النقابة منطقة متنازع عليها من قبل الطرفين، بسبب إمكانية استخدامها من قبل المجموعات المعارضة في حشد القوى المعارضة، وإمكانية استخدامها من قبل المجموعات الاستراتيجية لحشد التابعين لها من جانب آخر. وكانت النتيجة هى الوصول إلى تسوية صعبة لم تحقق الطمأنينة التامة للمجموعات الاستراتيجية، ولم تساعد في المقابل القوى المعارضة في الظروف العادية لحشد المعارضة. ونستطيع أيضا الافتراض أن البنية الاحتوائية لنقابة الصحفيين قد أضعفت قدرات الصحفيين الصراعية، لكونهم تلقوا المزايا التي سبق الحديث عنها، ولأن هناك قليل من الصحفيين مستعدين للتخلي عن تلك المنافع مقابل تحقيق المزيد من الاستقلال التنظيمي.

استنزفت الإذاعة أيضا موارد الصحفيين من جانب آخر. فلم يكن الراديو كوسيط ذي أهمية قبل الثورة، ومع ذلك فقد أدرك عبد الناصر إمكانياته وبدأ في تطوير أقوى الشبكات الإذاعية في الشرق الأوسط وأفريقيا (Rugh، 1987، 116). جزئيا، سعى عبد الناصر إلى تحقيق أهداف سياسته الخارجية من خلال هذه الشبكة (انظر ناصر، ١٩٩٠، ٦)، ومع ذلك فقد حفز تطورها في المقام الأول نفس الأهداف، التي كانت تسعى الصحافة لتحقيقها، أي الدعوة إلى تأييد الثورة. وقد تضاعف عدد البرامج المحلية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠، أربعة أضعاف من ١٨ إلى ٧٢، وارتفعت إلى ١٢٠ برنامجا تحت حكم السادات. ومن خلال إدخال أجهزة الإرسال منخفضة التكلفة، أمكن الوصول إلى أكثر القرى عزلة وبعدا. وقد تمتع الوسيط الجديد بشعبية عالية جدا، فبنهاية السبعينيات كان ٨٥٪ من عدد السكان يستمع إلى البرامج العامة (Rugh، 1987، 117). وقد بدأ التليفزيون في مصر في عام ١٩٦٠، وقد عززت المجموعات الاستراتيجية دوره مبكرا، كما فعلت مع الإذاعة، بالاستثمارات الكبيرة في الاستوديوهات، والتجهيزات المعقدة، وتوفير الدعم المالي لأجهزة التليفزيون.

وبحلـول عــام ١٩٦٣، كـان هنـاك ١٩٧ ألف جهاز تلفزيـون في البلد، أي ٧ أجهزة لكل ١٠٠٠ شخـص. وفي عــام ١٩٨٠ - وبالرغم من زيادة النمـو السكاني- كـان ١٨ من كل ١٠٠٠ شخـص يملكـون جهاز تليفزيون وقد ارتفع هذا الرقـم إلى ٤٣ بحلول عام ١٩٩٠. وقـد زادت في نفس الفترة أجهـزة استقبال الراديو من مـا يقرب من ٦٥ لكل ١٠٠٠ مصري في عام ١٩٦١ إلى ١٣٧ شخص في عام ١٩٨٠، وإلى ٣٠٢ شخص في عـام ١٩٩٠. وبمعنى آخـر، كان هنـاك ١٧ مليون جهاز استقبـال راديو، و٥,٧ مليون جهـاز تليفزيـون داخل مصر مع بدايـة العقد الأخير من القرن- ويعـد هذا أكثر كثيرا مـن أرقام توزيع كافة الصحف اليوميـة والأسبوعية مجتمعة[٢٩]. وبنهاية عقد مبارك الأول في الحكم، كان من الملاحظ بوضوح تفوق التليفزيون والإذاعة في الوصول إلى الجماهير على الصحف.

٤-٤ خلاصة

بحث هـذا الفصل في المـيراث التـاريخي للصحفيين المصريـين، خاصة إسهامهم في عمليـة الدمقرطـة وتطويـر قدرتهم علـى الصراع. وكثـيرا ما يرمـز للصحافة في كاريكاتيرات الصحف المصرية، على أنها امرأة شابة وجميلة وعلى رأسها تـاج، غالبا مـا تساء معاملتها. قد تساعد صورة "العروس مهيضة الجنـاح" في وصف مـا آلت إليه الصحافـة المصرية. فـإذا كانت العروس تقـف مثالا للصحافة الحـرة والمسئولة، إلا أنهـا في الواقـع تلقت العديد من الضربات والكدمات عـبر التـاريخ. ومن نـاحية أخرى فقـد حـاولت ألا تفقد رونقها كاملا وتبقـى على بعض من احترامها. ولعل أبرز سمات ميراث الصحافة المصرية أنه كان "مزيجا من الشئ ونقيضه". حيث طور الصحفيون الأوائـل -بالرغم مـن تعاونهـم الوثيق مع حكامهـم تقنيات صحفيـة، ولغة جديدة، ووسيـط جديـد بشكل عام. كمـا وسعوا أيضا من نطـاق الخطاب الثقـافي والتعليمي. ولاحقا عندما انخرط الصحفيون "المقاتلون" في العمل السياسي ونشروا طيفا واسعا مـن تجربة مصر الديمقراطية، مدت الصحافة الشعب بالمعلومات والآراء عن الأحزاب السياسية وسياسات الحكومة.

وعلـى صعيـد آخر، عـانى الصحفيون الأوائل من أشكال عـدة من القيود السياسية، المالية، والأيديولوجية مثل المراقبة الخديوية، والأمية واللامبـالاة من قبل الجماهير، والأصـوات التقليدية المعارضة. وفيمـا بعد، "أهـان العروس" قطـاع من الصحفيين، بإعـارة أقلامهـم لكل من ضمن لهم لقمة العيش. وكتب آخـرون مقالات غير مسئولة،

ومـن ثـم حطوا مـن مصداقيـة الصحافـة. وقـد زادت الحكومـات المتعاقبـة الجراح، بـاستخدامها قوانين الصحافة، والحوافز المادية لتضمن أن ما تقوم الصحف بتغطيته لا يفلت من تحت سيطرتها. ومع ذلك، كان هناك تطور نحو التعددية حتى قيام الثورة، وإن كان كثير منها من نوع التابلويد.

ومـن الجلـي أن فـترة عبـد النـاصر قد قلصـت من مـوارد الصحفيين. فقـد اتسعت الانقسامات في الدخول، والمكانة، خاصة في التعليم بين الصحفيين. ومن المحتمل أن يكون قد صاحب هذه "الفجوة الاجتماعية" المتنامية انقسام في المصالح، فبالنسبة للصحفيين الفقراء ماديا لم يبد أنه من الحكمة محاولة تغيير البنية الاحتوائية القائمة. وكانت الانقسامات في المصالح الأخرى قائمة أكثر إما على مصالح سياسية أو على مصالـح شخصيـة. وفضلا عـن ذلك، فقد بدا أن عـددا كبيرا مـن الصحفيين ينـاورون بـين المجموعـات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة للاستفـادة من المنافع التي توفرهـا لهم المجموعات الاستراتيجية، في الوقت الذي يظهرون فيه الدعم والمساندة للمجموعـة الأخرى في انتخابات المجلس. وقد قدر لهـذا الاتجاه أن يحمي الترتيبات الاحتوائيـة. وقـد أفادت حالات التمرد التي تظهر من حين لآخر في نقابة الصحفيين، والنقـد الخفي في الصحف والصحفيين المعارضين كسلاح. وبظهور الصحف الحزبية في عهـد السادات وتطبيق مبارك غير المتشدد عمومـا للقوانين القائمة اتسعت قاعدة التعدديـة وحرية التعبير مرة أخرى. وقد أضاف وجود النشر الأجنبي والهجرة منافذ جديدة للصحفيين. لكن الهجرة، مثلها مثل الترتيبات الاحتوائية في نقابة الصحفيين كانـت مثـل يانوس إلـه الأبـواب الإغريقي حيث أبعـدت الأصوات النـاقـدة من مصر، وزاد اعتمـاد الصحفيـين على المجموعات الاستراتيجية. وفـوق كل شئ فقد احتفظت المجموعات الاستراتيجية بموارد القوة الأكبر من خلال سيطرتها على المجلس الأعلى للصحافـة، والمؤسسات شبه الرسمية –وليس آخرا– على وسائل الإذاعة والتلفزيون المصريـة. وفي ذات الوقـت، كان الصحفيون لا يزالون يعانون مـن "عللهم القديمة"، ومن أبرزهـا انتشار الأمية والفقر بين الجماهير، وضعف مصداقية الصحافة.

وبـالرغـم مـن كل نقاط الضعف البنيويـة في قدرات الصحفيين علـى الصراع فقد هـاجم الصحفيون المعارضون حكم عبد النـاصر منذ البداية. وكان الحرس القديم أول مـن حـاولـوا "دفع القيود" داخل النقابـة. حتى وإن أسكتت أصواتهـم داخل صحفهم، ولم تفلـح تحـالفـات النظام المتعاقبـة على الإطلاق في قمع المعارضـة داخل النقابة بشـكل كامل. وقد علـت أصوات الصحف بـالنقـد بعد وفاة عبد النـاصـر، وكانت أعلى

مـن أن يقـدر السادات من التعامـل معها بسلاسة، فلجأ إلى سجـن كتابها. أما مبارك فقد أسس توازنا صعبا بين الصحفيين المعارضين وائتلاف النظام الحاكم، فقد سمح للصحفيين بالتمتع بأرضية غير محددة المعالم من الحريات، والذين كان يتوقع منهم ألا يتجاوزوا تلك الحدود الغامضة. عادة كان يتم التعامل مع "الصراعات على حدود الحريـة"، التي كانت صراعات عرضية، باستخدام مـوارد المجموعات الاستراتيجية، مثلمـا حـدث في حالة رئيس تحرير الأهرام الاقتصـادي، حيث تمت إقالته. وفي ذات الوقـت، ظل عدد غير قليـل من الصحفيين الذين يسيطرون على مواقع تحريرية هامة، يعملون لصالح المجموعات الاستراتيجية ويساندون سياساتها.

بهذا الإرث المختلط بين التعبئة والمقاومة، دخلت الصحافة المصرية العقد الأخير مـن القـرن العشرين. وفيمـا يلي سنلقي نظرة عـن كثب على إرادة وقـدرة الصحفيين المصريين على الصراع، وإسهامهم في التحول الديمقراطي في هذا العقد.

[هوامش]

١ ومما يعد مؤشرا جيدا، حقيقة أن تاريخ الصحافة المصرية هو موضوع مألوف في مؤتمرات الصحفيين، كما أن الصحافة أيضا تناقشه.

٢ لقد تم تحليل العلاقة بين الصحفيين المصريين والدولة إلى حد كبير من منظور الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالمراحل الأولى (للاطلاع على المراحل الأولى ، انظر Vatikiotis 1980، و Ayalon 1992، 1995. وللإطلاع على منظور الصحفيين انظر Reid 1974، ولمراحل أخرى انظر القسم ١ – ٣ ٤).

٣ ترجع مصطلحات "الصحافة الهادئة" و "الصحافة المقاتلة " إلى أيالون Ayalon، في حين يرجع مصطلح صحافة التعبئة إلى روغ Rugh.

٤ هناك أدبيات باللغة العربية خاصة بتلك الفترة، ولكنها لم تضمن هنا لأن وقت البحث كان محدودا، والفترات التي تغطيها الدراسة في هذا الفصل لم تكن محورا لهذا البحث. فضلا عن قيام أيالون وفاتيكيوتيس بتحليل أجزاء من الأدبيات المتوافرة باللغة العربية.

٥ العلماء المعنيون هم علماء التراث والشريعة الإسلامية.

٦ نهض إسماعيل بالتعليم والفنون، فقام بإنشاء أول دار أوبرا، بالقاهرة، وقد طلب شخصيا من فيردي كتابة أوبرا عايدة، ولعل الأكثر أهمية أنه افتتح أول مدارس لتعليم الفتيات في مصر (لمزيد من التفاصيل انظر: (Vatikiotis، 1980، 101– 123.

٧ نوقش هذا الموضوع في مقالة أيالون (Ayalon 1995) الذي برهن على أن "قصة الصحافة المصرية.. كانت واحدة من المواجهات الثابتة بين مجموعتين مختلفتين من القيم: باعتبارها مؤسسات مستوردة، لا جذور لها في ماضي البلاد، لكنها تتمتع بقوة الدفع السياسي والاجتماعي. وقد وجدت الصحافة نفسها متجهة نحو الاصطدام مع الحكومات التي تقوم سلطتها بالضرورة على المبادئ والميكانيزمات التقليدية (حتى وإن قاموا هم بأنفسهم بإدخال الحداثة) ١٩٩٥، ٢٦٧.

٨ كان أحمد عرابي ضابطا مصريا، مستاءً من تصاعد نفوذ القوى الأوروبية على الخديوي فقاد في عام ١٨٨١ ثورة ضدهم انتهت بالهزيمة العسكرية، والاحتلال الفعلي لمصر. ولمزيد من التفاصيل انظر Va–tikiotis .1980

٩ يضرب أيالون مثالا بمحرر صحيفة المؤيد المعروف ذي الطبيعة المحافظة، الشيخ علي يوسف، الذي أبطل زواجه بعد أن استطاع والد زوجته الأرستقراطي إقناع محكمة الشريعة بأن "الصحافة هى مهنة شائنة" (اقتبست من Ayalon 268، 1992).

١٠ بحلول عام ١٩٠٩، كان هناك ٣٠٠ خريج من المدارس الثانوية وزعوا حينها بين المدارس المهنية العالية مثل القانون والطب، والتدريس والهندسة، الخ. ويمكننا افتراض أن أقلية من بين هؤلاء هم الذين استطاعوا أن يجدوا عملا بالصحافة، التي لم يكن لها مدارس متخصصة حتى عام ١٩٣٨.

١١ ليس لدينا أرقام حول التنوع الاجتماعي المضطرد بين الصحفيين، الذي قد يكون أقوى مما في مثيلاتها من المهن الأخرى، حيث لم يكن هناك أية شروط رسمية للدخول. وقد أظهر (ريد ٣٦، ١٩٧٤)، أن متوسط عدد خريجي المهن الأخرى مثل التدريس، والطب والهندسة في الفترة من ١٩٢٦ – ١٩٤٠ كان أعلى بـ

٥–١٧ مـرة عنهـا في الفترة من ١٨٨٥–١٩١٣، وكانت الزيادة في أعداد الخريجين في تلك الفترات أعلى بكثير من النمو السكاني في نفس الوقت مما يدل على زيادة التنوع الاجتماعي.

١٢ وقد تشير كلمة نقيب أيضا إلى نقيب الأشراف وهو حسب تعبير ريد صاحب مقام ديني رفيع يدعى انحداره من سلالة النبي محمد (١٩٧٩، ٣٨).
١٣ تصـف الاحتوائيـة corporatism العلاقات بين "الجماعات الاجتماعيـة المرتبطة بشكل معين"، على سبيل المثال، المهنيين أو العمال المتحدين في نقابة والمجموعات الاستراتيجية. وعادة ما تتمتع قطاعات المجتمـع المرتبطة مع بعضها بشكل احتوائي بدرجة من الاستقلال والحكم الذاتـي، وأيضا بفوائد مادية مـن المجموعـات الاستراتيجية، وتقدم بالمقابل الدعم السياسي أو القبـول السياسي على أقل تقدير، وبهذا المعنى فهم "مستوعبون" ضمن مجال السيطرة السياسية للمجموعات الاستراتيجية.
١٤ أخذنـا رقـم ٣٠٠ مـن (السيد، ١٩٨٣، ١١٥) أما عدد الصحفيـين المنتظمين في النقابـة فيشير له بيانكي (Bianchi، 1989، 95)
١٥ كان الاستثناء الهام هو مقالات هيكل الذي تمتع بعلاقة وثيقة مع عبد الناصر، وقد عرف ما هو لون النقد المسموح والمرحب به أيضا.
١٦ وضع هذا القانون النقابة المستقلة قانونيا حتى ذلك الحين تحت إشراف وزارة الإرشاد القومي، فضلا عن أن القانـون اشـترط أن أعضاء النقابة هم فقط الذيـن يستطيعون مزاولة العمل الصحفي. وقد وضعت فترة تدريـب لأي شخص يرغب في مزاولة المهنة. وتبعا لسبرنجبورج حولت هـذه الإجراءات نقابة الصحفيين إلى دور الرقيب وجعلتها أداة لتطهير الصحفيين (1978، 282: انظر أيضا Dabous، 1993، 105).
١٧ استخدمنا تعبيرا مجلس النقابة ومجلس إدارة النقابة بالتبادل في هذا الكتاب.
١٨ علـى سبيل المثال، نجح الاتحـاد الاشتراكي العربي في وضع عدد من اليساريين والماركسيين في مناصب تحريرية بارزة في مطبوعات هامة.
١٩ أراد الاتحـاد الاشتراكـي العربـي خلق "مجلس أعلـى للصحافة" (وقد أنشأ لاحقا بواسطـة السادات) وذلك لوضـع مبادئ إداريـة وتنظيمية وتمويلية للصحافـة. فضلا عن أنه، كان على المجلس الأعلى للصحافة إعطـاء توجيهـات سياسية. وقد أراد الاتحـاد الاشتراكي العربي أن يؤكد سيطرته علـى آخر الصحف، التي ظلت خارجة عن نفوذه (انظر Springborg، 1978، 290).
٢٠ وعلـى عكس سبرينجبورج، يعتقد بيانكـي أن القوانين "صممت لطرد الجيل الأقـدم من معارضي الاتحاد الاشتراكي العربي" على الرغم من أنه لم يذكر كيف تم ذلك بالتحديد (١٩٨٩، ١٠٩). وعلى أية حال يتطلب القانـون أن يكـون الصحفيون أعضاء في النقابة، ولزاما على أعضاء النقابة أن يكونوا خريجي جامعات. كمـا كفـل حضور النقيب في كل استجوابـات الصحفيين الجنائية. وبالتعارض مـع قانون العقوبات منع القانون القبض على الصحفيين على كتاباتهم كما منع احتجازهم احترازيا.
٢١ انظر القسم –١ –٢ ٣.
٢٢ علـى سبيـل المثال "حين ادعـى السادات أن الصحافة كادت أن تكون "السلطـة الرابعة للدولة"، قال أمين إن تعليقاتـه مـن المحتمل أن يساء فهمها في التباس الحروف العربية عند عدم تشكيل هذه الحروف، وذلك سيؤدي بالعامة أن تقرا كلمة "سلطة" بفتح التاء واللام (Bianchi،1989، 107).
٢٣ سبـق القانـون ١٥٦ تأمين الصناعات الأخيرة الحيوية، وينظر عادة إلى هذا القانون في الأدبيات، على أنه حركـة تمهيدية هدفت إلى منـع النقد على الإجراءات التأميمية الأخرى (Rugh، 1987، 66: Ayalon، 1995، 272: Nasser، 1990، 30).

٢٤ كان هناك فقط صحف ثانوية جدا، وهى غير هامة من الناحية السياسية مثل جورنال دو ايجيبت الصادر بالفرنسية، الذي أعفى من القانون. وقد خضعت دار التحرير التي أنشأها عبد الناصر طوعيا للقانون.

٢٥ انظر القسم –٣ –١ ٢.

٢٦ كانت "جريدة مصر" لحزب الوسط الساداتي "مؤيدة تماما للنظام" (Rugh، 1987، 44).

٢٧ كانت نسبة التوزيع ولا زالت غامضة في مصر. أشار روغ بدون أن يذكر المصدر، أن نسبة توزيع (أكبر ثلاث صحف شبه رسمية) الأخبار، الأهرام، والجمهورية، مجتمعة تصل إلى ١,٦ مليون في عام ١٩٨٥–١٩٨٦. وفي هذا الوقت كانت الأحزاب السياسية تصدر صحفاً أسبوعية فقط. وكانت نسبة التوزيع في كل الاحتمالات أكثر انخفاضا.

٢٨ وتوزع الأصوات المتبقية بالتساوي بين الصحفيين والعمال والمستخدمين.

٢٩ انظر القسم –٥ –٣ ١ لمعرفة نسبة توزيع الصحف بالأرقام. أخذنا أرقام أجهزة التليفزيون وأجهزة استقبال الراديو من الأمم المتحدة ١٩٦٥، ومن اليونسكو ١٩٩٨، وتعتمد هذه الأرقام جزئيا على حساباتي الخاصة.

[٥]

مساهمة الصحفيين المصريين في عملية الدمقرطة في التسعينيات

يناقش هـذا الفصـل السـؤال الرئيسي لهـذا الكتـاب: مـا هـي مساهمـة الصحفيين المصريـين في الدمقرطـة في التسعينيات؟ صورت الفصـول السابقة من خلال تحليل البيئـة السياسية المحيطة بالصحفيين المصريين، عـلاوة على تـاريخ المهنة، الأعباء الثقيلـة المفروضة على قـدرة الصحفيين على العمل كمنـاصريـن لمزيد من الحريات. وسينـاقش الفصـل الخـامس أعبـاء أخرى، خلقهـا جزئيـا الصحفيـون أنفسهم (مثل التنـافـر الداخلـي)، أو فرضـت جزئياً عليهم مـن قبل المجموعـات الاستراتيجية (مثل قوانـين الصحـافـة الجديدة)، أو فرضتهـا عليهم جزئيا البيئـة المحيطة (مثل وضعهم الاقتصـادي). ويوضـح هذا الفصل أيضـاً أن الصحفيين كانـوا في كثير مترددين من الأحيـان إزاء "التضحيـة بأعنـاقهـم" والمساهمـة في المزيد مـن الدمقرطة، وفي هذا الصدد يمكن القول بأن مساهمتهم كانت منقوصة.

وينـاقش القسـم ٥ –١ البنية الاقتصـاديـة – الاجتمـاعيـة للصحفيين المصريين. فـالفقـر المنتشـر بين أوسـاط الصحفيين صـادم، وكذلـك اعتمـادهـم اقتصـادياً على المجموعـات الاستراتيجيـة، عـلاوة علـى تباينهـم الاجتمـاعـي. وتبين هـذه العوامل مجتمعـة أن الوضـع الاجتماعي للصحفيـين المصريين لم يمثل بصفـة عـامة الوضع المثـالي اللازم لدفعـة قوية نحو المزيد مـن الديمقراطية. ومن المرجـح أن المشكلات الاقتصـادية–الاجتمـاعيـة تتصل بـانعدام الاهتمـام المتفشـي بـالتحول الديمقراطي – وهـي قضيـة نناقشها في القسم ٥ –٢. أمـا القسم ٥ –٣ فسوف ينظر في مسألة الموارد الخـاصة بـالصحفيين. ويختم القسم ٥ –٤ هذا الفصل بدراسة حـالـة لأنشطة الصحفيين أثنـاء الصراع حول قـانون الصحـافة رقم ٩٣.

٥-١ الوضع الاقتصادي-الاجتماعي الذي يثقل كاهل الصحفيين المصريين

أظهر البحث في تاريخ تطور الصحافة المصرية قبل عام ١٩٩٠ أن صحافيي مصر كجماعة لا يمكن اعتبارهم "جماعة معارضة"، بل بالأحرى كان هناك بعض الصحفيين المنتمين للمجموعات الاستراتيجية، وبعض آخر كان يعارض تلك الجماعات علناً، إضافة إلى عدد كبير من الصحفيين الحذرين ممن اتسموا بعدم المبالاة. كذلك يمكن ملاحظة التباينات في البنية الاجتماعية للصحفيين، خاصة فيما يتعلق بالثراء الشخصي ودرجة الاعتماد على المجموعات الاستراتيجية، بل أيضاً في جوانب أخرى مثل المكانة الشخصية والشهرة.

وطبقاً لنموذج المجموعات الاستراتيجية والمعارضة، يمكن للوضع الاقتصادي-الاجتماعي للمجموعة أن يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرتها على الصراع. وقد لاحظنا في القسم ٤-٣-٢-١ أن الصحفيين خلال الفترة ما بين ١٩٥٢ و١٩٩٠ كانوا يعتمدون إلى نحو كبير على المجموعات الاستراتيجية، وأن الاحترام الاجتماعي الذي تمتعوا به كان ضئيلاً، وأيضاً -وربما الأكثر أهمية- أن التباينات الاجتماعية فيما بينهم باتت أكثر اتساعاً. وسوف يوضح هذا القسم كيف استمرت تلك المشكلات خلال التسعينيات.

ويمكن العثور على معلومات تتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للتسعينيات أكثر عن غيرها من الفترات السابقة، ومعظم هذه البيانات هي إحصائيات تأتي من مسوح ميدانية قام بها طلاب أو أساتذة من جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة[1]. وسيوفر جزء من دراستي الميدانية بعض المعلومات أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، سُمِحَ لي باستخدام التقارير المالية الخاصة بنقابة الصحفيين للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧. إلى جانب هذا هناك القليل مما نُشر يشير إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين في التسعينيات. بيد أن العديد من أوراق البحث غير المنشورة مأخوذة من مؤتمر عقدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في خريف عام ١٩٩٨ في القاهرة، علاوة على مقابلات شخصية مع بعض الصحفيين والباحثين ساعدت في إجلاء الصورة. وبعد مراجعة الأدبيات والمصادر، قمت ببلورة النقاط التالية:

- الكثير من الصحفيين يعانون من الفقر - خاصة الشباب منهم- وأعدادهم تتزايد؛ وحيث إن نقابة الصحفيين لا تقبل الكثيرين منهم في صفوفها، هناك عدد

غير معلوم من الصحفيين من غير أعضاء النقابة لا يحظون بالكثير من الضمانات المادية.

- تعتمد الغالبية العظمي من الصحفيين المنضمين إلى النقابة على المجموعات الاستراتيجية بشكل أو بآخر.
- يعتمد الصحفيون غير المنظمين في النقابة على المجموعات الاستراتيجية بدرجة أقل، ولكن يعانون من الفقر في كثير من الأحيان.
- المصداقية السياسية للصحفيين ضعيفة بصفة عامة بسبب غياب الثقة في إنتاجها.
- التباين الاجتماعي بين الصحفيين كبير.

١٥-١-- الفقر بين الكثير من الصحفيين - خاصة الشباب

إن الفقر بين الشباب (بين العشرين والخامسة والثلاثين من العمر) هو القاعدة وليس الاستثناء في مصر، كما أن هذه الظاهرة تؤثر أيضاً على الجامعيين، حيث تعاني أعداد كبيرة من الخريجيين من البطالة، أو يعملون في وظائف تدر رواتب منخفضة. ولا تختلف الظروف بالنسبة للصحفيين. وطبقاً للمعلومات المتاحة، يعاني معظم شباب الصحفيين فيما يتعلق بالدخل من وضع دخل صعب – على أقل تقدير. ويوضح الجدول ٥-١-١، الذي يعتمد على الدراسة الميدانية التي أجريتها، وجود علاقة إيجابية متبادلة قوية بين زيادة العمر والدخل، حيث أشار ٤٧ من الصحفيين (أي ثلثي العينة) الذين شملهم البحث والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٥ عاماً أن دخلهم الشهري يتراوح بين صفر و٥٠٠ جنيه مصري (وأشار أحد الصحفيين يعمل في جريدة حزبية أنه يعمل بدون أجر)[٢]

الجـدول ٥-١-١ توزيع عينة البحث الميداني الذي أجريته على صـحفيين مصريين حسب العمر وشريحة الدخل

العمر / الدخل الشهري	٢٠- ٣٥	٣٦- ٥٠	٥١- ٦٥	> ٦٥	لا جواب على العمر	الإجمالي
صفر – ٥٠٠ جم	٤٧	١٥	–	–	٢	٦٤
٥٠٠ – ١,٠٠٠ جم	١٢	٣٤	٣	–	١	٥٠
١,٠٠٠ – ٢,٠٠٠ جم	٣	١٧	١٢	١	١	٣٤
٢,٠٠٠ جم	–	٧	٢	–	–	٩
لا جواب بالنسبة للدخل ×	٨	٧	٢	١	١٥	٣٣
العدد الإجمالي	٧٠	٨٠	١٩	٢	١٩	١٩٠

× متضمناً الإجابات التي صعبت قراءتها.

المصدر: دراسة ميدانية قام بها الباحث

وأشار ١٢ آخرون (واحد من بين ستة أشخاص في هذه الفئة من شباب الصحفيين) أن دخلهم يتراوح بين ٥٠٠ و١٠٠٠ جنيه مصري. وأخذاً في الاعتبار أن أية وحدة سكنية (شقة) للطبقة المتوسطة تبلغ مساحتها ١٠٠ متر مربع (وهي مطلب ضروري للزواج عادة بين الطبقات الوسطى) في نهاية التسعينيات كانت تتراوح بين ٥٠,٠٠٠ جم (وهو الحد الأدنى في سوق الإسكان في القاهرة و١٢٠,٠٠٠ جم (وهو الحد الأعلى للسوق في أفضل أحياء القاهرة)، وأن البنوك نادراً ما تقدم قروضاً لشراء الشقق السكنية [٣]، فإن المعضلة التي تواجه معظم شباب الصحفيين (حتى في فئة الدخل التي تتراوح بين ٥٠٠– ١,٠٠٠ جنيه) هى معضلة شديدة الوضوح [٤]. ويشير الصحفي مجدي حلمي إلى أن متوسط الراتب الشهري في جريدة الوفد يبلغ ٣٠٠ جم وأن "هذا المبلغ لا يكفي لتلبية متطلبات الحياة والعمل بالنسبة للصحفي" (١٩٩٨، ٧) [٥].

وفي المجموعة العمرية التالية (٣٦–٥٠ عاماً)، وجدت الدراسة الميدانية نسبة كبيرة من الدخول المنخفضة. فبينما انخفضت مجموعة الدخل التي تتراوح بين صفر و٥٠٠ جم إلى ١٥ صحفياً (١٨,٨٪ من هذه الفئة)، مازال ٣٤ صحفياً (حوال النصف) يحصلون على أقل من ١٠٠٠ جم وأقل من صحفي واحد من بين كل خمسة صحفيين (١٤ صحفياً) يحصلون على أكثر من ١٠٠٠ جم في هذه الفئة العمرية.

وأشار ثلث العينة (٦٤ صحفياً) من إجمالي ١٩٠ صحفياً أن دخلهم بلغ ٥٠٠ جم أو أقل، بينما أوضح ٢٦ بالمائة (٥٠ صحفياً) أنهم لا يحصلون على أكثر من ١,٠٠٠

جـم. وبعبارة أخـرى، لم يحصل حوالي ثلثي العينة على أكثر مـن ١,٠٠٠ جم شهرياً. وإذا أخذنـا في الاعتبـار الدراسات الأخرى التي أظهرت نتائـج مماثلة، فإن الانطباع العـام هـو أن الظروف الماديـة لكثير من الصحفيـين تتسم بالفقر، وأنهـم ظلوا كذلك طوال العقد، وذلك ينطبق على الشباب بصفة خاصة[٦] .

وقـد أُجريت الدراسة الميدانيـة المشار لها في الجدول ٥-١-١ مع صحفيين كانوا في النقابـة يـوم إجـراء الانتخابات، ومـن ثم كانـت الغالبية العظمى مـن العينة من الصحفيـين النقابيـين في أغلـب الظن. بيـد أن أعضــاء النقابة ليسـوا وحدهم الكتاب الصحفيـين العاملين في الصحف المصرية. وعلى الرغم من إنكار مسئولي النقابة في بعض الأحيان، هناك مؤشرات على النقيض من ذلك[٧]، أحدها هو العدد المنخفض من شبـاب الصحفيين في النقابة مقارنة بالعدد الإجمـالي. وطبقاً لما ذكره عبد الرحمن وآخـرون، بلـغ عدد أعضاء النقابة ٣,١٠٧ عضواً في يونيـو ١٩٩١ (١٩٩٢، ٩١). أما في مارس ١٩٩٩، فقد ارتفع هذا الرقم إلى ٤,١٨٤ عضواً[٨]. وبينما كان أربعة أخماس هـذا العدد مـن الأعضاء كاملي العضويـة في النقابة، كان الباقون إمـا متقاعدين أو أعضاء منتسبين أو صحفيين تحت التدريب (انظر الجدول ٥-١-٢)[٩].

جدول ٥-١-٢ عدد الصحفيين المنظمين في النقابة حسب الفئة التنظيمية

	العاملون	تحت التمرين	المتقاعدون	المنتسبون	العدد الإجمالي
العدد	٣,٤٣٦	٣٥٧	٣٤٤	٥٧	٤,١٨٤
النسبة المئوية	٨٢	٨,٥	٨,٢	١,٣	١٠٠,٠

المصدر: نقابة الصحفيين المصرية، ٢٣ مارس ١٩٩٩.

وعلى الرغم من هذه الزيـادة التي بلغت أكثر من الثلث في غضون عشر سنوات، كان هنـاك نقص واضح في تمثيل الفئة العمرية الخـاصة بشبـاب الصحفيين في النقابـة في نهايـة التسعينيـات، حيث ضمت الفئة العمرية التي تـتراوح بين ٢٠ و٣٥ عاماً ١٨٪ فقـط مـن جملة الأعضاء، بينمـا شكلت المجموعة العمرية التي تـتراوح بين ٢٠ و٣٠ عامـاً ٥,٥٪ فقط. وفي الوقت نفسه، مثلت الفئة التـي يتراوح أعضاؤهـا بين ٣٦ و٥٠ عاماً من العمر ٤٨,٦٪ من مجموع الأعضاء (انظر الجدول رقم ٥-١-٣)

جدول ٥-١-٣ التوزيع النسـبي والإجمالي لأعضاء النقابة طبقاً للفئة العمرية التي ينتمون إليها

تاريخ الميلاد/ العمر	العدد	تاريخ الميلاد / العمر	العدد
عدد الصحفيين الذين يزيد سنهم عن الستين	٦٣٠	١٩٥٧	١٢٦
١٩٣٨	٦٢	١٩٥٨	١٥٦
١٩٣٩	٨٥	١٩٥٩	١١٦
١٩٤٠	٨٣	١٩٦٠	١٣٤
١٩٤١	٧٠	١٩٦١	١٣٩
١٩٤٢	٥٧	١٩٦٢	١٣٢
١٩٤٣	٤٦	١٩٦٣	١٢١
١٩٤٤	٥٨	١٩٦٤	١١٢
١٩٤٥	٤٩	١٩٦٥	٧٠
١٩٤٦	٧٠	١٩٦٦	٩٣
١٩٤٧	٦٨	١٩٦٧	٨٦
١٩٤٨	٨٤	١٩٦٨	٧٥
١٩٤٩	٨٠	١٩٦٩	٤٩
١٩٥٠	٨٩	١٩٧٠	٤٤
١٩٥١	١١٨	١٩٧١	٢٠
١٩٥٢	١٣٣	١٩٧٢	١٦
١٩٥٣	١٤٨	١٩٧٣	٥
١٩٥٤	١٧٥	١٩٧٤	٣
١٩٥٥	١٢٢	١٩٧٥	١
١٩٥٦	١٣٩	–	–
الإجمالي		٣٨٦٤	

المصدر: بيانات جمعت في ٢٣ مارس ١٩٩٩ من نقابة الصحفيين المصرية. ولم تذكر تلك البيانات ما إذا تم إحصاء الأعضاء "تحت التمرين" والصحفيين المنتسبين أم لا.

وحتى عند استثناء الأعضاء الذين يزيد سنهم عن ٦٠ عاماً (حيث إن ٦٠ عاماً هي سن التقاعد القانوني بالنسبة للصحفيين)، فإن الصحفيين الشبان كانوا يمثلون نسبة ضئيلة فقط من إجمالي عضوية النقابة في أواخر التسعينيات (الجدول ٥–١–٤).

جدول ٥–١–٤ عدد الصحفيين أعضاء النقابة المنظمين تحت سن ٦١ حسب الفئة العمرية

العمر (عام الميلاد)	٢٠–٣٠ (١٩٦٨–٧٥)	٣١–٤٠ (١٩٥٨–٦٧)	٤١–٥٠ (١٩٤٨–٥٧)	٥١–٦٠ (١٩٣٨–٤٧)	الإجمالي
العدد	٢١٣	١١٥٩	١٢١٤	٦٤٨	٣٢٣٤
النسبة المئوية	٦,٦	٣٥,٨	٣٧,٥	٢٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: بيانات جمعت في ٢٣ مارس ١٩٩٩ من نقابة الصحفيين المصرية. والإجمالي هو ناتج العدد الإجمالي للصحفيين كما ورد في الجدول ٥–١–٣ مطروحا منه الصحفيين الذين يزيد سنهم عن ٦٠ عاماً.

وطبقاً للتمثيل البياني، يحوِّل هذا التوزيع الديمغرافي لعضوية النقابة الهرم العمري في مصر إلى هيكل على شكل بصلة. ويمكن تفسير هذا الشكل الغريب بسهولة بسبب تردد النقابة في قبول أعداد كبيرة من الصحفيين الشبان في المنظمة – وهي شكوى عامة شاعت بين شباب الصحفيين (أشار إليها فؤاد، ١٩٩٨، ا على سبيل المثال). ومن ثم، يُفترَض أن معظم العضوية الجديدة في النقابة كانت عادة من مجموعة الصحفيين متوسطي العمر (بين ٣٤ و٤٧ عاماً). أي أن هناك فترة انتظار بالنسبة للعديد من الصحفيين الشبان تتراوح بين ١٠ و١٥ عاماً قبل أن يستطيعوا الانضمام إلى المنظمة [١٠].

تشير البنية الديمغرافية إذن إلى وجود عدد كبير من الصحفيين الشبان خارج النقابة[١١]، ومن المتوقع أن يكونوا أسوأ حالاً من الناحية المادية –في المتوسط– من هؤلاء المنظمين داخل النقابة، حيث يعيش الصحفيون غير المنظمين في حرمان من المزايا المادية والحماية القانونية (بالنسبة للأمان الوظيفي على سبيل المثال) التي توفرها لهم النقابة، خاصة في مرحلة ما قبل الزواج وبداية الحياة الزوجية، عندما تصل احتياجاتهم الاستهلاكية إلى الذروة –وهي مسألة سنناقشها في القسم٥–١–٣. [١٢]

ليس هناك رقم مؤكد فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للصحفيين في مصر (الصحفيون غير المنظمين)، وكذلك بالنسبة المئوية الدقيقة للصحفيين الفقراء من بينهم. وقد افترض أحد الصحفيين من بين من أجريت معهم مقابلات شخصية أن نصف

الصحفيـين فقراء[١٣]. وقياساً بـالمعايير المصريـة، ليس ملائما إطلاق صفة فقير على شخصـ يحصـل على أجر شهري يصـل إلى ١,٠٠٠ جم، حيـث إن الكثيرين يحصلون علـى أقل من ذلـك بكثير. ولكـن إذا أراد أحد الصحفيين أن يتـزوج أو أن يوفر لأسرتـه حياة كريمة في مستوى الطبقة المتوسطة، سيجد نفسه في ضائقة مالية إذا كان دخله حـوالي ١,٠٠٠ جـم. وهنـاك تخمين متحفظ مبني على أساس المعلومات التي أشرنا لهـا بـأن ربع إلى ثلـث المصريين على الأقل، بمـا في ذلك الصحفيـون غير المنظمين الذيـن يحصلـون علـى راتب يقل عـن ٥٠٠ جم شهريـاً ويعيشون في أحيـاء فقيرة أو "متوسطـة"، وأن ربعـاً آخر على الأقل يحصل على أقل من ١,٠٠٠ جم ولا يحيا في رفاهيـة أيضـاً. وكما كان الحال في الماضي، تفتح هذه الدخـول المتدنية الباب أمام التبعية المالية للمجموعات الاستراتيجية– في الأغلب.

٥-١-٢ التبعية للمجموعات الاستراتيجية

يعتمـد الكثـير مـن الصحفيين المصريـين مـادياً علـى المجموعـات الاستراتيجية – خاصـة أولئـك الصحفيـين الذين ينتمـون إلى النقابـة، فهي تتيح مجـالاً واسعاً مـن المزايـا التي تمنحهـا المجموعـات الاستراتيجيـة (أو تمنعهـا). وفي السبعينيات والثمانينيـات، كانت المميـزات تشمل معاشات التقاعد، وأسعـار مخفضة للمكالمات الهاتفيـة والمواصلات العامة، ودعم للرحلات أثناء العطلات، بالإضافة إلى الحصول علـى أراضـ ومواد للبنـاء لتشييد المنـازل. وفي التسعينيات، امتدت هـذه المزايا إلى مجالات أخرى ووصلت إلى مستويات أعلى بكثير.

ومن أقدم المزايا وأكثرها تقليدية المعاش الذي يحصل عليه أعضاء النقابة الذين تتعدى أعمارهم الستين عاماً. وتدفع النقابة هذا المعاش، إلى جانب المعاشات الأخرى التـي يتلقاهـا الأعضاء (من الصحـف التي يعملون بها على سبيـل المثال). ففي عام ١٩٩٦، دفعت النقابة معاشات بلغت قيمتها ١,٥٩٢,٤٢٤ جنيهاً مصرياً في الإجمال (انظـر الجـدول ٥–١–٥)[١٤]. وتـأتي معظـم هذه المبالـغ من الحكومـة، أما الاشتراكات السنويـة لأعضاء النقابة وغيرها مـن مساهمات الصحفيين، مثل مصاريف التسجيل والدمغـات ودخـل النقابة من (حقـوق) بيع الصحـف أو تحويـلات دور الصحافة[١٥]، فتمـول ٣٢,٧٪ فقـط من مصروفات المعاشات. وقد دفعـت وزارة الإعلام ٩٧٠,٠٠٠ جـم أو ٦٠,٩٪ من تكاليف المعاشات (لمزيد من المعلومـات بشأن حساب المعاشات الخاص بـالنقابة في ١٩٩٦، انظر الجدول ٥–١–٥).

الجدول ٥-١-٥ حساب المعاشات الخاص بالنقابة في عام ١٩٩٦

الدخل		المصروفات	
تكاليف التسجيل والدمغات الخ	٢٩١,٥٠٩	المعاشات	١,٥٠٩,٨٣١
دعم من وزارة الإعلام	٩٧٠,٠٠٠	الدعم في حالة الوفاة الخ.	٢٤,٦٤٠
تحويلات الصحف	٧٥,٠٠٠	المدفوعات لمكاتب البريد لإرسال المعاشات	١٠,٠٥٤
الفوائد الخ.	١,١٠٤	مدفوعات الفوائد	٢٠,١٥٥
المكسب الصافي من امتيازات باعة الصحف	٦٢,٧٧٩		
نصف مساهمات العضوية الإجمالية (أ)	٩١,٤٥١	مصروفات أخرى	٢٧,٧٤٤
الإجمالي	١,٤٩١,٨٤٤	الإجمالي	١,٥٩٢,٤٢٤
العجز: ١٠٠,٥٨٠ جم			

(أ) يحول النصف الآخر إلى حسابات أخرى.

المصدر: نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ب، ٩ و١٠.

وعلى الرغم من تلك المساهمة، هناك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جم تمثل عجزاً في حساب المعاشات (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ب، ٩). وفي عام ١٩٩٧، تجنبت النقابة العجز عن طريق "جمع" ١,٨٥٧,٥٢٠ جم، مثلت ٢٤,٦٪ من مساهمات الأعضاء والرسوم وباعة الجرائد وتحويلات الصحف. وقامت وزارة الإعلام بدفع مبلغ ٧٢٠,٠٠٠ جم ، وساهم مجلس الوزراء بـ ٢٥٠,٠٠٠ جم، والمجلس الأعلى للصحافة ٥٠٠,٠٠٠ جم (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج، ٩ و١٠). وفي فبراير ١٩٩٨، أشار مجدي مهنا، أمين صندوق النقابة، في مقدمة التقرير الخاص بموازنة عام ١٩٩٧ إلى أن مساهمات الحكومة "الثابتة" لصندوق المعاشات خلال السنوات العشر الماضية بلغت ٧٢٠,٠٠٠ جم سنوياً. بيد أن هذه المبالغ لم تكفِ لتغطية العجز؛ ومن ثم كان لا بد من طلب اعتمادات مالية "استثنائية" من الحكومة لعام ١٩٩٧. كما أعرب عن شكره لرئيس الوزراء لمنح تلك الاعتمادات وتوقع أن يكون هناك طلب مماثل في عام ١٩٩٨ (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج ٣).

وحيث إن النقابة تسيطر على العديد من الميزانيات والحسابات المختلفة، فإن إجمالي دخلها ونفقاتها ليس واضحاً في حقيقة الأمر[١٦]. ولكن دائماً ما يعاني كل من الحساب العام (الذي يغطي النفقات الجارية مثل التكاليف الإدارية والصيانة) وحساب

المعاشـات من عجز طوال العام (انظر الجـدول ٥-١-٦) وهما يسهمان باستمرار في زيـادة مديونية النقابة، على الرغم مـن أن وزارة الإعلام تشارك بانتظام بحوالي ٥٪ من الحساب العام، كما أن بعض الوزارات تساعد النقابة أحياناً [١٧].

جدول ٥-١-٦ العجز في حسـاب المعاشات والحسـاب العام لنقابة الصحفيين في الفترة ما بين ١٩٩١ و١٩٩٧

حساب المعاشات			الحساب العام (الحساب الجاري)		
السنة	الفائض	العجز	السنة	الفائض	العجز
١٩٩١	–	٤٤,١٢٩	١٩٩١	–	١٤,١٢٧
١٩٩٢	–	١٢,٥٦٤	١٩٩٢	–	٩١,٠٠٠
١٩٩٣	–	٣٤,٩٤٢	١٩٩٣	–	١٠٥,٠٠٠
١٩٩٤	–	٥,٧١٥	١٩٩٤	–	١٩٢,٠٠٠
١٩٩٥	١٧٥,٠٠٠	–	١٩٩٥	–	٢٧٥,٠٠٠
١٩٩٦	–	١٠٠,٥٧٠	١٩٩٦	–	١٥٠,٠٠٠
١٩٩٧	٢٢٤,٧٥٤	–	١٩٩٧	–	٢٧٥,٠٠٠

المصـدر: نقابـة الصحفيين، بـدون تـاريخ، ج، ٤.لاحـظ أن العجز يحدث بعـد مساهمة الـوزارات المختلفة في الموازنة. جميع الأرقام المالية بالجنيه المصري.

إن السبب الواضح وراء هذا الضعف المالي هو أن دخل النقابة دون مستوى النفقات بصفـة عامـة، فالمساهمـة المنخفضة للعضويـة[١٨] في عـام ١٩٩٦ لم تـأتِ بأكثر من ١٨٢,٩٠٢ جـم، كمـا أن العائـد من الرسوم الإداريـة والخدمية (التـي يدفع الأعضاء معظمهـا)، بلـغ حـوالي ٢١٩,٥٠٩ جـم، ووصـل الدخل مـن حصيلة بائعـي الجرائد وتحويلات الصحف إلى ١٦٦,٤٦١ جم. لذا ليس من المستغرب أن يتحدث مجدي مهنا عن "أزمة في الميزانية" لم تستطع النقابة حلها على الرغم من "جميع الجهود" (نقابة الصحفيين، بدون تـاريخ، ج، ٤).

وعلى الرغم من دخلها المنخفض والعجز الدائم في ميزانيتها، تلقت النقابة تمويلاً عامـاً من أجـل مشروعـات معينة. وزاد هـذا التمويل في التسعينيـات وكـان يوجه في معظـم الأحيـان عن طريـق المجلس الأعلى للصحـافة إلى البنوك الحكومية عـادة، حيث يظـل التمويل في شكل ودائع مربوطة بالمشروعات الخدمية الضخمة التـابعة للنقابة.

ومـن بين المشروعـات الجديدة في التسعينيات إنشاء نـادٍ للصحفيين في الإسكندرية وصنـدوق للتكافل الاجتماعي ونادٍ آخـر في القـاهرة ومشروعات للعون الطبي وقرية سياحيـة لقضـاء العطـلات وإنشـاء مبنى جديـد للنقابـة. ويعطي الجـدول ٧-١-٥ تفاصيل ودائع البنوك لعام ١٩٩٦ لصالح تلك المشروعات.

جدول ٧-١-٥ بعض ودائع البنوك لصـالح مشروعات نقابة الصـحفيين في نهاية عام ١٩٩٦

المشروع	ودائع البنوك لصالح المشروع (بالجنيه المصري)
نادي الصحفيين في الإسكندرية	١٩٠,١٣٢
صندوق التكافل الاجتماعي	٢,٣٣٨,٨٦٦
نادي الصحفيين في القاهرة	٢,٨٤٢,٢٠٩
مشروع العون الطبي	١,٩٣١,٣٢٨
المبنى الجديد للنقابة	١٢,٦٨٤,٤٧٦
إجمالي مصروفات المشروعات الوارد ذكرها	١٩,٩٨٧,٠١١

المصدر: نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ب، ١٢.

وقـد ارتفـع إجمـالي الودائـع في البنـوك العامـة لصالـح مشروعـات النقابة من ١٩,٢٥١,٧١٨ في عـام ١٩٩٥ إلى ٢١,٠٩٧,٧٣٦ جـم في عـام ١٩٩٦، وإلى ٢٣,٠١٥,٤٧١ جـم في عـام ١٩٩٧ (نقابـة الصحفيين، بدون تـاريـخ، ج، ٨). ويجب أن نضـع في الاعتبـار أن تلك المبالـغ تمثل وحدات ثابتة في نهايـة عام معين، ومن ثـم فهـي لا تشير إلى أي شيء يختص بـالتدفقات النقدية لميزانيـة النقابة على مدار العام. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٧، تلقت النقابة ٤,٧٢٦,٠٦٤ جم على حساب في البنـك الأهلي لصالـح المعونة الطبية، وأنفقت أكثر من هـذا المبلغ على البرنـامج، حيـث أُنفـق ١١,٥٦٣,٢٠٩ جم علـى "أنشطة مختلفة" من حسـاب البنك الأهلي، وتم تلقي مبلغ مماثل في هذا الحساب أيضاً (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج ١٨ و٢٤). ولم يـرد ذكر مصادر هـذه المبالغ الضخمة نسبياً في الميزانية، بيد أن أحد المسئولين الكبار في النقابة (اشترط عدم ذكر اسمه) أشار إلى أن الحكومة هي مصدر هذا التمويل (مقابلة مع شخص رفض ذكر هويته، ١٥ نوفمبر ١٩٩٩).

وإلى جانـب هـذه التحويـلات الماليـة من الدولـة، يستفيـد الصحفيـون ماليـاً من

الاتفاقيــات الخاصة بين النقابــة والوزارات المختلفة. فالصحفيـون يُسمح لهم بدفع رسـوم مخفضة عنـد استخدام وسائل المواصلات العامة [١٩]، كمـا يمكنهم شراء السلع الاستهلاكيـة بأسعار أقل من السوق في مناسبــات عدة، ويمكنهم كذلك الحصول على خطـوط هـاتفيـة خاصــة واستخدامها بتكاليـف أقـل[٢٠]. وتحصل النقابــة كذلك على أراضـ لبناء مساكن منخفضة الثمن للصحفيـين وتتفاوض على تكاليف مواد البناء (معلومــات أدلى بهــا مصدر رفض ذكر هويته، مقابلــة شخصية، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩). وتستخدم الأراضي الحكومية الرخيصة أيضاً في إنشاء النوادي والقرى السياحية. على سبيل المثال، عند حلول عام ١٩٩٩، كان لدى الصحفيين فرصة لشراء وحدات فاخرة في مبنـى مشـترك على شاطئ البحـر المتوسط في مقابـل ثلث سعر السـوق[٢١]. كذلك، يتلقى الصحفيون الذين يشاركون في دورات التدريب على الحاسب الآلي التي تدعمها النقابــة ١,٢٠٠ جم في نهاية الدورة "لشراء جهاز كمبيوتر خاص بهم" (مقابلة مع شخصـ رفضـ الإدلاء باسمــه، ٢٥ نوفمـبر ١٩٩٩). وإذا أخذنــا في الاعتبــار الراتب المنخفض الذي يتلقاه العديد من الصحفيين، يتضح أنه بالنسبة لهؤلاء الذين يرغبون في الحصـول علــى مستـوى معيشي متوسط لائـق، لا غنى عن المميـزات العديدة التي تمنحهــا النقابــة (انظر الفقرة ٥-٢ عن مصالح الصحفيـين). أما بالنسبة للصحفيين الأكـثر فقـرا فهـم لا يستطيعون تحمـل نفقات العــلاج الطبي. وإذا توقفـت مساهمات المجموعــات الاستراتيجية، يتعين على الصحفيين النقابيين أن يعيشوا بمعاشات أقل بكثـير وأن يدفعـوا مبالغ أكبر لاشتراكات العضويــة وأن يُحرموا من التأمين الصحي والاجتماعــي والمنتجعات الصيفيــة زهيدة الثمن. وستصبح المساكـن مكلفة للغاية، كمــا سيتعين على الصحفيين أن يدفعـوا تكاليف أكبر للمواصلات العامة والمكالمات الهـاتفيــة وعضويــة الأندية. وبالنظـر إلى جميع هذه التدفقات الماليــة بدءاً من القمة ونزولاً إلى القاعدة، يطرح مجدي مهنا أمين الصندوق التساؤل التـالي:

"**كيــف يمكــن أن نتحدث عن الاســتقلال النقابــي بدون تحقيق اســتقلال مالي واقتصادي؟**" (نقابة الصحفيين، بدون تـاريخ، ج، ٥).

وبينما يكون اعتماد الصحفيين المنظمين على المجموعات الاستراتيجية عن طريق النقابة غير مباشر (رغم أنها واضحة للغاية)، يعتمد الصحفيون أيضاً على المجموعات الاستراتيجية من خلال عملهم في ما يطلق عليه المؤسسات الصحفية "القومية"(شبه الرسمية)[٢٢]. وليس من قبيل المصادفة أن يُشار إلى العديد من الصحفيين "بالموظفين" (انظـر الفقـرة ٤-٣-٢-١)، فعلـي العكس بالنسبــة للمهن الأخرى مثـل المحامين

والأطبــاء والمهندسين أو الصيادلة، تعمل الغالبية العظمى من الصحفيين (المنظمين) بشكل أو بآخر كموظفـي دولة بشكل مباشر، من خلال الصحافـة شبه الرسمية. وفي عام ١٩٩٩، كان ٩٣٠ (أو ٢٧,١٪) من أعضاء النقابة العاملين البالغ عددهم ٣٤٢٦ (أو ٢٧,١٪) ينتمون إلى صحيفة الأهرام شبه الرسمية وحدها.

جدول ٥-١-٨ عدد الأعضــاء العاملين في النقابة موزعاً على المؤسسات الصحفية المختلفة

اسم المؤسسة الصحفية	عدد الصحفيين	النسبة المئوية مقارنة بالعدد الإجمالي
الأهرام	٩٣٠	٢٧,١
دار الهلال	١٩١	٥,٦
دار التحرير	٥١٩	١٥,١
دار أخبار اليوم	٥٤١	١٥,٨
دار روزاليوسف	١٤٨	٤,٣
دار الشعب	١٨	٠,٥
دار المعارف	١٣٢	٣,٩
وكالة أنباء الشرق الأوسط	٤٠٨	١١,٩
مجلة الإذاعة والتليفزيون	٨٧	٢,٥
العدد الإجمالي للمؤسسات الصحفية شبه الرسمية	٢٩٧٤	٨٦,٨
الوفد	١١٤	٣,٣
العربي	٣٤	١,٠
الأحرار	٥٨	١,٧
الشعب	٦٣	١,٨
الأهالي	٣٠	٠,٩
مايو (أ)	٣٣	١,٠
صحفيو الصحف الحزبية الأخرى	٤٠	١,٢
العدد الإجمالي للصحف الحزبية	٣٧٢	١٠,٩
الصحف الأخرى ومنتسبو وسائل الإعلام	٨٠	٢,٣
العدد الإجمالي للصحفيين العاملين	٣٤٢٦	١٠٠,٠

(أ) على خلاف الصحف الحزبية الأخرى، فجريدة مايو هي المتحدث باسم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

المصدر: بيانات تم الحصول عليها في ٢٣ مارس ١٩٩٩ من نقابة الصحفيين المصريين.

ويتضح من الجدول ٥–١–٨ أن الأعداد والنسب المئوية تشير إلى أن الأغلبية الساحقة من الصحفيين المصريين العاملين ينتمون إلى المؤسسات الصحفية شبه الرسمية؛ وحيث إن قيادات الصحف شبه الرسمية ينتمون إلى المجموعات الاستراتيجية، وأن تلك الصحف مملوكة لمؤسسات الدولة، فإن موظفيها هم فعلياً موظفون حكوميون. وتوفر أكبر تلك المؤسسات الصحفية كالأهرام والأخبار لموظفيها مزايا إضافية مثل الأندية الترفيهية في القاهرة والقرى السياحية والمنتجعات، علاوة على المعاشات وغيرها من المزايا والحقوق. ويتلقى المحررون الرئيسيون بدلاً للسفر (قد يصل إلى ٦٠٠ دولاراً يومياً) عند السفر للخارج في مهام تتعلق بعملهم (لقاء شخصي مع رجب).

ومن ثم، هناك دلائل كافية لاستنتاج أن معظم الصحفيين المنظمين في مصر يعتمدون مادياً على موارد مالية تضخها المجموعات الاستراتيجية من خلال النقابة والمؤسسات الأخرى (المؤسسات الصحفية شبه الرسمية) التي تسيطر عليها المجموعات الاستراتيجية سيطرة مباشرة. ولكونهم أعضاء في النقابة أيضاً، يستخدم الصحفيون الذين يعملون في صحف المعارضة الموارد المالية التي تقدمها المجموعات الاستراتيجية ويعتمدون عليها.

٥-١-٣ تبعية الصحفيين غير المنظمين

يعد جمع المعلومات عن الصحفيين المصريين غير المنظمين أمر شبه مستحيل، حيث لا توجد مؤسسة رسمية تمثل هؤلاء الصحفيين فحسب، بل ينكر موظفو النقابة الرسميون وجودهم. بيد أن اثنين من الصحفيين قدّرا أن عدد الصحفيين غير المنظمين في التسعينيات تراوح بين ١,٥٠٠ (فؤاد ١٩٩٨، ١) و٢,٠٠٠ (فاروق ١٩٩٨، ١٤) صحفي. ولا تبدو هذه الإحصاءات مبالغ فيها إذا أخذ المرء في الاعتبار أن الصحافة الخاصة انتشرت انتشاراً كبيراً في مصر في الآونة الأخيرة (انظر القسمين ٥–٢ و٥–٣ عن الصحافة الخاصة)، علاوة على البيانات التي توفرها نقابة الصحفيين. وكما أشرنا سابقاً، يتضمن الجدول ٥–١–٣ إشارة إلى ازدياد عضوية النقابة بشكل كبير بدءاً من سن ٣٤ عاماً (مواليد ١٩٦٤)[لاحظ أن الباحث جمع معلوماته في نهاية التسعينيات:(المحرر)]. أما الأعوام الحادية عشرة التي تأتي قبل هذا العام (المرحلة السنية من ٢٣ إلى ٣٣ عاماً)، فيقدر عدد الأعضاء المنتمين إليها بحوالي ٤٦٢ شخصاً أو ١٢٪ من إجمالي العضوية البالغ عددها ٣,٨٦٤ عضواً (أشرنا إليهم في الجدول ٥–١–٣). ومن ناحية

أخـرى، يقدر عـدد الأعضـاء في المرحلـة السنية التاليـة، أي ٣٤-٤٤ عامـاً بحوالي ١,٤٧٢ شخصـاً أو ٣٨٪ مـن الإجمـالي. ومن ثـم، يفوق عدد الأعضـاء في المجموعة السنيـة المتراوحـة بين ٣٤ و٤٤ عاماً المرحلـة السنية الأقل بحوالي ألـف عضو. وإذا أخذنـا في الاعتبار التوزيع السـكاني في مصر – حيث إن هنـاك عددا أكبر من الشباب عـن من يكبرونهم سنـاً– وطبقناه على البيانات الـواردة في الجدول ٥-١-٣، يمكن أن نقدر أن هنـاك أكثر من ألف صحفي شاب تقريباً ليسوا أعضاء كاملي العضوية في النقابـة[٢٣]. وحيث إن لديهم تطلعات في الانضمام إلى النقابة في نهاية المطاف، فإن اعتمادهم على المجموعات الاستراتيجية قد لا يكون حقيقياً في الوقت الحالي، ولكنه اعتماد محتمل (فيما يختص بعضوية النقابة).

بالإضافة إلى ذلك، يُفترَض أن معظم المتقدمين بطلب للعضوية ينتمون للمؤسسات الصحفيـة شبه الرسميـة (التي تقوم بتوظيف القسم الأكبر مـن صحفيي مصر وتمثل الغالبيـة العظمى من أعضاء النقابة). ومن ثم هم يعتمدون مباشرة على المجموعات الاستراتيجية.

وإلى جانـب أكثر من ألف صحفي شـاب سينضمون في نهاية المطاف إلى عضوية النقابة، هناك آخرون احتمال انضمامهم للنقابة أقل، ويبلغ عدد هؤلاء ٥٠٠ أو ١,٠٠٠ شخص، إذا انطلقنـا مـن قاعـدة ١,٥٠٠ أو ٢,٠٠٠ صحفي غير منظـم في الإجمالي (حسب تقدير فؤاد ١٩٩٨ وفاروق ١٩٩٨ عددهم)، ولكن قد ترتفع أعدادهم عن ذلك[٢٤]. ويعمـل الكثيرون منهـم في الصحافة الخاصـة الآخذة في التوسع. وعلـى العكس من شبـاب الصحفيين "المنتظرين لعضويـة النقابة" (الذين يعملون في الصحف الرسمية في معظـم الأحيان)، لن ينضم هـؤلاء الصحفيون غير المنظمين على الأرجح، والسبب هو أن النقابة ترفض في كثير من الأحيان (ولكن ليس دائماً) قبول عضوية الصحفيين الذيـن يعملـون في الصحف المستقلة التي تُطبع بتصريـح أجنبي في مصر والصحف الإقليميـة الصغـيرة والصحف الحزبيـة او المؤسسات الصحفية التابعـة لدول عربية أخـرى وتعمل في مصـر (فـاروق ١٩٩٨، ١٤؛ إبراهيـم ١٩٩٦، ٣٠٩). ويعتمد هؤلاء الصحفيـون مادياً على المجموعات الاستراتيجية بدرجة أقل من هؤلاء الذين يعملون في الصحـف الحكوميـة أو المنظمين في النقابة أو من لديهـم تطلعات أكبر للانضمام إليهـا. إذاً يمكـن استنتـاج أنه مـع ظهور الصحافـة الخاصة، نما فريق مـن الكتاب لا تلجمه "الجزرة" أو الإغراءات التي يقدمها ذوو النفوذ. بيد أنه يجب الأخذ في الحسبان أن العديـد مـن الصحفيين غير المنظمـين ينتمون إلى الشرائح الأكـثر فقراً من الكتاب

المصريـين – تلـك الشرائـح التي تحمل في أذهـانهـا هموما خلاف التمـرد السياسي. وخلال التسعينيات، كانت هناك بعض المحاولات لتأسيس نقابات صحفية مستقلة، لكنها جميعاً أجهضت ولم تتحول أي منها إلى تحد لسياسات المجموعات الاستراتيجية (انظر كايرو تايمز، ١٣–٢٦ مايو ١٩٩١، ٦ ومقابلة شخصية مع المطعني).

٥-١-٤ الاحترام الاجتماعي المحدود الذي يحظى به الصحفيون بين الجماهير وذوي السلطة

اعتـبر راف Rugh الصحافـة "مهنة تتمتـع بقدر ملائم من الاحـترام" في مصر ووصـف العمـل في وسائـل الإعـلام بأنـه "ذو مكانـة متوسطـة" (١٩٨٧، ٤٦)، مما يشـير إلى أن الصحفيـين يتمتعون ببعض الاحترام الاجتماعـي والمصداقية كجماعة سياسية إلى حد كبير. وتؤكد مصادر أخرى وجهة النظر هذه.

وتُعَـد مصداقية الصحف التي يعمل بهـا الصحفيون أحد مؤشرات المصداقية التي يتمتعـون بهـا مع عامة الشعـب. وقد ذكرنا آنفاً ملاحظة "آيلـون" (١٩٩٥، ٢٧٣) في هـذا الصدد من أن عبارة "كلام جرائد" أصبحـت مرادفة للأخبار غير الجديرة بالثقة بـين الجماهير المصريـة بعد الثورة. وطبقـاً للبيانات المتاحة مـن الدراسة الميدانية عـن فـترة التسعينيات – والتي أُجريَت بين الصحفيـين والجماهير– "تتمتع الصحف بمصداقية إلى حد ما". ويبين الجدول ٥–١–٩ تقديرات الصحفيين عن نظرة الجماهير لمصداقية صحفهم، حيث افترض حوالي نصف الصحفيين البالغ عددهم ٣٨٣ صحفياً ممـن استجوبهم عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢، ١٠٢) أن القراء لا يثقون في الصحافة المصرية[٢٥]. أما الصحفيون الذين أجرى عليهم بخيت دراسته الميدانية (١٢٥ صحفياً) فقد كانوا أكثر إيجابية، حيث افترض نصفهم أن القراء يثقون بهم[٢٦].

الجدول ٥–١–٩ ثقة القراء في الصحافة المصرية كما تدركها عينة من الصحفيين في دراستين ميدانيتين مختلفتين

	وفقاً لعينة عبد الرحمن وآخرين (بالنسبة المئوية، العدد – ٣٨٣)	وفقاً لعينة بخيت (بالنسبة المئوية، العدد – ١٢٢)
نعم، يثق القراء في الصحافة	لم ترد أية بيانات	٥٠
يثق القراء في الصحافة إلى حد ما	لم ترد أية بيانات	٤١
لا يثق القراء في الصحافة	٤٧,٦	٩

المصدر: عبد الرحمن وآخرون ١٩٩٢، ١٠٢ وبخيت ١٩٩٦ ب، ٢٩.

ولكن يبدو أن الجماهير تفكر بطريقة مختلفة عما يعتقده الصحفيون فيما يتعلق بمصداقية الصحف. وعلى الرغم من ندرة الدراسات الميدانية عن الرأي العام فيما يتعلق بمصداقية الصحافة، إلا أن هناك دراسات قام بها نابولي وآخرون (١٩٩٥) وطه (١٩٩٧) وصلاح الدين (١٩٩٧). ويعرض الجدول ٥-١-١٠ نتائج دراسة نابولي وآخرين عن الثقة في تغطية الصحف لمسألة الخصخصة، وقد شملت الدراسة ٢٠٨ شخصاً من عامة الجماهير وأظهرت أن غالبية الناس كانوا متشككين في أهلية الصحافة للثقة [٢٧].

الجدول ٥-١-١٠ رؤية الجماهير لمصداقية التغطية الصحفية على أساس عينة من المستجوبين في اثنين من أحياء القاهرة

هل تعتقد أن تغطية (الصحيفة التي اخترتها) (لمسألة الخصخصة)	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
جديرة جداً بالثقة	١٢	٥,٨
جديرة بالثقة إلى حد ما	١١٤	٥٤,٨
غير جديرة بالثقة التامة	٥٩	٢٨,٤
غير جديرة بالثقة على الإطلاق	٢٣	١١,١
الإجمالي	٢٠٨	١٠٠,٠

المصدر: نابولي وآخرون، ١٩٩٥، ٦٤، ٨٠ و١٥١.

وقد استخلص الباحثون أنه على العكس من افتراضات الصحفيين، "... تميل العامة إلى اعتبار وسائل الإعلام المصرية القادمة من خارج حدود البلاد والإعلام المعارض والإعلام الحكومي ذات مصداقية منخفضة نسبياً" (١٩٩٥، ٦٤). وتعكس نتائج دراسة طه أيضاً نوعاً من التردد السائد بين العامة فيما يتعلق بثقتهم في الصحافة (١٩٩٧، ٣٣٩)، كما أن نتائج دراسة صلاح الدين تقترح أن الصحافة الحزبية على وجه الخصوص تتمتع بمصداقية منخفضة للغاية (لمزيد من التفاصيل، انظر القسم ٥-٣-١-٦).

وتشير جميع النتائج ضمناً أن أزمة الثقة بين الجماهير والصحافة المصرية التي عمقتها التقارير الزائفة في أثناء حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ (انظر القسم ٤-٣-٣-٢) لم تختفِ. ومن ثم يمكن استنتاج أن مصداقية الصحفيين المصريين بين العامة قد تعرضت للضرر، جزئياً على الأقل.

إن العلاقة المضطربة بين عامة الناس والصحافة تقابلها علاقة غير متوازنة

بـين الصحفيـين والمجموعــات الاستراتيجيــة. والسمة المميـزة لتلك العلاقــة هي أن المجموعــات الاستراتيجية عادة ما تتجاهل المطالب الخاصــة بالمشاركة السياسية، بينما تفي بمطالب الصحفيين الخاصة بالرفاه المادي.

وتوحـي هـذه العلاقــة أن معظـم الصحفيين لا يتمتعـون بقدر كبير مـن الاحترام بـين دوائـر النفـوذ السياسي، ومن ثم تتناقص قدرتهم على المساهمـة في الإصلاح السياسي. وستناقش الأقسام ٥-٢ و٥-٣ و٥-٤ العلاقة بين الصحفيين والمجموعات الاستراتيجية بالتفصيل.

٥-١-٥ التباين الاجتماعي بين الصحفيين المصريين

أشرنا آنفا إلى أن الصحفيين تطوروا إلى حد أنهم أصبحوا جماعة متباينة اجتماعياً بحلول العقد الاول من عهد الرئيس مبارك. وتركزت الفوارق بصفة خاصة في مناصب العمـل والاحـترام الاجتماعي بين العامة والدخل. وسـوف نبحث تلك الاختلافات في التسعينيات على نحو أكثر تعمقاً في الجزء التالي.

يسـود انطباع عـام أنه بينمـا تشجع عوامل قليلـة على التلاحـم الاجتماعي مثل انتشـار التعليم العـالي بين الصحفيين، هناك اختلافات كـبرى في الدخول والضمان الاجتماعـي وعضوية المنظمات والمناصب والقرب مـن السلطة والسمعة الاجتماعية والتعليـم المدرسـي[28]. والاختلافات القائمـة في هذه المجالات واسعـة بدرجة تكفي لوصـف الترابط الاجتماعي بـين الصحفيين المصريـين بأنه متواضـع للغاية. وتلك القضيـة هامة بالنسبة لهذه الأطروحـة، حيث أن الترابط الاجتماعي الضعيف -طبقاً لنموذج شوبرت وآخرين- من شأنه أن يقلل من قدرة جماعة ما على الصراع ومن ثم يقلل الفرصة أمام الجماعة المعارضة للمشاركة في التغيير السياسي.

٥-١-٥-١ العوامل المشجعة على الترابط الاجتماعي

يبـدو أن هنــاك عوامـل قليلـة تسهـم في الترابـط الاجتماعـي بـين الصحفيـين المصريين[29]. فإلى جانب أن معظمهم يعمل في نفس المهنة، يبدو أن الغالبية اشتركت في تجربة الدراسة في المدارس الحكومية المصرية[30]. ويأتي البرهان على هذه النقطة مـن دراسة بخيت، حيث أجاب ٩٠,٤٪ من عينته المكونة من ١٢٥ صحفيا أنهم تلقوا تعليمهم في مدارس حكومية، و٤,٨٪ في المدارس الأزهرية (الدينية) و٤,٨٪ في مدارس خاصــة (١٩٩٦ب، ١٣). إلا أن هــذه النقطـة جديرة بالبحـث، لأن الاعتماد على عينة

صغيرة غير كافٍ. ومن المؤسف أن هذه المسألة لم يثرها أي باحث آخر، لأن الخلفية الدراسية للصحفيين ربما شهدت شيئا من التنوع في التسعينيات، حيث انتشرت المدارس الخاصة بسرعة وبدأت تنافس المدارس الحكومية على نحو أكثر قوة.

هناك أغلبية من الصحفيين المنتمين للنقابة من خريجي الجامعات (وهو أحد الشروط القانونية للالتحاق بالنقابة)، بيد أن هذا لا يعني، كما سيتضح لاحقاً، عدم وجود فوارق كبيرة في المؤهلات بين الصحفيين. ويبدو أن حوالي ٩٠٪ من الصحفيين المنظمين في النقابة من خريجي الجامعات (بخيت ١٩٩٦ ب، ١٢)[٣١]. ولا توجد أوجه تشابه اجتماعية أخرى بين الصحفيين كمجموعة مهنية.

٥-١-٥-٢ العوامل التي تسهم في الانقسام الاجتماعي

من بين العوامل التي تثير الشك حول الترابط الاجتماعي بين الصحفيين المصريين في المقام الأول الفوارق في الدخل. وهذه الفوارق موجودة بين الباحثين والصحفيين كإدراك، لكنه إدراك تدعمه أيضاً البيانات المستقاة من البحوث الميدانية والبراهين الانطباعية. وتميز أماني قنديل بين ثلاث طبقات اجتماعية هي "الطبقة الغنية" و"المتوسطة" و"الطبقة العاملة". ووفقاً لما ذكرته قنديل، ينتمي معظم الصحفيين الكبار في مصر إلى طبقة الأغنياء، حيث كون البعض منهم ثروته من الكتابة في صحف الخليج العربي، بينما أصبح آخرون من الأثرياء لأنهم احتلوا مناصب عليا في الصحافة القومية (مقابلة شخصية مع قنديل). ومن الصعب تحديد أكبر مستوى للدخل بين كبار الصحفيين، بيد أنه ليس من المستغرب أن يفوق دخل البعض منهم في بعض الأحيان مليون جنيه مصري سنوياً، حيث إنهم يتلقون أكثر من مجرد رواتبهم من الجريدة [٣٢]. فعلى سبيل المثال، يمكن لمحرري الصحف شبه الرسمية والصحف الحزبية والمستقلة أن يستفيدوا من الدخول في أعمال تجارية ومشاريع مدرة للربح عن طريق علاقاتهم المتعددة، أو أن يتولوا مناصب في أجهزة الحكومة المختلفة أو في القطاع الخاص، بينما قد يتكسب البعض الآخر بأساليب مريبة، إما عن طريق صفقات إعلانات غامضة أو "تبادل المصالح". وقد كتب المسلماني على سبيل المثال أن بعض رجال الأعمال يعرضون على الصحفيين مناصب في شركاتهم كمستشارين في مقابل الإشارة إلى أسماء رجال الأعمال هؤلاء كمصادر أولية للمعلومات في صفحات الاقتصاد (١٩٨٩، ٦)[٣٣]. وقد عبر صحفي معارض كان يقوم بتوزيع نشرات في مقر النقابة وأجريت معه مقابلة خاصة عن الرؤية نفسها عن

الفساد المستشري، حيث اتهم أمين عام النقابة الأسبق بالحصول على خمسة ملايين جنيه بطريقة غير مشروعة دفعها "الشعب المصري من دمه" (أبو لوايا، ١٩٩٩). وفي السياق نفسه، أُثيرت شائعات حول رئيس مجلس إدارة صحيفة شبه رسمية بأنه يشتري حبر الطباعة اللازم لجريدته من شركة ابنه.

وإلى جانب القمة التي تكون بالضرورة صغيرة وغنية، ويُطلق على أهلها أيضاً "بارونات الصحافة"، ترى أماني قنديل أن "الطبقة المتوسطة" تنتمي لفئات الدخل الأكثر تواضعاً وهم الموظفون الأحسن حالاً في الصحف شبه الرسمية. وتتألف "البروليتاريا" أو الطبقة العاملة الموجودة في القاع من الصحفيين الشباب والفقراء الذين يعملون في الصحف المستقلة والحزبية، وهم محرومون من التأمين الاجتماعي الذي توفره النقابة (مقابلة شخصية مع قنديل). وقد قاد الانتشار المتزايد للصحفيين الفقراء المحتاجين إلى الأمان القانوني والمادي في التسعينيات أحد الباحثين إلى الحديث عن "صحفيي التراحيل"، مما يوحي بأنهم فقراء غير متعلمين ومضطرين إلى التنقل بين وظائف مختلفة[٣٤].

وتدعم البيانات المذكورة في الجدول ٥-١-١ الفوارق في الدخل، حيث إنها تمثل هرماً داخلياً شديد الانحدار، حيث يوجد العديد من الصحفيين الفقراء في القاع، وعدد أقل في الوسط وعدد قليل جدا من الأغنياء عند القمة، على الرغم من أن الثراء الكبير الذي يتمتع به بعض الصحفيين (كما ذُكر أعلاه) ليس ممثلاً في الجدول[٣٥].

وقد أكدت الملاحظات غير الرسمية أثناء المقابلات الشخصية مثلاً أو زيارات النقابة أن هناك تباينات واسعة في الدخل. فبينما قابلني بعض الصحفيين في مقاهي رخيصة، فضل البعض الآخر مطاعم الطبقة المتوسطة أما البعض الآخر فكان يظهر في سيارات مستوردة تبلغ قيمتها في مصر أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ جم. وقد لاحظ البرعي أيضاً أن بعض الصحفيين الرأسماليين يمتلكون شققاً وسيارات فاخرة، بل وقصوراً أيضاً ولديهم الكثير من النفوذ (١٩٩٨، ٨). ولا يمكن استنتاج حجم كل شريحة، ومن ثم ثقلها الاجتماعي بدقة من البيانات، وستظل غير معروفة، ولكن هناك تباينات شديدة في الدخل يمكن ملاحظتها بوضوح.

ويصاحب التباين المذكور في الدخل عادة فوارق في العضوية التنظيمية، فهناك فارقان اثنان، الأول، وربما الأساسي بين الصحفيين المنظمين وغير المنظمين. وقد شرحنا المكاسب المادية التي تتمتع بها المجموعة الأولى وتُحرم منها الثانية في قسم سابق (القسم ٥-١-٢). أما الفارق التنظيمي الآخر فهو بين الصحفيين في

الصحـف شبه الرسمية والحزبية وما يُسمَّـى بالصحافة المستقلة (أي الخاصة)، حيث تدفـع الصحف شبه الرسمية رواتب أعلى، ليس هذا فحسب بل إن الصحفيين العاملين في الصحـف الحزبية والمستقلـة يتمتعون عادة بمزايا أقل بكثـير وبتأمين اجتماعي منخفض تكفله لهـم تلك الصحف. فعلـى سبيل المثال، أشـار الصحفي مجدي حلمي إلى عـدم وجـود تأمـين صحي خاص أو أي دعـم اجتماعي آخر في جريـدة الوفد منذ عـام ١٩٩٨، على عكس الصحف شبه الرسميـة (١٩٩٨، ٧). ويضيف الصحفي قطب العربي من جريدة الشعب أن معظم صحف المعارضة لم تفقد بعد صورتها "كدكاكين (غـير منظمـة)"، حيث إن معظمها لا يمنـح موظفيه عقود عمل مكتوبـة وموحدة، مما يبعـث علـى الشعـور بعدم الأمـان والحـيرة (١٩٩٨، ٥). وذكر أسامة عبـد الحميد من جريـدة العربي الناصرية الأسبوعية أن معظم الصحف الحزبية لا تدفع حتى الرواتب لموظفيها بانتظام (١٩٩٨، ٣).

ويمتـزج التبايـن في الدخـل والضمـان الاجتماعـي والعضويـة في المنظمات مع الفـوارق المتصلـة بالمنصـب الوظيفي ودرجـة القرب مـن السلطة والسمعـة المهنية (والاجتماعية)، حيث يقف الصحفيون "العاديون" ورؤساء التحرير بصفة خاصة في معارضـة طبيعية ضد بعضهم البعض، خاصة عندما يكـون رئيس التحرير هو أيضاً المدير الإداري للصحيفة (كما هو الحال في صحيفة الأهرام مثلاً). وتشبه الظروف في الصحافة الحزبية العلاقات الإقطاعية. ويلاحظ الباحث مجدي رياض:

"في تلـك الصحـف، يكـون الصحفي تحت رحمة رئيس التحريـر أو رئيس الحزب تماماً، ولا يمكن أن يعبر عن نفسه (بحرية)" (رياض ١٩٩٨، ٧).

وبينمـا يتعرض الصحفيـون القدامـى في حالـة الاختلاف مـع السلطـة للتهديد بالفصـل مـن العمـل، يتلقـى الصحفيـون الشبان إنـذاراً بـأن أسماءهم لن تقـدَّم إلى النقابـة[٣٦] . وفي الصحـف الحكومية، حيـث التهديد بالفصل أقل قـوة لأن الصحفيين عـادة ما يتمتعون بعقود عمل أفضل، تكون الفـوارق الاجتماعية بين رؤساء التحرير والصحفيـين ضخمة، ليس بسبب الفـارق في الرواتب والمكانة والشهـرة فحسب، بل وأيضـاً بسبب الفرق في القرب مـن السلطة، فرؤساء تحرير الصحـف القومية ينتمون عـادة للمجموعات الاستراتيجية ولديهـم صلات بالساسة في قمـة النظام السياسي. ومـن ثم، يكون لديهـم علم أكثر ببواطن الأمـور واتصالات أقوى وسلطـة أكبر من أي صحفـي عادي. ورؤساء تحرير الصحف الحزبيـة الرئيسية مثل مجدي حسين (جريدة الشعـب) وعباس الطرابيلـي (جريدة الوفد) يتمتعـون بسلطة كبيرة، علـى العكس من

معظم الصحفيين الآخرين، على الأقل داخل أحزابهم وصحفهم وهم معروفون جيداً لدى الفئات المثقفة من عامة الشعب.

وإلى جانب رؤساء التحرير، يتمتع أصحاب الأعمدة الصحفية والمراسلون بمكانة خاصة. فأصحاب الأعمدة، الذين يُطلق عليهم أيضاً "أصحاب الرأي" يكونون أحراراً نسبياً في آرائهم ويُسمَح لهم بنشرها في حدود معينة (يحددها إما الحزب أو الحكومة) يعرفونها أو يستبقونها ويناقشونها مع رؤساء تحريرهم قبل النشر. وإذا كانوا يتمتعون بالجرأة، فهم يحظون ليس بالشهرة فحسب (مثل رؤساء التحرير) ولكن يُتحدَّث عنهم باحترام وإجلال، مثل مصطفى أمين (الذي توفي عام ١٩٩٧) وأحمد بهاء الدين (توفي عام ١٩٩٦) ولطفي الخولي (توفي عام ١٩٩٩)، وسلامة أحمد سلامة، ومحمد سيد أحمد وصلاح الدين حافظ وصلاح عيسى وعادل حمودة ومحمد عبد القدوس وغيرهم. أما المراسلون الذين يعدون تقارير عن مختلف المؤسسات العامة مثل الوزارات أو البرلمان، فهم عادة أكثر تقيداً في آرائهم من أصحاب العمود الصحفي، ويتعاونون في كثير من الأحيان مع المجموعات الاستراتيجية بشأن الشخصيات التي من المُفترض أن يكتبوا عنها. وشاع عن البعض منهم أنهم قادرون على مد خدمات "وزاراتهم" إلى الصحفيين الزملاء، ومن ثم توسيع دائرة نفوذهم وسط هؤلاء الزملاء، في انتخابات النقابة على سبيل المثال[٣٧].

وبالإضافة إلى الفوارق في الدخل والمنصب والوضع الوظيفي وإمكانية الوصول إلى السلطة والسمعة والمكانة الشخصية، هناك اختلافات في المؤهلات المهنية. فليس كل الصحفيين مؤهلون تأهيلاً جيداً، والبعض ممن يُطلَق عليهم "صحفيون" لم يكتبوا أي شيء قط في الصحيفة. ويتفق عدد من الكتاب وممن أُجريت معهم مقابلات شخصية على تدفق عدد كبير من الصحفيين غير المؤهلين إلى النقابة والمهنة بشكل عام في الثمانينات والتسعينيات. فعلى سبيل المثال، أبدت عواطف صادق رئيسة تحرير المستثمر الاقتصادية الجديدة حزناً شديداً أثناء حملة الانتخابات النقابية في يونيو ١٩٩٩ على المستويات الصحفية المتدنية، وأشارت إلى أنه حتى النشرات الخاصة بالحملة الانتخابية كانت مليئة بالأخطاء الإملائية (مقابلة شخصية مع صادق). وأعلن رؤساء التحرير والصحفيين الكبار الذين شملهم الاستبيان الذي وزعه بخيت (ويبلغ عددهم ٢٠ شخصاً) أن "عدداً كبيراً من الصحفيين غير المتعلمين دخلوا المهنة" (بخيت ١٩٩٦، ب، ٤٤)[٣٨]. وأشار كل من الشوادفي (١٩٩٨، ١١) والبرعي (١٩٩٨، ٣)، والمسلماني، الذي تحدث عن "تحالف غير الموهوبين" في الصحافة

المصرية (١٩٩٨، ٢)، إلى نفس النقطة في أواخر التسعينيات.

وبالإضافة إلى الصحفيين غير المؤهلين، دخل عدد غير محدد من الأشخاص نقابة الصحفيين بفضل اتصالاتهم الشخصية فقط، على الرغم من أنهم لم يكونوا من الصحفيين العاملين على الإطلاق. وقد ألقى عضو مجلس النقابة مجدي مهنا الضوء على الظاهرة في مقال نُشر في المجلة الشهرية للنقابة نفسها في عام ١٩٩٠:

"إن أخطر فجوة في مسألة العضوية ربما هي تدفق بعض موظفي الأمن والسكرتارية إلى داخل النقابة بعد حصولهم على شهادات جامعية... وهناك المئات منهم الآن (داخل النقابة)" (١٩٩٠، ٩٢).

ومن ناحية أخرى، هناك صحفيون سابقون في النقابة استقالوا من وظائفهم ويعملون الآن في الوزارات أو سفارات الدول الأجنبية. ويذكر مهنا أن عددهم بلغ ٤٨ شخصاً (من بين حوالي ٣,٠٠٠ عضو من الصحفيين المنظمين في ذلك الوقت)، وقد كان بينهم ١٧ "صحفي تحت التمرين" في النقابة (١٩٩٢، ٩٣). كذلك أشار فؤاد على سبيل المثال إلى أن مشكلة "أعضاء النقابة الزائفين" لم تقل في نهاية التسعينيات، حيث كتب عن وجود "أعداد كبيرة" من السكرتيرات والقائمين على شئون الإدارة ومندوبي التسويق" على قوائم النقابة (١٩٩٨، ٢).

وقد ضعف الترابط الاجتماعي بين الصحفيين من جراء عامل آخر هو تباين الخلفية التعليمية بينهم بعد إنهاء مرحلة التعليم الثانوي[٣٩]. وعلى الرغم من التحاق نسبة كبيرة بالجامعة، كما أشرنا من قبل، يلتحق الصحفيون، على عكس المهن الأخرى كالأطباء والمحامين أو المهندسين، بكليات مختلفة. وقد أظهرت نتيجة الدراسة الميدانية الذي قام بها كل من بخيت ، وعبد الحميد وآخرين، ونابولي وآخرين (في الجدول ٥-١-١١) أن نسبة كبيرة نسبياً من الصحفيين الذين شملتهم الدراسة التحقت بكليات الإعلام ، ولكن هناك نسبة كبيرة أيضاً موزعة على مجالات دراسية أخرى، معظمها في الآداب والعلوم والهندسة أيضاً. ولا يرجح ظهور روح الانتماء للجماعة أو الترابط فيما بين أعضائها، كما هو الحال بين المحامين والأطباء (الذين يلتحقون بنفس الكلية) أو نمو هذا الشعور.

الجدول ٥-١-١١ الخلفية التعليمية للصحفيين بعد الانتهاء من الدراسة الثانوية، موزعة حسب الكلية أو القسم وفقاً لثلاث دراسات ميدانية مختلفة

نتائج دراسة بخيت (العدد ١٢٥-)		نتائج دراسة عبد الرحمن وآخرين (العدد- ٣٨٣)		نتائج دراسة نابولي وآخرين (العدد- ٤٨)	
الكلية أو القسم	النسبة المئوية	الكلية أو القسم	النسبة المئوية	الكلية أو القسم	النسبة المئوية
الإعلام	٥٩,٢	الإعلام	٤١,٨	الإعلام	٣٣,٣
الآداب	١٧,٦	الآداب	٢١,٣	الآداب والألسن	١٦,٧
التجارة	٧,٢	التجارة	٧,٣	الطب	١٨,٨
الاقتصاد	٣,٢	الفنون الجميلة والتطبيقية	٥,٧	الهندسة	٤,٢
الحقوق	٣,٢	الحقوق	٤,٤	الحقوق	٢,١
الألسن	١,٦	الترجمة والألسن	٢,١	-	-
-	-	العلوم	٤,٢	العلوم	٤,٢
-	-	العلوم السياسية	٢,٦	العلوم السياسية	١٦,٧
-	-	الدراسات الإسلامية	٢,٣	العلوم الاجتماعية الأخرى	٤,٢
-	-	الزراعة	١,٨	-	-
كليات أخرى	٨,٠	كليات أخرى	٠,٨	-	-

المصادر: بخيت (١٩٩٦ ب، ١٣)؛ عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢، ٣/٩٢)؛ نابولي وآخرون (١٩٩٥، ١٢٧)

لقد شكل التباين الاجتماعي مشكلة بالنسبة للوحدة، ومن ثم لاحظ الصحفي المعروف صلاح عيسى في فبراير ١٩٩٠ قوة الصحفيين المصريين بقوله:

"إن أخطر الجروح التي تلقيناها في هذه الأوقات العاصفة هي أننا لم نعد كما كان عهدنا منذ خمسة عقود، أي لم نعد "جماعة" يعرف الجميع فيها بعضهم البعض كما يعرفون أنفسهم، لقد اتسعت الفجوة بين الأجيال وازداد الشقاق بين التيارات (السياسية). وبالإضافة إلى ذلك، انقسمنا إلى رؤساء ومرؤوسين، أغنياء وفقراء، شماليين وجنوبيين. وازدادت الشكوى من الولاء المزدوج - بل وغياب الولاء في بعض الأحيان. وهاجر الكثيرون من بيننا إلى جميع أنحاء العالم، إما بصحبة أقلامهم أو أجسادهم أو كليهما معاً، وقوى الإحساس بالاغتراب عند الكثيرين، وسعوا في البحث

عن ملاذ داخل أنفسهم (ما يعنيه هنا هو ربما "الهجرة إلى داخل النفس") (عيسى ١٩٩٠، ١٧٨).

ويربط الباحث محمد السيد سعيد من مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية بين تباين المصالح – التي تناقشها الفقرة التالية – وتباين الهيكل الاجتماعي للصحفيين:

"عندما يتعلق الأمر بالمصالح ... فهناك تناقض شديد داخل جماعة الصحفيين بوصفهم مجموعة مهنية... فهناك أشخاص على قمة السلم، وكتلة ضخمة من الصحفيين شبه العاطلين عن العمل، وهناك كتلة سائلة تتحرك من مكان لآخر... الصحفيون الأحرار Free Lancers. وهناك أشخاص داخل الجريدة نفسها وصلوا إلى مناصبهم بسبب تفوقهم وحسهم المهني، بينما هناك آخرون جاءوا فقط بسبب تبعيتهم للسلطة أو بفضل المحسوبية" (مقابلة شخصية مع سعيد).

٥-١-١٦ الخلاصة

بعد تأمل البنية الاجتماعية للصحفيين المصريين بالتفصيل، وجدنا القليل من الجوانب التي قد تعزز من قدرتهم على الصراع، وهي في الأساس تجربة التعلم في نفس النظام المدرسي وتلقي الأغلبية تعليماً عالياً. وتتناقض تلك المظاهر الإيجابية مع عدد أكبر بكثير من المشكلات: الفقر الذي يعاني منه عدد من الصحفيين خاصة الشباب، واعتماد كل الصحفيين المنظمين تقريباً على المجموعات الاستراتيجية مادياً. أما الصحفيون الذين لا يعتمدون على تلك المجموعات فهم على الأرجح من الفقراء الذين يفتقرون إلى النفوذ. ويمكن وصف مصداقية الصحفيين كجماعة مهنية بأنها متواضعة على أحسن تقدير، أما الترابط الاجتماعي بينهم فهو شديد الضعف. وهناك فروقات اجتماعية في الدخل والتأمين الاجتماعي وعضوية النقابة والمؤسسات الصحفية والمنصب الوظيفي والسمعة الشخصية ودرجة القرب من السلطة والمؤهلات الوظيفية والكليات الجامعية التي تخرجوا منها.

ويشكل الوضع الاجتماعي الاقتصادي العام عبئاً على قدرة الكثير من الصحفيين على العمل كأنصار للحرية السياسية في مصر، كما يفسر جزئياً الصعوبات التي طالما واجهوها في التسعينيات في الوقوف معاً من أجل تفعيل مصالحهم أو الدفاع عنها أو الدفع في اتجاه الدمقرطة. ويُتوقَّع بصفة خاصة أن تقلل الصعوبات المالية التي يتعرض لها الكثير من الصحفيين من "شهيتهم" للتورط في أنشطة سياسية

محفوفـة بـالمخـاطـر. وتمـارس التبعيــة المـادية لكثير من الصحفيـين إلى المجموعات الاستراتيجيــة أثراً ممـاثلاً . وحتى إذا كان للصحفيـين "قضية حقيقية" يحاربون من أجلهـا – مثل سجن بعضـ الصحفيين أو القيـود الجديدة التـي تفرضها المجموعات الاستراتيجيــة علــى السياســة العـامة– قـد تُثار شكوك حـول دوافـع الصحافة لأنها لا تتمتــع بقـدر كبير مــن المصداقيـة. وأخـيراً ، من المرجـح أن الفـوارق الاجتماعية والاقتصاديــة الكبيرة بين الكثير من الصحفيين تتسبب في عدم الاتساق الملاحظ في كثير مـن الأحيان(انظر الأقســام التـالية) بين الصحفيين وعـدم قدرتهم على الاتحاد حتى من أجل القضايا المتعلقة بحرية الصحـافة.

٥-٢ الاهتمام المنقوص بالتغيير الديمقراطي بين الصحفيين المصريين

ينسب نموذج المجموعات الاستراتيجية والمعارضة، وكذلك بعض دراسات الحـالة المعنيــة بمساهمة الصحفيين في الدمقرطة قيمة تفسيرية كبيرة إلى اهتمـام الفـاعلين بعمليــة الدمقرطــة. وبـالنسبة لنموذج المجموعــات الاستراتيجيــة والمعـارضة، يحدد استعـداد الجماعــات المشاركــة فرصـ التغيير الديمقراطـي إلى حد مـا. وقـد تتصادم المجموعات المعـارضة والاستراتيجيــة نتيجة للرغبة في مشاركة سياسية (متزايدة)، أو مــن أجـل نشر ثقافة مــا أو هوية دينية أو الحفــاظ عليها، أو المكانــة الاجتماعية، أو تحقيـق أيديولوجيــات دينيــة أو علمانية، أو مقاومة تجــاوزات الجماعات الأخرى. وقد تؤدي الاهتمـامات المتضاربة بدورهـا إلى صراع بين الجماعات المتعـارضة التي قـد تقنــع النخبة التي تتحكم في السلطــة أن تفتح الطريق أمــام الدمقرطة الكاملة في البلاد. وتظهر دراسة حـالة كوريـا الجنوبية من نـاحية وروسيا من نـاحية أخرى (انظر الفصـل الأول) أهميــة تبـاين الاهتمـامات بــين الصحفيين المعـارضــين والمجموعات الاستراتيجيــة التي تحـافظ على الوضع القـائم. فبينمـا أثَّر تبـاطؤ بعض الصحفيين في الالتزام بـالديمقراطية في كوريـا الجنوبية سلبـاً على حرية الصحـافة الموجودة بـالفعل، بدا أن اختيـار مساندة الديمقراطية لدى كثير من الإعلاميين في روسيا قد دفع بعملية الإصلاح إلى الأمـام.

وسيتضمــن هذا القسم تحليلاً لأهداف الصحفيين المصريين في التسعينيات، فيما يختص بـالتغيـير الديمقراطـي بصفة رئيسيــة. وكمــا أوضحنـا في الفصـل الرابع، لا يشـكل الصحفيون المصريون مجموعات استراتيجية أو معـارضة بشكل واضح، ولكن خليطــاً من الأطراف الفـاعلــة ذات اهتمـامات تتبـاين تباينــاً واسعـاً، وبـالتـالي لا يمكن

تصنيفهـا بسهولـة كمجموعـات استراتيجيـة أو معارضة، بل قد نجـد "مجموعة من الاهتمامـات المختلطة". ويقدم القسم ٥-٢-١ نظرة عامة إلى هذه الصورة المتباينة مـن الاهتمامـات الصحفية في مصـر. ويمكن تمييـز أربعة أنماط مـن المواقف تجاه الدمقرطة، فبينما تدعم مجموعة من الصحفيين مطالب قوية وواسعة المجال من أجل الإصلاح الديمقراطي، يبدو أن هنـاك العديد من الصحفيين على استعداد لقبول الوضع السياسـي القائـم وهم أكـثر اهتماماً بالسعـي وراء المصالح الشخصيـة. وبالإضافة إلى ذلـك، تدعم أقلية منهـم بحماس السياسات الصحفيـة للمجموعات الاستراتيجية. وأخـيراً، يعارضـ فريق من الصحفيين الحكومة من "المنظـور الإسلامـي"، ويضيفون من حين إلى آخر قيداً آخر إلى القيود المفروضة بالفعل على حرية التعبير.

يلي هذه المقدمة عن المواقف العامة للصحفيين بالنسبة للتحول الديمقراطي القسم ٥-٢-٢ الـذي يحلل اهتمامـات المؤسسات المختلفة التي ينظـم الصحفيون انفسهم حولهـا مهنياً وسياسياً، وهـي نقابة الصحفيـين، ودور الصحف "القومية"، والأحزاب السياسية وصحفها، والصحافة الخاصة التي برزت مؤخراً، وجماعات حقوق الإنسان. وشأنهـا في ذلـك شـأن الصحفيين ككل، تعبر هـذه الجماعات عن مجـال واسع وغير متسـق من الاهتمامات، يتوجه معظمهـا إما لإيذاء الحرية السياسيـة أو لمعارضتها، ويمكـن اعتبـار إحدى تلك المؤسسـات فقط -أي مجموعات حقـوق الإنسان- مسانداً حقيقياً وأصيلاً للدمقرطة.

٥-٢-١ اهتمام الصحفيين كمجموعة مهنية بالإصلاح السياسي في التسعينيات

إن تقييـم اهتمـام شخص مـا أو جماعة اجتماعية ما مسألـة معقدة لأن المصالح الحقيقيـة قـد تكون خفيـة أو مكشوفة جزئياً. وهـذه المشكلة موجودة أيضـاً بالنسبة للصحفيـين المصريين -خاصة عندما يطرح عليهم باحـث غربي بعض الأسئلة. فقد يميـل الصحفيـون إلى المبالغة في التزامهم بالديمقراطيـة والتأكيد على وحدة مهنية غائبـة أمـام طرف خارجـي، أو التقليل من شـأن الاهتمامات الماديـة. إلا أنه ، وكما ذكرنا من قبل، يمكن تحديد أربعة مواقف سائدة: موقف يتجه نحو الإصلاح، وموقف يميل إلى الحفاظ على الوضع القائم، وموقف "اللامبالين" وموقف إسلامي محافظ.

لقد برزت أفكار الإصلاحيين بصفة عامة في مطبوعات مجموعات حقوق الإنسان أثنـاء النزاع حول قانـون الصحافة رقم ٩٣ (انظر القسم ٥-٤)، ولكنها صيغت على

نحو أكثر شمولاً في التوصيات الختامية للمؤتمرين العامين الثاني والثالث للصحفيين عامي ١٩٩١ و١٩٩٥. وكان الهدف من تلك المؤتمرات، التي تنظمها نقابة الصحفيين هـو مناقشة وضـع المهنة والخطوات اللازمـة لتطويره والوصـول إلى قرارات خاصة بتطبيـق التغيير المطلوب. وقد دعت التوصيات الختاميـة المتعلقة بالمجال السياسي العـام في مصـر والمهنـة الصحفية بوجـه خاص إلى إصلاحات عامـة وشاملة في الصحافة ، بالإضافة إلى النظام السياسي. ومن ثم، يمكن أن تُستخدَم تلك التوصيات كقائمة شاملة لاهتمامات الصحفيين ذوي التفكير الإصلاحي سياسياً ومهنياً.

وإلى جانب هذه الاهتمامات التي عبرت عن إرادة التغيير المهني والسياسي، أظهر بعض الصحفيين –الذين أُطلق عليهم من قبل لقب الموظفين– اهتماماً بالمسائل المادية أكثر من الدمقرطة. وقد وجدت هذه المطالب طريقها إلى التوصيات الأخيرة للمؤتمرين العامين، وإن كانت بشكل أكثر تقييداً. وعلى العكس، احتلت المطالب المادية والوعود مكاناً أكثر بروزاً في انتخابات النقابة عام ١٩٩٩، وستساعدنا هذه المطالب في استكمال دراسة الاهتمامات المادية.

ثالثاً، قمنا بتحليل أهداف المجموعات الاستراتيجية وأتباعها من الصحفيين تجاه الصحف والصحافة، عن طريق مراجعة بيانات ممثلي المجموعات الاستراتيجية بشأن دور الصحافة.

وأخيراً، يدعو بعض الصحفيين إلى تفسير دفاعي عن الإسلام ويسعون في بعض الأحيان إلى فرض قيود على هامش حرية التعبير القائم بالفعل. ويمكن العثور على هـذه الشريحة من الصحفيين بصفة خاصة في جريدة "الشعب" المعارضة الإسلامية الأسبوعية. وتبرهن أمثلة عدة مستقاة من أحداث جرت في أواخر التسعينيات على اندفاع الصحفيين المصريين في هذا الاتجاه.

وبعد تقديم المواقف الأربعة، سنقوم بتقدير حجم الدعم الذي تجده كل من هذه الأطروحات الأربع بين الصحفيين.

٥-٢-١-١ موقف الإصلاح الليبرالي السياسي والمهني

عُقد المؤتمران العامان لنقابة الصحفيين في عامي ١٩٩١ و١٩٩٥ في ظل تأثير التحولات الديمقراطية التي اجتاحت بلدان أوربا الشرقية والوسطى، علاوة على التقدم السريع والمتلاحق في تقنيات الاتصال. ونُظِّم مؤتمر عام ١٩٩٥ في مناخ أكثر خصوصية، حيث انعقد بعد مرور أربعة أشهر على إقرار القانون رقم ٩٣ الذي

زاد عقوبات السجن والغرامات المالية المفروضة على الصحفيين وأثار غضباً غير مسبوق بين صفوفهم (انظر القسم ٥-٤). ومن ثم، تحول المؤتمر إلى منتدى للتنفيس عن الغضب والدعوة إلى الإصلاح. وانتهى المؤتمران إلى قائمة طويلة من "التوصيات" المتشابهة الرامية إلى تحسين أوضاع المهنة.

ويمكن تقسيم الأهداف الإصلاحية المختلفة إلى أهداف تشير إلى البيئة السياسية العامة وأهداف تتعلق بالبنية القانونية والمؤسسية للصحافة، وأهداف تتصل بمعايير المهنة الصحفية وبأداء المؤسسات التي يُفترَض أنها تمثل الصحفيين . إلا أنه يمكننا عرض جزء صغير من هذا العمل فحسب، من المطالب الإصلاحية التفصيلية، بنية الحفاظ على الاتجاه العام لهذه المطالب.

٥-٢-١-١-١ تغيير البيئة السياسية

أشرنا في مقدمة هذا العمل إلى أن الصحفيين المصريين يدركون العلاقة بين الديمقراطية والصحافة القوية ذات النفوذ والتأثير. ويتضح هذا الإدراك في خطب وتوصيات المؤتمرين الثاني والثالث، حيث أصبحت الدعوة إلى مناخ أكثر ديمقراطية أحد أهم الموضوعات المطروحة فيهما. ولم يُنظَر إلى أهمية الديمقراطية بوصفها عاملاً بالغ التأثير في تطور الصحافة فحسب، بل أيضاً لتطور البلاد كافة ومن أجل الفائدة الشخصية لجميع المواطنين. وعلى سبيل المثال، استهل نقيب الصحفيين السيد مكرم محمد أحمد كلمته الافتتاحية في مؤتمر عام ١٩٩١ – بحضور رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشورى ووزير الإعلام – بالتعبير عن الأمل في أن يخرج هذا المؤتمر "برؤية شاملة تضمن مستقبلاً أكثر حرية وازدهاراً للصحافة المصرية". ويتحقق ذلك جزئياً عن طريق "تعميق الديمقراطية المصرية". ووفقاً لما ذكره مكرم محمد أحمد، يجب أن تكون الصحافة المصرية في التسعينيات "مناراً للحقيقة يضيء في عالمنا العربي قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحق في المعارضة وفي المشاركة..." مما يؤدي إلى "ازدهار التجديد... والمشاركة، وازدهار المصريين وكل مصر"[٤٠]. وقد كررت التوصيات الختامية للمؤتمرين الثاني والثالث موقف مكرم محمد أحمد بشأن ضرورة التغيير في البيئة السياسية. وفي كلتا الحالتين، جاء هذا المطلب على رأس القائمة. وقد جاء في افتتاحية المؤتمر الثاني: "وضعت توصيات المؤتمر للتعبير عن الاعتقاد العميق بضرورة إرساء قواعد الديمقراطية في المجتمع...". وتتضح الأهمية التي أولاها المشاركون في المؤتمر إلى الحاجة إلى الدمقرطة جلية من "المبادئ والخطوط

العامة" التي ذُكرت في بداية الإعلان الختامي للمؤتمر الثالث، التي تمثلت جزئياً فيما يلي:

أولاً: الديمقراطية الحقة هي أهم مفتاح لحل الأزمات المعقدة التي حلت بمصر، وفي المقام الأول الأزمة الثقافية –الفكرية، والأزمة الاقتصادية – الاجتماعية، والأزمة الأخلاقية. وعلى الرغم من الهامش المحدود من الديمقراطية الذي حققناه والذي ساد مصر لعدد قليل من السنوات، من الضروري الإشارة إلى أن التنمية لا تتوقف عند نقطة معينة، حتى لا تفقد شرعيتها وشعبيتها. وبالتالي، لا بديل عن استكمال المسيرة الديمقراطية عن طريق التعددية السياسية الحرة التي تعبر عن مختلف القوى الاجتماعية وبواسطة انتخابات حرة تقرر فيها الأغلبية من يحكمها وتفتح الطريق أمام تداول السلطة وتبادل وجهات النظر طبقاً للمبادئ السلمية والديمقراطية. وبذلك، يُغلق الباب أمام قوى التطرف والسلبية والمنظمات الإرهابية والعنف المسلح الذي يهدد حاضر ومستقبل مصر ويسيء إلى وجه مصر المتسامح".

"ثالثاً: يتطلب التطور الديمقراطي السلمي بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية – خاصة التعددية السياسية والحزبية والأيديولوجية لجميع القوى الاجتماعية التي تقبل شرعية الدستور وتؤمن بالديمقراطية قولاً وفعلاً".

"رابعاً: ضرورة الإصلاح القانوني العام لإلغاء التشريعات التي تراكمت خلال المائة عام الأخيرة . ويجب أن يطهر هذا [الإصلاح] [القانون] من النصوص المقيدة للحريات التي تتنافى مع الديمقراطية وحقوق الإنسان في حقبة ارتفع فيها شأن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان إلى الذروة. ويجب إلغاء قوانين الطوارئ المتعددة وضمان الإجراءات القانونية السليمة لجميع المواطنين وضمان حق الكتاب والصحفيين وأصحاب الأعمدة الصحفية في التعبير عن آرائهم وتوصيل رسالتهم في حرية بدون أية قيود مضللة مما بنيت عليها بعض التشريعات غير الديمقراطية" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ، ٤٩–٥١)[٤١].

٥-٢-١-١-٢ مراجعة القوانين المقيدة

تُعَد التشريعات التي تنظم الصحافة المصرية وحرية صحفييها – كما سنرى تفصيلاً في القسم ٥-–٣ مقيدة إلى حد كبير. وقد أشار المشاركون في المؤتمرين إلى أن تلك القوانين "تضع قيوداً حديدية على الحرية... وتقف في طريق المسيرة الديمقراطية" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ ٥٣). وفي كلا المؤتمرين، دعا

الصحفيـون إلى إلغاء القوانين واللوائـح المؤسسية المختلفة التي تشكل هذه العقبات. وتقدم التوصية الأولى لمؤتمر عام ١٩٩٥ قائمة من القوانين التي يجب إما إلغاؤها أو تغييرها، وهي القانون ٩٣ لعام ١٩٩٥، و١٤٨ لعام ١٩٨٠ و٢٠ لعام ١٩٣٦، علاوة على عدد من المواد في قانون العقوبات –تعتبر جميعها مقيدة لحرية الصحافة، حيث تقيـد هذه القوانين أربعة مجـالات رئيسية هي حرية ملكيـة الصحف ونشرها، وعدم التعرض للاعتقـال والسجن، والتحـرر من الرقابـة، والحق في الإجـراءات القانونية السليمة. وقد صدرت توصيات مفصلة بالإصلاحات في جميع تلك المجالات[٤٢].

٥-٢-١-١-٣ التغييرات في التنظيم المؤسسي للصحافة

ليس بإمـكان الوضع السياسي لدولة مـا وقوانين الصحافة بهـا أن تضر بحرية الصحافـة فحسب، بل وأيضاً بتنظيم الصحافة نفسهـا. ومن المرجح أن تؤثر الفوارق القوية في الموارد بين الصحف التابعة للمجموعات الاستراتيجية وصحف المعارضة على قدرة الصحف المختلفة على الوصول إلى الرأي العام. وقد أوصى المؤتمران العامان الثاني والثالث بتقليل نفوذ الدولة على الصحافة القومية والحزبية والإقليمية، وطالب بمعاملة الصحفيين من جميع الصحف معاملة متساوية فيما يختص بالحصول على المعلومـات مثلاً، وبتحديد المواقـف الأيديولوجية للصحف. وقد صيغت هذه المطالب بالتفصيل[٤٣]. وكمثال سنعرض بعض تلك المطالب الخاصة بدور الصحف القومية.

طالـب المؤتمـران بالإبقـاء علـى المؤسسـة، لكـن بعد تغيـير طابـع دور الصحف القوميـة. ولم يـدع أي من المؤتمرين الثاني أو الثالـث إلى حل دور الصحف القومية أو بيعهـا للقطاع الخاص، لأنها تلعب "دوراً اجتماعياً وسياسياً وإعلامياً هـاماً" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ١٠). إلا أن المشاركين في كلا المؤتمرين لم ينظروا إلى تلك الـدور بوصفها ممثلاً محايداً أو موضوعياً للمصالح، ولكن بوصفها تتأثر تأثرا بالغا بالنفوذ الحكومي وبكونها منظمة تنظيماً شديد الهرمية. ومن ثم، رغب المشاركون في مؤتمـر عـام ١٩٩١ في الحفاظ على دور الصحف القومية "شريطة أن تعبر عن الحوار الوطنـي وأن تكون مؤيداً ونصـيراً للضمير العام الذي يسعى إلى تقوية أواصر الوحدة في المجتمـع وتعكس الحـوار الدائر بين القـوى السياسية في مصر". بعـد ذلك بأربع سنـوات، دعا المشاركون إلى "إعادة النظـر في الهياكل الحالية لدور الصحف القومية حتـى تصبح صحفاً قومية مستقلة ومحايدة بالمعنى المحدد، حيث يجب أن تعبر عن جميع الآراء والتيارات والقوى في المجتمع" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ، ٥٧).

وبالإضافة إلى ذلك، دعا الصحفيون إلى مراجعة ثورية للهيكل الإداري لهذه الصحف، واقترحوا أن يتم الفصل بين الملكية (للدولة) والشئون الإدارية، ودعوا إلى مساندة فكرة الإدارة الذاتية بدلاً من ذلك، حيث إن تغييراً كهذا من شأنه أن يحد كثيراً الفرصة أمام الدولة لاستخدام الصحافة القومية لتحقيق أهداف سياسية.

وكانت فكرة "الديمقراطية الإدارية" التي صاحبت الفكرة السابقة على نفس القدر من الأهمية، حيث أشارت ضمناً إلى أن "الصحفيين يجب أن يشاركوا في انتخاب رئيس التحرير" من بين أشياء أخرى (التوصية رقم ١٨ للمؤتمر العام ١٩٩٥، انظر نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ١٠). وحيث إن ترشيح رئيس التحرير يُعَد إحدى أهم الأدوات في يد المجموعات الاستراتيجية للسيطرة على المؤسسات الصحفية القومية، فمن المرجح أن يؤدي مثل هذا التحرك إلى تغيير طابع الصحافة المصرية على نحو كبير ويتيح الفرصة أمام عمل صحفي أكثر استقلالاً. بالإضافة إلى ذلك، طالب الصحفيون بشفافية أكبر من الناحية المالية وذلك بالنسبة لدور الصحف القومية التي لا تحقق مكاسب مالية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استقلالها المادي عن المجموعات الاستراتيجية. ودعا مؤتمر عام ١٩٩١ إلى إدارة الميزانية بموجب "الأداء الصحفي والاقتصادي والإداري، بحيث تستطيع الصحيفة أن تطور نفسها من الداخل بالاعتماد على دخلها الخاص" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ١٠). وقد تابع مؤتمر ١٩٩٥ تلك المسألة وتناولها مرة أخرى حيث خرج بتوصيات مشابهة، علاوة على اقتراح فرض الرقابة المالية على دور الصحف. ويجب أن يتحمل المسئولون التنفيذيون المسئولية عن الأداء المالي أمام الجمعيات العمومية الخاصة بالصحف وفقاً "للمبادئ الديمقراطية" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ، ٥٧ و٥٨). وبدت مسألة تنظيم الصحف القومية ذات أهمية كبرى بالنسبة للصحفيين عام ١٩٩٥، حتى أنهم أوصوا بأن تكون الموضوع الرئيسي للمؤتمر العام الرابع المزمع عقده في عام ١٩٩٧ [٤٤].

٥-٢-١-١-٤ النهوض بالمعايير الصحفية

مع نشر التقارير الصحفية غير الدقيقة والشائعات، والخضوع لمطالب أصحاب الإعلانات أو غيرهم من مانحي المال، قد يدمر الصحفيون سمعة مهنتهم أو يضعفوا من تأثيرها على عمليات الدمقرطة. وعلى العكس من ذلك، وكما هو الحال في تركيا التي ناقشنا حالتها في الفصل الأول، يمكن للمعايير الصحفية الرفيعة أن ترسخ من

نفوذ الصحافة، فتحولها من ثم، إلى طرف أكثر فعالية في الدفع نحو الدمقرطة. وخلال التسعينيات، كانت النظرة السائدة هى أن المعايير الصحفية في مصر في حالة تدهور مضطرد[٤٥]. وفي عام ١٩٩٨، احتدم الجدل على صفحات الجرائد المصرية حول ظهور صحافة "صفراء" ذات معايير متدنية[٤٦].

ويتضح من توصيات المؤتمرين العامين في ١٩٩١ و١٩٩٥ أن الصحفيين يدركون ضرورة الحفاظ على المعايير الصحفية وأخلاقيات المهنة. وقد أشار مؤتمر عام ١٩٩١ إلى "ضرورة الفصل التام والواضح بين العمل الصحفي والعمل الإعلاني وكبح السيطرة المتزايدة للعمل الإعلاني والسطوة الإدارية والمالية داخل الصحف على العمل الصحفي. لقد حدث تدفق من التخصصات المهنية وتوسع في القوى الإدارية والإعلانية، كما فُرضَت قيود عملية جديدة على حرية الصحافة" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ٨). وبينما كرر مؤتمر عام ١٩٩٥ الهموم نفسها، دعا أيضاً إلى إلزام الصحفيين باتباع "ميثاق الشرف الصحفي الذي أصدرته نقابة الصحفيين، والالتزام بمبادئ الثقة والاستقامة والصواب المذكورة تحديداً في أدبيات المهنة والتقاليد الصحفية وقانون نقابة الصحفيين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدستور والمعايير الأخلاقية التي تحمي الحياة الخاصة للمواطنين" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ ٥٦ و٥٧).

٥-٢-١-١-٥ تنظيم عملية تمثيل الصحفيين بشكل أكثر فعالية

يمكن للصحفيين أن يدفعوا بالعديد من المصالح بدون وجود تمثيل فعال، لكن لا ينتظر تحقيق هذه المصالح. وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة لمعظم الأهداف المذكورة آنفاً. وباستثناء إلغاء القانون رقم ٩٣، لم توضع أي من المطالب حيز التنفيذ. ويُعزى جزء من التقصير إلى عدم فاعلية نقابة الصحفيين في متابعة توصيات المؤتمرات العامة. وليس من المستغرب أن أحد أهداف مؤتمر ١٩٩٥ كان تعزيز دور نقابة الصحفيين (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ ٥٨). بيد أن التوصيات الجديدة فشلت في تحليل أسباب ضعف النقابة، كما أنها لم توص بتدابير محددة لعلاج هذا الضعف. أما الطلب الملموس الوحيد الذي تم تنفيذه فهو أن تدفع المؤسسات الصحفية الحصة المقررة قانوناً من عائدات الإعلانات للنقابة[٤٧]. وبالتالي، ظل مطلب التغيير في هذا المجال أكثر غموضاً عن غيره. وقد لا يكون هذا مستغرباً لأن النقابة هي التي نظمت المؤتمرين الثاني والثالث.

ويبـدو أن مؤتمـر عـام ١٩٩٥ طالب بزيادة نفـوذ الصحفيـين في المجلس الأعلى للصحافة كي يقلل من تأثير الدولة على الصحافة، مما يخدم المجموعات الاستراتيجية في الإشراف على الصحافة وتنظيمها. وقد طالب الصحفيون "بتشكيل المجلس الأعلى للصحافـة من أغلبيـة من الصحفيين وأن يشغل أحد الصحفيين الكبار رئاسته، بحيث يصبح المجلس مؤسسة شعبية مستقلة" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ ، ٥٨).

باختصـار، طالب الصحفيون بإصلاح جذري في جميع المجالات: بدءاً من الإطار السياسي ووصولاً إلى سلوك الكتاب أنفسهم. وإذا تم الوفاء بجميع المطالب، فهذا يعني الوصول إلى الديمقراطية الكاملة وحرية الصحافة في مصر.

٥-٢-١-٢ اهتمامات الموظفين

إلى جانب هؤلاء الذين حاولوا الدفع بجدول أعمال إصلاحي، كانت هناك مجموعة مـن الصحفيين أبدت اهتمامـاً بتأمين مصالحها المادية ومطالبهـا أكثر من التدخل في السياسـة. وقد ذكرنا من قبـل أن هؤلاء الصحفيين كثيراً ما يطلق عليهم زملاؤهـم الأكثر انخراطاً في السياسة لقب "الموظفين".

ويدَّعـي الكثـير من الموظفـين أنهم بدورهـم يريدون إصلاحـاً سياسيـاً وقانونياً ويرغبـون في استقـلال الصحافـة، لكـن جنبـاً إلى جنب مـع رفع مستـوى معيشتهم. بيـد أن الجـزء الآخر من المطلب يتضمـن في السياق المصري سيطـرة أكبر من جانب الحكومـة؛ حيـث إن الدولة لا زالت هي التي توفر معظم التمويل للصحفيين. ويمكن أن تكون الطبيعة المتناقضة للمطالبة بحرية أكبر للصحافة وزيادة المرتبات والمكاسب الاجتماعيـة قـد تسببت في أن يعالـج مؤتمرا ١٩٩١ و١٩٩٥ قضيـة تحسين الأحوال المادية للصحفيين باقتضاب.

وقد أوصى مؤتمر عام ١٩٩١ "بإعداد لوائح جديدة للمرتبات تتناسب مع الظروف الاقتصاديـة وارتفاع تكاليف المعيشـة، وتضمن حداً أدنى للرواتب لجميع الصحفيين العاملـين في مختلـف الصحـف وفرصـاً متساويـة في المميـزات والحقـوق" (نقابـة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ١٤).

ودعت توصية أخرى للمؤتمر نفسه إلى وضع حد أدنى للرواتب في الصحف الحزبية والإقليميـة والمتخصصـة. وبالإضافة إلى ذلـك، كانت هنـاك دعـوة لمنح الصحفيين الفرصة للعمل بعد سن الستين (وهي السن القانونية للتقاعد) إذا رغبوا في ذلك. وكان هذا هو المطلب المادي الوحيد الذي تكرر في مؤتمر عام ١٩٩٥.

ولكـن وفقـاً لمـا ذكـره العديـد مـن المراقبـين، تنتشـر الاهتمامـات المادية بين الصحفيـين الذين يوجهـون مطالبهم إلى رجال الأعمـال والمجموعات الاستراتيجية، ومـن ثم يفسدون فرص الدمقرطة. وتشير عواطف عبد الرحمن، رئيسة قسم الصحافة بجامعة القاهرة إلى أن :

"العلاقـة بين الصحفيين ورؤسائهـم ، أو بين الصحفيين ومصادرهم لا تحكمها مبـادئ الديمقراطية، بل الاتصالات الشخصية وتحقيق المصالح الشخصية، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام رجال الأعمال والمستثمرين للتوغل داخل الصحف وتقرير مصيرها عن طريق الإعلانات (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٩).

ويتفـق محمود عوضـ[٤٨] مع الرأي القائل بـأن الكثير مـن الصحفيين على استعداد كبـير لمبادلة الحقيقـة بتحسين مستوى معيشتهم، حيث يرى خطراً حقيقياً في ازدياد حجم الإعلانات وأنه "لا يفسد العمل الصحفي فحسب، بل والصحفيين أيضاً والأجيال التي تليهم" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٣٥)[٤٩].

تتوجـه المطالـب المادية صراحة نحـو المجموعات الاستراتيجيـة، وهذه الحقيقة تتضـح بجـلاء قبل انتخابـات النقابة، حيث يَعِـد المرشحون الراغبـون في استقطاب أصـوات الناخبـين "بـكل ما في الأرضـ والسمـاء". ففـي انتخابات عـام ١٩٩٩ على سبيـل المثـال، لاحظ أحـد مراقبي الحملـة الانتخابيـة "تضخماً حقيقيـاً في الوعود" قائـلا: "إذا تم الوفاء بجميع الوعود، قد ينتهـي الحال بـأن يحصل الصحفي على شقة سكنيـة، وشاليه في منتجع صيفي، وجهـاز كمبيوتر، وهـاتف محمول، وجهاز فاكس. وقـد يحصـل أيضاً علـى قروض بتسهيلات، وعلـى زيادة كبيرة في المرتـب، ويسافر للخـارج في برامج تدريبيـة، ويحصل على تذاكر طائرة أو أتوبيس بـأسعار مخفضة، ويحصـل علـى مصاريـف مدرسيـة أو جامعية مخفضـة، وعضوية في نـادٍ رياضي، ويشاهـد مباريـات كرة القدم بالمجـان، ويذهـب إلى الملاهي دون مقابـل، ويحصل علـى أسعـار مخفضة لإقامـة حفلات الزفـاف، بل قد يشـتري بعض المـواد الغذائية بنصف الثمن" (الأهرام ويكلي، ٢٤-٣٠ يونيو ١٩٩٩، ٥). ويمكن الاطلاع على وعود إضافيـة في نشرات الحملة التي وزعهـا المرشحون وأتباعهم يـوم الانتخابات، مثل "مستشفى للصحفيين"، والحج بتكاليف مخفضة، أو الإعفاء من مخالفات المرور. وقد وعـد المرشح الفائز بمنصب نقيب الصحفيين السيـد إبراهيم نـافع بزيادة في الرواتب (ويبـدو أنـه حقق ذلك بـالفعل - انظر الأهرام ويكلي، ١-٧ يوليو ١٩٩٩، ٣) بلغت ٧٠ جنيهـاً لجميـع الصحفيين، كما وعد أيضاً بـالانتهاء مـن تشييد المبنى الجديد للنقابة

ورفع كفاءة التجهيز التكنولوجي للصحفيين.

ومن الواضح أن معظم الصحفيين وصحفهم المقيدة مالياً عادة ودورهم الصحفية لا تستطيع توفير هذه المزايا، فالمتوقع أن الدولة هي التي سترفع مستويات المعيشة. وبهذه الطريقة، توطد مصالح الموظفين أيضاً الوضع القائم، حيث تكون المجموعات الاستراتيجية على استعداد للسماح بتدفق بعض التمويل إلى عامة الصحفيين ومن ثم تضمن هيمنتها عليهم.

٥-٢-١-٣ الموقف المعزز للوضع الراهن

أوضح القسم ٣-٢ أن بعض رؤساء تحرير الصحف القومية في عهد السادات قد تعاونوا عن كثب مع المجموعات الاستراتيجية عن طريق المساعدة في تطهير الصحافة من منتقدي الرئيس على سبيل المثال. ولم يكن هذا التعاون وليد الصدفة، فالعديد من رؤساء التحرير كان السادات هو من عيّنهم في المقام الأول. وفي عهد مبارك، ما زال كبار مسئولي الدولة هم الذين يعينون الصحفيين في المناصب العليا أو يقيلونهم من مناصبهم، إلا أن هؤلاء الصحفيين يُمنحون قدراً أكبر من الحرية. ومن ثم، نجد تنوعاً كبيراً في الآراء بين كبار صحفيي دور الصحف القومية، فبعضهم يبدو وكأنه يرى نفسه مسئولاً عن العلاقات العامة للحكومة، أو ينظر إلى نفسه بوصفه شخصية دعائية، أما البعض الآخر فهو أكثر انتقاداً ويذهب في بعض الأحيان إلى حد مهاجمة رئيس الوزراء.

ومن أجل فهم وضع هؤلاء الصحفيين الذين يعملون كممثلين عن المجموعات الاستراتيجية، من الضروري معرفة موقف تلك المجموعات من الصحافة، حيث يمكن تمييز النقاط التالية:

- يُنظَر إلى الغالبية العظمى من الصحفيين كمصدر قوة استراتيجية لا غنى عنها للدولة ويجب السيطرة عليهم وتمويلهم من قبل الدولة.
- يجب ألا تصبح الصحافة أو الصحفيون قوة مستقلة تسعى من أجل الدمقرطة وحرية الصحافة.
- إلا أنه يمكن السماح بقدر من الحرية للصحافة، بل ربما تلقى هذه الحرية ترحيبا صادقا.

كانت الحكومة تستبعد حتى نهاية التسعينيات، فكرة خصخصة دور الصحف القومية التي تهيمن على سوق الصحافة في مصر[٥٠]. ومن خلال تأثيرها على تعيين

رؤساء التحرير وتوفيرها التمويل اللازم للصحفيين والصحف عن طريق نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة، احتفظت المجموعات الاستراتيجية بوسائل حاسمة للسيطرة على الصحافة. ففي خلال التسعينيات، كانت الصحافة القومية تعتبر أداة استراتيجية لا غنى عنها لتحقيق سياسات البلاد (نابولي، أمين، نابولي ١٩٩٥، ٤٢) مثل تحسين مستوى التنمية الاقتصادية والحفاظ على الوحدة الاجتماعية.

ومع ذلك من الصعوبة بمكان أن تجد مسئولا في الدولة أو أي صحفي لا يعبر عن مساندته لمبدأ الصحافة الحرة. بيد أن هذا الضمان الشفهي للحرية يكون متصلاً في كثير من الأحيان بتعهد من الدولة بالاستمرار في التدخل في شئون الصحافة. فعلى سبيل المثال، رأى مصطفى كمال حلمي، رئيس المجلس الأعلى للصحافة في عام ١٩٩١ أن دور مؤسسته هو "دعم حرية الصحافة واستقلالها وحماية الأصول الاجتماعية الأساسية وضمان الوحدة الوطنية". ومن أجل القيام بذلك، وفقاً لما ذكره حلمي، يوفر المجلس الأعلى للصحافة تمويلاً للصحفيين –من بين أشياء أخرى (الصحفيون، مايو ١٩٩١، ٣٦). وفي الاتجاه نفسه، عبر وزير الإعلام صفوت الشريف عن اعتقاده بأنه "من واجب الدولة أن تقوم بدورها وتضطلع بمسئولياتها بالتعاون مع المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين وذلك لتوفير الاحتياجات الاجتماعية" (الصحفيون، مايو ١٩٩١، ٣١). وتنقل تصريحات مسئولي الحكومة أيضاً عدم رغبة الدولة في تقليل تدخلها (في شئون الصحافة)، حيث يؤكدون أن الصحافة تتمتع بالفعل بالحرية، ومن ثم يلمحون ضمناً إلى عدم الحاجة للتغيير. فعلى سبيل المثال، رأى الرئيس مبارك في خطابه الافتتاحي للمؤتمر العام الثاني للصحفيين عام ١٩٩١ أن الصحافة "قوة شعبية حرة" (الصحفيون، مايو ١٩٩١، ٥١).

وفي مناسبة أخرى، تعهد الرئيس "بتشجيع الصحافة الحرة المسئولة، وبتوفير الوسائل اللازمة لها كي تحقق أهدافها النبيلة على نحو فعال وفقاً للدستور والقواعد القانونية، وحسب القيم الاجتماعية والتقاليد والمصالح العليا للأمة (الإيجبشيان جازيت، ٨ مارس ١٩٩٨، ١). إن تصريحات كهذه لا تشير إلى تدخل الدولة في الصحافة فحسب، بل وإنما تحمل أيضا افتراض أن الصحفيين لا ينبغي أن يصبحوا قوة مستقلة تدفع نحو التحول الديمقراطي. إن إصرار الرئيس في الاقتباس الذي استشهدنا به وإشارته إلى الهياكل القانونية القائمة يشير أيضاً إلى التضارب بين مطالب الصحفيين الإصلاحيين والمجموعات الاستراتيجية، حيث يرغب الصحفيون في تغيير هذه القوانين تحديداً، التي تنظر إليها المجموعات الاستراتيجية بوصفها

شرعيــة. وخــلال التسعينيات، أحبطـت المجموعـات الاستراتيجيــة كل المحـاولات من جانــب الصحفيــين لتحريــر تشريعات الصحـافــة القـائمة، حيـث إن التغيــير يجب أن يتــم وفقـاً لأفـكـار المجموعــات الاستراتيجيــة. وتبعـاً لذلــك، ذكر رئيـس سـابق لهيئة الاستعلامات المملوكة للدولة أنه:

"لا يمكن بناء الديمقراطية وتعزيزها دون مشاركة الدولة أو خارج إطار الدولة أو في ظل ظروف تصادمية معها؛ كما أنه ليس مـن الممكن أيضاً بنـاء هيكل ديمقراطي أو تعزيـزه في غيــاب إجماع وطني، تتصرف فيه الجماعة الوطنية في شكل تحالف أو جبهة وطنية موحدة حول الدولة" (مقتبس من نـابولي، أمين، نـابولي، ١٩٩٤، ٤٣).

بيـد أن مــن الخطــأ استنتــاج أن المجموعــات الاستراتيجية تعارض تمامـاً حرية الصحافــة، فـالوجـود المستمـر للصحافــة الحزبيــة وظهـور الصحافــة الخاصــة في التسعينيــات يشيران إلى وجود قدر كبير من التسامح، خـاصة عندما نقـارن أوضاعها ببعض البلـدان العربيــة في التسعينيات مثل العـراق وسوريا أو ليبيــا. ويرجع قبول صحافــة متباينــة ونـاقـدة جزئيــاً إلى حـاجة المجموعــات الاستراتيجيــة إلى شرعية سياسيــة، ورغبتها في توفـير "صمام أمـان" للقوى المعارضــة التي قد تصبح صعبة المراس، أو يرجع إلى نفاذ بصيرة هذه المجموعــات في أن الصحف الحزبية يمكن أن تكـون سلاحــاً مفيداً في يــد الفرقـاء السياسيــين داخل المجموعــات الاستراتيجية، أو حتى لرغبة أصيلة من جانب هذه المجموعات في توفير نطاق معين من الحرية.

وأيما كـانت الأسباب، لا تتضح حدود هذه الليبرالية المقيدة دائماً، فتصريح الرئيس مبــارك المذكور أعــلاه أن حرية الصحـافة يجب أن تتحرك في حــدود "القيم والتقـاليد الاجتماعيــة والمصالــح العليا للأمــة" تشير إلى هذا الغموض، الــذي يُلاحَظ أيضاً في العديـد من قوانــين الصحافة المصرية (انظر القسـم ٥-٣). فـالقوانين لا تضع تعريفـاً للمخـالفــات التــي يعاقـب عليها مثــل "ازدراء مسئــولي الدولة" أو "انتهــاك المصالح القوميــة". وبـالتـالي، لا يتمكن الصحفيون مــن التمييز بين الأفعال التي تشكل جريمة والتي لا تعتبر كذلك، ومن ثم يجدون أنفسهم في حـالة من عدم اليقين القانوني. وحيث إن المجموعــات الاستراتيجيــة لم تبـادر بتحسين هذا الوضع خلال فترة رئـاسة مبـارك بـأكملها، يُفترَض أنها تعتزم الإبقاء على حرية الصحـافة مقيدة ومبهمة[٥١].

وليـس واضحــا تمـامـا من هم وكلاء المجموعــات الاستراتيجية في الصحـافة، لكن من المرجح وجودهم بين المحررين وحولهم، وفي أوساط الصحفيين القدامى ورؤساء الصحف المملوكة للدولة، حيث إن المجموعات الاستراتيجية هي التي تقوم بتعيينهم.

بيد أن هناك فروقا كبيرة بين أفراد هذه المجموعات بالنسبة لحرية الصحافة والمعايير الصحفية والدمقرطة، كما ذكرنا من قبل. وهناك قليل من مؤيدي المجموعات الاستراتيجية ممن لا يكتبون مقالات انتقادية أو لا يقومون بتدابير تحريرية، وهذا مما يحسب لهم. فعلى سبيل المثال، يستخدم الكثير من رؤساء تحرير الصحف القومية ، إن لم يكن جميعهم كتابا نقديين من جميع الاتجاهات السياسية. وفي النقابة، يعبرون علناً في بعض المناسبات عن ضرورة الإصلاح القانوني، كما فعل إبراهيم نافع، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ونقيب الصحفيين أثناء الصراع حول القانون ٩٣. ومن ناحية أخرى، يشير جميع رؤساء التحرير – بالإضافة إلى بعض الصحفيين الكبار– إلى إنجازات الرئيس والحكومة بصفة مضطردة، ويدعمون السياسات المقيدة للمجتمع المدني. وقد ضمن إبراهيم نافع، وهو نقيب الصحفيين من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٧ تمويل الحكومة للمبنى الجديد للنقابة، وهو مشروع تكلف عدة ملايين من الجنيهات، وربما تفوق تكاليف صيانته السنوية وحدها القدرات المالية للنقابة. وبتبني هذا الموقف المشوش، يتشابه ممثلو المجموعات الاستراتيجية مع موقف الحكومة الذي وصفناه فيما تقدم، فهناك مساحة للنقد ويترك وكلاء المجموعات الاستراتيجية هذه المساحة مفتوحة. ولكن فيما يتعدى تلك المساحة، تُحبَط جميع المبادرات والإصلاحات ويتم الحفاظ على الوضع القائم.

٥-٢-١-٤ الموقف الديني- المحافظ

بالنسبة لكثير من المصريين، يجب حظَر أية مطبوعات تمثل سباً للإسلام عامة أو للرسول محمد بصفة خاصة. وتسود المشاعر نفسها بالنسبة للنصوص التي يُرى أنها "تتنافى مع التقاليد المصرية"، مثل الروايات الجنسية الصريحة. ويدعم بعض الصحفيين العاملين في الصحف الخاصة وصحف المعارضة، بل وأيضاً الصحف شبه الرسمية هذه الأفكار، فهم يمثلون تياراً دينياً محافظاً بشكل ما في الثقافة المصرية يفسر –كما ذكرنا من قبل في الفصل الثاني– الحقيقة في ضوء التقاليد الدينية ولا يجيز الخروج عليها. وتفرض هذه النظرة ضغطاً إضافياً على الحكومة لتقييد حرية التعبير، حيث يُنظر إليها بوصفها "غير إسلامية" أو "مشينة". وتعكس سلسلة من المواجهات الفكرية في مصر عقب نشر مقالات إسلامية– محافظة في أواخر تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحادي والعشرين هذا الاتجاه والتوتر الإضافي الذي غلب على الحريات المدنية[٥٢].

وفي مايـو ١٩٩٨، كتـب صـلاح منتصر عمـوده الشهير في الأهرام تحـت عنوان: "كتـاب يجب منعـه"، إشارة إلى كتـاب "محمد" للعالم الفرنسـي مكسيم رودنسون، حيـث ادعى منتصـر أن الكتاب "يشـوه الدين الإسلامـي". وخلفية هـذا المقال كانت شكـوى تقدم بها بعضـ طلاب الجامعة الأمريكية بالقاهـرة كان مقرراً عليهم دراسة هـذا الكتـاب. وطبقاً لما ذكـره صلاح منتصـر، ألمح رودنسـون، ضمن أشيـاء أخرى مهينـة، أن محمـداً تزوج مـن زوجته الأولى هرباً مـن الفقر، وأنـه كان يتلقى الوحي المقدس عندما يناسبه ذلك. وبعد ظهور هذا المقـال بفترة قصيرة، طلب وزير التعليم العـالي مـن الجامعة الأمريكية إلغاء الكتاب من المنهـج لأنه افترض أنه يحتوي على تلفيقات تسئ إلى الرسول وإلى الدين الإسلامي. وقد استجابت الجامعة وقدمت اعتذاراً بهـذا الشأن، كما سحبت الكتاب من مكتبتها ومن قاعدة المعلومات الخاصة بها التي كان موجـوداً عليها منذ عدة سنوات (معلومات من كايرو تايمز، ٢٨ مايو – ١ يونيو ١٩٩٨، ٦)[٥٣].

وفي مستهـل عـام ١٩٩٩، وفي قضية مشابهة، ناقشت أهـم الصحف المصرية بل وأدانـت كالمعتـاد كتاباً مقـرراً في مـادة الأدب العربي الحديث بالجامعـة الأمريكية بالقاهـرة، ولكـن هذه المرة كان الأمـر يتعلق برواية جنسية صريحـة بعنوان "الخبز الحـافي" للكاتب المغربـي محمد شكري. وقد أوردت مجلة "كايرو تايمز" تعليق محمد مصطفـى شردي، صاحـب العمود الصحفـي بجريدة الوفـد، على القضيـة في يناير ١٩٩٩ كما يلي:

"أشـارت لهجـة معظم مـا جاء في صحـف المعارضـة والصحـف المستقلة (أي الخاصـة) أن أغلـب الأعمـال المقررة في (هذه المـادة) تهاجم المجتمـع وتتعامل مع الجنس بجـرأة ووقاحـة. ومـن الواضح أن هـذا المدرس يريـد أن ينمي نظـرة معينة محسوبـة في عقـول تلاميذه عندمـا يواجهون هذا الكـم من السلبيـات في مجتمعهم، وبذلـك ينجح الدكتور ... المحترم في غرس الشك في نفوسهم، ونجد عندئذ جيلاً كاملاً يلفظ المجتمع لأنه يؤمن بأن ما تقوله الجامعة الأمريكية صحيح وما يقوله المجتمع خاطـئ، لأنهـم لم يسمعوا أو يقرأوا سوى ما قاله الأستـاذ وعلق عليه" (كايرو تايمز، ١٨–٣١ مارس ١٩٩٩، ٧).

كمـا نشرت جريدة "الميدان" الأسبوعية المستقلـة في ٩ فبراير ١٩٩٩ مقالاً حول "النص المشين" المقرر على طلبة الجامعة الأمريكية، ونشرت كل من الأهرام والأخبار شكاوى في نفس الشأن. وقد وصل الأمر إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب، التي خاطبها

وزيـر التعليم وطمأن المشاركين في الاجتماع الذيـن أصابتهم ثورة من الغضب بأنه سيصادر الكتاب (انظر كايرو تايمز، ١٨–٣١ مارس ١٩٩٩، ٧).

ولعل التطور الأكثر أهمية هو ما حدث بعد مرور عام هو نشر كل من جريدة الشعب المعارضـة وجريدة الأسبوع المستقلة سلسلة من المقالات فجرت "أعنف أحداث شغب شهدتها القاهـرة منـذ سنـوات" (كايـرو تايمـز،١١–١٧ مايـو ٢٠٠٠)، حيث ذكرت الجريدتـان أن رواية "وليمة لأعشاب البحر" للكاتـب السوري حيدر حيدر أطلقت على النبـي محمد "مطـارد النساء". وقد أثار ذلـك حفيظة وحنق الطلبـة، خاصة أن وزارة الثقافـة المصريـة أعادت طبع الكتـاب. وهاجمت جريدة الشعب الـوزارة لنشرها هذا "الكتـاب التجديفي". ونشرت جريدة الأخبـار أيضاً احتجاجات –في صورة خطاب مـن شيخ الأزهـر. ونتيجـة لذلك، نادى بعض أعضاء مجلس الشعب بحـرق الكتاب (كايرو تايمز، ١٨–٢٤ مايو ٢٠٠٠، ٨). لكن بعد أحداث الشغب في الأزهر، التي جرح فيهـا خمسون شخصاً على الأقل (طبقاً للإحصاءات الرسمية)، انقلبت معظم الصحف المصريـة على جريدة الشعـب التي واصلت حملتها الضارية ضـد مسئولي الدولة، بل وانبرى بعض الصحفيين للدفاع عن الكتاب (انظر كايرو تايمز، ١١–١٧ مايو ٢٠٠٠، ١١). وذكر الصحفي ماكس رودينبك أن هذه هي "المرة الأولى التي تتهم فيها الدولة نفسهـا –من خـلال وزارة الثقافة– بتوسيع نطاق الحريات إلى حـد التجديف" (انظر كايرو تايمز ١٨–٢٤ مايو ٢٠٠٠، ٥)[٥٤]

٥-٢-١-٥ التقييم العددي للاهتمامات

لا يجـب أن تقود المواقـف الثلاثة الأولى التي ناقشناها فيمـا يختص بالدمقرطة إلى الاعتقـاد بأن المواقف الفرديـة كانت دائمة قاطعة وواضحة مثل معظم توصيات المؤتمرين الثاني والثالث المذكورة أعلاه، فقد يلتزم المصلحون بقوة أو بدرجة أقل من القوة بهذه المبادئ، ويدعمون بعضها أكثر من البعض الآخر. ولكن من ناحية أخرى، قد يبدي ممثلو المصالح المرتبطة بالوضع القائم في معظم الأحيان دعمهم للإصلاح، مثـل رئيس دار الهـلال السيد مكرم محمـد أحمد، الـذي ناقش الحاجـة إلى الإصلاح الاقتصـادي في المؤتمر العـام الثاني عام ١٩٩١، وحتى رئيس مجلس إدارة الأهرام إبراهيـم نافع – أو "رجل الرئيس" طبقاً لمعظم الآراء– يُحسَب له أنه قاد الصراع من أجل إلغاء قانون الصحافة رقم ٩٣. بيد أنه على الرغم من غموض المواقف السياسية الشخصيـة، هنـاك مؤشرات كافيـة لنحاول تقييم درجـة الدعم الذي تلقـاه المواقف

الثلاثة الأولى المذكورة أعلاه بين الصحفيين المصريين بالتقريب.

وتصبح المسألة أكثر تعقيداً بالنسبة للموقف الديني المحافظ، حيث إنه قد يتزاوج مع أي من المواقف المذكورة سلفاً، بل حتى الموقف الاول منها.

٥-٢-١-٥-١ القوة العددية لدعاة الإصلاح

طبقاً لتقديرات سعد الدين إبراهيم، أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة فإن "٢٠٪ فقط من الصحفيين يمارسون صحافة ذات طابع نقدي مسئول في مصر" (مقابلة شخصية مع سعد الدين إبراهيم). وقد ذكر باحثون وصحفيون آخرون تقديرات مماثلة ، على سبيل المثال، ذكر حسنين كروم، وهو صحفي في جريدة "القدس" التي تصدر في لندن ويعمل أيضاً في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أن "أقلية فقط تعمل على تغيير القوانين" (مقابلة شخصية مع كروم). كما أدلى اثنان آخران وهما محمد مرسي، الصحفي في جريدة الأهرام، وسعيد عبد الحافظ وهو محام شاب في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومدير برنامج حرية التعبير والعقيدة في المنظمة، بتصريحات مماثلة أثناء المقابلات الشخصية التي أُجريَت معهما. ولم تذكر أي من الشخصيات التي جرت معها مقابلات شخصية أن أغلبية الصحفيين ينشطون في تغيير قوانين الصحافة أو الوضع السياسي في البلاد، على الرغم من أن العديد منهم أشاروا إلى أن الظروف الاستثنائية قد تمثل حافزاً لهم على القيام بذلك، وأعطوا مثالاً على ذلك الصراع حول قانون الصحافة رقم ٩٣.

وتدعم نتائج البحث الميداني الذي قام به عبد الرحمن وآخرون هذه التقديرات، حيث شمل البحث ٣٨٣ صحفياً منظماً في النقابة في عام ١٩٩١ وتوصل إلى أنه على الرغم من أن ٧٨,٤٪ من العينة يترددون على النقابة إما "بانتظام" أو "في بعض الأحيان"، فإن ١٦,٣٪ منهم فقط يذهبون إلى النقابة في المقام الأول لمناقشة مشكلات محددة وعامة تخص المهنة ولحل المشكلات ذات الصلة[٥٥]. وشارك أقل من ١٠٪ فقط من العينة بأكملها في لجنة الحرية واللجنة الثقافية حيث ينشط عادة الصحفيون ذوو التوجه الإصلاحي.

وهناك إشارة أخرى على ضآلة عدد الإصلاحيين النشطين، وهو عدد الصحفيين الذين يحضرون المؤتمرات ذات التوجه الإصلاحي. ففي المؤتمر العام الثاني المنعقد عام ١٩٩١، وقع ٤٩٧ من بين ٣,١٠٠ صحفي أو حوالي ١٦٪ لحضور المؤتمر (الصحفيون، مايو ١٩٩١، ٤٥). وفي المؤتمر العام الثالث المنعقد عام ١٩٩٥، كانت المهنة قد

دخلـت في صراع ضد قانـون الصحـافة رقم ٩٣ وارتفع عدد الصحفيين المنظمين إلى ما يقرب من ٣,٥٠٠ صحفي، لكن وقع ٥٢٤ صحفياً فقط لحضور المؤتمر (أي ١٥٪)، بينمـا حضر ٣٨٦ صحفياً فقط الجلسـات بالفعل (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ ١٩). وفي مؤتمـر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المنعقد عام ١٩٩٨ حول مستقبل الصحافـة المصريـة، لم يحضر سـوى ٢٠٠ شخص فقط الجلسـة الافتتاحية، وحضر عـدد أقل بكثير الجلسات التالية المخصصة للنقاش العـام[٥٦]. وتشير تلك الإحصاءات إلى أن ١٠٪ أو ٢٠٪ من الصحفيين المنظمين على الأكثر – وربما تنخفض النسبة عن ذلك إذا أخذنا الصحفيين غير المنظمين في الاعتبار– يسعون بنشاط لتحسين الهامش القائم من حرية الصحافة والديمقراطية والمعايير الصحفية[٥٧].

٥-٢-١-٥-٢ قوة الموظفين

يشـكل الموظفـون، وفقاً لجميـع الآراء، أكـبر مجموعة بين مجموعـات الصحفيين الثـلاث. وقـد قـدر محمد عبـد القدوس، وهو صحفـي معـروف بارتباطـه بالإخوان المسلمين وعضو قديم في مجلس النقابة، أن نصف صحفيي مصر من الموظفين، وقال تحديـداً (مقابلـة شخصية مع محمد عبد القدوس): " إنهم أكـبر قوة سياسية ويعملون بصفـة رئيسية في الصحف الحكومية... ويهتم هـؤلاء الموظفون فقط بالخدمات التي توفرها لهم النقابة وليس لديهم قناعة سياسية، كما أنهم لا يشاركون في أية أنشطة". كمـا ذكرت عواطف صـادق رئيسة تحرير مجلة "المستثمـر" الشهرية الخاصة برجال الأعمـال في مقابلة شخصية معها قبل انتخابات مجلس النقابة بوقت قصير (مقابلة شخصيـة في ٢٠ يونيـو ١٩٩٩) أن "الصحفيين يرغبون في الزواج وأكل العيش. وهذا هو كل ما يهمهم وقت الانتخابات... فهم لا يفكرون في المعايير الصحفية المتدنية ولا حتى في النشرات الانتخابية المليئة بالأخطاء اللغوية. أما الكلام عن حرية الصحافة والمعايير الصحفية في البرامج فهو فقط محض كلام". وذكر سعد الدين إبراهيم مشيراً إلى السعي وراء الدخل والمستقبل المهني للصحفيين المنظمين أن "كثيراً ممن يحملون بطاقات عضوية يسعون لتحقيق ذلك" (مقابلة شخصية مع سعد الدين إبراهيم). كذلك ذكـر سعيـد عبد الحافظ مـن المنظمة المصرية لحقـوق الإنسان (مقابلـة شخصية مع عبـد الحافظ) عن النشاط السياسي للصحفيين المصريين أن "الأغلبية سلبية". وتشير نتائـج دراسـة بخيت الميدانيـة إلى الشـيء نفسه، حيـث طلب مـن الصحفيين ترتيب بعض القضايا حسب أهميتها، فجاءت أهـم القضايا بالنسبة لمعظم الصحفيين نشر مقالاتهـم وزيـادة شهرتهم ودخلهم. أمـا الأولوية الأقل أهمية علـى الإطلاق فجاءت

مـن نصيـب "تحسين نوعية الأخبـار"، و"إنجاز المهام التي يُطلَـب منهم القيام بها"، و"ضمـان التمسك بالمعايير المهنيـة" (بخيـت ١٩٩٦ ب، ٢٧). بالإضافـة إلى ذلك، ذكر معظـم رؤساء التحرير الذين طرح عليهم بخيت أسئلة بشأن الاختيارات المفضلة للصحفيـين أن "الصحفيين يسعون إلى تلقـي المكاسب أكثر من حرصهم على تحسين نوعية عملهم" (بخيت ١٩٩٦ ب، ٤٢).

وبالنظـر إلى تلـك النتائـج، عـلاوة علـى المجموعة الأقل عـدداً مـن الإصلاحيين والمجموعـة الصغـيرة من وكلاء المجموعـات الاستراتيجية النشطـين، التي سنتطرق إليهـا في القسـم التـالي، يُقدَّر عدد الموظفين بما يقـرب من ٥٠ – ٧٠٪ من الصحفيين على الأقل، وهو تقدير قد يكون معقولاً.

٥-٢-١-٥-٣ القوة العددية لمؤيدي المجموعات الاستراتيجية

قـد يكـون الحجم العـددي لهـذه المجموعة هـو الأصغر بـين المجموعـات الثلاث الأولى. ولم نجد أية بيانات بشأن حجم هذه المجموعة، لكن بالنظر إلى الحجم العددي للمجموعات الأخرى، قد لا يتجاوز عددهم ١٠– ١٥٪ من الصحفيين.

وبالنظر إلى حجم المجموعات الثلاث، يصبح واضحا أنه لا يمكن للحكومة واقعيا أن تعتمد على حجم أكثرية الصحفيين، وإنما يمكنها أن تتطلع إلى "شراء" رضاهم.

٥-٢-١-٥-٤ القوة العددية لمؤيدي المجموعات الاستراتيجية

أظهرت دراستنا أن مؤيدي الرؤية الدينية المحافظة يكتبون في صحف المعارضة والصحف شبه الرسمية والخاصة، أي بعبارة أخرى يسير الاعتقاد بوجوب تقييد حرية التعبير لضمان المحافظة على القيم التقليدية والدينية عبر خطوط كل من المجموعات الاستراتيجيـة والمعارِضـة. وقد يدعم حتى كتاب صحيفة الوفد هذا الموقف، التي من المفترض أنها صحيفة ليبرالية تدعو إلى النهوض بالديمقراطية. وبات من الواضح أيضـاً أن هـذا الموقـف لا يقتصـر علـى مجموعـة سياسية صغـيرة من بـين الكتاب المصريـين، حيث إن ردود الأفعال القوية التـي عبرت عنها الصحافة المصرية بشأن كتـاب "الخبـز الحافي" مثـلاً توحي بأن مجموعـة كبيرة قد تمثل أغلبيـة من الكتاب، تخضـع لفكرة عدم التضحية بالقيم الدينيـة على مذبح الليبرالية. أما كيف يعوق هذا الفكر الفرصة نحو الدمقرطة فهي مسألة مفتوحة للنقاش، لكن من المؤكد أنه لا يعمل علـى إقامـة ديمقراطية على غرار النموذج الغربي الذي تحتل فيه حرية التعبير مكانة كبرى بين أهم القيم.

٥-٢-٢ مصالح المؤسسات الأخرى التي يشارك فيها الصحفيون

يعبر الصحفيون عن اهتماماتهم عن طريق المنظمات المختلفة التي لديها هي الأخرى أهدافاً خاصة بها، ومن ثم، يجب إدراك نوايا تلك المؤسسات. وأهم تلك المنظمات في هذا الصدد هي نقابة الصحفيين، والصحف القومية، والحزبية، والمستقلة، والأحزاب السياسية، علاوة على مجموعات حقوق الإنسان. وهناك ثلاث منظمات من بينها تنضم عادة للمعارضة السياسية في مصر وهي نقابة الصحفيين والأحزاب السياسية ومجموعات حقوق الإنسان. وحيث إن الصحفيين أعضاء في تلك المنظمات، فقد يجدون الفرصة للمساهمة في الدمقرطة. وسيناقش القسم التالي ما إذا كانت تلك المنظمات تمثل مجموعات معارضة حقا، فيما يتعلق بمصالحها السياسية.

٥-٢-٢-١ اهتمامات النقابة

ناقش الفصل الرابع فكرة أن اهتمامات النقابة كانت "مختلطة" في الماضي، ففي بعض الأوقات كانت معقلاً لمقاومة التدابير المقيدة للحريات التي مارستها المجموعات الاستراتيجية في عهد عبد الناصر وعلى صبري مثلاً، عندما حاولت النقابة أن تقاوم تجاوزات الاتحاد الاشتراكي العربي (انظر القسم ٤-٣-٢-٢). وفي ظل المناخ الليبرالي الذي ساد في بداية عهد السادات ومنتصفه، أصبحت النقابة منتدى لدعاة الديمقراطية، وبعد ذلك أصبحت مهداً لمعارضة قوية ضد النظام (على سبيل المثال ضد معاهدة كامب ديفيد). ومن ناحية أخرى، كانت النقابة طوال تاريخها تتلقى امتيازات مادية من المجموعات الاستراتيجية. وقد منحت حكومات ما قبل الثورة بعض الدعم المالي الذي امتد بعد ذلك ليشمل المعاشات وغيرها من المزايا المادية في عهد مبارك. وسيناقش هذا القسم الحجج التالية فيما يختص بمصالح النقابة في التسعينيات:

- لم تكن هناك اهتمامات للنقابة في الواقع الفعلي، بل كان مختلف الأعضاء يجرون وراء مصالح متباينة بل ومتناقضة في كثير من الأحيان، وعلى حساب الوحدة المؤسسية أيضاً.
- وربما لهذا السبب تبدو اهتمامات النقابة كمؤسسة غير واضحة وغير محددة.
- في مجال الدمقرطة تحديداً، تبدو حرية الصحافة وحقوق الصحفيين في

مواجهة الدولة ومصالح النقابة –على الرغم من التعبير عنها– غير راسخة.

خلال العقد التاسع بأكمله، كان هناك نقيبان للصحفيين هما مكرم محمد أحمد الذي ظل نقيباً من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣، ثم اختير لفترة أخرى من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩؛ ثم إبراهيم نافع الذي كان نقيباً من عام ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٧ ومرة أخرى عام ١٩٩٩. وحيث إنهما كانا رئيسي مجلس إدارة دارين من دور الصحف القومية (دار الهلال بالنسبة لمكرم محمد أحمد والأهرام بالنسبة لنافع)، فقد حازا قبول المجموعات الاستراتيجية في منصبهما كنقيبين للصحفيين.

ومن ناحية أخرى، تم انتخاب العديد من أعضاء مجلس النقابة من صحف المعارضة ، مثل محمد عبد القدوس من التيار الإسلامي، وقد أصبح رئيساً للجنة الحريات في النقابة واستمر كذلك لعدة سنوات، ومجدي مهنا من جريدة الوفد وحمدين الصباحي وهو إحدى الشخصيات البارزة في الحزب الناصري وغيرهم.

وقد منحت النقابة كل أعضاء المجلس فرصة لتحقيق اهتماماتهم المختلفة عن طريق عملهم في اللجان. فعلى سبيل المثال، نسقت "لجنة الحريات" الصراع حول القانون ٩٣، وساندت الزملاء الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات التشريعية في خريف عام ١٩٩٥، وعارضت إغلاق جريدة الدستور الأسبوعية المستقلة في مؤتمر وعن طريق حشد القوى وإصدار بيانات الاحتجاج[٥٨]. وخلال العقد كله، راقبت تطور الوضع الصحفي، بل وفي بعض الأحيان أصدرت تقارير بشأنه. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت اللجنة دعماً قانونياً للصحفيين وأصدرت عدة بيانات تضامن مع الزملاء المعتقلين ونظمت اجتماعات للاحتجاج ضد إحالة الصحفيين إلى المحاكم العسكرية وعبرت عن تضامنها مع الصحف التي كانت تناضل من أجل الحصول على ترخيص (انظر نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، و، ٣٢ ؛ نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ن، ١٠؛ نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ح، ٣٧؛ نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ط، ٣٢). كما قامت كل من اللجنة الثقافية والقانونية بأنشطة مماثلة.

وعلى العكس من ذلك، حاولت لجنتا "الخدمات" و"الأنشطة" التابعتان للنقابة أن تحصلا على خدمات من المجموعات الاستراتيجية وتوجيهها لأعضاء النقابة، مثل التأمين الاجتماعي أو رحلات العطلة الصيفية. وبعبارة أخرى، لم تكن الآراء السياسية لأعضاء المجلس معادية، بل وأنشطتهم أيضاً كانت كذلك إلى حد ما.

وقد تسببت تناقضات أخرى "داخلية" في البنية التنظيمية للنقابة أيضاً في وقوع صراعات على المصالح، مثل المشكلة القديمة الخاصة بتعيين رؤساء الدور

الصحفيــة الكبــيرة كرؤساء للنقابة، ونتيجــة لذلك، وجد الصحفيــون العاديون الذين يمــرون بخلافــات في العمــل مــع المؤسســات الصحفيــة التي مثلهــا هــؤلاء الرؤساء صعوبة في الحصول على دعم قوي من النقابة (انظر منير ١٩٩٨، ٣ وفاروق ١٩٩٨، ١٧). وســادت نظرة أخــرى مؤداهــا أن بعض أعضاء المجلس يسعون وراء مصالحهم الشخصيــة داخل المجلس بدلاً من مصالح أعضاء النقابة[٥٩]. وربمــا أدت هذه الأسباب مجتمعــة وغيرهــا مــن الأسبــاب أيضاً مثــل الضغائــن الشخصية، إلى غيــاب الوحدة والشعــور بــالهدف المشــترك داخل المجلس خــلال عقد التسعينيــات. ويعكس اجتمــاع المجلس في ٢٣ أكتوبــر ١٩٩٤ الانقسامات العميقة داخل مجلس الإدارة. إذ سبق أن اجتمــع بعضــ أعضاء المجلس في مؤتمر بــالنقابــة – يبدو أنــه كان يتعلق بتبعيتها الماليــة للمجموعات الاستراتيجية– دون إخطار النقيــب أو أعضاء المجلس الآخرين. وأثنــاء المؤتمر، احتــدم عراك بين المنظمــين وصحفيين آخرين حــاولــوا التدخل لمنع استمــرار الاجتمــاع. وفي الاجتمــاع التــالي في ٢٣ أكتوبر، شكا مجــدي مهنا من أن " خمســة من أعضاء المجلس اجتمعوا لتبادل الأفكار والآراء ووجهات النظر، ولكن بدلاً مــن تبادل الآراء والأفــكار قوبلت هــذه الآراء والأفكار بسفك الدمــاء وتطاير المقاعد وقطع الأنوار وكابلات مكبرات الصوت والتراشق بــألفاظ غير لائقة وسبــاب". واستكمل كلماتــه واتهاماتــه بقولــه: "النقيــب (إبراهيم نــافع) هــو أكبر مسئول عمــا حدث، فقد دبــر زمــلاء من الأهــرام خطة (وقــف المؤتمــر) ونفذوهــا أيضــاً". واتهم مهنــا الأمين العام واثنين من زملائه في المجلس بــالتدخل في الاجتمــاع. وعلى الجانب الآخر، حذر إبراهيــم نــافــع، بصفته النقيب ورئيس مجلس إدارة الأهرام، الأعضــاء الخمسة الذين نظمــوا الاجتمــاع بــأن مــن حقه اتخاذ إجراءات جنائية ومدنيــة ومهنية ضدهم لأنهم لم يُخطــروا المجلس بــأنهم يخططون لعقد اجتمــاع، كما هــدد صحفي آخر هو إبراهيم حجازي برفع دعوى قضائية ضد مهنا[٦٠].

ويبــدو أن خلافــات مشابهة حدثت مــراراً وتكراراً. على سبيل المثــال، اتهم صلاح عيســي أثناء اجتمــاع للمجلس في ١٢ أكتوبر ١٩٩١ عضواً آخر بــالاحتفاظ بمعلومات "في محاولة لخداع المجلس وأعضائه" واستخدم لفظ "الخيانة" في هذا السياق (نقابة الصحفيــين، بــدون تــاريــخ، ي، ٢). وأشــار إبراهيــم حجــازي في الجلســة الافتتاحية للمجلس الجديــد المنتخــب في ٢٣ مــارس ١٩٩٣ إلى الصراعــات المستمــرة داخــل المجلس، حيث تساءل بــأسلوب بلاغي: "هل نريد الاستمــرار في هذا الشجار؟" (نقابة الصحفيــين، بدون تــاريــخ، ك، ٢). كذلك، أشار جلال عــارف العضو السابق في المجلس

إلى الانقسامات والضعف داخل المجلس، عندما ذكر في انتخابات النقابة عام ١٩٩٩ "أن دور نقابة الصحفيين ظل ينكمش في السنوات القليلة الماضية بعد أن أصبحت النقابة أداة لتصفية الحسابات الشخصية والحصول على مكاسب فردية" (الأهرام ويكلي، ٢٤-٣٠ يونيو ١٩٩٩، ٥).

وكرر الباحثان هشام فؤاد وعبد الخالق فاروق تلك الرؤية، حيث أكد فؤاد أن الدولة هي التي تسيطر على جدول أعمال النقابة، وأن صوت النقابة مكمم "باستثناء وقت الانتخابات وانعقاد المؤتمرات" (١٩٩٨، ٣). وتأكيداً لهذه الأطروحة، يشرح أن النقابة لا تقوم بدور فعال على الإطلاق في تقنين وكفالة ظروف عمل ملائمة لجميع الصحفيين، وبصفة خاصة الصحف الحزبية، حيث لا يتلقى الصحفيون أجوراً في بعض الأحيان ولا شئ يحدث لتغيير هذا الوضع. كذلك ذكر فاروق فشل النقابة في هذا المجال وأشار إلى الإهمال النابع من اللامبالاة قائلا: "نتج عن السنوات العشرين الماضية العديد من الحقائق المستجدة في مجال العمل الصحفي، التي يبدو أن النقابة الرسمية للصحفيين ومجلس إدارتها لم يدركوها بعد" (فاروق، ١٩٩٨، ١٦). وتدعم دراستا بخيت (١٩٩٦ ب) وعبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢) اللتان أجريتا في وقت مبكر وجهة نظر كلٍ من فؤاد وفاروق، حيث وافق أكثر من ٨٠٪ من ١١٩ صحفياً ٤٥٪ وافقوا و ٤٠٪ وافقوا إلى حد ما واعترض ١٠,٨٪ فقط على العبارة التالية: "النقابة لا تفي بواجبها في توفير الحماية للصحفيين من القيود التي تفرضها عليهم صحفهم" (بخيت ١٩٩٦ ب، ٢٦). كما ذكر عبد الرحمن وآخرون أن "أكثر من ٦٠٪ من الصحفيين الذين شملتهم الدراسة رأوا أن نقابة الصحفيين لا تفي بمطالب الصحفيين في الوضع الراهن" (١٩٩٢، ١٢٥)[٦١]. ومن بين الأسباب وراء تلك النظرة السلبية تجاه النقابة، فقد عبر معظم الصحفيين عن استيائهم بقولهم: "النقابة لا تعبأ بمصالح وحقوق الصحفيين وهي غير قادرة لا على توفير الحماية لهم أو توفير حد أدنى من الدخل" (عبد الرحمن وآخرون، ١٩٩٢، ١٢٦).

وهناك مظهر آخر من مظاهر غياب الهدف المشترك أو ضعفه يمكن ملاحظته أيضاً في مجال الدمقرطة وحرية الصحافة والمعايير الصحفية. والنقابة - أو بالأحرى بعض أعضائها- نشطة في هذا المجال، إلى حد لا يمكن إنكاره، وقد سقنا أمثلة على ذلك من قبل عند مناقشة أنشطة لجنة الحريات. وبالإضافة إلى ذلك، صاغت توصيات المؤتمرين العامين الثاني والثالث لعام ١٩٩١ و١٩٩٥ المذكورة أعلاه مصالح النقابة في هذا المجال، فالنقابة هي التي نظمت هذين المؤتمرين وتوصياتهما النهائية هي

التـي تضع مـا يمكن أن يُطلق عليـه جدول الأعمـال الإصلاحي للنقابـة من الناحية النظريـة. لكـن الفشل شبه التام في متابعـة التوصيات وتنفيذهـا يوضح أنه لا يجب الخلط بين جدول الأعمال النظري هذا وجدول الأعمال الذي ينفَّذ فعلياً في النقابة. وقد كتب فؤاد ما يلي بشأن لجان المتابعة: "كما كان متوقعاً، اختفى المشروع في ظروف غامضـة ولم يـر النور بعد ذلك، ولا يبدو أن أحداً يسـأل عنه" (١٩٩٨، ٣). وبالفعل، لم يتضمـن التقرير السنوي لعـام ١٩٩٤/٩٥ أية إشارة إلى العمـل على تنفيذ توصيات مؤتمـر عـام ١٩٩١ (نقابة الصحفيين، بـدون تاريخ، و). أما تقريـرا عام ١٩٩٥/٩٦ و١٩٩٦/٩٧ فلم يرد بهما ذكر المؤتمر الثالث ولا المحاولات التي تلته لتغيير قانون الصحافـة رقم ٩٣ سيـئ السمعة، ولكنهما ذكرا أن هذا المسعـى قد استهلك الكثير من طاقـات النقابـة ولم يرد سوى النذر القليل حول السعـي وراء تحقيق الأهداف الأخرى المتفق عليها (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ز، ١٦؛ ونقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ح، ٣١). ولم ينبس تقريـر ١٩٩٨/٩٩ بكلمـة واحـدة عن تنفيذ توصيـات المؤتمرين (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ط)[٦٢].

وقد غـاب موضوع تنفيذ توصيـات المؤتمرات العامة أيضـاً عن محاضر جلسات مجلس النقابة على نحو واضح، بالمقارنة بموضوعات أخرى مثل المزايا الاجتماعية أو الأمـور الإدارية. وهنـاك مثال آخر لافت للنظر، وهو الاجتماع الأول لمجلس الإدارة عقـب انتخاب إبراهيم نـافع نقيباً للصحفيين في مـارس ١٩٩٣، فهو لم يذكر مشكلات الدمقرطـة وحرية الصحافـة أو المعايير الصحفية ولو حتى بكلمـة واحدة، ولكن ركز بدلاً من ذلك على الخدمات:

"إن عناصـر برنامجنا ليست مجـرد وعود. فأمامنا صندوق التكافل الاجتماعي وحصته المالية (البالغة مليون جم) والعلاج الطبي للصحفيين وأسرهم (وتبلغ قيمته ٧٥٠,٠٠٠ جـم أساساً) والأراضي الزراعية وطرق توزيعهـا ومواقع البناء والإسكان والمعاشات. وهناك أيضاً برنامج التدريب. ومن الواضح أن هذه البرامج يجب أن تركز علـى الصحفيين الشبان وذوي الأعمـار المتوسطة. وأمام أعيننـا أيضاً مبنى النقابة وناديها. ويجب أن نعرف أيضاً من أين نبدأ وإلى أين نذهب، وفقاً لجدول زمني واضح المعالم" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ك).

وبينمـا مـر إعلانـا المؤتمرين الثاني والثالـث دون أي أثر ملحـوظ، شقت الأهداف الماديـة مثل مبنـى النقابة الجديد والصندوق الاجتماعـي أو المعونة الطبية طريقها. وقـد أكد المراقبون النقديون" على غياب العمـل الإصلاحي عن جدول أعمال النقابة،

حيث أطلقوا عليها لقب "دكان" لبيع الكلام وعرض الشكاوى من سياسات الحكومة الحالية" (كايرو تايمز، ١٣-٢٦ مايو ١٩٩٩)، أو كما أطلق عليها جيمس نابولي، الرئيس الأسبق لقسم الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أنها "عادة ما تكون غائبة عن الوعي". (١٩٩٤، ٤٩). وبالرغم من جهود الأعضاء، لا تهتم النقابة بممارسة جهود نشطة من أجل التغيير الديمقراطي أو حتى النهوض بالمعايير الصحفية، لكنها تولي اهتماماً أكبر لأمور أخرى مثل توجيه المزايا الاقتصادية، أو تصفية الحسابات الشخصية بين أعضاء المجلس. وربما يلخص تعليق صلاح عيسى العضو الأسبق في المجلس الوضع جيداً:

"الحقيقة أن نقابة الصحفيين تتعامل مع أعضائها بوصفهم متلقي رواتب، ولا تدافع سوى عن مصالحهم (المادية). وقد غابت الأمور المتصلة بالمهنة (عن جدول أعمالها) لأكثر من ٣٠ عاماً" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٠، ٤٣).

٢-٢-٢-٥ اهتمامات المؤسسات الصحفية القومية

تسيطر المؤسسات الصحفية القومية كما ذكرنا من قبل على الصحافة في مصر، فهى توظف معظم الصحفيين وتقوم بتوزيع معظم الصحف. وتعين المجموعات الاستراتيجية محرريها مباشرة. وإذا حكمنا على هذه المؤسسات بمصالحها، فهى لا تمثل، على الأرجح، مقارنة بالنقابة، منابر لإطلاق الحملات من أجل الدمقرطة وحرية الصحافة، على الرغم من أنها تتيح الفرصة للتنفيس عن المظالم. وهنا نطرح النقاط التالية:

- ترتبط مصالح دور الصحف القومية بمصالح المجموعات الاستراتيجية ارتباطاً حميماً.
- إلا أنها تتمتع ببعض الحرية في الرأي داخلها وبدرجة معينة من التنوع في الأخبار.
- بالإضافة إلى ذلك، تبرز بعض دور الصحف الكبرى مصالح أخرى مثل المشاريع التجارية.
- بيد أن جميع هذه المصالح لا تؤدي إلى تحول أكبر نحو الديمقراطية، أو حرية أكبر للصحافة، أو قد تؤدي إلى القليل من ذلك، لكن يجب النظر إليها بوصفها تؤدي إلى ترسيخ الوضع القائم.

ويرى الصحفيون والباحثون أن هناك حدوداً واضحة للمرونة التي يتمتع بها

الصحفيـون في الصحـف القومية. وقد كتبت ايمي أيلون في عـام ١٩٩٢ وهي تتأمل التطورات الجديدة في الصحافة المصرية أن الصحف القومية "ما زالت تحكمها القواعد البائـدة، فالحكومة مـا زالت تقرر مصـير المحررين والصحفيـين وتستخدم الصحف لنشر رسالتها وتضع حدوداً لا يمكن الخروج عليها" (١٩٩٢، ٢٧٧). وتتضمن بعض توصيـات المؤتمريـن الثاني والثالث هـذه النظرة، حيث طالبـت أن تصبح المؤسسات الصحفيـة القوميـة "قـوى مستقلة ومحايـدة في المجتمع" (نقابـة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ، ٥٧). وقد حدد الكاتب الصحفي صلاح الدين حافظ ، وهو صحفي معروف في جريدة الأهرام المشكلات فيما يلي:

"علـى الرغم من حريـة التعبير في الصحافة الحزبيـة وفي بعض المساحات في الصحافة القومية، وهو أمر واضح للعيان ونقدره عظيم التقدير، ما زال بعض الأفراد يعاملون الصحافة والصحفيين بعقلية متناقضة ، متبعين سلوكاً يتعارض مع العمل السياسـي الديمقراطـي وحرية التعبـير. وهناك أناس أيضاً لا زالوا يـرون الصحافة القوميـة بوصفهـا أداة في يد الحكومـة يجب ألا تخرج عن نطـاق "افعل" و"لا تفعل". وهنـاك أيضـاً من يصابـون بالدهشة إذا وقعـت أعينهم على كلمة انتقـاد لمسئول أو مقـال يتعارض مع "الخط الرسمي". وهناك أناس يعتبرون محرري الصحف القومية "تابعين لهذا الخط" وعليهم الدفاع عنه سواء أكان مصيباً أم مخطئاً" (حافظ ١٩٩٧، ٢٣٧).

ويشـير حافظ أيضـاً إلى أن المجلس الأعلى للصحافة الـذي يمتلك دور الصحف لا يمارس السيطـرة، ولكن رؤساء تلك الدور هم من يمارسـون حكما مركزيا مشخصناً، وهـو وضع يـؤدي إلى "العديد من أوجـه النقص وغياب التناسـق والتوازن"(١٩٩٧، ٢٤٤). ويتمتـع حافظ نفسه بحظوة كبـيرة في الأهرام، إلا أنه يقر أنه يتعرض لرفض سياسـي من قبل رئيس تحريـره (مقابلة شخصية في الأهـرام ويكلي، ١٣-١٩ يناير ٢٠٠٠، ١٩).

وقد أدركت غالبية الصحفيين الذين شملتهم دراسة بخيت أن دور الصحف القومية يجـب أن تخدم مصالح القيـادة السياسية العليا في نهاية الأمـر، حيث وافق ٧١,٢٪ علـى أن "الصحف القومية تخضع لتوجيهـات الحكومة"، بينما اعترض ٢٨,٨٪ على ذلـك (بخيـت ١٩٩٦ ب، ٢٤). وتصبـح الصلة بـين الصحافة القوميـة والقيادة العليا أكـثر وضوحاً قبل الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، عندما تزين صور الرئيس جميع الصحـف القومية – كمـا في عامي ١٩٩٣ و-١٩٩٩ وتظهر عناوين المقالات لتشرح

"لماذا نساند مبارك؟"[٦٣] أو تكتب "نعم" بالبنط الأحمر العريض على رأس الصفحة الأولى من أخبار اليوم مثلاً قبل الاستفتاء بيوم واحد (٢٥ سبتمبر ١٩٩٩).

أما في عام ١٩٩٩، فكانت هناك حادثة غير مسبوقة، عندما طمأنت المطبوعات الرئيسية المملوكة للدولة رئيس الجمهورية على ولاء صحفييها السياسي والديني بنشر بيعة للرئيس (والبيعة هي تقليد إسلامي لإعلان الولاء للحاكم) (كايرو تايمز، ١٠-٢٣ يونيو ١٩٩٩، ٧).

ومن ناحية أخرى، فإن دور الصحف نفسها مولعة بإبراز الحرية والتباين الموجودين داخلها، فقد ذكرت جريدة الأهرام في صفحتها الأولى على سبيل المثال:

"كانت الأهرام دائماً منتدى للتعبير عن آراء وأفكار النخبة المثقفة العربية وصانعي الرأي الذين من خلالها يستطيعون نقل هموم الأمة العربية وتطلعاتها [هكذا]" موقع الأهرام على شبكة الإنترنت:

http://www.ahram-eg.com/eng/index.htm (زاره الباحث في ٧ مارس ٢٠٠٠).

وربما يتفق معظم الصحفيين والباحثين على أن هذه ليست شعارات جوفاء. فعلى سبيل المثال، اعترض أغلبية من أجابوا على استبيان بخيت على المقولتين التاليتين بشأن الصحافة القومية: "أنها تتجاهل المعارضة" (غير موافقين ٦٧,٢٪ ؛ موافقون ٣٢,٨٪) ؛ و"أنها تغمض عينيها عن الفساد" (غير موافقين ٧٣,٦٪ ؛ موافقون ٢٦,٤٪). وهناك مقالات ليس في الأهرام والأخبار والجمهورية، فحسب، بل وأيضاً في غيرها من الصحف اليومية والأسبوعية - يكتبها في معظم الأحيان كتاب وصحفيون معروفون- تنتقد النظام السياسي مباشرة. وتثير هذه المقالات التساؤلات في بعض الأحيان ليس عن مسار مشروعات التنمية الوطنية فحسب، بل وتناقش أيضاً الحاجة إلى المزيد من الديمقراطية، أو تشير إلى مشكلات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وتظهر هذه الانتقادات عادة داخل الجريدة، حيث تتنافس مع المقالات التي تدعم النظام وسياساته. وقد يكون كاتبو المقالات الانتقادية من المؤيدين الصادقين للديمقراطية، إلا أن مقالاتهم تساعد الصحافة القومية أيضاً على بناء صورة أكثر ليبرالية. وفي الوقت نفسه، لا تغير الطابع الرئيسي لتلك المطبوعات التي تؤيد النظام وتدعمه.

وإلى جانب هذه الاهتمامات التي تخدم المجموعات الاستراتيجية أساساً، تسعى المؤسسات الصحفية القومية وراء بعض أهدافها أيضاً، التي لا يبدو أنها تتضارب مع مصالح القيادة السياسية. على سبيل المثال، تحاول أكبر مؤسستين صحفيتين

قوميتين، وهما الأهرام والأخبار، أن تعقدا صفقات أعمال ناجحة، فالأهرام تحمل أكبر عدد من الإعلانات بين الصحف المصرية وتنشر أسطولها الممتد من الصحف والمجلات وغيرها من المشروعات التجارية مثل الإعلانات بكل فخر على صفحات موقعها على شبكة إنترنت. ومثل الأهرام، يندر في جريدة الأخبار وهي ثاني أكبر جريدة يومية، وجود صفحات فيها بدون إعلانات. ويحمل ملحق السيارات الخاص بعددها الأسبوعي "أخبار اليوم" مقالات وإعلانات عن المنتج نفسه على صفحة واحدة[٦٤].
وتحاول المطبوعات القومية الأخرى أن تسير على نفس الخطى. وقد أشار النقاد إلى أنه مع تدفق إعلانات القطاع الخاص، لم يتسع الاستقلال فحسب، بل والفساد أيضاً في الصحافة بأكملها، بما في ذلك الصحف القومية، كما تدهورت المعايير المهنية. وهناك نقد محدد في هذا الصدد وهو أن الإعلانات تُطبع في كثير من الأحيان على أنها مقالات إخبارية (انظر البرعي، ١٩٩٨، ٤ ؛ المسلماني ١٩٩٨، ٦؛ وخليفة ١٩٩٨، ١٤)، ومن ثم تحولت إلى "مقالات إعلانية". وقد أشار الصحفي يحيى قلاش أمين عام نقابة الصحفيين منذ عام ١٩٩٦ إلى أن:

"بعض الصحف الكبرى اختارت هذا المدخل. فهناك صفحات خاصة هي في حقيقة الأمر صفحات إعلانية، وهناك صفحات إعلانية يحررها صحفيون. وتمنح الجريدة الصحفيين الحق في شراء صفحات (وملئها بالإعلانات)، وهو خطأ فادح لأنه يحول الصحف القومية إلى صفحات يشتريها المعلنون. وقد تحولت المسألة إلى الدولة، إلى أن يبدأ مراسلو الإعلانات في التوقيع على أخبار بأسمائهم، وهي في الحقيقة مادة إعلانية قُدمت كمادة صحفية" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٤).

باختصار، تخدم اهتمامات المؤسسات الصحفية القومية مصالح المجموعات الاستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على الوضع القائم، أو على الأقل لا تهددها مباشرة.

٥-٢-٢-٣ اهتمامات الأحزاب السياسية

تولد لدى العديد من الشخصيات السياسية المعارضة قناعة بالعمل كصحفيين نتيجة للطبيعة المقيَّدة للأحزاب السياسية المصرية – وهذا كما ذكرنا من قبل، هو المتنفس العام الوحيد المتاح أمام المعارضة في كثير من الأحيان. بيد أن أحزاب المعارضة تقوم، إلى جانب نشر صحف خاصة بها، بأنشطة أخرى يشارك فيها العديد من الصحفيين. وأشهر الصحفيين في صحف المعارضة أمثال مجدي حسين، وحسين

عبد الرازق، أو حمدين صباحي هم أيضاً في زعماء أحزاب العمل والتجمع والحزب الناصري. وبصفة عامة، هناك نسبة تراوحت بين ٤ ٪ ٢٠- من الصحفيين في عينات البحث الميداني الذي أجراه كل من عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢، ٩٤) وبخيت (١٩٩٦ ب، ١٤) هم اعضاء في أحزاب المعارضة[٦٥]. وبعبارة أخرى، على الرغم من أن أغلبية الصحفيين ليسوا أعضاء في الأحزاب المعارضة، إلا أن هناك أقلية كبيرة يبدو أنها تنشط في هذا السياق. ومن ثم، يجب إمعان النظر في الأحزاب السياسية واهتماماتها عند تحليل مساهمة الصحفيين في الدمقرطة.

لقد وصف الفصل الثالث عودة ظهور أحزاب المعارضة المصرية في عهد السادات، وأكد أنها ظهرت إلى الوجود ليس كحركات شعبية نابضة بالحيوية والنشاط، ولكن ككيانات أجاز لها الرئيس ممارسة أنشطتها في حدود قانون أحزاب شديد التضييق. وبعد أن جمد السادات أنشطة الأحزاب في عام ١٩٨١، استأنفت أحزاب الأحرار والوفد والتجمع والعمل الاشتراكي أنشطتها في عهد الرئيس مبارك. وفي الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٩٢، ظهرت ثمانية أحزاب أخرى معارضة إلى الوجود، إلا أن معظمها – باستثناء الحزب الناصري الذي ووفق عليه في عام ١٩٩٢- ظلت بدون أي نفوذ سياسي كبير، كما أن معظم المصريين بصفة عامة لا يعرفون تلك الأحزاب، بل ولا يعرفها أيضاً معظم السياسيين والمثقفين (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٠٦). ولا يستطيع أي من الأحزاب الخمسة المعروفة أن يدعي أنه حركة شعبية، بل تعاني هذه الأحزاب جميعاً من الصراعات السياسية والشخصية. لهذه الأسباب وغيرها، يصعب على الأحزاب السياسية أن تكون أداة فعالة في الدمقرطة -وتلك نقطة سندرسها عن قرب في القسم ٥-٣. أما القسم التالي فهو يقيِّم مصالح الأحزاب السياسية، ويطرح بصفة خاصة سؤالا عما إذا كانت مهتمة جدياً بعملية الدمقرطة. وسنناقش النقاط التالية:

- تمثل أحزاب المعارضة المصرية إلى حد ما بعض التيارات السياسية الرئيسية في البلاد وتعبر عنها.
- بيد أنه في كثير من الأحيان، لا تكون الأحزاب متسقة في الخط الأيديولوجي الذي تتبعه، ويمكن أن نجد عدة تيارات مختلفة داخل الحزب الواحد، مما يجعل المصالح السياسية تبدو مبهمة.
- لكن تتفق أحزاب المعارضة، قولاً على الأقل، على الحاجة إلى الدمقرطة وحقوق الإنسان الأساسية.
- إلا أنه عملياً، هناك فجوات كبيرة بين الأقوال والأفعال، خاصة بالنسبة

للديمقراطية داخل الحزب. ومن ثم، تُثار الشكوك حول اهتمامها الحقيقي بالدمقرطة.

وتقسم الأيديولوجيات السياسية في مصر أحياناً إلى تيارات ليبرالية ويسارية وناصرية وإسلامية. وعلى الرغم من أن تلك التيارات كثيراً ما تمتزج وتتشابك، قد يكون من الممكن أن ننسب هذه التيارات المختلفة إلى أحزاب بعينها عن طريق برامجها الحزبية كأساس. وعندئذ، يكون حزب الوفد نصير القيم الليبرالية والديمقراطية (انظر أيضاً مكرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٢). وتدعو صفحة الويب التابعة للحزب والمكتوبة باللغة الإنجليزية إلى الحرية السياسية والاقتصادية ومشاركة المواطنين واحترم حقوق الإنسان، ولكنها تدفع أيضاً بالهدف اليساري الخاص بالعدالة الاجتماعية والمبدأ الديني الخاص، "بالتمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر جديد للتشريع، علاوة على الهدف الناصري الخاص "بالإيمان بدور مصر على المستوى العربي والإسلامي والإفريقي" (http://www.alwafd.com/profile.html زاره الباحث في ٢٢ أكتوبر ١٩٩٨).

وفي المقابل، يدعو حزب التجمع إلى برنامج يساري وعلماني، فهو يناصر الفقراء في مصر وينتقد الخصخصة وظهور الطبقة البرجوازية بعد الانفتاح ويفند مقولات الإسلام السياسي الذي يعتبره الحزب تياراً غير ديمقراطي، كما أنه يشجع القومية العربية ويعارض بقوة التطبيع مع إسرائيل (مكرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٥؛ ويل ١٩٩٣، ٧٥). وينتمي الحزب الناصري أيضاً إلى اليسار، إلا أنه ممزق داخلياً من جراء النزاعات الأيديولوجية أكثر من أي حزب آخر من أحزاب المعارضة الرئيسية في مصر. ويؤيد التيار الغالب في الحزب العداء للصهيونية والوحدة العربية والهيمنة المستمرة للدولة على القطاع العام والحماية الاقتصادية لعمال مصر وفلاحيها، ولكنه يدعو أيضاً إلى مزيد من الحريات المدنية (مكرم عبيد، ١٩٩٦، ١٢٣؛ كايرو تايمز ٦-١٢ يناير ٢٠٠٠، ١٤-١٦). ويتخذ حزب العمل موقفاً آخر، وهو الحزب الذي غيّر مساره في الثمانينيات وتحول من حزب اشتراكي-علماني إلى تبني برنامج إسلامي-قومي. ويذكر موقع الحزب على شبكة الإنترنت على نحو مبهم :

"يشجع البرنامج الإسلامي للحزب الصراع الفكري والتجديد من أجل الوصول إلى حلول قانونية ملائمة للتحديات التي تواجه مصر والعالم العربي والإسلامي في الوقت الحالي" (http://www.elshaab.com/hezb.gif زاره الباحث في ٢٢ أكتوبر).

ويعارض الحزب بشدة تطبيع العلاقات مع إسرائيل وانغماس مصر في الحضارة الغربية، كما يناصر الدور القيادي لمصر في المنطقة.

أما آخر أحزاب المعارضة الخمسة الرئيسية وهو حزب الأحرار، فقد تداعى بعد

وفـاة زعيمه مصطفى كامل مـراد عام ١٩٩٨ (لمزيد من المعلومات انظر أدناه، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٩، ٣٠٦). ويُعزى هذا جزئياً إلى عدم وجـود خط أيديولوجي واضح للحزب، حيث كان مؤخراً إسلامياً أكثر منه ليبرالياً. إلا أن منى مكرم عبيد كتبت عام ١٩٩٦ وكأنها تتنبأ بما سيحدث:

"يتفق الخبراء السياسيون على أن الحزب يفتقر إلى سياسة متسقة ويتمتع بدعم قليل من القاعدة، وبالتالي ليس لديه أي مستقبل" (مكرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٤).

لقـد ظـل التأرجح والصراعات الداخليـة بين الاتجاهـات السياسيـة المختلفة سمة ثـابتــة داخل جميع أحزاب المعارضة المصريـة. ولم يكتفِ حزب الأحرار بالتحول إلى مســار إسلامي عـام ١٩٨٧، بل تحول حزب العمل الاشتراكي (المسمى فيما بعد بحزب العمـل) من التوجه الاشتراكـي إلى المسار الإسلامي في منتصف وأواخر الثمانينيات، ليس هـذا فحسب، بل تحالف حزب الوفد نفسه مع الإخـوان المسلمين عام ١٩٨٤، ثم تراجـع مرة أخـرى عن هذا التحالف بعدهـا بثلاث سنوات. وقد قـاد فشل حزب الوفد في الدفــاع عـن قضايا ليبرالية مثل الدفاع عن نصـر حامد أبو زيد إلى أن تطلق عليه منى مكرم عبيد عليه أنه "حزب بدون مبادئ" (١٩٩٦، ١٢٢). وفي عام ١٩٩٠، قرر حزب التجمع عـدم مقاطعة الانتخابات البرلمانية، وكان هو حزب المعارضة الوحيد الـذي قام بهذه الخطوة، ومن ثم كوفئ بحصوله على خمسة مقاعد في مجلس الشعب. وقبـل الاستفتاء الرئاسي بعدة أشهر، بايعت كل من جريدة الوفد والأحرار الرئيس في ٩ أكتوبـر ١٩٩٩، إعلاناً عن مساندتــه في الاستفتاء الرئاسي (كايرو تايمز، ١٠-٢٣ يونيـو ١٩٩٩، ٧). وفي الوقـت نفســه، أوصى حزب التجمع بالامتنــاع عن المساندة ، بينما لم يعطِ حزب العمل رأياً رسمياً، لكن زعيمه إبراهيم شكري ساند الرئيس مبارك، بينما عارض الناصريون وحدهم منح فترة رئاسية جديدة لمبارك.

بعبــارة أخرى، كفت شرائح كبيرة من المعارضــة السياسية في نهاية التسعينيات عـن التصـرف كمعارضة. وقد فُسرت تلك المنـاورات على أنها مســاعٍ للحصول على مكاسب سياسية على المدى القصير مثل الانتصارات الانتخابية (مكرم عبيد ١٩٩٦). وقد أدت هذه التحولات السياسية وصعوبة تأسيس أحزاب معارضة مستقلة إلى الكثير من الصراعات الأيديولوجية داخل العديد من الأحزاب. فعلى سبيل المثال، شهد الحزب النـاصـري ثلاث حركات انفصاليـة على الأقل في التسعينيــات، في محاولة لتأسيس أحزاب جديدة (لمزيد من التفاصيل، انظر كايرو تايمز ٦-١٢ يناير ٢٠٠٠).

وعلـى الرغم مـن الاختلافات العديدة، هنــاك اتفاق شفهي بين أحـزاب المعارضة

الكبــار حــول الحـاجة إلى الدمقرطة، وكفالــة الحقوق السياسية وحقــوق الإنسان. وقد اتفق زعماء أحزاب المعارضة مع النقابات المهنية على هذه المبادئ، مثلاً في المؤتمر الخاص بالحرية والمجتمع المدني المنعقد في عـام ١٩٩٤. كما عالج مؤتمر آخر عُقد في يوليو ١٩٩٧ وضم الأحزاب الرئيسية الخمسة علاوة على ممثلي الإخوان المسلمين والتيـار المـاركسـي مسائـل الديمقراطية والحريـات وحقوق الإنســان ووسائل تعديل القوانين التي تنظم هذه المجالات وتطبيقها الفعلي (ثابت ١٩٩٨، ٣).

بيـد أن الأحـزاب لا تلتـزم بـالمبــادئ التـي تعلنها. وقد ذكـر أحمد ثابـت، الأستاذ بجامعة القـاهرة، أن المطالبة بمزيد من الديمقراطية "لم يتعدَ مرحلة الإعلان" (١٩٩٨، ٤). وإحـدى الـدلالات الواضحة على غيــاب الديمقراطية داخل الأحـزاب هو الانفجار الداخلي الذي حدث في حزب الأحرار في سبتمبر ١٩٩٨. فكما يحدث في معظم أحزاب المعارضــة، احتكـر مصطفى كامل مراد ، أحد قـادة الحـزب ، قيادته منذ تأسيسه عام ١٩٧٦. وبعـد مـرور أقل من ٤٠ يوماً على وفاته في أغسطس ١٩٩٨، شهد مقر الحزب شجـاراً مسلحاً عنيفاً بين فصائل الحزب المختلفـة التي حاولت من قبل أن تؤثر على إجراءات خلافة مراد بـاستخدام الوسائل القانونية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٠٧). وقد رأى التقرير الاستراتيجي العربي للأهرام أن هناك احتمــالات قوية أن تتكرر سينـاريوهــات مشابهة في أحزاب معارضة أخرى عند وفاة قـادتهــا – الذيـن تعـدوا العقد الثامـن من عمرهـم– لأن معظم تلك الأحـزاب مصابة بـداء النزاعات الداخلية وتنقصهــا التجربة الديمقراطية في استخلاف القيادات (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٠٦).

إن الديمقراطيــة داخـل الأحزاب تعنــي تقاسم السلطة، لذا يبـدو أن العديد من قـادة الأحـزاب ليسوا مستعدين للقيام بذلك. فعلى سبيل المثال، تُفسَر الحركات الانفصالية داخـل الحزب النـاصري على أنهــا نتاج عدم الرضا من جانب قيــادات الحزب الشابة التــي لا يمنحهــا الرؤساء الأكبر سنــاً للحزب نصيباً حقيقياً مـن السلطة داخل الحزب (مكـرم عبيـد ١٩٩٦، ١٢٢ وكـايـرو تـايمز ٦–١٢ ينـايـر ٢٠٠٠، ١٤–١٦). أما رئيس حـزب الوفـد –طبقاً لما ذكر في صفحــة الويب الخاصة بـالحزب– فيعـين ثلث الهيئة العليــا للحـزب البالغ عددهـا ٦٠ عضـواً، ومن ثم، تُثار شكوك حـول الالتزام الحقيقي بـالديمقراطية والدمقرطة وحقوق الإنسان – وهي ظاهرة انعكست أيضاً على الصحف التابعة لأحزاب المعارضة.

٥-٢-٢-٤ اهتمامات الصحف الحزبية

تشكل الصحف، كما عهدنا في تاريخ مصر قبل الثورة، مظهراً هاماً لوجود الأحزاب السياسية، بل وتكون عادة الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامها للوصول إلى شرائح أوسع من الشعب، حيث تحتكر المجموعات الاستراتيجية وسائل الإعلام الجماهيرية. ويقيد قانون الأحزاب بصرامة عقد اللقاءات الجماهيرية للأحزاب (انظر الفصل الثالث)[٦٦].

وقد ذكر صلاح عيسى الصحفي اليساري في حوار معه أنه :

"لا توجد أنشطة سياسية للأحزاب، فهي تعيش في حالة حصار خلقه الوضع السياسي بصفة عامة والوضع السياسي للأحزاب بصفة خاصة. والنتيجة هي أن أعضاء تلك الأحزاب ينظرون إلى الكتابة في الصحف الحزبية بوصفها الوسيلة الوحيدة للنضال" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ١٩).

ونتيجة لذلك، ترتبط الصحف عادة بالتنظيمات الحزبية وبأيديولوجيات الحزب. وتبعاً لذلك، سنطرح الحجج التالية:

- يخضع الصحفيون في الصحف الحزبية إما لمصالح الحزب نفسه أو لرئيس تحرير الجريدة، ويجب عليهم أن يقوموا بتوصيل رسالة الحزب أو رسالة التيار السائد فيه.
- ومن ثم، تعكس الصحف الحزبية باطراد ما يجري داخل الحزب ويمكنها أن تعكس مصالح الصحفيين ذوي الاتجاهات المستقلة ولكن على نحو محدود.
- تُبدي الصحف الحزبية عادة اهتماماً بمهاجمة الحكومة وتحاول أن تشير إلى أوجه فشلها.
- تدعو الصحف الحزبية إلى التعددية وحرية التعبير وحقوق العمال، ولكنها لا تطبق ذلك عملياً، مما يثير الشك حول مصالحها الحقيقية.
- يُنظَر على الاهتمامات المالية للصحف في بعض الأحيان على أنها تتعارض مع المعايير والأخلاقيات الصحفية.

وتتشابه مهمة الصحف الحزبية على نحو لافت للنظر مع مهمة الصحف القومية، إذ يسعى كل منهما إلى حشد الرأي العام وراء وجهة نظر الحزب المعني وقائده. بيد أن رؤساء تحرير الصحف الحزبية وقيادات الأحزاب يدحضون الرأي القائل بأن الأحزاب تمارس نفوذاً قوياً على صحفها. فعلى سبيل المثال، لاحظ نبيل زكي، رئيس تحرير جريدة الأهالي اليسارية في حوار مع الأهرام العربي أن:

"الأهالي هي جريدة حزب التجمع، وهذا حقيقي، ونحن نقر به، وليس هناك

أي مجـال لإنـكاره، لكن الجريدة تتمتـع بهامش كبير من الاستقلاليـة... وأنا لا أقابل حالياً أية معوقات أو تدخلات من جانب الحزب في عملي" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ١٨).

وبالمثل، ذكر عباس الطرابيلي، رئيس تحرير جريدة الوفد:

"فيمـا يخصنـا في جريـدة الوفد، فـإن فؤاد سـراج الدين مثل أي قـارئ عادي تقريبـاً، فهـو لا يُعطـي توجيهات بشأن ما يجـب أن يُنشر وما يجـب ألا يُنشَر. .. وهو يمنحنا حرية النشر" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ٢٠).

وكذلك، صرح عبد الله إمام، رئيس تحرير جريدة العربي الناصرية:

"أثنـاء تجربتـي بأكملها، لم أشعـر بأي إكراه من جانب الحـزب أو بأي نوع من الضغط" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ٢٠).

إلا أن هـذه الحريـة المفترضة تفسر بالكاد الأولوية التـي توليها الصحف الحزبية الرئيسيـة للأخبار الإيجابيـة الخاصة بأحزابها وقياداتها علاوة علـى أنها نادراً ما تمارس أي نقـد ذاتي[٦٧]. فالمقـالات الافتتاحية على الصفحـات الأولى يكتبها عادة رؤساء الأحزاب، كما هو الحال في جريدة الأحرار لسان حال حزب الأحرار، حيث كان مصطفـى كمال مراد رئيس الحـزب يكتب عموده الأسبوعي حتـى وفاته عام ١٩٩٨. كذلك يكتب كل من إبراهيم شكري رئيس حزب العمل وخالد محيي الدين رئيس حزب التجمع في نفس المواقع البارزة في جريدتي الشعب والأهـالي على التوالي، ولكني ليس بالتكـرار نفسه. كذلك تنشر هـذه الصحف وغيرهـا "أخباراً" غير مهمة على صفحاتها الأولي تتعلق بقادة أحزابها، مثل جريدة الوفد في عددهـا الصادر في ٣ أغسطس ١٩٩٧، حيث نشرت تهنئة فؤاد سراج الدين رئيس الحزب للفريق الفائز بمسابقة كرة القدم.

وليس من دواعـي الدهشة أن الصحفيين والباحثين في صحف المعارضة ينكرون وجـود أي استقلاليـة في مطبوعـات الأحـزاب. وقد شـرح أحد الصحفيـين في جريدة الأهـالي لم يذكر اسمه للأهرام العربي:

"نحـن لا نشعر بالأمان لأن الجريـدة "خاصة" ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحزب. فإذا قرر الحزب إغلاقها أو تغيير وجهته (السياسية)، أو إذا ارتأى أن الجريدة لا تحقق الهـدف من ورائها، فهـذا يعني أننا سنجد أنفسنا في الشـارع. والحزب هو الذي يقرر أيضـاً من يحصل على ترقية من بين المحرريـن. وأحد الأشياء المؤكدة (في جريدتنا) أن رئاسة التحرير تضم كوادر الحزب فقط" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ١٨).

وكتـب عصام عبد الحميد الصحفي في جريدة "العربي": "تتمتع الأحزاب وصحف

المعارضة بديمقراطية وراء القيود والجدران ولا يستطيع أحد أن يتغلب عليها... والديمقراطية داخل صحف المعارضة مقيدة لأنها ديمقراطية شعارات وليست ديمقراطية للتطبيق" (١٩٩٨، ١). ويذكر عبد الحميد بصفة خاصة "تعسف رئيس تحرير جريدة العربي ضد الصحفيين الذين تعرضت مقالاتهم للرقابة، حيث مُنع أحدهم من الكتابة لمدة شهرين" (١٩٩٨، ١). ووفقاً للباحث أحمد المنيسي، "فإن غياب الخط الفاصل بين رئاسة الحزب والسياسة (الإدارية) للصحيفة يشكل إحدى الصفات المميزة الأساسية للصحف الحزبية المصرية" (١٩٩٨، ١). ويفسر مجدي رياض هذا الغياب بغياب الديمقراطية من الحزب وتبعية رئيس التحرير لرئيس الحزب، حيث يعين الأخير الأول عادة" (١٩٩٨، ٦).

وإحدى النتائج الهامة لهذه الصلة الوثيقة بين الحزب وجريدته أن أي تغيير في مصالح الحزب تنعكس عادة على الجريدة. ومن الشائع أن الفصيل المهيمن في الحزب هي الذي يسيطر أيضاً على الجريدة. وتنعكس الصراعات الداخلية المتكررة في الحزب "دائماً على صفحات جرائدها. فهذه الأحزاب هي تعبير عن فصائلها الداخلية، وعندما ينتصر فصيل على آخر، أول ما يقوم به هو تغيير قيادات الجريدة وتعيين فريق جديد. ويكون مصير الفريق السابق، إن لم ينصَع للوضع، أن يتجمد نشاطه تماماً أو يموت؛ ويعني ذلك أنه إما أن يُقال أو يُنقَل إلى جريدة أخرى" (قطب العربي، ١٩٩٨، ٧). وقد حدث هذا بالفعل في جريدة الشعب عام ١٩٨٧، عندما تحول الحزب عن خطه الاشتراكي وتبنى الموقف الإسلامي. وفي جريدة الوفد، برز وضع فريد من نوعه في يوليو ١٩٩٨، عندما عُيِّن رئيسا تحرير لتمثيل الفصائل التي اختلفت حول قائد الحزب فؤاد سراج الدين ومنافسه الأصغر سناً نعمان جمعة (منيسي، ١٩٩٨،٩).

أما النتيجة الأخرى للعلاقة الوثيقة بين الحزب وجريدته فهي أن المصالح التي تحيد عن الخط الرسمي وغير الرسمي للحزب تكون مقبولة، ولكن في نطاق شديد التقييد ولا يتم التعبير عنها إلا في إطار محصور. ومن وجهة نظر منيسي، تُفرَض قيود أكثر صرامة على جرائد المعارضة عن تلك المفروضة على الصحافة القومية:

"تعبر تلك الصحف في حقيقة الأمر عن قوة سياسية محدودة، مما يجعلها غير قادرة على اكتساب جانب كبير من الصبغة "القومية" التي تتمتع بها الصحف شبه الرسمية التي تُطبَع في دور الصحف القومية. وقد نجح بعضها إلى حد كبير في فتح أبوابها أمام مختلف الاتجاهات على الخارطة الأيديولوجية" (منيسي ١٩٩٨، ٢).

ولا تمنع هذه القيود الداخلية صحف المعارضة من الدعوة إلى الدمقرطة وحقوق

الإنسـان والحقـوق السياسيـة ووضع حد لقانـون الطوارئ، كما لا تحـول بينها وبين الإشـارة إلى أوجه القصـور في أداء الحكومة في هذه المجـالات. وبالإضافة إلى ذلك، تميـل الصحف الحزبية إلى مهاجمة الحكومة أكثر من الصحف القومية، لأن ذلك جزء مـن جدول أعمالها. لذا فهى تملأ بعض صفحاتها بانتظام بأخبار سلبية عن التنمية القوميـة، والفضائح المالية التي يتورط فيها مسئولو الحكومة، ومعاناة عامة الشعب مـن الإخفاقات البيروقراطيـة، والسخرية من ادعاءات الحكومـة. وربما تكون جريدة الشعب من أكثر صحف المعارضة تطرفاً في هذا الصدد، ففي أواخر التسعينيات، ذهبت إلى حـد أنهـا أطلقت على وزير الزراعـة لقب "القاتل" (انظر المقـال الخاص بالقضية في كايـرو تايمـز، ٦-١٢ أبريل ٢٠٠٠، ١٢). وقبل هذا ، اتهمـت الجريدة نفسها وزير الداخلية الأسبق بالتورط في "أكبر قضية فساد شهدتها البلاد" (الشعب، ٢٦ أغسطس ١٩٩٧، ٢). وقـد وصفـت منى مكرم عبيـد الخط الذي تنتهجه "الشعـب" عن حق بأنه "أقرب ما يكون إلى الديماجوجيا" (١٩٩٦، ١٢٥). وعلى النقيض من جريدة الشعب، تفضـل جريدة الوفد علـى سبيل المثال أن تنتهج خطاً أقل حـدة، كما تعتمد أكثر على الحقائق وتحاول أن تسخر من الحكومة عن طريق الكاريكاتير السياسي.

ولعـل أكبر مشكلة تواجه النشطاء الباحثين عـن منبر للنهوض بالدمقرطة وحرية التعبـير وتحسين المعايير الصحفية هـي أن الصحف، شأنها في ذلك شأن أحزابها، لا تلتـزم بالمعايـير التي تطالب هي الحكومـة بها. فجريدة العربي مثـلاً - وهي نصير حقـوق العمال الفقراء- أجـبرت الصحفيين المتدربين في منتصـف التسعينيات على التوقيـع علـى عقود عمل تضـر بمصالحهـم الماليـة "وتتناقض مـع برنامج الحزب الناصـري الديمقراطـي العربي الذي يدافـع عن حقوق العمال" (عبـد الحميد، ١٩٩٨، ٢). كما أقالت عدة صحف حزبية الصحفيين كإجراء تأديبي على الرغم من أن الحزب كان صريحـاً في رفضه للفصل التعسفـي في القطاعين العام والخاص (انظر العربي، ١٩٩٨، ٦). وقـد ذكرنا من قبل أن الديمقراطيـة غائبة داخل هذه الصحف، حيث تُثار الشكـوك حول التـزام الصحافة الحزبية بالديمقراطية بسبب هـذا التناقض في جدول أعمال الصحف المعتاد.

كذلـك، هناك فجوات كبيرة في مجال مكافحـة الفساد وتحسين المعايير الصحفية -وهما جانبان تحرص جميع الصحف المصرية على الدعوة إليهما- بين ما يُنادَى به كمثل أعلى وبين الحقيقة. فطبقاً لما ذكرته الصحفية أمل طه خليفة، "تمول الإعلانات دون نشر الأنبـاء في الصحافة المصريـة وتسيطر على تدفق الأخبـار وعلى الطريقة

التـي تعالج بها الأخبار صحفيـاً، كما تهيمن في بعض الأحيان على اتجاه الصحيفة وموقفهـا"، وهـو تطور لاحظته خليفة أيضاً في جريـدة الأحرار (١٩٩٨، ١٤). وهنـاك مثـال فج حدث في نوفمـبر ١٩٩٨، عندما نشرت جريدة العربي النـاصرية الأسبوعية (عـلاوة على جريدة الشعب ذات التوجه الإسلامي) مقالاً من صفحتين دفاعاً عن أمير سعـودي يعيش في القـاهرة كان قد تسبب في غضب الصحف المصرية الأخرى غضباً شديـداً بشأن سوء معاملته لخدمة المصريـين. وقد أُثيرت شكوك واسعة أن هذا المقال مدفـوع الأجـر من الأمير. وطبقاً لما ذكرته مجلة كايـرو تـايمز (عدد ١٠–٢٣ ديسمبر ١٩٩٨)، تسببـت هـذه القضية في شقاق داخل صفوف العاملـين بـالجريدة النـاصرية التي من المفترض أنها نصير تقليدي للفقراء.

وتحيـط شائعـات حول الفسـاد بجريدة الوفد ، حيـث يُقال أنها تتلقـى مساهمات ماليـة من المملكة العربيـة السعودية. فقد أثار عدم نشر الجريـدة تقرير بشأن حـادثة جلد طبيب مصري كـان يعمل بـالسعودية وتقدم بشكوى بشأن اغتصاب ابنته الشكوك علـى نحو ملحوظ (انظر مكرم عبيـد ١٩٩٦، ١٢٢؛ ولمنـاقشة المعايير الصحفية انظر القسم ٥–٣–١–٤).

بـاختصـار، يبدو أن مصالح الأحزاب تتسق مـع مصالح صحفها، وهي تتـألف من خليـط من الأهداف تتعارض أحيانـاً مع بعضها البعضـ. فمن نـاحية، هنـاك الرسائل السياسيـة المتعلقـة بـالحاجـة إلى الديمقراطيـة وضمانـات حقوق الإنسـان والتغيير السياسي الخ. ومن نـاحية أخرى، هنـاك المصالح والاهتمـامات الشخصية مثل احتكار السلطة داخل الحزب والمصـالح المـالية إلى حد مـا. ومن المرجح أن الفجوة بين الاثنين ستـؤدي إلى تثبيط عزيمـة الداعين إلى الدمقرطـة من النظر إلى الأحـزاب وصحـافتها بوصفها منـابر سيـاسية يمكنهم الانطلاق منها.

٥-٢-٢-٥ اهتمامات الصحافة الخاصة التي ظهرت مؤخراً

قـرب منتصف التسعينيات، بدأ عدد متزايد من المطبوعـات الخـاصة في الظهور في سـوق الصحـف والمجلات المصري[٦٨]. وقد ظهرت بعض الصحـف الجديدة في أكشاك بيـع الصحـف بضع مرات ثم سرعان مـا طواهـا النسيان تمامـاً مثلمـا ظهرت سريعاً. بيد أن البعض الآخر منها مثل "العالم اليوم" (بدأت الطبعة المصرية منها في الظهور منـذ عام ١٩٩٦)، و"كـايـرو تـايمز" (تـأسست عـام ١٩٩٧) و"الميـدان" (تـأسست عـام ١٩٩٦) بقـي واستمر. ويمتلك رجال الأعمال معظم تلك الصحف، بينما يمتلك السـاسة

البعض الآخر منها. كذلك، أتاحت بعض الصحف مثل "الدستور" (تأسست عام ١٩٩٥) منافذ جديدة لبعض الصحفيين الذين لم يُسمَح لهم أحياناً بنشر مقالات انتقادية في الصحف التي يعملون بها.

وباستثناء القليل منها، أصبحت الصحف الخاصة مرتبطة بمصطلح "الصحافة الصفراء"، حيث برز انتقادان رئيسيان بالنسبة لأهداف تلك الصحف:

- أن معظم الصحف حاولت ببساطة أن تحقق أرباحاً وأن تزيد من شهرة مالكيها وترتقي بمكانتهم الاجتماعية أو بنفوذهم السياسي – بصرف النظر عن المعايير الصحفية.
- حاولت مطبوعات قليلة أن تقدم صحافة راقية أو معارضة سياسية جادة ضد المجموعات الاستراتيجية.

وعند سؤالهم عن نواياهم، يصر مالكو الصحف الصفراء عادة على أنهم يعملون للصالح العام، فعلى سبيل المثال يذكر محمود الشناوي، عضو مجلس الشورى ومالك جريدة الميدان الأسبوعية:

" صحيفتي لديها هدف وطني، فهي أول جريدة مستقلة في مصر... وهدفنا هو توفير معلومات صحيحة، وهي ليست مشروعاً استثمارياً (أستفيد أنا شخصياً منه). وفي الحقيقة، خسرت ٧ ملايين جنيه منذ تأسيسها، ولكنني استمررت في نشرها لأنها صحيفة مصرية ليس لها هدف خاص أو مصالح ضيقة" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ٢١).

بيد أن محتوى جريدة "الميدان"، علاوة على رأي محللي الصحافة الخاصة، يناقضان تلك الرؤية. فإلى جانب صورة لممثلة مصرية شبه عارية، يشير العنوان الرئيسي للجريدة في عدد ٩ فبراير ١٩٩٩ إلى "النص الفاضح" وهو العمل الأدبي الذي قرره أحد أساتذة الجامعة الأمريكية على طلابه. ويجد القراء داخل الجريدة مقتطفات تثير اللعاب. وتعرض صفحة أخرى صوراً فوتوغرافية لرئيس الوزراء وهو يقف إلى جانب محافظ الدقهلية ومالك الجريدة "بمناسبة العيد الوطني لمحافظة الدقهلية". وقد حدث ذلك على الرغم من أن التقرير الاستراتيجي العربي أقر بأن جريدة "الميدان" قد تحسنت بشكل ملحوظ (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٤٦). ويلخص التقرير نفسه المحتوى العام "للصحف الصفراء" دون تحديد أسمائها (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٥) كما يلي:

- **الدعارة وشبكات الدعارة:**

تعوِّل الصحف عادة على الشرطة أو وكلاء النيابة كمصادر للمعلومات. وفي بعض الأحيان، تستمر في ذكر القضية حتى وإن تمت تبرئة المتهم.

- **الجنس**

وتتضمن القصص نمطياً "ممثلات شهيرات" لا تُذكَر أسماؤهن أو "وزراء". وبعض هـذه الحكايـات (إن لم يكن معظمها) ملفقة وتخلط في بعض الأحيان بالسياسة مثل "الجنس في مقابل الأرض: خطة إسرائيلية لاحتلال سيناء".

- **طبقة رجال الأعمال وأصحاب المشاريع المصريين التي بزغت مؤخراً**

تتملق الصحف، في القالب نفسه، هذه الطبقة بشكل مباشر أو تستثيرها وتهاجمها. ويُعتقَد أن كلتـا الاستراتيجيتين تهدفـان إلى انتزاع تبرعـات أو إعلانات "من رجال الأعمال"[٦٩] . وفي نمط آخر، يتم تغطية أخبار رجال الأعمال بوصفهم ممثلي المجتمع الراقـي وأبطال القصص والحكايات – التي تصاحبها صور فوتوغرافية في كثير من الأحيان– تركز على الحفلات الخاصة التي يقيمونها.

- **الهجوم على الشخصيات العامة**

تفـرد بعض الصحـف مساحـات لشخصيات عامة وتهاجـم أداءهـا أو معتقداتها السياسيـة. وقد يستمر الهجوم في بعض الأحيان لعدة صفحات ويتضمن سباً وقذفاً، بل وقد يكون ملفقاً بالكامل في بعض الأحيان (مركز الأهرام، ١٩٩٩، ٣٤٧).

- **قصص الحب و"الجان"**

تؤكـد القصص للقراء أن الجان هو سبب مشاكلهم الزوجية أو العائلية أو غيرها أو أنه الحل.

- **الممثلون وغيرهم من الفنانين**

يتم تغطية الموضوعات التي تمس نجوماً مصريين من زاوية تتضمن فضيحة من نوع أو آخر.

- **الأقباط**

تعالـج المقـالات التـي تتحـدث عـن الأقبـاط موضوعهـا مـن منظـور "الوحـدة الوطنية"[٧٠].

لا نعـثر علـى هذه الموضوعـات بالتواتر نفسـه في جميع الصحـف ذات المصالح الخاصـة، فبعضها ركز (ومـازال يركز) أكثر على الجنس والدعارة والتشهير بالنجوم، بينما يركز البعض الآخر على الفضائح المحيطة برجال الأعمال والساسة. ومن ناحية

أخـرى، تميل تلـك الصحف إلى إهمــال القضايا الاجتماعية الأساسيــة (مركز الأهرام للدراسـات السياسيــة والاستراتيجيــة، ١٩٩٩، ٣٤٦ و٣٥٢) مثـل البطالــة والرعايــة الصحيــة والتعليم. بالإضافــة إلى ذلك، تتبنى الصحف عادة وجهات نظر متطرفة ولا تعـترف بأي منظـور مخالف فيما يتعلق بمشكلــة معينة. ومن الشائــع أيضاً محاولة إثــارة مخــاوف القــراء أو رغباتهم، أو أيــة مشاعر قوية أخرى مثل الشعـور الوطني أو القومـي. وتستخـدم الآمال والتوقعات بدلاً من الحقائق في كثـير من الأحيان لإقنا ع القارئ[٧١].

ويذكـر الباحثـون وغيرهم مـن المراقبين ثلاثة دوافــع رئيسية للأطـراف الفاعلة المرتبطــة بهذه الصحف: الدافــع الأول هو المكسب. فبالنسبة لجريـدة الأهرام العربي الأسبوعيــة القوميــة، تعتـبر الصحافــة المصريــة ببساطــة "صحافة رجــال الأعمال الساعيــة وراء المكسب والشهرة". ويقارن المسلماني (١٩٩٨، ٩) والبرعي (١٩٩٨، ٧) إدارة العديـد من الصحف المصرية الخاصــة "بالدكاكين الصغيرة" أو "العشوائيات". ففــي معظم الأحيان، يدير أصحاب المحال التجارية الصغيرة تجارتهم دون أن يكون لديهم أي تدريب خاص على تلك التجارة، ولكنهم يحاولون إيجاد طريقة لكسب بعض المــال. وكثيراً ما تُبنــى المنازل العشوائية دون تخطيط وتفتقـر في كثير من الأحيان إلى التجهيـزات الأساسيــة نظـراً للحاجــة الاقتصادية عادة. ويناسـب "طابع المحال التجاريــة" هــذا الصحـف الصغيرة الخاصــة التي تنشر أعـداداً قليلة ثـم تختفي مرة أخرى.

وكمــا هو الحال بالنسبة لأصحــاب المحال، يجد كثير مــن الصحفيين أنفسهم في بعض الأحيان في حاجة مالية ملحة، كما بيننا في القسم ٥-١. فخريجو الجامعات الذيـن يواجهون البطالة يدخلون مجال الصحافة علـى الرغم من افتقارهم للمهارات اللازمة لهذه المهنة تماماً. وبالنسبة لكثير منهم، يمثل العمل في جريدة خاصة وسيلة لكسب بعض المال الذي يحتاجون إليه بشدة، ومن ثم تكون جودة العديد من الصحف منخفضــة. ويطلـق المسلمــاني على التعــاون بـين الصحفيين غير المهـرة والنـاشرين "تحالف غير الأكفاء" (١٩٩٨، ٢).

وهنــاك عامل آخر ساهم في انتشار الصحافــة "الصفراء"، طبقاً لبعض البـاحثين، وهو الخلافات بين الساسة – على مستوى الوزراء في بعض الأحيان. وترجع النزاعات، طبقــاً للتقاريـر، في كثير من الأحيان إلى خلافات شخصية وليست سياسية. وقد وجد بعـض الساســة في سوق الصحافــة الخاصة المنتشرة بسرعة كبـيرة أدوات ملائمة

لمحاربــة منافسيهم، حيث تعتمد الصحف الخاصة على السلطات الحكومية في إصدار الترخيص الرسمي وتجنب الرقابة (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٥٠؛ البرعـي، ١٩٩٨، ٥). ويدعـي أحـد الباحثين أن تدخـل السياسيين أدى إلى تشوش الأخبـار والآراء وانتشـار الشائعـات والفساد في تجـارة الإعلانات ونمو التبعيـة السياسية في الصحف المستقلـة اسمياً (البرعي ١٩٩٨، ٦). وقد أثيرت شكوك قويـة حول صحيفة تخـدم مصالح المجموعات الاستراتيجيـة عندما هـاجم مصطفى بكـري رئيس تحرير جريدة "الأسبوع" الخاصة في نوفمـبر ١٩٩٨ المنظمة المصرية لحقـوق الإنسان لقبولهـا تمويلاً أجنبياً من "دولة معادية". وقبل ذلك، كانت المنظمة قـد أصدرت تقريـراً بشأن الوحشية التـي مارستها قوات الأمن علـى نطاق واسع ضد الأقبـاط في صعيد مصر أثنـاء التحقيق في جريمة قتل. وقد أوحـى مقال "الأسبوع" أن المنظمـة المصرية نشرت التقرير لأن دولة أجنبية (انجلترا) دفعت نظير ذلك. وبعد نشـر هذا المقال بفـترة قصيرة، ألقي القبض على حافظ أبـو سعدة أمين عام المنظمة لعدة أسباب من بينهـا "تلقي أموال من دولة أجنبية للإضرار بالمصالح القومية". وقد ذكـر أمين عام المنظمة المصرية فيما بعد أن "كثيراً من الكتاب الصحفيين أدركوا أن بكري يزايد على الدولة" (للاطلاع على القضية بأكملها انظر "كايرو تايمز"، ١٠-٢٣ ديسمبر ١٩٩٨، بالإضافة إلى لقاء شخصي مع بكري وأبو سعدة).

وإلى جانـب الحوافـز السياسيـة والماليـة، رأى الباحثـون أن لأصحـاب الصحف الخاصـة مصلحة قوية في "شراء" سمعة طيبة. ففي مقابل خلفية الميراث الاشتراكي والفقـر المستشري، كان لزاماً على طبقـة "الأغنياء الجدد" في مصـر أن تبرر دورها ووضعها الاجتماعي (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٤٩؛ المسلماني ١٩٩٨، ٥). وهذا لا يعني أن تلك الطبقة قادرة بالضرورة على القيام بذلك في الصحافـة القوميـة والحزبية التي يعارضـ صحفيوها بقوة تلـك الطبقة الجديدة في بعض الأحيان. ومن ثم، يحـاول رجال الأعمـال إما أن يؤثروا على الصحف أو أن ينشئـوا صحفهم الخاصة. ويذكر الباحثون الرشاوى غـير المباشرة في شكل "هدايا" مثـل الهواتـف الجوالـة أو الرحـلات المدفوعة علاوة علـى المقـالات الإعلانية لكسب تغطية مؤيدة لهم (الشوادفي ١٩٩٨، ١١؛ المسلمـاني ١٩٩٨، ٦).

وعلـى الرغم من جميـع تلك الاهتمامات التي تضر بأخلاقيـات المهنة الأساسية، ومـن ثـم بالديمقراطيـة، هنـاك أيضـاً مطبوعات قليلـة لا تندرج تحت هـذه الفئة من الصحـف النهمة التابعة سياسياً واقتصادياً. فمجلة "كايرو تايمز" التي كانت تصدر

كل أسبوعين من قبل ثم أصبحت أسبوعية منذ سبتمبر ١٩٩٩، ترقى إلى مستوى المعايير المعايير الصحفية ذات الجودة العالية، وتبرهن على أن الصحافة المستقلة الناقدة الباحثة عن الحقائق يمكن أن تكون موجودة في مصر. كذلك توفر تلك الصحيفة بصفة مستمرة منابر للنقاش حول موضوعات اجتماعية مهمة مثل نظام الرعاية الصحية والاهتمامات البيئية وحتى مشكلة الأقلية القبطية. كما أن جريدة "ميدل ايست تايمز" الأسبوعية الصادرة باللغة الإنجليزية وجريدة "العالم اليوم" الاقتصادية اليومية تحاولان أن تقدما صحافة تسعى نحو الحقيقة. بيد أن جريدة "ميدل ايست تايمز" يجب أن تحارب عدم الدقة المتكررة في تحقيقاتها الصحفية، كما أن جريدة "العالم اليوم" تبدو وكأنها تنأى بنفسها عن مضايقة الحكومة بالنقد الزائد عن الحد. وقد ذكر البعض ضمناً أيضاً أن "العالم اليوم" تخدم سمعة طبقة رجال الأعمال البازغة ليس إلا (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ٢١). وربما تمثل جريدة "الدستور" حالة خاصة، فتلك الجريدة الأسبوعية لديها قطعاً جوانب من نمط "الصحف الصفراء"، مثل الصور التي تثير اللعاب والصور الفوتوغرافية مجهولة الهوية والعناوين المثيرة للتساؤل مثل: "دلائل على مقتل الأميرة ديانا" (الدستور، ٣ سبتمبر ١٩٩٧، ١). ومن ناحية أخرى، تحمل الجريدة دائماً قصصاً تهاجم سياسات الحكومة وتعطي مساحة لكتاب بارزين من صفوف المعارضة مثل الشاعر اليساري أحمد فؤاد نجم وكذلك الكاتب ذي التوجهات الإسلامية محمد عبد القدوس. وقد أغلقت الحكومة جريدة "الدستور" في فبراير ١٩٩٨ بعد أن نشرت مقالاً عن ادعاءات بتهديد جماعة إسلامية متطرفة لرجال الأعمال الأقباط. ومن ثم، فقدت الصحافة الخاصة واحداً من الأصوات النقدية القليلة.

وفي الخلاصة، يجب الحكم على اهتمامات الصحافة الخاصة وأدائها بوصفها ضارة بعملية الدمقرطة. ففي غالبيتها، لا تبدو الصحافة مهتمة بالتدريب على سلوك ديمقراطي ومسئول، وهو أمر مطلوب، طبقاً لما ذكره "راندال" إذا كان على الصحافة أن تؤازر عملية الدمقرطة.

٥-٢-٢-٦ اهتمامات مجموعات حقوق الإنسان

لعل أكثر المؤسسات التزاما بتحسين الحقوق السياسية وحقوق الإنسان في مصر في التسعينيات هى المنظمات غير الحكومية، وعلى وجه الخصوص، منظمات حقوق الإنسان. وعلى حد كلمات روندبيك معلق الكايرو تايمز:

"لقـد أصبحـت المنظمات غير الحكومية على نحو مضطـرد وفي غياب مؤسسات معافــاة تعبر عـن التمثيل الشعبـي مثل الصحافة الحـرة حقا، أو الأحـزاب السياسية الفعالــة، أو نقابات العمال المستقلة، المقابل المهم لقوة الدولة الطاغية. وقد أصبحت هـذه المنظمات بالنسبة للمصريين الذين لا يريـدون شيئا سوى خدمة بلادهم القناة الحية الوحيدة للفعل" (كايرو تايمز، ٢٧ مايو- ٩ يونيو ١٩٩٣، ص٣).

في الواقــع، لقد ارتفع عدد المجموعات العاملة في هـذا المجال منذ إنشاء المنظمة المصريــة لحقــوق الإنسان في ١٩٨٥ وتأسيس مركز ابن خلـدون للدراسات الإنمائية في ١٩٨٨ إلى حــوالي ١٥ منظمــة بحلول نهاية العقد. ومــن بين هذه المنظمات مركز المساعـدة القانونية لحقــوق الإنسان (تأسـس في ١٩٩٤)، ومركز القاهــرة لدراسات حقوق الإنسان (تأسس في ١٩٩٣)، وجماعة تنمية الديمقراطية (تأسست في ١٩٩٦)، ومركز المعلومات والدراسات القانونية لحقوق الإنسان (تأسس في ١٩٩١)[٧٢]، وتتنوع العضويــة في هذه المنظمات مهنيا وسياسيا، رغم أنه يبدو أن معظم هذه المجموعات يسيطر عليها المحامون والأكاديميون من الناحية المهنية، والمعارضون من الناحية السياسية –فقد ضم مجلس إدارة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في دورة –١٩٩٥ ١٩٩٧، علــى سبيل المثــال، خمسة من المحامـين وأربعة من أساتـذة الجامعات، إلى جانـب سياسيـين مـن حزبي الوفـد والناصري[٧٣] . أمــا مركز المعلومــات والدراسات القانونيــة لحقوق الإنسان ومركز المساعـدة القانونية لحقوق الإنســان، فقد أسسهما محامـون، ومركـز ابن خلـدون أسسه عــالم الاجتماع المعـروف سعد الديـن إبراهيم، وجماعــة تنمية الديمقراطيــة كذلك أسسها محامون، ويبـدو أن الصحفيين أقل تمثيلا في مجالـس منظمات حقوق الإنسان. ففي مركز ابــن خلدون عل سبيل المثال، لا نجد صحفيا في مجلس الأمناء، وكان هناك صحفي واحد في مجلس المنظمة المصرية في دورة ١٩٩٥–١٩٩٧.

بيـد أن هذا لا يمنع الصحفيين من الانضمام "كأعضاء عاديين"، أو من الاستفادة مــن خدمات ومعلومات منظمات حقــوق الإنسان. وقد حدد سعيـد عبد الحافظ رئيس وحدة حرية التعبير في المنظمة المصرية عدد الصحفيين الأعضاء في المنظمة بحوالي مائتــي صحفــي وهو ما يمثل أقل من ١٠٪ من مجمل العضوية (مقابلة مع سعيد عبد الحافـظ). وهــذا يجعلنا نفترض أنه من بــين ما يقدر بأربعــة آلاف صحفي منظم في النقابــة في نهاية العقد التاســع من القرن العشرين، كانت هناك فئة محدودة فحسب، أو حوالي ٥٪، تنشط في منظمات حقوق الإنسان.

ويلاحـظ أن مؤتمـر المنظمـة المصرية لحقـوق الإنسان عامـا ١٩٩٨ و ١٩٩٩ قد حضرهمـا أقـل مـن مائتي مشـارك، مما يوحي بـأن الصلات بـين مجموعات حقوق الإنسان وغالبية الصحفيين ليست قوية ولا متواترة[٧٤].

وطبقـاً لتصريحات مجموعات حقوق الإنسان، فـإن اهتماماتها وأهدافها تنصب فـى الغالـب على مجال تحسـين الحقوق السياسيـة والإنسانية فى مصـر. حيث تذكر المنظمـة المصرية لحقوق الإنسان فى موقعهـا على الإنترنت (زار الباحث الموقع فى ٢٨ مارس، ٢٠٠٠) الأهداف التالية:

- "الاحـترام الكامـل لكافة حقوق الإنسـان والحريات الشخصية المعترف بها دوليا سواء كانت حقوقاً مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية.
- القضاء على ممارسة التعذيب.
- إصـلاح التشريعـات واللوائـح والممارسـات الإدارية المصريـة بحيث تصبح متفقة مع مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.
- تعزيز حكم القانون والاحترام الكامل للقضاء المستقل.
- المحاكمـة العادلـة لجميع المتهمـين وإلغاء المحاكم العسكريـة ومحاكم أمن الدولة للمدنيين.
- تعزيـز ونشـر قيم حقـوق الإنسان بين عامـة الجمهور على جميـع مستويات المجتمع.
- تعزيـز حقـوق المرأة كجزء لا يتجزأ من حقـوق الإنسان ورفع الوعى بالوضع الصعب للمرأة فى مصر.
- تقويـة التعـاون والتنسيق مع المنظمات المصريـة والعربية والدولية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان.

كما يمكننا أن نجد أهدافاً مماثلة للأهداف السابقة، على الرغم من احتمال اختلاف التركيز على الأبحاث، والتعليم وتعزيز الحقوق المختلفة، بين المنظمات الأخرى المعنية بالحقوق (انظر مواقع الشبكة الخاصة بجماعة تنمية الديمقراطية ومركز ابن خلدون، والعرض العـام لأنشطة مجموعات حقـوق الإنسان فى خليـل، ١٩٩٧). تشير أنشطة المجموعـات إلى أنهـا كانت عادةً جادة فـى التزامها بـأهدافهـا المعلنة، وهى حقيقة جعلتها تبدو أكثر التزاما بالدمقرطة عنها من الأحزاب السياسية أو نقابة الصحفيين. فعلـى سبيـل المثـال، لم تـبرز تقاريـر المنظمـة المصرية لحقـوق الإنسـان المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية الخاصة على مدار هذا العقد حالات انتهاك الحقوق مثل

التشريعات غير الديموقراطية، والتزوير فى نتائج الانتخابات والاعتقال غير القانونى، والتعذيب فى السجون، وانتهاكات حرية التعبير والاجتماع..إلخ بأسلوب تفصيلى للغاية فحسب، وإنما أيضاً الأعمال الوحشية التى ارتكبتها الجماعات الإسلامية (انظر على سبيل المثال المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بلا تاريخ). عادةً يكون ممثلو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان وجماعة تنمية الديمقراطية، ومنظمات أخرى على أتم الاستعداد للتحدث صراحة عن حالات انتهاك حقوق الإنسان إلى الباحثين الأجانب، بل وتوفير مطبوعات منظماتهم لهؤلاء الباحثين (لقاءات مع جاسر عبد الرازق، وسعيد عبد الحافظ، ونجاد البرعى، وسعد الدين إبراهيم). ولا تهدد هذه التقارير والتصريحات بأن تفقد الحكومة ماء وجهها سياسياً، بل تمثل فى الوقت نفسه خسارة لعائداتها التى تتلقاها فى صورة معونة تنمية، كما إنها تجعل المجموعات وناشطيها هدفاً مفضلاً لضغوط الحكومة. وكما ذكرنا فيما سبق، ففى شهر ديسمبر من عام (١٩٩٨) أُتهم حافظ أبو سعدة، أمين العام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وقتئذٍ بـ"تلقى أموال من بلد أجنبى للإضرار بالمصلحة القومية، ونشر الإشاعات التى تؤثر على مصالح البلد، وانتهاك القانون الذى ينص على عدم جواز جمع التبرعات بدون تصريح من السلطات المعنية" وتم احتجازه لمدة ستة أيام. ثم أفرج عنه بعد ضغط محلى ودولى شديد على الحكومة (كايرو تايمز، ديسمبر ١٠-٢٣، ٦، ١٩٩٨).

وعلى الرغم من الالتزام الشامل لمجموعات حقوق الإنسان بالدمقرطة وحقوق الإنسان، إلا أنها واجهت بعض النقد حول أهدافها وأنشطتها - ليس من جانب الحكومة وحدها، بل ومن الناشطين أنفسهم. وقد يكون أكثر هذه الانتقادات إثارة للجدل هو اتهام مجموعات حقوق الإنسان (ليس من جانب المسئولين الحكوميين وحدهم) بأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل الأجنبي، وهى بالتالى تدعم جدول الأعمال السياسى الخاص بالدول الأجنبية فى مصر - وليس جدول أعمال هذه المنظمات. وفى هذا الصدد، كان هناك نقد حول استغلال الدمقرطة من أجل زيادة الثروات الشخصية أو دعم المسار المهني الأكاديمى الخاص (انظر خليل، ١٩٩٧، ٦).

إن اشتراك الصحفيين ولو كان بسيطاً فى هذه المجموعات يؤكد مرة أخرى نتائج الأقسام السابقة من هذا الكتاب، أي أن هناك أقلية من الصحفيين المصريين الملتزمين التزاماً حقيقياً بالعمل للدفاع عن حقوق الإنسان والدمقرطة فى مصر، في حين لا ينطبق ذلك على الأغلبية.

٥-٢-٣ خاتمة

وصـف هـذا القسم فـى بدايته اهتمامـات الصحفيـين عموماً فيما يتعلـق بعملية الدمقرطـة ثـم اهتمامات المؤسسات التـى ينظم الصحفيون أنفسهـم من خلالها. وقد اتضح أنه يمكن تقسيم الصحفيين، فيما يتعلق بالدمقرطة، إلى أربع مجموعات تتداخل حدودها فى بعض الأوقات. ويبدو أن أكبر هذه المجموعات هى مجموعة الصحفيين غير الملتزمـين التزاماً نشطاً بالدمقرطة. فعلى الرغم من كثرة توصيات المؤتمرات العامة التى تطالب بالإصلاح فى الصحافة والنظام السياسي، فقد ظل عدد الصحفيين الذين يعملـون علـى تحقيق هذه المطالب قليلاً فـى التسعينيات. والأخطر مـن ذلك بالنسبة لتوقعـات دعم الصحفيـين للإصلاحات الديموقراطية، هـى مجموعة الصحفيين ممن يؤيـدون المجموعـات الاستراتيجيـة الذين على الرغـم من أقليتهـم، يمارسون هيمنة واسعـة النطـاق علـى المجموعة السابقة، وذلـك من خلال تولى المناصـب الهامة فى الصحافـة القوميـة وكذلك فى نقابـة الصحفيين. وعلى الرغم من اللغـة الطنانة التى يستخدمهـا هؤلاء الصحفيـون في المناداة بالمزيد من الحرية والديموقراطية، إلا أنهم لا يبدون أى علامة حقيقية لترك السيطرة على الصحافة القومية تفلت من بين أيديهم. بالإضافـة إلى أن العديد من الصحفيين من هاتين المجموعتين –وكذلك المجموعات الأخـرى– يسلمـون أنفسهم لتأييـد الشعور الدينى المحافظ، وهو مـا يؤدى إلى زيادة القيـود علـى حريـة التعبـير. ويمكن أن نجد هـذا النمـط الأخير بين بعضـ مناصرى الدمقرطـة، ممن أعلنوا عن أنفسهم، من أمثال صحفيي جريدة الوفد المعارضة. وليس هناك سوى أقلية يمكن اعتبارها من الإصلاحيين الديمقراطيين الملتزمين، كما ذكرنا وهـى أقليـة عليها أن تصارع عقبات هائلة فى عبارات أخرى، فإن الرغبة فى تحقيق الدمقرطـة بين الصحفيين المصريين "غـير كاملة"، حيث إن عددا كبيرا منهم إما غير مبال بتحقيق هذه الأهداف أو أنه يعارضها.

وتظهر صورة أخرى لـ"عدم اكتمال" هذه الرغبة إذا ما رصدنا اهتمامات المنظمات المختلفـة التى ينتظم فيهـا الصحفيون، فعلى الرغم مـن أن نقابة الصحفيين ملتزمة رسمياً بتحرير الصحافة ودمقرطة النظام السياسى فى مصر، إلا أنها فى الواقع تسعى إلى الوصـول إلى أمور أخرى مثل المصالح الماديـة للأعضاء كأولوية عظمى. كما أن كاهلهـا مثقل دائما بعدم اتحـاد مجلسها التنفيذى. قد يتمتع الصحفيون فى الصحف القوميـة بدرجات مختلفة من الحرية لانتقاد سياسـات المجموعات الاستراتيجية، إلا أنه ليس مسموح لهم أن يقوضوا النظام، فقد تخدم جرعة قليلة من النقد المحدود الذى نجده عادة فى الصحف القومية الشرعية المحلية والدولية للمجموعات الاستراتيجية

خـير خدمـة. أما فى حالـة القضايا الهامـة مثل أحـداث الشغب التـى تثيرها جريدة "الشعـب" أو الاستفتـاءات، نجـد أن الصحافة القومية توحـد صفوفها وتتحد خلف المجموعـات الاستراتيجيـة. ومـا لم يرد النظـام الحاكم تغيـير النظـام السياسى فلا يجب أن نتوقع وجود دفعات "توسع حدود الديمقراطية" من جانب الصحافة. ويظهر الاهتمـام النـاقص بـالدمقرطـة كذلك فـى الأحـزاب وجرائدها والصحافـة الخاصة. وتفتقـر مطالب الأحزاب لتحقيق الديموقراطيـة إلى المصداقية نظراً لسوء الممارسات الديموقراطيـة داخل الأحزاب وللتعاون الانتهازى مع المجموعات الاستراتيجية الذى يحدث من حين إلى آخر. وتفتقر صحافة الأحزاب على الرغم من الاتجاه القوي لانتقاد الحكومـة- إلى الحريـة الداخلية والإرادة لبناء مصداقية صحفيـة. ويبدو أنه لا يوجد مـن يلتزم التزاماً حقيقياً بـالقيـم الديموقراطية سوى عدة صحف خاصة ومجموعات حقـوق الإنسان، وقد يصل عدد الصحفيين المطالبين بـالإصلاح إلى ٢٠٠ فقط أو أقل. يتضـح من الصورة العامة أن الصحفيـين والمنظمات التى ينتظمون فيها غير مهتمة بـالمرة بعملية الديموقراطية، وبمعنى آخر، يبقى الاهتمام بـالدمقرطة نـاقصاً.

٥-٣ الصحفيون المعارضون: موارد قليلة ومعوقات كثيرة

أوضحت الأقسام والفصول السابقة بـالفعل أن موارد الصحفيين للإسهام فى عملية الدمقرطة -على الرغم من وجود منـافذ عديدة لممارسة النقد محدودة، وبـالتـالى فهى تجسـد أعبـاء أنصـار الديمقراطية بين الصحفيـين المصريين. وقد ذكرنـا في الفصل الثانـى العوائق التـاريخية والثقافيـة والبيئة الاقتصادية والعالميـة الملتبسة، بينما وصـف الفصـل الثـالث عـدم اهتمـام المجموعـات الاستراتيجية بـالدمقرطـة وموارد القـوة الهائلة التى تتمتع بهـا. بـالإضـافة إلى ذلك نـاقش هذا الفصل عدم رغبة مثقفي المعارضة فى أن يكونوا "قـاسين على النظام"، نتيجة للخوف من الجماعات الإسلامية المسلحـة. أمـا الفصل الرابع فقد حـاول إثبـات أن تقاليد الصحافـة المصرية عندما يتعلـق الأمـر بـالضغط لإحـداث تغيير سياسى هـى تقاليد غـامضة، فقـد ظهرت دائما الرغبة فى التغيير الديموقراطى، ولكن كذلك ظهرت الرغبة فى "عقد ترتيبات مريحة" مـع ذوى النفـوذ السياسـى. وقد أوضـح القسـم ٥-١ أن الصحفيين عمومـاً عـادة ما يكونوا فقراء ومتنوعين اجتماعياً، أما القسم ٥-٢ فقد أظهر أن عدم الاهتمـام بتحقيق الديموقراطيـة لا يقتصر على عدد هـائل من الصحفيـين وحدهم، ولكن يمتد أيضاً إلى أكبر مؤسسة صحافة، وهى الصحافة القومية. بـالإضافة إلى ذلك نـاقش القسم الأخير

نقــاط الضعــف والالتباس فى التزام النقابــة والأحزاب السياسيــة والصحف الناطقة بلسانهــا، والصحافــة الخاصــة بالنهوض بالديموقراطية. أما إذا نظرنــا إلى الجانب المشرق فسنجد أن القسم ٥-٢ قد أوضح أن أكثر المجموعات الملتزمة التزاماً حقيقياً بعملية الديموقراطية هى عادة مجموعات حقوق الإنسان.

أمــا هذا القســم فسينظر فى الموارد والأعباء التى تقع على كاهل جميع المنظمات، التــى تعد ملتزمة على الأقل التزاماً نسبيــاً بالدمقرطة. وعلى الرغم من أن الصحفيين المعارضــين يعملون مــع الصحافة القومية، فلن نذكرها كمنظمة فــى هذا الصدد. إذا فهذا الفصل يناقش موارد الصحافة الحزبية والصحافة الخاصة فى الصراع من أجل تحقيــق الديموقراطيــة (القسم ٥-٣-١)، وكذلك مــوارد نقابة الصحفيــين، والأحزاب السياسيــة، ومجموعات حقوق الإنسان (القســم ٥-٣-٢)، حيث تدعم هذه المنظمات، الصحفيين المعارضين وإن كان بعضها لا تدعمهم سوى فى أحايين محدودة. ويتناول القسم ٥-٣-٣ المعوقات والحريات التى تفرضها وتمنحها قوانين الصحافة المصرية وتطبيقاتهــا، وأخيراً يستخدم القســم ٥-٣-٤ معيار مدى توفر المصادر الذى وضعه شوبــرت وآخرون (1994) (Schubert et al) وكذلــك معايير دراسات الحالة التي أشرنا لها فى المقدمة لتقييم المادة المتاحة.

٥-٣-١ أعباء الصحافة الحزبية والصحافة الخاصة

من بين أكثر الموارد أهمية للصحفيين المعارضين للمساهمة فى عملية الديموقراطية هــى صحفهم، والصحافة المعارضــة والصحافة الخاصة. وكما أوضحنا فى الفصول السابقــة مــن هذا الكتاب، يمكــن للصحفى المعارض أن يستغل هــذه الصحف للتعبير عــن نطــاق واسع نسبيا من القضايــا والآراء، على الرغم من أن ذلــك يتم ضمن حدود معينــة. فهــم يكتبون مقالات حــول الفساد، وانتهــاكات حقوق الإنســان، وسوء إدارة الأمــوال العامة، ويسخــرون من المؤسسات التــى تسيطر عليها الدولــة مثل البرلمان، ويجادلــون لصالح الإصــلاح السياسي، ويطرحون البدائل للائتــلاف الحاكم. كما أن صحافــة المعارضة تبــدى رأيها فى الأحزاب السياسية فــى مصر. ويمكن للصحفيين المعروفــين والبــارزيــن، وكل من يملك أموالا أو صلات مع من يملك ما يكفي من المال ليديــر صحيفته الخاصة أن ينشر آراءه في المجتمع عن طريق الصحافة الخاصة. وقد هــاجمــت صحف معارضة مثــل جريدة "الشعب" الوزراء ونجت مــن العقاب، ولكن أى شئ تعتبره النخبة الحاكمة خطراً يهدد قبضتها على السلطة يعد محظوراً ويتم إيقافه

فوراً. وعلى نفس القدر، قد يُقابل الاستهزاء بالمسئولين الكبار أو التشهير بهم بمقاومة عنيفة من قبل هؤلاء المسئولين، وإن كان بدرجة أقل فيما يعتقد البعض.

وكما أوضحنا فى الفصول السابقة، فلا بد من فحص مدى تأثير صحف الأحزاب والصحافة الخاصة على الجمهور العام بجدية. هذا على الرغم من الهامش الواسع من الحرية الصحفية التى تتمتع بها هذه الصحف. ويناقش هذا القسم ويحاول إثبات أن المورد الذى نطلق عليه "الصحيفة" ليست إلا مورداً ضعيفاً. وتتمثل القيود بشكل خاص فى الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لمصر، وفي منافسة الصحافة القومية، والضعف المالى للصحافة الحزبية والصحافة الخاصة وللصحفيين الذين يعملون فيها، وعدم وجود المعايير الصحفية، وعدم استجابة الصحافة للجمهور، وعدم المصداقية، ومشكلات الحصول على المعلومة، وعدم وجود وظيفة للصحافة في تحديد أولويات العمل بين العامة أو ذوى النفوذ. وحيث إن القسم ٥–١ قد وصف غياب الاتحاد بين الصحفيين، لن يتعرض الكتاب إلى توضيح هذه الفكرة مرة أخرى.

٥-٣-١-١ الفقر والأمية وهيمنة التليفزيون

تكلف الصحيفة المعارضة فى التسعينيات ما يساوى من أربعة إلى ستة أضعاف رغيف من العيش (المدعم)، أو ثمن ساندويتش أو ساندوتشين فول وهو غذاء رئيسي، فإشباع المعدة الخاوية بالنسبة للعديد من المصريين (انظر القسم ٢–٣ للمزيد من التفاصيل حول معدلات الفقر) يعد أولوية. لذا فقد ظل فقر القراء المحتملين تماماً كما كان طوال معظم تاريخ الصحافة فى مصر، عقبة بالنسبة للصحفيين المعارضين فى الوصول إلى الجمهور. وقد خلق انتشار الأمية التي ما تزال تصل إلى ما يقرب من ٤٠٪ في نهاية التسعينيات عقبة أخرى. وعلى الرغم من أن الأمي قد يطلب من صديقه المتعلم أن يقرأ له الجريدة، إلا الكثير منهم يفضل اللجوء إلى الخيار الآخر وهو مشاهدة التليفزيون أو الاستماع إلى الراديو.

أوضح استطلاع للرأى أجري على ١,٥٠٠ شخص (فرجانى ١٩٩٥)[٧٥] أن التليفزيون هو الوسيط المفضل لمعظم المصريين، على الرغم من ارتفاع تكلفة أجهزة التليفزيون[٧٦]. وكانت نسبة من استخدموا أى وسيلة من وسائل الإعلام الجماهيرية أربعة أخماس من إجمالي من جرى عليهم الاستطلاع، ٨٥٪ منهم شاهدوا التليفزيون فى الأسبوع الذى سبق هذا الاستطلاع[٧٧]. واستمع ٤١٪ إلى الراديو، بينما قرأ ٣٣٪ فقط إحدى إصدارات الصحافة القومية. ولم يقرأ صحافة المعارضة سوى ١٦٪. وفى

دراسة أخرى أجرتها آمال كمال فى عام ١٩٩٢ على ١٠٠٠ شخص فى القاهرة الكبرى، ذكر ٩٧٪ ممن شملتهم الدراسة أنهم قد شاهدوا التليفزيون، بينما ذكر ٣٪ فقط أنهم لم يشاهدوه (١٩٩٨، ٨١)[٧٨]. وقد وجدت آمال كمال وعبد السلام نوير (١٩٩٧، ٢٩)، اللذان يبدو أنهما اعتمدا على آمال كمال نفسها التى أجريت عام ١٩٩٢، أنه بعد استثناء ٢٠,٢٪ من غير المتعلمين من العينة، يتبقى ٨٦٪ من العدد الباقى يقرأون الصحف، ولا يقرأها سوى ١٤٪. وبالتالى تعطى نتائج دراسة سنة ١٩٩٢ دليلاً على أن التليفزيون هو وسيلة الإعلام المفضلة، على الرغم من أنها تشير إلى ارتفاع نسبة قراء الصحف. وقد أكد فكرة هيمنة التليفزيون كذلك العينة التى شملتها دراسة فرجانى ممن سئلوا عن إدراكهم "لأكثر" وسائل الإعلام "أهمية"، حيث اعتبر ٥٨٪ منهم التليفزيون هو الأكثر أهمية، واعتبر ٢٣٪ الراديو، و١٤٪ الصحافة القومية و٥٪ صحافة المعارضة (١٩٩٥، ١١)[٧٩].

وتشير النتائج إلى "هيمنة التليفزيون القوية" (فرجانى، ١٩٩٥، ١٠)، لأنه كما ذكرنا سابقاً، تسيطر المجموعات الاستراتيجية على التليفزيون عن قرب وتستخدمه لأغراض التعبئة أكثر من الصحف القومية، ولهذا تحتكر المجموعات الاستراتيجية استخدام هذه الوسيلة الهامة وتحتكر معها هيمنته القوية بالنسبة للسيطرة على وسائل الإعلام. ويتضح وصول هذه السيطرة إلى نطاق أوسع بكثير إذا ما وضعنا فى الاعتبار الخلل الموجود فى الموارد بين الصحافة القومية وبقية الصحف.

٥-٣-١-٢ توزيع الصحف وإقبال القراء عليها

على الرغم من صعوبة الحصول على معدلات موثوق بها لمعدلات رواج الصحف فى مصر[٨٠]، إلا أنه من الواضح أن الصحف القومية لديها تأثير كبير لا يتناسب مع عددها على سوق الصحف والمجلات وأن وزن الصحف المعارضة والخاصة مازال ضئيلاً. وينطبق هذا القول على الصحف اليومية على وجه الخصوص حيث تهيمن صحيفتا الأهرام والأخبار على السوق بمعدل توزيع يبلغ لكليهما معاً ١,٦ مليون فى أيام الأسبوع العادية و٢ مليون فى نهايته (الأمم المتحدة، ١٩٩٥، ٩٠). وطبقاً لبيانات دليل وسائل الإعلام العالمية ١٩٩٥، توزع الصحف القومية السبعة ما يزيد على ١٥ ضعفاً من عدد النسخ أكثر من الصحف الحزبية والصحف اليومية الخاصة مجتمعة[٨١].

الجدول ٥-٣-١: توزيع الصحف اليومية المصرية طبقاً لإحصائيات دليل وسائل الإعلام العالمية

	الصحف القومية	صحف الأحزاب	الصحف الخاصة
عدد الصحف	٨	٢	١
التوزيع	٣,٠٠٠,٠٠٠×	٢٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠

المصادر: الأمم المتحدة ١٩٩٥، ٩٠ – ٩٩ و١٩٩٤، SIS (لعدد من الصحف)
× تم تعديل هذا الرقم طبقاً لتقديرى الخاص.

ولا يهم سواء كانت البيانات دقيقة أم لا، فالأهم هو أن نلاحظ وجود خلل بين الصحف القومية والصحف الأخرى، وهو ما الذى تشير إليه المصادر الأخرى أيضاً مثل الكتاب الإحصائى السنوى لليونسكو (١٩٩٨) أو تقديرات المهنيين العاملين فى مجال الإعلام فى مصر.

ويبدو أن هناك خللاً مشابهاً فيما يتعلق بالإصدارات الأسبوعية والشهرية، بالرغم من أن إحصائيات توزيعها أكثر غموضاً. ومع ذلك توزع ثلاث صحف معارضة أسبوعية، وهى الشعب (وهى صحيفة تصدر مرتين في الأسبوع)، والأهالى والعربى[٨٢]، بالكاد ٣٠٠,٠٠٠ نسخة ولا يمكنها أن تنافس الطبعات القوية للأهرام والأخبار (يطلق عليها أخبار اليوم) نهاية الأسبوع التى يقرأها ٢ مليون قارئ. بالإضافة إلى ذلك تطبع دور الصحف القومية عدداً من المجلات مثل المصور، وروز اليوسف، وأكتوبر، وآخر ساعة، وصباح الخير، والأهرام الاقتصادى، والأهرام العربى، التى تستخدم صوراً ملونة ويمكنها الاعتماد على مراسليها بالخارج. ولا توجد مجلات على مستوى المقارنة فى صحافة المعارضة. وقد بلغ عدد الإصدارات الأسبوعية والشهرية والإصدارات الأخرى التى تصدرها دور الصحف القومية فى عام ١٩٩٤ أكثر من ضعف إصدارات الأحزاب السياسية، كما يوضح الجدول أدناه.

جدول ٥-٣-٢: عدد الإصدارات الصادرة عن الأحزاب وإصدارات الصحافة القومية فى مصر فى عام (١٩٩٤) طبقاً للهيئة العامة للاستعلامات

	اليومية	الأسبوعية أو التى تصدر نصف أسبوعية	الشهرية والأخرى	الإجمالى
الصحافة القومية	٨	٢٧	١١	٤٦
الصحافة الحزبية	٢	١٥	٥	٢٢
الإجمالى	١٠	٤٢	١٦	٦٨

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٤، ٧٩ – ٩٠.

يعطى تقدير الصحفى صلاح الدين حافظ أفضل تلخيص لهذا الوضع حيث ذكر أن الصحافة القومية تسيطر على ٦٥٪ من توزيع الصحف ونشرها فى مصر (١٩٩٧، ٢٤٤).

كما تقدم استطلاعات القراء صورة مشابهة حول التأثير القوى للصحافة القومية، وقد ذكرنا فيما تقدم عينة فرجانى التى أوضحت أن ٣٣٪ من العينة يقرأون الصحف القومية، و١٦٪ فقط يقرأون الصحف الحزبية. أما نتائج دراسة آمال كمال ونوير فقد كانت أكثر تباعداً عن عينة فرجانى، حيث بلغت نسبة من لا يقرأون سوى الصحف القومية بوصفها الصحف المفضلة لديهم ٦٠٪ من إجمالى عدد ٧٦٦ شخصاً، بينما بلغت نسبة من لا يقرأون سوى الصحافة الحزبية (١٪) فقط. كما أن الأغلبية العظمى للقراء المنتظمين للصحف الحزبية تقرأ الصحف القومية أيضا[٨٣].

الجدول ٥-٣-٣ نوع الصحيفة التى تقرأها عينة الدراسة

نوع الصحيفة	العدد	النسبة المئوية
قومية فقط	٤٦٤	٦٠,٦
حزبية فقط	٧	٠,٩
كلاهما	١٨٨	٢٤,٥
ولا واحدة منهما	١٠٧	١٤,٠
الإجمالى	٧٦٦	١٠٠

المصدر: كمال ونوير (١٩٩٧، ٣٠) وحساباتى الخاصة

وتؤكد دراسة أخرى أجرتها آمال كمال طه حول تفضيل الصحف هيمنة الأهرام والأخبار. فى الفترة ما بين يونيو وسبتمبر من عام ١٩٩٥ سألت الباحثة ٣٦٥ شاباً متعلماً تراوحت أعمارهم من ١٨ و٣٠ سنة حول الصحف التى يفضلون قراءتها[٨٤]. وكما يوضح الجدول التالى (٥-٣-٤) فالصحف القومية، التي تتصدرها الأهرام والأخبار، أكثر شعبية بكثير من صحف المعارضة طبقاً لعينة الدراسة.

الجدول ٥-٣-٤ شـــعبية الصحف المختلفة طبقاً لعينة الدراسة وعدد مرات قراءتها (الإجابات موضحة بالنسبة المئوية، وإجمالى عدد أفراد العينة ٣٦٥)

الصحيفة	بانتظام	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
الأهرام	٤٠,٥	٤٦,٠	٩,٥	٤,٠
الأخبار	٣٨,٣	٥٠,٠	٨,١	٤,٦
الجمهورية	٣,٢	٢٦,٣	٤٣,١	٢٧,٥
الوفد×	٨,٤	٢٩,٢	٢٠,٥	٤١,٩
الشعب×	٢,٩	١١,٨	١٤,٨	٧٠,٥
الأهالي×	٠,٩	٢,٠	١٠,١	٨٧,٠
مايو×	٠	١,٧	٦,٦	٩١,٦
العربي×	١,٢	٤,٣	٩,٨	٨٤,٧
المساء	٢,٦	٢٢,٣	٢٢,٣	٥٢,٩
الأحرار×	١,٤	٦,١	١٠,٧	٨١,٨
الأهرام المسائي	٣,٥	١٩,٧	٢٠,٢	٥٦,٦
أخرى	١,٢	٢,٦	٢,٩	٩٣,٤

المصدر: آمال كمال طه (١٩٩٧، ٣١٧)

× صحف الأحزاب. ومايو هي جريدة الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم ، وتنتمى الصحف الأخرى إلى الصحافة شبه الرسمية.

أوضحت دراسات أخرى نتائج مماثلة حول عدد مرات قراءة الصحف القومية مقارنة بالصحف الحزبية وتفضيل كل صحيفة على حدة[٨٥].

وإذا ما وضعنا تأثير التليفزيون التابع للدولة فى أذهاننا، فربما تتأكد الخلاصة التى توصل إليها فرجانى بأن "هذه النتائج تشير إلى السيطرة شبه التامة لوسائل الإعلام الرسمية على عقول المصريين." (١٩٩٥، ١٠). ولا يطلع على آراء المجموعات المعارضة فى صحف المعارضة سوى أقلية من المصريين، ولا يعتمد أحد على الإطلاق تقريباً على هذه الوسائل كوسائل معلومات بدون الاعتماد على وسائل أخرى. ويفترض أن الغالبية العظمى من السكان يتعرضون إلى ما يسميه فرجانى "الرؤية الرسمية للعالم" (١٩٩٥، ١٠) التي تقدمها الإذاعة ودور الصحافة، سواء منفردة، أو مع رؤية الصحافة المعارضة والصحافة الخاصة للعالم بالنسبة للأقلية. "وبالتالى يمكننا القول إن وسائل الإعلام الرسمية تمثل أكثر وسائل الإعلام أهمية بالنسبة إلى معظم المصريين" (فرجانى ١٩٩٥، ١١).

ولم تتغير هذه الصورة لهيمنة وسائل الإعلام القومية مع ظهور الصحافة الخاصة، ولم تذكر معظم الأبحاث الصحافة الخاصة لأن هذه الظاهرة لم تنمو نمواً

قويـاً حتـى النصف الثانى من هـذا العقد[٨٦]. وفى هذه الفترة ظهـرت مجلات الحاسب الآلى، والمجـلات الاجتماعية، ومجالات الصحة، والمرأة وعـدد آخر من الصحف ذات الاهتمامات العامة الجديدة فى أكشاك ومنافذ بيع الجرائد فى القاهرة. وقدر الباحثون عدد الإصدارات الجديدة التى تأسست فى هذا الوقت بحوالى ٣٠٠ إصدار جديد فى ذلك الوقـت (إبراهيم ١٩٩٦، ١٧٣). غير أن الاختلاف لم يقتصر على الموضوعات وحدها فقـد اختلـف رواج ونوعية هذه الصحـف الجديدة اختلافاً شاسعـاً. وتظهر العديد من "الإصدارات" مرة واحدة فقط وهى لا تزيد على أن تكون مطويات إعلانية، ويبدو أن معظمها يحظى بنسبة رواج ضئيلة للغاية، وفى أغلب الحالات لا تعمل هذه الإصدارات بطاقـم عمل دائم، لكنها تعتمد على الصحفيين بالقطعة، حتى قيل إنها تنسخ مقالات مـن صحف أخـرى. ولم يحقق الاستدامة من بين هذه الإصدارات التى تطورت وخفتت سريعـاً سوى القليل، ولا يمكن اعتبارها مناصـرة للديموقراطية باستثناء القليل جداً منهـا (انظـر فون كورف، ١٩٩٩). ومـن وجهة نظر العديد مـن الصحفيين والباحثين فـى مجـال الإعلام المحلى، فـإن أكثر الصحف تأثـيراً واستقلالاً وبالتـالى معارضة هـى الدستور الأسبوعيـة (انظر جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩). وبعد ما يقرب من عامـين من المشادات والمصادمات مع السلطات الحكوميـة التى منعت الصحيفة من الظهـور لعـدة مرات، أغلقـت السلطات الدستـور نهائياً فى فبرايـر ١٩٩٨. وباستثناء بعضـ الإصـدارات الصـادرة باللغـة الإنجليزية مثل كايـرو تايمز، وإيجيـب توداى، وميـدل إيسـت تايمز، وربما العـالم اليوم اليوميـة الاقتصادية التي تصـدر بالعربية، فقـد ظلت إصـدارات الاهتمامـات العامة فى الصحافـة الخاصة إما غـير ذات أهمية أو أنهـا اكتسبـت سمعة إثارة المشاعر العامة التى ذكرناهـا سابقاً، وبالتالى لا يمكن اعتبارهـا مؤيدا جـادا للدمقرطة. وتخـدم الصحافة الناطقـة بالإنجليزية فى الغالب الجاليـات المغتربة بالقاهرة والصفوة المصرية ممن يتحدثـون اللغة الانجليزية. أما العالم اليوم فهى مشروع أقامه بعض كبار رجال الأعمال المصريين من أمثال أحمد بهجـت، وشفيق جـبر وأحمد عز (انظر الأهـرام العربى، ١٩ يونيـو، ١٩٩٩، ٢١)، ممن لديهـم فى الغالب علاقات وثيقة بالقـادة الرئيسيين للمجموعات الاستراتيجية. تركز العـالم اليـوم كصحيفة رجال أعمال علـى القضايا الاقتصادية وتنـأى عادة بنفسها عـن الموضوعات المثـيرة للجدل مثل الدمقرطة وحقوق الإنسـان والحقوق السياسية. لذا فإن نمو الصحافة الخاصة يستحق الاهتمام كظاهرة فى الإعلام المصرى، إلا أنها فـى مرحلتها الحالية لا تعد عموماً نصيرا محتمـلا للدمقرطة، ومن بعض أسباب ذلك الشروط القانونية التى تسرى على الصحافة، وهى موضوع يتناوله القسم ٥-٣-٣.

٥-٣-١-٣ الضعف المادى لصحافة الأحزاب

تعانى صحافة الأحزاب كمؤسسة مثلها فى ذلك مثل العديد من صحفيى المعارضة المستقلين (انظر القسم ٥-١-١) من قلة الأموال. وهذا الضعف المالى يؤدى إلى الاعتماد الشديد على المجموعات الاستراتيجية، مما يحد بصورة ملحوظة من قدرة هذه المؤسسة على الدخول فى صراعات.

وليس من السهل أن نتصور الوضع الدقيق للمحنة المالية للصحف الحزبية، لكن معظم المؤشرات، مثل مكاتبها، وموقعها، تشير إلى عدم كفاية مواردها المالية. ومقارنة بدور الصحف القومية، خاصة الأهرام، تكون مبانى أحزاب المعارضة متواضعة عادةً فى أفضل أحوالها، وقد يكون أجمل المبانى التى تملكها صحيفة حزبية هى فيللا الوفد القديمة فى حى الدقى وهو حى معظم قاطنيه من الطبقة فوق المتوسطة، إلا أن حتى هذا المبنى يحتاج إلى دهان، وأثاث جديد وصيانة شاملة. تستخدم صحيفة الوفد الدور العلوى من المبنى، أما الحزب فيستخدم الدور السفلى منه. وغالباً ما يشترك ثلاثة صحفيين فى مكتب واحد ويكتبون مقالاتهم بأقلامهم[٨٧]. وتعمل صحف المعارضة الأخرى مثل الأهالى فى مبانٍ قديمة بوسط القاهرة، تزدحم بالمكاتب والناس وتفتقر تماماً إلى الديكور الداخلى. أما مبنى صحيفة الشعب المعارضة فهو يقع فى مبنى خرساني بسيط ينقصه التشطيب والمصاعد فى منطقة السيدة زينب وهى منطقة يسكنها أبناء الطبقة دون المتوسطة، وذلك مقارنة ببرجى الأهرام متعددى الطوابق فى وسط البلد بالقاهرة[٨٨]. ومكاتب البرجين مزودة بتكييف الهواء، وجدرانهما مكسوة بالرخام ومزودة بمصاعد سريعة؛ أما مبانى دور الصحف القومية الأخرى مثل دار روز اليوسف ودار التحرير أو دار الشعب فيبدو أنها فى حالة مماثلة من الإهمال الذى تعانى منه الصحف الحزبية، ولكنها عادة أكبر كثيراً.

وتؤكد تصريحات الصحفيين بالصحافة المعارضة الضعف المادى الواضح من المظهر الخارجى لدور صحف المعارضة. فعندما سألت الأهرام العربى عباس الطرابيلى، رئيس تحرير الوفد عن "المشكلات المادية للصحفيين العاملين بالوفد" أجاب:

"أصبحت الصحافة اليومية مهنة تتطلب آلات ورأس مال، والدليل على هذا هو أن دور الصحف الكبرى تتحرك بالمليارات، ولا يمكن لصحف المعارضة بالفرصة المتاحة أمامها أن تنافسها، الفجوة واسعة فهناك صحفيون لديهم كل شئ وآخرون يعيشون بالكاد." (الأهرام العربى ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ٢٠).

ويذكر عصام عبد الحميد، الصحفى بالأهرام العربى، فى إشارة إلى صحيفته

"يوجد نقص هائل فى تدفقات الأموال إلى الصحيفة." (١٩٩٨، ٣).

ويؤكد حسين عبد الرازق، رئيس التحرير السابق للأهالى، قلة "الفرص المالية" لصحف المعارضة (انظر الأهرام العربى، ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ١٩).

لقد أدى العجز المالى لصحف المعارضة إلى اعتمادها الشديد نسبيا على المجموعات الاستراتيجية، حيث يضخ مجلس الشورى عادة أموالا لجميع صحف المعارضة عدا الوفد، التى ترفض أن تقبل أية أموال من المجلس. ولكن هناك شائعات بأن الوفد وكذلك بعض الصحف الأخرى مثل الشعب تعتمد اعتماداً غير قانوني على أموال الدول المانحة من دول الخليج. ولم يكن ممكنا تحديد الدعم الذى يقدمه المجلس الأعلى للصحافة بدقة، ولكن يبدو أنه كبير، فقد ذكر رئيس مجلس الشورى فى خطبة ألقاها عام ١٩٩١ أن الدولة دفعت خمسة ملايين دولار أمريكى إلى جميع دور الصحافة، بما فيها الصحف القومية (نقابة الصحفيين ١٩٩١، ٣٨). وقد بدا الكثير من القلق فى المؤتمر العام الثانى والثالث حول "الديون المتراكمة لدور الصحافة" (انظر على سبيل المثال نقابة الصحفيين، ١٩٩٥، ٥٨). ونتيجة لذلك، على حد تعبير رئيس تحرير الوفد، عباس الطرابيلى، فإن من "يمد يده للمساعدة يقبل أحياناً الطلبات، والأوامر" (انظر الأهرام العربى ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ٢٠).

ويعتبر مجدى حلمى، الصحفى بالوفد، أيضاً أن أموال مجلس الشورى والإعلانات هى مصادر التمويل الأساسية ولا ينظر إلى مبيعات الصحف كأحد مصادر الدخل الهامة (١٩٩٨، ٤). وتزيد الإعلانات أيضاً من التبعية على المجموعات الاستراتيجية. إذ يرى مجدى حلمى على سبيل المثال (دون ذكر مصدر) أنه فى الفترة ما بين ١٩٨٤ و١٩٩٢ كانت ٧٠٪ من إجمالى الإعلانات من القطاع العام (على الرغم من أنه ليس من الواضح ما إذا كان يشير إلى الوفد، أم الصحافة المعارضة عموماً، أم جميع الصحف المصرية كصحف تتلقى هذه الإعلانات) وأن الحكومة:

"قد استخدمت سلاح الإعلانات (أيضاً) منذ ١٩٩٢ حتى الآن، وهى تمارس ضغطاً على الشركات الخاصة لوقف الإعلانات عن صحف المعارضة مثل الشعب التى طلبت من قرائها التبرع للصحيفة، واستخدمت الدولة هذا السلاح عند بداية الصراع حول قانون اغتيال الصحافة (قانون ٩٣) مع الوفد. فعاقبت الشركات التى نشرت إعلاناتها فى الوفد بوقف مشروعات هذه الشركات، وإثارة النزاعات معها، وفرض الغرامات عليها وكتابة مقالات ضدها." (حلمى ١٩٩٨، ٥).

ويؤكد آخرون مثل عبد الحميد هذه التصريحات، ويؤكد أن نقص دخل الإعلانات

غـير المتوقــع عـادة يؤدى إلى المزيد من الاعتمـاد علــى أموال مجلس الشورى (١٩٩٨، ٣). كتب قطب العربى، الصحفى بـالشعب قـائلاً:

"يخضــع توزيــع إعلانـات الحكومـة ... (والقطـاع العـام) فــى الصحـافـة إلى معـايير سياسيــة تحددهــا درجــة الرضـا عن هــذه الصحيفة وعــدم الرضـا عن تلــك" (العربى ١٩٩٨، ٣ و٤).

كمــا حــال نقص الأمــوال داخل صحــف المعـارضة، وكذلــك المشـكلات القـانونية دون امتــلاك هــذه الصحف دور طبـاعة خـاصة بهـا، ونتيجــة لذلك تقوم معظم صحف المعارضــة بطبع صحفهـا فــى دور طبـاعة الصحف القومية. ويصف الطرابيلى، رئيس تحرير الوفد هذه الصعوبـات قـائلاً:

"لا تجـد دور طبـاعــة أخــرى تملكهــا صحف أخرى غــير الصحــف القومية... وقد حـاولنــا منــذ ١٩٨٤ تـأسيس دار طبـاعة، لكننـا لم نستطع. فقد حـاولنـا شراء دار طبـاعة قديمة، ولكننـا فشلنـا فى ذلك أيضـاً لأن ملاك هذا الدار عرفوا السر فطلبوا مبـالـغ فلكية" (الأهرام العربى، ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ٢٠).

كمــا تتحكـم شـركـات تملكهــا دور الصحـافــة القوميــة كذلــك فى توزيــع صحف المعارضــة، مثلمـا تتحكم فى عملية طبعهـا، ويعلق عبد الرازق، رئيس التحرير السابق للأهـالى، على ذلك قـائلاً:

"تمــر صحــف المعـارضة عـامــة، ومن بينهــا الأهــالى، خـاصة بـأزمــات حقيقية خـاصــة بهـا وحدهـا، حيث إنهـا لا تملك الوسائــل الكافية للطبع أو التوزيع إلخ. ونوزع مــن خلال شركـات أخرى (ليست شركـاتنــا) حيث إنه من المستحيل للصحيفة أن تملك شركــة توزيــع خـاصة تتطلب قــدرة مـالية كبــيرة." (انظر الأهرام العربــى، ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ١٩).

وفــى الغالــب تتسم الصحف القوميــة لصحف المعارضة الضعيفــة مـاليـاً تستخدم مطابعهــا دون أن تطلــب منهـا الدفع مبـاشـرة، لذا تميل الديــون إلى التراكم. ويبدو أن المجموعات الاستراتيجية تقوم من حين إلى آخر عند الحـاجة بتذكير صحف المعارضة بديونهـا واستعراض عضلاتهـا[٨٩]. وللقصور المـادى للصحـافة الحزبية عواقب أكبر على قدرة هذه الصحف على الدخول فى صراعات.

٥-٣-١-٤ افتقار الصحافة الخاصة والحزبية للمهارات والمعايير والأخلاقيات

حاولت مقدمة هذا الكتاب أن تثبت أن الإعلام يضع فى مراحل التحول معايير صحفية أفضل إذا ما أراد أن يكون له تأثير إيجابى على الدمقرطة. وكما يرى راندال Randall، فإذا كانت الحرية تعنى عدم المسئولية (مثل المقالات التي تتلاعب بالعواطف والمبنية على دلائل غير كافية) لتحقيق الأهداف الشخصية (مثل الشهرة والمال)، فقد يندفع الشعب للاستهزاء بالإصلاح السياسى وعدم المبالاة به. كما يمكن للتعدى على معايير وأخلاقيات الصحافة أن يوفر الحجة للمجموعات الاستراتيجية إلى المزيد من إعاقة تحرير الصحافة، كما أشارت على سبيل المثال جماعة تنمية الديمقراطية (١٩٩٩، ٨). وبالفعل فقد يرحب بعض ضحايا الصحافة الصفراء مثل الممثلين وبعض رجال الأعمال بالعقوبات القانونية الصارمة كرادع، نظرا لبطء أنظمة المحاكم المصرية، وانتشار التشهير والممارسات غير الأخلاقية الأخرى فى العديد من الصحف على الرغم من تعاطفهم فى الأساس مع الإصلاح السياسى[٩٠].

وقد أشرنا إلى بعض تفاصيل الممارسات غير الأخلاقية التى ترتكبها الصحف فيما سبق، ولكن فى خريف عام ١٩٩٨، أنهى المجلس الأعلى للصحافة ما يفترض أنه تقرير علمي حول أداء الصحافة المصرية ككل بين مارس وسبتمبر من عام ١٩٩٨. ويذكر التقرير (الجدول ٥–٣–٥) حالات تجاوز معايير وأخلاقيات الصحافة بالنسبة للصحف الخاصة والحزبية والقومية فى مجالات مثل "عدم احترام ذوق العامة"، أو"التعدى على المعايير فى كتابة تقارير عن الجرائم"، أو "نشر أخبار ملفقة".

الجدول ٥-٣-٥ نتائج تقرير المجلس الأعلى للصحافة حول انتهاكات معايير مهنة الصحافة فى الصحافة المصرية من مارس حتى سبتمبر ١٩٩٨

	الصحافة الخاصة (١)	الصحافة الحزبية (٢)	الصحافة الصادرة بلغة أجنبية (٣)	٥ صحف يومية قومية	١٦ صحيفة أسبوعية قومية	إجمالى النتائج	
						العدد	النسبة المئوية
عدم توثيق المعلومات	٨٩٢	٦٢٧	–	٢٢	٦	١,٥٤٨	٧١,٧
عدم وجود محتوى إعلانى منفصل	٧	٥٢	١٥١	٥	١١	٢٢٦	١٠,٥
انتهاك الأخلاق المهنية فى تغطية الحوادث	٨	٨٠	٤	٣٨	١٤	١٤٣	٦,٦
عدم مراعاة الذوق العام	٩٧	١٧	–	–	٢	١١٦	٥,٤
استخدام تعبيرات خارجة	٢٦	٤٢	–	٩	١	٧٨	٣,٦
عدم تحرى الدقة	٢٢	–	٦	–	–	٢٨	١,٣
عدم احترام الخصوصية	١٣	٢	–	٢	–	١٧	٠,٨
نشر أخبار مزيفة / خرافات	–	–	٢	–	١	٣	٠,١
الإجمالى	١,٠٦٥	٨٢٠	١٦٣	٧٥	٣٦	٢,١٥٩	١٠٠

(١) تشمل أربع صحف أسبوعية، (٢) تتكون من صحيفتين يوميتين، وخمس وعشرين صحيفة أسبوعية، وست صحف شهرية ونصف أسبوعية، (٣) تنتمى إلى الصحافة القومية وتشمل صحيفتين يوميتين وصحيفتين أسبوعيتين.

المصدر: المجلس الأعلى للصحافة، بدون تاريخ، ٦.

يوضح التقرير الارتفاع النسبى للتجاوزات، خاصة بين الصحف الخاصة وصحف المعارضة. ويمكن توجيه عدد من الانتقادات والملاحظات فيما يتعلق بنتائج التقرير، غير أن هذا لا يجعل نتائج التقارير أقل أهمية بالنسبة لموضوع الدراسة. قد تكون أكبر المشكلات هى أن مفردات التقرير ليست واضحة وضوحاً تاماً. فقد حدد "عدم توثيق المعلومات" على سبيل المثال بأنه "أخبار غير محددة" (يبدو أنها تعنى الأخبار التى يذكر فيه شخص أو مكان دون ذكر اسمه كعبارات "ممثل مشهور" أو "وزير معروف")، وكذلك "عدم الدقة فى نشر الأخبار أو استخدام حقائق مبالغ فيها وغير كاملة". ولم يذكر التقرير كيف يحدد الباحثون عدم تحرى الدقة وما إذا كانوا قد حاولوا تحرى دقة المعلومات التى يتناولونها. وعرف "عدم مراعاة الذوق العام"، من بين جملة أشياء أخرى، بـ "الإصدارات التى تزدري الحياة" و"الإصدارات التى تنشر صور فضائحية" (المجلس الأعلى للصحافة، بدون تاريخ، ٤)، وجميعها فئات لم يوضع لها تعريف واضح وتركت لقرار الباحثين. وبمعنى آخر كان هناك الكثير من عدم الدقة وعدم الوضوح فى التقرير نفسه. وانعكست عدم الدقة على "الاقتباسات" التى كانت عادة اقتباسات غريبة من عناوين الصحف الصادرة بلغة أجنبية[٩١]. ونظراً إلى أن من المهام الرسمية للمجلس الأعلى للصحافة الإشراف على معايير الصحافة المصرية، فهذا الإهمال الواضح مثيراً لمزيد من القلق.

كما أن العدد المحدود من التجاوزات في الصحف القومية تثير التساؤل. فقد صدر التقرير بعد فترة من الجدل العام حول الصحافة الصفراء فى مصر وما صاحبه من إغلاق صحيفة الدستور الخاصة الناقدة فى فبراير ١٩٩٨. لذا فإن ارتفاع عدد التجاوزات التى وجدها التقرير فى الصحف الخاصة (والحزبية) يوفر حجة لتعامل أكثر تشددا مع هذه الصحف.

ومن ناحية أخرى يذكر التقرير مراجع لجميع المقالات والصحف التى تضمنت انتهاكات للمعايير الصحفية، بحسب تقدير باحثى التقرير، ولذا يمكن التأكد من صحة النتائج إلى حد ما.

وبعد نشر التقرير، أقامت (جماعة تنمية الديمقراطية) عدداً من الحلقات النقاشية حول التقرير مع الصحفيين والباحثين فى مجال الصحافة. أعرب معظمهم عن تدنى الجودة العلمية للتقرير (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩)[٩٢].

والأهم من ذلك هو أن أحداً من النقاد لم يذكر أن التقرير قد بالغ فى نتائج جميع فئات التجاوزات المذكورة فيه، وفي هذا الصدد فالتقرير جدير بالاهتمام، ورغم

ارتفــاع عــدد حالات التجاوزات فهــى ما تزال تشــكل تقييماً أقل مــن الوضع الفعلي. حيــث أوضح الصحفــى رجائى الميرغنى، مثلاً، تلقى نقابــة الصحفيين شكاوى حول رفضــ صحف كثــيرة ضمان حق الــرد لقرائها. ولم يذكــر التقرير مثل هــذه المشاكل علــى الإطــلاق (جماعة تنمية الديمقراطيــة، ١٩٩٩، ٢٣). ويسمــى يحيى قلاش فساد الصحفيــين مــن خلال الإعلانات بــ "كارثة حقيقيــة"، ويذهــب إلى أن نتائج التقرير "لا تقــدم إشارة حقيقية للوضع" (جماعــة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٤)، خاصة وأن البعضــ يعتــبر الصحافة الخاصة كارثــة أخلاقية. وتذكر عواطــف عبد الرحمن، علــى سبيل المثال أننا إذا نظرنــا إلى الصحافة الخاصة – وأنا واحدة ممن يتحمسون لها، نجد أن معظمها تعتمد على إثارة مشاعر العامة، والجنس، والفضائح الشخصية" (جماعــة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٩). ويشير صلاح عيسى إلى الصحافة الخاصة والصفــراء على أنهــا "صحافة الجنس والإثارة" (جماعــة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٣٤). وبمعنــى آخر فطبقاً للباحثين والعاملين فــى المجال ترتفع نسبة انتشار الفساد وعــدم الدقــة والإثــارة والمعلومات مجهولــة المصدر فــى الصحافة المصريــة نسبياً خاصــة في الصحافــة الخاصة (حيث تعتمد علــى الإثارة بوجه خاصــ)، ولكن أيضاً فــى الصحافة الحزبية، على الرغم مــن أنه قد توجد اختلافات واضحة فى التجاوزات بــين الصحف المختلفة. ويبدو أن الانطبــاع العام هو أن سمعة الصحافة والصحفيين ملطخة، مما يخلق عائقاً كبيراً أمامهم لتولى القيادة فى أي مجال، وخاصة فى عملية الدمقرطة حيث تكون الثقة أمراً حيوياً.

ومــن أسبــاب هــذا الأداء السيــئ كمــا ذكرنــا فيمــا سبق ســوء الظــروف المعيشية للصحفيين، وعدم استقرار الوضع القانونى مما يؤدى إلى الضبابية فى كتابة الأخبار (انظر القسم ٥–٣–٣)، وعدم كفاية تعليم الصحفيين.

٥-٣-١-٥ نقص التعليم المهني بين الصحفيين المصريين

يرفــع التفوق المهنى على الأرجح من احــترام العامة لأى مجموعة مهنية، ويعتمد هــذا التفوق بدوره عــادة على التعليم المهنى بمعناه الكامل. غير أن التعليم والمعرفة، وخاصة بالنسبة للمتخصصين، يعد مورداً فى حد ذاته، كما أوضح شوبرت وتيتزلاف فى نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة (انظر الجدول ١–١).

لقــد أشرنــا في القســم ٥–١–٥ إلى اتساع الفجــوات الاجتماعية بــين الصحفيين المصريين، حيث نجد تفاوتات كبيرة فى درجة التعليم، كما نجد فى نقابة الصحفيين

كأعضاء ليس الصحفيين المحترمين فحسب، بل كذلك أشخاص بدون أى تدريب يذكر. ويبدو أن الانطباع العام في التسعينيات ليس فقط تدنى مستويات الصحافة، ولكن أيضاً تدنى مستويات التعليم. وقد أكد الصحفيون الذين شملهم بحث بخيت (١٩٩٦ ب) تراجع الجودة المهنية.

الجدول ٥-٣-٦ تقدير درجة المهنية من خلال عينة من الصحفيين (عددها ١١٨)

تدني المهنية فى الصحافة بين الجيل الحالى	النسبة المئوية
أوافق	٤٤
أوافق إلى حدٍ ما	٣٩
لا رأي	٢
لا أوافق	١٥
الإجمالى	١٠٠

المصدر: بخيت (١٩٩٦ب)، ٢٦

أكـدت عينة من خبراء الإعلام المصريين هذه الصورة عندما أوضحوا أن "الأعمى يدرب الأعمى" فى دور الصحافة المصرية.

الجدول ٥-٣-٧ تقدير خبراء الإعلام لمهنية الصحفيين (البيانات بالأرقام المطلقة)

عادة ما يتم التدريب أثناء العمل في الصحف المصرية على يد ممارسين لم يتلقوا هم أنفسهم تدريبا ملائما، مما يجعل التدريب غير كاف بل وعقيماً	العدد
لا أوافق تماماً	٢
لا أوافق	٠
أوافق	١٣
أوافق تماماً	٧
لا أعلم	١٠
الإجمالى	٣٢

المصدر: النواوى (١٩٩٥، ١١٤)

يـرى الباحث الإعلامى وحيد عبد المجيد أن "الصحفى المصرى يحتاج إلى المزيد مـن التدريب والمهارات فى القدرة علـى التحقق من صحة المزاعم التى يبدونها تجاه الشخصيـات العامة" (جماعة تنميـة الديمقراطيـة، ١٩٩٩، ٢٨). وأكدت عواطف عبد

الرحمن، الأستاذ بالجامعة، على ضرورة رفع مستويات المتخرجين فى كليتها "ليس فقط فى تكنولوجيا القرن الواحد والعشرين، وإنما مستوى الوعى كذلك" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٩)[٩٣]

ولعل نقص المهارات والتعليم والتدريب والمعايير المهنية والأخلاقية هو أحد أسباب ضعف المصداقية، خاصة بالنسبة للصحافة الحزبية والخاصة. وضعف المصداقية هو عامل آخر يضعف موارد هذه الصحف.

٥-٣-٦١ نقص مصداقية الصحافة الحزبية والخاصة

من الصعب تحديد سبب ضعف مصداقية الصحافة المصرية الحزبية والخاصة. بالتأكيد لا يمكن إرجاع هذا الضعف إلى بؤس الأداء المهني لهذه الصحف وحده. فالصحافة الغربية، التي تتمتع بأداء مهني أعلى على وجه العموم، تعاني بدورها ضعف المصداقية. ومن الناحية الأخرى يتمتع التليفزيون الذي تسيطر عليه المجموعات الاستراتيجية وتوجهه بصرامة بمصداقية أكثر من الصحف. لذلك نفترض أن هناك علاقة بين تواتر احتكاك الجمهور بوسيلة إعلامية معينة ورغبته في نسب المصداقية إليها.

وجدت دراسة آمال كمال في منطقة القاهرة الكبرى (١٩٩٨) مصداقية ضعيفة للصحف عموما كما يوضح الجدول ٥-٣-٨ التالي:

جدول ٥-٣-٨ إجابة عينة من المستجيبين على السؤال: ما هى وسيلة الإعلام الأعلى مصداقية؟

وسيلة الإعلام	العدد	النسبة المئوية
التليفزيون	٦٢٨	٧١,٥٪
الصحف	١٣١	١٤,٩٪
الإذاعة	١١٩	١٣,٦٪
الإجمالي	٨٧٨	١٠٠

المصدر: كمال (١٩٩٨، ٩٣).

وفي حين توضح هذه الدراسة مرة أخرى صعوبة أن تتنافس أي صحيفة مع التليفزيون، فهى لا تميز بين الصحافة القومية والصحافة الأخرى[٩٤]

ورغم أن باحثي دراسة فرجاني (١٩٩٥) لم يسألوا المستجيبين مباشرة حول

مصداقية الصحافة، إلا أنهم سجلوا تعليقات مختلفة تطوع بها المستجيبون. وقد شعر الباحثون فيما يتعلق "بالإعلام الجماهيري والأنشطة الثقافية" أن التعليقات التالية تمثل اتجاها قويا بين المستجيبين:

"وسائل الإعلام الجماهيرية ليست أمينة، فهى لا تنقل الحقيقية. فالإعلام الجماهيري الرسمي وكذلك صحافة المعارضة يشاركان في تزوير الحقيقة. فأحزاب المعارضة تميل من خلال صحفها، إلى المبالغة والمعارضة من أجل المعارضة" (فرجاني، ١٩٩٥، ٢٥).

تشير هذه التعليقات إلى مصداقية منخفضة للصحافة الحزبية، وقد أكدت هذا الانطباع دراسة خالد صلاح الدين (١٩٩٧) الذي سأل في استبيان عينة من ٤٠٠ مشارك حول أي وسيلة إعلامية يثقون فيها أكثر من غيرها[٩٥].

جدول ٥-٣-٩ إجابة عينة من المستجيبين على السؤال: أي وسيلة إعلامية تثق فيها أكثر من غيرها؟ (العدد ٤٠٠)

وسيلة الإعلام	النسبة المئوية
التليفزيون المصري	٣٥,٨
الإذاعة المصرية	١٨,٨
الصحف القومية	١٦,٧
محطات الإذاعة الأجنبية	٩,٥
الزملاء والأصدقاء والأقارب	٧,٣
الصحافة الحزبية	٥,٥
التليفزيونات الدولية	٤,١
الصحافة الدولية	٢,٣
الإجمالي	١٠٠

المصدر: صلاح الدين (١٩٩٧، ٢٥١)

كذلك توصل بحث آمال كمال طه (١٩٩٧، ٣٣٩) إلى نتائج مشابهة، أي مصداقية أعلى للصحافة الحزبية أقل من الصحافة القومية. وتوصل محمد شومان (١٩٩٤) الذي طلب من ٢٨٨ مستجيبا ترتيب مصداقيتهم بين الأهرام والأخبار ومختلف الصحف الحزبية[٩٦].

وأيا تكن الأسباب الحقيقية، فهناك مؤشرات قوية تقول إن مصداقية الصحافة

الحزبية، وكذلك الصحافة الخاصة –حسب تعليقات الصحفيين الباحثين في الأقسام السابقة من هذا الكتاب– هى مصداقية منخفضة. وعندما يتعلق الأمر بقضايا مثل الدمقرطة، حيث تمثل ثقة الجمهور العام في دعاتها أمرا مهما، فإن هذا الضعف يمثل عبئا باهظا على موارد الصحفيين.

٥-٣-١٧ نقص فرص الوصول إلى المعلومات

ذكرنا فيما سبق أن أى بحث فى مصر يتطلب بيانات أو معلومات من مصادر رسمية يستهلك الكثير من الوقت ويكون فى غاية الصعوبة. ويواجه الصحفيون المصريون هذه المشكلة، التى تعد عقبة فى مهنتهم، التى تعتمد اعتماداً أساسياً على السرعة، أكثر خطورة منها فى البحث العلمى، غير أنه يبدو أن الحصول على المعلومات أسهل بالنسبة للصحفيين العاملين في الصحف اليومية القومية الكبرى عن الصحفيين الذين يعملون فى الصحف الأصغر، خاصة صحف المعارضة. وتختلف الأسباب التي يفسر بها عدم سهولة الوصول إلى المعلومات، لكنها تبدو ثقافية وسياسية فى الوقت نفسه[٩٧]. وينظر العديد من الصحفيين إلى الحصول على المستندات والمعلومات الشفهية من الحكومة أو أى هيئة بيروقراطية أخرى على أنه أمر صعب، وأوضح أغلبية الصحفيين والعاملين فى مجال الإعلام الذين أجرى معهم نابولي وبويلان وأمين (Napoli/Boylan/Amin) (1995) أن البيروقراطية المصرية غير مشجعة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات.

الجدول ٥-٣-١٠ إجابة عينة من العاملين فى مجال الإعلام على عبارة أن "البيروقراطية المصرية تساعد بصورة عامة فى تعزيز تدفق الأخبار والمعلومات إلى الجمهور والعامة"

	العدد (٤٦)	النسبة المئوية
أوافق بشدة	٧	١٥,٢
أوافق	٧	١٥,٢
أوافق إلى حد ما	١	٢,٢
لا أوافق إلى حد ما	١	٢,٢
لا أوافق	١٠	٢١,٧
لا أوافق تماماً	٢٠	٤٣,٥

المصدر: (Napoli/Boylan/Amin، ١٩٩٥، ١٣٩)

كما قدم خبراء الإعلام ممن عقد النواوى معهم مقابلات صورة مشابهة حول مدى استعداد واستجابة الحكومة للإفصاح عن المعلومات.

الجدول ٥-٣-١١ تقدير لعينة من خبراء الإعلام عن نفاذ الصحفيين المصريين إلى المعلومات (العدد الإجمالى ٣٣)

يفتقر الصحفيون المصريون إلى المعلومات اللازمة لتغطية الأخبار الحكومية بسبب عدم نفاذهم إلى الوثائق الحكومية	العدد
لا أوافق تماما	١
لا أوافق	٢
أوافق	١٠
أوافق تماماً	٢٠
لا أعلم	٠
الإجمالى	٣٣

المصدر: النواوي ١٩٩٥، ١١٧.

ويحمل جدول النواوى ضمنا نتائج سلبية بالنسبة لقدرة الصحفيين على الصراع عندما يتعلق الأمر بنشر صورة ناقدة لنظام الحكم، فقد أشار النقاد من أمثال الصحفى يحيى قلاش إلى أنه "على الرغم من وجود قانون يؤكد حق الصحفيين فى الحصول على المعلومات، إلا أنه لا يوجد أى نص يرغم أحداً على إتاحة هذه الفرصة إلى الصحفى"(جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٤). أما الباحث وحيد عبد المجيد فيوجه النقد قائلا إن "المعلومة فى مصر توجد عند أصحاب الوظائف الحكومية وليس مع الصحفيين"، وفي الواقع فإن المسئولين أحياناً ما يمتنعون عن التصريح بوثائق حتى وإن كانت قد أتيحت للجمهور من قبل[٩٨].

وفي حين تواجه بعض الصعوبات الرئيسية الجميع، فإن الصحفيين الناقدين للحكم، إذا لم يكونوا فى غاية الشهرة، يواجهون عادة صعوبات أكثر فى الحصول على المعلومة، خاصة إذا كانوا من صحف المعارضة. ويتضح هذا من خلال الاستطلاعات وكذلك من خلال تصريحات صحفيي المعارضة. وفى دراسة لعبد الرحمن وآخرين (١٩٩٢) خلصوا إلى أن "الصحفيين العاملين فى صحف المعارضة وفى بعض دور الصحف التى تقوم بنشر صحف غير يومية يواجهون عقبات أكثر من زملائهم العاملين فى دور الصحف التى تصدر صحفا يومية" (١٦٠). وتقيد "هذه العقبات

حرية الصحفى فى الحصول على مصدر للمعلومات". وقد ذكر الصحفيون الذين استطلع رأيهم من ضمن جملة أشياء الاستراتيجيات التالية للهيئات:-

تصدر بعض الهيئات أوامر بعدم الإفصاح عن أية معلومة، أو لا يتم الإفصاح عن جزء من المعلومة بحجة أنها سر، أو لا تفصح بعض الهيئات الأخرى عن معلومة معينة بحجة أنها قد تهدد الأمن القومى أو السلام الاجتماعى وأحياناً يقيد الصحفيون بعدد معين من المصادر.

وفى الإجمال، أوضحت نسبة ٨٢,٢٪ من العينة التى اختارتها عبد الرحمن وآخرون أن هذه القيود موجودة (ذكر أقل من النصف أن هذه القيود موجودة ولكن "إلى درجة ما")، ونتائج العينة الخاصة بصحفى المعارضة كان بوجه عام أعلى من صحفى الصحف القومية اليومية (انظر عبد الرحمن وآخرين، ١٩٩٢، ١٦٠) وقد عبر عباس الطرابيلى رئيس تحرير الوفد عن المشكلة قائلاً:

"إلى جانب الأزمة المالية توجد أزمة معلومات، وهو ما يعتبر من الجوانب شديدة الخطورة، حيث إن بعض الوزراء والمسئولين لا يوفرون المعلومات لصحف المعارضة فى حين أنهم يرحبون بالصحف القومية ويفتحون أبوابهم لها. ونحن نطالب بحرية نشر المعلومة". (فى لقاء فى الأهرام العربى فى ١٩ يونيو، ١٩٩٩،٢٠)[٩٩] .

يؤكد الصحفى قطب العربى بجريدة الشعب أنه حتى سنوات قليلة مضت كانت بعض الوزارات مثل وزارة شئون مجلس الوزراء، ووزارتى الداخلية والدفاع ترفض استقبال مراسلين من صحف المعارضة. كما أن مكتب الرئيس الذى يعتبر فى نظر معظم الصحفيين فى دراسة (Napoli/Boylan/Amin) أهم مصدر معلومات (انظر أدناه)، مازال لا يستقبل صحفيين من المعارضة سوى من جريدة الوفد فقط (١٩٩٨،٣)، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن الصحفى مجدى حلمى بالوفد، يذكر أنه حتى لو انتدب صحفى من صحف المعارضة فى أى وزارة أو هيئة، لا يسمح لهم دائماً بالدخول (١٩٩٨، ٤).

وعليه فقد يكون من المعقول أن نتوقع أن مشاكل الوصول إلى المعلومة لا تشجع صحافة التحقيقات، بل إنها تشجع كتابة تقارير من جانب واحد ووجهة نظر واحدة ومن المحتمل نشر أخبار غير معلومة المصدر تزيد من قدرة الحكومة على حراسة المعلومات وترتيب الأولويات. إن نقص المعلومات فى أى حدث يفرض قيوداً على قدرة الصحفيين على خوض الصراع للنهوض بالدمقرطة؛ لأن الوضع يجعل من الصعب للغاية رسم صورة شاملة ودقيقة للواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

٥-٣-١-٨ نقص استجابة الصحف لقرائها

إلى جانب ما ذكرنا من مشاكل يبدو كذلك أن الصحف الرئيسية في مصر بما فيها صحف المعارضة، تفشل ببساطة فى إشباع اهتمامات القراء. ويجب أن ينظر إلى هذا على أنه عقبة أخرى في الوصول إلى القراء وإلى تعزيز التغيير السياسى.

ويكشف سؤال وجهه النواوى إلى العديد من خبراء الإعلام فى مصر عدم قدرة الصحفيين فى مصر على شرح القضايا بوضوح لقرائهم.

الجدول ٥-٣-١٢ تقدير مقدرة الصحفيين المصريين على الاتصال من خلال عينة من خبراء الإعلام (العدد = ٣١)

عدم القدرة على شرح الأفكار والمفاهيم بطريقة يفهمها القراء تزيد من الفجوة بين الصحفيين والقراء	العدد
لا أوافق تماماً	١
لا أوافق	٤
أوافق	١٣
أوافق تماماً	١٢
لا أعلم	١
الإجمالى	٣١

المصدر: النواوى (١٩٩٥، ١١٥)

غير أنه يمكن أن يكون هناك سبب آخر لهذه الفجوة بين الصحفيين والقراء وهو عدم تناسب أولويات الصحفيين والعديد من قرائهم. وأحد المؤشرات التى تدل على ذلك هو التركز الشديد للصحف فى العاصمة وحدها، فلا توجد صحف يومية رئيسية خارج القاهرة، فالصحف الرئيسية تنشر هنا فقط والتقارير المحلية فى الصحف الكبرى مثل الأهرام والأخبار عادة ما تركز على العاصمة على الرغم من حقيقة أن ٧٣٪ من السكان يعيشون فى المحافظات (هذه النسبة المئوية من رياض، ١٩٩٨، ٦).

ويؤيد هذا الانقسام بين اهتمامات الصحفيين والقراء البحث الذى قامت به آمال كمال طه (١٩٩٧)، الذى نظر إلى دور الصحف فى ترتيب الأولويات عند المصريين فى السن بين ١٨ و٣٠ سنة. وبعد إحصاء عدد المقالات فى الأهرام، والشعب، والوفد والأهالى التى تعالج موضوعات معينة، قامت بسؤال (٣٦٥) شخصاً عن أى الموضوعات يفضلونها، ويوضح الجدول التالى (٥-٣-١٣) مقارنة بين أولويات الشباب وأولويات الصحف.

جـــدول ٥-٣-١٣ مقارنة الموضـــوعات ذات الأولوية فى أربع صـــحف عند عينة من شباب القاهرة وبنى سويف

الموضوع	الأولوية فى الأهرام	الأولوية فى الوفد	الأولوية فى الشعب	الأولوية فى الأهالى	الأولوية بين عينة الشباب
الإرهاب	١	٢	٣	١	٣
قانون الصحافة (٩٣)	٢	١	١	٢	١٦
الإصلاح الاقتصادى	٣	٤	٤	٤	٢
الديموقراطية	٤	٣	٢	٤	٧
المرأة	٥	٨	٦	١٠	١٠
التعليم	٦	١١	١٢	١٢	٦
البيئة	٧	١٢	١٤	١٣	٥
الأسرة	٨	٥	٥	٩	١٤
التنمية والخدمات	٩	١٠	١٠	١٤	١٣
سياسات الرعاية الصحية	١٠	٧	٨	٧	٩
السياسات الزراعية	١١	٩	٧	٦	١٢
الفساد	١٢	٦	٩	٨	٨
العمالة المهاجرة	١٣	١٣	١٣	١١	١١
حرية... (غير مقروءة فى النسخ التى حصل عليها المؤلف والإبداع	١٤	١٤	١١	٣	١٧
الإسكان	١٥	١٥	١٥	١٦	١٥
البطالة	١٦	١٦	١٦	١٧	١
المخدرات	١٧	١٧	١٧	١٥	١٨
النمو السكانى	١٨	١٨	١٨	١٨	٤

المصدر: آمال كمال طه (١٩٩٧)، ٢٨٦.

فى حـين جاء ترتيب اهتمامات الصحفيين وعينة البحـث في بعض القضايا مثل "الإرهـاب" أو "الإصـلاح الاقتصـادى" متقاربـا، جاء ترتيـب الاهتمامات الأخرى مختلفاً بينها. فقد أهمل القراء الاهتمام الكبير بالنسبة للصحافة وهو قانون الصحافة لعـام ٩٣ تمامـاً (تم عمـل البحث بين يونيو وسبتمبر من عـام ١٩٩٥، فى أوج غضب

الصحفيـين ضـد هذا القانـون). ومن ناحية أخـرى تتجاهل الصحف تمامـاً أولويات الشبـاب مثـل البطالة والنمو السكانى، وبالإضافة إلى أنه من غير الملاحظ أن صحف المعارضـة "تختلف كثيراً" عـن الأهرام، فكلاهما لا تقـدم أداء أفضل من الأخرى من ناحيـة الاستجابة لأولويات القراء. وتتحـدث آمال كمال طه عن "ضعف" فى العلاقة بين أولويات الصحف والشباب (١٩٩٧، ٢٨٧). وفى الواقع، فإنه وفقاً لبخيت (مقابلة مع بخيت)، الذى كان حينئذٍ باحثاً ومستشاراً إعلامياً في دار صحفية قومية هى دار الشعـب، فـإن الدراسـات المنظمة عما يفضلـه القارئ لا تجرى فـى الصحف القومية. ويرى الصحفى الكبير صلاح الدين حافظ الآتى:

"يعتقـد العديـد مـن القراء العاديـين أن الصحافـة بأكملها لا تعـبر عن صوتهم أو صـوت الشعـب عموماً، فهى تعبر عـن آراء الحكام أو السياسـات الشخصية لزعماء المعارضة!" (حافظ، ١٩٩٧، ٢٤٢).

تتطلب الديموقراطية التعبير عن مطالب الشعب. وإذا لم تلتفت صحف أى بلد إلى هذه المهمـة فهى تهمل بذلك عنصراً أساسياً فى دورها الديمقراطى. وفى الواقع لا يختلف سلوكها سوى قليلاً عن الحكومة التى تفرض آراءها وخططها على بقية الشعب. وهكذا تظل مساهمة الصحفيين فى نشر الديموقراطية فى مصر قاصرة فى هذا الصدد.

٥-٣-١-٩ نقص تأثير الصحفيين على الرأى العام

بعـد أن نظرنـا في المشكلات الرئيسيـة الخاصة بالموارد، خاصة مـوارد صحافة الأحـزاب والصحافـة الخاصـة، لا بد وأن نتوقـع أن هذه الصحافة قـادرة في التأثير علـى الجمهـور بشكل عام أو على المؤثرين سياسياً هو تأثـير ضعيف. إن قلة التعليم، وانتشـار الفقر، وهيمنـة التليفزيون الذى تسيطر عليه الدولـة، وضعف توزيع صحف المعارضة، وضعفها المادي وعدم استقلالها، والضعف النسبى للمهارات المهنية بين الصحفيـين، وانتهاكهـا للمعايير والأخلاقيـات، وعدم مصداقيتهـا، والمشكلات التى تكتنـف الحصـول على المعلومات، وعدم توافـق أولويات الكتاب والقـراء، جميع هذه العوامـل لا بـد وأن تؤثر سلباً على مكانة الصحفيين عنـد الجمهور. غير أنه يجب ترك مـدى تأثير الصحافة على الـرأى العام وخاصة صحف المعارضة والصحف الخاصة إلى بحـث آخـر، حيث إن الدراسـات المتاحة لتأييد هـذا الافتراض قليلـة. ولكن بحثاً مثيراً أجراه شومان (١٩٩٤) نظر فى قدرة الإعلام على التأثير على الرأى العام خلال حـرب الخليـج. فقد قام شومان بدراسة على ٣٦٠ مواطناً فـى القاهرة ومنطقة ريفية

فـى الجيـزة فى مارس ١٩٩١، وقام بتحليل محتوى وسائل الإعلام فى الفترة ما بين يوليو ١٩٩٠ ومارس ١٩٩١. وبعد تحليل نتائج الدراستين خلص إلى ما يلى:

"لعبـت جريـدة الأهرام والصحـف القومية مع الإذاعـة والتليفزيـون دوراً هاماً فـى تشكيل الـرأى العام.. لتأييد سياسات الحكومة بين غالبيـة العينة. هذا الدور كان موجـودا علـى الرغم من ضعـف مصداقية الإعلام القومى لدى مـن تم توجيه الأسئلة لهـم. ويمكن تفسير هـذا التناقض ببساطة بسبب صحـف المعارضة (شومان ١٩٩٤، ٥٣٦).

وهكـذا فإن شومان يؤكد التوقعات بأن الإعـلام القومى (بما فى ذلك التليفزيون) قـادر علـى السيطرة على الرأى العام، على الأقل فى وقـت الأزمات السياسية[١٠٠]. كما يعتقد العديد من الصحفيين أيضاً أن قدرة الحكومة على السيطرة على الرأى العام تكون أقوى بكثير من قدرة الصحفيين أنفسهم، وفى دراسة (نابولى وأمين وبويلان)/ ١٩٩٥) اعتـبرت معظم عينة العاملين فى المجـال الإعلامى أن مكتب الرئاسة يعد أهم عوامل تحديد الرأى العام.

جدول ٣-٥-١٤ تقدير مصادر تحديد جدول الأعمال عن طريق عينة من العاملين فى الإعلام المصرى ممن أجابوا على السـؤال التالى: ما هى المؤسسات الأكثر تأثيراً فى تحديد المعلومات التى توفرها وسائل الإعلام المصرية للجمهور؟

	العدد (٤٨)	النسبة المئوية
مكتب الرئيس	٢٥	٥٢,١
وزارة الإعلام	٨	١٦,٧
مجلس الشعب	٢	٤,٢
الجمهور العام	٣	٦,٣
الحكومات الأجنبية	١	٢,١
الإعلام الأجنبى	١	٢,١
المنظمات الدولية	٧	١٤,٦
الصحفيون المصريون	١	٢,١

المصدر (نابولىوأمين وبويلان) ١٩٩٥، ١٤٥

يعتقـد العديد مـن البـاحثين والصحفيين أن صحـف المعارضة عادة ما تكون غير قـادرة على التـأثير على صنع قرار النخبة الحاكمة، على الرغم مما يبدو من استثناءات

لهذه القاعدة من حين لآخر. ووفقاً لحافظ فإن "بعض الدوائر الحكومية ترى أن صحف المعارضة متطرفة وعدوانية وتميل إلى الصدام" (١٩٩٧، ٢٤٢)[١٠١]، ويعلن عبد الله إمام محرر "العربى" أن المسئولين لن يصدقوا ما ينشر فى صحف الحزب بسبب أنه جاء من المعارضة (الأهرام العربى، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ٢٠). كما رثى بعض الصحفيين فى دراسة عبد الرحمن وآخرين (١٩٩٢، ١٦١) معاناة الصحافة من عدم الاعتراف الذى تعانى منه فى المجتمع المصرى كله. ويرى الباحث أحمد ثابت أن النظام لا يستجيب إلى مطالب المعارضة. ويشير ثابت إلى الحوار الوطنى على سبيل المثال[١٠٢]. ويعتقد مراقبون آخرون مثل الصحفى المعارض قطب العربى أن تأثير صحافة الحزب على صنع القرار السياسى (على الرغم مما ذكرنا من حرية نسبية لصحف المعارضة فى تناول قضايا أو موضوعات حساسة) تبقى عند مستوى منخفض (١٩٩٨، ٢). ويعبر الصحفى المسلمانى من الأهرام عن هذه الظاهرة بالطريقة التالية:

"تكتب الصحف ما تريده، وتفعل الحكومة ما تريده" (المسلمانى ١٩٩٨، ٣).

غير أن تأثير صحف المعارضة الضعيف عادة على عملية صنع القرار لا يمنعها من تحقيق نجاح من فترة إلى أخرى، وهو نجاح يحتفل به عندئذ بصخب، لكن الحكومة تقلل دائما من شأنه. ومن الأمثلة القريبة على ذلك جريدةً "الشعب" وهو مثال يوضح لماذا على المعارضة أن تجاهد مع مشكلة المصداقية، خططت وزارة الثقافة فى ديسمبر ١٩٩٩ لصنع غطاء ذهبى على قمة هرم خوفو بالجيزة خلال احتفالات الألفية. قوبلت هذه الخطط بمعارضة من علماء الآثار المصريين الذين خاف معظمهم من احتمال إحداث ضرر بالأثر نفسه. وقد أشار البعض إلى أن الهرم الذهبي الصغير "رمز ماسونى"، بينما رآه آخرون شعارا صهيونيا (كايرو تايمز، يناير ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٨ و٩). وتوصلت الوزارة حينئذ إلى حل وسط لوضع غطاء على القمة أخف وزناً وأقل ثمناً، غير أن حزب الشعب قام بإطلاق حملة لاذعة ضد الخطة مطلقاً عليها صهيونية – ماسونية ومؤامرة من عبدة الشيطان. وبعد أيام سحبت وزارة الثقافة الخطة "خوفاً على سلامة الهرم" (كايرو تايمز، ٢٣ ديسمبر، ١٩٩٩، ٥ يناير، ٣٩). وعلى حد تعبير روندبيك محرر كايرو تايمز، هللت جريدة "الشعب" : "برعاية الله وفضله انتصرت حملتنا وستستمر انتصاراتنا الوطنية فى مواجهة الجرائم ضد الحقوق المصرية (كايروتايمز، ٢٣ ديسمبر، ٥ يناير ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٥).

وكما يوحى هذا الفوران فإن هذه "الانتصارات" لا تحدث سوى نادراً[١٠٣].

وعموماً فإن القدرة العادية للصحفيين على تعبئة الرأى العام لدى الجمهور وذوي

النفوذ تعتبر ضعيفة جداً، وكذلك قدرتهم على العمل كقادة للمزيد من الديمقراطية. غير أن ضعف المصادر فيما يتعلق بصحفهم لا يجب أن توحى بأن الصحفيين المعارضين لا يمكن أن يصلوا إلى الجمهور بطرق أخرى.

٥-٣-٢ المؤسسات كموارد للقدرة على الصراع

٥-٣-٢-١ نقابة الصحفيين

لمعرفة إلى أى مدى يمكن أن تمثل نقابة الصحفيين مورداً للصحفيين المعارضين فى الكفاح من أجل الإصلاح السياسى فى مصر، يجب تحليل مصادر النقابة. وقد ناقشت الأقسام السابقة ١-٥ و ٢-٥ تفاصيل معظم مصادر الضعف فى النقابة التى كانت كالآتى:

- ضعف الوحدة داخل مجلس النقابة.
- الاعتماد المادى على المجموعات الاستراتيجية.
- التناقضات الهيكلية فى البنية التنظيمية للنقابة.
- الفتور السياسى لدى العديد من الأعضاء.
- الدخل المنخفض للكثير من الصحفيين.
- النواحى القانونية.

ولن نناقش هذه الموضوعات بالتفصيل مرة أخرى هنا، ولكن يمكن طرح بعض الملاحظات الإضافية بهدف المزيد من التوضيح.

عملياً تشير جميع التصريحات الموجودة فيما يتعلق بوحدة النقابة فى التسعينيات إلى وجود خلاف ونزاعات بين أعضاء المجلس دائماً (أعطينا مثالاً بالفعل على ذلك فى القسم ٥-٢-٢-١). ويلخص مقال نشر في الأهرام العربى ويوضح أن:

"الجمود والصراعات ... حددت أداء مجلس النقابة... غير أن هذه الممارسات لم تحدث من فراغ، بل إنها نتيجة طبيعية للانشقاقات والصراعات بين أعضاء الجمعية العمومية [أي جميع الصحفيين المنظمين، المؤلف] (الأهرام العربى، ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ١٤).

وبتحليل موقف النقابات عموماً، يشير "تقرير الأهرام الاستراتيجى، ١٩٩٩" إلى أن النقابات المصرية فقدت الكثير من مصداقيتها بسبب الصراعات الداخلية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٩٨).

وعلى الرغم من أن نقابة الصحفيين قد نجت من مصير نقابتي المحامين والمهندسين، حيث أدى الصراع الداخلى إلى وضع المجالس تحت الحراسة القضائية (للمزيد من التفاصيل انظر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٩٨)، إلا أنه لا يمكن اعتبار نقابة الصحفيين الحارس الأمين لمصالح المهنة، سواء كانت هذه المصالح تتعلق بحرية التعبير أو الحفاظ على معايير الصحافة. وينظر العديد من الصحفيين كما ذكرنا آنفاً إلى النقابة بوصفها مجرد مصدر لتوفير المكانة الاجتماعية والأمان. وقد زاد دور النقابة فى التسعينيات ونما معه الاعتماد المالى على المجموعات الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن النقابة لها الحق القانونى فى تحصيل ١٪ من عائدات الإعلانات من دور الصحف، إلا أنها لا تملك الفرصة ولا الإرادة لمتابعة تطبيق القانون. ويتصل هذا الضعف فى المقابل بالاختلالات الهيكلية فى التركيب التنظيمى للنقابة حيث يكون رؤساء مجلس الإدارة فى الوقت نفسه مسئولين إداريين ذوي مراكز عليا فى دور الصحف القومية، "إذ لن يتخيل أحد أبداً أن مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين يطلب من مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة دار الهلال أن يدفع نصيبه فى عائدات الإعلانات التى لم تسدد وتصل إلى ٢١٦,٠٠٠ جنيه مصرى. والنتيجة هى استمرار النقابة فى الاعتماد على الدولة"(فؤاد ١٩٩٨، ٤).

ومن الصعوبات الأخرى التى نتجت عن تمثيل رؤساء دور الصحف فى مجلس النقابة هى عجز الصحفيين العاملين فى هذه الدور طلب اتخاذ إجراءات ضد مستخدميهم إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

"يقيد هذا الموقف عملياً قدرات مجلس نقابة الصحفيين على اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية حق الصحفى فى التعبير عن آرائه، أو حماية مهنته وحقوقه النقابية" (فاروق ١٩٩٨، ١٧).

ومن ناحية أخرى، يتم انتخاب الممثلين في المجلس والنقباء بطريقة ديموقراطية نزيهة. غير أن نتائج الانتخابات تظهر أن معظم الصحفيين يفضلون النقباء ذوى النفوذ السياسى، وإلى حد ما أيضاً أعضاء المجلس القادرين على جلب المنافع إلى أعضاء النقابة أكثر من "مثيري المشاكل" ذوى الصلات السياسية الأقل. وفى المقابل لدى العديد من الصحفيين الاستعداد للتعايش مع التبعية السياسية وانحدار الحقوق والمعايير المهنية. ويتحدث المراقبون عن الفتور والخمول السياسى لأعضاء النقابة، وهو مظهر آخر من مظاهر ضعف النقابة، ويعزي هذا الخمول، جزئياً على الأقل، إلى الاحتياجات المادية للصحفيين، التى لا تترك لهم الوقت للمغامرات السياسية.

وتستحق بعض المظاهر القانونية النظر حيث يرجح أنها تفرض درجة من الرقابة الذاتيـة على النقابة. ووفقاً لقانـون نقابة الصحفيين (قانـون ٧٦/ ١٩٧٠) للمجلس الأعلـى للصحافة الحق فـى الطعن فى تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة أمام المحكمـة، كمـا يعطى القانـون الحق لأى خمسة مـن الحضور من الجمعيـة العمومية الطعن قانونياً فى صحة إجراءات انعقاد الجمعية. وإذا وافقت المحكمة، تصبح قرارات المجلس لاغية، بالإضافـة إلى أن رئيس الجمهورية له الحق في حل مجلس النقابة لو أنه "حاد عن هدفه القانونى المحدد"، أو إن وجدت أخطاء فى دعوة الجمعية العمومية للانعقـاد. وفـى هذه الحالة يتم تعيين لجنـة لإدارة شئون النقابـة (جميع المعلومات القانونيـة مأخـوذة مـن إبراهيـم ١٩٩٦، ٣١٢، ٣١٣). وعلـى حد علمـي لم تستخدم السلطة التنفيذية هذا السلاح القانونى فى عهد مبارك[١٠٤]. إلا أن القانون يبقى بمثابة التحذير لأعضـاء المجلس وهو يضع العصا بأيدى المجموعات الاستراتيجية التى قد تستخدمها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وعلى الرغم من أوجه القصور الموجودة فى موارد النقابة، إلا أنه يجب ذكر الجانب المشرق لأنها تظهر مقدرة مدهشة للنقابة.

بـادئ ذى بـدء، لا يتحد الأعضاء ومجلس الإدارة سوى فى حالات نـادرة، عندئذٍ تحقـق النقابة عـادة نوعاً من النجـاح. فى الستينيـات كانت هذه هـى الطريقة التى أدارت بها النقابة الأمور لدرء محاولات الاتحاد الاشتراكى لوضع النقابة تحت المزيد من الرقابة (انظر القسم ٤-٣-٢-٢). وفى السبعينيات اتحد الصحفيون ضد محاولة الرئيس السادات تحويل منطقة الأهرامات إلى منتجع فخم. وأخيراً وليس آخراً، نجحت النقابـة فى التسعينيات فى هزيمة قانون الصحافـة الجديد، ولو استطاع الصحفيون الاتحـاد معاً مـرات أكثر لتمكنوا من إنجاز الكثير. وعلى حـد تعبير صلاح عيسى فإن "النقابـة عندمـا تتحرك تجـد استجابة ولكنهـا لا تفعل ذلك كثـيراً" (جماعة تنمية الديمقراطيـة، ١٩٩٩، ٤٣). ويجـب هنا ذكر أن جميع حـالات الوحدة حدثت كرد فعل علـى تجاوزات المجموعات الاستراتيجية، ولم يبلغ علمى أية أمثلة تدل على مبادرات جادة للتغيير خلال الفترات السابقة. ويتضح انعدام هذه المحاولات أثناء التسعينيات. وبمعنـى آخر لم يظهر الدفع نحو الدمقرطة خلال عقد التسعينيات، وبالحكم بناء على الماضى، فإن احتمال حدوثها فى المستقبل يعد محدوداً.

فى حالة أن قررت النقابة الاختلاف مع المجموعات الاستراتيجية، فلديها مجموعة واسعـة من الأدوات فى متناول يديها، إلا أن الأدوات التى عادة ما تستخدمها النقابة

للتعبير عن احتجاجها غير فعالة إلى حد ما. وهى تصريحات تنشر فى الصحف وخطابات إلى الرئيس، أو وزراء الحكومة كل على حدة، أما المؤتمرات والاعتصام فى مبنى النقابة فلها تأثير أقل، كما أنه لا يمكن عادة التظاهر خارج المبنى ولا يقترب أحد من القيام بذلك. أما الوسائل الأخرى الأكثر تأثيراً مثل الاستقالة الجماعية لمجلس الإدارة، التى يمكن أن تضع الحكومة فى وضع محرج، أو مقاطعة الصحافة للمسئولين، التى يمكنها أن تكون على نفس القدر من الإحراج بالنسبة إلى الحكومة بل وأشد منه، فهى إما نادرة أو لا تستخدم على الإطلاق.

ومن المظاهر الإيجابية الأخرى انتخابات النقابة، فعلى الرغم من سيطرة دور الصحف القومية على مجلس الإدارة، ومرشحى النظام على منصب رئيس مجلس الإدارة فى التسعينيات، إلا أن الانتخابات تضفى درجة من الديموقراطية على النقابة ودرجة من الاستقلالية والشرعية على المجلس. والمشكلة بالطبع هى أن المجلس عادةً يكون غير متحد عند تمرير أى شئ ذي مغزى، فى حين يرتبط العديد من المرشحين المنتخبين، من ناحية أخرى، بالمجموعة الاستراتيجية إما عن طريق الأموال أو العلاقات الشخصية.

ولا يمكن للجوانب الإيجابية للموارد التى تحدثنا عنها أن تعادل كفتها "أوجه القصور الموجودة فى أداء النقابة" (عبد الرحمن فى جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٩)، ولا عجزها الكامل عن إنجاز أهدافها المعلنة. فمن ضمن الثلاث وأربعين توصية الصادرة عن العام الثانى، والثمانى وثلاثين توصية الصادرة عن العام الثالث لم يتم تنفيذ أى توصية سوى واحدة وهى إلغاء القانون ٩٣ وبعد مراجعة القانون ٩٣. انحدرت معايير الصحافة مع ظهور الصحافة الخاصة. وأعاقت المجموعات الاستراتيجية حقوق الصحفيين على نحو متزايد. ومع بداية عام ٢٠٠٠، كان ثلاثة من الصحفيين يقضون عقوبة السجن، ومن السخرية أنه كان من ضمنهم مجدى حسين رئيس لجنة الحريات بالنقابة. ومن الواضح أن النقابة لم تكن أهلاً لهذا التحدى. فقد حاول مجلس الإدارة فقط إصدار مذكرة احتجاج ضد أحكام سجن الصحفيين وقام أيضاً بإعداد مشروع قانون عريضة لإلغاء مواد من القانون الجنائى تنص على أحكام بالسجن للصحفيين. ومع ذلك فإن القانون "لن يصمد طويلا فى مجلس الشعب الذى يسيطر عليه أعضاء الحزب الوطنى" (كايرو تايمز، ٢٧ أبريل، ٣ مايو ٢٠٠٠، ١٠). وفى الوقت نفسه استمرت جريدة الأهرام، وهى جريدة رئيس النقابة إبراهيم نافع، فى نشر القضايا المرفوعة ضد الصحفيين فى صفحة الجريمة.

ومـن ثم فقـد أطلقت جريدة "الكايرو تايمـز" على رد فعل المجلس بـأنــه "إظهار فاتر للتأييد". ويقر حمدين صباحى أحد أعضاء مجلس الإدارة:

"أعلـم أن مــا نفعله الآن ليس أفضل ما يمكننــا عمله" (مأخوذ عن كايرو تايمز، ٢٧ أبريل، ٣ مايو، ٢٠٠٠، ١٠).

كمــا يشير حمدين صباحى إلى خمول أعضاء النقابة، ووفقاً لما ورد بمجلة كايرو تايمز:

"خلال الشهور القليلة الماضية فشلت كل محاولات الاتفاق على اجتماع للنقابة بسبب عجزهم عن إكمال النصاب")كايرو تايمز، ٢٧ أبريل، ٣ مايو، ٢٠٠٠، ١٠).

وعمومــاً تبقــى نقابــة الصحفيـين كمؤسسة فــى أفضـل حالاتها مـوردا غامضا للإصلاحـين السياسيين ذوى النوايا الليبرالية، بالرغم من أنها فى بعض المناسبات تمثل منبراً لتجميع أنصار الحرية ضد الحكومة السلطوية، وما عدا ذلك فإنها غالباً ما تكـون غـير قادرة وخاملة فى بعض النواحى، مثل عدم الاستقلالية المادية، مما يزيد من أعباء المنادين بالديموقراطية.

٥-٣-٢-٢ الأحزاب السياسية

أشار القسم ٥–٢ بالفعل إلى أن العديد من مسئولى الأحزاب هم صحفيون عاملون فــى الوقـت نفسه، وأن عدداً قليلاً من الصحفيين أعضاء فى أحزاب المعارضة. وإذا ما وضعنا فى الاعتبار التأييد الرسمى لما تقدمه الأحزاب من دعم إلى الدمقرطة، فيجب تحليـل هذه الأحزاب بوصفهــا موارد مؤسسية قوية لبعضـ إسهامات الصحفيين فى الدمقرطة. لكن يبدو أن هذا المورد ضعيف.

لقـد أشــار القسم ٥–٢ سلفا إلى أيا من الأحزاب السياسية فى مصر لا يحظى بدعم شعبــى، وأن جميعها يعانى من الصراعات والنزاعات الداخلية. وبنهاية التسعينيات، لم يكـن هنــاك سوى أربعة من أحـزاب المعارضة البالـغ عددهـا اثنــا عشر ممن لم يتم تهميشهــا تهميشــاً كامــلاً وهــى الوفـد والتجمع وحـزب العمـل والحـزب الناصرى. بالإضافــة إلى ذلـك، فقـد كان هناك الحركـة محجوبــة الشرعية وأكـثر شعبية وهى حركـة الإخوان المسلمـين. ومقارنة بالثمانينيات على وجـه الخصوص، يمكن القول بأن التسعينيات كانت عقدا ضائعا بالنسبة للأحزاب السياسية فى مصر. وقد وصف هـاردرز Harders هذه الأحزاب بأنها "قوى معارضة ضعيفة" (١٩٩٨، ٢٨٢) وقد كانوا كذلك بالفعل إن لم يكونوا أكثر.

إذا قسنا تأثير أحزاب المعارضة على الشئون العامة من ناحية تمثيلهم فى البرلمان، فسنرى أن هناك انحداراً واضحاً فى التسعينيات. فعلى الرغم من نجاح أحزاب المعارضة فى إرسال ٥٨ نائبا إلى البرلمان فى عام ١٩٨٤ و٩٢ نائبا فى عام ١٩٨٧، إلا أن هذا العدد انخفض فى عام ١٩٩٠ بشكل حاد إلى ٦ نواب، وزاد هذا التمثيل بشكل طفيف فى عام ١٩٩٥ حيث ارتفع إلى ١٢ نائبا (الأرقام من Wille ١٩٩٣، ومكرم عبيد ١٩٩٦). وقد ارتبطت الهزيمة فى الانتخابات التشريعية بمقاطعة المعارضة فى ١٩٩٠، لكنها كانت أيضا نتيجة للتزوير فى الأصوات، وعدم المساواة فى الموارد المادية للمعارضة مقارنة بموارد الحزب الوطنى. وكما شرحنا من قبل فى الأقسام السابقة فإن أحزاب المعارضة تفتقر إلى البرنامج السياسى الواضح وقد نجد تيارات سياسية مختلفة فى حزب واحد، وهو ما يعقِّد من محاولات إيجاد مسار سياسى متماسك. يمكن القول هنا أن أحزاب المعارضة تعانى من مشاكل أخرى جعلتها غير فعالة، بل وفى بعض الأحيان عبئاً على الكفاح من أجل الديموقراطية. ويمكن ذكر المشاكل التى تواجه أحزاب المعارضة على النحو التالى:

- عدم تأييد الصحفيين والجمهور العام للأحزاب.
- عدم وجود وسائل فعالة للتعبئة خلاف صحف الأحزاب.
- النزاع بين قيادات الأحزاب، بالإضافة إلى عدم كفاية شرعيتهم الديموقراطية.
- الصراعات والنزاعات الداخلية فى الأحزاب، بالإضافة إلى غياب الديموقراطية الداخلية فى الحزب.
- الانقسام بين أحزاب المعارضة وبعضها البعض.

وعلى الرغم من إشراك الصحفيين جزئياً فى رسم سياسات الحزب، إلا أن الصحفيين عادة لا ينتمون إلى أحزاب سياسية كما أشارت دراسة بخيت (١٩٩٦) وعبد الرحمن وزملائها (١٩٩٢). ويوضح الجدول ٥-٣-١٥ عضوية الأحزاب بين ١٢٥ صحفيا أجرى عليهم المسح أن أغلبيتهم قد قررت عدم الانتماء إلى حزب[١٠٥].

الجدول (٥-٣-١٥) عضوية الأحزاب بين عينة من الصحفيين أجابت على السؤال: إلى أى حزب تنتمى؟ (العدد ١٢٥)

	العدد	النسبة المئوية
لا أنتمى إلى حزب	٩٤	٧٥,٢
الحزب الوطنى الديموقراطى	٦	٤,٨
الوفد	٢	١,٦
حزب العمل	٨	٦,٤
الأحرار	٣	٢,٤
الخضر	١	٠,٨
التجمع	٩	٧,٢
أحزاب أخرى	٢	١,٦

المصدر: بخيت ١٩٩٦ب، ١٤

غير أن نسبة الصحفيين المنتمين إلى أحزاب المعارضة لا تبدو منخفضة إذا ما قورنت ببقية السكان. ونجد أن عضوية الأحزاب الكبيرة تبلغ بالكاد ١٠٠,٠٠٠ عضو، حسب زعمها وعادة ما تكون هذه الأرقام من قبيل التمني أكثر منها واقعا[١٠٦]. أما بقية الأحزاب فى مصر فهى لا تستطيع حشد أكثر من آلاف أو مئات قليلة من الأعضاء بها. حيث إن العضوية تنحاز بشدة للطبقات المتوسطة وكاد يغيب دعم فلاحى مصر الكثيرين وعمالها الفقراء لهذه الأحزاب (شومان ١٩٩٦، ٣٨٢). وبالإضافة إلى ذلك فإن أرقام العضوية تظهر القليل من الأعضاء النشطين. ووفقاً لشومان فهناك "فجوة كبيرة" بين الأعضاء الناشطين والأعضاء الخاملين، إذ يقدر عدد الأعضاء النشطين بأقل من ١٠٪ من إجمالى العضوية فى كل حزب (١٩٩٦، ٣٨٣-٣٨٦). بالإضافة إلى ذلك فإن نشاط بعض الأحزاب يبدو موسمياً ويرتكز فى مناطق جغرافية دون الأخرى، فمثلاً يركز حزب الوفد نشاطه فى فترة الانتخابات، فى حين أن العمل الحزبى يقل كثيراً فى أوقات أخرى. غير أنه حتى فى أوقات الانتخابات لا تبرهن بعض الأحزاب سوى على عدم وجود قاعدة شعبية عريضة لها:

"إن حقيقة أن الحزب (الناصرى) لم يستطع تقديم أكثر من ٤٣ مرشحاً فى انتخابات عام ١٩٩٥ (التشريعية) تشير إلى عدم وجود تأييد شعبى له" (مكرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٣).

ولا يوجد لأى حزب من أحزاب المعارضة تنظيم يذكر فى الأرياف، باستثناء

مـدن المحـافظات. والأصول الوحيدة فـى هذا المجـال يمتلكها حزب الوفد وحده، الذى يستطيـع الاعتمـاد على التـأييـد التقليدى من مـلاك الأراضى الأغنيـاء. وكذلك حزب العمـل أيضاً الذى يتمتع بشبكات مـن أنصاره فى محـافظة الدقهلية (من خلال بعض زعمائه)، وبعض التأييد الشعبى من خلال صلاته بالإخوان المسلمين.

ثمـة أسباب عديدة لضعف القـاعدة الشعبية للأحزاب السياسية أولها هو عدم قدرة هـذه الأحزاب على استخدام الوسائـل الفعالة للتعبئة العامة، كما أن القيود القـانونية تمنـع الأحزاب من التظاهر والإضراب خـارج مبانيها. هذا بالإضافة إلى ما نـاقشناه مـن قبل من سيطرة المجموعات الاستراتيجية على الإعلام، بالإضافة إلى أن القانون لا يسمـح بالدعـوة إلى التظاهر أو الإضراب أو الاحتجـاج. وتعقد معظم المؤتمرات فى مبنـى الحـزب لأنها تتطلب فـى حالة انعقادهـا خـارج المبنى موافقـة سلطات الأمن أولاً. وقـد تم بالفعل احتجاز وتعذيب بعض النشطاء ممن قاموا بتصرفات للاحتجاج على القانون (شومان ١٩٩٦، ٣٧٠). ونتيجة لذلك يقتصر تحرك معظم النـاشطين من الأحزاب المعارضة على المؤتمرات السياسية والأكاديمية التى تعقد فى أغلب الأوقات داخـل مباني أحزابهـم، إلى جانب تقديم الخدمات إلى المواطنين، ونشر صحف الحزب. غير أن ذلك يبدو غير كاف.

قد يكون لعدم الإقبال الشعبى على أحزاب المعارضة كذلك صلة بالركود السياسى، الـذى يتجسـد فى زعمائها الطاعنـين فى السن الذين ظلوا فـى منـاصبهم سنوات. فقد تولى جميـع الزعماء الحاليين لأحزاب المعارضة الكـبرى القيادة عند ظهور الأحزاب الحالية فى عهد السادات منذ أكثر من عشرين عـاماً (فيما عدا الزعيم النـاصرى ضياء الديـن داوود، الـذى كان مـع ذلـك وزيرا فى عهد جمـال عبد النـاصـر). وجميعهم إما يقتربـون مـن سن الثمانـين عامـاً أو أكثر، وقـد توفى زعيم حزب الأحـرار، الذى عينه الســادات فى عام ١٩٩٨ أثناء فترة توليه المنصب، وفى بعض الأحزاب تجاوز معظم أعضاء الهيئات الكبرى التى تتخذ القرارات، مثل الهيئة العليا فى الوفد السبعين عـاما (شومـان ١٩٩٦، ٣٨٧). يحـرم "حكم الشيـوخ gerontoracy" الـذي يهيمن على أحزاب المعارضة، بالإضافة إلى نمط الزعامة الأبوية أو السلطوية، الأحزاب من القادة الملتزمـين متوسطـى العمر والأصغـر سناً، ممن يتركون الأحـزاب أحياناً أو يحـاولون تـأسيس حركات جديدة (مركز الأهـرام للدراسات السياسيـة والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٨٨).

إن الاختلافات حول الاتجاهات السياسية، والنزاعات الشخصية، وغياب الإجراءات

الديموقراطيـة فـى الأحـزاب لحـل هذه الصراعـات، وتشريـع الدولة المقيـد للأحزاب جميعهـا تتيح المجـال لمزيج متفجر يهدد، طبقاً لتقدير "تقريـر الأهرام الاستراتيجى ١٩٩٨" (مركز الأهرام للدراسـات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩) أحزاب معارضة عديـدة. ونظـراً لأن الحـزب الجديـد لا بـد وأن تعتمده لجنـة الأحـزاب السياسية، التى يحتلها بالكامل أعضاء من النظام، وحيث إنه لم يتم اعتماد أى حزب جديد فى الفترة مـن ١٩٩٢ حتـى نهاية ١٩٩٩، فإن المنشقين داخل الأحزاب ليس لهم مكان يذهبون إليـه إذا أرادوا ألا يخسروا فرصتهـم فى تحديـد مسار حزبهم. وبالرغـم من كل ذلك، فهـم يواجهـون جموداً داخل الحزب؛ حيث لا توجد عادة إجـراءات ديموقراطية لتغيير القيادة، أو الاتجـاه السياسى للحزب. والنتيجة ظهور نزاعات ضاغطة بدون إجراءات فعالة للسيطرة عليها، فعلى سبيل المثال فإن الحزب الناصرى:

"... ممـزق بالانقسامـات الداخلية بين ثلاثة أجيـال من الناصريين: أولها الجيل الـذى تولى المناصب السياسيـة والعسكرية الكبرى أثناء عهد جمـال عبد الناصر، ثم الجيـل الذى شكل العضويـة القاعدية في الاتحـاد الاشتراكى العربـى ومنظمة الشباب التابعـة له، ومجموعة ثالثـة من الأقل سناً ممن قاموا بحمـلات لتأييد الناصرية فى السبعينيـات وفـازوا بالسيطرة على اتحـادات الطلبة أكثر من مـرة. ينظر الجيل الأقل سنـاً نظرة سلبيـة إلى أعضاء الحزب الأكبر سناً، حيث يعتقدون أن مؤهلهم الوحيد هو أنهم كانوا موظفي دولة فى ظل جمال عبد الناصر. بينما يرى جيل الشيوخ أن الجيل الأصغر سناً (الذين يبلغ سنهم الآن أربعين عاماً) تنقصه الخبرة" (مكرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٢ و١٢٣).

وفـى الوفد، تركـت العديد من الكـوادر المؤثرة الحزب نظـراً للاختلافات مع زعيم الحـزب (شومـان ١٩٩٦، ٣٨٧). وفي لحظـة مـا، بدا حـزب العمل منقسمـا عندما غير الحـزب مسـاره السياسـى مـن القوميـة الاشتراكيـة إلى الإسلاميـة فـى منتصـف الثمانينيـات، ونشـب عنف بدني فى أحد مؤتمرات الحزب وسـط مزاعم من التزوير فى الأصـوات. واستمرت النزاعات حيث اتهم الجناح الإسلامى الجناح الاشتراكى بالعمل لصالح أمن الدولة (شومان ١٩٩٦، ٣٩١)[١٠٧].

ومـن المظاهـر الأخـرى في التسعينيات التـى استنزفت موارد الأحـزاب السياسية فــى مصـر كان نقص التعـاون بينهـا، بـل والمواجهـات العلنيـة من حـين إلى آخر. وطبقـاً لــ "تقرير الأهـرام الاستراتيجى ١٩٩٩" (مركـز الأهرام للدراسـات السياسية والاستراتيجيـة، ٢٠٠٠، ٢٧٨)، فقـد ازدادت الصراعـات فـى التسعينيات بين أحزاب

المعارضة. وفى بداية هذا العقد كان هناك مواجهة بين العلمانيين، ممثلين فى حزب التجمع، والإسلاميين الذين أسسوا تحالفات فى حزب الأحرار وحزب العمل. أدت هذه المواجهات فى بعض الأحيان إلى تشويش ثنائية حكومة– معارضة، مثلما حدث فى عام ١٩٩٣ عندما أيد حزب التجمع إعادة انتخاب الرئيس حسنى مبارك. ومع اقتراب نهاية هذا العقد زاد تراجع هذه الثنائية، على الرغم من أن عنف الإسلاميين كان قد تراجع بصورة واضحة. وفى استفتاء رئاسى أجرى عام ١٩٩٩، لم يعلن سوى حزب واحد، وهو الحزب الناصري، معارضته لفترة رئاسة جديدة لمبارك. وقد أيد الوفد، الذى كان معارضاً فى عام ١٩٩٣ لإعادة انتخاب مبارك، الرئيس فى عام ١٩٩٩، على الرغم من أن الحزب قد عبر كذلك عن الحاجة إلى الإصلاح السياسى. وقد أعلن حزب التجمع الذي عارض انتخاب مبارك في ١٩٩٣ أنه سيمتنع عن التصويت فى عام ١٩٩٩. وفى النهاية لم يدلِ حزب العمل (كان معارضاً كذلك فى عام ١٩٩٣) بأية تصريحات كحزب، غير أن إبراهيم شكرى، زعيم الحزب، أعلن تأييده لفترة رئاسة جديدة لحسنى مبارك. ولم تكن هناك محاولات جادة لتأييد موقف المعارضة. "وكان أداؤها فى هذا الصدد دليلاً جديداً على مدى عجزها عن حشد أقل درجة من التضامن بين صفوفها." (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٨١).

بالإضافة إلى هذا الاختلاف وغياب التعاون فى القضايا الكبرى، كانت هناك حالات أيضاً تحرك فيها ممثلون قياديون أحزاب المعارضة صراحة ضد بعضهم البعض. فعندما رفع وزير الزراعة يوسف والى دعوى قذف ضد مجدى حسين، رئيس تحرير صحيفة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل، قبل نعمان جمعة الذى يعتبر "الرجل الثانى" فى الوفد (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٧٩)، القضية كمحام ليوسف والى ضد حسين[١٠٨].

ويبدو أنه لا يوجد حوار عام وتعاون بين أحزاب المعارضة (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٨٣)، فعلى سبيل المثال فى ديسمبر ١٩٩٧، قررت هذه الأحزاب إنشاء "جبهة وطنية للإصلاح السياسى الديمقراطي". وكان يفترض أن تتشكل من أعضاء من أحزاب المعارضة، وأساتذة الجامعات، والصحفيين الديموقراطيين، والقضاة، والشخصيات العامة، وناشطى حقوق الإنسان، ونقابيين بارزين، غير أن الجبهة كما كان مخططاً لها لم تظهر إلى حيز الوجود أبداً. وكان أحد أسباب ذلك المشكلات التى أثارها حزبا التجمع والعمل، خاصة السؤال المتعلق بمن الذى يجب أن يكون فى الجبهة ومن الذى لا يجب أن يكون فيها (مركز الأهرام

للدراسـات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٨٣). وبالتــالى فقد أجهض المشروع، غـير أن هنـاك مجموعة من ١٧ نـاشطـاً واصلت العمل فى صيـف ١٩٩٩ وعقدت عدة اجتماعـات – خــارج إطـار مؤسسات الحـزب السياسيــة، استعدادا لعقـد مؤتمر حول الإصلاح السياسى. كما ضمت هذه الاجتماعات كذلك عدداً من الصحفيين اليساريين مثال: صلاح عيسى وحسين عبد الرازق. وفى النهاية عقد المؤتمر بمبنى حزب التجمع فى سبتمبر ١٩٩٩ (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٨٤).

وآخـر مثــال يوضح هـذه المشكلة مـع الأحـزاب السياسيــة فــى التسعينيات خير توضيح، فهذه الأحزاب تكون عـادة غير قـادرة على التعاون بينها وبين بعضها لدرجة أنه يسهل بـالنسبة للصحفيين أو النـاشطين الآخرين أن ينظموا أنشطة من دونها. وبدلاً مــن النهوضـ بـالعمل السياســى، لا تستطيع الأحــزاب سوى توفير مجـرد مكان لعقد الاجتماعــات. ويبدو أن النـاشطــين المنفردين عـادة يشكلون مورداً للأحزاب السياسية وليس العكس. لذا فقد قيل إن الأحزاب السياسية، مثلها فى ذلك مثل نقابة الصحفيين، تعـد فى أفضـل حـالاتها مورداً غـامضــاً للصحفيين من المؤيديـن للإصلاح الليبرالي (والإصلاحيــين الآخريــن)، حيث إنهم لا يتمتعون سوى بتـأييـد شعبى قليل، وتمزقهم الصراعــات الداخلية، وغير قـادرين على توحيد صفوفهم ضد الحكومة، ويفتقرون إلى الممارسة الديموقراطية.

٥-٣-٢-٣ مجموعات حقوق الإنسان

تختلـف الصورة بـالنسبة إلى منظمات حقوق الإنســان. ففى القسم (٥–٢–٢–٥)، ذكرنــا أن العديـد من منظمات حقــوق الإنسان، ومن بينهــا المنظمة المصرية لحقوق الإنســان على سبيل المثـال ومركــز المساعدة القـانونية لحقــوق الإنسان، تركز تركيزاً صريحــاً في أعمالهــا اليومية على توسيع حرية الصحـافة. فهــى توفر المعلومات فى صورة مطبوعــات، ومنتديات، ومؤتمرات للصحفيين، ومن خلال ذلك يمكن لمنظمات حقــوق الإنســان أن تكون من الأصول المهمــة للنـاشطين السياسيــين بين الصحفيين المصريــين. وهنــاك ملاحظتــان عـامتان فيما يتعلـق بنقاط قوة ونقــاط ضعف هذه المنظمات، فمن نـاحية، مقارنة بـالنقابات المهنية وأحزاب المعـارضة نجد أن منظمات حقوق الإنسان قد تمتعت فى التسعينيات بمصداقية أكبر من النقابات والأحزاب وزخم في النمــو والعلاقــات والدعم الأجنبيين. بـالإضـافة إلى أنهــا كـانت عمومـاً أكثر تركيزاً علــى عملها السياســى ولم تعانِ كثيراً مــن الانشقاقات الداخلية. ومــن نـاحية أخرى،

علـى الرغم من ذلـك، فهى مثل النقابات والأحزاب تعرضت لسيطرة الحكومة وتعديها عليهـا، وكذلك إلى المعوقـات القانونية الهائلة. وعلى الرغم مـن نموهـا الهائل خلال العشر سنـوات الماضية تقريبـاً، إلا أن منظمات حقوق الإنسـان لم تضرب بجذورها عميقـا فى المجتمع المصرى، مما جعلها فى أغلب الأحيـان شأنا من شئون الطبقات الوسطى المتعلمة.

زاد عـدد منظمـات حقوق الإنسـان فى مصر في الفترة مـن ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩ من ثلاث منظمات إلى خمس عشرة منظمة. كما أن عدد أعضاء بعضها زاد زيادة ملحوظة، فعلـى سبيـل المثال بلغ عدد أعضاء المنظمة المصرية لحقـوق الإنسان ١,٢٠٠ عضو فـى أوائـل التسعينيات (عبد الوهـاب ١٩٩٤، ٥٣٧)، و٢,٢٠٠ عضـو فى عام ١٩٩٨ (مقابلة مع عبد الحافظ).

وعلـى مدار العشر سنوات بدت منظمات حقوق الإنسـان بالنسبة للمراقبين جادة فـى صراعهـا للحفاظ علـى استقلاليتها التنظيميـة عن الدولة (انظـر خليل، ١٩٩٧). وفـى الوقت الذى تم فيه انتخاب شخصيات مـن الحكومة فى نقابة الصحفيين لتولى مناصـب مهمـة، فـاز أعضاء الجنـاح اليسـارى والنـاصريـون والليبراليـون بالعديد مـن المقاعد فـى مجالس إدارة منظمـات حقوق الإنسان (عبد الوهـاب ١٩٩٤، ٥٣٧، ٢٨٤ ،١٩٩٨ ،Harders، خليـل، ١٩٩٧). بالإضافـة إلى ذلـك فإنـه بالرغم من أن النقابـات والأحزاب كانت تعصف بهـا النزاعات والاختلافات الداخليـة إلا أنه نـادرا مـا ذكـرت ظواهر مماثلة فيما كتب عن منظمات حقـوق الإنسان (انظر خليل، ١٩٩٧، مركز الأهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجيـة، ١٩٩٩، ومركز الأهرام للدراسات السياسيـة والاستراتيجية، ٢٠٠٠). وعلى الرغم من عـدم توفر أبحاث في هذا المجال يمكـن افتراض أن هذا البعد عن الدولة والاستقلالية الداخلية المرتفعة نسبياً قد زادت من المصداقية السياسية لمنظمات حقوق الإنسان[١٠٩].

وبالإضافـة إلى ذلـك، فقد كان متاحـاً لمجموعات حقوق الإنسـان أن تعتمد على صلاتهـا الوثيقة بالمنظمات الدولية للتحرك على المستـوى الدولي مثل مراسلون بلا حدود أو منظمة المادة ١٩، أو منظمة مراقبة حقوق الإنسان، أو منظمة العفو الدولية. وحيثما كانت هناك قضية كبيرة فى مجال حقوق الإنسان فى مصر مثل إلغاء القانون ٩٣، أو إطلاق سراح أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حافظ أبو سعدة فى ديسمبر ١٩٩٨، أو الاحتجاجـات المناهضة لقانون المنظمـات غير الحكومية الجديد فـى مايـو ١٩٩٩ (انظر أدنـاه)، زادت منظمات حقـوق الإنسان الدوليـة من ضغطها

المباشر على الحكومة المصريــة أو بطريقة غير مباشرة من خلال الحكومات الغربية (انظر على سبيل المثال كايرو تايمز ٢٤ ديسمبر، ١٩٩٨ – ٦ يناير، ١٩٩٩، ٥).

طـوال التسعينيات قامت منظمات حقـوق الإنسان بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان ، ونشـر المطبوعـات وتنظيـم المنتديـات وورش العمـل وعقد المؤتمـرات. وقد نشرت منظمــات مثل مركز المساعـدة القانونية لحقوق الإنســان والمنظمة المصرية لحقوق الإنســان ومركـز القاهـرة لدراســات حقـوق الإنســان وجماعــة تنميــة الديمقراطية) والمنظمات الأخرى فيضــاً مستمراً من المنشورات باللغتين العربية والإنجليزية حول وضع حقوق الإنسان والحقوق السياسية فى البلد. وكان بإمكان الصحفيين الاعتماد على هذه المعلومات في كتاباتهم واستغلال مؤتمرات منظمات حقوق الإنسان لزيادة وعيهم بقضايا الدمقرطة وحقوق الإنسان.

ومن المحتمل، على الرغم من ذلك، أن يكون تأثير مجموعات الحقوق قد توقف عند مستوى تقديم المعلومات وخلق الوعى فقط، أما على مستوى النظم السياسية فقد كان مـن الواضـح أن الدولة هى التى تحـدد وضع منظمات حقوق الإنســان وليس العكس. فبعـد عشر سنـوات من توسـع أنشطة منظمــات حقـوق الإنسان، قـررت المجموعات الاستراتيجيــة فــى النهاية أن تتحرك، إذ مـررت في مايو ١٩٩٩ قانونــاً جديداً ينظم وضــع المنظمات غير الحكومية فى مصر. لقد ظلـت المنظمات غير الحكومية تعترض علــى القانــون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى كان ينظم أنشطتها حتــى ذلك الحين، لأنه أعطى وزارة الشئــون الاجتماعية سيطرة أكثر من الــلازم على أنشطتها[١١٠]. لذا تختار بعض منظمات حقوق الإنسان مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن تعمل خارج الإطار القانونى، فقد "اضطرت المجموعات الدفاعية، خاصة دعاة حقوق الإنسان، إلى العمل فــى ظـل ضبابية قانونية تحت تهديـد دائم بإغلاقها" (كايرو تايمـز، ٢٧ مايو إلى ٩ يونيــو، ١٩٩٩، ٣). وفى رأى العديد مــن نشطاء الحقوق، فإن القانون الجديد، الذى تم تمريــره ظاهريــاً بزعم بث الحيــاة فى حركة المنظمات غــير الحكومية فى مصر، تمت صياغتــه خصوصاً لإعاقة استقلالها القلـق. فعلى سبيل المثال يطلب القانون الجديد مــن المنظمات غــير الحكومية أن تحصل علــى موافقة من وزارة الشئــون الاجتماعية لقبــول المنــح الأجنبية. كمــا يمكن للــوزارة أن تعـين مندوبين عنها لرصـد ومتابعة أنشطــة المنظمــات غير الحكومية، ويمكنهــا أن تعتمد أو لا تعتمـد المرشحين لمجالس إداراتهــا. ويمكن أن يـؤدي خرق هذا القـانون إلى أن تأمـر المحكمة بحل المنظمات أو فرضــ عقوبــات بالسجن تصـل إلى سنتين للناشطـين (كايرو تايمـز، ٢٧ مايو إلى ٩

يونيو، ١٩٩٩، ٤). "إن أول حقيقة تظهر من هذا القانون الجديد هى أن الإدارة تحتفظ بسلطـات واسعة علـى المنظمات غير الحكوميـة" (مركز الأهرام للدراسـات السياسية والاستراتيجيـة، ٢٠٠٠، ٣٠٢). وقـد أمهـل القانون المنظمات غـير الحكومية القائمة التـى اختارت عدم التسجيل فى وزارة الشئـون الاجتماعية مدة أقصاها سنة بعد سن القانون لتوفيق أوضاعها والتسجيل في الوزارة. وباقتراب هذا الموعد في نهاية مايو ٢٠٠٠، بدا أن بعض المجموعات أذعنت إلى الضغط وسجلت، بينما حاولت مجموعات أخرى أن تنظر إلى طرق جديدة وعبقرية للتهرب من التحكم الإدارى مثل العمل كشركة محاماة. غير أن جماعة تنمية الديمقراطية، على الرغم من ذلك فضلت أن تحل نفسها كمنظمة نشطة مؤيدة للديموقراطية حتى الآن.

وبالإضافة إلى محاولة إحباط مساعي المجموعات الاستراتيجية لزيادة سيطرتها، كانـت منظمات حقوق الإنسان تدافع عن مصادر دخلها، فبنهاية عام ١٩٩٨، أطلقت جريدة الأسبوع الخاصة حملة ضد التمويل الأجنبى لمنظمات حقوق الإنسان. وكانت الخلفية هى تقرير من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن الأعمال الوحشية للشرطة ضـد سـكان القرى الأقباط فـى صعيد مصر. وقد نشرت هذا التقريـر جريدة الصنداى تيليجـراف (Sunday Telegraph)، البريطانيـة، ففجّـر صخبـاً كان أكبر أهمية الموضـوع[١١١]. وزعمـت الأسبـوع أن الأمـوال التـى تلقتها المنظمـة المصرية لحقوق الإنسان من الحكومة البريطانية، على الرغم من أنها ليست مخصصة لهذا التقرير، قد أدت إلى ارتكابهـم "الخيانـة" (انظر كايرو تايمـز، ١٠–٢٣ ديسمبر، ١٩٩٨، ٦). وفى أعقاب حملة الأسبوع، دارت مناقشات عديدة حول التمويل الأجنبى لمنظمات الحقوق فى مصر، وكما حذر خليل قبل ذلك فإن:

"القضيـة المثـارة حـول العلاقة بين المصلحـة الغربية السياسيـة والاقتصادية وبـين دعم منظمات حقـوق الإنسان هى سؤال مشروع يتخذ شكلا متفجرا في ثقافة تتميز بالقومية والخوف من المؤامرة" (خليل ١٩٩٧، ٦).

كمـا أن اعتمـاد منظمات حقـوق الإنسان علـى التمويل الأجنبى يؤكـد كذلك أنها لم تضـرب بجذورهـا حتى الآن فـى مجتمعاتها وأنها شأن يخص الطبقات الوسطى المتعلمة.

وعمومـاً، فإضافـة إلى علاقتها الفعالة نسبياً بالجمهور العـام وعملها فى مجال رفـع الوعى، يجـب النظر إلى منظمات حقـوق الإنسان على أنها أقـوى مورد بالنسبة للصحفيـين والناشطـين الآخرين فى الدمقرطـة وحقوق الإنسان بمصـر. غير أنه فى

ظـل الظـروف السياسية الحالية المعيقة فى مصر، لا يعنى ذلك أنها لا تواجه ضغوطا لتضييق عملها ومحاصرة تـأثيرهـا، أو أنها تنجح فى الإفلات من هجمات الدولة.

٥-٣-٣ العوائق التي تفرضها قوانين الصحافة وتطبيقاتها

كما أوضحنا سلفا فى الفصل الرابع، فلدى مصر تـاريخ طويل من القوانين المقيدة للصحافـة. ووفقـاً لإبراهيـم (١٩٩٦، ٩٠)، فقد تم سن ١٣٢ قـانونـاً مختلفاً ينظم إلى حـد مـا أو يؤثر على شئون الصحافة أو الصحفيين فيما بين السنوات ١٨٥٧ و١٩٩٦. وقد زاد تواتر التشريعات على مدار السنوات، وكان الهدف من العديد من هذه القوانين هو السيطرة على محتوى الصحف أو حق امتلاكها. وتشير حقيقة تمرير قـانون يتعلق الصحافـة كل عام فـى المتوسط إلى الأهميـة التي توليها المجموعـات الاستراتيجية على عملية السيطرة على الصحافة. ونظراً للعدد الكبير من قوانين الصحافة تاريخيا، ينطبـق ٢٢ قـانونـا مختلفا حالياً علـى الصحافة والصحفيين فـى مصر، تجاوز عمر بعضها الستين عام (إبراهيم ١٩٩٦، ٩٢) ومن بينها قوانين خاصة بـالصحافة تنظم ملكيـة الصحف وحقوق وواجبات الصحفيين مثل القانون ٩٦ لتنظيم الصحافة لسنة ١٩٩٦. [١١٢] غير أن هنـاك أيضاً قوانين عقوبـات تتنـاول "جرائم" النشر وعقوبـاتها، مثل قـانـون العقوبـات المصرى، وكذلك القوانين التى تحمل إشـارة خاصة إلى المؤسسات المرتبطة بـالصحافة مثل قـانون النقابة لسنة ١٩٧٠.

لا تمثل جميع المواد القـانونية التى ترتبط بـالصحفيين المصريين معوقا لنشاطهم، حتـى أنه يمكـن اعتبـار بعض القوانين مورداً حقيقياً لدعـم العمل الصحفى الحر، لكن فى الوقت نفسه توجد قوانين عديدة تقوض من هذه الحرية. وسأطرح حجتي كالتالي في هـذا القسـم: من النـاحيـة النظرية هنـاك تشريعـات دولية ووطنيـة وأحكام كافية مـن المحكمة المصريـة العليا والمحاكـم الأخرى تؤيـد السماح للصحفيـين بـالتمتع بحريـة الصحافـة كاملـة. ومن نـاحيـة الممارسة، علـى الجانب الآخـر، لا تطبق هذه القواعد والأحكام. بـالإضافة إلى أنه توجد قوانين أخرى غزيرة تقوض حرية التعبير، مثـل تطبيقها الدائم والمتكرر فـى التسعينيات تحذيراً قاسيـاً لجميع الصحفيين ممن يريـدون استخـدام مطبوعاتهم كمورد ضد المجموعـات الاستراتيجية وكدعامة لبنـاء الديموقراطية.

٥-٣-٣-١ التشريعات والأحكام الداعمة للحرية الصحفية

تعـد مصر طرفاً في عدد من الاتفاقيات والمعاهـدات الدولية، بل ودولة نشطة فى إعدادها، وهى اتفاقيات ومعاهدات تلزم الدول الموقعة من الناحية النظرية على دعم حريـة التعبـير والصحافة فى بلدانها. ومن بين هذه الاتفاقيـات والمعاهدات الدولية نذكـر الإعـلان العالمى لحقـوق الإنسـان الصـادر في ١٩٤٨، والعهد الـدولي المعنى بالحقـوق المدنيـة والسياسية الصـادر في ١٩٦٦، واتفاقيـة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيـب وغـيره من ضروب المعاملة أو العقوبـة القاسية أو الـلا إنسانية أو المهينة، وكذلـك الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب (نصير ١٩٩٢، ٤٥، بويل ١٩٩٦). وطبقاً للدستور المصرى، تسرى المعاهدات الدولية، مع بعض الاستثناءات التى يجب أن تحصـل علـى موافقة البرلمان، مباشرة فى البلاد وتعد جـزءاً لا يتجزأ من القانون الوطنـي وبالتـالى فهـى لا تعلوه (نصـير ١٩٩٢، ٤٦)، غـير أنه طبقاً لقـرار المحكمة العليـا لسنـة ١٩٩٢، تعامل مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً بطريقة مماثلة للقواعد الدستورية، وبالتالى تعلو القانون الوطني (بويل ١٩٩٦، ٩٠)[١١٣]. وعليه يمكن للصحفيـين المخالفـين أن يجدوا في هـذه الاتفاقيات أكثر من مجـرد مصدر أخلاقى للنهوض بقضيـة حريـة الصحافة والديموقراطيـة، فعلى سبيل المثـال تنص المادة (١٩) من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على:

"لكل إنسان الحق في اعتناق آراء (...) في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلـف ضـروب المعلومـات وتلقيهـا ونقلهـا إلى آخرين دونمـا اعتبار للحدود".

كما وردت قواعد أخرى مشابهة فى الاتفاقيات المذكورة أعلاه.

وعلـى الرغـم من أن الدستور المصرى لسنة ١٩٧١ (المعـدل فى ١٩٨٠) ليس على هـذا القـدر من الوضـوح وعدم اللبس، إلا أنه مـن الواضح أنه يقف فـى صالح حرية الصحافة. والدستور يعلو على القانون الوطني، حيث تكفل المادة (٤٨):

"حرية الصحافة، والطبع، والنشر ووسائل الإعلام، ... وتمنع الرقابة على الصحف وكذلك الإبلاغ عنها أو اتهامها أو إلغائها بالطرق الإدارية."

إلا أنـه ما زال هنـاك عدد من الضوابط غير الواضحة فـى التعديل الدستورى لعام ١٩٨٠ حـول "سلطـة الصحافـة". فعلـى سبيـل المثال تنص المـادة (٢٠٦) على أن "الصحافة هى سلطة شعبية مستقلة تمارس مهنتها بأسلوب ينص عليه فى الدستور والقانون." وتنص المواد التالية (٢٠٧ – ٢١١) التى تتناول الصحافة بطريقة مماثلة: فهى تدعم من حيث المبدأ حرية التعبير والصحافة، غير أنها عادة ما تكون "في حدود

القانـون". فتنص المـادة (٢٠٧) على سبيل المثال على أن "تمارس الصحافة مهنتها بحريـة واستقـلال لخدمة المجتمع من خـلال جميع وسائل التعبـير، وبناء عليه فهى تفسر اتجاه رأى الشعب، وتساهم فى الوقت نفسه فى إعلامه وتوجيهه داخل إطار من الدعائـم الأساسية للمجتمـع، وحماية الحريات والحقوق والواجبـات العامة واحترام قدسية الحياة الخاصة للمواطن، كما ينص عليها فى الدستور وكما يحددهـا القانون." ويمكـن للنقـاد أن يجدوا تناقضا هنـا للصياغة الأقل غموضاً فـى المادة (٤٨). ففى الواقع كما سنرى فيما بعد، فإن تشريعات الصحافة المصرية تعد صارمة إلى حد ما، حتى أنها تحول البنود الأكثر ليبرالية الموجودة في الدستور إلى بنود سخيفة يستحيل تطبيقها. بالإضافة إلى أنه، كما أشار إبراهيم على سبيل المثال، يمكن للتعابير القيمية الغامضة "حماية حريات" "الواجبات العامة" أو "قدسية الحياة الخاصة للمواطنين" أن تستخدم، وقد استخدمت بالفعل، كأداة للسيطرة على الصحافة (١٩٩٦، ٣٢).

ومـع ذلـك كان استخدام الدستور أكثر مـن مرة مصدراً لبعضـ المحاكم المصرية العليا فى دعم حرية التعبير. ففي عام ١٩٩٠ نصت محكمة أمن الدولة عابدين على أن "حرية الرأى هى أهم حق من حقوق الإنسان وأول حق مدنى، ولا تنتهك هذه الحرية ولا تقيد بأى طريقة أو تحت أى ظرف من الظروف طالما أنها لا ترتبط باستخدام العنف، أو القـوة أو الإرهـاب. وأياً كانت القيود التى قـد تفرض على حرية الرأى، فسيتمخض عنهـا فـى النهاية مصادرة جميع الحقوق الواحد تلـو الآخر والحالة تلو الأخرى، وهو مـا يؤدى فى النهاية إلى نظام استبدادى مروع يخلو ببساطة من جميع قيم المواطنة ومبادئهـا وسيـادة القانون." ثـم دعت المحكمة المشرع لمراجعة قانـون العقوبات الـذي يقوض حرية الصحافة (مقتبس مـن مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٦ب، القسـم ٣). وفى عام ١٩٩٥، سنت المحكمة الدستورية تشريعاً نصَّ على أن رئيس أى حزب سياسى ورئيس تحرير أى صحيفة حزبية مسئـولان، بالإضافة إلى الجانـى نفسه، عن أى جريمة نشر يرتكبهـا صحفى في الصحيفة (العشماوى/شريف ١٩٩٦، ١٣٣).

وبالإضافـة إلى المعاهـدات الدوليـة والنصوص الليبراليـة فـى الدستـور، توجد تشريعـات فـى القانـون الوطني تؤكـد على حريـات الصحفيين. تنصـ ١٢ مادة من قانـون تنظيـم الصحافة (القانـون ٩٦ لسنة ١٩٩٦)، من بين عـدة أشياء أخرى، على أنـه لا يجـب انتهاك أمان الصحفى بسبب أو أى معلومة صحيحة ينشرها، أو أن يرغم علـى الإفصـاح عن مصـدره، وأن لـه حـق تلقى المعلومـات والأخبـار وكذلك حضور

الاجتماعات والمؤتمرات العامة. وتنص على حقه فى انتقاد مسئولى الدولة، كما تمنع الحبس الاحتياطي للصحفيين (إبراهيم ١٩٩٦، ١٩٥). وقد أشار بعض النقاد (إبراهيم ١٩٩٦، ١٩٦) إلى أن هـذه المجموعـة من الحقـوق غير كاملة، حيث إنهـا أغفلت على سبيـل المثـال حماية الصحفيين مـن المحاكمة أمام المحاكم العسكريـة، أو من إلقاء القبض عليهم أثناء عملهم. بل قد يكون الأخطر من ذلك هو أن هذه "الحقوق" تتنافس مـع تشريعات عديدة أخرى تقوض حريـة الصحفيين، وفي الممارسة يتم تجاهل هذه الحقوق أو انتهاكها ولا يمكن تطبيقها.

٥-٣-٣-٢ التشريعات و الممارسات المقيدة

فيما يلي عرض لأكثر المجالات أهمية بالنسبة للتشريعات المقيدة لحرية الصحافة وتطبيقاتهـا. وهـذه المجالات هى الحق المقيـد فى ملكية الصحـف، و العقوبات على الصحفيين، واستمرار وجود قانون الطوارئ.

٥-٣-٣-٢-١ الحق المقيد فى ملكية الصحف

تصـدر الصحـف فـى مصر – كمـا ناقشنا من قبـل –إما عن طريـق دور الصحف القومية المملوكة قانونياً بواسطة مؤسسة الدولة أى مجلس الشورى أو مملوكة لأحزاب سياسيـة أخرى عامة قانونيـة مثل السفارات الأجنبية أو النقابات المحلية، أو –وهذا استثنـاء– كيانـات قانونية خاصـة (إبراهيم ١٩٩٦،١٥٩). ولا يمكـن لفرد أن يمتلك جريدة؛ إذ لا يملك الأفراد حق إصدار صحيفة[١١٤].

وكما هو منصوص عليه فى قانون المؤسسات الصحفية لعام ١٩٨٠ وقانون تنظيم الصحافـة لعـام ١٩٩٦ فإنه من أجل إصدار صحيفة مصريـة لا تخضع لأى حزب أو للحكومـة، يجب أن يقوم الفرد بتأسيس شركة مساهمـة أوجمعية تعاونية. وفي هذه الحالة يجوز لهذه المؤسسة أن تتقدم بطلب للحصول على ترخيص من المجلس الأعلى للصحافـة، غـير أن كلاً من تـأسيس شركـة أو التقدم للحصول علـى ترخيص يعد من الإجراءات الصعبة جداً.

كانـت النصوص القانونية، حتي عـام ١٩٩٦ تلزم الناشر أن يحصل على ٥٠٠ مساهـم علـى أقل تقدير، ولا يسمح لأحد منهم بـامتـلاك أكثر من ٠,٢ ٪ من رأس مال الشركـة. وذلـك بالإضافة إلى أنه علـى المتقدم أن يحصل علـى موافقة ما لا يقل عن ثمـاني جهـات حكوميـة (إبراهيـم ١٩٩٦،١٧١). وقـد تم افتتـاح عـدد قليـل جدا من

الشـركات خـلال العشرين عاما الماضية. وفى عـام ١٩٩٦ تم تقليل عدد المساهمين إلى عشرة مساهمين فقط، وبحلول عام ١٩٩٧ بدأ بالفعل تداول أربع صحف أسبوعية تتناول اهتمامات عامة ومجلة رياضية شهرية، وهى جريدة النبأ والأسبوع والميدان وصـوت الأمـة بالإضافـة إلى الملاعب العربيـة[١١٥]. و لكن فى بداية عـام ١٩٩٨ قام رئيس الـوزراء بتأكيد سيطرته على نمو الصحافة المصرية الخاصة؛ وذلك باشتراطه الحصـول على موافقـة مجلس الوزراء علـى أى جريدة خاصة. ونتيجـة لهذا القرار لم تحصـل أى جريدة مـن صحافة الاهتمامات العامة على ترخيص بالصدور منذ عام ١٩٩٧ بالرغـم من أنه بنهاية عـام ١٩٩٨ كان هنـاك أكثر من عشرين طلباً للحصول على ترخيص (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣، ٣٤٧).

بالرغـم من هـذه العوائـق القانونية والعملية فقـد انتشرت الصحـف الخاصة فى مصـر فى النصـف الثانى من التسعينيـات. وتعد هذه الصحف الخاصـة من الناحية القانونيـة صحفا غير مصرية، بالرغم من وجود مكاتبها الرئيسية عادة فى القاهرة. ويركـز محتـوى الصحيفة على الأحداث فى مصـر، كما أن كل العاملـين بالجريدة أو معظمهـم مصريون. فقد أسست هـذه الجرائد بالتحايل على القيـود التي تعوق عملية الحصـول علـى الترخيص. ومن إحـدى الطرق للتحايـل على القوانـين الحصول على تصريـح مـن الخارج مثل لندن، أو أثينا، أو قبرص، وبعد استيراد أربعة أعداد عادة ما يتقـدم الناشـر بطلب إلى وزارة الإعلام للحصول على إذن بالطباعة داخل مصر، وفى كثـير من الحـالات توافق الوزارة (إبراهيـم ١٩٩٦،١٧٣). وبحلول شهر فبراير ١٩٩٩ كان هنـاك حـوالى أربعـين صحيفة ومجلـة عربية أسسـت بالطريقة السابقـة نفسها ومنهـا العالم اليوم واللواء العربى، ذلـك بالإضافة إلى حوالى أكثر من عشرين إصدار باللغـة الإنجليزية مثل "ميدل ايست تايمز وكايرو تايمز"[١١٦]. وتستمر بعض الصحف ذات الترخيـص الأجنبـى فـى الطباعة بالخـارج واستيراد كل الأعـداد التى تكون فى كثير من الأحيان قليلة جداً. وأعداد هذه الصحف مشكوك فى صحتها، لكن تشير بعض المصادر أنه هناك المئات منها. (إبراهيم ١٩٩٦،١٧٣)[١١٧].

ويضـع كل مـن القانـون المصـرى والسلطـات المصريـة كل هذه الصحـف، سواء المستـورد منها أو الحاصلة على ترخيص مصرى، فـى موقف خطر. فحتى الصحافة الحزبية نفسها لم تُعفَ من الإغلاق، فطبقاً للمادة ٤ من قانون الأحزاب المصرى على الحـزب السياسـى أن يلتزم برنامجه الأصلي الذي وضعـه، وبخلاف ذلك يجوز للجنة الأحـزاب السياسيـة أن تجمـد أنشطـة الحزب، بل ورفـع دعوى قضائيـة أمام المدعى

الاشتراكـي. وهو ما حـدث بـالضبط لحزب العمل وجريدته الشعب فى مـايو ٢٠٠٠ بعد مـا قـام الحزب بإشعال مظاهـرة لطلبة الأزهر ضـد أحد الكتب التـى أصدرتها وزارة الثقافـة بـاعتبـاره كتابـاً يسـئ إلى الإسلام. وذلك مـا حدث أيضاً مع حزب مصر الفتـاة فـى منتصف التسعينيـات وجريدته المشاغبة، التى تحمل الاسـم نفسه (كايرو تـايمز، ٢٥-٣١ مايو ٢٠٠٠) فـاضطرت إلى تجميد أنشطتها منذ ذلك الحين.

وللدولـة أيضـا أن تسحب التراخيص الممنوحة إلى الشـركات المساهمة وصحفها الخـاصـة، ففى فبراير ١٩٩٩ خسرت جريدة صوت الامـة، وهـى من الصحف الخـاصة القليلـة التـى حصلت على ترخيص بـالعمل، ترخيصها بعـد مـا قـام بعض الصحفيين من أصحـاب الأفكار النقدية بشراء أسهم شركة النشر، ومن ثم تم سحب الترخيص بعد مـا زعم المجلس الأعلى للصحافة علـى نحو مشكوك فيه أن القـانون فى صفه (كـايرو تـايمز، ٤-١٧ مـارس ١٩٩٩).

أمـا الصحف الـواردة قـانونياً إلى مصر فهى فى موقـف أكثر خطورة من الصحف الحـاصلة على ترخيص، فـإذا كـانت الصحيفة تطبع بمصر تستطيع الدولة فى أى وقت إيقـاف تصريـح الطبـاعة الخـاص بهـا أو سحبه. وقد تم بـالفعل سحـب الترخيص من جريـدة الدستـور فى عـام ١٩٩٨. ويمكن للدولـة فى أى وقت أن تراقـب مقـالة واحدة أو العـدد بـأكملـه لإحـدى هذه الإصـدارات التى تعد أجنبيـة من النـاحيـة الفنية. وقد قـامـت الدولـة بـالرقـابة خلال هذا العقد -على جريدة الحيـاة السعودية وكـايرو تـايمز وميدل ايست تـايمز، بـالإضـافة إلى صحف أخرى (انظر تقـارير منظمـات حقوق الإنسـان المختلفة مثل "مراسلون بلا حدود" أو الموقع الخـاص بوزارة الخـارجية الأمريكية).

ويستطيع النظام أن يوقف أياً من الإصدارات إذا مـا أراد ذلك. ومن الواضح أن خطر تجاوز الجريدة "الخط الأحمر" يضع عبئـا كبيراً على المحرر فى قيامه بـالرقـابة الذاتية علـى نفسـه. وعليه فـإن الحكومة مـن وجهة نظر سليمـان صـالح تجـبر رئيس التحرير بصورة غير مبـاشرة على القيـام بدور الرقـابة الذاتية (١٩٩٤، ٦٥٥).

ويشكل قـانون العقوبـات نوعـا آخر من ضغوط الرقـابة الذاتية للصحفيين.

٥-٣-٣-٢-٢ القيود على الصحفيين في قانون العقوبات المصري

هنـاك ١٠٦ مـادة فى عشرة قوانين تتنـاول جرائم الصحـافة والصحفيين فى مصر، خمسـون مـادة منهم فى قـانون العقوبـات المصرى (إبراهيم ١٩٩٦، ٢٦٠). ولم تصبح قوانين العقوبـات بمصر طوال فترة التسعينيـات أكثر رفقـاً، بل أصبحت أكثر تشدداً. فقد

كان قانون الصحافة لسنة ١٩٩٥ فى الأساس محاولة صارمة لزيادة العقوبات على الصحفيين. وبينما تم تعديل بعض القيود الجديدة المفروضة – مثل طول مدة السجن –فى قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦ فقد بقيت بعض القيود الأخرى مثل رفع قيمة الغرامات. وقد شهد هذا العقد بأكمله تطبيقاً متزايداً لهذه القيود بعد ما كانت تنفذ على فترات متباعدة.

فبعد صدور قانون تنظيم الصحافة فى عام ١٩٩٦ أصبح من الممكن أن يقضى الصحفى عقوبة تصل إلى ثلاث سنوات فى السجن وأن يدفع غرامة قد تصل إلى عشرين ألف جنيه مصرى. وليست المشكلة فقط فى أن العقوبة شديدة، ولكن فى أن الجناية التى فرضت من أجلها هذه العقوبة عادة ما تكون غير محددة تحديداً واضحاً. فعلى سبيل المثال تنص المادة ١٧٨ من قانون العقوبات على عقوبة قد تصل إلى سنتين، بالإضافة إلى غرامة لمن يقوم بإهانة رئيس الجمهورية، دون توضيح ما هو المقصود بكلمة "إهانة". ومن الصياغات الأكثر غموضاً هو ما ورد فى المادة ١٧٤ من قانون العقوبات، التى تفرض عقوبة قد تصل إلى خمس سنوات فى السجن لكل من يشجع على ازدراء نظام الحكم أو كرهه. وفى المادة ١٧٨ (مكرر ٢) تتراوح العقوبة من سنة إلى ثلاث سنوات لكل من "يقوم بنشر ما يسيئ إلى سمعة الأمة ويلقى الضوء على الظواهر غير اللائقة بها" (مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٦ أ). كما أن هناك مثل هذه الصياغات والغرامات المنصوص عليها لكل من يحرض على الطائفية، أو يشهر بملك أو رئيس دولة أجنبية أو أحد ممثليها، أو الهيئات الرسمية، أو يسب المسئولين فى أثناء تأديتهم لمهام وظائفهم، أو ينشر أخباراً غير صحيحة تخل بالأمن العام أو تثير الفزع بين الناس أو تضر بالمصالح الوطنية، أو ينشر أخباراً عن دعاوٍ قضائية قيد النظر أو عن سير تحقيقات قضائية معينة.

وقد تزايدت أعداد الصحفيين المتهمين بالجنايات المذكورة فى قانون العقوبات خلال التسعينيات. ونحو نهاية هذا العقد حكم على بعضهم بالسجن. ووفقا لمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان –وبعد مرور عام من إصدار قانون الصحافة لعام ٩٣ – تعرض ٩٩ صحفيا للتحقيق. وفى يوليو ١٩٩٦ حكمت المحكمة على مجدى حسين رئيس تحرير جريدة الشعب بالحبس "لمدة سنة مع إيقاف النفاذ للتشهير بنجل حسن الألفى وزير الداخلية، ودفع غرامة قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه مصرى"[١١٨]. (وفى عام ١٩٩٨ قضى جمال فهمى الصحفى بجريدة الدستور ثلاثة أشهر فى السجن كعقوبة تشهير، بالرغم من استئنافه لهذا الحكم وإلغاء محكمة النقض له[١١٩]. ويلاحظ

تقرير"مراقبة حقوق الإنسان" لسنة ١٩٩٩:

" كما هو الحال فى السنوات الماضية، لم يتغير نمط القيود المفروضة على الحق فى حرية التعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات، بل ازدادت سوءًا من عدة أوجه. واستكمالاً للأحداث المزعجة التى بدأت عام ١٩٩٨ فقد تم سجن ثلاثة صحفيين وتم التحقيق مع آخرين مع احتمال ملاحقاتهم جنائيا. وبالرغم من الاحتجاجات المستمرة لنقابة الصحفيين وجماعات حقوق الإنسان على فرض عقوبة على التعبير المثير للجدل لكن السلمى، مازال التشهير يعد جريمة كبرى يتعرض مرتكبها إلى الغرامة والسجن لمدة عام وقد تتضاعف إذا كانت تمس أى مسئول عام. وفى يوم الرابع عشر من أغسطس حكمت محكمة جنوب القاهرة الجنائية على كل من صلاح بدوى الكاتب بجريدة الشعب المعارضة التي تصدر مرتين أسبوعيا، وعصام حنفى رسام الكاريكاتور، ومجدى حسين رئيس التحرير بالسجن سنتين وغرامة قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى، وذلك بعد اتهامهم بالتشهير بيوسف والى، وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء فى سلسلة من المقالات التى ادعوا فيها تعاون وزارته مع إسرائيل فى المجال الزراعى إلى حد "الخيانة العظمى" وغيرها من الانتقادات اللاذعة. وقال القاضى أثناء محاكمة هؤلاء الصحفيين بأنهم قد قاموا "بملء أقلامهم بالحقد الأسود بدلا من ملئها بالحبر الأسود وقاموا بشن حملة ظالمة على ضحيتهم" (تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان)"[١٢٠].

ووفقا لسليمان صالح، فإن الصحفيين يعيشون فى حالة دائمة من القلق؛ لأنه يمكن للسلطات أن تجرم أى كلمة مكتوبة فى أى وقت (١٩٩٤، ٦٤٣). وفى مثل هذه الظروف لا يتوقع كثير من الصحفيين أن يخاطروا بالدخول فى صراع مع القانون.

وبالإضافة إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الصحفيين، يشتمل قانون العقوبات أيضا على إجراءات ضد الصحف. حيث تسمح المادة ١٩٩ للنائب العام بأن يطلب من المحكمة إيقاف إصدار الجريدة ثلاث مرات إذا ما انتهكت أيٌ من القيود المذكورة المفروضة على الصحفيين. وفى عام ١٩٩٧ "تمادى النائب العام فى استخدام سلطته التى استخدمها من قبل، ولكن على نطاق ضيق –وهى الحق فى منع التغطية الصحفية لموضوع بعينه بحجة أن ذلك قد يؤثر على سير التحقيقات الجارية" (كايرو تايمز، ١٦ – ٢٦ أكتوبر، ١٩٩٧، ٥)، وعندما خالفت جريدة الشعب ذلك تم إيقاف صدورها ثلاثة أعداد متوالية.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الضوابط القانونية تكون بمثابة السلاح الباتر الذى

تضعه المجموعات الاستراتيجية على رقاب الصحفيين، مما يؤدى إلى الرقابة الذاتية. وإذا مـا تجرأ الصحفى وتصـدى إلى هذا التهديد فمعنـاه مواجهة السجن أو دفع غرامة باهظة أو إغلاق جريدته.

٥-٣-٣-٢-٣ تشريعات و ممارسات مقيدة أخرى

لا تكفـل المـادة ٤٨ من الدستور المصـرى حرية الصحافة فحسـب، بل إنها تنص أيضاً على استثناء في الحرية:

"يجـوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يُفرض على الصحف والمطبوعـات ووسائـل الإعلام رقابة محددة في الأمور التـي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي، وذلك كله وفقا للقانون".

تعيش مصـر منذ عام ١٩٨١ فـى حالة طوارئ متواصلة. وفـى الفترة من ١٩٣٩ و١٩٨١ لم تتعـد المـدة التـى أوقف بهـا العمل بقانون الطـوارئ ١٦ عامـا. وبالرغم مـن أن السلطـات تبدو حريصة علـى ألا تستخدم سلطتها الرقابيـة كما هو منصوص عليهـا فى قانون الطـوارئ، إلا أن هذا النص الدستورى، بالإضافة إلى استمرار فرض حالـة الطـوارئ يعد سلاحاً باتراً آخر فى يد المجموعـات الاستراتيجية تستخدمه عند الحاجة.

كمـا يعطـى قانون الطـوارئ رئيس الجمهورية الحـق في إحالة أى خـرق لقانون العقوبات إلى المحكمة العسكرية، ويشير مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان:

" تفتقـر المحاكـم العسكريـة التـى تتم فيها محاكمـة الصحفيـين إلى متطلبات النظـام القضائى العادي وترفضـ الضمانات القضائية الأساسيـة المكفولة للمدعى عليـه. كما تقوم بخـرق المعاهدات...ومخالفـة الدستور، وتوريط القـوات المسلحة فى الخلافـات السياسية والحزبية. (مركز المساعـدة القانونية لحقوق الإنسان ١٩٩٦ ب، الجزء ٧)

وإلى جانب تعرض الصحفيين إلى ترسانة من القوانين فقد تعرض بعض الصحفيين المخالفين للقانون –فى التسعينيات– إلى أساليب ضغط وتحرش غير قانونية.

فقـد ذكـرت منظمة "صحفيون بلا حـدود" أنباء عن التعذيـب المعتاد للصحفيين، وتعرضهم إلى الاحتجاز غير القانونى، والمصادرة غير القانونية لمقالاتهم وأغراضهم الشخصيـة، والتجسس علـى خطوط التليفـون إلى جانـب تعرض بعضـ الصحفيين البارزين إلى كثير من الاعتداءات فى الطريق العام على يد مجهولين (في المعتاد نادرا

ما تحدث اعتداءات الشوارع فى القاهرة) (انظر RSF ١٩٩٢، حتى ١٩٩٥RSF).

ولابد أن ننظر إلى كل هذه القيود على أنها عوائق تحول دون قدرة الصحفيين على المطالبة بتحقيق المزيد من الديموقراطية فى مصر.

٥-٣-٤ خلاصة

يضع الإطار النظري الذي وصفه شوبيرت وآخرون (١٩٩٤) المعايير الآتية لتقييم قدرة المجموعات المعارضة على الدخول فى صراعات:

- مدى كفاءة تنظيم هذه المجموعات، أى فى أحزاب، واتحادات، ومنظمات مهنية، أو حركات احتجاج اجتماعية.
- ترابط هذه المجموعات أيديولوجيا وثقافيا أي إجماعها داخل صفوفها حول تحقيق مصداقية سياسية مع المجتمع والتصدى للمجموعات الاستراتيجية.
- شرعية وجودهم كقوة سياسية ويمكن أن تعتمد هذه الشرعية على الوضع الاجتماعى أو الكاريزما التى يتمتع بها زعماؤها أو سيرتهم السياسية.
- قدرة هذه المجموعات على حشد مجموعة من الناس غير المسيسين لإحداث تغيير سياسى

وأضافت دراسات الحالات التى تمت مناقشاتها فى الفصل الأول من هذه المقدمة النقاط التالية فيما يتعلق بالصحفيين:

- تؤثر علاقات السلطة بين كل من الصحافة والشعب والنخبة الحاكمة والمجتمع المدنى على قدرة الصحافة على المشاركة فى تعزيز الديموقراطية فى مرحلة التحرر. فكلما زاد التأييد الذى يحظى به الإعلام كلما زاد نفوذه السياسى.
- ويمكن لوسائل الإعلام استخدام مرحلة التحرير للتدرب على خلق سلوك ديموقراطي مسئول. وينظر إلى السلوك غير المسئول والتمسك بالعادات الاستبدادية كعائقين أمام مشاركة الإعلام فى تعزيز الديموقراطية على كل من المدى القريب والمدى البعيد.

وقياساً بهذه المعايير تتضح ضآلة موارد أو قدرة الصحفيين المصريين ككل على الدخول فى صراعات فى التسعينيات، حيث اقتصر التنظيم الفعال للصحفيين كمجموعة معارضة على منظمات حقوق الإنسان وأحياناً على مبادرات فردية، غير ممأسسة بالتعريف، يتضح الفشل التنظيمى للنقابة والأحزاب عندما يتعلق الأمر بالدمقرطة.

ويعد التماسك الأيديولوجي والثقافي بين الصحفيين ضئيلاً، خاصة مع وضع تبايناتهم في مصادر الدخل، والخلفية التعليمية، والموقف السياسي، والالتزام بأخلاقيات الصحافة، والعلاقة بالمجموعات الاستراتيجية والاختلافات الأخرى في الاعتبار. وبالرغم من ذلك فهناك مجموعات صغيرة من الناشطين – عادة ينتظمون في منظمات حقوق الإنسان – ممن يبدو أنهم يشتركون في القيم نفسها والالتزام بعملية الدمقرطة. وبما أن العديد من الصحفيين المصريين في علاقة زبونية مع المجموعات الاستراتيجية، فهم لا يظهرون سوى القليل من الوزن السياسي إزاء هذه المجموعات. ولا يتمتع الصحفيون الأكثر استقلالاً ممن يتم تنظيمهم في منظمات حقوق الإنسان سوى بشرعية محدودة كقوة سياسية، حيث إن هذه المنظمات تظل شأناً من شئون الصفوة، كما أن من الواضح أنها تفتقر إلى تأييد الجمهور العام. وعلى الرغم من أن بعض هؤلاء الصحفيين في غاية الشهرة ومن المحتمل أن يكون تأثيرهم أكثر وقعاً عن زملائهم الأقل شهرة، إلا أن تأثيرهم الشامل على الشعب ضئيل بلا شك، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار الخلل العام في ملكية وسائل الإعلام وإمكانية النفاذ إليها.

يتحتم على الصحفيين عموماً أن يتصارعوا بشدة مع قضايا المصداقية واعتمادهم ماديا على المجموعات الاستراتيجية. وفي الواقع علينا القول إن ثمة العديد من الصحفيين ممن يتنازلون طوعاً أو يدمرون المورد الذي يوفر لهم الاحترام كمهنيين. وبانتكاس الصحافة المصرية إلى تقاليد ما قبل الثورة الخاصة بصحافة التابلويد، فإن الصحف والمجلات المصرية لا تمد المجموعات الاستراتيجية بالذرائع التي تستخدمها لفرض قوانين صحفية أكثر صرامة فحسب، لكنها تهدم قيمة حرية التعبير لدى الجمهور العام.

وبالنظر إلى علاقات القوة التي تستند غالباً إلى جانب واحد فقط بين المجموعات الاستراتيجية والصحافة، وكذلك عدم الاتصال بمعظم الجمهور العام والحصول على تأييد منهم، فليس من المدهش أن تبقى قدرة الصحفيين على حشد وتعبئة السكان ممن هم في الغالب غير مهتمين بالسياسة ضئيلة. وحتى عندما اتحد الصحفيون أمام المجموعات الاستراتيجية في إحدى الحالات اتضحت نقطة الضعف هذه، بالإضافة إلى نقاط ضعف أخرى، وسنناقش هذا المثال في القسم التالي.

٤-٥ أنشطة الصحفيين المصريين
دراسة حالة عن الصراع حول القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥

لقد ناقش هذا الكتاب وأوضح حتى الآن النقاط التالية: أن المساهمة التى قام بها الصحفيون كمجموعة مهنية فى عملية الدمقرطة فى التسعينيات كانت مثقلة بالأعباء وغير كاملة وذلك لأسباب عرضية مختلفة، بسبب قوة المجموعات الاستراتيجية وقلة تماسك، وترابط اهتمامات وموارد الصحفيين أنفسهم. وسوف يوضح هذا القسم مرة أخرى صحة بعض النقاط المختلفة التى طرحت من خلال وصف أنشطة الصحفيين فى موقف غير عادى وهو الصراع حول القانون ٩٣. فخلال هذا الصراع حقق الصحفيون الكثير من الأمور التى لا يحققونها عادة بما فى ذلك إلغاء قانون مقيد وإقامة حوار مع المسئولين التنفيذيين، وتحقيق درجة عالية من الوحدة الداخلية. ويساعد تفرد هذا الموقف، الذى يؤكده الكثير من الصحفيين والمراقبين، على إلقاء المزيد من الضوء على المشاكل التى واجهها الصحفيون أثناء تفاعلهم مع المجموعات الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الصراع حول القانون ٩٣ يوضح أنه بينما كان اتحاد الصحفيين لفترة قصيرة، إلا أنهم مازالوا غير قادرين على المضى قدماً نحو المزيد من الحرية والديموقراطية.

وفى التوصيفات المختلفة لإعاقة الحرية السياسية فى مصر فترة التسعينيات (انظر مثلا Kienle، 1998 ، Haarders، 1998 ، و Springborg، 1998)، عادةً ما يذكر القانون كعائق كبير. فقد تم إصداره ضمن مجموعة أخرى من الإجراءات القانونية التى ساعدت على اضطهاد الإرهابيين المشتبه فيهم، وقيدت النقابات المهنية، وأعطت المجموعات الاستراتيجية المزيد من السيطرة على انتخابات عمد القرى. وقد سبق هذا القانون بعض المناورات الأخرى للحد من الحرية مثل معالجة السلطة التنفيذية انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٥، وارتفاع عدد عقوبات الإعدام التى حكم بها ضد الإرهابيين الذى تم إدانتهم على عجل. ويعتقد الكثيرون أن هذه الإجراءات ما هى إلا طريقة رد المجموعات الاستراتيجية على "التهديد الإسلامى". كما يعتقد بعض المراقبين أن القانون ٩٣ كان من المفروض أن يثبط التقارير الإعلامية المؤيدة لوجود جماعات دينية عنيفة فى مصر. ولا يهم ما إذا كان الناس ينظرون إلى نمو الشعور الدينى فى مصر وزيادة العنف باسم الدين كخطر حقيقى أم مجرد حجة لإصدار القانون بقدر ما يهم أن المجموعات الاستراتيجية قد استخدمت الحركات الإسلامية كسبب رسمى لإصدار القانون. وهذا ما أوضحه وزير العدل فى بيان له قال فيه بخصوص القانون الجديد "إن مغازلة الإرهاب ليس من الديموقراطية وليس حرية

الـرأى على الإطلاق". (مقتبس من مركز الأهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٢).

وعلـى عكس ذلك فقـد رأى كثير من الصحفيـين وناشطى حقوق الإنســان أن هذا القانـون ما هو إلا محاولة لحجب الانتقادات المتزايدة الموجهة ضد الفساد. وسرعان ما أطلقت عليه الصحافة "قانون اغتيال الصحافة وحماية الفساد".

وادعـت المجموعـات الاستراتيجيـة المسئولـة عـن هذا التشريـع أن هـذا القانون يرعـى الديموقراطية ويحميها. ولتبريـر إصدار هذا القانون ذكـرت اللجنة التشريعية في البرلمـان أن الديموقراطيـة بمصر مهددة بالحقائق المشوهـة والقصص المختلقة والأكاذيب والخداع وعدم أمانة الصحافة وأنه يجب حماية الحياة الخاصة للمواطنين وحصانتها (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٦). وقد صرح الرئيس مبارك فى اليوم التالى لإصدار القانون:

"أساند حريـة الصحافة بنسبة ١٠٠٪ ولكن ليس حريـة التشهير بالغير، وأوضح أنـه كان يجب إصدار هذا القانون، ذلـك لأن نقابة الصحفيين لم تطبق ميثاق الشرف الصحفـي وهو اللائحة الداخليـة التى تحكم عمل المهنة والتى تحتـوى على إجراءات تأديبية ضد الصحفيين الذين يقومون بالتشهير". (مراسلون بلا حدود، ١٩٩٦، ٢).

إن مثـل هـذه المجـادلات لهى مثـال علـى قـدرة المجموعـات الاستراتيجية على استغلال إحدى نقاط الضعف السابق ذكرها؛ أي ضعف قدرة الصحفيين على الدخول فى صراعات – محاولة الصحفيين المرتبكة للحفاظ على معايير مهنية قويمة.

وأيـاً كان السبـب وراء إصـدار القانون ٩٣ فقـد أُصدر بسرعـة في عملية قانونية مثـيرة للشك. مما أثار ردود أفعال مضادة قوية بين الصحفيين المصريين وجماعات المجتمـع المدنى ومجموعات حقوق الإنسان الدوليـة. كما رفع هذا القانون الغرامات والعقوبـات علـى الصحفيين، وقلل فى الوقـت نفسه الحماية القانونيـة كما سيتضح فيما بعد.

فـى يوم ٢٧ مايو اجتمعـت اللجنة التشريعية للبرلمان لمناقشـة قانون الصحافة الجديـد، وقد تم استدعــاء أعضاء اللجنة دون إخبارهم بالغرض الحقيقى للاجتماع. وبعد مناقشة استمرت حوالى ثلاث ساعات أحالت اللجنة مشروع القانون –بعد إجراء بعض التعديلات – إلى البرلمان. ولم يكن حاضراً من الأعضاء فى هذه الجلسة سوى ٥٧ عضـوا من مجموع ٤٥٤ عضواً؛ وذلك قبل قيام المجلس بإجازته السنوية. ووفقا للتقريـر الاستراتيجـي العربـي (مركز الأهـرام للدراسـات السياسيـة والاستراتيجية،

١٩٩٦، ٤٣٩) فقد استغرقت المناقشة بمجلس الشعب٣ ساعات. وبلغ عدد المؤيدين ٤٥ وعدد الرافضين ١٠، بينما امتنع عضوان عن التصويت. وفى نفس الليلة وقع الرئيس على مشروع القرار ونشر فى صباح اليوم التالى فى جريدة الوقائع الرسمية. ولم يكن لنقابة الصحفيين أى علم بهذا القانون كما أنها لم تكن طرفاً فى وضعه فقد تم إعداده فى وزارة العدل وأطلق عليه فيما بعد كامل الزهيرى نقيب الصحفيين السابق "أسرع قانون فى العالم" (انظر عز الدين ١٩٩٦، ٥٦). وقد انتقد كل من الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان وجود عدد قليل من أعضاء البرلمان أثناء إصدار القانون. وطبقاً للدستور يجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل حاضرين عند إصدار أى قانون. وبالإضافة إلى ذلك لم يقدم مشروع القرار إلى المجلس الأعلى للصحافة أو لمجلس الشورى أو لمجلس الدولة (المحكمة الإدارية). وقد ذكر النقاد أن هذا يعد خرقا لقواعد الإجراءات الخاصة بالتشريع كما هو منصوص عليه فى قانون البرلمان في المادة ٤٤ من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على أنه لابد أن يكون المجلس الأعلى للصحافة حاضراً أثناء تشريع أى قانون خاص بالصحافة (انظر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٠).

وفى حين كان هناك بعض الغضب إزاء طريقة إصدار القانون، شعر الصحفيون بالغضب أكثر من محتوى هذا القانون. فقد تم تغيير ٢٤ مادة من قانون العقوبات وألغيت مادتان –تنصان على منع الحبس الاحتياطي للصحفيين– من كلٍ من قانون نقابة الصحفيين، وقانون الإجراءات الجنائية (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٧، ١٩٩٦، RSF، ٣). وقد أدى هذا التغيير إلى ظهور جرائم جديدة، وزيادة العقوبات على الجرائم الموجودة في القانون السابق وإلغاء الحماية القانونية للصحفيين. وقد ضم قانون ٩٣ عدداً جديداً من الجنح التى ينقصها التعريف مثل "نشر تفاصيل جارحة و حساسة" أو "الشائعات التي تثير الذعر بين الناس" أو "الإضرار بالمصلحة العامة" أو نشر ما يحمل ازدراء لمؤسسات الدولة ورؤسائها" (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٦). فقبل صدور القانون ٩٣ كان من الممكن أن يعاقب الصحفى بدفع غرامة أو قضاء مدة فى السجن أو الاثنين معاً، ولكن فى القانون الجديد يكون العقاب فى أغلب الأحيان بالاثنين معا، بالإضافة إلى أن الحد الأدنى للعقوبة بالسجن كان ٢٤ ساعة فأصبح سنة. وارتفع الحد الأقصى للعقوبة من سنتين إلى فترة تتراوح من ٥ إلى ١٥ سنة. كما تم رفع الحد الأدنى للغرامة من ٢٠ جنيهاً مصرياً إلى ٥٠٠٠، والحد الأقصى من ٥٠٠٠ جنيه مصرى إلى ٢٠٠٠٠. وأخيراً فقد ألغى القانون ٩٣ المواد التى تمنع الحبس الاحتياطي

للصحفـى في جرائم النشر. ويقصد بـالحبس الاحتيـاطـي أن الصحفى قد يسجن بدون محـاكمــة لمدة غير محددة طبقـا لقـانــون الطوارئ. "يمكن أن يسجن الصحفى لمدة ٣٠ يومـا فقط ويمكـن تجديد هذه المدة إلى أجل غير مسمى" (مراسلون بلا حدود، ١٩٩٦، ٤).

جاءت كل هـذه التغيرات كضربة قاسية للتوصيات التي اتخذت فى المؤتمر العام الثانــى فى عــام ١٩٩١ (انظر فيمــا تقدم). وقد أكـد صدور القانــون وطبيعة محتواه عـدم اهتمــام المجموعــات الاستراتيجية بمصالــح الصحفيين عامــة والمدافعين عن الديموقراطية خاصة.

إلا أن المجموعــات الاستراتيجيــة فــى هــذه الحالــة لم تستطــع "أن تفلـت بفعلتها بسهولــة"، فقـد لقى محتوى هـذا القانون منذ بداية صـدوره وحتى إلغائــه انتقادات شديدة ومتنوعة سواء من الأفراد أو الجماعات.

بعـد صـدور القـانون عملـت نقابة الصحفيـين بسرعة ومهارة علـى حشد الموارد، فـاجتمـع مجلس النقابــة يــوم ٢٩ يونيو، اليــوم التالي لصـدور القانــون. وتم اتخاذ خطـوات بـالتعاون مع الأحـزاب السياسية و النقابات المهنيــة الأخرى، خاصة نقابة الأطبـاء ونقابــة المحامين التى قررت فــى ٦ يوليو معارضة القانــون (مركز الأهرام للدراســات السياسية والاستراتيجيـة، ١٩٩٦، ٤٤٢). وفى يوم ٢ يوليو تجمع أكثر من ١٥٠٠ صحفى للاحتجاج داخل مبنى نقابة الصحفيين. وقد قامت صحف المعارضة ومنهــا الوفد والشعب والاحـرار والأهـالى والعربى والحقيقــة والخضر بـالانقطاع عن إصـدار أعدادهــا بين ٢ و٧ يونيو. وفي ٦ يوليــو احتشد أكثر من ١٠٠٠ صحفى بمبنى النقابة بما فيهم رؤساء تحرير الصحف القومية. وقد تمادى المشاركون فى احتجاجهم للضغط على الحكومة فقاموا بـالإضراب وعقد الندوات واستقطاب أكبر دعم ممكن من النـاس والأحـزاب السياسية والمجتمع المدني وحشد التـأييـد الأجنبي، وذلك بـالكتابة إلى منظمــات حقـوق الإنسان، بـالإضافــة إلى كتابة قـائمة سـوداء بـأسماء المسئولين الذيـن قاموا بتـأييد هذا القانون وحجب التغطيــة الصحفية عن المسئولين الذين أيدوا القـانــون. وقـد انعقد اجتمــاع الجمعية العامة غـير العادى – الأول منـذ عقود – يوم ١٠ يوليو بـالنقابة فرفض القانون. وقد هدد المشاركون فى هذا الاجتماع بـالامتناع عــن نشر جميع الصحف فى ٢٤ يونيو ١٩٩٥. كما قــرروا إعداد مشروع قانون جديد وإرسالــه إلى مبارك ورفع دعوى قضائية أمام المحكمــة الدستورية (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٨ ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٢).

وفقـا لمراسلين بلا حدود، بدأت الحكومة تتخلى عن موقفها الصارم من القانون، وذلك بعد اجتماع ٦ يونيو (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٣). وقـد اجتمع الرئيس مبارك مع مجلس النقابة يـوم ٢١ يونيو –فى حدث غير مسبوق– قبل الموعد المحدد للإضراب بثلاثة أيام. وترتب على هذا الاجتماع تشكيل لجنة مشتركة بين الهيئة التنفيذية وممثلى الصحفيين لإعداد قانون جديد للصحافة. وقـد وعـد مبارك بأنه لن يقـوم بإلقاء أى صحفى فى السجن قبـل صدور التشريعات الجديـدة (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيـة، ١٩٩٦، ٤٤٤)، كما أنه سيكـون للنقابـة الحق فـى التواجـد أثنـاء التحقيق مـع الصحفيـين. وبالإضافة إلى ذلـك قامت النقابـة بإرسال طلب للمحكمة الدستورية لتفسـير بعض جوانب القانون. وبالرغـم من ذلـك لم يتم إلغاء العمل بهـذا القانون. وفى الرابـع والعشرين من يونيو اجتمعـت الجمعية العمومية مـرة أخرى فى النقابة مؤكدة رفضها للقانون ٩٣ وقالت إن التعهـدات التـى قدمتهـا الحكومة بعد الاجتمـاع مع الرئيس مبـارك لم تساعد فى تغيـير الموقف. غير أنـه تم إلغاء الامتناع عن نشر الصحف التى هدد الصحفيون بها. وأعلـن الصحفيـون ما وصلـت المحادثات مـع الحكومة إلى طريق مسـدود سوف يتم تحديد ميعاد آخر للإضراب وإعلانه عن طريق المجلس (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٩).

وقـد اشتعلـت المعركـة طـوال العـام التـالي، أو نحـوه، بـين كل مـن المجموعات الاستراتيجية المؤيدة للقانون والصحفيين والمجتمع المدنى الذين دعوا لقانون جديد. وبالرغـم من تشكيل لجنة مشتركة من الصحفيين وممثلى الحكومة، لم يستطع أى من الطرفين طوال هذه الفترة استعادة ثقته فى الآخر. فقد أثار تشكيل اللجنة نفسها جدلاً عام ١٩٩٥. و قد رأس مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس الأعلى للصحافة ورئيس مجلس الشـورى، وهو إحـدى الشخصيـات البارزة فى إصـدار القانـون ٩٣ –اللجنة المكونـة مـن ٣٠ عضـواً. ولم يمثـل سـوى ٧ أعضاء مـن النقابة وكان هنـاك ١٢ من المجلس الأعلـى للصحافة و١١ من رجال القانون. وبعد قيام المعارضة بالاعتراض علـى المشاركـة غير العادلة فى المجلس وتهديدها بمقاطعة المحادثـات كلية انضم ٤ صحفيـين من جريـدة العربى والأهالى وروز اليوسـف بالإضافة إلى كامل زهيري –نقيب الصحفيين الأسبق (مراسلون بلا حدود، ١٩٩٦، ٣).

وفى سبتمبر عقدت النقابة المؤتمر العام الثالث للصحفيين. وبعكس المؤتمر العام الثانـى لسنـة ١٩٩١ لم تحضر حفل الافتتاح أية شخصيـة عامة بارزة. وفى حين أن كثيراً من الصحفيين قد طالب باستكمال المحادثات مع الحكومة فقد أصروا فى الوقت

نفسه على إلغاء القانون ٩٣ (انظر نقابة الصحفيين، بدون تاريخ،e) وفى الوقت نفسه شككت بعض المجموعات الاستراتيجية فى أحقية الصحفيين فى المشاركة فى صياغة القوانين (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٥).

وفى هذا الوقت كان تركيز الصحفيين وقيادتهم – مجلس النقابة – على القانون وليس على القضايا المتعلقة به مثل القيود المفروضة على الحرية عامة وغياب الديموقراطية فى مصر. ومن الواضح أنه بالرغم من ربط المؤتمر الثالث العام بين أهمية إلغاء القانون ٩٣ ومفاهيم الحرية والديموقراطية إلا أن القضية الأهم لحملة الصحفيين ظلت هى القانون. ولم تتضمن طلبات الصحفيين أى قضايا سياسية أخرى مثل فرض الحراسة القضائية على بعض النقابات المهنية (ثابت، ١٩٩٨، ١٠). وتضمنت أهم مطالب الصحفيين:

- إلغاء القانون ٩٣.
- إلغاء القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠.
- إلغاء العقوبات التى تقيد الحرية، خاصة الحبس الاحتياطي.
- منع القبض على الصحفيين في قضايا تتصل بعملهم.
- إسناد مسئولية المحاسبة المهنية إلى النقابة.
- التوقف عن حظر الصحف، ومطالب مهنية أخرى ذات صلة مثل حرية الأفراد فى امتلاك الصحف وحقهم فى الحصول على المعلومات بحرية تامة (انظر إسماعيل ١٩٩٦، ١٩٩٦، ٣٧، عز الدين، ١٩٩٦).

وعندما طال عمل اللجنة المشتركة بدون نتائج ظاهرة،، صعّد الصحفيون الضغوط ضد الحكومة مرة أخرى. وقد أمهلت الجمعية العامة فى اجتماعها الثالث غير العادى فى ٨ أكتوبر ١٩٩٥ اللجنة مدة ٧٥ يوماً للوصول إلى مشروع قرار جديد أو إلغاء القانون ٩٣ وإلا سينسحب ممثلو النقابة من اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت النقابة بتشكيل لجنة مشروع قانون أنهت عملها فى آخر ديسمبر وقدمت مشروع قانون للصحافة للعرض على الجمعية العمومية فى اجتماعها الرابع غير العادى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥. كما قدم مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان مشروع قانون فى مثل هذا الوقت. وقد عقد مركز المساعدة القانونية وغيره من المنظمات مثل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ورش عمل عن حرية الصحافة وأرسلت بيانات احتجاج للصحافة (انظر على سبيل المثال المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، دون تاريخ، ب). وقد تنبهت منظمات حقوقية دولية مثل

مراسلـون بلا حدود والمادة ١٩ فأرسلت فرق تقصي حقائق إلى مصر وبدأت حملتها ضد القانون ٩٣ (انظر مراسلون بلا حدود، ١٩٩٦).

وبالمقارنـة، ظـل الدور الـذى لعبته الأحـزاب السياسيـة أقل فاعليـة. فبينما أخذ كتـاب صحـف المعارضة شجـب هذا القانـون في الصحافة الحزبيـة، فشلت الأحزاب فـى نظر أحمد ثابت فـى استخدام القضية للقيام باحتجـاج سياسى أوسع ضد غياب الديموقراطية فى مصر:

"قـد يمكننـا القول بـأن صـدور القانون ٩٣ قـدم فرصة مهمة للأحـزاب وقوى المعارضـة لإعادة تنظيـم صفوفها، وترتيب بيتها وسبر تأثيرهـا في السياسة وعلى المواطنـين، وبنفس الطريقة فقد كان رفض القانون فرصة لتحويل الأزمة إلى مشكلة رأى عـام وليست مسألة متخصصة متعلقة بالصحفيـين والكتابة وحدها، فقد كانت فرصـة لتحويـل القضية إلى قضية حرية عامة تشمل المواطنين كطرف مسئول، إلا أن هذا كله لم يحدث" (ثابت ١٩٩٨، ٩).

طالبت الأحزاب أيضاً مثلها فى ذلك مثل النقابة (انظر فيما بعد) الرئيس بأن يكون الحكـم فى هـذه القضية، مضيفة بذلـك الشرعية على نظام مصـر السياسى الرئاسي. (ثابت ١٩٩٨، ١٠).

وفى الوقت نفسه بقيت الحكومة ساكنة، وفي نهاية عام ١٩٩٥ قبض على صلاح عبـد المقصـود العضو بمجلس النقابـة، وهو مـن التيار الإسلامـى. وتزايـدت أعداد الصحفيـين المتهمين والمقبوض عليهم بموجب القانـون ٩٣ بالرغم من وعد الرئيس شخصياً للنقابة (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٦).

ولقـد أبلغ مبارك الصحفيين مبكراً فـى المواجهة مع النقابة – فى منتصف يونيو ١٩٩٥ بعد الأنشطة الأولى الجسورة للصحفيين – بأنه سيكون حكماً نزيهاً (انظر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٣). وبالرغم من مشاركته فى إصدار القانون وافقت النقابة على قبوله فيما بعد كحكم وطالبته بإلغاء هذا القانون. وعليـه لم تشك النقابة مثل الأحزاب السياسية فـى النظام السياسى أو فى شخصياته البارزة، على الرغم من أنهم قد روجوا للقانون منذ البداية.

وفـى النصـف الأول مـن عـام ١٩٩٦، استمـرت اللجنـة القانونيـة المشتركة فى وضـع مشروع قانون جديد شامل يتنـاول جميع أوجه الصحافة، كمـا أتفق على أن تقـوم النقابة بوضع ميثاق شرف جديد للصحفيـين المصريين، ينظم السلوك المهنى الصحيح وكذلك الإجراءات التأديبية التى ستطبقها النقابة.

وقـد رفضـ مجلس النقابة أول مشـروع قـانون توصلت إليـه اللجنة المشتركة فى ينـايـر ١٩٩٦، ورفضـ مشروع قـانون آخر فى مـارس من العـام نفسه. ومن الشكاوى الكـبرى كانت أن مشاريــع القوانين هذه لم تلغ القـانون ٩٣. ولكى يمـارس الصحفيون الضغـط علـى المجموعـات الاستراتيجيـة قـامـوا بعقد المزيد مـن الجمعيـات العامة واحتشـدوا احتجاجاً داخل النقابة. كما هددوا كذلك بـأنهم لن يصدروا ميثاق الشرف. مـن الواضح أن معظم الصحفيين لم يروا القـانون فرصة لتطوير مهنتهم، ولكن وسيلة تستخدمهـا المجموعات الاستراتيجية لتقييد الحريـة. وبعد المزيد من تباطؤ الحكومة أعـدت اللجنـة المشتركة مشروع قـانون آخر دخل حيز الإجـراءات البرلمانية فى مـايو ١٩٩٦. واحتـدت الاحتجاجـات عندما تبـين أن المشروع لم يعد طبقـاً لمطالب نقابة الصحفيـين، بل مطابقـاً لمحتوى القانـون ٩٣ (إبراهيـم، ١٩٩٦، ١٣١). ولقد أشعلت تعليقات أعضـاء مجلس الشورى، ممن كانوا ينـاقشون القانون، النيران بين الصحفيين عندمـا قيـل في المجلس أن الصحفيـين يبحثون أساساً عن الامتيـازات وأنه ليس من حقهـم أن يشاركـوا فى صياغـة التشريعات. بل جرت مقارنـة بـين الصحفيين وتجار المخدرات، فالطبيعي أن تاجر المخدرات ليس لـه الحق فى التدخل فى وضع التشريعات التــى تعاقبـه (إبراهيـم، ١٩٩٦، ١٣١). وكرد فعل لمثل هذه التطـورات هددت مجلس النقابـة بـالتنحـى – وهـى خطـوة قد تحرج الحكومـة– وقـامت النقابـة بعقد اجتماع غـير عـادي للجمعيـة العمومية غير عـادى فى ١٢ يونيـو –١٩٩٦ وفى هذا الاجتماع قدم مجلس النقابة استقالته وقرر إرسال وفد إلى البرلمان. وبعد أن أعلن المجلس عن تقديمـه لاستقالته، صرح نقيب الصحفيين إبراهيم نـافع بـأنه قد قـابل الرئيس مبارك اليوم السابـق وبأنه وعده بإصدار قـانون جديد للصحافة لتحقيق مطالب الصحفيين (إبراهيم، ١٩٩٦، ١٣٢، عز الدين، ١٩٩٦، ٩٧).

وسرعـان مـا أصدر البرلمان القانـون٩٦ لسنة ١٩٩٦ (يـوم ١٨ يونيو)، وفى ١٩ يونيـو قبـل الصحفيون القانـون فى اجتماع الجمعيـة العمومية التاسـع غير العادى وأصـدروا لائحـة جديدة لتنظيم أخلاقيـات العمل. و قد حل القانـون ٩٦ محل قـانون تنظيم الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠. كما ألغى القـانون ٩٣ وألغى الحبس الاحتياطي للصحفيـين إلا إذا قام الصحفى بإهانـة الرئيس (عز الدين، ١٩٩٦، ١٠٨). وعليه فقد تحققـت العديد من المطالـب الهامة للصحفيين (حلمـى ١٩٩٨، ١)، ومع ذلك فقد ظل القانـون ٩٦ "نصراً جزئيـاً" لأنه قـام بإعادة الوضع لمـا كـان عليه قبل القـانون ٩٣ لسنـة ١٩٩٥. إلا أن قيمـة الغرامـة المفروضـة علـى جرائم النشر قـد ارتفعت عن ذى

قبـل، ومـازالت مشكلة امتلاك جريدة قـائمة، إلى جانـب عدم وضوح المقصود بجرائم النشر، واحتفظـت الدولة بحق إغلاق الجريدة وفرض الرقابـة عليها إذا اقتضى الأمر كما ذكرنا من قبل فى القسم السابق ٥-٣.

إن المعركـة حـول القانـون ٩٣ ذات دلالـة فيمـا يتعلـق بـالسؤال لمـاذا لا يمثـل الصحفيـون عـاملاً هـاماً فى دعم الديموقراطية فـى مصر. وتسير النقاط الخمس التى تستدعى الاهتمام فى نفس خط الملاحظات السابقة حول موارد ومصالح الصحفيين ومؤيديهم والمجموعات الاستراتيجية. وهى توضح أن مساهمة الصحفيين فى عملية الدمقرطة غير مكتملة وضعيفة.

لقـد كان الاتحـاد الذى أظهره الصحفيون فى مواجهة أزمة القانون ٩٣ اتحاداً غير عــادي. وقد ظهـر ذلك على سبيل المثال سنة ١٩٩٩ فى انتخابــات النقابة عندما أكد الكثير من الأعضاء أهمية استعادة روح الاتحاد التى كانت موجودة فى مواجهة أزمة القانون ٩٣. وقد ساعدت الوحدة الصحفيين على تحقيق أهم أهدافهم وهو إلغاء القانون ٩٣. لكن للأسف بعد إلغاء القانون لم يعد هناك سبب للاتحاد. ففى نهاية التسعينيات عندمـا بدأت المجموعـات الاستراتيجية فى سجـن الصحفيين وإغـلاق الصحف مثل جريـدة الدستـور، لم يقـم الصحفيون بـأى حركـة مماثلة لوقف هذه التطـورات. وذلك يوضـح أن اتحاد الصحفيين فـى أزمة القانون ٩٣ لم يكن سلوكاً طبيعياً لديهم، وإنما مجرد رد فعل.

كـان اهتمام معظم الصحفيين الأساسى هو القانون، وليس القضية الأعم والأشمل وهى الدمقرطة. فقد قرروا ترك قضية القانون فى النطاق الخاص بها وعدم استخدامها فى نزاع سياسى أشمل. وطبقاً لإبراهيم:

"تعاملت النقابة مع هذه المشكلة كأنما هى قضية خاصة بالنقابة والمهنة، مع أنهـا كانت أساساً قضية سياسية. لذلك فقد كانت الحركة (ضد القانون) حركة مهنية لم ترتبط بحزب أو تيار سياسى معين" (إبراهيم، ١٩٩٦، ١٣٣).

وفــى الواقع فإن قبول النقابة بأن يقوم الرئيس بدور الحكم يوضح أن النقابة لم تفكر جدياً فى الترتيبات السياسية فى مصر، بل يمكن القول أن الصحفيين قد أضفوا الشرعية على النظام السياسى.

وعلـى العكس من غالبيـة الصحفيـين، رأت بعض منظمات المجتمـع المدني، مثل منظمـات حقـوق الإنسـان، مشكلة قانون الصحافـة بوصفها جزءاً مـن مشكلة أعمق هــى الدمقرطـة. وكما رأينا مـن قبل فإن بعضـ الصحفيين كانوا ينتمـون لمثل هذه الجماعات ومن ثم يمكن القول أنه هناك أقلية من الصحفيين ينادون بالديموقراطية.

لقـد ساعد القانـون ٩٣ هذه الجماعات، على أن تصبح معروفة على المستوى المحلى، وذلك من خلال اجتماعاتهم بالصحفيين، وعلى المستوى العالمى من خلال معرفتهم بمراقبـين أجانب؛ ومن ثم خلق برامج لحقوق الإنسـان والديموقراطية. ومع ذلك على النطاق المحلى الواسع يظل الاهتمام بهذه القضايا ضئيلاً.

ظلـت أحزاب المعارضة وصحفها ضعيفة، فهى تنتقد القانون وتؤيد الاحتجاجات عليـه من ناحيـة، ولكنها من ناحيـة أخرى لم تستطـع أو تحاول تحويـل القضية إلى معركة ضد النظام السياسى.

أبقـت المجموعات الاستراتيجية، بالرغم من ضرورة الخضوع، على مصادر قوتها المتفوقة واستعرضت هذه القوة. ويرى إبراهيم كلتا الحالتين اللتين صدر بهما قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، و٩٦ لسنة ١٩٩٦ تكشفان شخصنة السلطة فى أيدى الرئيس (١٩٩٦، ١٣٢). وفى العام الذى كان فيه القانون ٩٣ ملزماً، وجهت الاتهامات لتسعة وتسعين صحفيـا أو حوكموا بموجـب الضوابط الجديدة، ومن ضمنهـم خمسة وعشرون رئيس تحريـر (إبراهيم ١٩٩٦، ١٣٢). وقد صدر حكم ضد مجدى حسين بموجب القانون ٩٣ بالسجن لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ وغرامة قدرها ١٥٠٠٠ جنيه مصرى. وأخيراً فإن القانـون ٩٦ "لا يختلف كثيراً عن فلسفة قانـون المؤسسات الصحفية رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وأهدافـه" (إبراهيـم ١٩٩٦، ١٣٤). وبالرغم مـن أن المجموعات الاستراتيجية لم تستطـع وضع ضوابط أكثر قسوة (باستثنـاء الغرامات)، فقد استطاعت الإبقاء على القديم منها وتطبيقها بتشدد أكثر من ذى قبل.

إن قانـون ٩٣ هـو أشهر الأمثلة علـى نشاط الصحافيين خلال فـترة التسعينيات، وعـادةً مـا يذكر كمثال على نشاطهـم السياسى واهتمامهـم بالديموقراطية. غير أننا لـو أمعنا النظر لوجدنا أن الاهتمـام بالقضايا الديموقراطيـة الأشمل مازال محدوداً. ويظهر اهتمام الصحفيين المحدود فى عدم إبدائهم الحماس للمساعدة فى الإفراج عن زملائهـم المحتجزين، وعدم النضال من أجل منـع إغلاق الصحف، وقبولهم بالتبعية الاقتصاديـة. وكما أشرنا من قبل فى هذا الكتاب، فإن كل هذا يعد مثالاً واضحاً على المشاركة الضئيلة وغير الكاملة للصحفيين المصريين خلال التسعينيات فى النهوض بالديموقراطية.

- و بالإضافـة إلى ذلـك فقد جادلت اللجنة التشريعيـة أن الامتيازات القانونية الممنوحـة للصحفيين –لحمايتهم من الحبس الاحتياطـى – تتعارض مع المادة ٤٠ من الدستور التى تنص على أن كل الناس لدى القانون سواء (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٦).
- و فى عبارة مماثلة لوزير العدل قال فيها إن "الشائعات والأكاذيب والتزويق

المتعمد" ليست من الديموقراطية فى شئ (فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٢).

- ووفقا لثابت (١٩٩٨، ٧) لم يطلع أحد من أعضاء مجلس الشعب الذين كانوا حاضرين أثناء إصدار القانون على مشروع القانون من قبل. فقد تم استدعاؤهم بسبب "مسائل عاجلة وهامة" يجب مناقشتها.
- وعلى العكس من موقف الأحزاب المعارضة الكبيرة، فقد جاء موقف الأحزاب المعارضة الصغيرة- مثل حزب العدالة الاجتماعية والأمة والاتحادي الديموقراطى وحزب الشعب الديموقراطى - مؤيداً للقانون (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٢).
- رفضت المحكمة في وقت لاحق من ذلك العام الإدلاء برأيها في القانون لأسباب إجرائية.
- ومع حدوث كل ذلك قابل إبراهيم نافع نقيب الصحفيين الرئيس مبارك يوم ١٩ يوليو فى الإسكندرية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٤).
- اقترح إبراهيم نافع نقيب الصحفيين فى جلسة مجلس الشورى ليوم ٢٦ مايو ١٩٩٦ أن يكون مبارك الحكم فى حالة صدور تشريعات جديدة (عز الدين، ١٩٩٦، ٨٨).
- وبناء على الشكوى المقدمة ضد أحد الصحفيين -وفقاً لميثاق الشرف- تبدأ النقابة التحقيق في المسألة، ويجوز للجنة المسئولة أن تقوم بإنذار الصحفى المخطئ أو مطالبته بغرامة أو إيقافه عن ممارسة مهنته (عز الدين ١٩٩٦، ٨٥).
- تعتمد هذه المعلومات على الملصقات الموضوعة على حوائط النقابة فى يوم انتخابات النقابة فى يونيو ١٩٩٩.

[هوامش]

١ تتصل الأبحاث التالية بهذا القسم: قام عبد الرحمن وعبد المجيد وكامل (١٩٩٢) بدراسة ميدانية بين ٣٨٣ صحفياً من أعضاء النقابة. وقد بدأت الدراسة في يوليو ١٩٩٠ واستمرت لمدة عام كامل، وتراوحت الأسئلة بين الوضع الاجتماعي للمجموعة محل البحث وعلاقتهم مع زملائهم ووجهة نظرهم بالنسبة لحرية الصحافة في مصر. وقد أجرى بخيت (١٩٩٦) بحثاً ميدانياً بين ١٢٥ صحفياً، علاوة على بحث بين ٢٠ رئيس تحرير وغيرهم من الصحفيين ذوي المناصب العليا في الصحافة شبه الرسمية والصحف الحزبية. وقد أجرى البحثان عام ١٩٩١، وكانت الأسئلة مشابهة لتلك التي طرحت في دراسة عبد الرحمن وآخرين (١٩٩٢). وأجرى نابولي وأمين وبويلان (١٩٩٥) استبياناً لخمسة وثلاثين صحفياً من الصحف شبه الرسمية والحزبية إضافة إلى ١٣ إعلامياً من التليفزيون والإذاعة المصرية عن موضوعات شبيهة. وقد تلقوا أيضاً إجابات بشأن استخدام الإعلام من ٣٧٦ شخصاً من أحياء راقية ومتوسطة المستوى في القاهرة. وقد تمت الأبحاث الميدانية بعد عام ١٩٩٣. أما صلاح الدين (١٩٩٧) فقد قام ببحث إضافي عن استخدام العامة لوسائل الإعلام في عام ١٩٩٥، حيث قام باستجواب ٤٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٦٥ عاماً عن الموضوعات المفضلة في وسائل الإعلام. وقام طه أيضاً (١٩٩٧) ببحث ميداني بين ٣٦٥ شاباً (تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ عاماً) من مدينة القاهرة والمناطق الريفية عن استخدامهم لوسائل الإعلام وأولوياتهم المفضلة.

٢ طُرح على الصحفيين السؤال التالي (باللغة العربية): "ما هو متوسط دخلك الشهري بالتقريب (بما في ذلك الدخل من الأنشطة الصحفية وغير الصحفية)؟

٣ طبقاً لحق الملكية في مصر، يحظر على البنوك أن تضع يدها على الممتلكات إذا تخلف المؤجر عن سداد الديون المجدولة. ومن ثم، لا يكون لدى البنوك أية ضمانات عند منح القروض للإسكان. ومن الصعب تغيير القانون لأن قروض الرهن العقاري أمر مثير للجدل في الشريعة الإسلامية، إذ تُعتبَر ربا من أجل الاطلاع على مدخل جيد للمشكلة انظر كايرو تايمز، ١١– ٢٤ نوفمبر، ١٠–١١ و٢٨.

٤ إلى جانب التوفير من أجل شراء المنزل أو –في حالة النساء– الجهاز اللازم للزواج، هناك مصروفات أخرى متعددة، إذ يجب الإنفاق على الغذاء والكساء والأدوية والمواصلات الخ. والأسعار في القاهرة عادة منخفضة عن نظيرتها في الغرب، ولكن لا تستورد منتجات ذات جودة عالية بنفس القدر كما في الغرب. ويجب أن يؤخذ في الحسبان أيضاً أن الزواج مسألة على قدر كبير من الأهمية في مصر، حيث إنها الوسيلة الوحيدة المقبولة بالنسبة لمعظم المصريين لممارسة العلاقات الجنسية وتأسيس أسرة. وينفق العديد من المصريين الكثير من الوقت والعمل والمال في محاولة لتزويج أنفسهم أو أبنائهم أو تزويج أشخاص آخرين. للاطلاع على وصف ممتاز لتلك الظاهرة، انظر Singerman، 1989 .

٥ أورد خليفة (١٩٩٨، ١٤) ملاحظة مماثلة وهو يكتب عن الصحفيين في جريدة الأحرار، حيث كانت رواتبهم منخفضة ولم يتقاضوا أجراً قط في بعض الأحيان.

٦ أشار ٧٨,٨ ٪ من العينة في دراسة نابولي وآخرين (Napoli et al. ،1995، 131) أن دخلهم أقل من ١,٠٠٠ جم، كما أكد أكثر من ربع المستجيبين في دراسة بخيت (١٩٩٦ ب، ١٣) أنهم يعيشون في الأحياء الشعبية و٣٦ بالمائة في أحياء متوسطة، تكون عادة فقيرة قياساً بالمعايير الأوربية.

٧ يعتقد بعض المسئولين أن المرء لا بد أن يكون عضواً في النقابة ليصبح صحفياً في مصر. وبالتالي،

وطبقاً لهذا التعريف، لا يمكن أن يوجد أي صحفي خارج النقابة. ولكن حتى هؤلاء المسئولين يقرون أن هناك أشخاصاً يعملون في الصحف ولا ينتمون إلى النقابة (مقابلة مع زكريا).

٨ قدمت النقابة مجموعتين من الإحصاءات المختلفة والمتناقضة على نحو طفيف، تتألف المجموعة الأولى منها من صحفيين في الفئات التنظيمية الأربع المختلفة، أي العاملين، والمتقاعدين، والصحفيين المنتسبين، علاوة على من هم تحت التمرين. وقد بلغت هذه الأعداد ٤,١٨٤ عضواً. أما المجموعة الثانية فقد تكونت من عدد الصحفيين طبقاً لسنة الميلاد، كما يعرضها الجدول ٥-١-٣. هنا يصل عدد الصحفيين إلى ٣,٨٦٤. بيد أنه لم يتضح إذا كان هذا العدد يتضمن الصحفيين المنتسبين ومن هم تحت التمرين أم لا (وحتى إذا أضفنا هؤلاء إلى ٣,٨٦٤، لن يبلغ عدد الصحفيين ٤,١٨٤).

٩ الصحفيون "تحت التمرين" ليسوا أعضاء كاملي العضوية. وبعد فترة من التدريب تبلغ سنة أو سنتين (يتوقف ذلك على مجال الدراسة)، يمكنهم التقدم بطلب للحصول على عضوية كاملة. أما الصحفيين "المنتسبين" فهم الصحفيين الأجانب الذين يعيشون في مصر ويعملون في صحف تصدر في مصر أو في وكالات الأنباء العاملة في مصر، أو الأشخاص وثيقي الصلة بالعمل الصحفي. ولا يبدو القانون واضحاً فيما يختص بحقوقهم وواجباتهم، فالصحفيين "العاملين" يتمتعون بكافة حقوق وواجبات العضوية الكاملة. ويتلقى الصحفيون المتقاعدون معاشاً من النقابة (انظر إبراهيم ١٩٩٦، صـ٣٠٩ و٣١٠).

١٠ يبدو أن الوضع في بداية العقد كان هو نفسه السائد من قبل. ففي العينة التي اختارها عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢) وضمت ٣٨٣ صحفياً عاملاً، وجدوا توزيعاً عمرياً مماثلاً (ولم تضم العينة صحفيين فوق سن الستين عاماً): < ٣٠ عاماً: ٪١٢,٨؛ ٣٠<٤٠ عاماً: ٪٤١,٢؛ ٤٠<٥٠ عاماً ٪١٥,٧؛ ٥٠<٦٠ عاماً: ٪١٨,٧ (ولم يتم تفسير عدم وجود النسبة المئوية المتبقية، فجمع هذه النسب لا يصل إلى ٪١٠٠).

١١ أكد العديد من الصحفيين في مقابلات شخصية هذه الملاحظة.

١٢ ربما لم يكن قبولهم في النقابة من محض الصدفة، حيث يتم قبيل الوقت الذي يستقرون فيه، ومن ثم فقد يكونون أكثر اهتماماً بالنشاط السياسي.

١٣ صحفي من جريدة الأهرام رفض إعلان اسمه، مقابلة شخصية، ١٩ يونيو ١٩٩٩.

١٤ تعاملت النقابة مع مبالغ المعاشات المدفوعة للأعضاء كأنها سر. ولم يبد أن مختلف الصحفيين الذين طرحت عليهم أسئلة في هذا الشأن أنهم يعلمون شيئاً عن قيمتها، ولكنهم أشاروا إلى أن تلك المبالغ كانت صغيرة. ونظراً إلى دفع مبلغ ١,٥٩٢,٤٢٤ جم في عام ١٩٩٦، وإلى أن هناك حوالي ٥٠٠ صحفي يتلقون معاشات (وهو تقدير متحفظ)، يكون متوسط "المعاش" الذي يحصل عليه الأعضاء حوالي ٢٦٥ جم شهرياً. وهذا ليس مبلغاً كبيراً، لكنه يكفي للمعيشة وإذا ضُم إلى أموال أخرى، من الجريدة مثلاً، يمكن أن يمثل دخلاً كريماً.

١٥ الصحف ملزمة قانوناً بتحويل ٪١ من دخلها من الإعلانات إلى النقابة. إلا أن معظم الصحف لا تلتزم بهذا القانون والمجلس الأعلى للصحافة لم يفعل القانون ، وهو الجهة المنوط بها إنفاذه.

١٦ في عام ١٩٩٧، كان هناك أربع حسابات على الأقل: الحساب العام، وحساب المعاشات والحساب الذي يرصد الدخل من امتيازات أكشاك بيع الصحف وصندوق التكافل. بيد أن هناك أيضاً عدداً من الحسابات الأخرى غير المتصلة بتلك الميزانيات - وكما سنشرح في المتن- تم تحويل الكثير من الأموال من هذه الحسابات إلى مشروعات النقابة. وقد أدلى أحد كبار موظفي النقابة بملاحظة، شريطة أن يظل اسمه سراً، أنه وجد أن الميزانيات المختلفة تبعث على الحيرة وأنه لم يتمكن من الحصول على صورة واضحة عن دخل النقابة ومصروفاتها، على الرغم من أن تلك المعلومات ضرورية لقيامه بعمله على نحو ملائم. وأكد على أهمية تغيير النظام (مقابلة شخصية مع شخص رفض الإدلاء باسمه، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩).

١٧ على سبيل المثال، ساهمت وزارة الشباب بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جم عام ١٩٩٧ (انظر: نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج، ٧).

١٨ طبقاً لما ذكره أحد الخبراء الماليين في النقابة، بلغت المساهمة السنوية للأعضاء ١٠ جنيهات فقط. ولكن هذا لا يفسر كيف أن أقل من ٤,٠٠٠ عضو ساهموا بمبلغ ١٨٢,٩٠٢ جم عام ١٩٩٦. وعلى أي الأحوال، فإن دخل الصحفيين أنفسهم يتلاشى أمام مصروفات النقابة.

١٩ يستخدم الصحفيون مترو الأنفاق بنصف الرسوم، ويستقلون الحافلات العامة بالمجان بالإضافة إلى الطيران الداخلي (المعلومات من مقابلة شخصية مع رجب).

٢٠ حتى منتصف التسعينيات، كان من الصعب بالنسبة لغالبية الشعب الحصول على خط هاتفي خاص، حيث كانت مدة الانتظار تتعدى عشرة أعوام في كثير من الأحيان. وبعد منتصف التسعينيات، تضاءلت هذه المشكلة إلى حد ما مع انتشار الهواتف الجوالة.

٢١ طبقاً لما ذكرته مجلة كايرو تايمز، كان السعر الأصلي للوحدة في المباني المشتركة في "قرية الصحفيين السياحية" ١٠٠,٠٠٠ جم للأعضاء و٣٠٠,٠٠٠ جم لغير الأعضاء، انظر كايرو تايمز ١١–٢٤ نوفمبر ١٩٩٩، ١٨.

٢٢ يُستخدم المصطلحان هنا بالتبادل. فالحكومة تفضل استخدام "الصحافة القومية"، مما يعني ضمناً أنها تمنح الفرصة للتعبير عن جميع التيارات السياسية. لمزيد من التفاصيل عن العلاقة بين الدولة والصحف شبه الرسمية، انظر الفقرة ٣–١–١–٢–٥.

٢٣ من بين هؤلاء الألف، هناك ٣٥٠ صحفياً شاباً على الأقل يُتوقَّع انضمامهم للنقابة، حيث أنهم "تحت التمرين". ولكن لن يصبحوا جميعاً أعضاء كاملي العضوية حيث أن لجنة العضوية في النقابة قد ترفض قبولهم (انظر إبراهيم، ١٩٩٦، ٣٠٩).

٢٤ قدر رئيس نقابة صحفيين مستقلة قائمة مؤقتا أن عدد هؤلاء يبلغ ٧,٠٠٠ شخص (مقابلة مع المطعني). ولكن هذا الرقم مبالغ فيه. للإطلاع على تقديرات أكثر تواضعا، انظر التقديرات المذكورة أعلاه.

٢٥ بلغ هذا الافتراض أعلى نسبة بين صحفييي المعارضة الذين شملهم البحث، فذكر ٨٨ ٪ منهم أن القراء لا يثقون في الصحافة. ولم تذكر الدراسة تفصيلاً النسب المئوية لهؤلاء الذين افترضوا أن القراء يثقون في الصحافة أو يثقون فيها "إلى حد ما" (١٩٩٢، ١٠٢)

٢٦ انتهت إجابات ٤٨ صحفياً استجوبهم نابولي وآخرون (١٩٩٥، ٧/١٣٦) إلى نسب مئوية مماثلة.

٢٧ ميزت النتائج الأصلية لدراسة نابولي وآخرين بين الحيين السكنيين اللذين أجريت فيهما الدراسة الميدانية. وحيث إن النتائج جاءت متشابهة بالنسبة للحيين، فقد جمعت النتائج الخاصة بهما معاً.

٢٨ كما هو الحال في كل المجموعات المهنية، توجد بالطبع اختلافات في السن والجنس بين الصحفيين المصريين. ويمكن الاستعانة بالجدول ٥–١–٣ لمعرفة الهيكل العمري للأعضاء في النقابة. وإلى جانب الفوارق في الدخل المذكورة آنفاً، هناك اختلافات في التنشئة الاجتماعية بين الأجيال، فبينما بدأ الصحفيون القدامى في التسعينيات حياتهم المهنية أثناء التجربة الديمقراطية المصرية، بدأ آخرون في عهد اشتراكية ناصر العربية السلطوية، وبدأ فريق آخر في عهد السادات حيث ساد نظام السوق الذي افتُرض أنه أكثر حرية. ونتيجة لذلك، قد تكون هناك اختلافات في المواقف السياسية بين الأجيال. وفيما يختص بالجنس، كان حوالي ٢٧٪ من الصحفيين المصريين من النساء في بداية التسعينيات (الإحصاءات مأخوذة من نقابة الصحفيين، واقتبسها عبد الرحمن وآخرون ١٩٩٢، ٩١). ولم يقتصر وجود النساء بأي حال من الأحوال على الوظائف الدنيا، بل احتلت العديدات منهن مناصب رئيسات تحرير (في الصحف الأقل أهمية سياسياً)، أو أصبحن شخصيات بارزة في مجلس النقابة، مثل السيدة أمينة شفيق. والقضية الأخرى التي يتجاهلها معظم الكتاب هي الفوارق في الديانة (بين المسلمين والأقباط). وهذا التجاهل ليس وليد الصدفة، حيث يستحيل العثور على إحصاءات رسمية في هذا المجال الذي يثير مخاوف عميقة بالنسبة للحكام المصريين من حدوث فتنة طائفية (تم آخر إحصاء رسمي للنسب المئوية للمسلمين والأقباط في ظل الحكم البريطاني). وعلى الرغم من تلك المخاوف، يبدو أن العلاقة بين مختلف الديانات – خاصة بين

الصحفيين- تتسم بالود. ويصعب التكهن إلى أي مدى يمكن أن تؤدي الاختلافات الدينية إلى انقسامات بين الصحفيين في وقت الأزمات.

٢٩ وفقاً لما ذكره شوبرت وآخرون، يقوى التشابه في الدراسة والمهنة والطبقة الاجتماعية أواصر الترابط الاجتماعي (١٩٩٤، ٦٩-٧١).

٣٠ من المفارقات أيضاً أن بعض الصحفيين ليسوا في الواقع صحفيين، فهم صحفيون "اسماً" فقط، حيث إنهم أعضاء في نقابة الصحفيين ولكنهم في الحقيقة لا يكتبون أي شئ. لمزيد من التفاصيل، انظر القسم ٥-١-٥-٢.

٣١ ذكرت دراسة عبد الرحمن وآخرين (١٩٩٢، ٦) أن "عدداً محدوداً" لم يحصل على شهادات جامعية. ومن بين ٤٧ صحفياً أجابوا على سؤال مشابه طرحه نابولي وآخرون (١٩٩٥، ١٢٧)، أشار ٩٧,٩٪ أنهم حصلوا على درجة البكالوريوس أو أعلى منها.

٣٢ ذكر كاتب عمود في جريدة الأخبار أن رؤساء تحرير الصحف القومية يكسبون أكثر من ٥٠,٠٠٠ جم شهرياً وأكثر من ذلك في بعض الأحيان (مقابلة شخصية مع رجب).

٣٣ وكالمسلماني، ذكر البرعي صفقات الإعلانات الغامضة وابتزاز الصحفيين لرجال الأعمال والرشاوى التي تقدم للصحفيين (١٩٩٨، ١ و٨).

٣٤ درس توث (١٩٩٩) ظاهرة "التراحيل" أو العمال المهاجرين بتعمق في مصر. ويُعتبَر عمال التراحيل بصفة عامة "أدنى الطبقات الدنيا" بين الشرائح الاجتماعية في المجتمع المصري. ويتألفون عادة من عمال الزراعة الذين لا يملكون أرضاً أو الفلاحين الفقراء الذين يرغمهم الفقر على قبول وظائف أخرى خارج مجال الزراعة وبعيداً عن منازلهم على مدار العام، كأن يعملون في البناء أو استصلاح الأراضي. ومن ثم، فإن مقارنة شريحة من الصحفيين بهم توحي بانتشار ظاهرة الطبقة الدنيا بين كتاب الصحف المصرية.

٣٥ قد يرجع السبب في ذلك إلى أن كبار الصحفيين المصريين لم يكونوا متاحين للمشاركة في المسح يوم الانتخابات.

٣٦ يجب أن تدعم الصحيفة الطلب الذي يتقدم به الصحفي (للالتحاق بالنقابة).

٣٧ اكتسب أمين عام سابق للنقابة لقب "السويتش"، حيث كان يعمل من قبل كمراسل صحفي لجريدة قومية في وزارة المواصلات والاتصالات وكان بإمكانه تسهيل الحصول على خطوط هواتف للصحفيين.

٣٨ وافق ١٥٪ بشدة، ووافق فقط ٣٥٪، ووافق ٢٥٪ إلى حد ما، ولم يوافق ١٥٪، ولم يوافق ١٠٪ بشدة على هذه المقولة.

٣٩ هناك عامل آخر يتعلق أيضاً بالتنشئة الاجتماعية للصحفيين، وهو المكان الذي نشأوا به. فطبقاً لدراسة بخيت، ٥٢,٦٪ من الصحفيين الذين أجرى معهم مقابلات قضوا عشر سنوات أو أكثر من عمرهم في الريف، بينما لم يعش ٤٠٪ هناك (١٩٩٦ ب، ١٢). وليس من المؤكد كيف يؤثر هذا الاستقطاب بين الحضر والريف على أسلوب تفكير الصحفيين ولكن يجب أن يذكر الفرق هنا، حيث إن قاطني المدن -ليس فقط في مصر- ينظرون بازدراء في بعض الأحيان إلى من يأتون من الريف. وفي مصر، يُستخَدم لفظ "فلاح" بنوع من الاحتقار للإشارة إلى غير المتعلمين وغير المتحضرين. وستكون هناك فروق أخرى في التنشئة الاجتماعية بين هؤلاء الذين أمضوا فترة من حياتهم المهنية في الخليج العربي ومن ظلوا في مصر، إلا أنه لم يتم العثور على أية إحصاءات بشأن هذه النقطة.

٤٠ كلمة في الصحفيين، العدد ١٣، ص١٩-٢٤. وللتأكيد، أشار مكرم محمد أحمد أيضاً إلى أن "صحافتنا... تتمتع بحرية كاملة في الوقت الحالي". بيد أن الموضوع الأساسي لكلمته كان عن الحاجة إلى التغيير الليبرالي.

٤١ وعلى نفس المنوال، دعت التوصية الأولى للمؤتمر الثاني إلى "إلغاء جميع قوانين ومراسيم الطوارئ التي

تفرض قيوداً على عامة الشعب وعلى الحريات الفردية، خاصة تلك القوانين التي تحد من حرية التعددية الحزبية، أو التي تمس استقلال النقابات والمنظمات الديمقراطية، أو التي تتصل بحقوق وحريات الرأي والعقيدة على نحو لا يعوق قوة المجتمع وقدرته على الوقوف في وجه الإرهاب" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ٧).

٤٢ في إعلان ١٩٩١، أنظر التوصيات رقم ٢ و٤ و٥ و٢٧ و٢٨، وفي إعلان ١٩٩٥ انظر التوصيات رقم أ٢ وأ٣ وأ٦ وأ٧ وب٢ وب٩ وب ١٠ وب ١٢.

٤٣ انظر التوصيات رقم ١٥ و٢٠ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٩ و٣٨ من توصيات مؤتمر عام ١٩٩١، والتوصيات أ ٨ وب ٣ وب ٩ من توصيات مؤتمر عام ١٩٩٥.

٤٤ لم ينعقد هذا المؤتمر حتى صيف عام ٢٠٠٠.

٤٥ انظر على سبيل المثال مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٩ ، ٣٤٩–٣٥٠ و مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠٠ ، ٣٣٤–٣٣٨

٤٦ من أجل تكوين انطباع عن الجدل، انظر: الميدل إيست تايمز، ١٣–١٩ مارس ١٩٩٨ و٢٧ مارس– ٢ أبريل ١٩٩٨؛ الأهرام ويكلي، ٢–٨ أبريل ١٩٩٨، وكايرو تايمز ١٦–٢٩ أبريل ١٩٩٨. وقد ظهرت في جميع الصحف المصرية تقريباً اتهامات عن صحف غير مسماة أخرى زعم أنها أفسدت المعايير الصحفية في مصر. وقد كانت السمة المميزة لهذا الجدل هي غياب النقد الذاتي.

٤٧ دور الصحف مطالبة قانوناً بتحويل ١٪ من أرباح الإعلانات للنقابة، إلا أن القانون لا يُلتزَم به ولا يطبق.

٤٨ دعت جماعة تنمية الديمقراطية محمود عوض للمشاركة كخبير في الصحافة في مراجعة تقرير المجلس الأعلى للصحافة مراجعة نقدية، ولكن لم يُفصَح عن مهنته في تقرير الجماعة (انظر جماعة تنمية الديمقراطية).

٤٩ للاطلاع على الرؤية القائلة بأن الإعلانات تفسد المعايير والأخلاقيات الصحفية المصرية، انظر أيضاً: البرعي، ١٩٩٨.

٥٠ قال الرئيس مبارك في خريف عام ١٩٩٥ أنه ليس هناك أية نية لخصخصة الصحف القومية لأنها "تحافظ على التوازن (السياسي)" (انظر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٦، ٤٤٥).

٥١ خلص سليمان صالح، الأستاذ بجامعة القاهرة إلى الاستنتاج نفسه، حيث قارن بين تصريحات الرئيس مبارك بشأن حرية الصحافة و تلكؤ النظام السياسي في تغيير التشريعات المقيدة في الفترة ما بين عام ١٩٨٢ و١٩٩٢. وبالنسبة لصالح، "يؤكد التناقض بين التصريحات والممارسات أن النظام لا يرغب في حرية الصحافة بل يريد بالأحرى واجهة ليبرالية لحكمه" (١٩٩٤، ٦٤٤).

٥٢ كما ذكرنا من قبل، فإن الصراع الثقافي بين التيار الديني المحافظ والتيار الليبرالي في مصر ليس بالجديد حيث بقى لعدة عقود، ولكن كان يتفجر على فترات دورية (مثل قضية أبو زيد).

٥٣ انظر أيضاً: http://www.hrw.org/hrw/worldreport99/mideast/egypt.html

٥٤ تفاعلت المجموعات الاستراتيجية في نهاية المطاف بطريقة مميزة، فقد أدانت طبع الكتاب في مصر وبدأت في إجراء تحقيقات مع بعض المسئولين في وزارة الثقافة وعاقبت أكبر مثيري الشغب، إذ أغلقت جريدة الشعب (للتعرف على مزيد من التفاصيل انظر القسم ٥–٣).

٥٥ وجدت عواطف عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢، ١٢١) أن ٤١,٣٪ من العينة تتردد على النقابة "بانتظام"، بينما يتردد عليها ٣٧,١٪ "أحياناً"، و١٩,٣٪ "نادراً" و٣,٦٪ لا يزورونها "أبداً". أما الذين يترددون على النقابة بانتظام أو في بعض الأحيان فللأسباب التالية: ٣٢,٦٪ يذهبون أساساً لحضور الندوات والاجتماعات ولأسباب فنية؛ ٢٢,٥٪ يأتون لمقابلة الزملاء؛ و١٦,٤٪ لشراء السلع الاستهلاكية، و١٦,٣٪

يأتون في المقام الأول لمناقشة مشكلات محددة وعامة تتعلق بالمهنة وللسعي لحلها. ٪٤,٦ يأتون "لقضاء بعض الوقت"، و٪٤,٤ يأتون لتناول الطعام.

٥٦ هذا طبقاً لتقديري الشخصي في المؤتمر.

٥٧ للاطلاع على مناقشة لأهمية مشاركة أعداد أكبر كثيرا في الصراع ضد القانون ٩٣ ، انظر القسم ٥-٤

٥٨ أغلقت الدولة جريدة الدستور في فبراير ١٩٩٨ بعد نشرها مقالاً عن مزاعم بأن الجماعات الإسلامية المتطرفة هددت بقتل رجال أعمال أقباط.

٥٩ ذكر بعض الصحفيين الذين استشهدت بهم عواطف عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢، ١٢٦) ضمناً أن أعضاء المجلس كانوا يستغلون مناصبهم لبناء شبكات من المحسوبيات الشخصية.

٦٠ في نهاية الأمر، أصدر المجلس بياناً أدان فيه أعمال العنف داخل النقابة، ولكن أكد أيضاً على ضرورة تقرير عقد الاجتماعات سوياً (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ١).

٦١ قال ٪٢٨,٦ أن النقابة تفي بهذه المطالب جيداً.

٦٢ كان تقرير ١٩٩٧/٩٨ متاحاً في النقابة.

٦٣ روز اليوسف، ٤ أكتوبر ١٩٩٣، ص٧. كما ظهرت عناوين مشابهة أيضاً في المصور، ١٠ أكتوبر ١٩٩٣ ومجلة أكتوبر، ٣ أكتوبر ١٩٩٣.

٦٤ انظر أي عدد من أخبار اليوم. في عددي ٢٢ مايو ١٩٩٩ و٢٩ مايو ١٩٩٩، يمكن الاطلاع على الظاهرة المذكورة على صفحات ٢٠ و٢٢ و٢٣ و١٧ و١٩ و٢١ على التوالي.

٦٥ أسفرت العينة الأكبر عدداً التي شملها بحث عبد الرحمن وآخرين أن ٪٩,٤ من الصحفيين الذين شملتهم الدراسة الميدانية (وعددهم ٣٨٣) ينتمون إلى حزب سياسي، وأن أكثر من نصف هؤلاء ينتمون للحزب الوطني الديمقراطي. واعتمدت دراسة بخيت على عينة قوامها ١٢٥ صحفياً.

٦٦ للتعرف على ثقل الصحف الحزبية داخل الصحافة المصرية بأكملها، انظر القسم ٥-٣-١-٢

٦٧ تلقي دراسة محمد سعد إبراهيم (١٩٩٤) الضوء بوضوح على تلك الظواهر في الثمانينيات، باستخدام منهج تحليل المحتوى .

٦٨ العدد الصحيح للصحف الخاصة ليس معروفاً. لمناقشة أكثر استفاضة لهذا الموضوع ومعرفة ثقل الصحافة الخاصة في الصحافة المصرية بصفة عامة، انظر القسم ٥-٣-١-٢

٦٩ تم اعتقال صحفي في جريدة معارضة بسبب محاولته ابتزاز ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري من رجل أعمال بعد أن أطلق حملة لتشويه سمعته (كايرو تايمز، ٢-١٥ أبريل ١٩٩٨).

٧٠ ينكر هذا المنظور عادة المشكلات التي يواجهها الأقباط في بناء الكنائس مثلاً أو في الحفاظ على ثقافتهم، وبدلاً من ذلك، يُنظر إلى الأجانب بوصفهم يحاولون خلق وقيعة بين المسلمين والأقباط في مصر بإثارة تلك القضايا ومن ثم يهددون "الوحدة الوطنية".

٧١ على سبيل المثال، كان العنوان الرئيسي على الصفحة الأولى من جريدة الميدان في عددها الصادر في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨: "البطاطس المصرية أقوى من الفياجرا".

٧٢ هناك مجموعات أخرى مثل جمعية التنوير المصرية، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، ومركز الخدمات النقابية، ومركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، ومركز الأرض لحقوق الإنسان، وجمعية النداء الجديد، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب.

٧٣ معلومات مستقاة من موقع المنظمة على الإنترنت، زاره الباحث في ٢٨ مارس ٢٠٠٠: انظر:
http://www.eohr.org.eg/docs/org/htm.

٧٤ عقد مؤتمران ركز الأول (١٩٩٨)، تركيزاً خاصة على وضع الصحافة، وآخر عام (١٩٩٩)، حول وضع حقوق الإنسان عموماً. وقد عقد المؤتمران فى نقابة الصحفيين. وفى مؤتمر ١٩٩٨ قمت بتقييم عدد الحضور فى الجلسة الافتتاحية بنفسى، أما فى مؤتمر (١٩٩٩) فقد سألت مشاركين آخرين عن تقييمهم

لنسبة الحضور فى الجلسة الافتتاحية، واتضح أن نسبة الحضور فى كلا المؤتمرين كانت أقل بكثير أثناء الجلسات التى تلت الجلسة الافتتاحية.

٧٥ أجريت الدراسة فى ديسمبر (١٩٩٤) كاستطلاع سريع للرأى فى محطتى قطار رئيسيتين بالقاهرة والجيزة، وقد انحاز الاستبيان للفئات المتعلمة من السكان، وكانت نسبة غير المتعلمين ١١٪ ممن أجرى عليهم الاستطلاع.

٧٦ يمكن أن يبتلع سعر جهاز تليفزيون راتب ستة أشهر من رواتب موظفى الحكومة من المستوى المتوسط. غير أن إحصائيات اليونسكو تبين ارتفاعاً فى شراء أجهزة التليفزيون. ويبلغ عدد أجهزة الاستقبال فى مصر حوالى ٣٢ لكل ١٠٠٠ ساكن فى عام ١٩٨٠، ولكن ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ١٠١ جهاز فى عام ١٩٩٠ و١١٩ فى عام ١٩٩٦ (انظر اليونسكو ١٩٩٨، القسم ٩–٨)

٧٧ أوضح ٢١٪ ممن شملهم الاستطلاع أنهم لم تصلهم أى رسالة إعلامية أثناء الأسبوع الذى سبق إجراء هذا الاستطلاع (فرجانى، ١٩٩٥، ١٠).

٧٨ لم تذكر الدراسة عدد مرات مشاهدة التليفزيون.

٧٩ أوضحت دراسة أجراها خيرت معوض (١٩٩٢) نتائج شبيهة للغاية بنتائج هذه الدراسة، وكانت دراسة خيرت معوض تقيس استخدام وسائل الإعلام فى قريتين ريفيتين، وقد سئلت عينة البحث عن وسيلة الإعلام التى يستخدمونها عادة لتثقيف أنفسهم سياسياً فأجاب ما يقرب من نصفهم (من إجمالى المستجوبين الذين وصل عددهم ٢٠٠ فرد في كل قرية)، فى كلتا القريتين أنها التليفزيون، بينما أجاب ١٠٪ إلى ١٨٪ فقط أنهم يعتمدون على الصحف. ولم يفرق خيرت معوض فى هذه الدراسة بين الصحافة القومية وصحافة المعارضة (معوض، ١٩٩٢، ٥٢١).

٨٠ عادة ما تتعارض الأرقام وتكون محيرة، أو لا تكون متاحة بالمرة. فعلى سبيل المثال يذكر دليل وسائل الإعلام العالمية أن إجمالى توزيع الصحف اليومية يبلغ ٢,٤٢٦,٠٠٠ صحيفة، غير أن أعداد الصحف اليومية التراكمية التى يذكرها الكتيب تبلغ ٢,٨٨٧,٥٠٠. ويمثل هذا توزيع تسعة صحف يومية فقط، في حين يذهب دليل وسائل الإعلام إلى أن هناك ١٦ صحيفة يومية (UN، ١٩٩٥، ٩٥). بالإضافة إلى ذلك يورد الدليل بعض المعلومات المغلوطة، مثل القول بأن الوفد والشعب أسبوعيتان، في حين أن الوفد يومية والشعب تصدر مرتان في الأسبوع. ويذهب الكتاب الإحصائى السنوى لليونسكو، كمصدر آخر، إلى أن إجمالي توزيع الصحف اليومية لعام ١٩٩٤ يبلغ ٣,٩ مليون و١,٥ مليون للصحف غير اليومية. (اليونسكو، ١٩٩٨). والهيئة المصرية المسئولة عن جمع المعلومات والبيانات التى تتعلق بالصحف هى المجلس الأعلى للصحافة، وقد رفض مدير المجلس عدة مرات توفير الأرقام التى تتعلق برواج الصحف.

٨١ لقراءة المزيد عن التحفظ حول هذه البيانات انظر الهامش السابق (رقم ٨٠).

٨٢ بدأ إصدار صحيفة العربى يومياً فى أبريل من عام ١٩٩٩، وقبل ذلك لم تكن تصدر إلا مرتين أسبوعياً لعدة سنوات بعد أن بدأت كصحيفة أسبوعية فى يوليو ١٩٩٣. ولكن فى أبريل ٢٠٠٠ عادت الصحيفة للإصدار مرة واحدة أسبوعياً (هذه المعلومة من خدمات أرشيف دار الأهرام).

٨٣ من النتائج المشابهة نتائج دراسة أجراها خالد صلاح الدين (١٩٩٧، ٢٤٢) الذى استجوب ٤٠٠ فرد تراوحت أعمارهم من ٢٠ إلى ٦٥ سنة فى مستويات تعليمية مختلفة بالقاهرة (بما فيهم ٣٠٪ أميون)، ووجد أن ٦٢,٢٪ من عينة الدراسة تقرأ الصحف القومية بينما تقرأ ٣١,٣٪ فقط الصحف الحزبية.

٨٤ أجريت الدراسة على ستة أحياء فى القاهرة، ومنطقتين في محافظة بنى سويف.

٨٥ وجدت دراسة صلاح الدين (١٩٩٧) أن معظم السكان يفضلون الصحف القومية: الأخبار ٥١٪، والأهرام ٤١,٤٪، تليها الجمهورية ٥٪، والمساء ١,٩٪. ومن بين قراء صحف المعارضة (الذين يعتبرون أقل عدداً بكثير) فضلت الأغلبية صحيفة الوفد ٧٧,٩٪، تليها الشعب ١٦,٨٪، ثم الأحرار ٢,٤٪، والأهالى ٢,٤٪. كما أجرت جماعة تنمية الديمقراطية دراسة على عينة تتكون من ٥,٠٠٠ شخص أظهرت نتائج مشابهة،

حيث يقرأ ٧٠٪ من العينة الأهرام وأخبار اليوم، تليها الجمهورية، والأخبار والمساء. وتصدرت جريدة الوفد صحف المعارضة، تليها الشعب والعربى والأهالى (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٧، ٢٢ و٢٣).

٨٦ تتضمن المقالات التى تتناول انتشار الصحافة الخاصة: (نابولى وأمين ونابولى، ١٩٩٥، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، والمسلمانى ١٩٩٨، والشوادفى ١٩٩٨، والبرعى ١٩٩٨. كما أن هذه المعلومات مستقاة أيضاً من مقابلات شخصية مع رئيس هيئة الرقابة على الصحف لطفى عبد القادر وعصام فرج المدير العام للمجلس الأعلى للصحافة. انظر كذلك كايرو تايمز، أبريل ١٦ ٢٩، ١٩٩٨، ٦

٨٧ ترجع الملاحظات المتاحة عن الوفد والأهالى والأهرام وروزاليوسف والشعب إلى ربيع عام (١٩٩٦) وخريف (١٩٩٧) عندما زرت العديد من المبانى المختلفة عدة مرات. ففى ربيع عام (١٩٩٩) زرت مبنى الجمهورية والأخبار (وكذلك الأهرام للمرة الثانية). وزرت دار الشعب فى ربيع عام (١٩٩٨).

٨٨ وكان هناك برج ثالث تحت الإنشاء فى عام ٢٠٠٠

٨٩ عندما حول جمال فهمى وإبراهيم عيسى الصحفيان السابقان بالدستور طبعة الأحد من العربى، وهى جريدة يومية ناصرية، فى ربيع عام (١٩٩٩) إلى نقد لاذع للظروف السياسية، استخدمت المجموعات الاستراتيجية نفوذها المالى لصرف كليهما من الخدمة. وقد أطلق جمال فهمى على الصفحة الأخيرة من الصحيفة "صحيفة غير مستقلة من دولة غير موجودة" أطلق عليها "دولة النفاقستان". وقد صور فى إحدى المقالات مطرب يريد أن يغنى "أحدث أغنياته على الهواء بينما نحن نموت"... أثناء الاحتفالات بذكرى مرور ٢٥٠ عام على تولى سيد طابوش الأقراطوف الحكم" (ميدل إيست تايمز، ١٧- ٢٣ يونيو، ١٩٩٩، ٩). بينما عقد إبراهيم عيسى مقارنة بين خطب رئيس الوزراء كمال الجنزورى بعادة ممثل كوميدي "لأنه الوحيد الذى يحتفظ بوجهه صارما، بينما يضحك الجميع من حوله" (كايرو تايمز، ١٠ ٢٣ يونيو، ١٩٩٩، ٧). وعلى حد ما ذكره جمال فهمى فقد هاتف رئيس الوزراء ووزير الإعلام صفوت الشريف ورئيس المجلس الأعلى للصحافة مصطفى كمال حلمى قيادة العربى لكى توقف طبعة الأحد. بالإضافة إلى أنه يقال إن الأهرام قد طالب العربي بدفع (٦٠٠,٠٠٠) جنيه مصرى ديون فواتير الطباعة، وهددت دار أخبار اليوم، حيث كانت تطبع الأهرام العربى من قبل، برفع المسألة إلى المحكمة لعدم تسديد العربي ديون الطباعة القديمة. ثم أذعن بعد ذلك رئيس الحزب الناصرى ضياء الدين داوود لضغط الدولة وصرف جمال فهمى من الخدمة، طبقاً لآخر مصدر (كايروتايمز، ١٠- ٢٣ يونيو، ١٩٩٩، ٧ و(ميدل إيست تايمز، ١٧ – ٢٣ يونيو، ١٩٩٩، ٩).

٩٠ توضح هذه المشكلة تقارير حقوق الإنسان على وجه الخصوص الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية (انظر الموقع :
http://www.state.gov/www/global/huamn_rights/hrp_reports_mainhp.html). وكثيراً ما تكون السفارة الأمريكية بالقاهرة والعاملين بها أهداف لهجمات وحشية من الصحافة المحلية.

٩١ على سبيل المثال يعطى التقرير عنواناً من الإيجيبشان جازيت على النحو التالى: "Teravel Mouenlick exbands on bonasing moket oy south Afice"(هكذا)!. ولم تجرم اللغة المستخدمة فى هذا التقرير المنشور فى الجازيت لرداءة اللغة المستخدمة فيه ولكن لخلط المحتويين التحريرى بالإعلانى.

٩٢ ذكرت عواطف عبد الرحمن، رئيس قسم الصحافة فى كلية الإعلام، جامعة القاهرة على سبيل المثال أنه "من الواضح أن هذا التقرير لم يناقشه أحد أثناء إعداده، وقد يفسر ذلك عدم الاهتمام ببعض أجزائه." (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٠). وأوضح يحيى قلاش وهو الأمين العام لنقابة الصحفيين منذ صيف ١٩٩٩ أن التقرير قد أغفل بعض الممارسات الإعلانية الفاسدة فى الصحف القومية (جماعة تنمية

الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٤). وذكر ناقد آخر أن روز اليوسف الأسبوعية، التى يعتبرها العديد من القراء صحيفة صفراء، لم يتضمنها التقرير من الأساس.

٩٣ للمزيد من المقالات الوصفية القصيرة حول تدنى مستويات التعليم انظر المقالات التى ذكرناها سابقاً مثل المسلمانى (١٩٩٨، ٢)، الشوادفى (١٩٩٨، ١١) والبرعى (١٩٩٨، ٣).

٧٥ كشفت دراسة نابولي وأمين وبوليان (١٩٩٥) الذين توجهوا إلى ٢٠٨ من قراء الصحف في القاهرة بالسؤال حول مصداقية التغطية الصحفية للخصخصة عن نتائج مشابهة. وقد وجد ٥,٨٪ فقط من المستجيبين أن هذه التغطية "تستحق الثقة" ورأى الآخرون أنها إما "تستحق الثقة إلى حد ما" (٥٤,٨٪)، أو "لا تستحق سوى القليل من الثقة (٢٨,٤٪)، أو لا تستحقها مطلقا" (١١,١٪)، (١٩٩٥، ٦٤، ٨٠ ١٥١ and)

٧٦ كان ٣٠٪ من أفراد العينة أميون، وتراوحت أعمار العينة من ٢٠–٦٥ سنة، أجرى الاستبيان في القاهرة.

٧٧ وجد ١٩٪ أن الأهرام هى الأكثر مصداقية، و ٧,٩٪ الأخبار، و ٧,٢٪ الشعب، و ٥,٢٪ الوفد، و٣,٥٪ الأهالي، و ٢,٤٪ فقط الجمهورية. ولم يستجب ٣٢,٧٪ من العينة للسؤال (شومان ، ١٩٩٤، ٤٣٧).

٩٧وافق معظم الخبراء الذين استجوبهم النواوى (٢٦ من إجمالى ٣٢) أو وافقوا بشدة على أن "الثقافة المصرية بمجالاتها المحظورة المختلفة تقوض حرية الصحفيين فى التعامل مع بعض القضايا "الحساسة" وتزيد من "الرقابة الذاتية" لدى الصحفيين (النواوى ١٩٩٥، ١١٦). كما أننى مررت بالعديد من الخبرات التى تقود إلى الاتجاه نفسه، عندما احتجت إلى معلومات، حتى من المصادر شبه الحكومية مثل نقابة الصحفيين، ولكن على الرغم من أنه فى بعض الأحيان كانت سهولة الحصول على مستندات مثيرة للدهشة، إلا أننى فى أوقات أخرى أبلغت بأنه يتحتم على مجلس النقابة أن يتخذ قراراً حول طلبى أولاً، وهو ما لم يحدث أبداً.

٩٨ رفض مسئول كبير فى المجلس الأعلى للصحافة على سبيل المثال إعطائى تقرير المجلس الأعلى للصحافة لعام ١٩٩٨ المذكور أعلاه عن أداء الصحافة مع أن محتواه كان قد تسرب إلى الصحافة من قبل، وقد تلقيت التقرير فى النهاية من باحث يعمل لدى الأهرام أظهر استعداده لإمدادى بالمعلومات.

٩٩ صرح الصحفى عصام عبد الحميد بجريدة العربى (١٩٩٨، ٥) بقول مشابه.

١٠٠ فى تحليل لمحتوى وسائل الإعلام القومية فى حرب الخليج، يبدو أن دينا لامى (Lamey،1992) تؤكد أن وسائل الإعلام القومية أثناء الحرب كانت تقودها عن كثب المجموعات الاستراتيجية، وقد استطاعت أن تظهر أن الدفع بالمقالات المنحازة فى الصحافة الوطنية تزامن مع تغيير فى السياسة الرسمية المصرية قبل الصراع وبعده.

١٠١ من البديهى أن هذا شرط مسبق لا يرجح أن يقنع أى أحد بأى شئ.

٧٨ فى عام ١٩٩٤ حاول الرئيس مبارك الدعوة إلى إقامة حوار وطنى بين الحكومة وبعض أحزاب المعارضة (مستبعداً الإخوان المسلمون)، إلا أنه بعد أن فرضت الحكومة شروط الحوار، وهى تتعلق تحديداً بجدول العمل والمشاركين، قاطع الناصريون وحزب الوفد الحوار (انظر مكرم عبيد ١٩٩٤). وعقب الحوار مرر النظام قانون الصحافة رقم ٩٣ الذى تصادم بشدة مع مطالب المعارضة، ثم أقام النظام انتخابات ١٩٩٥ التى انتقدت بشدة والتي أتاحت للحزب الوطنى الديموقراطى أغلبية كبيرة داخل البرلمان.

١٠٣ فى مايو من عام ٢٠٠٠ نجح حزب الشعب في إثارة أشرس أحداث شغب فى القاهرة منذ سنوات (كايرو تايمز) من خلال طلبة من جامعة الأزهر. كانت الذريعة كتاب لكاتب سورى أعادت وزارة الثقافة نشره. وأعتبر حزب الشعب الكتاب مهينا للإسلام، وطبع أجزاء منه كان يبدو بوضوح أنها منتزعة عن السياق. وبعدها بأسبوعين أوقفت السلطات الجريدة، كما توضح هذه الحالة أن بعض أحزاب المعارضة لا تحجم عن العمل لصالح تقييد حرية التعبير باسم الدين (انظر كايرو تايمز، ١١–١٧ مايو، ٢٠٠٠، ١٠).

١٠٤ لكن في عهد عبد الناصر استخدمت أداة مماثلة مرتين على الأقل.

١٠٥ من بين عينة الدراسة التى أجرتها عواطف عبد الرحمن وآخرون بلغت نسبة من لا ينتمى إلى أى حزب ٨٠,٤٪، ٩,٤٪ فقط كانوا ينتمون إلى أحزاب. وتنتمى النسبة الباقية إلى الإخوان المسلمين أو الناصريين الذين لم يستطيعوا تأسيس حزب فى ذلك الوقت. وينتمى أكثر من نصف الصحفيين المنظمين سياسياً إلى الحزب الوطنى الديموقراطى بنسبة (٥٨,٣٪) (١٩٩٢، ٨).

١٠٦ بحث شومان (١٩٩٦، ٣٨٠-٣٨٦) هذا السؤال بتعمق وأوضح أن إجمالى عضوية حزب التجمع فى عام ١٩٩١ بلغت ٨٧,٠٠٠ وفقاً لقادة الحزب، ويبدو أن هذا الرقم قد انخفض فى التسعينيات: وتذكر منى مكرم عبيد (١٩٩٦، ١٢٥). أن "التوجه إلى العمال والفلاحين، الذي بدا وعدا عند تنظيم الحزب لأول مرة، قد شهد تراجعا ملحوظاً في العشر سنوات الماضية نظراً لعجز قيادة الحزب عن صياغة طرق تنظيمية ودعوية لحشد الدوائر غير البرجوازية". ويزعم حزبا الوفد والعمل أنهما لا يحتفظان بسجل دقيق للأعضاء، ولكن على أى حال فإن زعيم الوفد ذكر أن الحزب "هو تيار كبير يتحدث عن الأمة". وادعى زعيم حزب العمل أن عضوية الحزب بلغت ١٥٠,٠٠٠ (شومان ١٩٩٦، ٣٨١). ويبدو أن التأييد الشعبى للإخوان أكبر، حيث قدر عدد أتباعهم والمتعاطفين معهم بمليون (شومان ١٩٩٦، ٣٨١). غير أنه على الرغم من ذلك فقد بقيت الحركة خارجة عن القانون وعرضة لتقلبات الحكومة، خاصة فى أوقات الانتخابات. ولم يكن هناك دليل واضح على عضوية الحزب الناصرى، ولكن من الواضح أنه ليس لديه الشعبية الواسعة التى يتمتع بها الإخوان.

١٠٧ استغلت المجموعات الاستراتيجية هذا الانشقاق الأيديولوجى المحتدم فى مايو (٢٠٠٠) لتجميد أنشطة القيادة الإسلامية قانونياً (انظر كايرو تايمز، ١-٧ يونيو، ٢٠٠٠، ٧)

١٠٨ لمزيد من الأمثلة للشخصيات "المعارضة" ممن انضموا إلى المجموعات الاستراتيجية انظر (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٨٠).

١٠٩ فى مقابلة شخصية مع سعد الدين إبراهيم الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهو شخصية معروفة من المجتمع المدنى، عبر عن رأيه بأن منظمات حقوق الإنسان أكثر مصداقية من النقابات والأحزاب السياسية (مقابلة مع إبراهيم).

١١٠ طبقاً لـ سوليفان (Sullivan، 1994، 17) فقد "عهد إلى" وزارة الشئون الاجتماعية بموجب القانون ٣٢ "سلطات كاسحة فى التسجيل، والتحكم، والإشراف، والتنظيم، والرقابة والإدارة، والتوجيه والتعيين وما إلى ذلك."، ويضيف أنه "يجوز لوزارة الشئون الاجتماعية أن ترفض السماح بتشكيل إحدى المنظمات؛ وتحول دون وصول الأموال من الخارج إلى إحدى المنظمات؛ وتعين مجلس إدارة مؤقت...، وتحل منظمة وتحول أموالها إلى منظمة أخرى؛ وتدمج منظمتين أو أكثر تقومان بالأنشطة نفسها، وترفض السماح لجمع الأموال من خلال التبرعات ووسائل جمع الأموال الأخرى للأغراض الاجتماعية."... ويستمر التفويض الذى يخول مثل هذه السلطة والرقابة إلى الوزارة على امتداد نص هذا القانون (١٩٩٤، ١٧).

١١١ تحدثت المقالة فى صحيفة التليجراف عن "اضطهاد" المسيحيين، وهو ما لم يذكره تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على الإطلاق.

١١٢ قبل عام ١٩٩٦ نظمت الصحافة بمقتضى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ المعنى بـ "ملكية الصحافة".

١١٣ أى المحكمة الدستورية.

١١٤ توجد استثناءات لهذه الحالة، فقد مُنح الأشخاص الذين كانوا يمتلكون جريدة قبل تأميم الصحافة عام ١٩٦٠ والذين لم تخضع دور الصحف الخاصة بهم إلى التأميم الحق فى الاستمرار فى إصدار جريدتهم. وعلى كل فقد كان عدد هذه الصحف قليل ولم تشكل أية أهمية بالنسبة للدولة لتقوم بتأميمها، والأكثر من ذلك هو أن هذه الصحف يعتبر ترخيصها لاغياً بحكم القانون بعد وفاة صاحب الجريدة.

١١٥ تم تأسيس اثنتين منهما عام ١٩٩٦ وفقا لقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠. والمعلومات مقدمة من عصام

فرج – المدير العام للمجلس الأعلى للصحافة فى سبتمبر ١٩٧٧

١١٦ حصلت على عدد الصحف العربية من لطفى عبد القادر رئيس هيئة الرقابة على الصحف فى ١ فبراير ١٩٩٩. أما عن عدد الإصدارات ذات الترخيص الأجنبى التى طبعت فى مصر (العربية و الإنجليزية) فقد ورد فى صحيفة كايرو تايمز أنه قد وصل إلى ٥٨ "على الأقل" فى منتصف أبريل من عام ١٩٨٨ (كايرو تايمز ١٦–٢٩–١٩٨٨).

١١٧ صرح السيد صفوت الشريف –وزير الإعلام فى عام ١٩٩٩ أنه يوجد حوالى ٦٠٠ صحيفة ومجلة فى مصر ومنهم المئات من الصحف الإقليمية (CPSS 2000 336).

١١٨ انظر
(http://www.state.gov/www/global/human_rights/reports_mainhp.html)

١١٩ المصدر السابق.

١٢٠ انظر (http://www.hrw.org/hrw/worldreport٩٩/mideast/egypt.html)

[٦]

ملخص وخاتمة

لقـد سعـى هـذا الكتـاب إلى مناقشـة إسهـام الصحفيـين المصريـين فـى عمليـة الدمقرطـة فـى فـترة التسعينيات. لقـد شكل دمج نمـوذج المجموعـات الاستراتيجية والمجموعـات المعارضة مع المقاربتـين النظريتين لراندال وجارون، علاوة على عدد مـن دراسـات الحالة– إطـار البحث. وكان من الضـرورى دراسة النسيـج الاجتماعى والاهتمامـات، والمـوارد والأنشطة الخاصة بـالصحفيين، والبيئـة التى يعملون فيها، وعلـى الأخص العوامل التاريخيـة، والثقافية، والاقتصاديـة والدولية، والمجموعات السياسيـة الأخـرى. وبالإضافة إلى ذلك فقـد وجهنا عنايتنـا إلى المشكلات النمطية التـى يواجهها الصحفيون فى مختلف مراحل التحول السياسى مثل القيود المفروضة مـن قبل الحكومـة، وعلاقات القـوة والمسائل المتعلقـة بالسلوك المهنـى. وهكذا فقد افترض البحث أن إسهام الصحفيين المصريـين فى عملية الدمقرطة قد أثقل بالعديد من القيود التى فرضتها عليهم البيئة المحيطة، وكذلك ضعف الصحفيين أنفسهم. وقد بينـت مناقشة الجوانـب المختلفة حول مـدى إسهام الصحفيين فـى عملية الدمقرطة صحة هذه الأطروحة. وسأقوم فيما يلى بتلخيص هذه الجوانب وإعادة تنظيمها. أولاً سأرصد جميع العوامل الموجودة فى بيئة الصحفيين التى كان يمكن على الأرجح أن تعـزز عملية الديموقراطية. ومن ثم سننظر إلى الأمثلة التى أسهم فيها الصحفيون فى عمليـة الدمقرطـة. وسأقوم بعد ذلك بتلخيص العوامل الموجـودة فى بيئة الصحفيين التـى عرقلـت على الأرجـح الديموقراطية. وأخـيراً سألخص الحالات التـى أخفق فيها الصحفيون فى الإسهام فى عملية الدمقرطة.

لقـد أجبنـا على السؤال الذى يتعلق بمـا إذا كان بوسع الصحفيـين "تقديم المزيد" نحـو عملية الديموقراطية أكثر مما فعلوا، وذلك من خلال توضيح أن إسهاماتهم ظلت منقوصـة. وبالرغم مـن ذلك، وكجزء من الخاتمة، سنعيد طرح هـذا السؤال مرة أخرى

فى القسم (٦–٥) وسنلخص كذلك الإجابة، وأخيراً سنلقي نظرة على الدلالات الأوسع لنتائج هذه الدراسة بالنسبة للبحوث اللاحقة.

٦-١ عوامل فى بيئة الصحفيين كان من شأنها تعزيز الديموقراطية

هناك عدد من العوامل كانت ومازالت على الأرجح ذات تأثير إيجابى على الديموقراطية فى مصر، ومن ثم دعم مهمة أى مؤيد للدمقرطة بمن فيهم الصحفيون. لكن علينا وضع علامة استفهام على كل هذه العوامل فيما يتعلق بتأثيراتها، إما لأنها قد تسبب انتكاسة (مثلما في حالة الموجة الثالثة من الديمقراطية)، أو لأن الظواهر التى تمثلها هذه العوامل ليست موجهة بشكل واضح نحو الإصلاح السياسى كما تبدو (مثل حالة نمو الطبقة المتوسطة المهنية).

لقد نظر إلى الموجة الثالثة بشكل عام بوصفها تخلق زخما سياسيا فى أنحاء العالم للمزيد من الديموقراطية. وبينما نرى بعض تأثيرات الموجة بشكل جلى فى مصر، وبين الصحفيين أيضاً –فى توصيات المؤتمر الثانى والثالث على سبيل المثال التى أشارت إلى العمليات العالمية الجارية في التغيرات السياسية– كان هناك أيضاً جدل ظاهر وعنيف فى مصر حول العولمة وتدفق القيم الغربية إلى البلد. وقد ارتبط هذا الجدل بعوامل دولية، أخرى تعتبر عادة من العوامل التي تؤدي إلى مزيد من الديموقراطية، أثرت أيضاً على مصر، وبخاصة التغير التكنولوجى لا سيما القنوات الفضائية والإنترنت، وتدفق الأفكار والقيم الأجنبية عن طريق السياحة والتجارة. وحتى دعم الغرب للديموقراطية فى مصر، الذى كان يجب أن يتزايد بعد نهاية الحرب الباردة، ظل عملية بطيئة وحذرة للغاية. وأينما وجدت مواضع شك كان النخبة الحاكمة دائما هى من يتلقى الدعم، وليس الديمقراطيون المحتملون، بل الأغلبيات "الإسلامية".

وعلاوةً على ذلك، ففي تاريخ مصر القليل، خلاف نمو الطبقة المهنية المتوسطة فى القرنين التاسع عشر والعشرين، مما يدعم مؤيدي الديمقراطية. فقد جلبت هذه الطبقات المتوسطة معها أفكار جديدة والرغبة والمقومات الاقتصادية لمزيد من المشاركة السياسية. وعلى الرغم من أن العديد من أعضاء الطبقات المتوسطة فى الأحزاب السياسية والصحافة والنقابات ومؤخراً فى منظمات حقوق الإنسان قد انخرطت في الصراع السياسى مع المجموعات الاستراتيجية، وتشبث آخرون بالآراء التقليدية والقنوات غير الرسمية للمشاركة مما أبقى الهياكل السياسية القائمة على

ما هى عليه.

يبرهن تاريخ الصحافة على وجه الخصوص أنه "خليط" مع اتجاهات مختلفة آتية من الماضى. ومن بين هذه الاتجاهات مواريث مهمة في الإصلاح الثقافى والسياسى نجدهـا من البدايات الأولى حتى الماضـى القريب فى مجالات الإصلاح اللغوى، وفى تطوير التقنيات والتكنولوجيا الصحفية، وفى إنشاء بعض الصحف عالية الجودة مثل الأهـرام، وفى مجال النهوض بالأفـكار الحديثة بما فيها الديموقراطية على يد بعض الصحفيـين. وقد تزايدت منـذ نهاية القرن التاسع عشر أعـداد الصحفيين الذين كانوا أكثر رغبة فى الدخول فى الصراعات السياسية مع المجموعات الاستراتيجية. وخلال تجربـة مصـر مـع الديموقراطية فى أعقـاب الحرب العالميـة الأولى كانـت الصحافة المقاتلـة تمثـل القاعـدة لا الاستثناء. وحتى خـلال نظام عبد الناصـر الباطش، وبعد تأميمـه للصحافـة فى عـام ١٩٦٠، كان هناك بعض الصحفيين النشطـين جداً فى صراعهـم للحصـول على قدر من الاستقلالية مثلمـا كان الأمر في المعارك بين نقابة الصحفيين والاتحاد الاشتراكي العربي فى منتصف الستينيات. أما فى عهد السادات، فقـد كان الصحفيـون ذوو الفكر الديموقراطـى من بين المؤيدين لمزيـد من الليبرالية وعارضوا الرئيس فى مناسبات مهمة مثل اتفاقيات كامب ديفيد.

وبعيـداً عـن الأمثلـة التاريخية والتقاليـد، نتجت عوامـل أخرى، قـد تكون دعمت الديموقراطية فى التسعينيات، من حقيقة أن سلطة وسيطرة المجموعات الاستراتيجية بغض النظر عن هيمنتها الطاغية، كانت بعيدة عن الكمال. وظلت مجالات معينة من الحرية دائماً مفتوحة حتى وإن كانت غامضة وغير مستقرة. وهذه المجالات من الحرية مثلاً – وجدت تمثيلاتها في جماعات حقوق الإنسان، والأحزاب السياسية والنقابات المهنيـة، فضلاً عـن الصحافة ذاتها حيث ظلت حرية التعبير سمة مميزة. وخلال فترة التسعينيـات– استمد الصحفيون دعماً خاصاً من منظمات حقوق الإنسان مثل مركز المساعـدة القانونية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان اللذين أصدرا التقاريـر عن انتهاك حرية الصحافة، وكانا على اتصـال وثيق مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وساعدا على تنظيم الاحتجاجات ضد الانتهاكات. لقد كانت منظمات حقـوق الإنسان واحدة من أقوى موارد الصحفيـين التى يمكنهم الاعتماد عليها حيث بدت أكثر التزاماً بقضية الديموقراطية من الأحزاب السياسية أو النقابات المهنية.

لقـد عكسـت الصحافة نفسهـا مقدار الحريـة المحدود الـذى يستطيـع الصحفيون الاعتمـاد عليه فى القطاعـات الأخرى من المجتمع. وقد كفلت الصحافة شبه الرسمية

درجات متفاوتة من الحرية لمختلف الصحفيين ومكنت بعض الصحفيين من المطالبة بالإصلاح الديموقراطى أو انتقاد نظام الحكم السلطوي. وعلى الرغم من ذلك، ظلت هذه الأصوات أقلية، واستمرت الصحافة الرسمية فى تعبئة الدعم للمجموعات الاستراتيجية. أما صحافة المعارضة فقد كانت أعلى صوتا فى نقدها، ولكن صحفيي المعارضة كانوا يخضعون لسوط الحزب الذى ينتمون إليه بحيث لا يستطيعون نقد مسئولى "حزبهم". وقدمت الصحافة الخاصة منافذ جديدة للمقالات التى لا يمكن نشرها فى الصحافة الحزبية أو الصحافة الرسمية، ولكن إذا أصبح النقد عنيفاً جداً، مثلما فعلت جريدة الدستور، فقد تواجه الجريدة خطر إغلاقها.

وفى النهاية يمكننا القول بأنه كانت هناك فرص لإسهام الصحفيين فى عملية الديموقراطية، وأن بعض الصحفيين قد تجرأ وتصدى لهذه المهمة.

٦-٢ إسهامات الصحفيين فى الدمقرطة خلال التسعينيات

لقد ميزنا بين أربع مجموعات مختلفة من الصحفيين، ومن بين هذه المجموعات تلك المجموعة التى تحاول بنشاط أن تنهض بالديموقراطية. ويقدر عدد أعضاء هذه المجموعة بما لا يزيد على ٢٠٠ فرد، لا يمثلون على الرغم من ذلك كياناً منظماً للصحفيين. وهؤلاء الصحفيون يعملون فى جميع أنواع الصحف، شبه الرسمية، والحزبية، والخاصة. وكما ذكرنا آنفاً تنتقد مقالاتهم فى الغالب المشكلات القائمة – بما فيها التعذيب وتزوير الانتخابات– ومع ذلك فهم لا ينتقدون الرئيس نفسه فى أغلب الأحوال.

تحاول بعض الصحف الخاصة مثل كايرو تايمز والدستور (عندما كانت تصدر) وإلى حد ما العالم اليوم أن تكتب تقاريرها باستقلال عن الضغط السياسى، غير أن توزيعها يظل قاصرا على المغتربين والمثقفين المصريين وبعض دوائر الأعمال والاقتصاد. وتضطر هذه الصحف إلى الدخول فى صراعات شديدة مع الإشراف الذى تمارسه المجموعات الاستراتيجية وهى قد تتعرض للرقابة أو الإغلاق فى أية لحظة.

وبالإضافة إلى تقديم الأفكار الليبرالية من خلال الكتابة فى الصحافة، يعمل الصحفيون المعارضون فى نقابة الصحفيين، والأحزاب السياسية، ومجموعات حقوق الإنسان، حيث يناقشون المشكلات، وينظمون المؤتمرات والتجمعات الاحتجاجية، ويكتبون العرائض إلى المجموعات الاستراتيجية، ويساعدون فى نشر المواد الناقدة مثل تقارير حقوق الإنسان التي تصدرها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. كما

أنهـم يتصلون بمنظمات حقوق الإنسان الدولية التـى تمارس الضغوط على الحكومة المصرية أحيانا مثلما فعلت فى حالة قانون الصحافة رقم ٩٣.

وتجـري متابعة انتهاكات حريـة الصحافة فى مصر فى النقابـة بصورة أساسية من خلال لجنة الحريات. وقد ذهب المؤتمران العامان الثانى والثالث اللذان عقدتهما النقابة فى ١٩٩١ و١٩٩٥ أبعد من ذلك وطالبا بديموقراطية كاملة فى مصر، بما فى ذلك التحرر من جميع القوانين المقيدة. كانت نقابة الصحفيين أيضا المنظم الرئيسي للاحتجاجـات التـى نددت بالقانـون ٩٣، التى أثبتت نجاحها فـى النهاية إلى حد ما حيـث وافقـت المجموعات الاستراتيجية على إلغاء معظم (وإن لم يكن كل) القيود التى فرضت وقتئذ.

وعمومـاً فقد حاولت مجموعة محدودة مـن الناشطين تقديم أفكار سياسية جديدة مـن خلال قنـوات عدة وحاولت مراقبـة انتهاكات الحرية الموجـودة. وكان على هذه المجموعـة أن تجد طريقها عبر عوائق فظة فرضتها جزئيا المجموعات الاستراتيجية، نتجت جزئيا عن السياق الاقتصادى، والاجتماعى والثقافى والدولى لمصر.

٦-٣ عوامل فى بيئة الصحفيين من المحتمل أن تعوق الديموقراطية

مـن المرجح أن عدم إسهام الصحفيين بقدر أكبر من القدر الذى وصفناه فى القسم السابق يرجع إلى العوائق التى واجهوها. فقد كان هنـاك العديد من العوائق إلى حد أن أحـد أقسـام هذا الكتاب قد وصف مجهودات الصحفيين بـأنهـا "مثقلة بـالأعباء". وقد كشفت جميع المجـالات تقريبا التى فحصتها هذه الدراسة – مثل العوامل الخارجية، والظـروف السياسيـة، وتاريـخ الصحفيـين، وظروفهـم الاجتماعيـة والاقتصاديـة، ومصالـح المنظمات التى ينظـم فيها الصحفيون أنفسهم، وضعـف مواردهم –قائمة مـن المشكلات التـى يمكـن أن تقف حائلاً فـى طريق مجهـودات الصحفيـين لتعزيز الديموقراطية.

أولاً: خلقـت العوامـل الخارجية، وهـى مزيج من التأثـيرات التاريخيـة والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدولية بيئة صعبة للإصلاحيين.

- ثمـة أسبـاب وجيهة تجعلنا ننظر كثـيراً إلى تاريخ مصـر السياسى والثقافي بوصفـه مسئـولا عن الديموقراطية. فقـد اعتاد معظم المصريين طـوال تاريخهم على البقـاء بعيـداً عـن الدولة، التى وجدوا أنهـا عادة عبارة عن مزيـج سلطوي من النخب الأجنبيـة. وهـذه الصفـوة الأجنبيـة نجحت فى الغالب فـى تلقى الدعـم الدينى، الذى

أمكنــه بسهولــة تحويل الصــراع الشعبى علــى السلطة إلى تجديف دينــي. وبعد انهيار النمط السلطوى فى التجربة الديموقراطية لما قبل الثورة، أفقدت التشوهات الدستورية التجربــة مصداقيتها، إلى جانــب السلوك غير الديموقراطــى للبريطانيين والحكومات المنتخبــة والملــك. بالإضافة إلى أن هذه التجربة قد تزامنــت، وانتهت مع تجدد تدخل القــوى الأجنبيــة فى مصر، وقيــام دولة إسرائيــل، والتمرد الشعبي وصعــود الإسلام السياسى، وانتهاءً بالانقلاب على السلطة.

- يبدو أن الثقافة السياسية لدى معظم المصريين ثقافة بعيدة عن الديموقراطية، فيبــدو أن معظــم النــاس غير مبالين بالنضال من أجل تحقيــق الديموقراطية. بل يبدو أن القيــم "الإسلامية" كما ينشرها الأزهر رسمياً تجد تأييداً كبيراً على الرغم من أنها تعيــق الحريات الموجــودة. وعلى الرغم من وجود التيارات الليبرالية، إلا أنه يبدو أنها تقتصر فى أغلب الأحيان على جزء من صفوة المفكرين.

- لم تشجــع العديــد مــن العوامــل الاجتماعيــة والاقتصاديــة فــى التسعينيات الديموقراطية بالضرورة، وعلى الرغم من انتشار التعليم إلا أنه كانت هناك زيادة فى انتشــار الأمية والأساليب التعليمية السلطوية. وعلــى الرغم من نمو الطبقات الوسطى عدديــا، إلا أنهــا لم تتوفــر لديهــا سوى مــوارد قليلة ضــد المجموعــات الاستراتييجة. وظلــت المنظمــات المهنية للطبقــة الوسطى ضمن الإطــار الاحتوائي وممزقــة داخلياً بالانقسامات. وبالرغم من "الانفجارية" المتنامية التي حملتها التطورات الاجتماعية والاقتصادية في مصر (مثل البطالة وقلة فرص العمل أمام العديد من خريجى المدارس العليــا والجامعات، والنمو السريع للسكان، وتصاعد عدم المساواة، وارتفاع التحضر، والاقتصــاد الهش) قــد لا يتبــع أي انفجــار مفاجئ المزيد مــن المقاربــات السياسية الديمقراطيــة؛ لأنه يبــدو أن "الحلول" غير الديموقراطية أكثر رواجاً بين معظم أقسام السكان.

- ومــن بــين الظروف الدولية محت "عقدة الجزائر" تأثــيرات الموجة الثالثة فى مصر؛ حيث دفعت الحكومات الغربية إلى التردد في دعم معارضى النخبة الحالية فى مصر.

- بالإضافــة إلى هــذه العوامــل الخارجيــة كانــت البيئة السياســية المحلية فى التسعينيات مثقلة بالاعباء بالنسبة للدمقرطة.

- احتفظــت المجموعــات الاستراتيجيــة، أى الرئيــس، والحكومــة، والجيش، والبيروقراطية، والأزهر، وكبار رجال الأعمال بمعظم الموارد فى نظام مصر السياسى.

وعلى الرغم من أن القيادة العليا لهذه المجموعات فقدت بعضا من احتكارها للسلطة في العديد من المناسبات عقب انهيار الناصرية خاصة فى عام ١٩٧٧ و١٩٨٦، إلا أنها أوضحت بجدارة أنها مستعدة وقادرة على إرسال قوات الشرطة والجيش إلى الشارع لسحق أى ثورة يمكن أن تهدد قبضتها على السلطة. وتظهر القيود القائمة والقيود المفروضة حديثاً فى التسعينيات أن الديموقراطية لم تكن أولوية من أولويات القوى المهيمنة في الائتلاف الحاكم. فقد أظهر فرض القانون ٩٣ على سبيل المثال إغفالاً واضحاً لمصالح الصحفيين المعارضين خصوصاً والصحفيين عموماً ممن عبروا عن مطالب مختلفة جذرياً فى المؤتمر العام الثانى والثالث.

- استخدمت المجموعات الاستراتيجية وما زالت تستخدم الأزهر لتأييدها، وهى بالطبع ممارسة تتعارض مع مبادئ الديموقراطية، لكنها تلائم تاريخ مصر وثقافتها، وقد يرجع هذا الاستخدام لافتقار هذه المجموعات إلى الشرعية الديموقراطية وغياب التأييد الشعبى لها. وقد عزز الأزهر من نفوذه بصورة ملحوظة من خلال إضفائه الشرعية السياسية للقيادة السياسية، ويعتبر بعض المراقبين الأزهر أكثر أعضاء الائتلاف الحاكم استقلالية، لكنه بالطبع لا يعزز الديموقراطية.

- لقد ظلت الحكومة والجيش والبيروقراطية مستغرقة كلية فى شبكة زبونية امتدت من القيادة العليا للمجموعات الاستراتيجية إلى ما يليها. وعلى الرغم من ذلك فهناك متعاطفون مع الديموقراطية على الأرجح فى جميع طبقات جهاز الدولة الهائل بمصر، إلا أنه من الواضح أنهم لا يحددون الاتجاه السياسى الأساسى؛ حيث إنه لم يلاحظ وجود أى دفعات ذات معنى لتحقيق المزيد من الديموقراطية سواء على مستوى أعضاء الحكومة أو الجيش أو البيروقراطية. والأدهى أن بعض أعضاء البيروقراطية قد ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان وأبطأوا من الإصلاحات الاقتصادية التحريرية مثل برنامج الخصخصة فى التسعينيات.

- وتبدو اهتمامات رجال الأعمال عموماً غامضة، على الرغم من أن بعضهم قد دفع من أجل خصخصة الأصول الاستراتيجية مثل وسائل الإعلام الالكترونية، إلا أنهم يتحركون عادة في تعاون وثيق مع الدولة، وكمجموعة لم يستطيعوا، بل لم يريدوا تحديها سياسياً.

- وأخيرا وضع صراع النظام مع الجماعات الدينية فى التسعينيات العلمانيين والإصلاحيين بين نيران الطرفين المتصارعين. فقد بدأت بعض المجموعات مثل قادة حزب التجمع وبعض المنظمات الأهلية تدعم الرئيس حسنى مبارك على أساس أنه

بديل سياسى أفضل من الإسلاميين. وكذلك كما أشرنا من قبل استغل النظام هجمات الجماعات الإسلامية كذريعة لفرض المزيد من القيود مثل القيود الجديدة فى قانون النقابة وقانون العقوبات أو فى سجن المزيد من الإسلاميين.

- لا تمتزج الجذور التاريخية للصحافة المصرية فقط بالإصلاح الليبرالي، كما ذكرنا في القسم ٦–١، ولكن توجد صلة أخرى بالماضى. فالتقاليد الأكثر سلطوية تضع مزيداً من الضغط على الصحافة لتلعب دور الأداة للنخبة الحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، أثقلت المشكلات الأخرى ومنها قلة عدد القراء، وعدم المصداقية التى ارتبطت بالصحافة المصرية منذ بداية ظهورها، قدرة الصحافة على توصيل أفكار الإصلاح السياسى (الدمقرطة) إلى الشعب.

- ظهرت الصحافة فى بداية القرن التاسع عشر كشئ ذي طبيعة مستوردة مما كبح مدى قبولها شعبيا. وقد أنشأتها الدولة وتحكمت فيها مما حدد حريتها، عن طريق قوانين الصحافة وملكية الدولة للصحف.

- لازم شبح ارتفاع الأمية والفقر الصحافة المصرية منذ بدايتها وأعاقها عن الحصول على استقلالها.

- ورغم أن الصحف المختلفة قد بعثت التعددية فى الآراء، إلا أنها خلقت كذلك وهماً فيما يتعلق بأنشطة الأحزاب السياسية وقوتها؛ حيث كانت الصحافة الحزبية هى العنصر النشط الوحيد في بعض الأحزاب.

- هناك أيضا تراث من السلوك العدوانى فى الصحافة المصرية كثيرا ما انتهك الأخلاقيات الإعلامية الأساسية فى الماضى واستمر منذ ذلك الحين فى بعض الصحف. وقد حظيت الصحافة المقاتلة بالأولوية على صحافة الحقائق، وهاجم الصحفيون فى الغالب بعضهم البعض – خاصة أثناء تجربة ما قبل الثورة الديموقراطية – مما أضعف الترابط المهنى وشوه صورة الصحافة.

- اجتمعت مشكلات وتضارب المصالح بين المحررين من الصحفيين وملاك الصحف فى النقابة، التى لم تستطع فى الظروف العادية أن تتصرف بطريقة سياسية أكثر تماسكاً.

- لقد جعل تدهور الحركة الليبرالية منذ أوائل الثلاثينيات تحقيق الأفكار الغربية – مثل الدمقرطة– أكثر صعوبة بالنسبة للصحفيين. وكان ظهور الحركة الإسلامية نقيضاً شعبياً وفلسفياً قوياً.

- ازداد عدم ترابط الصحفيين اجتماعياً بمرور السنوات، وتضخمت الاختلافات

خاصة بعد الثورة، حيث التحق بالصحافة الصحفى الماهر وغير الماهر، الغنى والفقير، موظف الحكومة وموظف المعارضة، المشهور والنكرة، الناشط وغير الناشط سياسياً، المهاجر والمستقر وازداد تنوع المنضمين للصحافة فى التسعينيات.

- كانت الاهتمامات التى سعى الصحفيون لتحقيقها بعد الثورة شيئا خليطا. فإلى جانب قلة من أمثال مصطفى أمين الذين حاولوا الدفاع عن الحرية، اصطف الكثيرون مع النظام القمعي واستفادوا منه مادياً. وظهرت مجموعة من مؤيدى المجموعات الاستراتيجية النشطين تالين لمجموعة أكبر من الصحفيين – الموظفين – الذى ابتعدوا عن المشاركة السياسية وفضلوا أن يكونوا على قائمة وكلاء المجموعات الاستراتيجية.
- وفى هذا الصدد، أصبحت النقابة نفسها أصبحت عائقاً بالنسبة لمؤيدى الديموقراطية حيث تلقى الصحفيون المنظمون المكاسب من المجموعات الاستراتيجية عن طريقها.
- تدهورت موارد الصحفيين المعارضين تدهوراً دراميا بعد الثورة. فقد أممت الدولة دور الصحافة المهمة فى ١٩٦٠ وقيدت حرية الصحافة تقييداً أعمى، بواسطة الرقابة على الإصدارات قبل إصدارها. ومع تولى السادات عادت بعض الحريات، لكن استمر ميراث سيطرة الدولة من خلال استمرار ملكيتها لدور الصحف الكبرى، وقيام المجموعات الاستراتيجية بتعيين رؤساء التحرير، واستمرار قوانين الصحافة المتشددة.
- فى النهاية سحب تطور الإذاعة والتليفزيون تأثير الصحافة، خاصة وأن هناك نسبة كبيرة من الأميين فى مصر. وقد أدت السيطرة الشديدة التى تفرضها المجموعات الاستراتيجية على وسائل الاتصال الالكترونية إلى احتكارها وعدم وصول أنصار الإصلاح الليبرالى إليها فى الغالب.
- كما وجدنا أن الظروف الاجتماعية–الاقتصادية للعديد من الصحفيين تثقل كاهلهم وتعوق تأييدهم لقضية الإصلاح الديموقراطى.
- معظم الصحفيين، خاصة الصغار منهم ممن يقل دخلهم عن ٥٠٠ جنيه مصرى هم فقراء أو فقراء جداً، وهذا الوضع يبعد هؤلاء الصحفيين على الأرجح عن المغامرات السياسية.
- بالرغم من أن العديد من الصحفيين الشباب غير مسجلين (حتى الآن) بالنقابة، إلا أن هناك فرصة جيدة أمامهم على الأقل لمن يعملون في الصحف المملوكة للدولة،

وهـي أن يلتحقـوا فى النهايـة بـالنقابة فيتلقـوا بـالتالي الأموال العامـة ويدخلوا فى دائرة الاعتماد على المجموعات الاستراتيجية.

- يمكـن لجميـع الصحفيـين المسجلين رسمياً بمـن فيهم العاملـون في صحف المعارضة الحصول على فوائد عديدة تتيحها لهم الحكومة. ويتلقى الصحفى، الموظف لدى الدولة، مزايا إضافية كبيرة من دور صحفها. وتبدو هذه المزايا ضرورية من أجل حيـاة كريمة تليق بـالطبقة الوسطى. ولـذا ترتفع التبعية ونفترض أنها تقوض فرصة استقلالية الصحفيين.
- يقـدر عـدد الصحفيـين مـن غـير المسجلين بـأى منظمات بحـوالى (٢,٠٠٠) صحفـي. وهـؤلاء الصحفيـون ليسـوا قـادرين أو راغبـين فى تشكيل منظمـة كان من شأنها أن تتحدى المجموعات الاستراتيجية.
- يعد الاحترام الاجتماعى الذى يتمتع به الصحفيون لدى العامة وذوى النفوذ محدوداً، مما يضعف كثيرا فرصتهم فى التأثير على السياسة العامة.
- مثلمـا كان الأمـر في الماضـي، فـالصحفيـون هـم مجموعـة متفـاوتة تختلف حسـب الدخل، والثروة، والعضويـة التنظيمية، والحـالة الاجتماعية، والشهرة، والموقع الوظيفـى، والمؤهـل العلمى، والخلفيـة التعليمية. وقد يفسر هذا التفـاوت الاجتماعى عدم التوافق المتواتر بين الصحفيين وعدم توحد مصالحهم مما يؤدى إلى عجزهم عن التحرك فى انسجام مع بعضهم البعض.
- تبـدو اهتمامـات المؤسسات التى ينظم فيها الصحفيون أنفسهم مثل الأحزاب السياسية ودور الصحـف القومية، وصحف المعارضة والصحف الخاصة إما مشوشة أو أنها تتجه إلى تحقيق أهداف تتعارض مع الإصلاحات الليبرالية. ويجب أن نعتبر أن هذه الاهتمامات عقبة أخـرى بـالنسبة للإصلاحيين الديموقراطيين؛ لأنهم يحتاجون إلى دعم المؤسسات التى تتيح للصحفيين فرص تنظيم أنفسهم.
- نشـأت بعض الضغوط الأخـرى من الظروف الاقتصادية فـى مصر، وتنظيم مهنـة الصحافـة، وقوانين الصحافـة وسياسـات المجموعات الاستراتيجيـة المقيدة الأخرى تجاه الصحافة.
- يعيق النقابة – رغم أنها تساند رسمياً أهداف حرية الصحافة والديموقراطية فـى مناسبـات مثل المؤتمرات العامـة– النزاع الدائم بين قيادتهـا المتباينة سياسياً وعدم مبالاة العديد من أعضائها. ولم نلحظ اهتمام واضح مترابط ومتماسك ومستدام في المطالبة بـالإصلاح السياسى.
- علـى الرغـم من أن دور الصحـف القومية تفتح بعض المنافـذ لحرية التعبير،

إلا أنهــا تقــع تحت سيطرة المجموعــات الاستراتيجية، فتضطر فــى النهاية لأن تخدم مصالحهــا وشرعيتها. بـالإضافــة إلى أن المصالح التجاريــة لبعض الصحف الكبرى مثـل الأهرام والأخبــار، خاصة الإعلانـات، دمرت مصداقيتها جزئيا على الأقل – مما جعل تحولها إلى مؤسسات تدعم الديموقراطية احتمالاً أبعد.

- تعانــى أحزاب المعارضة عادة من الانقسامات بين بعضها البعض وداخلها. وقـد ظلت غير قادرة على تنظيـم نفسها فى وجه المجموعات الاستراتيجية والتصقت بها أحياناً سمعة التعاون معها للحصول على مكاسب تكتيكية كما فعل حزب التجمع فــى انتخابات عــام ١٩٩٠. والخط الأيديولوجي لهذه الأحـزاب غير واضح عـادة، مما يثـير التسـاؤل حـول موقفها السياسـى. وعلى الرغم مـن وعد هذه الأحـزاب بـالسعى لتحقيـق الديموقراطيــة إلا أنهــا لا تمارس هــذه الديموقراطية لأن زعمـاء الحزب فى الغالـب لا يريـدون أن يشاركهـم أحـد فى السلطة. وعليـه فـإن التزامهـم الحقيقى إزاء الدمقراطـة واهتمامهم بها محـل شك، وكذلك إمكانية قيامهم بـدور مؤيد للصحفيين المعارضـين. ويعـزز هذا الوضع افتقار معظـم الأحزاب إلى التـأييـد الشعبى. كما أنها تواجــه قيـوداً صارمة من قبل المجموعــات الاستراتيجية مثل اقتصــار معظم أنشطة الحـزب على مقـرات الأحزاب. لقـد أدى الجمـود السياسى الداخلــى والعجز عن تجديد قيــادة الحزب بطريقــة ديمقراطيــة، وشبــه استحالة تـأسيس أحزاب جديـدة بـالعديد مــن الأحــزاب إلى حافة الانفجار كما أضعفـت هذه العوامل الأحـزاب بوصفها موارد لمناصرى الديموقراطية.

- وتقلـل رقابــة صحف المعارضة علــى صحفييها في بعض الأوقــات، إضافة إلى القــدر الضئيـل من الحرية فيمــا يتعلق بـالنقد الداخلى مــن دورهـا كنصير محتمل للدمقرطــة. بـالإضافــة إلى أن صحــف المعارضــة لا تمنح موظفيها ســوى قدر ضئيل مــن الأمــان المــادي، وبـالتــالى فهى تقلل مــن احتمــال تـأييدهم لهــا في الصراع مع المجموعات الاستراتيجية.

- وعــلاوة على ذلك، تنتهك صحف المعارضة والصحف الخاصة عادة المعايير الأخلاقيــة، سواء من خــلال مقالاتها الإعلانيــة وأخبارهـا مجهولة المصــادر، أو فى بعض الحــالات تركيزهـا الحصري على الجنس، والجريمة والفضائــح، وهو مـا يشير إلى قلــة التزامهــا بـالصحافة الصادقــة والمسئولة والمحترمة. ونتيجــة لذلك تتدهور قدرة هذه الصحف على التحرك كمؤيد للإصلاح السياسى. وقد استطاعت المجموعات الاستراتيجيــة أن تنتهـز هــذه التجــاوزات بـاستغلالهــا لتبرير إصـدار تشريعات أكثر

صرامة – انظر حالة قانون الصحافة رقم ٩٣.

- علـى الرغـم مـن أنه يمكن لمنظمات حقـوق الإنسان أن تنشـر انتقاداتها وأن ترفـع الوعـى بحالات الاعتداء علـى حقوق الإنسـان، إلا أن قدرتها علـى القيام بدور المناصـر للصحفيـين المعارضين محـدودة. وقد خلق هـذه القيود قانـون الجمعيات القـديم والجديـد، والأفعـال المروعة التى تقـوم بهـا المجموعـات الاستراتيجية مثل سجـن الناشطين، والتمويل الأجنبى وغيـاب التأييد الشعبى الكبير لمجموعات حقوق الإنسان؛ حيث إنها ظلت فى أغلب الأحوال شأنـاً من شئون نخبة المثقفين وحدهم.

- استمـرت سيطرة الدولة على الإذاعـة والتليفزيون فى التسعينيات، ودعم قوة هـذا الاحتـكار الإعلامى استمـرار الأمية، وكذلك ضعف صحـف المعارضة والصحف الخاصة ليس فقط فيما يتعلق بقدراتها على التوزيع، ورأس المال، والمقار، والطباعة، وحصولهـا على المعلومة، بل أيضـاً مصداقيتها مقارنة بالصحـف شبه الرسمية. لذا فقد احتفظت الدولة بسيطرتها التامة على جميع وسائل الإعلام الهامة مما صعب من وصول الإصلاحيين أصحاب العقول المستقلة إلى الجمهور.

- يفتقـر العديد من الصحفيين إلى المهارات والتدريب الكافى على مهنتهم، مما يزيد من المشكلات المتعلقة بالجودة والمصداقية.

- يعيق الإفراط فى قوانين الصحافة موارد الصحفيين المعارضين، مثل قانون النقابـة، الذى يضـع السلطة فى يـد المجموعات الاستراتيجية من خـلال السماح لها بحـل الجمعيـة العمومية للنقابـة. وتقيِّد قوانين أخـرى مثل قانون تنظيـم الصحافة حـق امتـلاك صحيفـة مصرية، حتـى أن معظـم الصحـف المصرية الجديـدة حصلت علـى رخصتها من الخـارج وتسرى عليهـا الرقابة على الواردات. ومـن خلال قانون العقوبات تتمتع المجموعات الاستراتيجية بالقدرة على تجريم أى شئ يكتبه الصحفى لأن القوانـين مازالت قاسية وغير واضحة – مما يشجع الشعور بالرقابة الذاتية. كما تبقي الدولة على حالة الطوارئ ويتعرض الصحفيون من آن إلى آخر إلى التحرش من قبل السلطات.

وعمومـاً نجـد أن قائمة الأعبـاء التى تثقل كاهـل الصحفيـين المعارضين طويلة للغايـة. والمفارقة أن بعض هذه الأعباء مثل الأداء المهنى البائس للصحافة الحزبية والصحافـة الخاصة فرضها ودعمها الصحفيون أنفسهم. لذا فقد كانت بعض الأعباء التى واجهها الإصلاحيون من الصحفيين المصريين هى شهادة فى الوقت نفسه على فشل زملائهم فى الإسهام فى تعزيز الديموقراطية.

٦-٤ إسهام الصحفيين الناقص في الدمقرطة

إذا مـا نظرنـا سريعـاً إلى النقـاط التـي أوردنـاها في هـذا الكتاب، نجـد أن إسهام الصحفيـين في عمليـة الدمقرطـة كان إسهامـا ناقصا مـن ناحيتين. أولهمـا أن عدد الصحفيـين الذيـن يؤيدون الدمقرطـة تأييداً نشطاً يظـل قليلاً. وثانيهمـا كما أوضح القسم ٦–٣ فإن نوعية إسهام العديد من المؤسسات التى يفترض أنها تدعم الدمقرطة تفتقـر إلى الجودة والالتزام. وهـذه المؤسسات غالباً ما يقودها كبـار الصحفيين، أى كان هنـاك إسهـام ناقص، سواء على مستوى القاعدة العريضـة أو على مستوى قادة المؤسسات والمنظمات.

لقـد قدرنـا عـدد المؤيدين النشطـين للدمقراطة بما لا يزيد علـى ٢٠٠ فرد من بين ٤,٠٠٠ صحفـي في النقابـة ومـا يزيد علـى (٢,٠٠٠) صحفى غير منظـم أو مسجل. ويظهـر أن "الموظفين" هـم أقوى مجموعة بكل المقاييس، فقـد اقتصرت اهتماماتهم علـى توفير الحيـاة الكريمة فى ظل الوضع السياسى القائم حالياً، وهم يعتمدون على الفتـات الـذي تقدمه المجموعـات الاستراتيجية. وعلى الرغم من أنهـم قد يكتبون من وقت إلى الآخر مقالات نقدية إلا أنهم لا يفعلون شيئاً لتغيير النظام السياسى. وبالفعل يسهم نقدهم المحدود على الأرجح فى ترسيخ شرعية المجموعات الاستراتيجية.

علـى الرغم من أن المؤيديـن النشطين للمجموعـات الاستراتيجية يبدون مجموعة أصغـر من الموظفـين، إلا أنهم يشغلون أهم المنـاصـب في الصحف الكبرى. ومن هذه المنـاصـب يمكنهم السيطـرة على محتوى صحفهم، ونشر الأعمـدة التى تؤيد الأهداف السياسيـة للمجموعـات الاستراتيجيـة، والتـأثير علـى أنشطة نقابـة الصحفيين، على سبيـل المثـال كرؤسـاء للنقابة، وهم لا يؤيـدون الدمقرطـة إلا إذا أصبحت أولوية من أولويات المجموعات الاستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك يوجد عدد من الصحفيين المبعثرين من أصحاب الأفكار الدينية فـى الصحافة المصرية عموماً ممن لا يترددون فى طلب فرض المزيد من القيود على حرية التعبير إذا رأوا أن القيم "الدينية" مهددة.

وقـد اتضح ذلك فـى الجدل المثار حـول رواية "الخبز الحافى" علـى سبيل المثال، ومـن بين هؤلاء صحفيون من صحف المعارضـة مثل جريدة "الشعب" ممن لا يقفون عند التعدى على المعايير الأخلاقية وإنما يطالبون بفرض القيود على الحرية.

إن نمـط النقـد الشفهى من حين إلى آخـر بدون عمل سياسى حقيقـى، لكن مع عقد الترتيبات العملية مع المجموعات الاستراتيجية، كما يفعل الموظفون، هو سلوك يميز الصحـف القوميـة التي تدفع لموظفيهـا أجوراً جيدة بالمقارنة مـع غيرها وتوفر لهم

مزايـا إضافيـة، وتسمح لهـم بقدر محدود من النقـد، لكن عليها أن تعمـل فى النهاية كأدوات سياسية فى أيدى المجموعات الاستراتيجية. والأكثر وضوحاً وإثارة للدهشة مـن ذلك هى ظاهـرة إتاحة فرصة انتخاب قيـادات الصحفيـين للنقابة، على خلاف الصحف القومية. وحتى فى هذه الحالة يؤيد معظم الصحفيين رؤساء النقابة الموالين للنظام، ممن يسمح لهم وضعهم بضخ المزايا، ولكنهم فى الوقت ذاته ينتخبون خليطاً من أعضاء مجلس الإداراة ممن سينشرون من حين إلى آخر تصريحات ناقدة، ولكن لا يتحركون أبداً لتعبئة أعضاء النقابة من أجل إحداث تغيير سياسى.

لقـد بدت الفجوة بـين الكلمة والفعل شاسعة فيما يتعلـق بالمطالب التى عبر عنها المؤتمـر العـام الثانى والثالـث، مثل الدمقرطـة، وتغيير القوانين المقيـدة، والإصلاح المؤسسـى لدور الصحـف والنقابة. وبالكاد نلمح محـاولات للالتزام بهذه التوصيات بين صحفيي النقابة ممن وافقوا على التوصيات منذ البداية. ولم يكن هذا الفشل مجرد فرصـة ضائعـة لتعزيز الديموقراطيـة، ولكنه في جميع الاحتمـالات أضعف الثقة في النقابـة. فقـد فشلت النقابة فى المبادرة ببـدء أى تحركات تجاه المزيد من الحرية فى التسعينيـات. ومن السخرية أن النـزاع على القانون ٩٣، بالرغم من نجاحه، أبرز عدم اهتمـام معظم الصحفيين بالدمقرطـة. وبالرغم من أن معظم الصحفيين المنظمين قد وافقـوا على إلغاء القانون، إلا أن القليـل للغاية منهم قد ذهبوا أبعد من ذلك. فقد فشل المنظمـون النقابيون أثناء الصراع ضد القانون فـى استخدام الزخم للدفع بالمطالبة بالمزيـد مـن الحرية، أو لتوسيع القضية إلى قضية دمقرطة. والواقع هو أن الصحفيين قـد أضفوا صبغة من الشرعية على النظام السياسى غير الديموقراطى فى النزاع حول إلغاء القانون ٩٣ عندما طلبوا من الرئيس أن يكون الحكم النهائى فى المعركة.

وبالإضافـة إلى الصحفيـين المسجلـين فى النقابـة وقادتهـم المنتخبين "تخطت الموجـة" رؤسـاء تحريـر الصحـف المعارضـة كذلـك. فبالرغـم مـن أنهـم عـادة ما يهاجمـون المجموعـات الاستراتيجية، وأحيانا بعنـف، إلا أن شغلهم الشاغل هو تقدم أحزابهـم السياسيـة، حيـث إن العديد من الصحـف تعطى صحفييها قـدراً ضئيلاً جداً مـن الحرية. كمـا أن الأحزاب وصحفهـا تطالب بالمزيد من التعدديـة، وحرية التعبير والديموقراطيـة، ولكنها لا تمارسها فى أغلب الأحيان. كما أنها تغفل حقوق موظفيها بالرغم من دعوتها للمزيد من حقوق العمال، وهو ما يثير القلق حول جدارتها بالثقة، بالإضافـة إلى تراجـع المعايير والأخلاقيـات المهنية. ولا يبـدو أن الصحف الحزبية مهتمـة كثـيرا بمصالـح قرائها ممـا يقوّض فرصتها فـى الدخول فى حـوارٍ معهم، أو

رفـع درجة مصداقيتها لديهم. وتختلف أولويات الموضوعات اختلافاً تاماً فى بعض الأحيان عن اهتمامات الجمهور، ولا تبذل هذه الصحف سوى مجهوداتٍ قليلة لمعرفة اهتمامات قرائها، عن طريق استطلاعات الرأى على سبيل المثال. وجميع هذه النقاط لا علاقـة لها بالضغـوط المفروضة من الخارج ويمكن للأحـزاب السياسية وصحفها أن تغيرهـا بشرط توفـر الإرادة السياسية لدى القيادات. وبالتـالى فقد فاتتها فرصة سانحة للإسهام فى الدمقرطة.

وينطبق الشئ ذاته على الصحافة الخاصة، فهى "لم تفتها الموجة" فحسب، ولكنها أسهمـت فى إضعافها باتبـاع الممارسات غير الأخلاقية المذكـورة آنفا مثل الأخبار مجهولة المصـدر، والافتراءات والتشهـير وسيادة جداول الأعمـال الشخصية لرؤساء التحريـر والناشريـن. وقـد تركـز الاهتمام فـى الغالب علـى القضايا غـير السياسية المربحـة مثل الجنس والطبقة العليا من المجتمع. بل إن بعض الصحف طرحت المزيد مـن القيود على حرية الكلام مثلما حدث فى مناقشـة النصوص الأدبية المقررة على طلبـة الجامعـة الأمريكيـة بالقاهـرة أو بعد نشر المنظمـة المصرية لحقـوق الإنسان تقريرها حول وحشية قوات الشرطة ضد الأقباط فى قرى صعيد مصر.

ويثير هذا الفشل النسبى للصحفيين المصريين فى الإسهام فى الدمقرطة التساؤل حـول مـا إذا كان مـن الممكن فى الواقـع أن يحقق الصحفيـون إسهامـاً أكثر. ويجب أن نـترك هذا السؤال للبحـث مستقبلا بمزيد من التفصيل، ولكننـا سنطرح هنا إجابة موجزة.

٥-٦ هل كان من الممكن أن يساهم الصحفيون أكثر من ذلك فى الدمقرطة؟

لقد تمخض بحثنا فى إسهام الصحفيين المصريين فى الدمقرطة خلال التسعينيات عن صورة متباينة. فبينما كان هناك عدد من الصحفيين النشطاء فى هذا الصدد ممن حاولـوا العمل مع مؤسسات مثل منظمات حقوق الإنسان والمهنيين الآخرين لتحقيق المزيد من الحرية والديموقراطية، لم يسهم صحفيون آخرون فى هذا الشأن تماماً، وقد اكتفـى البعض بمجرد التزام الصمـت، وأيد البعض الآخر المجموعـات الاستراتيجية. وشعـر آخرون، لأسباب دينيـة أو أسباب أخرى، بضرورة المطالبـة بفرض قيود على حريـة التعبـير. وبمعنى آخر لم يكن هنـاك سوى قلة قليلة مـن الصحفيين المصريين ممـن حاولـوا "توسيع الحدود"، كمـا أنهم برهنوا أن من الممكن إلغـاء هذه القيود فى مصر، وأنه ليس من الضرورى اتباع التيار السياسى للمجموعات الاستراتيجية.

إلا أن غالبيــة الصحفيين المصريــين تفضل الحرص وليســوا مستعدين للمخاطرة بمستقبلهــم المهنى، أو حريتهــم البدنية أو رفاههم المادي من أجل زيادة الإسهام فى الحرية السياسية. فهم يفضلون إما "مسايرة التيار" أو تأييده، وإذا أرادوا لفعلوا المزيد في اتجاه الديمقراطية. فقد كان من الممكن للصحفيين العاديين الانضمام لمجموعات حقوق الإنسان، وتنظيم أنفسهم بصورة أكثر فاعلية فى النقابة بترك العطايا المادية التــى تمنحهم إياها المجموعــات الاستراتيجية والإصرار علــى متابعة القرارات التى تتخذهــا النقابة، وانتخــاب الصحفيين المعارضين كرؤســاء للنقابة، ومحاولة إنشاء منظمــة مستقلــة للصحفيــين الديموقراطيــين خــارج الهيــكل الاحتوائــي للدولة. وقد كان مــن الممكن لرؤســاء التحرير، خاصة في صحافة الأحــزاب والصحافة الخاصة، الاهتمــام بتطوير المعايير الصحفية والأخلاقيــة لموظفيهم، وتحسين علاقة صحفهم بالجمهور ومحاولة إثارة الاهتمام بحرية الصحافة والديموقراطية خاصة التى تلبي مطالبهــم بتحقيق المزيد من الديموقراطية والحقوق الاجتماعية داخل صحفهم. ولكن كان على جميع الصحفيين والمحررين أن يدفعوا ثمن كل ذلك، وقد يتراوح هذا الثمن من استثمار بسيط لوقت الفراغ إلى خسارة الأمن المادى، والنفوذ الشخصى، والحرية الشخصيــة، وقــد يصــل إلى السلامــة البدنية. ولن يعــرف الناشطون مقدمــاً متى وما الــذى سيدفعونــه، ولكن إذا تحقق التقارب في تجاه الحريــة الجماعية والعدل، كما فى التجارب الديموقراطية، لن يكن هناك من طريق آخر.

٦-٦ الدلالات الأشمل لنتائج الدراسة بالنسبة للبحوث اللاحقة

كانــت هــذه الدراســة، على حــد علمــى، أول دراسة تفصيليــة تغطى قضيــة إسهام الصحفيــين المصريــين فى الدمقرطة فى التسعينيات، ولا يبــدو أن هناك أية دراسات أخرى في دول أخرى فى العالم العربى (وربما فى أى مكان آخر).

لقــد اتاح نموذج (المجموعات الاستراتيجية والمعارضة) إطاراً ملائماً جداً لدراسة النواحى المختلفة –التاريخية، والثقافيــة والاقتصادية والبيئة العالمية والسياسية، وظــروف الصحفيين الاجتماعية والاقتصادية، واهتماماتهــم، ومواردهم وأنشطتهم، مــع إلقــاء الضــوء على إسهــام مجموعــة اجتماعية معينة فــى الدمقرطــة. وقد ساعد دمج نموذج المجموعات الاستراتيجيــة والمعارضة مع المقاربتين النظريتين لراندال وجــارون، وكذلــك نتائــج دراسات حالــة عديدة فى تركيــز المنظور علــى الصحفيين بصورة خاصة. وأخيراً فقد أثبت هذا "المفهوم المدمج" أنه مفيد جداً في توجيه البحث

وتنظيم النتائج. وقد يكون هذا الهيكل نفسه أو هيكل مشابه (مع دراسات حالة أخرى) مفيداً لإجراء المزيد من الأبحاث فيما يتعلق بإسهام الصحفيين في الدمقرطة في دول أخرى أو فيما يتعلق بدور المجموعات الاستراتيجية الأخرى لعمليات التحول السياسي في مصر أو في أي دولة أخرى.

وبالنسبة للصحفيين، فقد تبين أنه لا يجب إغفالهم كقوة في عملية الدمقرطة بمصر، وذلك على الرغم من أنهم مجرد قوة واحدة من بين قوى أخرى عدة، وهي بكل حال من الأحوال ليست أقوى المجموعات التي تحدد النسيج السياسي لمصر مثل مؤيدي المجموعات الاستراتيجية أو القوى المعارضة العنفية الأخرى. وبالرغم من أن هذه الدراسة التفصيلية ركزت الانتباه على مجموعة محدودة من المهنيين، إلا أن هذه الدراسة أثمرت أيضاً عن التركيز على جميع المشكلات التي ترتبط بالتغيير السياسي المحتمل في مصر تقريبا.

هناك العديد من الجوانب الأخرى التي تناولتها هذه الدراسة، مثل العوامل الاقتصادية وتاريخ الإعلام، وغيرها مما تناولته دراسات أخرى من قبل، إلا أن بعض الجوانب الأخرى مثل الظروف الاجتماعية والاقتصادية للصحفيين واهتماماتهم ومواردهم تمت مناقشتها بمزيد من التفصيل في هذه الدراسة للمرة الأولى. ومع ذلك تبقى بعض جوانب أخرى تحتاج إلى مزيد من الدراسة. وهذا ما ينطبق على أنشطة الصحفيين مثلاً، وخاصة إصداراتهم، التي أشرنا إليها لأسباب ما في الفصل الأول، لكن لم ندرسها بما يكفي في الكتاب. وسنحصل على مزيد من المعرفة بما يمكن واقعيا أن يحققه الصحفيون في ظروف سياسية مثل ظروف مصر من إسهام الصحفيين في الدمقرطة في دول أخرى لها ظروف ثقافية واقتصادية مشابهة (إلى حد ما) لمصر مثل الجزائر وتونس والمغرب، وحينها يمكن أن تكون هذه الدراسة مرجعاً لحالة مصر.

[٧]

ببلوجرافيا

٧-١
باللغة العربية:
قائمة بالكتب والمقالات والمواد والوثائق

عبد الحميد، عصام. ١٩٩٨. تجربة جريدة العربي. شهادة حية. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

عبد الرحمن، عواطف؛ ليلى عبد المجيد ونجوى كامل. ١٩٩٢. القائم بالاتصال في الصحافة المصرية. دراسة غير منشورة. القاهرة: كلية الإعلام (قسم الصحافة) بجامعة القاهرة.

عبد الوهاب، أيمن. ١٩٩٤. الدور السياسي للجمعيات التطوعية في مصر في (التطور السياسي في مصر ١٩٨٢ – ١٩٩٢)، تحرير صفي الدين خربوش، ٥١١ – ٥٤٤. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية.

أبو لواية، محمد، ١٩٩٩: البيان الرابع والعشرون. كتيب (مؤرخ بـ ١٢ يونيو ١٩٩٩) قدمه أبو لواية شخصيا للمؤلف في القاهرة.

العربي، قطب. ١٩٩٨. أزمة الصحافة الحزبية: رؤية من الداخل. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

بخيت، السيد. ١٩٩٦أ. قيم الأخبار في الصحافة المصرية في إطار السياسة التنموية. دراسات تطبيقية في الصحافة القومية والصحافة الحزبية ١٩٨٧ – ١٩٩٠. رسالة دكتوراة غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

بخيت، السيد. ١٩٩٦ب. قيم الأخبار في الصحافة المصرية في إطار السياسة التنموية. دراسات تطبيقية في الصحافة القومية والصحافة الحزبية ١٩٨٧ – ١٩٩٠. رسالة دكتوراة غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام. الملحق.

البرعي، نجاد. ١٩٩٨. الإنكشارية والترحيلة.نظرة خاطفة على ظاهرة الفساد داخل الصحافة. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. ١٩٨٥. الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢–١٩٨٨. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. ١٩٨٩. الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢–١٩٨٤. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. ١٩٩٩. الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢–١٩٩٨. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ١٩٩٦. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ١٩٩٨. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ١٩٩٩. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ٢٠٠٠. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

عبد الخالق، فاروق. ١٩٩٨. الحركة النقابية المصرية بين التعدد والوحدة. دراسة حالة لنقابة الصحفيين. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

فؤاد، هشام. ١٩٩٨. النقابات المستقلة ضرورة. لماذا؟ ورقة بحثية غير

منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

جماعة تنمية الديمقراطية. ١٩٩٧. نحو صحافة حرة ونزيهة. القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية.

حافظ، صلاح الدين. ١٩٩٧. أحزان حرية الصحافة، الطبعة الثانية. مركز الأهرام للترجمة والنشر.

حلمي، مجدي. ١٩٩٨. العقبات التي تواجه الصحافة الحزبية. جريدة الوفد. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

المجلس الأعلى للصحافة. بدون تاريخ. مشروع تقرير ممارسات الصحافة المصرية – سبتمبر ١٩٩٨. القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة.

إبراهيم، عبد الفتاح. ١٩٨٧. دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية. رسالة دكتوراة غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

إبراهيم، محمد سعد. ١٩٩٤. الدور التنموي للصحافة المصرية في إطار التعددية الحزبية خلال فترة ١٩٧٧ – ١٩٨٨. رسالة دكتوراة غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

إبراهيم، محمد سعد. ١٩٩٦. حرية الصحافة: دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

إسماعيل، عبد المولى. ١٩٩٦. حركة النقابة في ظل القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥. في: النقابات العربية: ورشة عمل، تحرير كريم صبحي. القاهرة: مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع.

خليفة، طه. ١٩٩٨. الصحافة الحزبية في مصر: رؤية تقييمة لجريدة الأحرار اليومية في عهدي مصطفى بكري وصلاح قبضايا. ورقة بحثية غير منشورة

قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

منيسي، أحمد. ١٩٩٨. الصحافة الحزبية في مصر والأزمة المزدوجة. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

مهنا، مجدي. ١٩٩٠. مطلوب إغلاق باب القيد.! في مجلة (الصحفيون/ ١: ٩٠-٩٣).

متولي، آمال. ١٩٩٦. تعامل الجمهور مع الصحافة في الريف المصري: دراسة ميدانية على عينة من القرى. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

معوض، خيرت. ١٩٩٢. دور الاتصال في التنمية السياسية: دراسة ميدانية مقارنة على قريتين مصريتين. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

منير، حازم. ١٩٩٨. مشكلات القيد في نقابة الصحفيين. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

المسلماني، أحمد. ١٩٩٨. الصحافة الصفراء والصحافة البيضاء. قراء أولية في حالة المهنة والثروة في مصر. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

نقابة الصحفيين. ١٩٩١. الصحفيون. العدد ١٣، يناير. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. ١٩٩٦. ميثاق الشرف الصحفي. مشروع ميثاق الشرف الصحفي مقدم إلى الجمعية العمومية للنقابة. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ أ. تقرير مراجع الحسابات عن الميزانية العمومية في ١٩٩٥/١٢/٣١ وحسابات الإيرادات والمصروفات عن المدة من ١٩٩٥/١/١ إلى ١٩٩٥/١٢/٣١. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ ب. تقرير مراجع الحسابات عن الميزانية العمومية في ١٩٩٦/١٢/٣١ وحسابات الإيرادات والمصروفات عن المدة من ١٩٩٦/١/١ إلى ١٩٩٦/١٢/٣١. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ ج. تقرير مراجع الحسابات عن الميزانية العمومية في ١٩٩٧/١٢/٣١ وحسابات الإيرادات والمصروفات عن المدة من ١٩٩٧/١/١ إلى ١٩٩٧/١٢/٣١. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ د. توصيات المؤتمر العام الثاني للصحفيين ١٢–١٤ يناير ١٩٩١. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ هـ. تقرير عن أعمال المؤتمر العام الثالث. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ و. تقرير مجلس النقابة المقدم إلى الجمعية العمومية المقرر عقدها في مارس ١٩٩٥ عن المدة من مارس ١٩٩٤ إلى مارس ١٩٩٥. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ ز. تقرير مجلس النقابة المقدم إلى الجمعية العمومية العادية المقرر عقدها أول مارس ١٩٩٦ عن المدة من مارس ١٩٩٥ إلى مارس ١٩٩٦. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ ح. تقرير مجلس النقابة المقدم إلى الجمعية العمومية المقرر عقدها ٧ مارس ١٩٩٥ عن المدة من مارس ١٩٩٦ إلى مارس ١٩٩٧. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابـة الصحفيين. بدون تاريـخ ي. تقرير مجلس النقابـة المقدم إلى الجمعية العموميـة مـن مارس ١٩٩٨ حتـى نهايـة فبرايـر ١٩٩٧. القاهـرة: نقابـة الصحفيين المصريين.

نقابـة الصحفيين. بـدون تاريخ ك. محاضـر إجتماعات مجلس النقابة، ٢٣ مارس ١٩٩٣. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابـة الصحفيين. بـدون تاريخ ل. محاضـر إجتماعات مجلس النقابة، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٤. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

قنديـل، أمـاني. ١٩٩٦. الدور السياسـي لجماعات المصالـح في مصر: دراسة حالـة نقابـة الأطبـاء ١٩٨٤–١٩٩٥. القاهـرة: مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

رياض، مجدي. ١٩٩٨. معوقات حريـة الصحافة الحزبية: القصـور الذاتي. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

صـلاح الديـن، خالـد. ١٩٩٧. دور التلفزيـون والصحافـة في توجيه وترتيب اهتمامـات الجمهـور نحـو القضايـا العامة في مصـر. رسالـة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة، كلية الإعلام. القاهرة

صالـح، سليمـان. ١٩٩٤. الإعـلام والتطـور الديمقراطـي في مصـر ١٩٨٢–١٩٩٢. في التطـور السياسـي في مصـر ١٩٨٢–١٩٩٢، تحريـر صفي الدين خربوش ٦٣٥–٦٦٢. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية.

السيـد، مصطفـى كامـل. ١٩٩٣. المجتمع والسياسة في مصـر: دور جماعات المصالـح في النظـام السياسـي المصـري (١٩٥٢–١٩٨١). القاهـرة: دار المستقبل العربي.

الشـوادفي، فتحـي. ١٩٩٨. صحافة الإثـارة إفراز طبيعي لتحـولات المجتمع المصري. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين:

مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

شومـان، محمـد. ١٩٩٤. دور الإعلام المصري في تكوين الـرأي العام. رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة القاهرة، كلية الإعلام. القاهرة

شومـان، محمد. ١٩٩٦. أزمة المشاركة من خلال الأحزاب السياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي.

الهيئـة العامـة للاستعلامـات. ١٩٩٤. الصحافـة في مصـر. القاهـرة: وزارة الإعلام. الهيئة العامة للاستعلامات.

الهيئـة العامة للاستعلامات. بدون تاريخ أ. مقابلة الرئيس حسني مبارك مع جريدة الأهرام. ٣ يوليو ١٩٨٦. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

الهيئـة العامة للاستعلامـات. بدون تاريخ ب. خطـاب الرئيس حسني مبارك أمـام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى. ٨ مارس ١٩٨٦. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

طـه، آمال كمـال. ١٩٩٧. دور الصحافة في وضع أولويات اهتمامات الشباب نحـو القضايا القومية. رسالـة ماجستير غير منشورة. جامعـة القاهرة، كلية الإعلام. القاهرة

ثابـت، احمد. ١٩٩٨. الأحزاب السياسية والمعـارك الصحفية في التسعينيات. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

٢-٧
باللغات الأجنبية:
قائمة بالكتب والمقالات والمواد والوثائق

‘Abd al-Aal، Mustafa. 1992. Légitimation du pouvoir et démocratisation en Egypt. In: CEDEJ: Démocratie et démocratisations dans le monde arabe. Cairo: CEDEJ: 283-288.

Abdel-Meguid، Wahid. 1999. A Suspicious Past، an Irrelevant Future. In: AW، July 22-28، 1999: 13.

Ahmad، Mumtaz، and William Zartman. 1997: Political Islam: Can it become

A Loyal Opposition? In: Middle East Policy 1: 68-83.

Alashmawy، Yakoot، and Adel Omar Sherif. 1996. Freedom of Expression. In: Human Rights and Democracy. The Role of the Supreme Constitutional Court in Egypt، edited by Kevin Boyle and Adel Omar Sherif، 129-136. London: CIMEL Book Series.

Albrecht، Holger، Peter Pawelka and Oliver Schlumberger. 1997. Wirtschaftliche Liberalisierung und Regimewandel in Âgypten. In: Welt Trends 16: 43-63.

Alrawi، Karim. 1992. Farag Fouda Murdered. In: Îndex on Censorship 7: Cover back page.

Altschull، J. Herbert. 1995. Agents of Power. Second edition. New York: Longman.

Amin، Hussein. 1997. Die Entwicklung des âgyptischen Satellitenfernsehens. In: inamo 12: 4-7.

Anderson، Lisa. 1995. Democracy in the Arab World: A Critique of the Political Culture Approach. In: Political Liberal-

ization and Democratization in the Arab World. Theoretical Perspectives، Vol. 1، edited by Rex Brynen، Bahgat Korany، and Paul Noble، 77–92. Boulder، Col.: Lynne Rienner Publishers.

Ayalon. Ami. 1992. "Sihafa": The Arab Experiment in Journalism. In: Middle

Eastern Studies 2: 258–280.

Ayalon، Ami. 1995. Journalists and the Press: The Vicissitudes of Licensed Pluralism. In: Egypt from Monarchy to Republic: A Reassessment of Revolution and Change، edited by Shimon Shamir، 267–279. Oxford: Westview Press.

Baaklini، Abdo، Guilain Denoeux، and Robert Springborg. 1999. Legislative Politics in the Arab World. The Resurgence of Democratic Institutions. Boulder، London: Lynne Rienner Publishers.

Baker، Raymond William. 1990. Sadat and After. Struggles for Egypt's Political Soul. Cambridge، Mass.: Harvard University Press.

Baran، Stanley J.، and Dennis K. Davis. 1995. Mass Communication Theory. Foundations، Ferment، and Future. Belmont: Wadsworth.

Barraclough، Steven. 1998. Al–Azhar: Between the Government and the Islamists. In: MEJ 52: 236–249.

Bayat، Asef. 1998. Revolution without Movement، Movement without Revolution: Comparing Islamic Activism، in: Iran and Egypt. In: Comparative Studies in Society and History 1: 136–169.

Ben Néfissa، Sarah. 1994. L'association al–Nida' al–gadid: un nouvel acteur sur la scène politique égyptienne. In: Egypte/

Monde arabe 4، no page.

Ben Néfissa، Sarah. 1995. Associations égyptiennes، UN libéralisation sous contrôle. In، Monde arabe. Maghreb-Machrek 150، 40-5 6.

Berman Daniel K. 1992. Words Like Colored Glass، The Role of the Press in Taiwan's Democratization Process. Boulder، Westview Press.

Bianchi، Robert. 1989. Unruly Corporatism. Associational Life in Twentieth Century Egypt. New York، Oxford، Oxford University Press.

Bianchi، Robert. 1990. Interest Groups and Politics in Mubarak's Egypt. In، The Political Economy of Contemporary Egypt. edited by Ibrahim M. Oweis، 210-221. Washington، Center for Contemporary Arab Studies.

Botiveau، Bernard. 1993. Egypte، crise de 1'Ordre des avocats et normalisation

des syndicats professionnels. In، Monde arabe. Maghreb-Machrek 142، 5-15.

Boyle، Kevin. 1996. Human Rights in Egypt، International Commitments. In، Kevin Boyle and Adel Omar Sherif، Human Rights and Democracy. The Role of the Supreme Constitutional Court in Egypt، 87-114. London، CIMEL Book Series.

Bresser، Klaus. 1990. Das Fernsehen als Medium und Faktor der revolutionâren Prozesse in Osteuropa und der DDR. In، Fernseh-Kritik Revolutionâre õffentlichkeit. Das Fernsehen und die Demokratisierung im Osten، edited by Peter Christian Hall، 33-44. Mainz، v. Hase & Koehler Verlag.

Brower، Imco. 1995. Les èlites économiques et les groupes de

pression égyp tiennes. In: Egypte/Monde arabe 1: 73–114.

Brynen, Rex, Bahgat Korany, and Paul Noble (eds.). 1995. Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Theoretical Perspectives. Vol. 1. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Bush, Ray. 1994. Crisis in Egypt: Structural Adjustment, Food Security and

the Politics of USAID. In: Capital & Class 53: 15–37.

Business Monitor International Ltd. 1996. Egypt 1996–1998. Annual Report on Government, Economy, the Business Environment, Capital Markets and Industry with Forecasts Through end-l998. London: Business Monitor International Ltd.

Butter, David. 1994. Special Report: Hopes Pinned on Economic Revival. In:

MEED 22: 9–22.

Butter, David. 1997. Special Report: Egypt. In: MEED 40: 23–49.

Butter, David. 1998. Egypt Special Report: Progress to Follow a Period of Stability. In: MEED 41: 23

CHRLA. 1996a. One Year Later… the struggle for the freedom of the Press Continues. Press release. Cairo: CHRLA.

CHRLA. 1996b. After the Defeat of Law 93/95 — The Current State of Freedom of the Press in Egypt. Cairo: CHRLA

Dabous, Sonia. 1993. Nasser and the Egyptian Press. In: Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes. Essays in Honor of P.J. Vatikiotis, edited by Charles Tripp, 100–121. London: Routledge.

Dahl، Robert A. 1971. Polyarchy. Participation and Opposition. New Haven: Yale University Press.

Denoeux، Guilain. 1988. State and Society in Egypt. Review Article. In: Com– parative Politics، April 1988: 359–373.

Dittrich، Luke. 1998. Time to Go. In: Business Today Egypt 4: 44–52. Easton، David. 1965. A Systems Analysis of Political Life. New York: Wiley.

Eng، Peter. 1997. Thailand: Media Rising. How the Press is Bolstering Democracy. In: Columbia Journalism Review، May/June: 20.

EIU. 1999. Egypt. EIU Country Report 1. London: EIU.

EIU. 2000. World Outlook 2000. Forecasts of Political and Economic Trends in over 180 Countries. London: The Economist Intelligence Unit Limited.

El–Gawbary، Karim. 1997. Nothing More to Lose. Landowners، Tenants and Economic Liberalization in Egypt. In: MER. July–Sept: 41–42 and 48.

El Menoufi، Kamal. 1981. Occupational Status and Mass Media in Rural Egypt. In: International Journal of Middle East Studies 13: 257–269.

El–Mikawy، Noha. 1999. The Building of Consensus in Egypt's Transition Process. Cairo: AUC.

El Nawawi، Mohamed. 1995. Journalism، Professionalism and Information Control: The Case of the Egyptian Press. Unpublished master's thesis. Cairo: American University in Cairo.

El–Tawil، Hosam. 1996. Egypt's Democratic Margin. In: Development in the Age of Liberalization. Egypt and Mexico، edited by Dan Tschirgi، 135–145. Cairo: The American Uni–

versity in Cairo Press.

Ezz El Din، Mahitab. 1996. Press Law 93/95: A Case Study of the Role of the

Egyptian Press Syndicate. Unpublished master's thesis. Cai-ro: American University in Cairo.

EOHR. no date، a. In Defense of Human Rights، Volume 3، EOHR Reports، Press Releases and Statements. January – December 1995. Cairo: EOHR.

EOHR. no date، b. In Defense of Human Rights، Volume 4، EOHR's Publications. January – December 1996. Cairo: EOHR.

EOHR. no date، c. The Human Rights Situation in Egypt. Annual Report 1996. Cairo: BOHR.

EOHR. no date، d. The Human Rights Situation in Egypt. Annual Report 1997. Cairo: EOHR.

Fahmy، Ninette S. 1998. The Performance of the Muslim Brotherhood in the Egyptian Syndicates: an Alternative For-mula for Reform? In: MEJ 4: 551–562.

Fergany، Nader. 1995. Egyptians and Politics. Analysis of an Opinion Poll. Cairo: Almishkat Center for Research and Training.

Field، Michael. 1992. Egypt – At the Threshold of Democ-racy? In: Vierteljah resberichte: Problem der Internationalen Zusammenarbeit 130: 329–341.

Garon، Lise. 1995. The Press and Democratic Transition in Arab Societies: The Algerian Case. In: Political Liberalization and Democratization in the Arab World. Theoretical Per-spectives، Volume 1، edited by Rex Brynen، Bahgat Korany، and Paul Noble، 149–165. Boulder، Col.: Lyinne Rienner

Publishers.

GDD. 1997. Before It's Too Late. Field Study on Political Participation in Egypt. Cairo: Stampa.

Gher، Leo A. 1999. New Media Technology in the Middle East: Current Considerations and Future Consequences. Unpublished paper، presented at "Communication for the 21st Century: Building a Civil Society." The Forth annual Arab–U.S. Association for Communication Educators Conference، Beirut: Lebanese American University.

Groc، Gerard. 1998. Journalists as Champions of Participatory Democracy. In: Civil Society 7: 199–2 10.

Handoussa، Heba. 1990. Fifteen Years of US Aid to Egypt: A Critical Review. In: The Political Economy of Contemporary Egypt. edited by Ibrahim M. Oweis، 109–124. Washington: Center for Contemporary Arab Studies.

Hardes، Cilja. 1998. Die Furcht der Reichen und die Hoffnungen der Armen". Agyptens schwieriger Weg zur Demokratie. In: Blockierte Demokratien in der Dritten Welt، edited by Gunter Schubert، and Rainer Tetzlaff، 267–295 Opladen: Leske + Budrich.

Haykal، Muhammad Hasanayn. 1983. Autumn of Fury: the Assassination of Sadat. London: Deutsch.

Heper، Metin، and Tanel Demirel. 1996. The Press and the Consolidation of Democracy in Turkey. In: Middle Eastern Studies 2: 109–123.

Hinnebusch، Raymond A. 1990. The Formation of the Contemporary Egyptian State From Nasser and Sadat to Mubarak. In: The Political Economy of Contemporary Egypt. edited by Ibrahim M. Oweis، 188–209. Washington: Center for Contemporary Arab Studies.

Huntington، Samuel P. 1991. The Third Wave. Democratization in the Late. Twentieth Century. Oklahoma: University of Oklahoma Press.

Ibrahim، Ferhad. 1995. Rente und Zivilgesellschaft in Agypten. In: Staat Zivilgesellschaft in Agypten، edited by Ferhad Ibrabim. Munster und Ham–burg: Lit.

Ibrahim، Saad Eddin. 1996a. Political Culture and Development in Modern Egypt. In: Development in the Age of Liberalization. Egypt and Mexico، edited by Dan Schirgi، 247–261 .Cairo: The American University in Cairo Political Press.

Ibrahini، Saad Eddin. 1996b. Reform and Frustration in Egypt. In: Journal of Democracy 4: 125–135.

INP، 1995: Egypt: Human Development Report. Cairo: 1NP.

Issawi، Charles. 1981. The Arab World's Legacy. Essays. Princeton: Darwin Press.

Jensen، Linda. 1993. The Press، and Power in the Russian Federation. In: Journal of International Affairs I: 97–123.

Jreisat، Jamile E. 1997. Politics Without Process. Administering Development in the Arab World. Boulder، London: Lynne Rienner Publishers.

Kamal، Amal. 1998. Credibility of Egyptian Broadcasting. In: The National Review of Social Sciences 2: 77–100.

Kanj، Saffa. 1999. Cultural imperialism as a Result of Globalization: Illusion or Reality? Unpublished paper، presented at "Communication for the 21st Century: Building a Civil Society." The Forth annual Arab–U.S. Association for Communication Educators Conference. Beirut: Lebanese American University.

Kasoma، Francis P. 1995. The Role of the Independent Me–

dia in Africa's Change to Democracy. In: Media، Culture & Society 17: 537–555.

Kazziha، Walid. 1993. Egypt in the Balance. In: Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes. Essays in Honor of P.J. Vatikiotis، edited by Charles Tripp، 122–131. London: Routledge.

Khalil، Georges. 1997. Protagonisten den liberalen Demokratie in Agypten. Eine Erfassung und Evaluierung der Aktivitäten organisierter Trager de mokratischer Entwicklung. Unpublished paper. Stuttgart: Robert Bosch Stiftung.

Kienle، Eberhard. 1998. More Than a Response to Islamism: The Political Dc– liberalization of Egypt in the l990s. In: MEJ 2: 219–235.

Korany، Bahgat. 1998. Restricted Democratization from Above Egypt. In: Political Liberalization & Democratization in the Arab World. Comparative Experiences، Vol. 2، edited by Bahgat Korany، Rex Brynen، and Paul Noble، 39–69. Boulder، London: Lynne Rienner Publishers.

Korany، Bahgat، and Saad Amrani. 1998. Explosive Civil Society and Democratization from Below: Algeria. In: Political Liberalization & Democratization in the Arab World. Comparative Experiences، Vol. 2. edited by Bahgat Korany، Rex Brynen، and Paul Noble، 11–38. Boulder، London: Lynne Rienner Publishers.

von KorfI Yorck. 1999. The Independent Press، Human Development and Discourse. Paper presented at the Sixth AUC Research Conference held on March 2 1–22، 1999. Cairo: AUC، Office of Graduate Studies and Research.

Kunde، Matthias. 1995. Wirtschaftsaktivitäten des agyptischen Militars: National Service Projects Organization. In: Staat

und Zivilgesellschaft in Agypten، edited by Ferhad Ibrahim، 169–195. Munster، Hamburg: Lit.

Lamey، Dina. 1992. Hot or Cool Press Coverage of Iraq. In: Media in the Midst of War: The Gulf War from Cairo to the Global Village، edited by Ray E. Weisenborn. Cairo: The Adham Center Press.

Lee، Jae–Kyoung. 1996. A Crisis of the South Korean Media. The Rise of Civil Society and Democratic Transition. In: Media Asia 2: 86–95.

Lee، Jae–Kyoung. 1997. Press Freedom and Democratization. South Korea's Experience and Some Lessons. In: Gazette: The International Journal for Communication Studies 2: 135–149.

Leenders، Reinoud. 1996. The Struggle of the State and Civil Society in Egypt. Professional Organizations and Egypt's Careful Steps towards Democracy. In: MERA، Occasional Paper 26: 1–29.

Lerner، Daniel. 1958. The Passing of Traditional Society. Modernizing the Middle East. Glencoe: Free Press.

Lippman، Walter. 1922 (1945) Public Opinion. New York: Macmillan.

Lipset، Seymour M. 1963. Political Man: The Social Bases of Politics. London: Mercury Books.

Longuenesse، Elisabeth. 1995. Le 'syndicalisme professionel' en Egypte entre identités socio–professionelles et corporatisme. In: Egypte/Monde arabe 4:139–187.

Lutfi al–Sayyid، Afaf. 1977. Egypt's Liberal Experiment: 1922–1936. Berkeley: University of California Press.

Lutfi al–Sayyid، Afaf. 1985. A Short History of Modern Egypt.

Cambridge: Cambridge University Press.

Makram–Ebeid، Mona. 1994. Democratization in Egypt: The 'Algeria Com plex'. In: Middle East Policy 3: 119–124.

Makram–Ebeid، Mona. 1996. Egypt's 1995 Elections – One Step Forward، Two Steps Back? In: Middle East Policy 3: 119–136.

McLuhan، Marshall، and Quentin Fiore. 1967. The Medium is the Message؛ New York: Bantam Books.

Merkel، Wolfgang. 1996. Einleitung. In: Systemwechsel 1. Theorien، Ansatze und Konzepte der Transitionsforschung. 2. Vol.، edited by Wolfgang Merkel، 9–20. Opladen، Germa–ny: Leske + Budrich.

Moore، Clement H. 1975. Professional Syndicates in Con–temporary Egypt. In: American Journal of Arabic Studies 3: 60–82.

Murphy، Carlyle. 1995. The Business of Political Change in Egypt. In: Current History 94: 18–22.

Murphy، Richard W.، and F. Gregory Gause III. 1997. De–mocracy and U.S. Policy in the Muslim Middle East. In: Middle East Policy 1: 5 8–67.

Napoli، James J. 1994. Journalists in Egypt Fear Return to 'Bad Old Days' of Strict Censorship. In: The Washington Re–port on Middle East Affairs 1: 49.

Napoli، James J.، and Hussein Y. Amin، and Richard F. Boylan (eds.). 1995. Final Report. Assessment of the Egyptian Print and Electronic Media. Un published. Cairo: American Uni–versity in Cairo، Department for Journalism and Mass Com–munication.

Nasser، Munir K. 1990. Egyptian Mass Media Under Nasser

and Sadat. Two Models of Press Management and Control. In: Journalism Monographs 124:1–26.

Negus, Steve. 1999. The Toshka Project. In: Middle East International 1: 20–21.

Ngugi, Charles M. 1995. The Mass Media and Democratization in Africa. In: Media Development 4: 48–52.

Nosseir, Abdel Rahman. 1992. The Supreme Constitutional Court of Egypt and the Protection of Human Rights. Unpublished paper. Chicago: International Human Rights Institute of DePaul University College of Law.

Noweer, Abdal Salam, and Amal Kamal. 1997. Credibility of the Egyptian Press. In: The National Review of Social Sciences 1: 23–51.

O'Donnel, Guillermo, Philippe C Schmitter, and Laurence Whitehead (eds.). 1986. Transitions from Authoritarian Rule. Prospects for Democracy. Baltimore and London: The John Hopkins University Press.

Ogbondah, Chris W. 1997. Communication and Democratization in Africa. Constitutional Changes, Prospects and Persistent Problems for the Media. In: Gazette: The International Journal for Communication Studies 4: 27 1–293.

Owen, Roger. 1994. Socio-economic Change and Political Mobilization: the case of Egypt. In: Ghassan Salamé (Ed.): Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World, 183–199. London, New York: I.B. Tauris & Co Ltd.

Potter, David. 1997. Explaining Democratization. In: Democratization, edited by David Potter et al., 1–40. Cambridge, Polity Press in association with the Open University.

Randall، Vicky. 1993. The Media and Democratization in the Third World. In: Third World Quarterly 3: 625-646.

Reid، Donald M. 1974. the Pise of Professions and Professional Organizations in Modern Egypt. In: Comparative Studies in Society and History 1: 24-57.

RSF. 1996. Egypt. A Law Against the Press. Investigative Mission to Cairo. May 1996. Unpublished paper. Paris: International Secretariat of RSF.

Rugh، William A. 1987. The Arab Press. News Media and Political Process in the Arab World. Syracuse، N.Y.: Syracuse University Press.

Rustow، D. 1970. Transitions to Democracy. In: Comparative Politics 2:337-363.

Sagiv، David. 1995. From Sayyid Qutb to Militant Islamic Organizations. In Fundamentalism and Intellectuals in Egypt 1973-93، 45-62. London: Frank Cass.

Sandschneider، Eberhard. 1996. Systemtheoretische Perspektiven politikwissenschaftlicher Transformationsforschung. In: Systemwechsel 1. Theorien، Ansätze und Konzepte der Transitionsforschung، Vol. 2، edited by Wolfgang Merkel، 23-45. Opladen: Leske + Budrich.

al-Sayyid، Mustafa K. 1993. A Civil Society in Egypt? In: MEJ 2: 228-242.

al-Sayyid Mustafa K. 1996. Bureaucracy and Political Change in Egypt In Development in the Age of Liberalization. Egypt and Mexico، edited by Dan Tschirgi، 109-1 l7.Cairo: The American University in Cairo Press.

Schubert، Gunter، and Rainer Tetzlaff. 1998. Erfoigreiche mid blockierte Demokratisierung in der postkolonialen

und postsozialistischen Weltgesellschaft – Eine Einfuhrung. In: Blockierte Demokratien in der Dritten Welt، edited by Gunter Schubert and Rather Tetzlaff، 9–42. Opladen: Leske + Budrich.

Schubert، Gunter، Rainer Tetzlaff and Werner Wennewald (eds.). 1994. Demokratisierung rind politischer Wandel. Theorie und Anwendung des Konzeptes der strategischen mid konfliktfahigen Gruppen. Munster، Hamburg: Lit.

Sfeir، George N. 1998. Basic Freedoms in a Fractured Legal Culture: Egypt and the Case of Nasr Hamid Abu Zayd. In: MEJ 3: 402–414.

Shamir، Shimon. 1995. Liberalism: From Monarchy to Post-revolution. In: Egypt from Monarchy to Republic: A Re-assessment of Revolution andChange، edited by Shimon Shamir، 195–212. Oxford: Westview Press.

Singerman، Diane. 1989. Avenues of Participation: Family، Politics and Networks in Urban Quarters of Cairo. Ph.D. Ann Arbor: UMI.

Springborg، Robert. 1978. Professional Syndicates in Egyptian Politics، 1952– 1970. In: International Journal of Middle Eastern Studies 9: 275–295.

Springborg، Robert. 1998. Egypt: Repression's Toll. In: Current History January: 32–37.

Stagh، Marina. 1986. The Press in Egypt – How Free is the Freedom of Speech? In: Egypt Under Pressure. A Contribution to the Understanding of Economic، Social، and Cultural Aspects or Egypt Today، edited by Marianne Laanatza et al.، 70–93. Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies.

Stein، Kenneth W. 1997. Continuity and Change in Egyptian-Israeli Relations، 1973–97. In: Israel Affairs 3: 296–320.

Stolte، Dieter. 1990. Fernsehen – doch eine، vierte Gewalt’? In: Fernseh Kritik. Revolutionare Offentlichkeit. Das Fern-sehen und die Demokratisierung im Osten، edited by Peter Christian Hall، 11–17. Mainz: v. Hase & Koehier Verlag.

Sullivan، Denis J. 1994. Private Voluntary Organizations in Egypt. Islamic Development، Private Initiative، and State Control. Gainesville et al.: University Press of Florida.

Sullivan، Denis J. 1996. American Aid to Egypt، 1975–96: Peace Without Development. Middle East Policy 3: 36–49.

Takirambudde، Peter N. 1995. Media Freedom and the Transition to Democracy in Africa. In: African Journal of International and Comparative Law 1:18–53.

Toth، James. 1999. Rural Labor Movements in Egypt and their Impact on the State 1961 – 1992. Cairo: The American University in Cairo Press.

Ummah Press Service (ed.). no date، a. Annual Report on Egyptian Economy in Egyptian Arab Press 1997–1998. Cai-ro: Ummah Press Service.

Ummah Press Service (ed.). no date، b. Annual Report on Egyptian Economy in Egyptian Arab Press 1998–1999. Cai-ro: Ummah Press Service.

UN. 1965. Statistical Yearbook. New York: United Nations Publishing Services.

UN. 1995. World Media Handbook. New York: UN.

UNESCO. 1998. UNESCO Statistical Yearbook 1998. Paris، Lanham، MD:

UNESCO and Bernan Press.

Vatikiotis، P. J. 1980. The History of Egypt. Second edition،

Baltimore: John Hopkins University Press.

Vatikiotis، P. J. 1983: Religion and State in Egypt. In: The Middle East. From the End of Empire to the End of the Cold War، by P. J. Vatikiotis، 117–13 1. London: Routledge.

Vatikiotis، P. J. 1987. Egypt's Political Experience: The 1952 Revolution as an Expression of the Historical Heritage. In: The Middle East. From the End of Empire to the End of the Cold War، by P. J. Vatikiotis، 89–116. London: Routledge.

Vatikiotis، P. J. 1989. State and Class in Egypt. A Review Article. In: The Middle East. From the End of Empire to the End of the Cold War، by P. J. Vatikiotis، 157–168. London: Routledge.

Viorst، Milton. 1998. The Shackles on the Arab Mind. In: The Washington Quarterly 2: 163–175.

Vitalis، Robert. 1986. Egypt's Infitah Bourgeoisie. In: MER 3: 39–40.

Waterbury، John. 1983. The Egypt of Nasser and Sadat. The Political Economy of Two Regimes. Princeton: Princeton University Press.

Wille، Marion. 1993. Spielraume politischer Opposition in Agypten unter Mu barak. Zum Verhältnis von Staat und Opposition in einem arabischen Land. Munster/Hamburg: Lit.

Wilinat، Lars. 1991. The East German Press During the Political Transformation of East Germany In: Gazette 48: 193–208.

٧-٣

الصحف والمجلات والدوريات التي استخدمت كمصادر بدون الإشارة إلى المؤلف أو المقال

الأهـالي
الأهرام
الأهرام العربي
الأهرام ويكلي Ahram Weekly
الأحرار
الأخبار
أخبار اليوم
العالم اليوم
العربي
كايرو تايمز Cairo Times
الدستور
الايجيبشيان جازيت Egyptian Gazette
الجمهورية
Index on censorship
الميدان
ميدل إيست تايمز Middle East Times
روز اليوسف
الشعب
الصحفيون
أكتوبر
الأسبوع
الوفد

٤-٧

قائمة بالمواقع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)

http://www.ahram-eg.com/eng/index.htm
(موقع جريدة الأهرام)

http://www.alwafd.com!profilee.html
(موقع حزب الوفد)

http://www.eohr.org.eg/Docs/org.htm
(موقع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان)

http://www.elshaab.com/hezb.gif
(موقع حزب العمل)

http://www.hrw.orglhrw/worldreport99/mideastlegypt.html
(موقع منظمة مراقبة حقوق الإنسان)

http://www.state.gov
(موقع وزارة الخارجية الأمريكية)